

مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعَةِ الْمَلِكِ الْمُتَّقِينَ وَالثَّقَافَةِ وَالتَّرَاثِ الْبَلَدِيِّ



الملك
باري

فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ

لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

الجزء الأول

تحقيق

غازي مختار طليحات
باري

دار الفكر
دمشق - سورية

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

الرقم الاصطلاحي: ١٠٣٠,٠١١-١
الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-200-7
الرقم الموضوعي: ٤٥٠
الموضوع: النحو والصرف
العنوان: اللباب في علل البناء والإعراب
التأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العسكري
التحقيق: د. غازي مختار طليمات
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق
التنفيذ الطباعي: مطابع المستقبل - بيروت
التجليد الفني: علي الحمصي-بيروت
عدد الصفحات: ج ١ ٥٦٠ ص
قياس الصفحة: ٢٥×١٧ سم
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة
جميع الحقوق محفوظة
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق
الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل
المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق
إلا بإذن خطي من
دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق-سورية
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦
هاتف: ٢٢١١١٦٦ - ٢٢٣٩٧١٧
Http://www.fikr.com
e-mail: info@fikr.com



إعادة

٢٠٠١ هـ = ٢٠٠١

ط ١ / ١٩٩٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللبّ

فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ

لِلْمَنْزُومِ الْأَوَّلِ

بسم الله الرحمن الرحيم

أخذ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي على عاتقه ومنذ قيامه أن يسهم في خدمة التراث بما يقدر عليه من خلال أقسامه المتعددة خدمة للعلم والباحثين ؛ ذلك أنه كثر في السنوات الأخيرة نشر الكتب التراثية على أيدي غير المتخصصين ، الذين لم يلتزموا في تحقيقهم أسلوباً علمياً منهجياً ، فظهرت في الأسواق طبوعات سقيمة لأسفار جلييلة المضمون ، تطاول أعمال المجلين من المحققين ، أدت إلى اختلاط الغث بالسمين وأساءت إلى المكتبة العربية .

ومن هنا كلف المركز لجنة من الأساتذة الخبراء أوكل إليها الإشراف على شؤون التحقيق والنظر فيما يقدمه المحققون الأكفيا من أعمال وتقديم الصالح منها للنشر .

ويوالي اليوم بالتعاون مع دار الفكر المعاصر نشر إصداراته فيقدم كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليبات ، والدكتور عبد الإله نبهان .

نسأل الله أن يوفق المركز لخدمة التراث وأهل العلم إنه نعم المسؤول .

لجنة التحقيق والنشر في المركز

فهرس الدراسة والتحقيق

- ١ - أبو البقاء العكبريّ :
أ - اسمه ونسبته ٩
ب - مولده وأسرته ١٠
ج - شيوخه ١٠
د - تلاميذه ١٤
هـ - أخلاقه ومنزلته ١٥
و - آثاره في النحو ١٦
ز - مذهبه في النحو ١٨
- ٢ - اللباب في علل البناء والإعراب :
أ - اسم الكتاب ونسبته إلى العكبريّ ٢٣
ب - مخطوطاته ٢٣
ج - مصادره ٢٤
د - تأثيره ٢٦
هـ - منهج العكبري في اللباب :
١ - التقسيم ٢٧
٢ - التعريف بالاشتقاق والحدّ ٢٨

٣٠	٣ - العناية بمسائل الخلاف
٣١	٤ - الإيجاز والزهد في الأمثلة
٣٣	٥ - غزارة العلل وتنوعها
٣٤	٦ - اعتماده على أصول البصريين
٣٦	و- عملي في تحقيق الكتاب وفهرسته
٣٩	٣ - متن كتاب اللباب
٥٢٧	٤ - فهرس المحتويات

تحقيق

د . غازي مختار طليمات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبو البقاء^(١) العُكْبَرِيُّ

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

١١٤٣ - ١٢١٩ م

أ - اسمه ونسبته :

اسمه محبّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، وكنيته أبو البقاء . لم يختلف أصحاب التراجم في اسمه ، وتفرّد المنذريّ بتسمية أبيه (الحَسَن)^(٢) ، وأجمع للمتقدّمون والمتأخرون على أنّه (الحسين) بالتصغير .

نُسب أبو البقاء إلى قرية قرب بغداد ، وإلى بغداد نفسها ، وإلى محلة فيها ، وإلى مذهبه في الفقه ، فقيل : العُكْبَرِيُّ ، والبغداديّ ، والأزجبيّ ، والحنبليّ . ونسبه إسماعيل باشا البغداديّ^(٣) نسبة خامسة تفرّد بها ، وهي القادريّ . وأولاهنّ المتحدّرة من (عكبرا) أشهرهن ، وعكبرا هذه قرية على خمسة فراسخ من بغداد^(٤) .

(١) في التكلة لوفيات النقلة للمنذري ٣٧٨/١ ، وفي الأعلام للزركلي ٨٠/٤ ، ثبت المصادر التي ترجمت للعكبري .

(٢) التكلة لوفيات النقلة ٣٧٨/١ .

(٣) هديّة العارفين ٤٥٩/١ ، وإيضاح المكنون ٣٩٩/٣ .

(٤) معجم البلدان ١٤٢/٣ . وجاء في وفيات الأعيان ١٠٠/٣ أنّ (عكبرا) بليدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ .

ب - مولده وأسرته :

أغفل المؤرخون الحديث عن أصل العكبري ، فلم يعزوه إلى قوم من أقوام العرب أو العجم ، ولا إلى قوم بينهم وبين العرب ولاء . ويُعدُّ تلميذه ابن الدُّبَيْثِي من أدقِّ الناس تحديداً لمولده مكاناً وزماناً ، فقد ذكر أنه ولد في بغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسة^(١) ، وعلى هذا التحديد أجمع من ترجموا له ، غير أنَّ تلميذاً آخر من تلاميذه ، وهو القطيعي ، ذكر على نحو غير قاطع أنه ولد في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسة^(٢) . ولم تذكر المصادر التي أتيح لي الوقوف عليها إلا سيراً من أحوال أسرته ، فلم تتحدَّث عن أبيه ، ولا عن تأثيره فيه . وذكرت أنه تزوج ، وأنَّ امرأته كانت تقرأ^(٣) له ، وأنه رزق أولاداً ، نُقلت إلينا أسماء ثلاثة منهم ، هم : زين الدين أبو محمد عبد الرحمن^(٤) ، وأبو عبد الله محمد ، وأبو نصر عبد العزيز^(٥) ، وكلُّهم قرأ عليه ، وقرأ له ، فقد أضرَّ رحمه الله بالجدري ، وهو صغير^(٦) ، فكان يقرأ بعيون الناس .

ج - شيوخه :

أقبل العكبريُّ على العلم يطلبُه من كلِّ وجه ، ويلتزم أهله ، ويعتمد - وهو الضريع منذ الصغر - على السماع في التحصيل ، فتنوَّعت معارفه ، وكثر شيوخه ، وأحصينا منهم أربعة عشر شيخاً ، وهم :

- (١) المختصر المحتاج إليه ١٤١/٢ (نقلاً عن مقدِّمة التبيين عن مذاهب النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين) للعكبري .
- (٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ .
- (٣) نكت الهميان للصفدي ١٧٩ .
- (٤) طبقات النحاة واللغويِّين لابن قاضي شعبة ٣٣١ .
- (٥) مقدِّمة المشوف المعلم (نقلاً عن مقدِّمة التبيين ١٦) .
- (٦) نكت الهميان ١٧٩ .

- ١ - إبراهيم بن دينار أبو حكيم النهرواني [ت : ٥٥٦ هـ]^(١) ، أخذ عنه أبو البقاء فقه ابن حنبل .
- ٢ - أحمد بن المبارك المرقعاني^(٢) أبو العباس ، لم تشر المصادر إلى ما أخذ عنه أبو البقاء .
- ٣ - طاهر بن محمد بن طاهر الهمداني أبو زرعة [ت : ٥٩٦ هـ]^(٣) ، أخذ عنه الحديث في بغداد .
- ٤ - عبد الرحمن بن عليّ أبو الفرج بن الجوزي^(٤) ، والراجح أخذه عنه الحديث وفقه ابن حنبل .
- ٥ - عبد الله بن أحمد أبو محمد المعروف بابن الخشاب [ت : ٥٦٧ هـ]^(٥) ، وهو أكبر شيوخه في النحو ، وتأثره به وبكتابه (المرتجل) ظاهر في اللباب . وإلى جانب النحو أخذ عنه أبو البقاء الفرائض والحساب واللغة .
- ٦ - عبد الله بن محمد أبو بكر النقور^(٦) ، وهو محدث ثقة أخذ عنه الحديث .
- ٧ - عليّ بن الحسن بن عساكر البطائحيّ الضرير المقرئ [ت : ٥٧٢ هـ]^(٧) ، أخذ عنه القراءات وسمع الحديث .

(١) ترجمة النهروانيّ في الوافي بالوفيات ٣٤٦/٥ ، والمنتظم ٢٠١/١٠ .

(٢) ترجمة المرقعانيّ في شذرات الذهب ٢١٧/٤ .

(٣) ترجمة أبي زرعة الهمدانيّ في التكملة لوفيات النقلة ٢٩١/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ .

(٤) ترجمة ابن الجوزيّ في وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢٢/٤ .

(٥) ترجمة ابن الخشاب في إنباه الرواة ٩٩/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٧/٢ .

(٦) ترجمة ابن النقور في مرآة الجنان ٣٧٨/٣ .

(٧) (٤) ترجمة البطائحيّ في شذرات الذهب ٢١٢/٤ ، والمنتظم ٢٢٩/١٠ .

٨ - علي بن عبد الرحيم بن الحسن المعروف بابن العصار [ت : ٥٧٦ هـ]^(١) ،
درس عليه اللغة .

٩ - محمد بن عبد الباقي المعروف بابن البطي البغدادي [ت : ٥٦٤ هـ]^(٢) ، سمع
منه الحديث .

١٠ - محمد بن علي بن المبارك أبو الفضل مؤيد الدين المعروف بابن القصاب [ت :
٥٩٢ هـ]^(٣) ، أخذ عنه اللغة .

١١ - محمد بن محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى الصغير [ت : ٥٦٠ هـ]^(٤) ، وهو
شيخ أبي البقاء في الفقه الحنبلي .

١١ - يحيى بن نجاح بن مسعود أبو البركات الحنبلي اليوسفي [ت : ٥٦٩ هـ]^(٥) ، وهو
من شيوخ العكبري في اللغة والأدب .

١٣ - يحيى بن هبيرة بن محمد أبو المظفر الذهلي الشيباني [ت : ٥٦٠ هـ]^(٦) ، من
شيوخه في الحديث .

١٤ - عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات الأنباري [ت : ٥٧٧ هـ]^(٧) ،
وقد أرجأنا الحديث عنه ، ولم نسلكه في موضعه من شيوخ العكبري ، لأن كتب
التراجم أغفلته وهي تذكر شيوخ أبي البقاء ، وتفرد أبو حيان الأندلسي بهذا الذكر ،
فقال وهو يتحدث عن كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين) ، الذي تحدث فيه

(١) ترجمة ابن العصار في بغية الوعاة ١٧٥/٢ ، ومعجم الأدباء ١١/١٤ .

(٢) ترجمة ابن البطي في شذرات الذهب ٢١٣/٤ ، والمنتظم ٢٢٩/١٠ .

(٣) ترجمة ابن القصاب في الوافي بالوفيات ١٦٨/٤ ، والنجوم الزاهرة ١٣٩/٦ .

(٤) ترجمة أبي يعلى الصغير في المنتظم ٢١٣/١٠ ، والوافي بالوفيات ١٦٠/١ .

(٥) ترجمة أبي البركات اليوسفي في ذيل طبقات الحنابلة ٣٣١/١ .

(٦) ترجمة أبي المظفر الذهلي في ذيل طبقات الحنابلة ٢٥١/١ ، والنجوم الزاهرة ٣٦٩/٥ .

(٧) ترجمة أبي البركات الأنباري في وفيات الأعيان ١٣٩/٣ ، وإنباه الرواة ١٦٩/٢ .

أبو البقاء عن مسائل الخلاف ، قال أبو حيان : « هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادها ففي كتابه على كتاب شيخه أبي البركات الأنباري المسمى بكتاب الإنصاف ، وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه في كتاب الإنصاف مسألة مسألة ، وزاد هذه »^(١) .

ارتاب محقق (التبيين) في أن يكون أبو البركات شيخ أبي البقاء ، وعلل ارتيابه بثلاث علل : أولاها التنافس « فكل واحد منها يرى أنه نداء لصاحبه »^(٢) ، والثانية اختلافهما في المذهب « ابن الأنباري شافعي المذهب ، والعكبري حنبلي »^(٣) ، والثالثة اختلافهما في الخلق ، ويتمثل ذلك في « صداقة أبي البقاء للوزراء والخلفاء ... وابن الأنباري زاهد متقشف »^(٤) .

وفي هذه العلة نظر ، فهي لا تقوم دليلاً على الإنكار ، لأن التنافس بينهما لا يلغي دراسة أحدهما على الآخر ، والقول بأنهما ندان يصدق على العكبري بعد أن حصف عقله ، واكمل علمه ، ولا يصدق عليه وهو تلميذ ، فما الذي يمنعه من الأخذ عن أبي البركات في سن الطلب ، وأبو البركات أكبر منه بأربعين سنة ؟ والخلاف المذهبي لم يمنع حنفيًا من دراسة الفقه على شافعي ولا حنبليًا من دراسته على مالكي ، فكيف يمنعها من دراسة النحو ؟ وإذا كان في أبي البقاء ميل إلى أولي الأمر فإن هذا الميل لا يظهر في سن التحصيل ، وإنما يظهر بعد اكتمال العلم ونضج الشخصية ، فما الذي يمنع الأنباري من إقراء العكبري قبل أن يتوَدَّ إلى الساسة ، ويتخلَّق بخلق يبغضه إلى شيخه ؟

(١) تذكرة النحاة ٧١٥ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٨٩ .

(٣) التبيين ٩٠ .

(٤) التبيين ٩٠ .

إنّ هذه العلل التي تدفع إلى إنكار تلمذة العكبريّ للأنباريّ لا تعدل قوّة الدلالة على صحّتها . وممّا يرجّحها أنّ الرجلين عاشا في بغداد ولم يبرحهاها ، وأنّ الفارق بينهما في السنّ هو الفارق الذي يقتضيه درسُ أصغرهما على الأكبر . فنحن إلى إثبات ما في تذكرة أبي حيان أميّل ، وليس لنا أن ننكره إلاّ بدليل ، يدحض دلالة النصّ الصريح .

د - تلاميذه :

قرأ على أبي البقاء كثير من التلاميذ ، يستطيع الباحث أن يحصي منهم أكثر من أربعين^(١) تلميذاً بين أئمة وحفظة ونحاة ومؤرّخين . ومن أشهرهم :

(١) عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد بن الحسين بن أبي الحديد شارح نهج البلاغة [ت : ٦٥٥ هـ]^(٢) .

(٢) وعبد العظيم بن عبد القويّ أبو محمد زكيّ الدين المنذريّ الحافظ [ت : ٦٥٦ هـ]^(٣) .

(٣) وياقوت بن عبد الله الروميّ الحَمَوِيّ صاحب المعجمين : معجم الأدباء ومعجم البلدان [ت : ٦٢٦ هـ]^(٤) .

أمّا تلاميذه الذين نصّت كتب التراجم على أنّهم درسوا النحو على أبي البقاء فهم :

(٤) أحمد بن عليّ أبو العباس الأزديّ المهلبيّ المحصيّ النحويّ [ت : ٦٤٤ هـ]^(٥) .

(٥) عبد الرحمن بن نجم أبو الفرج المشهور بابن الحنبليّ [ت : ٦٣٤ هـ]^(٦) .

(١) انظر مقدمة التبيين ، فقد أحصى محقق الكتاب الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين تلاميذ أبي البقاء ، وشفع اسم كل تلميذ بالمصادر التي ترجمت له : ٢١ - ٢٨ .

(٢) ترجمة ابن أبي الحديد في مرآة الزمان ٦٢/١ ، وفي وفيات الأعيان ٣٤٢/٧ .

(٣) ترجمة المنذريّ في فوات الوفيات ٢٩٦/١ ، وطبقات الشافعيّة للسبكيّ ١٠٨/٥ .

(٤) ترجمة ياقوت في إنباه الرواة ٧٤/٤ ، وفي وفيات الأعيان ١٧٨/٥ .

(٥) ترجمة أبي العباس الأزديّ في البلغة ٢٧ ، والعبير ١٨٣/٥ .

(٦) ترجمة ابن الحنبليّ في ذيل طبقات الحنابلة ١٩٣/١ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٥ .

٦) عبد الصمد بن أحمد القطيعي المحدث النحوي [ت : ٦٧٦ هـ]^(١) .

٧) القاسم بن أحمد علم الدين اللورقي الأندلسي [ت : ٦٦١ هـ]^(٢) .

٨) يحيى بن أبي منصور المفتي المعمر أبو زكريا بن الصيرفي المشهور بابن الحبيشي [ت : ٦٧٨ هـ]^(٣) .

هـ - أخلاقه ومنزلته :

كان أبو البقاء ثقة صدوقاً فيما يتقله ويحكيه ، غزير الفضل ، كامل الأوصاف ، متديناً ، رقيق الشائل ، سريع الدمعة ، ورعاً ، صالحاً ، قليل الكلام ، لا يتكلم إلا في علم ، أو فيما لا بد منه^(٤) . وصفه ابن النجار أحد تلاميذه ، فقال : « كان حسن الأخلاق متواضعاً ، كثير المحفوظ ، يحيا للاشتغال والإشغال ليلاً ونهاراً »^(٥) .

اقتطع العكبري للعلم ، فكانت « زوجته تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها ... وكان إذا أراد أن يصنف كتاباً أحضرت له مصنفات في ذلك الفن ، وقرئت عليه ، فإذا حصله في خاطره أملاه »^(٦) ، وهذا الاقطاع للعلم جعله بارعاً في علوم كثيرة . قال ابن العماد الحنبلي : « قال ناصح الدين بن الحنبلي : كان إماماً في علوم القرآن ، إماماً في الفقه ، إماماً في اللغة ، إماماً في النحو ، إماماً في العروض ، إماماً في الفرائض ، إماماً في الحساب ، إماماً في معرفة المذهب ، إماماً في المسائل النظرية ... وقال ابن الجيـش : وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسّطات »^(٧) . وقال

(١) ترجمة القطيعي في ذيل طبقات الحنابلة ١١٠/١ ، ٢٩١ .

(٢) ترجمة اللورقي في معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، وإنباه الرواة ١٦١/٤ .

(٣) ترجمة ابن الحبيشي في العبر ٣٢١/٥ ، وشذرات الذهب ٣٦٣/٥ .

(٤) نكت الهميان ١٧٩/١ .

(٥) شذرات الذهب ٦٨/٥ .

(٦) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

(٧) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

ابن خَلْكان : « لم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه ، وكان الغالب عليه علم النحو ، وصنّف فيه مصنّفات كثيرة »^(١) .

على هذا النحو من الإخلاص للعلم عاش أبو البقاء ثمانية وسبعين عاماً ، قضاهما في الدرس والتدريس والتأليف ، فقد توفّي سنة ٦١٦ هـ بعد أن أثرى المكتبة العربيّة بمؤلّفات متعدّدة الأغراض ، أكثرها في النحو .

و - آثاره في النحو :

قال الدكتور عبد الإله نبهان : « خلّف أبو البقاء مؤلّفات كثيرة ، بلغ تعدادها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر خمسة وخمسين مؤلّفاً »^(٢) ، وأوصلها غيره إلى تسعة وخمسين^(٣) ، ولا يعنينا منها إلا ما ألفه في النحو .

أحصينا ما بلغنا من آثار العكبري في النحو فتحصّل لنا تسعة عشر كتاباً بين مطبوع ومخطوط ومذكور في كتب التراجم ، وهي :

١ - الأربعة في النحو : ذكره السيوطي في البغية ٣٩/٢ .

٢ - الإشارة في النحو : ذكرته كتب كثيرة منها نكت الهميان ١٨٠ ، والبغية ٣٩/٢ .

٣ - إعراب الحديث : حقّقه الدكتور عبد الإله نبهان ، وطبعه طبعتين ، الثانية منها تمّت في دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٦ م .

٤ - إملاء مامنّ به الرحمن أو إعراب القرآن : وهو مطبوع عدة طبعات ، طبعت الأخيرة منها دار الكتب العلميّة ببيروت سنة ١٩٧٩ م .

(١) وفيات الأعيان ٣٨٦/٢ .

(٢) إعراب الحديث تح د . عبد الإله نبهان ١٤ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ٣٦ - ٦٨ .

٥ - الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح : ذكره صاحب النكت ١٧٩ ، وصاحب البلغة ١٠٨ ، وغيرها .

٦ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : حققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وطبعته دارُ الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٩٨٦ م .

٧ - التصريف في علم التصريف : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، والبلغة ١٠٨ ، وكتب أخرى كثيرة .

٨ - تلخيص التنبيه لابن جني : ذكرته كتب كثيرة منها النكت ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٢٣٠ .

٩ - التلخيص في النحو : ذكرته كتب كثيرة منها النكت ١٨٠ ، والبلغية ٣٩/٢ .

١٠ - التلقين في النحو : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، والبلغية ٣٩/٢ ، وغيرها .

١١ - التهذيب في النحو : ذكره النكت ١٧٩ ، والبلغية ٣٩/٢ .

١٢ - شرح أبيات كتاب سيبويه : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٣٠ ، وغيرها .

١٣ - شرح الإيضاح والتكلمة لأبي عليّ الفارسيّ : ورد ذكره في إنباه الرواة ١١٧/٢ ، والبلغية ٣٩/٢ ، وغيرها .

١٤ - شرح الحماسة وإعرابها : ورد ذكره في النكت ١٧٦ ، والبلغية ١٠٨ ، وغيرها .

١٥ - شرح لامية العرب : طبع عدّة طبقات أحدثها التي حققها محمد أديب جمران ، ونشرها المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٩٨٤ م .

١٦ - شرح الملح لابن جني : ورد ذكره في إنباه الرواة ١١٧/٢ ، وكشف الظنون

١٥٦٣/٢ .

١٧ - شرح المفصل في النحو للزمخشري ذكره النكت ١٧٩ ، وهدية العارفين

. ٤٥٩/١

١٨ - اللباب في علل البناء والإعراب : وهو هذا الكتاب الذي بين يديك ،
وتحدثت عنه بعد حديثاً مفصلاً .

١٩ - مقدمة في النحو : ورد ذكر هذا الكتاب في النكت ١٨٠ .

وإذا ثبت أن العكبري ألف كل ما نسب إليه - وهو تسعة وخمسون كتاباً تسعة عشر منها في النحو - فهذا يعني أن ثلث مؤلفاته في النحو ، وأن النحو من بين تسعة العلوم التي كان يفتي فيها كان الغالب عليه . وليس لنا أن نحكم على كتبه بأسمائها ، وإن كان بعضها يشير اسمه إلى ما فيه . فتلخيص التنبيه ، والتلخيص في النحو تدلُّ أسماؤها على أنها كتيبان . والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح ، وشرح أبيات كتاب سيبويه تمُّ أسماؤها على ما فيها ، فهما بكتب الشواهد أشبه . وكتاب التبيين في اختلاف النحويين البصريين والكوفيين توهم الإنصاف ، ناقش فيه العكبري أربعاً وثمانين مسألة خلافية . وإعراب الحديث ، وشرح لامية العرب من كتب الأعراب .

غير أن أرقى ما ارتقى إليه التأليف في النحو عند العكبري يتمثل في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) ، الذي سنخصه ، قبل أن تقدّمه إلى القارئ محققاً ، بدراسة موجزة ، تعقب حديثنا عن مذهب الشيخ في النحو ، فما مذهبه ؟

ز - مذهبه في النحو :

ذكرت كتب التراجم أن العكبري كان متعصباً لمذهب أحمد بن حنبل في الفقه^(١) ، ولم أجد فيها ما يشير إلى مذهبه في النحو ، غير أن نفراً من الدارسين المحدثين أبوا إلا أن

(١) جاء في سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ : « وقد أرادوه على أن ينتقل من مذهب أحمد فقال : وأقسم لو صيبتم الذهب عليّ حتى أتوا ري به ما تركت مذهبي » .

يلحقوه بمذهب من مذاهب النحو ، فألحقه بعضهم بمدرسة بغداد ، وبعضهم بمدرسة الكوفة .

ألحقه الدكتور شوقي ضيف بالبغداديين ، وحجّته أنّ « صلتته بالشيخين أبي عليّ الفارسي وابن جني تتضح في شرحه لإيضاح الأوّل ولمع الثاني » ، وأننا « إذا رجعنا إلى آرائه المنشورة في كتب النحو وجدناه يتبع الفارسيّ في كثير منها »^(١) .

ونحن - على إقرارنا بأنّ فيما ذكره الدكتور ضيف ما ينمُّ على ميل العكبريّ إلى ابن جني وشيخه - نرى أنّ ذلك لا يقوم حجّة على بغداديّة الشيخ . فقد انقضّ الفراء - والكلام للدكتور شوقي ضيف نفسه - على كتاب سيوييه رأس البصريّين ، يلتهمه التهاماً ، حتى قيل : إنّ الفراء مات « وتحت رأسه كتاب سيوييه »^(٢) . ومع ذلك لم ينسب الفراء إلى مدرسة البصرة ، وأنّا نسبت إليه مدرسة الكوفة بعد الكسائيّ .

ولمّا كان نحوّ البغداديين يقوم على التوفيق بين مدرستي الكوفة والبصرة فمن المحتمل أن يكون الرأي المنسوب إلى أحد البغداديين رأياً بصريّاً أو كوفيّاً ، ثمّ غيرّه المتأخرون بعض التغيير ، فلماذا ينسب الآخذ به إلى بغداد ، ولا ينسب إلى من أخذ عنهم نخبة بغداد ؟ قد تجد في كتب المتأخرين رأياً ، رآه أوائل البصريّين ، ثمّ اعتقده بعض البغداديين ، ثمّ اختاره العكبريّ ، فليس لك أن تجعل مثل هذا الرأي حجّة على بغداديّة أبي البقاء ، ولا أن تغفل عزوه إلى مبتكريه من الأوائل أصحاب الحقّ فيه .

ولعلّ أفضل الأدلّة على إثبات بغداديّة الشيخ أو نفيها عنه إحصاء ما في كتاب واحد من كتبه المتخصّصة بالنحو من آراء البغداديين والبصريّين والاحتكام إلى الأرقام . ولو استعرضت مائة ورقة من مخطوطة اللباب لم تجد فيها إلاّ رأياً واحداً

(١) المدارس النحويّة ٢٧٩ .

(٢) المدارس النحويّة ١٩٣ .

لابن جني ، وهو « أن الحركة تنشأ بعد الحرف »^(١) ، ذكره العكبري ورداً عليه ، ومع هذا الرأي تجد ستة آراء لأبي عليّ الفارسيّ ، سألته الشيخ في أربعة منها ، وخاصمه في اثنين ، لكنّه لم ينوّه به قطّ .

الحقّ أنّ العكبريّ لم يكن بغدادياً ، وإنّما كان يتكئ على آراء البغداديين في ترجيح آراء البصريّين . وممّا يظاهر دعوانا أنّ العكبريّ ذكر سبويه ثلاثاً وثلاثين مرّة في (اللباب) ، وقبس من كلامه شذرات ، وحاط آراءه بالإكبار ، فأنتى لنا أن نزرعه من منبته في مدرسة البصرة لنغرسه في مدرسة بغداد ؟

وإذا كان لإخراج العكبريّ من مدرسة البصرة وإدخاله في مدرسة بغداد بعضُ المسوّغات الواهية فليس لسلكه في سلك الكوفيّين مسوّغ واحد . ومع ذلك ذهب الأستاذ محمّد الطنطاويّ إلى أنّه كوفيّ ، فقال : « ألف بعد ابن الأنباريّ أبو البقاء العكبريّ كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين) ، ولم نعثر على هذا الكتاب ، إلا أنّ المعروف عن العكبريّ أنّه كوفيّ النزعة ، كما يتّضح جيّلاً من مؤلفاته »^(٢) ، فما للمؤلفات التي استقى منها الباحث هذه المعرفة الجليّة ؟

يبدو أنّ الكتاب الذي استقى منه الأستاذ محمّد الطنطاويّ هذه المعرفة هو (شرح ديوان المتنبي) المنسوب إلى العكبريّ . وهذا الشرح كتاب أدب ولغة قبل أن يكون كتاب نحو وصرف ، ونسبته إلى أبي البقاء مطعون فيها^(٣) . واليوم بعد وقوفي على كتاب التبيين ، وتحقيقي مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان كتاب اللباب أوسع ما وصل إلينا من كتب العكبريّ في النحو يمكن وضع الشيخ حيث يجب أن يوضع .

(١) انظر هم الهوامع ٢٠/١ ، وهذا الكتاب ١٩ .

(٢) نشأة النحو ١٨٠ .

(٣) انظر مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق المنشورة في العديدين الأوّل والثاني من المجلّد الثاني والعشرين .

وسيظهر للقارئ أنّ العكبريّ بصريّ مخلص لسيبويه في النحو إخلاصه لابن حنبل في الفقه .
ومن الأدلّة القاطعة على صحّة ما نذهب إليه إقرار الشيخ بالانتماء إلى البصريّين ،
من ذلك قوله : « الاسم مشتقّ من السموّ عندنا ، وقال الكوفيّون : هو من الوسم ،
فالمحذوف عندنا لامة ، وعندهم فاؤه » ^(١) .

ومن الأدلّة القوية تبنيّه الأصول البصريّة ، ومثال هذا التبنيّ قوله : « العامل في
الفاعل والمفعول الفعل . وقال بعض الكوفيّين : العامل في المفعول الفعل والفاعل معاً .
ومنهم من قال : الفعل عامل في الفاعل ، والفاعل عامل في المفعول » ^(٢) . ورأي
العكبريّ مستمدّ من أصل بصريّ هو : الأصل في الأسماء ألاّ تعمل .

ومنها ردّه على الكوفيّين ودحضه آراءهم على نحوٍ حيناً ، عنيف في أكثر
الأحيان . فهو لم يذهب مذهب الكوفيّين في مسائل الخلاف الأربع والتسعين التي
انطوى عليها الجزء الأوّل من اللباب إلّا في مسألة واحدة ، وهي قولهم : إنّ (لعلّ)
و (علّ) لغتان ^(٣) ، لا يحكم في إحداها بالزيادة ولا في الأخرى بال حذف . أمّا المسائل
الأخرى الثلاث والتسعون فقد كان فيها الخصم اللدود لنحو الكوفة ونحوها . واتّخذت
خصومته أشكالاً منها :

اتّهام أصحاب الكوفيّين بالرشوة في المسألة الزنبوريّة ، قال أبو البقاء : « إنّ
الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائيّ والفراء مالاً
على أن يقولوا بما يوافق قولهم » ^(٤) .

ومنها إبطال آرائهم ، كقوله : « ولا يعطف ب (لكنّ) إلّا بعد النفي ، وذهب
الكوفيّون إلى العطف بها بعد الثبات ، وهذا باطل » ^(٥) .

(١) التبيين ١٣٢ .

(٢) التبيين ٢٦٣ .

(٣) اللباب : ١٥٣/١ ، ٢٤٦ .

(٤) اللباب (أي هذا الكتاب) ٤١٠/١ . (٥) اللباب ٣٥٠/١ .

ومنها الحكم عليهم بفساد الآراء ، كقوله : « لا يجوز أن تبنى (كان) لما لم يُسمِّ فاعله ... وقال الفرّاء : يجوز ، وهو فاسد »^(١) .

ومنها تخطئتهم والزراية بهم ، نحو : « وللميم الزائدة في قولك : (اللهم) عوض من (يا) . وقال الكوفيون : أصله : يا الله أمنا بخير ، وهو غلط »^(٢) .

وكان العكبري في ردّه على الكوفيّين يصرُّ أقوالهم بالشذوذ أحياناً ، من ذلك قوله : « (منذ) مفرد عند البصريّين ومركّب عند الكوفيّين ... ثمّ دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى ، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ ... وذلك كلّه يخالف الأصول »^(٣) .

وكان يرمي آراءهم بالضعف الشديد ، كقوله : « (لكنّ) مفردة ، وقال الكوفيون : هي مركّبة من (لا) و (إنّ) و (الكاف) الزائدة و (الهمزة) المحذوفة . وهذا ضعيف جدّاً »^(٤) .

وما أوردناه هنا ليس إلاّ نموذجات قليلة موجزة من مسائل كثيرة ، بسطها العكبري في لبابه وعلّلها . ولو شئت أن تحصي مسأله المحلّلة المعلّلة في الرّدّ على الكوفيّين لتحصلّ لك من كتاب اللباب وحده ما لم يتحصّل لك من كتب كثيرة ، تبرزه تفصيلاً وتطويلاً ، ويزهها تدليلاً وتعليلاً ، ولخرجت بتصوّر واضح هو أنّ مذهب العكبري بصريّ ، لا يأخذ من نحو الكوفة وبغداد إلاّ شذرات يسيرة^(٥) .

(١) اللباب ١١٩/١ .

(٢) اللباب ٢٧١/١ .

(٣) اللباب ٢٩٩/١ .

(٤) اللباب ١٥٢/١ .

(٥) لنا في هذا الموضوع بحث مفصّل نشرته مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمشق في العدد الثالث -

حزيران ١٩٩١ م .

اللباب

في علل البناء والإعراب

أ - اسم الكتاب ونسبته إلى العكبري :

كادت كتب التراجم تجمع على أنّ اسم هذا الكتاب الذي تقدّمه اليوم إلى القارئ هو (اللباب في علل البناء والإعراب) ، غير أنّه طرأ على هذا الاسم تغيير قليل لدى نفر ممن ترجموا للعكبري ، وسردوا مصنّفاته . فقد سمّاه ابن العماد (اللباب في البناء والإعراب)^(١) ، وسمّاه ابن خلكان (اللباب في علل النحو)^(٢) . والإمام شمس الدين الذهبي سكت عن ذكره ، وقال بعد أن سرد طائفة من كتب الشيخ ، وله « أشياء سمّاه ابن النجّار وتركتها »^(٣) ، ولا يخامرنا الشكّ في أنّ اللباب أحد هذه الأشياء المتروكة . وليس في إغفاله ما يثير الشبهة في نسبة الكتاب إلى أبي البقاء ، لإجماع كتب التراجم الأخرى على الأمرين : اسم الكتاب ، ونسبته إلى العكبري .

ب - مخطوطاته :

يبدو أن شهرة الكتاب شاعت في حياة المؤلّف ، وبعد وفاته ، فأقبل عليه الناس ينسخونه ويدرسونه . ويبدو أنّ إثاره الإيجاز والدقّة والعمق والوضوح دفع الناس إلى العناية به ، فتناقله المقبلون على دراسة علمي النحو والصرف ، وصانوا نسخه من الضياع ، واستطعنا أن نظفر باثنتين منها ، وأن نصنع منها هذا الكتاب .

(١) شذرات الذهب ٦٨/٥ .

(٢) وفيات الأعيان ١٠٠٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ .

أولى النسختين نسخة الأحقاف ، ورمزها ههنا (ح) وموطنها مكتبة الأحقاف في اليمن الجنوبي ، ورقمها ثم (١٣ نحو تريم) ، وتنتمي إلى مجموعة آل يحيى . ومن معهد المخطوطات العربية بالكويت جئنا بصورتها . وهي نسخة عتيقة كتبت بخط النسخ ، وعرتها رطوبة وساورتها أرضة ، لكنّها ظلّت جيّدة نفيسة ، وتأتي نفاستها من قدمها . فقد كتبت سنة ٦١٢ هـ ، أي : قبل وفاة المؤلّف بأربع سنين ، وعدد ألواحها (١٨٦) وقياسها ١٧ × ٢٥ سم ، وفي نهايتها كتّب ناسخها نصر بن سرخاب أنّه أمّم كتابتها في الثالث عشر من رجب سنة ٦١٢ هـ . ومن باب ردّ الفضل إلى ذويه نزجي الشكر إلى الأستاذ فيصل عبد السلام الحفيان الذي قدم إلينا هذه النسخة القيمة جزاه الله عنا وعن العكبري خير الجزاء وأوفاه .

والثانية المخطوطة المصريّة ، ورمزها ههنا (م) ، ورقمها في مكتبة الأزهر ٧٧٧ (٥٦٠٢ نحو) وعدّة ألواحها ٢٠٨ ، وهي مكتوبة بخطّ النسخ ومضبوطة بالشكل ، وعنوانات الأبواب مرسومة بأحرف كبيرة واضحة ، واسم كاتبها عليّ بن مروان النحويّ ، ومكان نسخها بغداد ، وتاريخ الفراغ منه يوم الاثنين الثالث عشر من رمضان سنة ٦١٧ هـ ، أي بعد موت المؤلّف بعام واحد ، فكأنها كتبت في عهده .

ويبدو أنّ في المغرب العربيّ والعراق نسختين أُخريّين أعيانا الوصول إليها بعد سعي أخطأه النجاح ، وأنّ أولاهما في جامع القرويين ، والثانية في جامعة البصرة . ومما شجّعنا على الرضى عمّا لدينا ، والاكتفاء به جودة نسختي الأحقاف والأزهر ، وقدمها .

ج - مصادرہ :

درج بعض المصنّفين على عزو الأقوال التي يشتمونها في كتبهم إلى أصحابها ، وقيد آخرون هذا العزو بأسماء الكتب التي قبسوا منها . ولم يكن أبو البقاء يلتزم الدقّة في هذا العزو ، بل كان يكتفي بردّ أقوال قليلة إلى ذويها ، ويردّ أقلّ هذه الأقوال إلى كتب سَمّاها بأسمائها وأسماء مؤلّفيها . وعذرّه في إغفال ما أغفل الضّرّ ، فقد أضرّ في

طفولته بالجدريّ ، وألجأه الضرُّ إلى أن يقرأ بعيني زوجته التي « كانت تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها »^(١) ، فإذا أراد أن يصنّف كتاباً « أحضرت له مصنفات في ذلك الفنّ وقرئت عليه ، فإذا حصّله في خاطره أملاه »^(٢) . وما نظنُّ اللباب - واسمه ناطق بما فيه - إلا لباب كتب كثيرة قرئت عليه ، فاخترتها حافظته ، ثمّ عمل فيها عقله الذكيّ ، فجاز العلل من القواعد ، ونسّق هذه العلل ، ووزعها على أبواب النحو ، وشقّ عليه - وهو لا يبصر ما يقرأ له - أن يُقيّد كلّ قول بكتاب ، فأملى ما أملى مرسلأ مغفلاً .

غير أنه روى طائفة من أقوال النحاة مقيّدة بأسمائهم ، وأشيع النحاة ذكراً في لبابه : سيبويه ، فالأخفش ، فالملبّد ، فالفرّاء ، فالزجاج ، فأبو عليّ الفارسيّ ، فالكسائيّ . وبعد الرجوع إلى أقوالهم في مظانّها تبين لنا أنّ العكبريّ - وقد عرفت ضرّه وعذره - لم يكن دقيقاً في النقل ، بل كان ينقل آراء النحاة ملخّصة ، أو يستخلص الأفكار من الألفاظ ، ثمّ يكسوها أردية من نسجه ، فتأزج كلامه ، وتنتظم في أسلاكه .

ومع أنه لم يكن يسمّي كتب النحاة فإننا ظفرنا في الجزء الأوّل من اللباب بأسماء ثلاثة من الكتب ، سمّاها مقرونة بأسماء مؤلّفيها ، وهي : كتاب الشعر لأبي عليّ الفارسيّ^(٣) ، وكتاب الجمل للزجاجيّ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ^(٤) .

ولا يذهبن بك الظنّ إلى أنّ العكبريّ - وهو أبعد الناس عن الاختلاس - كان يغير على كتب السابقين ، فيسلب ما فيها ، ويدّعيه لنفسه . لقد كان يعزو صفوة الآراء إلى

(١) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

(٢) اللباب ٢٤٦/١ .

(٣) اللباب ٣١٤/١ .

(٤) اللباب ٣٧٩/١ .

غيره ، فإن لم ينسبها إلى نحاة يسميهم قال : « ومذهب المحققين ... » ^(١) أو « ذهب الجمهور إلى ... » ^(٢) . وليس في الجزء الأول كله إلا ثلاثة مواضع أو أربعة أفتى فيها برأي نسه إلى نفسه . من ذلك قوله في إعراب (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) : « والمختار عندي أن يقدر له فعل يتعدى إلى مفعولين ، نحو : جنّب نفسك الشرّ ، فنفسك في موضع إِيَّاكَ » ^(٣) .

د - تأثيره :

وإذا كان الباب عصاره ماسبقه من كتب النحاة فإن هذه العصاره تغلغت في أعراق الكتب اللاحقة ، وأثرت فيها . لقد قدر النحاة للباب حقّ قدره ، وأخذوا منه العلل ، وكانوا فريقين : فريقاً يأخذ ويسكت عمّا يأخذ ، وفريقاً يذكر اسم الكتاب والكتاب .

وليس من الصعب أن نتعقب الفريق الأول ، فنبين الآخذ والمأخوذ ، لكنّ كلامنا يحمل على الظنّ لاعلى اليقين . أمّا الذين اقتبسوا وصرّحوا فهم كُثُرٌ ، ومنهم شمس الدين القرشي الكيشي [ت : ٦٩٥ هـ] صاحب (الإرشاد إلى علم الإعراب) . فقد أثبت في كتابه ما قال العكبري في منع (أُخْر) من الصرف ، وعزا كلامه إلى الباب ^(٤) . وربّما قبس أقباساً لم يعزها ، وتتبعها محققاً الكتاب ، حتّى إنّها جعلت الباب مصدراً من مصادر (الإرشاد) بعد كتاب سيويه ^(٥) .

ولو شئت أن تنقّب في كتب المتأخرين لتحصي ما فيها من أقوال العكبري في الباب لأعيالك الأمر . وحسبنا أن نشير ههنا إلى أنّ السيوطي قبس منه شذرات أثبتها

(١) الباب ٣٧١ .

(٢) الباب ٢١٨٨١ .

(٣) الباب ٢٨١٧١ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٢ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٥ .

في كتابيه : (الأشباه والنظائر في النحو)^(١) ، و (همع الموامع)^(٢) . وإلى أن الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن)^(٣) نقل منه فقرات أثبتتها في ثناياه ، وما هو بكتاب نحو . والفرق بين السيوطي والزركشي أن الأول كان يُسقط بعض عبارات اللباب ، وأن الثاني كان ينقل منه تقيلاً دقيقاً .

هـ - منهج العكبري في اللباب :

نهج أبو البقاء في اللباب نهجاً واضح القسامات ، وأولى هذه القسامات :

(١) التقسيم : فقد قسم كتابه أبواباً ، وقسم الأبواب فصولاً ، وألحق بالفصول مسائل تتصل بها أو تكملها . ومن يقس أقسامه تلك بما يقابلها في كتب النحو الأخرى تفض به المقايسة إلى أن العكبري لم يكن يلتزم في تقسيمه ما التزمت الكتب الأخرى ، إذ كان يطيل في أبواب ، ويوجز في أخرى وفق ما يجتمع لديه من علل السابقين ، أو ما يستنبط من كلام العرب من مسوغات ، يسوغ بها البناء والإعراب ، لا وفق ما وضع النحاة من أحكام ، وقعدوا من قواعد . ولهذا طال باب الإعراب والبناء ، وباب التثنية والجمع لاحتشاد العلل فيها ، وقصر باب المفعول له ، وباب عطف البيان لضوالة حظها من العلل والمسوغات ، وجاء باب (لا) وحدها - وهي حرف - أطول من أربعة الأبواب التي وقفها العكبري على للمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه مجتمعة ، وهي أسماء لها أحكام وشروط وقواعد مفصلة في كتب النحو .

(١) اقتبس السيوطي من اللباب فقرات ذكرها في الأشباه والنظائر منها قوله : ٤٢/١ « تصغير (ذا) (ذيا) وأصله ثلاث ياءات ... » .

(٢) انظر المواضع التالية في الهمع ١٣/١ « القول يرادف اللفظ » ١٥/١ ، الإعراب وضع مع الكلام . ٢٠/١ الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده ٢٠/١ الحرف مجتمع من حركتين .

(٣) انظر المواضع التالية في البرهان ٢٧٦/١ « كتابه الكلمة على لفظها إلا في خط المصحف » ٢١٢/٤ ، أو العاطفة في النهي ٢٤٧/٤ الآن حد الزمانين .

ويظهر مثل هذا التفاوت في تقسيم الأبواب إلى فصول ، إذ تطولُ فصول حتى يملأ الواحد منها بضع صفحات ، وتقتصر فصول حتى إن بعضها يبني من سطر واحد ، أو من جملة واحدة ، من ذلك قولُ العكبريِّ بعد أن تحدث عن الكلام والقول والجملة : « فصل . وإنا فرّق بين هذه العبارات في التسمية لاختلاف المعبر عنه »^(١) . فهذه الجملة وحدها هي الفصل كلّ ، وحقّها أن تكون خاتمة للفصل الذي سبقها . إنّ الفصل عنده لا يعني بالضرورة استقلال الفقرة الواحدة بفكرة واحدة ، وإنا يعني فصل اللاحق عن السابق ، وهو ما يقابل في كتابتنا الحديثة البدء من أول السطر ، ولهذا فقد تقسم الفكرة الواحدة إلى فصول يُتم بعضها بعضاً .

وقد يسمّى أبو البقاء الفقرة من فقرات اللباب (مسألة) ، فتظنّ أنّ هذا العنوان رأس لمسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين ، فيصدق ظنّك حيناً ، ويخيب حيناً ، إذ تجد تحت هذا العنوان حكماً أو قاعدة ، أو تعليقاً على قاعدة ، أو بعضاً من مبحث ، كالمسائل التي ختم بها المؤلف مبحث الممنوع من الصرف ، في الباب الأخير من هذا الكتاب .

والحقّ أنّ تقسيم العكبريِّ في الأبواب الستين - وهي الجزء الأوّل من اللباب - يجانب الدقّة في بعض الأحيان ، لكنّه يفى بما صنع له من تيسير وتنظيم يعينان القارئ على الظفر بطليّته .

(٢) التعريف بالاشتقاق والحدّ : لم يكن العكبريِّ زاهداً في الإفادة من المنطق لتوضيح القضايا التي يدرسها ، إلاّ أنّه كان - على تمرّسه به - يستخدمه بقدر . وهو في استخدام ما يستخدم منه بارع درّب . لقد ذكرت كتب التراجم أنّ له كتاباً في الجدل اسمه (الملقح في الجدل)^(٢) أو (الملقح من الخطل في الجدل)^(٣) . وهذا يعني أنّه تمرّس

(١) اللباب ٥/١ .

(٢) بغية الوعاة ٣٩/٢ .

(٣) نكت الهميان ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٢٩ .

بأساليب المناطق في صياغة الحدود ، غير أنه كان يبدأ الباب باللغة ، فيشتق منها ، ثم يشفع الاشتقاق بالحدِّ والاصطلاح ، من ذلك قوله في باب الاستثناء : « هو استفعال من تثبت عليه أي : عطفت والتفت ، لأنَّ المُخْرَجَ لبعض الجملة منها عاطفٌ عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور ... وحدهُ أنه إخراج بعض من كلِّ ب (إلا) أو ما قام مقامها »^(١) .

وربما بدأ بالحدِّ وأتبعه الاشتقاق ، كقوله : « حدُّ البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة ... والبناء في الأصل وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت كبناء الحائط »^(٢) . والشيخ في الحالين إلى الإيجاز أقرب ، وعليه أحرص ، ومن الإطالة والحشو ملول فرور . فقد تجد حدَّ البناء الذي صاغه بيضع كلمات مطوّلاً عند شيخه ابن الحشَّاب ، مقيداً بقيد لا يضيرك التفلُّت منه ، قال ابن الحشَّاب : « وأمَّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذاتك السكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل »^(٣) . فقد يُخيَّل إلينا أن تقييد الحدِّ بعدم تأثر المبنيِّ بعامل أولى من إطلاقه ، لكنَّ كلمة (لزوم) أغنت عن القيد ، لأنَّ المعرب لا يلزم حركة واحدة ، إذ تتغيَّر حركته بتغيُّر العوامل .

ومع أنَّ العكبريَّ كان يصوغ الحدود صياغة دقيقة فقد تجد في لُبابه حدوداً تعوزها الدقَّة ، من ذلك قوله في تعريف التمييز : « هو تخليص الأجناس بعضها من بعض »^(٤) وعذره أنه لم يكن في هذا الكتاب معنياً بالحدود عنايته بالتعليل ، وأنه لو أراد الإلتقان في هذا الميدان لما أعياه الأمر ، يدلُّك على ما نزع مناقشته الحدود التي صنعها غيره ،

(١) اللباب ٢٣٩/١ .

(٢) اللباب ٢٤/١ .

(٣) المرجل ١٠٠ .

(٤) اللباب ٢٣٤/١ .

واعترضه على العلل غير الدقيقة ، ودحضا بالمنطق المحضّ والجدل المحكم . فقد اعترض على من عرّف الاسم الصحيح بأنه « ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياء ، قبلها كسرة »^(١) ، فقال : « الحدّ الحقيقي لا يكون نفيّاً ، لأنّ الحدّ الحقيقي ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين حقيقة المحدود »^(٢) ، ويدلّك على ما نزع اعترضه على من ادّعى أنّ العامل في المبتدأ تجرّده من العوامل . قال أبو البقاء : « لا يجوز أن يكون تعرّيه من العوامل اللفظيّة عاملاً ، لأنّ ذلك عدّم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً . فإن قيل : العدم يكون أمانة لآلة قيل : الأمانة يستدلُّ بها على أنّ ثمّ عاملاً غيرها . وقد اتّفقوا على أنّه لا عامل يستدلُّ عليه بالعدم »^(٣) .

٣) العناية بمسائل الخلاف : مسائل الخلاف ميدان رحب جال فيه العكبري ، فقارن ووازن ، ومضى يولّد الأدلّة ، ويستنبط الحجج ، ويدمغ العلة بالعلّة ، ويحبّه البرهان بالبرهان . وقد استطعنا أن نحصي في الجزء الأوّل من الباب - وهو لا يعدّ في كتب الخلاف - أربعاً وتسعين مسألة خلافيّة ، ذكرها العكبري غير متعمّد ، وإنّا ذكرها لما يستدعي ذكرها من سوق العلل .

وطريقته في عرض الخلاف دقيقة ، أساسها الإيجاز ونصرة البصرة . فهو يبدأ المسألة بحكم قاطع ينطق به لسان بصريّ ، من ذلك قوله في اشتقاق الاسم : « واشتقاقه عند البصريّين من (سما يسمو) إذا علا ، فالحذوف منه لامه^(٣) » ، ثمّ يذكر القول المرجوح ، وهو قول كوفيّ في أغلب الأحيان . لا يذكره لينوّه به ، بل ليدحضه : « وقال الكوفيّون : هو من السمة ، فالحذوف فائوه ، وهو خطأ في الاشتقاق » . وربّما أغفل حجج الكوفيّين ، ولهذا كنا نذكر حججهم في الحواشي لنعين القارئ على الإمساك بأزمة المسائل ، ولنربط الرّد بالأصل ، ولنضع بين يديه الأدلّة الكوفيّة المضعوفة التي

(١) اللباب ٣٠/١ .

(٢) اللباب ٧٨/١ .

(٣) اللباب : ٧/١ .

يفنّدها العكبري . والشيخُ في هذا التنفيذ يلتزم المألوف ، وينتبد الشاذّ . فقد أنكر على الفراء ترخيمه نحو (سَبَطُر) بحذف حرفيه الثالث والرابع حتى يبقى (ياسب) فقال : « الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لانظير لها في الأسماء ، كحذف الثاء من (حارث) ، فإنّه جاء على (فاع) ولا نظير له ، فعلم أنّ الحذف هنا والبناء عارضان ، لا يعتدّ بما يخرج عن النظائر لأجلها » ^(١) .

٤ (الإيجاز والزهد في الأمثلة : لانبالغ إذا ادّعينا أنّ اللباب زبدة النحو ، فقد مخض أبو البقاء قواعد النحو ، حتّى تحصّلت له العلل ، ثمّ صاغها بأسلوب دقيق وجعلها عماد الكتاب ، فجاءت فصول الكتاب محكمة موجزة ، بريئة من الإسهاب متخفّفة من الشروح . بذلك صرّح المؤلف في المقدّمة ، فقال : « وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تمسّ الحاجة إليه ، ومن علل كلّ باب ما يعرفك أكثر فروع المرتبة عليه . وقد بذلت الوسع في إيجاز ألفاظه ، وإيضاح معانيه ، وصحّة أقسامه ، وإحكام مبانيه » ^(٢) . وما أرى الشيخ إلاّ صادقاً ، فقد وعد وأنجز ، وجانب الفضول وأوجز . وهو لذلك لم يفسّر غريباً في شاهد ، ولم يعلّق عليه تعليقاً يتقله ، أو لا يقتضيه التعليل . وشذّ عن ذلك قوله في (على) : « وتقلب ألفها ياء مع الضمير ، كقول الشاعر :

غدتُ من عليّ بعد ما تمّ ظمؤها تصلُّ وعن قيصٍ بزيراءٍ مجهلٍ

يعني قطاة فارقت بيضها بعد ما تمّ عطشها » ^(٣) ، فقد فسّر غرض البيت ، ولم يفسّر غريبه .

(١) اللباب ٢٧٩ .

(٢) اللباب ١/١ .

(٣) اللباب ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .

ومن مظاهر الإيجاز في اللباب زهدُ العكبريِّ في الأمثلة التي توضح القواعد . وهذا الزهد يتعب القارئ غير المتفقه في النحو ، ويستوقفه عند كثير من العبارات . ولهذا اضطررنا في مواضع عديدة من الكتاب إلى أن نشفع كلام المؤلف بشواهد أثبتناها في الحواشي لمساعدة الشُّدَاة من القراء على فهم كلام المؤلف ، ومن هذه المواضع عمل اسم الفاعل المعتمد على واحد من سبعة أشياء . وحرصنا على أن تكون الأمثلة مقتبسة من كتب النحو المفصلة ، كالمع وشرح المفصل ، وشرح الكافية ، وشرح ابن عقيل ، ومغني اللبيب .

ومَّا رَغَّبْنَا فِي ذَلِكَ أَنَّ لِلْعَكْبَرِيِّ أَسْلُوبًا خَاصًّا فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْفِكْرَةِ ، يَخَالَفُ فِيهِ أحيانًا أَسَالِيبَ النَّحَاةِ وَمَصْطَلِحَاتِهِمْ . فَهُوَ فِي التَّرْخِيمِ لَمْ يَسْتَعْمَلْ مَصْطَلِحِي النَّحَاةِ : (لَغَةٌ مِنْ يَنْتَظِرُ) وَ (لَغَةٌ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ) ، وَلَمْ يَشْفَعْ كَلَامَهُ بِالْأَمْثَلَةِ الْمَوْضَحَةِ ، فَقَالَ : « وَلِلْعَرَبِ فِي الْبَاقِي بَعْدَ التَّرْخِيمِ مَذْهَبَانِ » :

أحدهما تركه على ما كان عليه ، وهو الأجود ، لأنَّ بقاءه على ذلك ينبئه على الأصل .

والثاني أن يُضَمَّ على كلِّ حال ، ويجعل كأنه اسم قائم برأسه . وفائدة اختلاف اللذهبين أنك إذا رُخِّمْتَ على المذهب الأوَّل تركت الحرف الباقي على حاله ، ولم تغيِّره على ما يوجبه قياس التصريف . وإذا رُخِّمْتَ على المذهب الثاني غيِّرتَه على ما يوجبه قياس التصريف «^(١) . والعكبريُّ يعني بالأوَّل نحو (يامال) في ترخيم مالك ، وبالثاني نحو (ياعنتر) في ترخيم عنتره .

ومن مظاهر الإيجاز في اللباب إهمال النادر والشاذِّ ، يدلُّك على ذلك قول الشيخ :

(١) اللباب ١/٢٨٢ .

« وقد جاء شيء على خلاف ما ذكرناه ، وهو شاذٌ عن القياس والاستعمال فلا يقاس عليه »^(١) .

(هـ) غزارة العلل وتنوعها : ليس من الغريب أن يحفل اللباب بالعلل ، فالتعليل غاية المؤلف الأولى من تأليفه الكتاب ، والتعليل ينتظم البناء والإعراب ، وإذا كان كلام العرب على اختلاف أقسامه إمّا مبنيّاً وإمّا معرباً فكلُّ شيء عند الشيخ معلولٌ بعلةٍ أو بضع علل ، وعلى النحوي أن يفتق عرّاً الكلام عن هذه العلل ، ما ظهر منها وما خفي . ونحن لاندعي أنّ علل اللباب من صنع العكبري ، أو أنه هو الذي وقع عليها ، ولم يسبقه إليها سابق . ففي كتب السابقين ، ومنها كتاب سيويوه ، ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج فيض من هذه العلل ، ولم يزد عمل الشيخ في لبابه على تنسيق هذه العلل ، وسوقها مساقها المسدّد المحكم ، وعلى تفتيق علل قليلة جديدة ، وعلى تقسيم العلة المركبة إلى علتين صغريين ، وعلى نقل العلة من موضع إلى موضع ، ودحض العلل التي تعلل بها الكوفيون وضعفة النحاة من أتباع المذاهب الأخرى ، لتسويغ النادر والشاذ . وسوف يرى القارئ أنّ أبا البقاء كان حريصاً على الاطراد ، حرج الصدر بالمأثور المنكور ، ضيق العطن بالتأويلات المستكرهة . فقد أنكر أن تكون (لكن) مركبة ، وسفه علل من ادعى تركيب (إلا) و (منذ) و (إمّا) ، وعلّق على تأويلاتهم وتعليلاتهم فقال : « وهذا تعسفٌ لا حاجة إليه ، لأنّ وضعها مفردة أقرب من دعوى التركيب »^(٢) . ولو أراد أن يفتي بتركيبها كما أفتوا لم تعيه الحيل ، لكنّ العلل عنده حجج معقولة شافية ، لا حيل مردولة واهية . لقد أبي التعسف والتكلف ، وأثر الفطرة والطبع والاسترسال مع الذوق العربي الخالص .

(١) اللباب ٢٦١/١ .

(٢) اللباب ٢٤٩/١ .

وإذا تبين للعكبري وجه الحق فيما يناقش مضى يظاھرہ بمجج كثيرة ، وعلل متعاقبة متواترة ، من ذلك قوله : « ولم يدخل الجزم الأسماء لسته أوجه ... »^(١) ، وقوله : « وإنما حمل المنصوب على المجرور هنا لثانية أوجه ... »^(٢) . وقد تصل علل المعلول عنده إلى اثني عشر وجهاً يسردها غير ضجر ولا ملول ، قال : « والدليل على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل اثنا عشر وجهاً ... »^(٣) .

لقد أوفى العكبري على الغاية في فنّ التعليل ، فأحصى واستقصى ، ولم يقف عند المستعمل من كلام العرب ، بل جاوزه ، فعمل إحجامها عن استعمال ما لم تستعمل ، يدلّك على ذلك كلامه على التعجب ، وعلى علّة اختيار العرب (ما) وإحجامها عن (شيء) ، قال : « وإنما عدلوا عن (شيء) إلى (ما) ، لأنّ (ما) أشدّ إيهاماً ، إذ كانت لا تشنى ، ولا تجمع ، ولا تقع للتحقير ، ولأنّها يؤكّد بها إيهام (شيء) ، فيقال : ما اخترت منه شيئاً ما . فإنّها تشنى وتجمع ، وتذكر للتحقير كهولك : عندي شيء ، أي : حقير . ولم يستعملوا في التعجب (من) بمن يعقل ، ولا (أيّاً) لأنها ك (شيء) فيما ذكرنا »^(٤) .

(٦) اعتماده على أصول البصريين : والحديث عن العلل يفضي بنا إلى الحديث عن الأصول ، لأنّ هذه الأصول منبع ثرّ ، تنفجر منه علل كثيرة ، ويتبدى ذكاء النحاة في قدرتهم على ربط الفروع بالأصول ، وتعليل الخاصّ بالعامّ ، والانتقال من الجزئيّ إلى الكلّيّ ، وبذلك يتحوّل النحو بين أيديهم إلى شجرة واحدة حيّة الجذور والأفنان . والعكبري واحد من هؤلاء ، فقد جمع الأصول البصريّة ، وبثّها في كتابه ، واستطاع ،

(١) اللباب ٢٦٨/١ .

(٢) اللباب ٥٥٨/١ .

(٣) اللباب ٩٩٨/١ .

(٤) اللباب ١٤٣٨/١ - ١٤٤٤ .

وهو يتهدى بهديها ، أن يعلل كثيراً من مسائل النحو ، ومنها إجازته تقديم خبر ليس معتمداً على قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^(١) ، ثم على الأصل البصريّ القائل ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ^(٢) .

ومن يستعرض الجزء الأوّل من اللباب يظفرُ بأصول كثيرة منها :

١ - لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي كقولهم : كانت زيدا الحمى تأخذ . [١٠٤] .

٢ - حمل الفروع على الأصول أوّلى . [٩٠] .

٣ - العمل تأثير ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه . [٨١]

٤ - المضمر فرع المظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أوّلى . [٧٩]

٥ - التعرّي من العوامل ليس هو العامل ، بل صلاحية الاسم للعوامل اللفظية هو العامل . [٧٨]

٦ - شرط العامل أن يتقدّم على المعمول لفظاً وتقديراً . [٧٨]

٧ - عدم العامل لا يكون عاملاً . [٧٨]

٨ - العامّ قبل الخاصّ . [٢٠٣]

٩ - الضائر تردّ الأشياء إلى أصولها . [٢٩٠ ، ٢٩٣]

١٠ - الأصل عدم التركيب . [٢٩٩]

١١ - الانتقال عن الأصل يحتاج إلى دليل ظاهر . [٣٠٠]

(١) سورة هود ٨ .

(٢) اللباب ١١٧/١ .

- ١٢ - العجمة فرع على العربية . [٤١٦]
- ١٣ - العاملان لا يعملان عملاً واحداً في معمول واحد . [٣٣٣]
- ١٤ - المفرد أصل للمركب وسابق عليه . [٣٤٠ ، ٤١٤]
- ١٥ - الأصل في الأسماء ألا تعمل كما أن الأصل في الأفعال ألا تعرب . [٣٥٩]
- ١٦ - لا يؤتى بالضمير المنفصل مع القدرة على المتصل . [٣٩٨]
- ١٧ - التأنيث مسبوق بالتذكير وفرع عليه . [٤١٣]
- ١٨ - الجمع فرع مسبوق بالواحد . [٤١٤]
- ١٩ - إذا تقررت الفرعية للاسم ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعية . [٤١٦]
- ٢٠ - ما ثبت بعلة أصل لغيره . [١٧]
- ٢١ - إذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصر إلى غيره . [١٤]
- ٢٢ - الفعل محمول على الاسم في الإعراب فينبغي أن يُحمل عليه في أضعف أحواله . [٢٧]
- ٢٣ - ما يشبه الفعل من الأسماء يتقل ، ولا يحتمل الزيادة . وما يشبه الحرف يبنى ، وما عري من شبهها يأتي على خفته . [٣٤]
- ٢٤ - الاسم أصل للفعل ، ومشابهة الفرع للأصل من وجه واحد ضعيفة ، فلا تجذبه إلى حكمه . [٣٥]

و - عملي في الكتاب :

بعد أن أنجزت مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان تحقيق الجزأين الأول والثاني من الأشباه والنظائر في النحو سنة ١٩٨٠ م ، وجدنا الاشتراك في التحقيق أعوَدَ بالفائدة

على الأثر من أن يحتجنه محقق واحد ، فوقع اختيارنا على كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبري ، وجعلناه شركة ، نحققه معاً على هدي من تجربتنا السابقة . أخذتُ الجزء الأول الخاصّ بالنحو ، واستقلّ الدكتور عبد الإله بالجزء الثاني الخاصّ بالصرف . وتقسمُ الكتاب بين مُحققين اتفقا على خطة العمل لا يضيرُ الكتاب ، بل ينفعه ، إذ يضعه تحت بَصْرَيْنِ وَبَصِيرَتَيْنِ ، فإنْ تفلّت الصوابُ من بصر اعتلقه الآخرُ ، وإنْ عميت إحدى البصيرتين عن الحقِّ بصّرتها الثانية به ، والله في عون المرء مادام المرء في عون أخيه .

نسختُ في بداية العمل مخطوطتي الكتاب ، فلم أجعل إحداها أصلاً للأخرى ، لأنها سواءٌ في النفاسة . ثم رحت أتعبُ النصوص التي نقلها العكبري من كتب المتقدمين ، ليقيم منها ومن علله متنّ اللباب . فرددتُ ما استطعتُ ردهً منها إلى منابته وأصوله ، وحرّصتُ في أثناء هذا الرّد على أن أتقرى عن نصوص كثيرة منها في كتاب المرّجل لشيخه ابن الخشاب ، وأكملتُ في الحواشي المبتور والمختزل بما يّبته أو يوضّحه من المرّجل .

ولمّا كان العكبري في لبابه معنيّاً بالعلل ، زاهدّاً في القواعد والأمثلة فقد وجدّني مضطراً إلى توضيح الغوامض ، فشغفتُ القاعدة بالمثل ، وقبست من أمثلة النحاة أقباساً أضأتُ بها الأحكام ، وأثبتتها في الحواشي معزّوة إلى مصادرها . ثم صنعتُ للكتاب أربعة عشر فهرساً ، تُعين القارئ على الظفر بطلبته ، وترجحه من التنقير عمّا ينشد .

سدّد الله الخطأ ، وبصّرنا بالحقّ ، وجعل عملنا خالصاً لوجهه .

غازي مختار طليحات

الإمارات العربية المتحدة

دبي

م ١٩٩٢/١/١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عُونَكَ اللَّهُ (١)

الحمد لله أهل الحمد ومستحقّه ، وأشهد أن لا إله إلا الله (٢) وحده ، لا شريك له في إبداع خلقه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والشاهدين بصدقه ، ماسحاً سحاب (٣) بوابله وودقه .

أما (٤) بعدُ فإنّ علم العربيّة من أجلّ العلوم فائدة ، وأفضلها عائدة ، وحكمه وافرة جمّة ، ومعرفته تفضي إلى معرفة العلوم المهمّة . والكتب المؤلّفة فيه تفوت الإحصاء عدّاً ، وتخرج عن الضبط جدّاً ، وأنفعها أوسطها حجماً ، وأكثرها علماً (٥) .

وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ماتمسُّ الحاجة إليه ، ومن علل (٦) كلّ باب ما يعرفك أكثر فروعه المرتبة عليه . وقد بذلت الوسع في إيجاز ألفاظه وإيضاح معانيه ، وصحّة أقسامه وإحكام مبانيه . ومن الله سبحانه (٧) أستمداً الإعانة على تحقيق ما ضمنت ، وإيائه أسأل الإصابة فيما أبنت (٨) .

-
- (١) في م : ربّ يسر وأعن .
 - (٢) عبارة : وأشهد أن لا إله إلا الله مطموسة في ح .
 - (٣) في م : بأنه سحاب . قال الفيروزبادي في القاموس المحيط [وبل - ودق] : « الوابل : المطر الشديد الضخم القطر » . « الودق : القطر » .
 - (٤) طمس في ح : بوابله وودقه ، أمّا .
 - (٥) سقط من م : علما .
 - (٦) طمس في ح : إليه ومن علل كلّ .
 - (٧) سقط من م : سبحانه .
 - (٨) في م : أتيت .

باب بيان النحو وأصل وضعه

اعلم أنّ النحو في الأصل مصدر (نحو ينحو) إذا قصد ، ويقال : نحاه وأنحى له .
وإنما سُمِّي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه (نحواً) لأنَّ الغرض به أن يتحرَّى
الإنسان في كلامه إعراباً وبناء طريقة العرب في ذلك^(١) .

فصل

وحدّه عندهم أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب^(٢) . والقياس
الأَيْثَنِي ولا يجمع ، لأنّه مصدر . ولكنّه تُنْيَى وجمع لَمَّا ثقل ، وسُمِّي به . ويجمع على
(أنحاء ونحو)^(٣) .

(١) قال أحمد بن فارس في المقاييس [نحو] ٤٠٣/٥ : « النون والحاء والواو كلمة تدلُّ على قصد ، ونحوت
نحوه ، ولذلك سُمِّي نحو الكلام ، لأنه يقصد أصول الكلام ، فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم
به » .

(٢) قال أبو بكر بن السراج في كتابه (الأصول في النحو) ٣٥/١ : « هو علم استخراج المتقدّمون فيه من
استقراء كلام العرب » .

(٣) جاء في كتاب سيويه (طبعة هارون) ٥٨٨/٣ : « قالوا : فَوُجٌ وفَوُجٌ ، كما قالوا : نَحَوٌ ونَحَوٌ كثيرة .
وجاء فيه أيضاً : « قال بعضهم : إنكم لتنظرون في نحو كثيرة . فشبهوها بعُتُو ، وهذا قليل . وإنها أراد
جمع النحو » .

باب القول في الكلام

الكلام عبارة عن الجملة المفيدة^(١) فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه :

أحدها أنه مشتق من (الكَلْم)^(٢) وهو الجرح ، والجرح مؤثّر في نفس الجروح ، فيلزم أن يكون الكلام مؤثراً في نفس السامع .

والثاني أن الكلام يؤكّد^(٣) به (تكلمت) كهولك : تكلمت^(٤) كلاماً ، والمصدر المؤكّد نائب عن الفعل^(٥) والفاعل . وكأ أن الفعل والفاعل^(٦) جملة مفيدة ، كذلك ما ينوب عنه الكلام .

(١) قال ابن جني في الخصائص ١٧/١ : « أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسمّيه النحويون (الجمل) نحو : زيد أخوك ، وقام محمد » .

(٢) لم يربط ابن فارس - على كلفه بالاشتقاق - الكلام بالكلم ، بل جعل كلاهما أصلاً ، إذ قال في مقاييس اللغة [كلم] ١٣١/٥ : « الكاف واللام والميم أصلان : أحدهما يد ، على نطق مفهم ، والآخر على جراح » ، وربط ابن جني بينهما في الخصائص ١٣/١ فقال : « الكلم للجرح وذلك للشدة التي فيه ... ومنه الكلام ، وذلك أنه سبب لكلّ شرّ وشدة في أكثر الأمر » .

(٣) في م : مؤكّد .

(٤) جاء في الخصائص ٢٥/١ : « والكلام اسم من كلم ، بمنزلة السلام من سلم . وهما بمعنى التكليم والتسليم » ، وقال المبرد في المقتضب ٧٣/١-٧٤ : « واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر » ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ ثم قال : « ولو كان على أنبتكم لكان إنباتاً » .

(٥) في ح : نائب عن إعادة الفعل .

(٦) سقط من ح : وكأ أن الفعل والفاعل .

الثالث أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلم ، وكلاهما مشدد العين ، والتشديد للتكثير . وأدنى درجاته أن يدل على جملة تامة^(١) .

فصل

وإنما قال المحققون : إنَّ الكلام اسم للمصدر ، وليس بمصدر حقيقة ، لأنَّ المصادر تبنى على الأفعال للأخوذة منها^(٢) . والأفعال للأخوذة من هذا الأصل (كَلَّمْتُ) ومصدره التكليم ، و (تَكَلَّمْتُ) ومصدره (التَكَلَّمَ) و (كَلَّمْتُ) ومصدره (المكالمة) و (الكِلَام)^(٣) ، والكلام ليس بواحد منها ، إلاَّ أنه يعمل عمل المصدر كما عمل (العطاء) عمل (الإعطاء) .

فصل

وأما القول فيقع على المفيد^(٤) وغير المفيد ، لأنَّ معناه التحرك والتقلُّب ، فكلُّ ما يَمْدُلُ به اللسان ويتحرك يسمَّى (قولاً) ، وهذا معنى ما يتركَّب من (قول) في جميع تصاريفها وتقلُّب حروفها ، نحو : القول ، والقول ، والتوقُّل ، وغير ذلك^(٥) .

- (١) جاء في الخصائص ٢٦٨/١ : « الكلام واقع على الجمل دون الآحاد » وجاء فيه ٢٧٨/١ : « الكلام إنَّها هو للجمل التوامَّة دون الآحاد » .
- (٢) سقط من ح : المأخوذة منها .
- (٣) سقط من م : والكلام .
- (٤) سقط السطر التالي من م .
- (٥) سقط من ح : وغير ذلك .
- (٦) جاء في الخصائص ١١-٥/١ : « إنَّ معنى (قول) أين وجدت ، وكيف وقعت من تقدُّم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه إنَّها هو للخفوف والحركة ... الأصل الأول (قول) وهو القول ، وذلك أن الفم واللسان يخفزان له ويقلقان ويمدلان به ... الأصل الثاني (قول) منه (القلُّو) حمار الوحش ، وذلك لخفَّته وإسراعه ... الثالث (قول) منه (الوقل) للوعل وذلك لحركته ... الرابع (ولق) قالوا : (ولق يلق) إذا أسرع ... الخامس (لوق) جاء في الحديث : (لا آكل من الطعام إلاَّ ما لوق لي) أي : ما خدم وأعملت اليد في تحريكه ... السادس (لوق) منه (اللقوة) للعقاب ، قيل لها ذلك لخفَّتها وسرعة طيرانها » .

باب أقسام الكلم^(١)

إنَّا عَلِمَ كَوْنُ الكَلِمِ ثَلَاثًا فَقَطْ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما أَنَّ الكَلِمَ وَضِعَ للتعبير عن المعاني ، والمعاني ثلاثة : معنى يخبر به ، ومعنى يخبر عنه^(٢) ، ومعنى يربط أحدهما بالآخر^(٣) ، فكانت العبارات عنها كذلك .
الثاني أَنَّهُم وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كلِّ معنى يخطر في النفس^(٤) ، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى^(٥) لا يمكن التعبير عنه .

(١) في ح : الكلام . واستعمال (الكَلِمِ) هنا أصح . قال سيويه في باب علم ما الكلم من العربيَّة ١٢/١ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف » . وعُلِّلَ السيرافيُّ في حاشية كتاب سيويه بإشارته إلى الكلام في هذا المقام ، فقال : « لم يقل الكلام ، لأنَّه للكثير ، والكلم جمع كلمة » .

(٢) في م : معنى يخبر عنه ، ومعنى يخبر به .

(٣) قال أبو البركات بن الأنباريُّ : في (الإنصاف في مسائل الخلاف) ٧/١ : « هذه الثلاثة الأقسام - التي هي : الاسم ، والفعل ، والحرف - لها ثلاث مراتب : فمنها ما يخبر به ويخبر عنه ، وهو الاسم نحو : الله ربنا ومحمد نبينا ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه . ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الفعل ، نحو : ذهب زيد ، وانطلق عمرو ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه ، فقلت : ذهب ضرب ، وانطلق كتب ، لم يكن كلاماً . ومنها ما لا يخبر به ، ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو : من ، ولن ، ولم ، وبل » . وانظر (الموجز في النحو) لأبي بكر بن السراج : ٢٧

(٤) ذهب الزجاجيُّ في (الإيضاح) : ٢٧ - وفي مذهبه نظر - إلى أن تقسيم الكلام في العربيَّة ينطبق على لغات أخرى ، لم يحدِّدها ، فقال : « وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربيَّة ، فوجدناه كذلك ، لا ينفك كلامهم لكِّه من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ، ولا أكثر منه » .

(٥) جاء في (الأشباه والنظائر في النحو) للسيوطي (طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق) ٣/٢ : « وقال أبو حيَّان : زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سَمَّاهُ (الخالفة) ، وهو اسم الفعل » .

فصل

وإنَّا فَرَّقَ بين هذه العبارات في التسمية لاختلاف المعبر عنه .

فصل

وإنَّا خصَّ كلَّ واحد منها بالاسم الذي وضعوه له لوجهين :

٣٢ أحدهما أنَّ المراد / الفرق بين الأسماء ليحصل العلم بالمسمَّيات ، وأيَّ لفظ حصل بهذا المعنى جاز^(١) .

والثاني أنَّهم خصُّوا المخبر عنه وبه بالاسم ، لأنَّه سما ، أي : علا القسمين الآخرين ، إذ كان أحدهما يخبر به فقط ، والآخر لا يخبر به ولا عنه . وسُمُّوا ما يخبر به (فعلاً) ، لأنَّه مشتقٌّ / من المصدر الذي هو فعل حقيقة . ولم يسمَّوه زماناً وإن دلَّ على الزمان
ح ٢ لوجهين :

أحدهما أنَّ دلالاته على المصدر أقوى ، إذ دلالاته على الزمان تختلف ، ويصحُّ أن تبطل دلالاته عليه بالكليَّة . وأمَّا دلالاته على المصدر^(٢) فلا يصحُّ^(٣) ذلك فيها .

والثاني أنَّه لو سُمِّيَ (زماناً) لم يدلَّ على الحدث بحال ، وإنَّا سُمِّيَ (فعلاً)^(٤) ، لأنَّه دلَّ على الحدث لفظاً ، وعلى الزمان من طريق الملازمة ، إذ يستحيل فعل المخلوق إلا في زمان . ولم يُسمَّ (عملاً) ، لأنَّ الفعل أعمُّ من العمل ، وكان يقع على كلِّ حركة

(١) سقط من م : حصل بهذا المعنى جاز .

(٢) سقط من ح السطر السابق من قوله الزمان إلى قوله على المصدر .

(٣) في م لا يصح .

(٤) في ح : وإذا سُمِّيَ (فعلاً) دلَّ . وانظر (الإيضاح) للزجاجي : ٤٤ ، فإنَّ فيه تعليلاً وافياً لهذه المسألة .

وعزم^(١) ، ولهذا يقول من بنى حائطاً : قد عملت ، وقد فعلت . وإذا تكلم قال : قد فعلت ، ولا يقال : عملت .

وسمي القسم الثالث (حَرْفًا) ، لأنَّ حرف كلِّ شيء طرفه ، والأدوات بهذه المنزلة ، لأنَّ معانيها في غيرها ، فهي طرف لما معناها^(٢) فيه^(٣) .

فصل

وللام حدَّ عند المحققين ، لأنَّه لفظ يقع فيه اشتراك ، والقصد من الحدِّ تمييز الحدود عمَّا يشاركه .

فصل

ومن أقرب حدَّ حدَّ به أنه كلُّ لفظ دلَّ على معنى مفرد في نفسه^(٤) . وقال قوم : هو كلُّ لفظ دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصَّل^(٥) دلالة الوضع .

(١) سقط من م : من قوله إذ يستحيل إلى قوله على كلِّ حركة وعزم .

(٢) في ح : معنا فيه .

(٣) جاء في الإيضاح : ٤٤ : « وسمي القسم الثالث (حرفاً) لأنَّه حدُّ ما بين هذين القسمين ، ورباط لهما . والحرف حدُّ الشيء ، فكأنَّه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل به . وانظر (أسرار العربية) لأبي البركات بن الأنباري : ١٢

(٤) من القائلين بهذا الحدِّ ابن السراج . قال في الأصول ٣٦/١ : « الاسم مادلاً على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص » ، وانظر تفصيل المسألة في التبيين للعكبري : ١٢٢-١٢٨ .

(٥) قال ابن الحشَّاب شيخ العكبري في المرجل : ٧ : « وأقرب ما حدَّوه به إلى الصَّحَّة عند تحقيق النظر قولٌ من قال : الاسم لفظ يدلُّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصَّل » ثمَّ وضَّح معنى الزمان المحصَّل فقال : ٨ : « وقولهم (محصَّل) احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراها من الأسماء الدالَّة على معنى مقترن بزمان . أزمنة هذه مبهمة غير معيَّنة ولا محصَّلة » .

فصل

واشتقاقه عند البصريين من : (سما يسمو^(١)) إذا علا ، فالمحذوف منه (لامة) ، لأنَّ المحذوف يرجع إلى موضع اللام في جميع تصاريفه ، نحو : سَمَيْت ، وأسَمَيْت ، وسَمَيْ ، وسَمَيْ ، وأسَمَاء ، وأسَامٍ ، ولأنَّ الهمزة فيه عوض من المحذوف . وقد أُلْفَ من عاداتهم أن يعوّضوا في غير موضع الحذف .

وقال الكوفيون : هو من السمة ، فالمحذوف (فاءه) ، وهو خطأ في الاشتقاق ، وفيه الخلاف . وهو صحيح في المعنى .

فصل

وإنما سَمِي هذا اللفظ (اسماً)^(٢) من معنى العلوّ لوجهين :

أحدهما أنه سما على صاحبيه في الإخبار كما تقدّم .

والثاني أنه ينوّه بالسَمِي ، لأنَّ الشيء قبل التسمية خفيٌّ عن الذهن ، فهو كالشيء المنخفض . فإذا سَمِي ارتفع للأذهان كارتفاع المُبْصِر للعين^(٣) .

فصل

والألف واللام من خصائص الأسماء ، لأنَّها وضعا للتعريف والتخصيص بعد الشياخ ، ولا يصحُّ هذا المعنى في الفعل^(٤) والحرف . ألا ترى أنَّ قولك (ضرب

(١) في ح م : يسمو .

(٢) في م : « ثلاثة أوجه ذكرنا منها اثنان ، والثالث أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر ، والمصدر اسم والمشتقُّ

أصل للمشتقِّ منه لوجهين » ، وفي هذا الكلام لحن واضطراب .

(٣) انظر تفصيل للسألة في (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات بن الأنباري ١٦-٦١ .

(٤) في م : العقل .

يضرب) يقعان على كل نوع من أنواع الضرب ، ولا يصح تخصيصها^(١) بضربة واحدة ، كما يكون ذلك في قولك (الرجل) ، فإنه يصير بها واحداً بعينه .

فصل

وحروف الجرّ تختصُّ بالأسماء ، لأنَّ الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه ، والفعل لا يقتضي إلاَّ الاسم ، فصار الحرف وصلة بين الفعل وما يتعدى إليه .

فصل

وتنوين الصرف والتنوين الفارق بين المعرفة والنكرة نحو (صه) من خصائص الأسماء ، لأنَّ مادخله يختصُّ^(٢) بالأسماء ، وهو الصرف ، وتمييز المعرفة من النكرة^(٣) .

فصل

ومن خصائص الاسم كونه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً ، أو مثني ، أو مجموعاً ، أو مصغراً ، أو منادى . وسند ذكر علّة تخصيص الاسم بكل واحد من ذلك في بابهِ إن شاء الله .

(١) في م : ولا تخصُّص لها بضربة .

(٢) في ح : مختص .

(٣) قال ابن الخشاب في المرجل : ٩ : « والثاني (أي القسم الثاني من أقسام التنوين) تنوين يلحق الاسم المبني فرقاً بين المعرفة والنكرة ، كقولك : (صه وصه ، ومه ومه) ، فهنا الاسم وما جرى مجراه إذا لم تنونه كان معرفة ، وإذا نونه كان نكرة . فإذا قلت : صه ، كان كأنك قلت : افعل السكوت ، وإذا قلت : صه ، كان كأنك قلت : افعل سكوتاً » .

وقال المبرد في المقتضب ٢٢٣/٣ وهو يتحدث عن أسماء الأفعال :

« وهذه المبنيات إذا جعلت شيئاً منها نكرة نونت نحو : إيه يافق » .

فصل

وحدّ الفعل ما أسند إلى غيره^(١) ، ولم يسند غيره إليه . وذكر الإسناد ههنا^(٢) أولى من الإخبار ، لأنّ الإسناد أعمّ ، إذ كان يقع على الاستفهام والأمر غيرهما . وليس الإخبار كذلك ، بل هو مخصوصٌ بما صحَّ أن يُقابَلَ بالتصديق والتكذيب ، فكلُّ إخبارٍ إسناد ، وليس كلُّ إسنادٍ إخباراً .

ولا ينتقض هذا الحدُّ^(٣) بقولهم : (تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه)^(٤) ، لأنّ (خيراً) هنا ليس / بخبر عن (تسمع) بل^(٥) عن المصدر الذي هو (سماعك) وتقديره (أن تسمع) . وحذف (أن) وهي مرادةٌ جائز كما قال^(٦) :

١- ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى

أي : عن أن أحضر . ودلّ على حذفه^(٧) قوله : وأن أشهد اللذات .

وقيل : حدّه مادلاً على معنى في نفسه مقترن بزمان محصّل دلالة الوضع .

(١) ذكر أحمد بن فارس هذا الحدّ في الصحاحي : ٩٣ فقال : « وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : (قتّ وذهبتُ) » . ثم أنكره فقال : « وهذا عندنا غلط ، لأننا قد نسّميه فعلاً قبل دخول التاء عليه » .

(٢) في ح : هنا .

(٣) في م : الحدّ .

(٤) في ح : بتسمع . جاء في مجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ : « ويروى : لأنّ تسمع بالمعيديّ خير ، وأن تسمع ، ويروى : تسمع بالمعيديّ لأن تراه . والمختار : أن تسمع . يُضرب لمن خبّره خير من مرّاه » .

(٥) في م : بل المصدر .

(٦) قائل البيت طرفه بن العبد ، وهو البيت الخامس والخمسون في معلقته وعجزه كما رواه الزوزني في شرح المعلقات السبع : ٨٢ (وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي) . وانظر المقتضب ٨٥/٢ ، وخرانة الأدب للبغداديّ طبعة هارون (١١٩/١) .

(٧) في ح : الحذف .

فصل

وإنَّا اختصَّت (قد)^(١) بالفعل ، لأنَّها وضعت لمعنى لا يصحُّ إلاَّ فيه ، وهو
تقريب الماضي من الحال ، وتقليل المستقبل كقولك : قد قام زيد ، أي : عن قريب ،
وزيد قد يعطي أي : يقلُّ ذلك منه^(٢) . فأما قوله تعالى^(٣) : ﴿ قد نعلمُ إنَّه ليحزنك
الذي^(٤) يقولون ﴾ فعناه^(٥) : قد علمنا .

فصل /

ح ٤

وإنَّا اختصَّت (السين) بالفعل ، لأنَّ معناها جواب (لن يفعل)^(٦) ، وكذلك
(سوف) (إلا أن) (سوف) تدلُّ على بعد المستقبل من الحال ، و (السين) أقرب إلى
ذلك منها ، ولمَّا كانت (لن) لا معنى لها إلاَّ في المستقبل كان جوابها كذلك .

فصل

إنَّها دلَّت تاء التأنيث الساكنة على الفعل ، لأنَّ الغرض منها الدلالة على تأنيث
الفاعل فقط ، لا الدلالة على تأنيث الفعل ، إذ الفعل لا يؤنَّث^(٧) . ولا تجد تاء تأنيث

-
- (١) قال الجوهري في الصحاح [قدد] ٥٢٢/٢ : « (قَدَّ) مخففةٌ حرف ، لا يدخل إلاَّ على الأفعال » .
(٢) قال سيويه ٢٢٢/٤ (طبعة هارون) : « وأما (قَدَّ) فجواب لما يفعل ، فتقول : قد فعل . وزعم
الخليل أنَّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ... وتكون (قد) بمنزلة (ربِّما) ... » .
(٣) في م : قوله قد نعلم .
(٤) ﴿ ... يقولون ، فإنهم لا يكذبونك ، ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ [الأنعام : ٢٣/٦] .
(٥) في ح : إنَّه ليحزنك فعناه .
(٦) جاء في كتاب سيويه ٢١٧/٤ : « (السين) التي في قولك (سيفعل) زعم الخليل أنَّها جواب (لن
يفعل) » . ويبدو أن (الجواب) في كلام العكبري ههنا ، وفي كلام الخليل قسم النفي لاقسم
السؤال .
(٧) قال ابن الخشَّاب في المرجل : ١٩ : « الأفعال لا يكون منها مذكَّر ، ومنها مؤنَّث على الحقيقة . فدخول
التاء الساكنة فيها إنَّها هو للدلالة على تأنيث فاعلها » .

متحرّكة متّصلة بآخر الفعل ، وإنّما ذلك في الأسماء مثل (قائمة) ، والحروف مثل (ربّت) و (نمت) .

فصل

وإنّما دلّ اتّصال الضمير المرفوع بالموضع بالكلمة على أنّها فعل ، لأنّ الضمير المتّصل المرفوع لا يكون إلّا فاعلاً ، والفاعل لا يتّصل بغير الفعل^(١) .

فصل

وحدّ الحرف مادلاً على معنى^(٢) في غيره فقط . ولفظ (دلّ) أوّل من قولك (جاء) ، لأنّ الحدود الحقيقيّة دالّة على ذات المحدود بها . وقولنا^(٣) (ماجاء لمعنى) بيان العلة التي لأجلها جاء ، وعلّة الشيء غيره .

ولا ينتقض بـ (أين) و (كيف)^(٤) لوجهين :

أحدهما أنّها - مع دلالتها على معنى في غيرها - دالّة على معنى في أنفسها ، وهو المكان والحال ، وقد حصل الاحتراز عن ذلك بقولنا (فقط) .

والثاني أنّ دلالتها على معنى في غيرها من جهة تضمّنها معنى الحرف ، وذلك عارض فيهما .

(١) قال ابن الخشاب في المرتجل ١٧ - ١٨ : « الفاعل يفتقر إليه الفعل ، والأسماء لا تنفتقر إلى الفاعل بحقّ الأصل ، فلم تتّصل هذه الضمائر به ... فإن اتّفق من الأسماء ما يفتقر إلى الفاعل كالمصادر المعتملة عمل الأفعال وأسماء الفاعلين كانت في الاحتياج إلى الفاعل محمولة على الفعل .. لأنّ الفعل له العمل بحقّ الأصل ، وهذه الأسماء فروع عليه في العمل » .

(٢) ورد مثل هذا الحدّ للحرف في الإيضاح للزجاجي ٥٤ وغيره من الأصول .

(٣) في م : قوله .

(٤) ذكر أبو البقاء العكبري في (التبيين) : ١٢٩ وفي (مسائل خلافيّة) : ٥١ ، خمسة أدلّة على اسمية

(كيف) ، وأوّل هذه الأدلّة « أنّها تدلّ على معنى في نفسها ، ولا تدلّ على زمان ذلك المعنى » .

فصل

ومن علامات الحرف امتناعه من دخول علامات صاحبيه^(١) ، لأن معانيها لا تصح فيه .

فصل

ومن علاماته أنه لا ينعقد منه ومن الاسم وحده ، ولا من الفعل وحده فائدة ، وهو معنى قولهم : الحرف ما لم يكن أحد جزئي الجملة . فأما حصول الفائدة به وبالاسم في النداء فلنيابته عن الفعل . ولذلك دلائل تذكر في باب النداء ، إن شاء الله^(٢) .

(١) صاحب الحرف الاسم والفعل . وانظر هذا الحد في سيبويه ١٢/١ .

(٢) انظر تفصيل المسألة في الأصول لابن السراج : ٤١ ، وفي المرجل لابن الحشّاب : ٢٣

باب الإعراب والبناء

الإعراب^(١) عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً^(٢) . ويدخل في هذا إعرابُ الاسم الصحيح وللمعتلّ . فالقصور يقدر على ألفه الإعراب كاللفظ^(٣) ، وليس كذلك آخر المبنى^(٤) ، فإنَّ آخره إذا كان ألفاً لا تقدر عليه حركة إلا أن يكون ممّا يستحقُّ البناء على الحركة .

فصيل

وفي أصله الذي تقل منه أربعة أوجه :

أحدها أنه من قولهم : أعرب الرجل إذا أبان عمّا في نفسه^(٥) ، والحركات في الكلام كذلك ، لأنّها تبين الفاعل من المفعول^(٦) ، وتفرّق بين المعاني كما في قولهم : ما أحسن

(١) جاء في المرتجل ٣٤ : « وحده أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظاً أو تقديراً بتغيير العوامل في أولها » .

(٢) في ح : أو تقديراً كاللفظ .

(٣) جاء في المرتجل ٤٥ : « والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء ، أعني المقصور أنّ حرف إعرابه الألف ، والألف لا يصحُّ تحريكها ، لأنّها إن حُرّكت انقلبت همزة » .

(٤) في ح : آخر الاسم .

(٥) في (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي ٩١ توضيحٌ وافٍ لهذه المسألة . وكذلك في الخصائص لابن جني ٣٦٨ .

(٦) قال ابن الحشّاب في المرتجل ٣٤ : « وفائدته (أي فائدة الإعراب) أنه يفرّق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبتت . والمثال في ذلك المسألة المذكورة ، وهي قولهم : ما أحسن زيداً ، وما أحسن زيداً . وما أحسن زيداً ؟ » .

زيداً ! فإنه إذا عري عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجب . وكذلك قولك : ضرب زيدٌ عمراً ، لوعرَّيته من الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول^(١) .

والثاني^(٢) أنه من قولك : أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية ، كقولهم : أعرب الرجل ، إذا كان^(٣) له خيل عراب^(٤) . فالتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم كلام العرب . وليس البناء كذلك ، لأنه لا يخص العرب دون غيرهم .

والثالث أنه من قولهم : أعربتُ معدة الفصيل^(٥) إذا عربتُ ، أي : فسدت من شرب اللبن ، فأصلحتها ، وأزلت فسادها . فالهمزة فيه همزة السلب ، كقولك : عتب عليّ فأعتبته ، وشكا فأشكيتته .

والرابع أنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروب^(٦) ، أي : متحبة إلى زوجها بتحسُّنها^(٧) . فالإعرابُ يجبُّ الكلام إلى المستمع .

فصل

والإعراب معنى لا لفظ^(٨) لأربعة أوجه :

- (١) فضَّل العكبري في كتابه التبيين ما أجمله هنا . فانظر المسألة التاسعة ١٥٦ - ١٦٠ ، والمسألة الثانية عشرة ١٦٧ - ١٦٩ ، فإنَّ فيها عرضاً وافياً لعلل الإعراب وحقيقته .
- (٢) في ح : والوجه الثاني .
- (٣) في م : كانت له .
- (٤) قال الجوهري في الصحاح [عرب] ١٧٩/٢ : « وقال الكسائي : المعرب من الخيل : الذي ليس فيه عرق هجين ، والأنثى معربة » .
- (٥) في م : البعير .
- (٦) في ح : عروبة .
- (٧) قال الجوهري في الصحاح [عرب] ١٨٠/٢ : « والعروب من النساء : المتحبة إلى زوجها ، والجمع عرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَرَبًا أُتْرَابًا ﴾ » .
- (٨) قال السيوطي في همع الموامع ١٤/١ : « اختلف هل الإعراب لفظي أو معنوي على قولين : فالجمهور على الأول ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ، ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر =

أحدّها أنّ الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حدّه ، والاختلاف معنى لالفظ .

والثاني أنّه فاصل بين المعاني ، والفصل والتمييز معنى لالفظ .

والثالث أنّ الحركات تضاف إلى الإعراب ، فيقال : حركات الإعراب ، وضمة إعراب . والشيء لا يضاف إلى نفسه .

والرابع أنّ الحركة والحرف يكونان في المبنيّ ، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه . وقد يكون السكون إعراباً . وهذا كلّ دليل على أنّ الإعراب معنى .

فصل /

ح °

والأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف^(١) لثلاثة أوجه :

أحدّها أنّ الإعراب دالٌّ على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة ، لما بينهما من التناسب .

والثاني أنّ الحركة أيسر من الحرف ، وهي كافية في الدلالة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصَرَّ^(٢) إلى غيره .

والثالث أنّ الحرف من جملة الصيغة الدالّة على معنى الكلمة اللازم لها . فلو جعل

للتأخرين ... وذهب الأعم وجماة من المغاربة إلى أنّه معنويّ ، ونسب لظاهر قول سيويوه ورجّحه أبو حيّان .

(١) عقد الزجاجيّ في (الإيضاح في علل النحو) باباً عنوانه : القول في الإعراب أحركة هو أم حرف ، جاء فيه ص ٧٢ : « إن الإعراب دالٌّ على المعاني ، وإنّه حركة داخلة على الكلام بعد كال بنائه ، فهو عندنا حركة ... هذا مذهب البصريّين . وعند الكوفيّين أنّ الإعراب يكون حركة وحرفاً . فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلّا في حرف » .

(٢) في م : يَصْرُ ، وفي ح : يُصَرُّ ، وهو الوجه .

الحرف دليلاً على الإعراب لأدّى ذلك^(١) إلى أن يدلّ الشيء^(٢) الواحد على معنيين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يُخصَّ كلُّ معنىً بدليل .

فصل^(٣)

فأمّا الإعراب بالحروف فلتعذّر الإعراب بالحركة^(٤) ، وسترى ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى .

فصل

وإنّما كانت ألقاب الإعراب أربعة ضرورة ، إذ لاخامس لها ، وذلك أنّ الأعراف إمّا حركة ، وإمّا سكون . والسكون نوع واحد ، والحركات ثلاث ، فمن هنا انقسمت إلى هذه العدة^(٥) .

فصل

والإعراب دخل الأسماء لمسيب الحاجة إلى الفصل بين المعاني على ما سبق^(٦) . وقال قُطْرُب^(٧) : دخل الكلام استحساناً ، لأنّ المتكلم يصل بعض كلامه ببعض ، وفي

(١) سقطت ذلك من م .

(٢) في م : يدلّ في الشيء .

(٣) سقط فصل من م .

(٤) قال الزجاجي في الإيضاح ٧٣ : « في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً ، وذلك في تشنية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب » يعني رفع الأفعال الخمسة بالنون .

(٥) قال أبو البركات بن الأنباري في كتابه أسرار العربية ٢٠ : « فإن قيل : فلم كانت أربعة ؟ قيل : لأنّه ليس إلا حركة وسكون ، فالحركة ثلاثة أنواع : الضمّ والفتح والكسر . فالضمّ من الشفتين ، والفتح من أقصى الحلق ، والجّر من وسط الفم ، والسكون هو الرابع » .

(٦) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٩ ، والصاحبي لأحمد بن فارس ٧٦ .

(٧) قطرب : هو أبو علي محمد بن المستنير [ت : ٢٠٦ هـ] لغويّ نحويّ ، عرف بأنّه أول من وضع المثلاث في اللغة ، وله فيه كتاب المثلاث . البغية ٢٤٢/٨ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٩/٢ .

تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلفة ، فحرّك تسهلاً على المتكلم^(١) . ولو كان الإعراب
 لحاجة الفصل^(٢) وللفرق لاستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، وكان الاتفاق في
 الإعراب^(٣) يوجب الاتفاق في المعاني ، وليس كذلك . ألا ترى أنّ قولك : زيد قائم
 مثل قولك : هل زيد قائم ، وقولك : إنّ زيدا قائم مثل قولك : زيد قائم ، في
 المعنى^(٤) ؟

والجواب عما قاله من وجهين :

أحدهما أنّ السكون أسهل على المتكلم من الحركة .

والثاني أنّ الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلم بالخيار ، إن شاء حرّك بأيّ حركة
 شاء ، وإن شاء سکن .

وأما التقديم فجوابه من وجهين :

أحدهما أنه لا يمكن في^(٥) كل مكان . ألا ترى أنّ التقديم في قولك : ما أحسن
 زيدا ! غير ممكن ؟

والثاني أنّ في لزوم التقديم تضييقاً على المتكلم مع حاجته إلى التسجيع وإقامة
 القافية .

(١) في م : المكم .

(٢) سقط الفصل من ح .

(٣) في ح : الاتفاق في المعنى .

(٤) بسط الزجاجي رأي قطرب في الإيضاح ٧٠ - ٧١ ، ومما جاء فيه : « قال قطرب : وإنما أعربت العرب
 كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف . فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا
 التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ... قيل له : فهلاً لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم ، إذ
 كان الغرض إنّها هو حركة تعتقب سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتّساع
 في الحركات ، وألاً يحظروا على المتكلم الكلام إلاً بحركة واحدة » .

(٥) سقطت في من ح .

وأما اختلاف الإعراب مع اتفاق المعنى وعكسه فشيء عارض ، جاز لضرب من التشبيه بالأصول ، فلا يناقض به .

فصل

واختلفوا : هل الإعراب سابق على البناء أم العكس ؟

فالمحققون على أن الإعراب سابق ، لأنَّ واضع^(١) اللغة حكيم ، يعلم أنَّ الكلام عند التركيب لا بدَّ أن يعرض فيه لبس ، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام .

وقال الآخرون : تكلمت العرب^(٢) بالكلام عارياً من الإعراب ، فلمَّا عرض لهم اللبسُ أزالوه / بالإعراب . وهذا^(٣) لا يليق بحكمتهم^(٤) .

فصل

واختلفوا في حركات الإعراب : هل هي أصلٌ لحركات البناء أم بالعكس ، أم كلُّ واحد منها^(٥) في موضعه أصل ؟

فذهب قوم إلى الأوَّل . وعلمت أنَّ حركات الإعراب دوالٌ على معانٍ حادثة بعلةٍ بخلاف حركات البناء ، وما ثبت بعلةٍ أصلٌ لغيره .

(١) في ح : وضع .

(٢) في م : تكلمت العرب بحكمتهم بالكلام .

(٣) ناقش أبو البقاء العكبري هذه المسألة على نحو مفصَّل في كتابه التبيين ١٧٠ - ١٧٢ .

(٤) عرض ابن جني في الخصائص ٣١٧٢ - ٣٢ رأيتين متناقضتين ، كلاهما للأخفش . فحوى الأوَّل أنَّ العرب أدركت بالحسَّ الصادق حاجتها إلى بناء بعض الألفاظ ، وتصورته قبل وقوعه . وفحوى الثاني أنَّ الاستعمال قادها إلى بناء ما بنت . ورجَّح ابن جني الرأي الأوَّل ، فقال : « والرأي عندي هو الأوَّل ، لأنَّه أدلُّ على حكمتها ، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها » .

(٥) سقط منها من ح .

وذهب قوم إلى الثاني ، وعلته أن حركة البناء لازمة ، وحركة الإعراب منتقلة ،
واللازم أصلٌ للمتزلزل ، إذ كان أقوى منه . وهذا ضعيف ، لأنَّ نقل^(١) حركات الإعراب
كان لمعنى ، ولزوم حركة البناء لغير معنى .

وذهب قوم إلى الثالث ، لأنَّ العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع^(٢)
الكلام ، وكلّ واحد^(٣) منها له علة غير علة الآخر ، فلا معنى لبناء أحدهما على
الآخر^(٤) .

فصل

وإنما كان موضع حركة الإعراب آخر الكلمة لثلاثة أوجه :

أحدها أن الإعراب جيء به لمعنى طارئ على الكلمة بعد تمام معناها^(٥) ، وهو
الفاعلية والمفعولية ، فكان موضع الدالّ عليه بعد استيفاء الصيغة الدالّة على المعنى اللازم
لها . وليس كذلك لام التعريف ، وألف التكسير ، وياء التصغير ، لأنَّ التعريف
والتكسير والتصغير كالأوصاف اللازمة^(٦) للكلمة بخلاف مدلول الإعراب^(٧) .

(١) في ح : تنقل .

(٢) في ح : في موضع .

(٣) في ح : وكلّ منها .

(٤) عقد العكبري باباً مفضلاً لحركات البناء والإعراب في كتابه (مسائل خلافية) ١٠٦ - ١٠٩ بسط فيه
هناك ما أوجز هنا .

(٥) انظر الإيضاح للزجاجي ٧٦ .

(٦) في م : كالأوصاف للكلمة .

(٧) قال الزجاجي في الإيضاح ٧٦ : « وقال أبو بكر بن الحياط : ليس هذا القول بمُرَض ، لأننا قد رأينا
الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ووسطاً . فما دخلها أولاً قولك (الرجل والغلام) . وما دخلها
وسطاً ياء التصغير في قولك (فَرِيخٌ وَقَلْبِس) . ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول
لوجب ألا يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كال بناءه . قال : والقول عندي هو الذي عليه جلةُ
النحويين أن الاسم يبني على أبنية مختلفة ، منها : فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَقَعَلَ ، وَقَعَلَ ، وما أشبه =

والثاني أن حركة الإعراب تثبت وصلاً ، وتحذف وقفاً . وإنما يمكن هذا في آخر الكلمة ، إذ هو الموقوف عليه .

والثالث أن أول الكلمة لا يمكن إعرابه لثلاثة أوجه :

أحدها أن من الإعراب السكون ، والابتداء / بالساكن ممتنع .

والثاني أن^(١) أول الكلمة متحرك ضرورة ، وحركة الإعراب تحدث بعامل ، والحرف الواحد لا يحتمل حركتين .

والثالث أن تحرك^(٢) الأول بحركة الإعراب يفضي إلى اختلاط الأبنية .

ولا يمكن أن يجعل الإعراب في وسط الكلمة لأربعة أوجه :

أحدها ما تقدم من الوجه الأخير في منع تحريك الأول .

والثاني أنه يفضي إلى الجمع بين ساكنين في بعض المواضع^(٣) .

والثالث أنه^(٤) يفضي إلى توالي أربع متحركات في كلمة واحدة ك (مُدَخَّرَج) إذا

تحركت الحاء ، إذ ليس معك ما يمكن تحريكه من الحشو غيره .

= ذلك من الأبنية . فلو جعل الإعراب وسطاً لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء . فجعل الإعراب في آخر الاسم ، لأن الوقف يدركه ، فيسكن فيعلم أنه إعراب ، وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه .

(١) سقطت أن من م .

(٢) في م : حركة .

(٣) في الإيضاح أقوال تشبه ما ذكره المكبري عزاها الزجاجي إلى اللبرّد .

(٤) سقطت أنه من م .

(٥) سقطت العبارة التالية من ح .

والرابع أنّ حشو الكلمة قد يكون حروفاً كثيرة ، وتعيين واحد^(١) منها بحركة الإعراب لادليل عليه^(٢) .

فصل^(٣)

وألقاب الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجرّ ، وجزم . وألقاب البناء : ضمّ ، وفتح ، ودرس ، ووقف^(٤) . وتسمية كلّ واحدٍ منها باسم الآخر تجوّز . وإنّا فرّقوا بينها في التسمية لافتراقها في المعنى ، وذلك أنّ حركة الإعراب تحدث عن عامل ، وحركة البناء لا تحدث عن عامل^(٥) ، وإذا اختلفت المعاني اختلفت الأسماء الدالّة عليها ، ليكون كلّ اسم دالاً على معنى من غير اشتراك ، وهو أقرب إلى الأفهام .

(١) في م : وتعيين واحد منها ضرب من التحكّم .

(٢) نقل العكبري في كتابه (مسائل خلافيّة في النحو) قولاً لقطرب ، يعلّل فيه امتناع جعل الإعراب في حشو الكلمة ، فقال : ٩٥ - ٩٦ : « وقال قطرب : إنّما جعل أخيراً لتعذّر جعله وسطاً ، إذ لو كان وسطاً لاختلطت الأبنية ، أو ربّما أفضى إلى الجمع بين ساكنين ، أو الابتداء بالساكن ، وكلّ ذلك خطأ ، لا يوجد مثله فيما إذا جعل أخيراً » .

(٣) سقط فصل من م .

(٤) هذه الألقاب تكاد تطابق ما في كتاب سيبويه من ألقاب الإعراب والبناء .

قال سيبويه ١٣/١ : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجرّ والرفع والجزم ، والفتح والضمّ والكسر والوقف » .

(٥) وهذا التعليل يشبه تعليل سيبويه إذ قال ١٣/١ :

« وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس بشيء منها إلّا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناءً ، لا يزول عنه ، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » .

فصل

وإنما خصوا الإعراب بالرفع لأنَّ الرفع ضمة مخصوصة ، والنصب فتحة مخصوصة ، وكذلك الجرُّ والجزم . وحركة البناء حركة مطلقة^(١) ، والواحد المخصوص من الجنس لا يسمَّى باسم الجنس ، كالواحد من الآدميين ، إذا أردت تعريفه علقت عليه علماً : كزيد وعمرو ، و^(٢) لا تسميه رجلاً ، لاشتراك الجنس في ذلك . فضمة الإعراب كالشخص^(٣) المخصوص ، وضمة البناء كالواحد المطلق^(٤) .

فصل

والحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله . وقال قومٌ منهم ابن جني^(٥) : هي بعده . والدليل على الأوَّل من وجهين :

أحدهما أنَّ الحرف يوصف بالحركة ، فكانت معه كالمدِّ والجرِّ والشدة ونحو ذلك . وإنَّما كان كذلك لأنَّ صفة الشيء كالعرض ، والصفة العرضية لا تتقدَّم الموصوف^(٦) ، ولا تتأخَّر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها^(٧) .

(١) في ح : مطالقة .

(٢) سقطت الواو من م .

(٣) سقطت كالشخص من م .

(٤) في الأشباه والنظائر في النحو ٣٢٩/١ - ٣٨٣ عقد السيوطي باباً مطوَّلاً لمناقشة الحركات ، وذكر فيه هذا الفصل معزواً إلى العكبري ٣٤٨/١ .

(٥) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي [ت : ٣٩٢ هـ] كان إمام النحو واللغة والأدب في القرن الرابع . أبوه مملوك رومي ، مولده الموصل ووفاته في بغداد . البغية ١٣٢/٢ ، نزهة الألباء ٢٤٤ . في م : لا تتقدَّم على الموصوف .

(٧) قال ابن جني في (سر صناعة الإعراب) ٣٦١ : « وقول النحويين : إن الحركة تحلُّ الحرف مجاز ، لاحقيقة تحته ، وذلك أنَّ الحرف عَرَضٌ ، والحركة عرض أيضاً . وقد قامت الدلالة من طريق صحة النظر على أنَّ الأعراض لا تحلُّ الأعراض . ولكنَّه لمَّا كان الحرف أقوى من الحركة ، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه ، وكانت الحركة لا توجد إلاَّ عند وجود الحرف صارت كأنَّها قد حلَّتْه ، وصار هو كأنه قد تضمَّنْها تجوزاً لاحقيقة » .

والثاني أنّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حرّكتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حرّكتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم . وفي العدول عن ذلك دليل على أنّ الحركة معها^(١) .

واحتجّ من^(٢) قال : هي بعد الحرف بوجهين :

أحدهما أنّك لَمَّا لم تدغم الحرف المتحرّك فيما بعده نحو (طَلَّلَ)^(٣) دلّ على أنّ بينها حاجزاً ، وليس إلاّ الحركة^(٤) .

والثاني أنّك إذا^(٥) أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه^(٦) .

(١) عزا ابن جني هذا الرأي إلى أبي عليّ الفارسيّ ، فقال في (سرّ صناعة الإعراب) ٣٧/١ : « استدلّ أبو عليّ على أنّ الحركة تحدث مع الحرف بأنّ النون الساكنة إذا تحرّكت زالت عن الخياشيم إلى الفم ، وكذلك الألف إذا تحرّكت انقلبت همزة ، فدلّ ذلك عنده على أنّ الحركة تحدث مع الحرف . وهو لعمرى استدلال قويّ » .

(٢) لعلّه يعني ابن جني الذي دافع عن هذا الرأي دفاعاً قوياً في (سرّ الصناعة) ٣٢/١ - ٢٨ .

(٣) جاء في (سرّ الصناعة) ٣٢/١ - ٣٤ : « فالذي يدلّ على أنّ حركة الحرف في المرتبة بعده أنّك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين إذا كان الأوّل منها متحرّكاً ، فالمثلان نحو قولك : قَصَصَ ، ومَضَضَ ،... وأما المتقاربان فنحو قولك في (وتد) إذا سكنت التاء لإرادة الإدغام (ودّ) ، فكانت الحركة في التاء قبل إسكانها فاصلة بينها وبين النال ... كما تقول في (أنعت داود) : (انعداود) ، فظهور التاء في وتد مادامت مكسورة ، وإدغامها إذا سكنت دلالة على أنّ الحركة قد كانت بينهما ، وإذا كانت بينهما فهي بعد التاء ، لا محالة » .

(٤) جاء في (سرّ الصناعة) ٣٣/١ : « ويدلّ على فساد قول من قال : لإن الحاجز بين المثلين في نحو : (جدد وعدد) إنّها هو حركة الثاني أنّه لو فصل هنا بالحركة لوجب الفصل بها في نحو : (شدّد ، ومدّد ، وقدّ) لأنّ الثاني من الحرفين متحرّك » .

(٥) سقطت أنّك من ح .

(٦) جاء في (سرّ الصناعة) ٣٤/١ : « ودلالة أخرى تدلّ على أنّ حركة الحرف بعده ، وهي أنّك إذا أشبعت الحركة تَمَّتْها حرف مدّ ، كما تقدّم من قولنا في نحو : (ضَرَبَ وَقَتَلَ) إذا أشبعت حركة الضاد والقاف قلت : (ضارب وقاتل) و (ضَرِبَ وَقَتَلَ) إذا أشبعت قَلَّتْ : (ضورِب وقوتِل) وكذلك (ضراب =

والجواب عن الأوّل أنّ الإدغام امتنع لتحصّن الأوّل بتحركه ، لالحاجز بينهما كما يتحصّن بحركته عن القلب ، نحو (عوض) .

والجواب عن الثاني من وجهين :

أحدهما أنّ حدوث الحرف عن الحركة كان لأنّها تجانس الحرف الحادث ، فهي شرط لحدوثه ، وليست بعضاً له . ولهذا إذا حُذِف الحرف بقيت الحركة بحالها . ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة . ومن سُمّي الحركة بعض الحرف أو حرفاً صغيراً فقد تجوّز . ولهذا لا يصحّ النطق بالحركة وحدها^(١) .

والثاني لو قدرنا أنّ الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن يقارن الحرف الأوّل ، كما أنّه ينطق بالحرف المشدّد حرفاً واحداً ، وإن كانا حرفين في التحقيق ، إلا أنّ الأوّل لمّا ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف الساكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحرف .

فصل

ويتعلّق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أنّ الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما أنّ الحرف أصله السكون ، ومحالّ اجتماع ساكن من حركات .

والثاني أنّ الحرف له^(٢) مخرج مخصوص ، والحركة لا تختصّ بمخرج ، ولا معنى لقول

= (وقتل) إذا أشبعت قلت : (ضيراب وقيتال) . فكما أنّ الألف والواو والياء بعد الضاد والقاف ، فكذلك الفتحة والضمّة والكسرة في الرتبة بعد الضاد والقاف .

(١) سقطت وحدها من م .

(٢) في م : الحرف أصله له مخرج .

من قال^(١) : إنه يجتمع من حركتين ، لأنَّ الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدها ما سبق من أنَّ الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تامّ ، وتبقى الحركة قبله بكمالها .

ج ٧ فلو كان الحرف / حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف .

(١) لعله يعني ابن جني القائل في سرّ صناعة الإعراب ٢٦/١ وهو يتحدث عن الألف والواو والياء : « فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنها توابع للحركات ، ومنتشئة عنها ، وأنَّ الحركات أوائل لها ، وأجزاء منها ، وأنَّ الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة » .
وجاء في الخصائص ٣١٥/٢ : « الحركة حرف صغير ، ألا ترى أنَّ من متقدّمي القوم من كان يسمي الضمة (الواو الصغيرة) ، والكسرة (الياء الصغيرة) ، والفتحة (الألف الصغيرة) ، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها » .

فصل

وقد سبق أنَّ المعرب بحقِّ^(١) الأصل الاسمُ المتمكِّن ، فأما الفعل المضارع ففيه اختلاف ، يُذكر في باب الأفعال^(٢) .

فصل

فما يستحقُّه الاسم ، وهو الرفع والنصب والجرّ ، لأنَّه يقع على ثلاثة معانٍ : الفاعليَّة ، والمفعوليَّة ، والإضافة ، فخصَّ كلُّ معنى منها بإعراب يدلُّ عليه . فأما ما يخصُّ كلَّ واحد منها بما خصَّ به فيذكر في بابه .

فصل

ولم يدخل الجزم الأسماء لستَّة أوجه :

أحدها أنَّ الإعراب دخل الأسماء لمعنى على ما سبق^(٣) ، وقد وفيت الحركات بذلك المعنى . وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه ، وليس ثمَّ معنى رابع ، يدلُّ عليه الجزم .

والثاني أنَّ الجزم ليس بأصل في الإعراب ، لأنَّه سكون في الأصل ، والسكون^(٤) علامة المبني أصل في البناء بشهادة الحسّ والوجدان ، إلَّا أنَّه جعل إعراباً فرعاً ، فخصَّ بما إعرابه فرع ، وهو الفعل .

والثالث أنَّ الجزم دخل عوضاً من الجرِّ في الأسماء ، فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوّض .

(١) في م : على الأصل .

(٢) انظر المرتجل ٣٥ لابن الخشاب .

(٣) سقط من م : على ما سبق .

(٤) سقط السطر التالي من ح .

باب البناء

حدُّ البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة^(١) . وهو ضدُّ الإعراب ، والبناء بأوّل الكلمة وحشوها أشبه للزومه ، إلاَّ أنَّ آخر الكلمة إذا لزم طريقة واحدة صار كحشوها .

فصل

والبناء في الأصل وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت ، كبناء الحائط ، ومنه سُمِّي كلَّ مرتفع ثابت بناءً كالسَّماء . وبهذا المعنى استعمله النحويُّون على ما سبق .

فصل

والأصل في البناء السكون لوجهين :

أحدهما أنَّه ضدُّ الإعراب ، والإعراب يكون بالحركات ، فضدُّه يكون بالسكون .

والثاني أنَّ الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها ، ولا حاجة إلى الحركة في المبنيّ ، إذ لا تدلُّ على معنى .

(١) جاء في المرتجل لابن الحشّاب شيخ العكبريّ ٣٥ : « وأمّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذانك السكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل . » وهذا الحدُّ أدق من حدِّ العكبريّ ههنا .

باب المعرب والمبنيّ

إنَّنا أُخْرًا^(١) عن الإعراب والبناء ، لأنَّها مشتقان منه ، إذ كان الإعراب والبناء مصدرين ، والمشتقُّ منه أصلٌ للمشتقِّ^(٢) .

فصل

وليس في الكلام كلمة لامُعْرَبَة ولا مَبْنِيَّة عند المحقِّقين ، لأنَّ حدَّ^(٣) المعرب ضدَّ حدَّ المبنيّ على ما سبق ، وليس بين الضدِّين هنا واسطة^(٤) .

وذهب قوم إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم غير مبنيّ ، إذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب ، إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحَّة حرف إعرابه ، وسَمُوهُ (خصيًّا) . والذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنَّه معرب عند قوم ، مبنيٌّ عند آخرين ، وسنبيّن ذلك . على أنَّ تسميتهم إيَّاه (خصيًّا) خطأ ، لأنَّ الخصيَّ ذكر حقيقة / وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمُوهُ (خنثى مشكلاً)^(٥) .

٨٢

(١) في م : وإنَّنا أُخْر .

(٢) أصل العبارة في م وح : والمشتقُّ أصلٌ للمشتقِّ منه .

(٣) سقط حدَّ من م .

(٤) لعلَّ العكبريَّ يعني ابن جني القائل في باب من أبواب الخصائص ٣٥٦٢ : « باب في الحكم يقف بين الحكين . هذا فصل موجود في العربيَّة لفظاً ، وقد أعطته مقادراً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو : (غلامي وصاحبي) . فهذه الحركة لإعراب ولا بناء . أمَّا كونها غير إعراب ، فلأنَّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه ، نحو : هذا غلامي ، ورأيت صاحبي ، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة . وأمَّا كونها غير بناء فلأنَّ الكلمة معربة متمكّنة ، فليست الحركة إذن في آخرها بيناء . ألا ترى أنَّ (غلامي) في التمكُّن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا » .

(٥) انظر مناقشة الخنثى والخصيِّ في (مسائل خلافيَّة في النحو) للعكبريَّ : ٨٠ - ٨٢ .

والرابع أنّ الجزم حذف ، وذلك تخفيف ، فيليق بالفعل لثقله . أما الاسم فخفيف ، فجزمه يحذف منه التنوين والحركة ، وذلك إجحاف به .

والخامس أنّ الجزم في الأسماء يسقط التنوين^(١) ، وهو دليل الصرف^(٢) والحركة التي هي دليل المعنى ، وليس كذلك جزم الأفعال .

والسادس أنّ الجزم يحدث بعوامل ، لا يصحّ معناها في الأسماء^(٣) .

فصل

ولم تُجرّ الأفعال لستّة أوجه :

أحدها أنّ الجرّ في الأسماء ليس بأصل ، إذ كان الأصل الرفع للفاعل ، وما حُمّل عليه ، والنصب للمفعول وما حُمّل عليه . وأمّا الجرّ فبالحرف وما قام مقامه ، وموضع الجازّ والمجرور رفع ونصب ، فحمل الفعل^(٤) على الاسم فيما هو أصلّ فيه .

والثاني أنّ الفعل محمول على الاسم في الإعراب ، فينبغي أن يحمل عليه في أضعف أحواله^(٥) . وعامل الرفع في الأسماء قويّ وهو اللفظيّ ، وضعيف وهو المعنويّ ، فحمل

(١) سقط التنوين من م .

(٢) سقط الصرف من م .

(٣) قال سيويه في الكتاب ١٤/١ : « وليس في الأسماء جزم لتمكُّنها وللحاق التنوين . فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » .

وقال ابن الحشّاب في المرتجل ٥٢ - ٥٣ : « وأمّا امتناع الأسماء من أن تنجزم فلأنّ الجزم يكون بحروف موضوعة لمعان تصحّ في الأفعال ، ولا تصحّ في الأسماء كالشروط والأمر والنهي . فلمّا امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء - إذ كانت لا تصحّ معانيها فيها - امتنع انجزامها ، لأنّ الجزم تأثير ، ولا يكون تأثير من غير مؤثّر . قالوا : ولأنّ الاسم لو انجزم انخف بجزمه شيئان هما الحركة والتنوين معاً . والفعل إذا انجزم انخفت منه الحركة فقط . وهو - على ما تقرّر - أثقل من الاسم ، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد ، ومن الأخفّ شيئان ؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة » . وانظر الإيضاح للزجاجيّ ١٠٢ - ١٠٦ .

(٤) سقط الفعل من م . (٥) سقط من م : في أضعف أحواله .

الفعل في الرفع على العامل الضعيف ، فارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . وكذلك عامل النصب في الأسماء قويّ وهو الفعل ، وضعيف وهو الحرف ، فحمل الفعل عليه في العامل الضعيف ، فلم يفعل في الفعل / إلا الحرف . وأمّا الجرّ فليس له إلاّ عاملاً واحد ، وهو الحرف . وأمّا الإضافة فمقدّرة بحرف الجرّ ، فليس للجرّ إلاّ عامل واحد ، فلم يكن حمل الفعل عليه ، إذ يلزم مساواته له .

والوجه الثالث أنّ إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم ، ولو أعرب بالجرّ - وقد أعرب بالرفع والنصب - لكان الفرع مساوياً للأصل .

والرابع أنّ الجزم دخل الأفعال ، وتعدّر دخوله على الأسماء لما تقدّم ، فلو جرّت الأفعال لزادت على الأسماء في الإعراب^(١) .

الخامس أنّ الجرّ يكون بالإضافة ، والإضافة توجب أن يكون المضاف إليه داخلياً في المضاف ، معاقباً للتنوين . وليس من قوّة التنوين أن يقع موقعه الفعل والفاعل . وفي امتناع الإضافة إلى الأفعال أوجه يطول ذكرها^(٢) ، وسنذكرها في باب الإضافة إن شاء الله .

والسادس أنّ الجرّ يكون بعامل لا يصحّ معناه في الفعل .

(١) جاء في كتاب سيبويه ١٤/١ : « وليس في الأفعال المضارعة جرّ ، كما أنّه ليس في الأسماء جزم ، لأنّ الجرمور داخل في المضاف إليه ، معاقب للتنوين . وليس ذلك في هذه الأفعال » .

وجاء في المرتجل ٥٢ : « يختصّ الاسم بالجرّ ، والفعل بالجزم ، فلا ينجرّ فعل ، ولا ينجزم اسم . وعلّة ذلك أنّ الجرّ يدخل الأسماء من طريقتين : حروف الجرّ والإضافة ، وكلاهما يمتنع منه الفعل . أمّا حروف الجرّ فإنّها تدخل في الأصل معدّية للفعل الذي يقصر عن التعدّي بنفسه إلى المفعول . والأفعال لا تكون مفعولة ، فبطل دخول حرف الجرّ عليها . ولا يضاف إليها ، لأنّ المضاف إليه إمّا أن يعرف تعريفاً محضاً ، وإمّا أن يختصّ ، فيقرب من المعرفة . والأفعال لا تعرف ولا تختصّ ، إذ كانت على ما أصلت النحاة نكرات ، لا تتعرّف أبداً ، مادامت أفعالاً » .

وفي (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي مناقشة مطولة للمسألة ١٠٧ - ١٢٠ .

(٢) سقط ذكرها من م .

فصل

وألقاب البناء أربعة على عدّة ألقاب الإعراب : فالضمُّ في البناء كالرفع في المعرب ، والفتحُ كالنَّصب ، والكسرُ كالجرُّ ، والوقف كالجزم . فأما ما يبنى^(١) على هذه الأشياء من الكلام فسنذكره^(٢) بعد الفراغ من المعرب^(٣) إن شاء الله تعالى^(٤) .

(١) في م : فأما ما يبنى .

(٢) في م : فنذكره .

(٣) في م : المعربات . وهو وجه سائق .

(٤) جاء في كتاب سيبويه : ١٥/١ : « وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف فلأسماء غير المتمكّنة المضارعة

عندهم ما ليس باسم ولا فعلٌ مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو : (سوف) و (قد) . وللأفعال التي لم تجر

بمجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ، ولم تجر إلا لمعنى ، فالفتح في الأسماء قولهم :

(حيثُ ، وأينَ ، وكيفَ) والكسر فيها نحو : (أولاءَ ، وحنّارِ ، وبدادِ) ، والضمُّ نحو : (حيثُ ،

وقبلُ ، وبعْدُ) ، وأنوقف نحو : (منْ ، وكَمْ ، وقطُ ، وإذُ) .

ويلاحظ أنّ سيبويه فتح ثاء (حيث) وضمّها . وفيها وجه ثالث هو الكسر ، انظر مغني

الليبي ١٤١ .

باب الاسم الصحيح

فصل

الصحيح والمعتلُّ في الأسماء من صفات الأسماء المعربة المفردة وما كان في حكمها من جمع التكسير . ولا يقال في (حيثُ وأينَ وأمسِ) هي أسماء صحيحة ، ولا في (إذا ومتى) معتلٌّ ، لأنَّ حدَّ الاسم الصحيح هو الذي يتعاقب على الحرف الأخير منه حركات الإعراب الثلاث^(١) . وهو أوَّلُ من قولك : الصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياء قبلها كسرة^(٢) ، لأنَّ المثني^(٣) قد يكون بهذه الصفة ، ولا يسمَّى صحيحاً . ولأنَّ الحدَّ الأوَّل إثبات محض ، والثاني نفي . والحدُّ الحقيقي لا يكون نفيّاً ، لأنَّ الحدَّ الحقيقيّ ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين عن حقيقة المحدود .

فصل

وفي اشتقاق الصرف هنا وجهان :

أحدهما هو من صريف الناب^(٤) والبكرة والقلم ، وهو الصوت الذي يكون من^(٥) هذه الأشياء . وعلى هذا يكون الصرف هو التنوين وحده ، لأنَّه صوت يلحق آخر الاسم .

(١) في م وح الثلاثة ، وما أثبتناه أوَّلُ .

(٢) أورد أبو البركات بن الأنباري هذا التعريف المرجوح في رأي العكبري ، وقال في أسرار العريضة ٣٥ : « فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفاً ولا ياء قبلها كسرة . وهو على ضربين : منصرف وغير منصرف » . وانظر المسألة السادسة عشرة من مسائل (التبيين) للعكبري ١٨٠ - ١٨٢ .

(٣) في ح : المبنيّ .

(٤) في م : الناقة ، وجاء في القاموس المحيط : « الناب : الناقة السمينة » .

(٥) في م : يكون لهذه .

والثاني هو من صرفت الشيء وصرفته إذا ردّته وقلّبتة في الجهات ، وعلى هذا يكون الجرُّ من الصرف ، إذ به يزيد تقليب الكلمة . والأوّل هو الوجه .

فصل

واختلف النحويّون في الصرف :

فذهب المحقّقين أنّه التنوين وحده ^(١) .

وقال آخرون : هو الجرُّ مع التنوين ^(٢) .

والدليل على الأوّل من أربعة أوجه :

أحدها أنّه مطابق لاشتقاق اسم الصرف على ما تقدّم ^(٣) .

والثاني أنّ الاسم الذي لا ينصرف يدخله الجرُّ مع الألف واللام والإضافة مع وجود العلة المانعة من الصرف .

الثالث أنّ الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب قيل : قد صرف للضرورة ، ولا جرّ هناك .

(١) تأثر العكبري بشيخه ابن الحشّاب في هذه المسألة واضح . جاء في المرتجل ٧١ : « الجرُّ انحذف تبعاً للتنوين » . وقال أبو البركات بن الأنباري في أسرار العربيّة ٣٦ : « فنع من التنوين ومن الجرّ تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة » ، وذهب شارح الكافية إلى مظاهره هذا الرأي وتعليقه ، فقال ٢٣/١ - ٣٤ : « وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ، وقالوا : ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف . وقوّوا هذا القول بأنّه لمّا لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى نحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أنّ سقوطه لتبعيّة التنوين لأبّالة » .

(٢) يبدو من كلام المبرّد في المقتضب ٢٤٨/١ أنّ الصرف عنده التنوين والجرّ . وإلى هنا المذهب ذهب أبو بكر بن السّراج ، فقال في الأصول ٧٩/٢ : « اعلم أنّ معنى قولهم اسم منصرف أنّه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين . والذي لا ينصرف لا يدخله جرّ ولا تنوين ، لأنّه مضارع عندهم للفعل ، والفعل لا جرّ فيه ولا تنوين » .

(٣) للعكبري في كتابه (مسائل خلافيّة في النحو) ٩٩ - ١٠١ بحث مفصّل يوضّح هذه المسألة .

والرابع^(١) أنه إذا اضطر إلى التنوين في الجرّ جرّ ونون . ولو كان الجرّ من الصرف لفتح ونون ، لأنّ ضرورته لا تدعو إلى الكسر .

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما أنّ الصرف من التصريف ، وهو التقليل ، والجرّ زيادة تغيير في الاسم فكان من الصرف .

والثاني أنّ التنوين مُنَع منه هذا الاسم لشبهه بالفعل ، لكونه من خصائص الأسماء ، والجرّ بهذه الصفة ، فيكون من جملة الصرف^(٢) .

والجواب عن الأوّل من وجهين :

أحدهما أنّ ما ذكره لوصحّ لم يكن التنوين من الصرف ، لأنه ليس من وجوه تقليل الكلمة ، بل هو تابع لما هو تقليل .

والثاني أنّ الرفع والنصب تقليل ، وليس من الصرف^(٣) .

وأما الثاني^(٤) فلا يصحّ أيضاً ، لأنّ الألف واللام وغيرها من خصائص الاسم لا تُسمّى صرفاً ، وكذلك الجرّ .

(١) سقط الوجه الرابع كلّ من م .

(٢) كلام العكبري في الوجه الأوّل شبيه بكلامه في (مسائل خلافيّة في النحو) ١٠١ ، وأمّ الوجه الثاني في مسائل خلافيّة فهذه صورته : « والثاني أنّه اشتهر في عرف النحويّين أنّ غير المنصرف ما لا يدخله الجرّ مع التنوين ، وهذا حدّ ، فيجب أن يكون الحدّ داخلاً في الحدود » .

(٣) صورة هذا الوجه في مسائل خلافيّة ١٠١ : « والثاني أنّ تقلّب الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً . وكذلك تقلّب الفعل بالاشتقاق لا يُسمّى صرفاً ، وإنّما يُسمّى تصرفاً وتصريفاً » .

(٤) يعني بالثاني قول من قال : إن الصرف هو الجرّ مع التنوين .

فصل

إنَّما زادوا التنوين في المنصرف دون غيره من الحروف ، لأنَّ حروف المدِّ تعدَّدت زيادتها لما فيها من التثقل ، وما يلحقها من التغيير بحسب ما قبلها من الحركات ، والنون أشبه / بحروف المدِّ لما فيها من الغنَّة ، ويؤمن فيها ما خيف من حروف المدِّ^(١) .

ح ٩

فصل

والتنوين مصدر (نَوَّنْتَ) ، وحقيقته نون ساكنة^(٢) تزداد في آخر الاسم المعرب ، ويثبت في الوصل دون الوقف . وإِنَّا سُمِّيَ (تنويناً) لوجهين :

أحدهما أنَّه حادث بفعل الناطق به ، وليس من سنخ^(٣) الكلمة .

والثاني أنَّهم فرَّقوا بين النون الثابتة وصلّاً ووقفاً ، وبين هذه النون^(٤) .

فصل

واختلفوا في علَّة زيادة التنوين على أربعة أقوال :

- (١) لعلَّه أراد أنَّ التنوين لا يعرض له إبدال ولا إعلال . وإلى ذلك أشار أبو البركات بن الأنباري ، فقال في أسرار العربيَّة ٣٥ - ٣٦ : « ألا ترى أنَّهم لوجعلوا الواو علامة للصرف لاقلبت ياء في الجرِّ ، لانكسار ما قبلها . وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال ، والانتقال من حال إلى حال ، وكان التنوين أولى من غيره ، لأنَّه خفيف يضارع حروف العلَّة . ألا ترى أنَّه غنَّة في الخيشوم ، وأنَّه لاعتمد له في الحلق . فأشبه الألف إذ كان حرفاً هوائياً » .
- (٢) قال ابن جنِّي في (سرِّ صناعة الإعراب) ٤٨٩/٢ : « واعلم أنَّ النون قد زيدت علامة للصرف ، وهي المسماة (تنويناً) . وذلك نحو قولك : هذا رجلٌ وغلّامٌ ، ورأيت رجلاً وغلّاماً ، ومررت برجلٍ وغلّامٍ . وهذا التنوين هو نون في الحقيقة » .
- (٣) نصَّ ابن جنِّي على أنَّ التنوين ليس من بنية الكلمة ، فقال في سرِّ الصناعة ٤٩١/٢ : « وإنَّما لم يثبت في الخطِّ ، لأنَّه ليس مبنياً في الكلمة » .
- (٤) قال ابن جنِّي في سرِّ الصناعة ٤٩١/٢ : « وكذلك أيضاً حُذِف من اللفظ في الوقف ، فقالوا : هذا صالحٌ ، ومررت بجمعفُر . ولم يقفوا عليه لما ذكرناه من كراهيتهم شبهه بحرف الإعراب » .

أحدها أنه زيد علامة على خفة الاسم ، وتمكّنه في باب الاسميّة^(١) . وهو قول سيبويه^(٢) ، وذلك أنّ ما يشبه الفعل من الأسماء يتقل (٣) ، ولا يحتمل الزيادة ، وما يشبه الحرف يبنى ، وما عري من شبهها^(٤) يأتي على خفته . فالزيادة عليه تشعر بذلك ، إذ الثقيل لا يتقل .

والقول الثاني أنه فرّق بين المنصرف وغير المنصرف ، وهو قول الفراء^(٥) ، وهذا يرجع إلى قول سيبويه ، إلا أنّ العبارة مضطربة ، لأنّ معناها أنّ النون فرّق بها بين ما ينون وبين ما لا ينون . وذا تعليل الشيء بنفسه .

والقول الثالث أنّ التنوين فرّق به بين الاسم^(٦) والفعل ، وهذا فاسد لوجهين :

أحدهما أنّ ما لا ينصرف اسم ومع هذا لا ينون .

والثاني أنّ الفوارق بين الاسم والفعل كثيرة ، كالألف واللام ، وحروف الجرّ ، والإضافة ، فلم يُحتجْ إلى التنوين .

(١) سقط من م : في باب الاسمية .

(٢) سيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر [ت : ١٨٠ هـ] تلميذ الخليل بن أحمد ، وإمام النحو ، وصاحب (الكتاب) ، أشهر كتب النحو على الإطلاق . مات بالأهواز ، وقيل بشيراز . البداية والنهاية ١٧٦/١٠ ، البغية ٢٢٩/٢ .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٢٠/١ - ٢١ : « واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأنّ الأسماء هي الأولى ، وهي أشدّ تمكناً ، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون » .

(٤) في ح : شبهها .

(٥) الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء [ت : ٢٠٧ هـ] كان أعلم أهل الكوفة بالنحو ، ميالاً إلى الاعتزال ، متديباً ورعاً . وكان مقامه في بغداد أكثر من الكوفة . أشهر مؤلفاته معاني القرآن ، البغية ٣٣٢/٢ ، إشارة التعيين ٣٧٩ ، شذرات الذهب ١٩/٢ .

(٦) قال الزجاجي في (الإيضاح في علل النحو) ٩٧ : « وقال الفراء : التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فقيل له : فهلاً جعل لازماً للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازم =

والقول الرابع أنه فرّق بين المفرد والمضاف^(١) . وهذا أيضاً فاسدٌ من ثلاثة أوجه :

أحدها أنّ غير المنصرف يكون مفرداً ولا يَنْوَن .

والثاني أنّ المفرد مفارق للمضاف ، لأنّه يصحُّ السكوت عليه ، والمضاف إليه كجزء من المضاف .

والثالث أنّ ما فيه الألف واللام مفرد ولا يَنْوَن .

فصل

والمستحقُّ للتونين الاسم النكرة المذكّر ، لأنّ الغرض من زيادة^(٢) التونين التنبيه على خفة الاسم ، وأخفُّ الاسم النكرة المذكّر^(٣) . فأما الاسم العلم مثل (زيد) والنكرة المؤنّثة مثل (شجرة) فدخلها التونين لثلاثة أوجه :

= للأخفّ . وهذا القول مأخوذ من الأوّل ، لأنّ ما لا ينصرف مضارع الفعل . وقد رجع ذلك إلى معنى واحد .

وفي (أسرار العريّة) ٣٦ ذكر أبو البركات أنّ التونين « دخل فرقاً بين الاسم والفعل » . ولم يذكر الفراء .

(١) قال الزجاجي في الإيضاح ٩٧ : « وقال بعض الكوفيّين : التونين فاصل بين المفرد والمضاف . وهذا أحد المعاني التي يدخل لها التونين » .

(٢) في م : لأن الغرض من التونين التنبّه .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٢٢/١ : « واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة ، وهي أشدّ تمكّناً ، لأنّ النكرة أوّل ، ثمّ يدخل عليها ما تعرف به . فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة » .

وجاء فيه : « واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث ، لأنّ المذكّر أوّل ، وهو أشدّ تمكّناً ، وإنّا نخرج التأنيث من التذكير . ألا ترى أنّ الشيء يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ، والشيء ذكر . فالتونين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركه علامة لما يستقلون » . وانظر

الكتاب ٢٤١/٣ ، والمرتجل ٣١٢ .

أحدها أنها أشبهها الفعل من وجه واحد ، والاسم أصلٌ للفعل ، ومشابهة الفرع للأصل من وجه واحد ضعيفة ، فلا تجذبه إلى حكمه . بل غاية ما فيه أن يصير الوجه الواحد من الشبه معارضاً بأصل الاسم ، إلا أنه لا يرجح الفعل عليه حتى يلحق الاسم به .

والثاني أن تعريف العلم بالوضع ، فأما اللفظ فمثل^(١) لفظ النكرة ، ولهذا يتنكر^(٢) العلم^(٣) كقولك : مررت بزید وزید آخر ، وليس كذلك الألف واللام .

والثالث أن العلم متوسط بين ما أشبه الفعل من وجهين ، وبين ما لم يشبهه البتة ، وإحاطة بما لم يشبه الفعل أولى ، لأنه أصلٌ للأفعال ، وإحاطة الفروع بالأصول أولى .

فصل

وإنما لم يجتمع التنوين^(٤) والألف واللام لوجهين :

أحدهما أن الاسم ثقل بالألف واللام ، فلم يحتمل زيادة أخرى .

والثاني أن الألف واللام يعرف الاسم ، فيصير متناولاً لشيء^(٥) بعينه ، فيثقل بذلك ، بخلاف النكرة ، فإنها أخف الأسماء^(٦) .

(١) في م : مثل .

(٢) في م : تنكر .

(٣) يتنكر العلم إذا وصف بنكرة ، وإذا ثني أو جمع . قال سيويه ٩٧/٢ : « في قوله : هذا عثمان آخر ، فلم يكن بد من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة » وقال أيضاً : ١٠٣/٢ : « فإن قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام إلا نكرة » . وانظر المقتضب ١٨١/٣ ، ٣١/٤ .

(٤) قال ابن السراج في (الموجز) ٦٠ : « ولا تجتمع أيضاً الإضافة والتنوين ، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين » .

(٥) في ح : ولا شيء بعينه .

(٦) أشرنا في حاشية الفصل السابق إلى خفة النكرة ، وذكرنا ما قاله سيويه وابن الخشاب في ذلك الأمر . انظر كتاب سيويه ٢٢/١ ، ٢٤١/٣ ، ومرتل ابن الخشاب ٣١٢ .

فصل

ويتعلّق بهذا الكلام بيان خفة النكرة ، وثقل الفعل . أمّا النكرة فإنّها أخفُّ إذ^(١) كان مدلولها معنى واحداً ، كقولك (رجلٌ) ، والسامع يدرك معنى هذا اللفظ بغير فكرة . وأمّا (زيد) ونحوه من الأعلام فيتناول واحداً معيّنأ ، يقع فيه الاشتراك ، فيحتاج إلى فواصل تميّزه .

فصل

وأما ثقل الفعل فظاهر ، وذلك أنّ لفظه^(٢) يلزمه^(٣) الفاعل والمفعيل من الطرفين وغيرها والمصدر والحال ، ويدلُّ على حدث وزمان ، ويتصرّف تصرّفأ تختلف به المعاني^(٤) ، بخلاف الاسم ، فإنّه لا يدلُّ إلاّ على معنى واحد .

فصل

وإنّما لم يجتمع التنوين^(٥) والإضافة لوجهين :

أحدهما أنّ التنوين في الأصل دليل التنكير ، والإضافة تعرّف أو تخصّص ، فلم يجمع بينهما لتنافي معنيّئها .

(١) في م : إذا .

(٢) في ح : اللفظ .

(٣) في م : يلزم .

(٤) جاء في كتاب سيويه ٢٠١/٢ - ٢١ : « واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض . فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأنّ الأسماء هي الأولى ، وهي أشدُّ تمكُّناً . فمن تمّ لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون » .

(٥) قال ابن السراج في (الموجز) ٦٠ : « ولا تجتمع أيضاً الإضافة والتنوين ، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين » .

وانظر الأشباه والنظائر في النحو ٢/٢٦٥ ، والمقتضب ٢/١٧٨ ، ٤/١٤٤ .

ح ١٠ والثاني أنّ التنوين جعل دليلاً على / انتهاء الاسم ، والمضاف إليه من تمام المضاف^(١) ، فلو نَوِّنَ الأوَّلَ لكان كإلحاق^(٢) التنوين قبل منتهى الاسم . وهذا معنى قولهم : التنوين يؤذن بالانفصال ، والإضافة تؤذن بالاتصال ، فلم يجتمعا .

فصل

والكلام في غير المنصرف يستوفى بجميع أحكامه في باب ما لا ينصرف إن شاء الله .

(١) في م : تمام الاسم .

(٢) في م : لكان إلحاق .

باب الاسم المعتلّ

الاسم المعتلّ ما آخره ألف أو ياء قبلها كسرة ، وسمّي (معتلاً) ، لأنّ حرف إعرابه حرف علة . وحروف العلة الألف والواو والياء ، غير أنّ الواو المضموم ما قبلها لم تقع في آخر الاسم بحال .

وإنما سمّيت (حروف علة) ، لأنّ العلة هي المعنى المغيّر للشيء ، وهذه الحروف يكثر^(١) تغييرها^(٢) . ووصف الاسم بكماله بالاعتلال ، وإن كان حرف العلة جزءاً منه كما وصف بالإعراب ، وهو في^(٣) حرف منه .

ومذهب التصريفيين أن يقال : معتلّ اللام كما يقال معتلّ الفاء ، ومعتلّ العين ، ولم يحتج النحويّ إلى ذلك ، لأنّ عنايته بالإعراب والبناء الواقعيّين آخراً .

فصل

والمنقوص ما كان آخره ياء قبلها كسرة ، ولا حاجة إلى قولك : ياء خفيفة ، لأنّ الياء المشدّدة ياءان ، الأولى منها ساكنة^(٤) .

(١) في م : تكثر .

(٢) ربّما كان تفسير ابن يعيش لحروف العلة أوضح من تفسير العكبري ، قال في شرح المفصل ٥٤/١٠ : « معنى الاعتلال التغير ، والعلة تغير المعلول عمّا هو عليه ، وسمّيت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغيرها » . ونهب ابن منظور إلى تفسير آخر ، فقال في لسان العرب [علل] : « وحروف العلة والاعتلال : الألف والياء والواو ، سمّيت بذلك لئنيها وموتها » .

(٣) في م : بحرف منه .

(٤) جاء في كتاب سيبويه ٥٢٦/٣ : « فالمنقوص كلّ حرف من بنات الياء والواو ، وقعت ياؤه أو واؤه بعد =

فصل

وسُمِّي (منقوصاً) ، لأنه تُقَصُّ في إعرابه الهمزة والكسرة ، وبقي له النصب^(١) .

فصل

وإنما لم تُضَمَّ الياء ههنا ، ولم تكسر لوجهين :

أحدهما أن الياء مقدّرة بكسرتين ، فإذا كانت قبلها كسرة ، ضُمَّتْها أو كسرتْها ، جمعت بين أربع حركات مستقلة .

والثاني أن الياء خفيّة ، وتحريكها تكلف لإبانتها بما هو أضعف منها ، وذلك شاق^(٢) . ولهذا قال الأخفش : ضُمَّها أو كسرْها كالكتابة في السواد .

فصل

إنما احتملت الفتحة لِحَفَّتْها ، لأنها بعض الألف ، والألف أخفُّ حروف المدِّ ،

= حرف مفتوح . وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جرّ . والمنقوص عند سيبويه يخالط المقصور أحياناً . قال في الكتاب : ٥٣٦/٣ « وأشياء يُعَلَّمُ أنَّها منقوصة ، لأنَّ نظائرها من غير المعتلِّ إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح ، وذلك نحو (مُعْطَى ومُسْتَرَى) وأشبه ذلك » ، وقد وضَّح السيرافي ذلك فقال في الحاشية : « ويقال للمقصور أيضاً منقوص . فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها ، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها » .

وابن السراج يجذو في هذه المسألة حذو سيبويه . انظر (الأصول في النحو) ٤١٥/٢ - ٤١٦ .

(١) تعليل العكبري لتسمية المنقوص باسمه شبيه بتعليل شيخه ابن الحشّاب القائل في المرتجل ٤٠ : « والمعتلِّ يسمّى ما كان منه في آخره ياء قبلها كسرة نحو : القاضي ، والداعي ، والعمي ، والضي (منقوصاً) ، لأنه تقص في حالتي الرفع والجرّ » ، وقد أشرنا إلى تعليل آخر في الحاشية السابقة .

(٢) تحريك ياء المنقوص ضرورة سائغة في رأي اللبرّد ، قال في المقتضب ٣٥٤/٣ : « ألا ترى أنه ما كان من ذوات الياء فإنَّ الرفع والحذف لا يدخلانه ، نحو : هذا قاضٍ ، فاعلم ، ومررت بقاضٍ . فلمّا احتاج إليه الشاعر ردّه إلى أصله ، فقال :

لا بآرك الله في الغواني هل يصحن إلاّ لهن مُطْلَبٌ

وبعض الأَخْفِّ في غاية الخَفَّة^(١) . فإن قيل : لو كان كذلك لصَحَّت الواو والياء في (دار) و (باع) لانفتاحهما . قيل : الفتحة هناك^(٢) لازمة بخلاف فتحة المنصوب هنا .

فصل

وإذا كانت لام الكلمة واواً^(٣) مثل (غازي) فإنها سكنت وانكسر ما قبلها ، فاتقلبت ياء . فإذا نصبت فقلت : رأيت غازياً ، لم تعد الواو لئلا يختلف حكمها في اسم واحد لأمر عارض^(٤) . وهذا أقرب من حملهم (أعد ونعد وتعد) في الحذف على (يعد)^(٥) .

فصل

إذا كان المنقوص منصرفاً حذفت ياءه الساكنة ، وبقي التنوين ، لأنها ساكنان ، والجمع بينها متعذر ، وتحريك الياء لا يجوز لوجهين :

أحدهما الثقل^(٦) المهرب منه .

(١) جاء في كتاب سيويه ١٦٧/٤ : « الفتحة أخفُّ عليهم من الضمة والكسرة ، كما أن الألف أخفُّ عليهم من الياء والواو » . وانظر المرتجل ٤١ .

(٢) نصَّ العبارة في ح : هناك لازمة وقبلها من جنسها بخلاف فتحة المنصوب هنا .

(٣) في ح : واواً أمامها .

(٤) غازي : أصله (غازو) قلبت الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها . وأمّا (رأيت غازياً) فالقياس أن يكون (غازواً) لأنَّ الواو متحرّكة . ومع ذلك قلبت ياءً على سبيل الحمل .

(٥) قال ابن جني في (المنصف) ١٩٠/١ : « إنَّ الفاء في (وعد) تحذف في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة ، كانت في التقدير : يُوْعَد » وقال ١٩١/١ : « وجعلوا سائر المضارع تابعاً لـ (يفعل) فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء . يقول : حذفوه في قولهم (أعد ، ونعد ، وتعد) وإنَّ لم تكن هناك ياء ، لأنَّهم لو قالوا : أنا أوعد وهو يعد ، لاختلف المضارع . فكان يكون مرّة بواو ، وأخرى بلا واو . فحمل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة » .

(٦) في ح : للثقل .

والثاني أنه تحريك أوّل الساكنين في كلمة واحدة ، وذلك لا يجوز لما نبينّه في باب
 المبيّات ، وتحريك التنوين يثقله ، فيتعين الحذف . وحذف الياء أوّلى لثلاثة أوجه :
 أحدها أنّ حذف أوّل الساكنين في كلمة واحدة هو القياس ، نحو : لم يكن ، ولم
 يبع ، لاسيّما والياء من حروف العلة ، والنون حرف صحيح .
 والثاني أنّ الياء على حذفها دليل .
 والثالث أنّ التنوين دخل لمعنى ، فحذفه يخلُّ به ، بخلاف الياء .

فصل

وقد جاء في ضرورة الشعر ضمُّ الياء وكسرها في الرفع والجرّ على الأصل^(١) ، وقد
 سكنت الياء أيضاً في الشعر من المنصوب^(٢) . قال أبو العباس^(٣) : وهو من أحسن
 الضرورة ، إذ كان تحريكها ثقيلاً بكلِّ حال .

فصل

وأما للمقصور فكلّ اسم آخره ألف^(٤) ، وهذا يدخل فيه المذكّر والمؤنث ، نحو :

(١) سقط من م : على الأصل .

(٢) قال ابن جني في المنصف ٦٧/٢ : « فإذا اضطر شاعر رفع الياء في موضع الرفع ، وجرّها في موضع الجرّ
 إذا كان ذلك المثال ينصرف من غير الياء . فإذا جاء مثل (جوار) رفعه إذا اضطر ، فقال : هؤلاء
 جوارئ فاعلم » . ولعلّ أبا العباس المذكور هنا هو المبرّد صاحب المقتضب . ولم أجد استحسانه
 للضرورة المذكورة في المقتضب ووجدت في الفهرس ٢١٦٤ ما يلي : « تسكين ياء المنقوص جائز في
 الضرورة » .

(٣) المبرّد : هو أبو العباس محمد بن يزيد : [ت : ٢٨٥ هـ] كان إمام العربية في زمانه ، وكان فصيحاً
 مفوهاً إخبارياً ثقة . البغية ٢٦٩/١ ، طبقات النحويين واللغويين ١٠١ ، إشارة التعيين ٣٤٢ .

(٤) جاء في مجالس ثعلب ٢١٧/١ : « وقال (أي الفرّاء) : للمقصور ما لم يمدّ ، ياء وواو قبلها فتحة ، مثل
 قفا ومرعى » ، وقد سماه سيبويه منقوصاً . الكتاب ٣٨٥/٣ .

(القفا) و (العصا) و (ذكرى) و (حبل) . وإن شئت قلت : كل اسم حرف إعرابه ألف ، ولا تحتاج أن تقول : ألف مفردة ، إذ قولك : آخره ألف يعني عن ذلك .

فصل

والمقصور من قولك : قصرته أي : حبسته ^(١) ، ومنه ﴿ حورٍ مقصوراتٍ في الخيام ﴾ ^(٢) ، وامرأة قصيرة ومقصورة أي : محبوسة في خدرها ، ومنه قول كثير ^(٣) :

ح ١١ - ٢ - وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ ، وَمَا يَذْرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ ^(٤) /
- عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ ، وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطَا ، شَرُّ النِّسَاءِ الْبَهَاتِرُ

فصل

وفي معنى تسميته (مقصوراً) أربعة أوجه :

أحدها أن الإعراب قصر فيه ، فيكون تقديره : المقصور فيه الإعراب ، ثم حذف وجعل اسماً للاسم الذي هذه صفته .

والثاني أنه قصر عن الإعراب أي : حبس عن ظهور الإعراب في لفظه ^(٥) .

(١) جاء في المرتجل ٤٥ : « وما كان من المعتل في آخره ألف سمي مقصوراً لقصر إعرابه فيه أي : حبسه » .

(٢) سورة الرحمن ٧٢ .

(٣) كثير : أبو صخر كثير بن عبد الرحمن [ت : ١٠٥ هـ] صاحب عزة بنت جميل . كان شديد التعصب لآل البيت الأغاني ٢/٩ ، الشعر والشعراء ٥٠٣/١ ، شرح شواهد المغني ٦٤/١ .

(٤) البيتان لكثير من قصيدته الثانية والسبعين ، هما الثاني عشر والثالث عشر ، وروايتها في الديوان ٣٦٩ تطابق رواية العكبري . وفي ح : وما تدري ، وفي تهذيب إصلاح المنطق ٤٤٨ : شر النساء البهاتر . وفي الدرر ٦٢/١ : ولم تعلم بذلك القصائر ، وفي ابن يعيش ٢٧/٦ : وإن لم تدر ذلك القصائر . والبهاتر : القصار المجتمعات الخلق . وانظر اللسان والتاج [قصر] ، ومع الهوامع ١٠٢/١ .

(٥) في م : ولفظه .

والثالث أنّ صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة ، فكان^(١) صوتها محبوساً عن صوت الألف التي بعدها همزة^(٢) .
والرابع أنّه تقيض الممدود .

فصل

وإنّما لم تظهر في الألف الحركة لأنّها هوائيّة^(٣) ، تجري مع النَّفَس ، لا اعتاد لها في الفم ، والحركة تمنع الحرف من الجري ، وتقطعه عن استطاعته ، فلم تجتمعا ، ولهذا إذا حرّكت الألف انقلبت همزة^(٤) .

فصل

وإذا نَوّن للمقصور حذفت ألفه لسكونها وسكون التنوين بعدها^(٥) . والعلّة في ذلك كالعلّة في حذف الياء من / المنقوص ، وقد تقدّم ذكره .

فصل

وألف التأنيث في نحو (حبلِي وبشرِي) لأصل لها في الحركة ، ولا يمكن تقدير

- (١) سقطت بقية الوجه الثالث من م .
- (٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٨٧/٦ : « أو يكون من قصرته ، أي : نقصته ، من قصر الصلاة من قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقْرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ أي : تنقصوا من عدد ركعاتها أو هيئاتها .
- (٣) في م : هواية .
- (٤) جاء في لسان العرب [حرف الألف اللينة] : « قال ابن بري : الا : الألف التي هي أحد حروف اللمدِّ لاسبيل إلى تحريكها ، على ذلك إجماع النحويّين . فإذا أرادوا تحريكها ردّوها إلى أصلها في مثل : (رحيان وعصوان) . وإن لم تكن منقلبة عن واو ولا ياء ، وأرادوا تحريكها أبدلوا منها همزة في مثل (رسالة ورسائل) ، فالهمزة بدل من الألف ، وليست هي الألف ، لأنّ الألف لاسبيل إلى تحريكها » . وانظر المرجل ٤٥ .
- (٥) جاء في المرجل ٤٥ : « فالنَوْن نحو (عصاً ورخى) يدخله التنوين علامة لصرفه وهو ساكن ، فتحذف ألفه - وهي لامه - للقائها الساكن بعدها - وهو التنوين - وتبقى الفتحة قبلها تدلُّ عليه » .

الحركة عليها تقديراً يمكن تحقيقه ، لأنها غير منقلبة عن حرف يتحرك^(١) . ولكن لَمَّا وقعت خبراً جعلت حرف إعراب ، إذ كانت في موضع ألف (عصا ورحى) ، وفي موضع الهمزة في (حمراء) والتاء في (شجرة) .

فصل

والممدود متصرفٌ بوجوه^(٢) الإعراب ، لأنَّ حرف إعرابه همزة ، وهي حرف صحيح يثبت في الجزم .

فصل

وإذا سكن ما قبل الياء جَرَتْ بوجوه الإعرابِ لثلاثةِ أوجهٍ :

أحدها أنَّ المنقوص منع من ضمِّ الياء وكسرهما للثقل الحاصل بحركتها وحركة ما قبلها ، وقد زال ذلك .

والثاني أنك لو سكنت الياء لجمعت بين ساكنين .

والثالث أنَّ ما قبل الياء إذا سَكُنَّ أشبه الحرف الموقوف عليه في سكونه ، فتكون الياء كالحرف المبدوء به ، والابتداء بالساكن ممتنع .

(١) قسم ابن يعيش في شرح المفصل ٥٦/١ المقصور إلى منصرف يدخله التنوين مثل (عصاً ورحى) وغير منصرف وهو « ما كان في آخره ألف التانيث المفردة ، نحو (حبلى وسكرى) ، فهذا لا يدخله شيء من الإعراب ، لأنَّ في آخره ألفاً ، والألف لا تقبل الحركة ، ولا يدخله التنوين لأنه غير منصرف لأجل التانيث اللازم .

(٢) في م : بوجود .

فصل

والياء المشددة^(١) ياءان ، الأولى منها ساكنة ، فيصير كظَبِيٍّ ، ولَحْيٍ^(٢) .

-
- (١) قال الزمخشري في المفصل : « ويجريان (أي الياء والواو) في تحمّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصّاح إذا سكن ما قبلها في نحو : (دلو ، وظبي ، وعدوّ ، وعديّ) » .
- (٢) في ح : ونحْي . والنحْيُ - كما جاء في لسان العرب - بفتح النون وكسرهما : الزقُّ ، وقيل : هو ما كان للسن خاصة ، واللحي : منبت اللحية من الإنسان وغيره .

باب الأسماء الستة

فصل

(أَبٌ ، وَأَخٌ ، وَحَمٌّ ، وَهَنَّ) محذوفات اللامات^(١) ، ولائها واو في الأصل ، وسرى ذلك في التصريف إن شاء الله تعالى .

وفيها لغة أخرى ، وهي : أَباً ، وَأَخاً ، وَحَمّاً ، وَهَنَّاً ، مثل : عصاً^(٢) . فأما في الإضافة فاللغة الجيدة ردّ اللام نحو : أبوك وأبو زيد . وفيه لغة أخرى حذف اللام مع الإضافة ، نحو : أبك وأبُ زيد^(٣) .

فصل

وأما فوك فأصله (فَوْهٌ) فحذفت الهاء اعتباطاً ، وأبدل من الواو ميماً ، لأنهم لو أبقوها لتحركت في الإعراب ، فانتقلت ألفاً ، وحذفت بالتنوين ، وبقي الاسم المعرب على حرف واحد ، والميم تشبه الواو ، وتحتل الحركة ، فإذا أضفته رددت الواو .

-
- (١) جاء في المرتجل ٥٤ : « سُميت هذه الأسماء معتلة لكون لاماتها حروف اعتلال ، ومضافة لأنها تعتل مادامت مضافة ، فإذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصحيح في الإعراب » .
- (٢) هذا الوجه يذهب بها إلى أنها أسماء مقصورة كالعصا والرحى ، جاء في الإنصاف ١٨/١ : « وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك بالألف في حالة الرفع والنصب والجرّ ، فيجعلونه اسماً مقصوراً » .
- (٣) ذكر هذا الوجه صاحب الإنصاف ١٨/١ وأمسك عن ذكره صاحب المرتجل ، وقال ٥٧ : « وهناك أقوال ... يُرغَب عن ذكرها لضعفها ونزولها » .

فصل

وأما (ذو) فحذوفة اللام ، وهل هي واو أو ياء^(١) فيه خلاف ، يذكر في التصريف . ومعناها (صاحب) ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى جنس ، لأن الغرض منها التوصل إلى الوصف بالأجناس ، إذ كان يتعذر الوصف بها بدون (ذو) . ألا ترى أنك لا تقول : زيدٌ مال ، ولا طول ، حتى تقول : ذو مال ، وذو طول . ومن ههنا لم يجز إضافتها إلى المضر^(٢) ، لأنه ليس بجنس ، وما جاء من ذلك فشاذاً أو من كلام المحدثين . وإنما عدلوا عن^(٣) (صاحب) إلى (ذو) ، وإن كانت بمعناها ، لأن صاحباً تضاف إلى الجنس والعلم وغير ذلك ، فخصصوا (ذو) بالإضافة إلى الجنس لما ذكرناه^(٤) .

(١) قال الجوهري في الصحاح [ذا] ص ٢٥٥١ : « وأصل (ذو) (ذوى) مثل عصاً . يدل على ذلك قولهم : هاتان ذواتا مال . قال تعالى : ﴿ ذواتا أفنان ﴾ في التثنية ، ونرى أن الألف منقلبة من واو . ثم حذفت من (ذوى) عين الفعل لكرهتهم اجتماع الواوين ، لأنه كان يلزم في التثنية (ذَوَوَان) مثل : (عصوان) ، فبقي (ذا) منوناً ، ثم ذهب التنوين للإضافة في قولك : ذو مال ، والإضافة لازمة له » .

ورأى ابن بري - كما جاء في لسان العرب [ذو وذات] - أن لامه ياء ، فقال : « صوابه كان يلزم في التثنية (ذويان) ، قال : لأن عينه واو ، وما كان عينه واواً فلامه ياء حلاً على الأكثر » . ووزن (ذو) عند سيبويه (فَعَل) لأن أصله (ذوا) ، وعند الخليل (فَعَل) لأن أصله (ذُو) . انظر كتاب سيبويه ٢٦٢/٣ .

(٢) قال المبرد في المقتضب ١٢٠/٣ : « فإن أخبرت عن المال لم يجز في اللفظ ، لأن قولك : (ذو) لا يضاف إلى المضر . تقول : هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه » .

(٣) في م : عدلوا من .

(٤) في م : لما ذكرناه .

فصل

وهذه الأسماء معربة في حال الإضافة ، ولها حروف إعراب . واختلف^(١) الناس في ذلك :

فذهب سيبويه^(٢) إلى أنّ حروف العلة فيها حروف إعراب ، والإعراب مقدّر فيها . واختلف أصحابه في الحركات التي قبلها :

فقال الربيعي^(٣) : الأصل في الرفع واو مضمومة ، لكن نقلت الضمة إلى الحرف الذي قبلها ، ففي هذا نقل فقط . وفي النصب تحرّكت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ،
ح ١٢ فيها / قلب فقط . وفي الجرّ تنقل كسرة الواو إلى ما قبلها ، فقلبت لسكونها وكثّر ما قبلها ياءً ، ففيها هنا^(٤) نقل وقلب ، وهذا ضعيف ، لأنّه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب ، فيكون الإعراب في وسط الكلمة . ولا يصحّ تقدير الإعراب في حروف العلة على قوله ، لأنّ المنقول ملفوظٌ به ، فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر^(٥) .

وقال بعض أصحاب سيبويه : لم ينقل شيء ، بل حركات ما قبل حروف العلة تابعة لها تنبيهاً على أنّ هذه الأسماء قبل الإضافة إعرابها في عيناتها ، وأنّ ردّ اللام عارض في الإضافة^(٦) .

(١) أحصى السيوطي في معجم الهوامع ٢٩/١ وجوه الاختلاف في إعراب الأسماء الستة ، فكانت اثني عشر وجهاً . وحصرتها العكبري في التبيين بسبعة أوجه ١٩٣ - ٢٠٠ .

(٢) لم يعقد سيبويه باباً لإعراب الأسماء الستة ، ولم أجد في المواضع للتفرقة التي عرض فيها لإعرابها في ٤٣٠/١ ، ٧٠٥/٢ ، ٤١٢/٣ نصّاً صريحاً على أن الواو والألف والياء فيها هي حروف الإعراب .

(٣) الربيعي : هو عليّ بن عيسى بن الفرج أبو الحسن الربيعي [ت : ٤٢٠ هـ] كان عالماً بالعربية ، وصاحب تصانيف في النحو ، منها : (البديع) الذي قال الأنباري في صفته : هو حسن جداً ، ومنها : شرح مختصر الجرمي . البغية ١٨١/٢ ، معجم الأدباء ٧٨/١٤ .

(٤) سقطت هنا من م .

(٥) ورد قول الربيعي هذا في الإنصاف ١٧/١ على النحو الذي ذكره العكبري .

(٦) نسب السيوطي هذا الوجه في معجم الهوامع ٢٨/١ إلى الأعم وإبن أبي العافية .

والدليل على أنّ حروف العلة هنا حروف الإعراب لا إعراباً أربعة أوجه :

أحدها أنّ الأصل في كل / معرب أن يكون له حرف إعراب ، وأن يعرب بالحركة
 لا بالحرف . وقد أمكن ذلك هنا ، إلا أنّ الحركة امتنع ظهورها لتقلها على حروف
 العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور^(١) .

والثاني أنّ هذه الأسماء معربة في الأفراد على ما ذكرنا ، فكانت في الإضافة كذلك
 كغيرها من الأسماء .

والثالث أنّ هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختلت الكلمة بحذفها كما لا تختل الكلمة
 الصحيحة بحذف الإعراب .

والرابع أنّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها من قلبها ألفات لكانت حروف
 إعراب ، والحركة مقدّرة فيها ، فكذاك لما زوّدت في الإضافة .

فصل

وقال الأخفش^(٢) : هي زوائد دوال على الإعراب كالحركات^(٣) ، وهذا لا يصحُّ
 لوجهين :

أحدهما أنّ الإعراب الذي يدلُّ عليه لا يصحُّ أن يكون فيها ، إذ كانت زوائد على
 المعرب كزيادة الحركة ، ولا يصحُّ أن يكون في غيرها لتراخيها عنه .

(١) سقط المقصور من ح .

(٢) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعيّ البلخيّ [ت : ٢١٥ هـ] أخذ العريئة عن
 سيبويه ، وزاد بحر الحجب في العروض . البغية ٥٩٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٠ .

(٣) وضَّح السيوطي في الهمع ٣٩/١ رأي الأخفش فقال : « إن الحروف دلّائل إعراب ، قاله الأخفش ،
 واختلف في معناه . فقال الزجاج والسيرافي : المعنى أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف التي قبل
 حروف العلة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها . وقال ابن السراج :
 معناه أنّها حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر ، فهي دلّائل إعراب بهذا التقدير .
 وانظر الإنصاف ٢١/١ ، والتبيين ١٩٣ - ٢٠٠ .

والوجه الثاني أنّها لو كانت زوائد لكان (فوك وذومال) اسماً معرباً على حرف واحد . وذا لانظير له .

فصل

وقال الجرمي^(١) : انقلابها هو الإعراب ، وهو فاسد لثلاثة أوجه :
أحدها أنّ الرفع لا انقلاب فيه مع أنّه معرب .

والثاني أنّ الانقلاب لو كان إعراباً لاكتفى بانقلاب واحد كما قال في التثنية .
والثالث أنّ الانقلاب في المقصور ليس بإعراب فكذلك ههنا .

فصل

قال المازني^(٢) : هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات^(٣) ، والإعراب قبلها كما كانت في الأفراد . وهذا فاسد لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ الإشباع على هذا من أحكام ضرورة الشعر دون الاختيار .

والثاني أنّ ما حدث للإشباع يسوغ^(٤) حذفه ، وحذف هذه الحروف غير جائز في اللغة العالية .

(١) الجرمي : أبو عمر صالح بن إسحاق [ت : ٢٢٥ هـ] الجرمي بالولاء ، وتلميذ الأصمعي والأخفش .

اختصر كتاب سبويه وسُمّي مختصره (الفرخ) . البغية ٨/٢ ، وفيات الأعيان ٤٨٥/٢ .

(٢) المازني : أبو عثمان بكر بن محمد [ت : ٢٤٩ هـ] كان إماماً في العربية ، متسماً في الرواية ، متمكناً من فن المناظرة له في النحو والصرف تصانيف . البغية ٤٦٣/١ ، شذرات الذهب ١١٣/٢ ، إشارة التعمين ٣٤٢ .

(٣) نسب السيوطي هذا الرأي إلى المازني والزجاج . قال في الهمع ٣٨/١ : « المذهب الثالث أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع . وعليه المازني والزجاج » . وانظر الإنصاف ١٧/١ ، وردّ العكبري عليه ردّاً مفضلاً في التبيين ١٩٨ - ١٩٩ .

(٤) في م : يجوز .

والثالث أنّ هذا يفضي إلى أن يكون (فوك وذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد .

فصل

وقال الفراء^(٢) : هي معربة من مكانين^(٣) ، فالضمة والواو إعراب ، فكذلك الآخران ، وهذا فاسد لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعاني ، وذلك يحصل بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى آخر .

والثاني أنّ ما ذهب إليه لا نظير له^(٤) ، ولا يصحّ قياسه على (امرئ) و (ابنم) لأنّ الحركات هنا تابعة لحروف العلة ، وهذا يثبت الحركة في الوقف مع أنّ الإعراب يمحذف في الوقف .

والثالث أنّ (فوك) و (ذو مال) حرفان^(٥) ، ويؤدّي قوله إلى أن يكون الإعراب في جميع الكلمة .

(١) زاد العكبري في التبيين ١٩٩ وجهاً رابعاً في الردّ على المازنيّ ، فقال : « والرابع أنّها لو كانت للإشباع لخالفت بقيّة المحذوفات نحو (دم) و (يد) ، فإنّها لا تختلف مع أنّ الحركات موجودة فيها ، والأصل عدم الاختلاف » .

(٢) نسب السيوطي في الهمع ٣٨١ هذا الرأي إلى الكسائيّ والفراء .

(٣) في م : إعرابان .

(٤) سقط من م : لا نظير له .

(٥) سقط من م : حرفان .

فصل

وقال قطرب وأبو إسحق^(١) الزياديّ : هذه الحروف إعراب^(٢) كالحركة ، وقد أفسدنا ذلك بما تقدّم .

وقال أبو علي^(٣) وجماعة من أصحابه : هذه حروف إعراب دوالّ على الإعراب فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه ، إلاّ أنّهم لم يقدّروا فيها إعراباً^(٤) ، وهذا مذهب مستقيم كما في التثنية والجمع . ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول .

فصل

وإذا أضفت (أباً وأخاً وحماً وهناً) إلى ياء^(٥) المتكلم كانت يباء ساكنة مخففة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما أنّهم لم يعيدوا المحذوف هنا لئلاً يفضي إلى ياء مشدّدة ، قبلها كسرة ، مع كثرة استعمال هذه الأسماء ، فحذفوها تخفيفاً .

(١) أبو إسحق الزياديّ : هو إبراهيم بن سفيان [ت : ٢٤٩ هـ] ينتهي نسبه إلى زياد بن أبيه ، قرأ على سيبويه والأصمعيّ وأبي عبيدة ، وكان راوية وعالمأ في اللغة والنحو . معجم الأدباء ١٥٨/١ ، البغية ٤١٤/١ .

(٢) جاء في الهمع ٣٨/١ : « في إعراب الأسماء الستّة مناهب : أحدها - وهو المشهور - أنّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب ، وأنّها نابت عن الحركات . وهذا مذهب قطرب والزياديّ والزجاجي من البصريّين ، وهشام من الكوفيّين » .

(٣) أبو عليّ : هو الحسن بن أحمد أبو علي الفارسيّ [ت : ٣٧٧ هـ] ، كان إمام العربيّة في زمانه مولده فارس ، وأكثر إقامته في بغداد ، وأشهر تلاميذه ابن جني . له في النحو مصنفات كثيرة ، أكثرها مسائل متفرقة . البغية ٤٩٦/١ ، تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، إشارة التعمين ٨٣ .

(٤) جاء في الهمع ٣٨/١ : « والثاني - وهو مذهب سيبويه والفارسيّ وجهور البصريّين ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان وابن هشام وغيرهم من المتأخّرين - أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف ، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر » .

(٥) سقطت ياء من م .

والثاني أنّ المضاف هنا مبنيٌّ . وهذه الحروف دوالٌ على الإعراب ، وقائمةٌ^(١) مقامه
ح ١٣ فلم يجتمعا . وأمّا (في) / فرَدَّ فيه المحذوف لئلا يبقى على حرف واحد ، وكان يشبه
حرف الجرِّ .

فصل

وإنّا أعربت هذه الأسماء بالحروف^(٢) لأنّها مفردة تحتاج في^(٣) قياس التثنية والجمع
إليها ، إذ كانت التثنية والجمع معربة بالحروف ضرورة ، وهي فروع ، والأسماء المفردة
أصول . فجعلوا ضرباً من المفردات معرباً بالحروف ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع^(٤) .
م ١٤ وإنّا / اختاروا من المفردات هذه الأسماء ، لأنّها تلزمها الإضافة في المعنى ، إذ لأبّ
إلا وله ابن ، وكذلك باقيها . ولزوم الإضافة لها يشبّهها بالتثنية ، إذ كان كلّ واحد
منها أكثر من اسم واحد .

(١) في م : أقامه مقامه .

(٢) سقط من م : بالحروف .

(٣) في م : تحتاج إلى القياس التثنية والجمع إليها .

(٤) ربما كانت عبارة ابن الحشّاب في المرتجل أوضح من عبارة تلميذه المكبري ، فقد قال ٥٥ : « وجعلوا
إعرابها بالحروف لتقع الأنسة بها ، فتأتي التثنية والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقرّ مثلها
في جزء من المفردات » .

باب التثنية والجمع

أصل التثنية العطف ، [مِنْ] قولك : تثيت العود إذا عطفته . وكان الأصل أن يعطف اسم على اسم ، وقد جاء [مِنْ] ذلك في الشعر كثير^(١) ، لكنهم اكتفوا باسم واحد وحرف وجعلوه عوضاً من الأسماء المعطوفة اختصاراً .

فصل

وإنما زادوا الحرف دون الحركة لوجهين :

أحدهما أنَّ الحركة كانت في آخر الواحد إعراباً ، فلو أبقوها لم يكن على التثنية دليل .

والثاني أنَّ الاسم المعطوف مساوٍ للمعطوف عليه . فكما كان الأوَّل حروفاً كان الدليل عليه حرفاً .

فصل

وإنما لم تُثَنَّ الأفعال الخمسة أوجه :

أحدها أنَّ لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كلِّ أنواعه . والغرض من التثنية تعدُّد المسميات ، والجنس لا تعدَّد فيه :

(١) ومنه قول جرير : [ديوانه ٢٦]

تخدي بنا نُجِبَ أفنى عرائكها خَمْسٌ وخمس ، وتأويبٌ وتأويبٌ
وجاء في (أسرار العربية) ٤٧ : « إن قال قائل : ما التثنية ؟ قيل : التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، وأصل التثنية العطف . تقول : قام الزيدان ، وذهب العمران ، والأصل : قام زيدٌ وزيدٌ ، وذهب عمرو وعمرو » .

والثاني أن الفعل وضع دليلاً على الحدث والزمان ، فلو تُثني لدلّ على حدثين وزمانين ، وهذا محال .

والثالث أن الفعل لا بدّ له من فاعل ، فيكون جملة ، وتثنية الجمل محال . ولهذا لا يثنى لفظ (تأبط شراً) و (ذرى حباً)^(١) .

والرابع أن الفعل لو تُثني لكنت تقول في رجل واحد قام مرّتين أو مراراً : (قاما زيد) أو (قاموا زيد) ، وهذا محال .

والخامس أن التثنية عطف في الأصل ، استغني فيها بالحروف عن المعطوف ، فيفضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية مقام الفعل والفاعل ، وذلك الفعل دالّ على حدث وزمان ، وليس في لفظ حرف التثنية دلالة على أكثر من الكميّة .

فصل

وإنما لم تُثنّ الحروف لثلاثة أوجه :

أحدها أنّها نائبة عن الأفعال ، وإذا تعذّر ذلك في الأصل ، ففي النائب أولى .

والثاني أنّ الحرف جنس واحد كالفعل .

والثالث أنّ معنى الحرف في غيره ، فلو تُثنت الحرف لأثبت له معنيين فيما معناه فيه ، وذلك ممتنع ، لأنّ معنى الحرف غير متعدّد .

فصل

وكلّ ما تنكرت معرفته أو تعرّفت نكرته صحّت تثنيته ، لأنّ أصل المشئى العطف . وإذا استوى لفظ الاسمين وقع الاشتراك بينهما ، فصارا نكرتين ، ولهذا يدخل

(١) فإن لم يكن بدّ من التثنية قلت : جاء ذوا تأبط شراً ، ورأيت ذوي ذرى حباً . (جامع الدروس العربية ١١/٢) .

الألف واللام على المثني وإن كان معرفة قبل ذلك نحو (الزيدان) . فأما (اللذان) فليس بتثنية صناعية ، لأنه لا يتم إلا بالصلة ، والتثنية الصناعية لا تكون إلا بعد تمام الاسم ، وإنما هي صيغة للدلالة على التثنية . وكذلك (هذان) ، لأن (هذا) يقرب من المضمر ، والمضمر لا يثنى ، بل يصاغ منه لفظ يدل على الاثنين . وليس (أنتما) تثنية (أنت) في اللفظ ، ومن هنا^(١) بقي على تعريفه بعد التثنية .

فصل

وإذا أردت تثنية الجمل قلت : (هذان ذوا^(٢) تأبط شرّاً) أو اللذان يقال لكل واحدٍ منها تأبط شرّاً ، لما تقدّم من استحالة تثنية الجملة . وكذلك الأصوات والعلم^(٣) المضاف إلى اللقب نحو : (قيس^(٤) قفة) و (ثابت قطنة) .

فصل

في مجاز التثنية من ذلك قولهم : (مات حتف أنفيه)^(٥) أي : منخريه ، و (هو يؤامر نفسه)^(٦) أي : نفسه تأمره بأشياء متضادة كالبخل والجود ونحوهما ، فكأن له نفسين . ومنه (القمران) للشمس والقمر ، فسُميَ الشمس قرأً عند التثنية ، لأنَّ القمر

(١) في م : ههنا .

(٢) في م وح : ذواتا تأبط .

(٣) في م : والعلم والمضاف .

(٤) في ح : قيس قفة ، وثابت قطنة . وما أثبتنا أشبه بما تذكر كتب النحو . انظر ابن يعيش ٣٣/١ .

(٥) جاء في لسان العرب [حتف] : « مات حتف أنفه . والأنف والقم مخرجا النفس . ومن قال : حتف أنفيه ، احتل أن يكون أراد سُميَ أنفه ، وهما منخراه » .

(٦) جاء في لسان العرب [نفس] : « والعرب قد تجعل النفس التي يكون بها التمييز نفسين ، وعلى ذلك قول الشاعر :

يؤامر نفسه وفي العيش فسحة أيسترجع الذؤبان أم لا يطورها

مذكّر . ومنه (العُمران) في أبي بكر وعمر ، فعُلِّبَ عمر ، لأنّه اسم مشهور ، وأبو بكر كنية ، والاسم أخفّ . و (الأذنان) للأذان / والإقامة . ومنه ذكر المثني بلفظ الجمع كقولك : (ضربت رؤوسهما) ، لأنّ التثنية في الحقيقة جمع . وقد أمّن / اللبس^(١) ههنا ، إذ ليس للواحد إلّا رأس واحد ، ويجوز (رأسهما)^(٢) على القياس^(٣) .

فصل

وإنما زادوا حروف المدّ إذ كانت كالحركات لحفّتها بسكونها وامتداد صوتها ، وأنّ الكلام لا يخلو منها أو من أعضائها ، وهي الحركات ، وأنهم لوزادوا غيرها لتوهم أنّ الحرف الزائد من أصل الكلمة .

فصل

وإنما جعلت الواو للجمع لقوّتها وخروجها من عضوين ، وأنّها دلت على الجمع في الإضمار ، نحو (قاموا) وأنّ معناها في العطف الجمع . وخصّ بها الرفع ، لأنّها من جنس الضمّة . وأمّا (الياء) فخصّ بها الجرّ ، لأنّها من جنس الكسرة . وأمّا (الألف) فجعلت في التثنية لأربعة أوجه :

أحدها أنّ الجمع خصّ بالواو والياء لمعنى يقتضيه ، فلم يبق للألف غير التثنية . والثاني أنّ الألف أخفّ من أختيها ، والتثنية أكثر^(٤) من الجمع لدخولها في كلّ اسم ، وجعل الألف للأكثر هو الأصل .

(١) علل العكبريّ ذكر المثني بلفظ الجمع في (رؤوسها) بعلّة واحدة ، هي أمن اللبس . وللنحاة تعليل آخر ، أو قيد آخر ، وهو اتصال العضو المجموع - وحقّه التثنية - بالجسد . وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤ - ١٥٧ كلام مستفيض في هذه المسألة .

(٢) في م و ح : رأسهما .

(٣) سقط السطر السابق كلّه من م .

(٤) وضح أبو البركات كثرة التثنية في أسرار العربيّة ٤٩ فقال : « التثنية أكثر من الجمع ، لأنّها تدخل على من يعقل ، وعلى ما لا يعقل ... بخلاف الجمع السالم ، فإنّه في الأصل لأولي العلم خاصّة » .

والثالث أنَّ الألف أسبق من أختيها في المخرج ، والتثنية أسبق من الجمع ، فَجَعِلَ الأَسْبِقُ لِلأَسْبِقِ ^(١) .

والرابع أنَّ الألف جعلت ضميراً لاثنتين في نحو (قاما) فكذلك تكون في الأسماء .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تجعل الواو في البنائين ، ويفتح ما قبلها في أحدهما ، ويضمُّ في الآخر ؟ قيل : لا يصحُّ لوجهين :

أحدهما أنَّ في الأسماء المجموعة ما قبله واو مفتوح ، وهو (مصطفون) وبأبه ، فكان يؤدِّي إلى اللبس .

والثاني أنَّ الواو تناسب الضمة ، والفتحة تناسب الألف ، فَجَعِلَ مع كلِّ واحدٍ منها ما يناسبه .

فصل

وإنما جعلت الألف في الرفع لأربعة أوجه :

أحدها أنَّها لَمَّا كانت أتمَّ حروف المدِّ مدّاً ^(٢) كانت أصلاً لأختيها ، ولهذا لم تقبل الحركة ، والرفع هو الأصل ، فجعل الأصل للأصل .

والثاني أنَّ الرفع أسبق من أخويه ^(٣) ، والألف أسبق ^(٤) من أختيها ، فَجَعِلَ الأَسْبِقُ لِلأَسْبِقِ .

(١) رأى ابن الخشَّاب في المرتجل : ٦٢ أنَّ التثنية مرحلة تمهيدية للجمع ، ولظهورها قبله أخذت الألف في الرفع لحقَّتْها ، فقال : « التثنية أوَّلُ الجمع ، فهي أسبق ، والرفع ألزم أحوال الكلمة لها وأهمُّها ، فأعطيت التثنية في الرفع الألف لكونها أخفَّ » .

(٢) سقطت مدّاً من ح .

(٣) في ح : أختيها .

(٤) سقطت أسبق من ح .

والثالث أنَّ الألف في الإضمار ضمير مرفوع ، وذلك يناسب جعلها علامة رفع .
والرابع أنه إنَّما وجبت الواو لرفع الجمع ، والياء جرَّ التثنية والجمع . وبقيت^(١)
الألف ، فلم يجز أن تكون^(٢) للنصب لوجهين :
أحدهما أنَّها لو كانت كذلك لَحَمِلَ المرفوع على غيره ، إذ لم تبق له علامة تخصُّه .
والثاني أنَّ المنصوب قد قام الدليل على أنَّه محمول على غيره ، فلم يجعل أصلاً .

فصل

وإنَّما حُمِلَ المنصوب على المجرور هنا لثانية أوجه :

أحدها أنَّ الجرَّ أصلٌ ينفرد به الاسم ، والرفع يشترك فيه القبيلان ، فكان حمل
النصب على المختصِّ أولى .

الثاني أنَّ الجرَّ أقلُّ في الكلام من الرفع ، والحمل على الأقلِّ أخفُّ .

والثالث أنَّ المنصوب والمجرور فضلتان في الكلام ، وحمل الفضلة على الفضلة
أشبه^(٣) .

الرابع أنَّهم سوَّوا بين ضمير المنصوب والمجرور نحو (إنَّك) و (بك) و (إنَّه)
و (له) فكان في الظاهر كذلك^(٤) .

-
- (١) في ح و م : بقيت ، بلا واو ، وأقحمنا الواو لتستقيم العبارة .
- (٢) في ح و م : يكون ، وجاء تأنيث الفعل ليتسَّق آخر الكلام وأوله .
- (٣) وضَّح أبو البركات في أسرار العريضة هذا الوجه فقال ٥٠ : « إنَّهما (أي المنصوب والمجرور) يقعان في الكلام فضلة . ألا ترى أنَّك تقول : مررت ، فلا تفتقر إلى أن تقول : بزيد أو نحوه ، كما أنَّك إذا قلت : رأيت ، فلا تفتقر إلى أن تقول : زيداً أو نحوه . »
- (٤) سَمَّى أبو البركات في أسرار العربية ٥٠ هذا الوجه (الاشتراك في الكتابة) ، فقال : « إنَّهما يشتركان في الكتابة ، نحو : رأيتك ، ومررت بك . »

- الخامس أنَّ المجرور بحرف الجرِّ حَقَّه النصب في الأصل ، فكأنَّه المنصوب ^(١) .
- السادس أنَّ المجرور لَمَّا حمل على المنصوب فيما لا ينصرف عكس ذلك ههنا .
- السابع أنَّ الجرَّ بالياء ، وهي أخفُّ من الواو ، والحمل على الأخفِّ أولى .
- والثامن أنَّ النصب من الحلق ، وهو أقربُ إلى الياء ، إذ كانت من وسط الفم ^(٢) .

فصل

- وإنَّا فتح ما قبل ياء التثنية ، وكسر في الجمع لأربعة أوجه :
- أحدها أنَّ الفتحة أخفُّ ، والتثنية أكثر ، فجعل الأخفَّ للأكثر تعديلاً .
- الثاني أنَّ الألف لَمَّا اختصت بالتثنية ، ولم يكن ما قبلها إلا مفتوحاً حمل النصب والجرُّ عليه طرداً للباب ، ولم يمكن ذلك في الجمع .
- والثالث أنَّ نون التثنية مكسورة لما نبَّئنه ، فكان فتح ما قبل الياء تعديلاً .
- الرابع أنَّ حرف التثنية يدلُّ على معنى ^(٣) في الكلمة ، ففتح ما قبله كحرف ^(٤) التأنيث .

- (١) سُمِّي أبو البركات هذا الوجه (الاشتراك في المعنى) فقال : « إنها يشتركان في المعنى ، تقول : مررت بزيد ، فيكون في معنى : جزت زيدا » .
- (٢) وضح أبو البركات في أسرار العريضة هذا الوجه ، فقال ٥١ : « ... والرفع من الشفتين ، وكان النصب إلى الجرِّ أقرب من الرفع ، لأنَّ أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين . فلَمَّا أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد » .
- (٣) قال أبو البركات في أسرار العريضة ٥٣ - وعبارته أوضح - : « إنَّ حرف التثنية لَمَّا زيد على الواحد للدلالة على التثنية أشبه تاء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث . وتاء التأنيث يفتح ما قبلها ، فكذلك ما أشبهها ، وكانت التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع » .
- (٤) في ح : كحروف .

فصل

والأسماء المثناة والمجموعة معربة ، وحكي عن الزجّاج^(١) أنّها مبنية ، وكلامه في المعاني يخالف هذا . والدليل على أنّها معربة / وجود حدّ المعرب ، / وهو اختلاف آخرها لاختلاف العامل ، وأنّها لم تشبه الحروف . ولا يُقال إنّها تضمّنت معنى واو العطف ، لأنّ تضمّن الاسم معنى الحرف لا يغيّر لفظه ك (أين) و (خمسة عشر) ، ولفظ التثنية غير لفظ الواحد ، بحيث لا يصحّ إظهار الواو فيه .

١٦م
ح ١٥

فصل

وحروف المدّ ههنا حروف إعراب عند سيبويه^(٢) . واختلف أصحابه : فقال بعضهم : فيها إعراب مقدر . وقال آخرون : ليس^(٣) فيها تقدير إعراب . وقال الأخفش والمازني والمبرد^(٤) : ليست حروف إعراب ، بل دالة عليه . وقال الجرمي : انقلابها هو الإعراب . وقال قطرب والفراء : هي نفس الإعراب .

والدليل على مذهب^(٥) سيبويه من خمسة أوجه :

أحدها أنّ حرف الإعراب ما إذا سقط يختلّ به معنى الكلمة ، وهذه الحروف كذلك ، ولو كانت إعراباً لم يختلّ معناها بسقوطه .

(١) الزجّاج : هو إبراهيم بن السريّ [ت : ٣١١ هـ] تلميذ المبرد ومؤدّب ابن المعتضد ، كانت له مع ثعلب مناقشات ، وفي بغداد ولد ومات . الفهرست ٩٠ ، البغية ٤١١/١ .

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١٧/١ : « واعلم أنّك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منها حرف المدّ واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منون » .

(٣) في م : وليس .

(٤) بسط أبو البقاء العكبريّ أقوال النحاة وناقشها مناقشة مستفيضة في المسألة الثانية والعشرين من كتابه (التبيين) ص : ٢٠٣ - ٢٠٨ .

(٥) يميل أكثر النحاة إلى ترجيح رأي سيبويه . انظر أسرار العريضة ٥٢ ، والمرئجل ٦١ . ولأبي حيّان الأندلسيّ في (ارتشاف الضرب) ٢٦٤/١ - ٢٦٥ كلام مفصّل ذكر فيه آراء المغاربة في هذه المسألة .

والثاني أنّ هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم ، فكانت حروف^(١) إعراب كتاء التأنيث وألفه وحرف النسب .

والثالث أنّك لو سمّيت رجلاً بـ (مسلمان) ثمّ رَحَّمته ، حذفت منه الألف والنون . والنون ليست حرف إعراب عند الجميع ، فكانت الألف كالثناء في (حارث) .

والرابع أنّ العرب قالوا (مذروان)^(٢) و (عقلته بشنايين)^(٣) ، فصَحَّحوا الواو والياء كما صحَّحوها قبل التأنيث ، نحو (شقاوة) و (عباية) ولولا أنّها حروف إعراب لم تكن كذلك .

والخامس أنّ هذه الأسماء معربة ، والأصل في كلّ معرب أن يكون له حرف إعراب ، لأنّ الإعراب كالعرض المحتاج إلى محلّ ، والحرف^(٤) محلّه .

وأما الأمثلة الخمسة فتعذر أن يكون لها حرف إعراب لما نبّئته في باب الأفعال إن شاء الله تعالى .

وقد بيّنا في الأسماء الستّة بطلان مذهب الأخفش والجرمي والفرّاء ، وهو في معنى التثنية والجمع . ونزيده ههنا أنّ الياء ههنا لا تستحقّ الحركة ، إذ لو كان كذلك لانتقلت ألفاً ، كما في المقصور .

(١) سقط من م : فكانت حروف إعراب .

(٢) جاء في لسان العرب [ذرا] : « جاء فلان ينفض مذرويه ، إذا جاء باغياً يتهدّد .. المذروان أطراف الأليتين ليس لها واحد » .

(٣) جاء في لسان العرب [ثنى] : « وأما الثناء ممدود فعقال البعير ، وعقلت البعير بشنايين ، غير مهموز ... لأنّه لفظ جاء مثنى ، لا يفرد واحده » .

(٤) في م : فالحرف .

ويُطِطِلُ مذهبَ الفراء أيضاً أنَّ هذه الحروف تدلُّ على معانٍ ، لا تدلُّ عليها الحركات من التثنية والجمع . وإِنَّا دلَّلت على الإعراب تبعاً لأصلاً^(١) .

فإن قيل : لو كانت حروف إعراب لم تقع تاء التأنيث قبلها في نحو (شجرتان) قيل : لَمَّا كانت هذه الحروف دالَّة على الإعراب من وجه ، وحرف إعراب من وجه ، جاز وقوع تاء التأنيث قبلها من حيث هي دالَّة على الإعراب ، لا من حيث هي حروف إعراب . وإِنَّا روعي ذلك لأنَّ التأنيث^(٢) معنى نحافظ عليه ، كما أنَّ التثنية كذلك .

فصل

واختلف النحويون في زيادة النون في التثنية والجمع ، لماذا زيدت ؟

فذهب سيبويه وجمهور البصريين^(٣) أنَّها عوض من الحركة والتنوين^(٤) .

ومن البصريين من قال : تكون عوضاً منها في نحو : (رجلان) ، ومن الحركة في نحو : (الرجلان) ، ومن التنوين^(٥) في نحو : (غلاما زيد)^(٦) . ومنهم من^(٧) قال :

(١) جاء في أسرار العريضة ٥٢ : « وأما من ذهب إلى أنَّها تدلُّ على الإعراب ، وليست بحروف إعراب ففساد ، لأنَّه لا يخلو إمَّا أن تدلُّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها . فإن كانت تدلُّ على الإعراب في الكلمة فلا بدُّ من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الأوَّل وهو مذهب سيبويه . وإن كانت تدلُّ على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح لأنَّه يؤدِّي أن يكون التثنية والجمع مبنيين ، وليس بمذهب لقائل هذا القول ، وإلى أن يكون إعراب الكلمة تركَّ إعرابها ، وذلك محال » . وقول أبي البركات هذا تأييد للعكبري في ردِّه على الأخفش والمبرد .

(٢) في م : لأنَّ تاء التأنيث .

(٣) في م : النحويين . وللعكبري في كتابه التبيين ٢١١ - ٢١٤ بحث يشبه هذا البحث في المسألة الرابعة والعشرين .

(٤) عبارة سيبويه في الكتاب ١٨١ : « كأنَّها عوض لما منع من الحركة والتنوين » .

(٥) جاء في أسرار العريضة ٥٤ : « وأما كونها بدلاً من التنوين ففي نحو : رحيان وعصوان » .

(٦) سقط من ح : غلاما زيد .

(٧) سقطت من م من م .

هي بدل من الحركة في كلِّ موضع . ومنهم من قال^(١) : من التنوين في كلِّ موضع^(٢) .

وقال الفراء : فرَّق بها بين التثنية وبين المنصوب المنوّن في الوقف^(٣) .

والدلالة على الأوّل من وجهين :

أحدهما أنّ الاسم مستحقّ الحركة والتنوين ، وقد تعذّر في التثنية والجمع ، والتعويض منها ممكن ، والنون صالحة لذلك . ورأينا العرب أثبتتها فيهما ، ففهم أنّهم قصدوا التعويض^(٤) رعاية للأصل . ومثل ذلك ثبوت النون في الأمثلة الخمسة عوضاً من الضمّ .

والوجه الثاني أنّ النون تثبت في النكرة المنصرفة ، وتسقط في الإضافة كما يسقط التنوين .

فأمّا ثبوتها مع الألف واللام ففيه وجهان :

أحدهما أنّ الاسم تثبت فيه النون قبل الألف واللام ، فلمّا دخلا لم يحذفاه لقوّته بحركته ، بخلاف الإضافة .

والثاني أنّها هناك بدلّ من الحركة وحدها ، وتعذّر أن يكون بدلاً من التنوين . وكلّ حرف دلّ على شيئين ، وتعذّر دلالاته على أحدهما وجب أن يبقى دالاً على

(١) القول التالي ساقط من م .

(٢) قال ابن الحشّاب في المرتجل ٦٥ ساخراً من هذا الرأي : « وفساد هذا التفصيل والتثليل ظاهر لمن أنس بمقاييس العريضة ، والقول هو الأوّل (أي قول سيبويه) ، لأنّه لا حاجة داعية إلى القول بهذا من اختلاف حكم الحرف . والذي يدلّ على كونها عوضاً من الحركة ثبوتها حيث تثبت الحركة ، وذلك في قولك : (الرجلان والقائمون) ، وعلى كونها عوضاً من التنوين حذفها حيث يحذف ، كقولك (صاحباً أخيك ، ومسلمو زيد) » .

(٣) في ح : الموقف .

(٤) في م : العوض .

١٧م الآخر . وهذا كالفعل فإنه يدلُّ على / حدث وزمان ، ثمَّ إنَّ (كان وأخواتها) أفعال خلعت^(١) دلالتها على الحدث ، وبقيت دلالتها على الزمان . وكذلك العوض عن شيئين إذا تعذَّر قيامه عن أحدهما بقي عوضاً عن الآخر . / ح ١٦

أما سقوطها مع الإضافة فن حيث هي بدلٌ من التنوين ومن الحركة . ولم يعكس فتحذف مع الألف واللام ، وثبتت في الإضافة لوجهين :

أحدهما أنَّ المضاف إليه عوض من التنوين في موضعه ، ولهذا كان من تمام المضاف . وثبوت التنوين يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض ، وإلى قطع الأوَّل عن الثاني .

والوجه الثاني أنَّ النون لمَّا ثبتت مع الألف واللام بدلاً من الحركة وحدها أرادوا أن يبيِّنوا أنَّها بدلٌ^(٢) من التنوين أيضاً ، فحذفوها مع الإضافة عوضاً من حذفها^(٣) مع الألف واللام .

وأما ثبوتها في (أجدان) و (أحران) ففيه وجهان :

أحدهما ما تقدَّم في الألف واللام .

والثاني أنَّ الاسم مستحقٌّ للتنوين في الأصل^(٤) . وإنَّا سقط لشبهه بالفعل ، وبالتثنية بعد من الفعل فعاد إلى حقِّه .

(١) في م : حذف .

(٢) في ح : بدلاً .

(٣) في م : ثبوتها .

(٤) في م : الوصل .

وأما ثبوتها في (عصوان) و (فتيان) ، فلأنَّ^(١) الحركة ظهرت لَمَّا عاد الحرف^(٢) إلى أصله^(٣) .

وأما ثبوتها في (هذان) ففيه وجهان :

أحدهما أنها صيغة وضعت للتثنية ، لأنها تثنية (هذا) على التحقيق ، وقد بيَّنا علته في أول الباب ، وكذلك (اللذان) .

والثاني أنَّ (هذان) و (اللذان) بُنِيَا^(٤) في الأفراد لشبههما بالحرف ، وبالتثنية زال ذلك ، إذ الحرف لا يثنى ، وإذا أعربا استحَقَّ الحركة والتنوين^(٥) .

وذهب قوم إلى أنَّ النون فيها عوض من الحرف المحذوف^(٦) ، وهما الألف في (هذا) والياء في (الذي) . فإن قيل : حرف المدُّ عندكم عوض من الحركة ، فكيف يعوّض منها النون أيضاً ؟ ففيه وجهان :

(١) في م : فإن .

(٢) سقط الحرف من ح .

(٣) جاء في المرجل ٦٥ : « فأما النونان في التثنية والجمع فعوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في الأصل . ثمَّ صارتا بَعْدُ من خصائص التثنية ، ولهذا لحقت المثني من المبني ، وليس في واحده حركة ولا تنوين ، كقولك : (هذان وهذين ، واللذان واللتان) ولحقت مثني المقصور في قولك : (عصوان وعصوين) ولا حركة في واحده ، وما لا ينصرف في قولك : (أحمدان) ولا تنوين في واحده » .

(٤) في م : بنيتا .

(٥) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٣ : « وذهب آخرون إلى أنَّها ليست تثنية صناعية ، وإنما هي صيغة للتثنية ، كما صيغت (اللذان واللتان) للتثنية ، وليست النون عوضاً من الحركة ، ولا عوضاً من الحرف المحذوف ، وذلك أنَّ أسماء الإشارة لا تصحُّ تثنية شيء منها ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ التثنية إنما تأتي في النكرات ، وأسماء الإشارة لا يصحُّ تنكيرها مجال ، فلا يصحُّ أن يثنى شيء منها . وهو الصواب » .

(٦) علل ابن يعيش هذا الحذف في شرح المفصل ، فقال ١٢٧/٣ : « وقال آخرون : إنَّ النون في (هذان وهذين) عوض من الألف الأصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين » .

أحدهما أنّ حروف المدّ ليست عوضاً من الحركة بل دالّة على الرفع الذي تدلُّ عليه الحركة ، والنون عوض من لفظ الحركة المستحقّة ، وبين لفظ الحركة واستحقاقها فرق بيّن . ألا ترى أنّك لو سمّيت امرأة بـ (قَدَم) لم تصرفها لتحرك أوسطها ، ولو سمّيتها بـ (دار) و (فيل) لصرفت بلا خلاف^(١) ، وإن كانت الحركة مستحقّة ، لكنّها معدومة لفظاً .

والثاني أنّ حروف المدّ ضعفت نياتها عن الحركة ، إذ كانت حروف إعراب ، وأدلّة على التثنية والجمع ، فجبوا^(٢) ضعف نياتها عنها بأن جعلوها عوضاً من الحركة من وجه ، وعوضاً من التنوين من وجه .

وأما مذهب الفراء فيبطل من أوجه^(٣) :

أحدها أنّ الألف تثبت في الرفع خاصّة ، والعامل يميّز .

والثاني أنّه لو كان كما قال لم تثبت^(٤) النون بعد الياء .

والثالث أنّها تثبت في الجمع ، ولا لبس هناك .

والرابع أنّ الألف واللام تمنع من الألف في نصب الواحد ، وتثبت في التثنية .

فصل

وإنما كسرت النون في التثنية ، وفتحت في الجمع لأربعة أوجه :

(١) في م : لا خلاف .

(٢) في ح : مجر .

(٣) في م : وجوه .

(٤) في م : لتثبت .

أحدها أنّ تحريكها مضطر إليه لئلا يلتقي ساكنان ، والأصل فيها السكون ،
والثنية قبل الجمع ، والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر ، فكانت الثنية بها
أولى ، وفتحت في الجمع لتخالف الثنية .

والثاني أنّ ما قبل حرف المدّ في الثنية مفتوح ، فجعلوا ما بعده مكسوراً تعديلاً ،
وعكسوه في الجمع .

والثالث أنّ الثنية تكون بالألف في الرفع ، وهي أخفّ من الواو والياء ، فجعلوا
الكسر مع الأخفّ ، والفتح مع الأثقل .

والرابع أنّهم لو فتحوها في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع ، ألا ترى أنّك
تقول : مررتُ بالمُصْطَفَيْنِ في الجمع بفتح ما قبل الياء وما بعدها ، فلو فعلت ذلك في
الثنية^(١) لالتبس^(٢) .

فصل

وقد شدّ في الثنية شيئان : /

١٨م

أحدها جعل المثني بالألف في كلّ حال ، وهي لغة قليلة^(٣) .

(١) ذكر أبو البركات في أسرار العربية ٥٥ - ٥٦ وجهين من هذه الأوجه ، ووجهاً آخر لم يذكره أبو البقاء في اللباب ، فقال : « والوجه الثاني أنّ الثنية قبل الجمع ، والأصل في التقاء الساكنين الكسر ، فحرّكت نون الثنية بما وجب لها في الأصل ، وفتحت نون الجمع ، لأنّ الفتح أخفّ من الضمّ » .
(٢) في ح : التبسا .

(٣) قال ابن عيش في شرح المفصل ١٢٨/٣ : « فأما قول صاحب الكتاب : ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات ، فإنّ المراد بذلك أنّه يكون في حال الرفع والنصب والجرّ بالألف ، فتقول : جاءني ذان ، ورأيت ذان ، ومررت بذان . وليس ذلك ممّا يختص بأسماء الإشارة بل يكون في جميع الأسماء المثناة ، نحو قولك : جاءني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان . وهي لغة لبني الحارث وبطون من ربيعة » .

والثاني فتح النون فيها ، وكسر النون في الجمع ، وهو قليل أيضاً ، وبابه الشعر^(١) .

(١) لا يعدّ ابن يعيش في شرح المفصل ١٤١/٤ - ١٤٢ فتح نون المثني من ضائر الشعر ، لأنّ فتحها وكسرها في الوزن سواء ، بل يعدّ الفتح لغة بني أسد ، نقلها عنهم الفراء ، وأنشد البغداديون لمحمد بن ثور في صفة قطة :

على أخوذيين استقلت عشيّة فإهي إلّ المحمة فتغيب
وذكر ابن يعيش بضعة شواهد شفع بها رأيه .

باب الجمع

الجمع الذي هو نظير التثنية يسمّى (جمع السلامة) و (جمع التصحيح)^(١) ، لأنه صحّ فيه لفظ الواحد بعينه ، و (جمعاً على حدّ التثنية) و (جمعاً على هجائين) .

وحده ما سلم فيه نظم الواحد وبنائه ، فأما (بنون) فقال عبد القاهر^(٢) رحمه الله : ليس بسالم لسقوط الهمزة منه . وقال غيره / : هو سالم ، وإنما سقطت الهمزة إذ كانت زائدة توصلًا إلى النطق بالسالكين ، وقد استغني عنها . وأما (أرضون) فحرّكت رأوها^(٣) لما نبّئته من بعد . فإن قلت : ف (صنوان) جمع (صنو) وقد سلم فيه لفظ^(٤) الواحد ، وليس بجمع صحيح قيل : سلامته أمر اتّفاقي ، وإنما هو مكسر على (فعْلان) ، والتحقيق أنّ الكسرة في أوله وسكون ثانيه في الجمع غيرهما في الواحد ، لأنّ هذا الجمع قد يكون واحده على غير زنة (فعْل) ، نحو : غراب وغربان ، وقضيب وقضبان .

ح ١٧

فصل

وإنما اختصّ هذا الجمع بالأعلام لكثرتها فين يعقل ، واختصّ بالمدكّر منها ، لأنّ مسماه أفضل للمسميات^(٥) . وجمع السلامة لمّا^(٦) صين عن التغيير كان ذلك فضيلة له ،

(١) في م : الصحيح .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أبو بكر [ت : ٤٧١ هـ] كان - إلى شهرته بوضع أصول البلاغة - من أئمة اللغة والنحو . سير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨ ، دول الإسلام ٢٤٣/٢ ، البغية ١٠٦/٢ .

(٣) في م : واوها بنينه .

(٤) في م : نظم .

(٥) جاء في المرتجل ٦٣ : « هذا الجمع في الأغلب إنّما يكون للمذكّرين العاقلين تمييزاً لهم وتفضيلاً ، لئلاّ تبذل أسماؤهم وتنتهك بالتكسير . وإن كسرت في بعض الاستعمال فلأنّها أسماء كغيرها ممّا كثر » .

(٦) سقطت لمّا من م .

ومطابقة اللفظ للمعنى مستحسنة^(١). فأما صفات من يعقل فجمعت جمع السلامة لوجهين :

أحدها أنها جارية على أفعالها^(٢) ، فكما تقول : (يسهون) تقول (مسهون) .

والثاني أن هذه الصفات لمَّا اختصَّت بالعقلاء خصَّت بأفضل الجموع ، وأما قوله تعالى : ﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾^(٣) فإنه لمَّا وصفها بالسجود الذي هو من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل^(٤) . وكذلك قوله : ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾^(٥) ، وإنما تُنِّي (قالتا) وجمِع (طائعين) لثلاثة أوجه :

أحدها أن السموت والأرض جمع في المعنى فجاء بالحال على ذلك .

والثاني أن المراد (أتينا ومن فيها طائعين) وغلب المذكر^(٦) .

والثالث أن المراد (أهل السموات والأرض) .

وأما (العشرون) وإلى (التسعين) فجمِع جمع السلامة لوقوعه^(٧) على من يعقل وما لا يعقل ، وغلب فيه من يعقل^(٨) . وليس بجمع (عشر) على التحقيق ، لأنَّ العشر من أظماء الإبل ، وهذا العدد لا يخصُّ الأظماء ، وإنما هو لفظ مرتجل للعدد .

(١) في م : مستحسن .

(٢) في م : على أفعال .

(٣) ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إنني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾ [يوسف : ٤] .

(٤) سقط من م : أجراها مجرى من يعقل .

(٥) ﴿ ثمَّ استوى إلى السماء وهي دخان ، فقال لها وللأرض : اتئيا طوعاً أو كرهاً قالتا : أتينا طائعين ﴾ [فصلت : ١١] .

(٦) سقط من ح : وغلب المذكر .

(٧) في م : لوقوعها .

(٨) جاء في أسرار العريضة ٥٧ : « غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب المذكر على المؤنث في نحو : أخواك هند وزيد » .

وأما (قَلَّة)^(١) و (بَرَّة)^(٢) فجمعت جمع السلامة جبراً لها من الوهن الداخل عليها بحذف لاماتها ، وهذه علّة مجوّزة لا موجبة^(٣) . ألا ترى أنّهم لم يقولوا في (دم) (دمون) وغيرَوا بعضها ، نحو كسر السين من (سنين) تنبيهاً على أنّ ذلك ليس بأصل فيها .

وأما (أرضون) فجمعوها جمع السلامة جبراً لما دخلها من حذف تاء التانيث الراجعة في التصغير ، وفتحوا الراء لوجهين :
أحدهما التنبيه^(٤) على مخالفة الأصل .

والثاني أنّها الفتحة التي تستحقّها في جمعها الأصليّ ، وهو (أرضات) . وهذه العلّة استحسانية لا موجبة ، فعند ذلك لا تنتقض (بشمس) و (قدر) ونحوها^(٥) .

وأما (عليّون) فقيل : إنّ جمع (عليّ)^(٦) وهو الملك . وقيل : اسم^(٧) مكان مرتجل كعشرين .

(١) القلّة والجمع قِلون وقُلون وقلات : عودان يلعب بها الصبيان .

(٢) البرّة وجمعها برى وبرات وبرين وبرين : كلّ حلقة من سوار وقرط وخلخال .

(٣) علل ابن الخشاب شيخ العكبريّ جمع هذه الألفاظ جمع السلامة على نحو جمّع بين التعويض والتشريف ، فقال في المرتجل : « وكذا الأسماء المؤنّثات المحذوفات اللامات ، كبرّة وثنة وقلّة وسنة ... جبروا هذه الأسماء لئلاّ لزمها الحذف ، بأن جمعوها جمع أشرف الأسماء فصحّحوها . فإنّ كُسّر شيء منها مع ذلك أعني التصحيح ، كالبريّ في جمع برة ، فلأنّ التكسير بابها . »

(٤) في م : التنبيه .

(٥) في أسرار العربية ٥٨ - ٥٩ ناقش أبو البركات جمع أرض وسنة مناقشة دقيقة .

(٦) في م : أعلى .

(٧) في م : وقيل هو اسم مكان ، وهو وجه سائغ .

وأما (قَسْرِين)^(١) و (يَبْرِين)^(٢) فمن العرب من يُجْرِيه مُجْرَى عَشْرِينَ ،
ومنهم من يجعله بالياء في كلِّ حال ، ويجعل النون حرف الإعراب .

وأما (الذين) فصيغة مُرْتَجَلَةٌ للجمع في كلِّ حال^(٣) . ومن العرب من يجعلها
بالواو في الرفع ، وبالياء في الجرِّ والنصب^(٤) ، وهي مرتجلة أيضاً مَبْنِيَّةٌ^(٥) .

وقد جاء في الشعر كسرُ نون الجمع لالتقاء الساكنين^(٦) ، كما جاء فتح نون
التثنية^(٧) .

(١) قَسْرِين : بلدة من أعمال حمص أخذ اسمها من قول العرب قَسْرِيَّ أَي : مُسَّر . ذكرها ياقوت في معجم
البلدان [قَسْرِين] وذكر في إعرابها وجهين : أن تجعلها بالياء في كلِّ حال ، وأن تلحقها بجمع السلامة
فترفعها بالواو .

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان [أبرين - يبرين] : « اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بمحذاء
الإحساء من بني سعد بالبحرين . وهو واحد على بناء الجمع ، حكاه كحكه في الرفع بالواو وفي النصب
والجرِّ بالياء . ورُبَّما أعرَبوا نونه ، وجعلوه بالياء على كلِّ حال » ، ولابن جنِّي في اشتقاق الكلمة كلام
مفصَّل يحسن الرجوع إليه في معجم البلدان [أبرين] .

(٣) سقط السطر السابق كلّه من م .

(٤) جاء في ارتشاف الضرب ٥٢٦/٨ : « وإعراب (الذين) مشهور في لغة طيء ، قاله ابن مالك ، وذكر
بعضهم أنّها لغة هذيل ، وبعضهم أنّها لغة عقيل ، نقلها عنهم أبو زيد في نوادره ، فتقول : (الّذون)
رفعاً ، و (الّذين) نصياً وجرّاً » .

(٥) سقطت مبنية من م .

(٦) ذكر ابن يعيش في شرح المفصّل بضعة شواهد على كسر نون الجمع السالم ، منها قول الفرزدق في رثاء
ولد الحجاج وأخيه :

ماسدٌ حيٌّ ولا ميت مسدّهما مثل الخلائف من بعد النبيين

وقال ١٢/٨ - ١٤ : « فهذا جمع بني على الصّحة ، وإنّما كسرت نون الجمع ضرورة » .

(٧) قال ابن يعيش ١٤١/٤ - ١٤٣ : « من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجرِّ والنصب ... وقد
فتحها بعضهم في موضع الرفع . أنشد أبو زيد في نوادره :

أعرف منها الجيد والعيناننا ومنخرين أشهباً ظيانانا

وقد حكى عن بعضهم أنّه ضمّ النون في التثنية نحو : (الزيدان) و (العمران) ، هذا من الشذوذ » .

باب جمع التأنيث

إنما زيد في الواحد هنا الحرف دون الحركة لما ذكرنا في التثنية ، وزيد حرفان ، لأنَّ فيه معنيين : التأنيثَ والجمع ، وهما فرعان ، فاحتاجا إلى زيادتين . وليس كذلك التثنية والجمع ، لأنَّه معنى واحد . / م ١٩

فصل

وإنما اختيرت الألف دون الواو والياء لحفَّتْها ، وثقل التأنيث^(١) والجمع ووقوع ذلك فين يعقل وما لا يعقل . واختيرت التاء معها لوجهين :

أحدهما أنَّها تشبه الواو^(٢) التي هي أخت الألف .

والثاني أنَّها تدلُّ على التأنيث . وكلا الحرفين دالٌّ على كلا المعنيين^(٣) من غير تفرع . وقال قوم : الألف تدلُّ على الجمع ، والتاء على التأنيث ، وعكس هذا قوم . والجمهور على الأول ، وهو أصحُّ لوجهين :

أحدهما أنَّك لو حذفْتَ الألف لم تدلَّ التاء على الجمع ، ولا على التأنيث مقترناً بالجمع ، وكذلك لو حذفْتَ التاء^(٤) .

والثاني أنَّ التأنيث والجمع زيادتان ملتبستان^(٥) متصّلتان ، فكان الدالُّ عليهما

(١) في م : التأنيث الجمع .

(٢) قال أبو البركات في أسرار العربيَّة ٦٠ : « فزادوا التاء بدلاً من الواو ، لأنَّها تبدل منها كثيراً ، نحو : تراث ، وتجاه ، وتهمة ، وتحفة ، وتكلة » ، وهو يعني أنَّها في الأصل : وراث ووجاه ... إلخ .

(٣) في ح : كلي المعنيين من غير توزيع .

(٤) في ح : الألف .

(٥) في م : ملبسان .

حرفين ملتبسين^(١) من غير / تفرّيع ؛ ألا ترى أنّ علامة النسب حرفان ، وهو معنى واحد ، فكون العلامة هنا حرفين أوّلى .

فصل

وإنما حمل المنصوب هنا^(٢) على المجرور لوجهين :

أحدهما أنّه جمع تصحيح ، فَحَمِلَ النصب فيه على الجرّ كجمع المذكر ، لأنّ المؤنث فرع على المذكر ، والفروع تُحْمَلُ على الأصول . فلو جعل النصب أصلاً لكان الفرع أوسع من أصله ، وهذا استحسان من العرب ، لأنّ النصب^(٣) متعذّر .

والوجه الثاني أنّ المؤنث بالتاء في الواحد تُقَلِّبُ تاءه هاء في الوقف ، ولا يمكن ذلك في الجمع . فكما غيّر في الواحد غيّر في الجمع ، فحمل النصب على غيره ، إذ كان تغييراً ، والتغيير يُؤنِسُ بالتغيير^(٤) .

فصل

وكسرتّه في النصب إعراب . وقال الأخفش : بناء ، وهذا ضعيف ، إذ لا علّة توجب البناء . ولو صحّ ما قال لكان فتح المجرور فيما لا ينصرف والثنية والجمع في النصب بناء .

(١) في م : مكتسبين .

(٢) سقطت هنا من م .

(٣) في ح : لأنّ النصب متعذّر .

(٤) الوجه الثاني دون الأوّل ، إذ يمكن الاعتراض عليه ، فيقال : إنّ التغيير - وإن كان يؤنس بالتغيير - لا يقوم حجّة ههنا ، لأنّ قلب تاء الواحدة هاء في الوقف يعني إظهار حركة ما قبل الهاء ، وهي الفتحة في كلّ حال . تقول : هذه شجره ، وغرست شجره ، ومررت بشجره ، فكأنك حملت الرفع والجرّ على النصب ، ولم تحمل النصب على الجر . ولضعف هذا الوجه أغفله أكثر النحاة ، ولم تذكره الكتب المعنيّة بهذه المسألة ، واكتفت بالوجه الأوّل . انظر أسرار العربيّة ٦٢ ، والمرتلج ٧١ ، وشرح المقنّمة المحسّبة لابن بابشاذ ١٠٩/١ وغيرها .

فصل

والتنوين الداخِل هذا الجمع ليس تنوين الصرف .

وقال الربعيُّ : هو تنوين الصرف ^(١) . وما قاله ضعيفٌ بدليل ثبوته فيما لا ينصرف ، كقوله تعالى : ﴿ أَفْضَمُ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ ^(٢) ، وقولهم : (هذه عرفاتٌ مباركاً فيها) ^(٣) ، فنَصَبُ الحال عنها يَدُلُّ على أَنَّها معرفة ، وهي مؤنثة . وإنا هذا التنوين نظير النون في (مسلمون) ، إذ كان هذا الجمع فرعاً على ذلك الجمع .

وقيل : التنوينُ هنا عوضٌ مَّا مَنَعَ ^(٤) هذا الاسم من الفتحة في النصب كما عَوَّضَتْ النون ^(٥) من الحركة في التثنية والجمع . ولمَّا كان العَوَّضُ منه ^(٦) حركة واحدة جعلت هذه النون كتنوين الصرف في أَنَّها لا تثبتُ وقفاً وخطأً ، ولا مع الألف واللام .

فصل

وإنا حذفنا التاء ^(٧) الأولى في نحو (مسلمات) لوجهين :

أحدهما أنَّ الغرض منها التأنيث ، وقد حصل بتاء الجمع .

(١) أنكر ابن الخشاب في المرتجل ٧١ أن يكون هذا التنوين للصرف ، وذهب إلى أنه كنون الجمع في المذكَّر السالم ، فقال : « والتاء حرف الإعراب ، فإذا رفعت هنا الجمع ضممتها ، وألحقها تنويناً يكون بإزاء النون في مسلمين ، لأنه علامة للصرف في قول الجمهور » .

(٢) ﴿ فَإِذَا أَفْضَمَ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٨] .

(٣) جاء في لسان العرب [عرف] : « عرفاتٌ مصروفة . والدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مباركاً فيها » .

(٤) في م : مما منع الاسم .

(٥) في ح : في النون .

(٦) في م : سقطت من العبارة منه .

(٧) سقطت التاء من ح . ويعني العكبري بالتاء الأولى تاء التأنيث في المفرد كتاء مسلمة .

والثاني أن تاء التأنيث لم تقع حشواً ، ولهذا لم تثبت في النسب ، فلا يُقال :
(بصرتي) . وقيل : امتناعها في النسب لثلاثاً يقال (بصرتية) فتجتمع علامتان .

وإنما كان حذف الأولى أولى لوجهين :

أحدهما أن التثنية تدلُّ على التأنيث والجمع مع الألف ، فلو حذفت لبطلت دلالة
الجمع^(١) .

والثاني أن الأولى^(٢) حشو .

فصل

وإنما لم تحذف ألف^(٣) التأنيث في الجمع كما حذفت التاء لوجهين :

أحدهما أنها لو حذفت لالتبس ذلك الجمع بجمع ليس في واحده علامة ، أو بما
علامته تاء^(٤) .

والثاني أن الألف لما أُبدلتُ حرفاً آخر لم تكن جمعاً بين علامتين .

فصل

وإنما قُلبت (ياء) لا واواً لثلاثة أوجه :

أحدها أنها في الواحد تمال إلى الياء .

(١) جاء في أسرار العريضة ٦١ : « فإن قيل : فلم كان حذف التاء الأولى أولى ؟ قيل : لأنها تدلُّ على التأنيث فقط ، والثانية تدلُّ على الجمع والتأنيث . فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى » .

(٢) في م : الأول .

(٣) جاء في أسرار العريضة ٦١ : « فإن قيل : فلم لم يحذفوا الألف في جمع (حبلى) كما حذفوا التاء فيقولوا (حبلات) كما قالوا مسلمات ؟ قيل : لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة » .

(٤) في م ياء .

والثاني أنّ الياء أشبه بالألف منها بالواو لقربها منها وخفّتها وخفائها .
والثالث أنّهم قد أنّثوا بالياء ، نحو : أنت تقومين ، وبالكسرة التي هي أخت
الياء ، نحو : ضربت وأنت .

فصل

وإنّا قلبت همزة التّأنيث (واوا) ^(١) لأنّها تشبه الألف ، إذ هي من مخرجها ،
وتخفّف / إليها ، وتصوّر في الخطّ ألفاً . فلو بقيت لتوالى في التقدير ثلاث ^(٢) ألفات ،
ولو حذفنا لحذفت ألف أخرى لالتقائهما .

٢٠م

فصل ^(٣)

وإنّا قلبت (واوا) لا ياءً لثلاثة أوجه :

أحدهما أنّ الهمزة تشبه الواو في النقل ، ومقابلتها في مخرجها ، ولهذا أبدلت منها
في ^(٤) (وُقِّت) و (وجوه) فأبدلت الواو منها تعويضاً .

والثاني أنّها لو أبدلت ياءً - والياء أشبه بالألف - لم يحصل الغرض من إبدالها ، لأنّ
الياء كالألف .

والثالث أنّهم فرّقوا بذلك بين جمع المقصور والممدود .

فصل

ولم ^(٥) تجمع الصفات بالألف والتاء نحو (حمراء) و (صفراء) لأنّ هذا الجمع فرع

(١) في نحو صحراء وصحراوات .

(٢) وهذه الألفات الثلاث : ألف صحراء ، وهمزتها ، وألف الجمع .

(٣) سقط فصل من ح .

(٤) سقطت في من ح .

(٥) في ح : ولا تجمع .

على جمع المذكر . ولمّا لم يقولوا (أحرون) و (أصفرون) في المذكر لم يقولوا (حراوات) . والعلّة في ذلك أنّ الصفة مشتقة من الفعل ، ففيها ضرب من الثقل ، ولهذا كانت إحدى علل منع الصرف . والجمع والتأنيث ثقلان فتزداد ثقلاً . فأما قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس في الخضراوات (١) زكاة » (٢) فإنّه جعل كالاسم ، إذ كان صفة غالبية ، لا يذكر معها الموصوف (٣) ، (كالأبطح) و (الأبرق) (٤) .

فصل

إذا سميت مذكراً بمؤنث بالتاء ، نحو (طلحة) جمعته بالألف والتاء ، ولا يجوز
 ح ١٩ بالواو والنون . /

وقال الكوفيون : تسكن عينه ، وتحذف تاءه ، ويجمع بالواو والنون ، فيقال في
 (طلحة) (طلحون) .

وقال ابن كيسان (٥) كذلك إلا أنّه فتح العين (٦) .

(١) في م حراوات .

(٢) جاء في سنن الترمذي ج ٢ باب الزكاة ١٣ : « روى الترمذي بسنده عن معاذ أنّه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضراوات ، وهي البقول ، فقال : ليس فيها شيء . قال أبو عيسى : إسناد هذا الحديث ليس بصحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء ، وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلأ ، والعمل على هنا عند أهل العلم أنّه ليس في الخضراوات صدقة . وانظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١١٢/١ . فإنّ نصّ الحديث فيها : ليس في الخضراوات صدقة .

(٣) جاء في ارتشاف الضرب ٢٧٢/١ : « فإن سمي بسكري وحمراء مؤنث جاز أن تجمعها بالألف والتاء ، إذ قد انتقلا إلى الاسمية حقيقة » .

(٤) الأبطح : مسيل واسع ذو رمل وحصى . والأبرق : أرض غليظة ذات طين ورمل وحجارة .

(٥) ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان [ت : ٢٩٩ هـ] عالم نحويّ أديب ، درس النحو على مذهبي البصرة والكوفة ، وأخذ عن المبرد وثعلب . البغية ١٨/١ ، معجم الأدباء ١٣٧/١٧ .

(٦) جاء في الإنصاف ٤١/١ : « وأمّا ابن كيسان فاحتجّ على ذلك بأن قال : وإنّا جؤزنا جمعه بالواو والنون ، وذلك لأنّ التاء تسقط في الطلحات ، فإذا سقطت التاء ، وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم : (أرض) و (أرضون) . وكما حرّكت العين من أرضون بالفتح حملاً على =

والدليل على فساد مذهبهم أنّ العرب جمعته بالألف والتاء ، فقالوا^(١) : [من الخفيف]

٣- طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

لأنّ هذا^(٢) الاسم مؤنّث بالتاء ، وهي من خصائص التأنيث ، والواو من خصائص المذكر ، فلم يجمع بينهما .

فأمّا المؤنّث بالألف والهمزة فيجمع بالواو والنون إذا سُمِّي به ، فيقال : (سكرؤون)^(٣) و (حمرؤون)^(٤) ، لأنّ الألف صيغت مع الكلمة من أوّل أمرها ، وثبتت في التكسير ، نحو (سكارى) ، وقلبت في الجمع ، نحو (سعديات) ، فصارت كالحرف الأصلي .

وأما التاء ففي حكم المنفصل ، ولهذا قالوا : تحذف في هذا الجمع ، فإن قيل^(٥) : المسمّى مذكّر ، وعلامة التأنيث تحذف هنا ، فلم يبق مانع من هذا الجمع قيل : العبرة في هذا الجمع باللفظ ، وهو مؤنّث ، والتاء^(٦) وإن حذف فبهي مقدّرة . ألا ترى أنّك

= (أَرْضَات) فكذلك حرّكت العين من (الطلحون) حلاً على (الطلحات) ، لأنهم يجمعون ما كان على (فَعَلَةٌ من الأسماء دون الصفات على (فَعَلَات) » .

(١) (طلحة الطلحات) جزء من بيت لعبد الله بن قيس الرقيات في رثاء طلحة بن عبد الله ، ونصّ البيت :

رحم الله أعظماً دفنوهـا بسجستان طلحة الطلحات

كذا روي في الإنصاف ٤١/١ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، ومع الهوامع ١٢٧/٢ ، وروي (نظر الله) في المقتضب ١٨٨٢ . وطلحة هذا صحابي كريم ، يعدّ من أجواد العرب ويلقب طلحة الجود ، وطلحة الفياض . وقد فصل ابن يعيش القول في سبب تسمية طلحة الطلحات ٤٧/١ - ٤٨ .

(٢) في م لأنّ الاسم مجذوف هذا .

(٣) في م : سكرؤن .

(٤) في م : حمرؤون .

(٥) في م : قلت .

(٦) في م : وفي التاء .

لوسميت مؤنثاً بذكر لجاز ، ولم يستحل المعنى ، وكذا لوسميت مذكراً بمؤنث جاز ، ولم تقل : هذا جمع بين الضدين^(١) ، فعلم أن تذكير المعنى لا يمنع من تأنيث اللفظ . وأما تحريك العين فضعيف جداً ، لأن ذلك من خصائص الجمع بالألف والتاء^(٢) .

(١) في م : ضدّين .

(٢) ناقش أبو البركات في الإنصاف ٤٠/١ هذه المسألة مناقشة وافية . وللعكبري في التبيين ٢١٩ مثل هذا العرض المفصل في المسألة السادسة والعشرين .

باب ذكر الأسماء المرفوعة

إنَّا بدئنا بالأسماء لوجهين :

أحدهما أنَّها أصول الأفعال .

والثاني أنَّ إعرابها أصل لإعراب الأفعال .

وإنَّا بدئنا بالمرفوع ، لأنَّ الجملة المفيدة تتمُّ بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ،
ولا تجد منصوباً ولا مجروراً إلاَّ ومعه مرفوع لفظاً أو تقديرأ .

فصل

وإنَّا بدأنا من ^(١) بدأ بالمتبدأ قبل الفاعل لوجهين :

أحدهما أنَّه اسم تُصدَّرُ الجملةُ به ، والفاعل يتأخَّر عن الصدر ^(٢) .

والثاني أنَّ المتبدأ لا يبطل كونه ^(٣) مبتدأ بتأخيره ، والفاعل إذا تقدَّم على الفعل
صار مبتدأ ، لا غير .

فصل

والمبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً ، المُسندُ إليه خبراً أو
ما يسدُّ مسدَّه . وفيه احتراز من قولك : إنَّ زيداً خرج خرجت ، فإنَّ (زيداً) مجرد
من العوامل لفظاً لا ^(٤) تقديراً ، إذ التقدير : إنَّ خرج زيد ، فهو فاعل .

(١) سقط مَنْ بدأ مِنْ ح .

(٢) فِي ح : عن المصدر .

(٣) فِي ح : لا يبطل مبتدأ .

(٤) فِي م : وتقديراً .

وإنما وجب أن يكون اسماً ، لأنه مخبر عنه ، ولا يصح الإخبار عن غير^(١) الاسم .
 وأما قولهم : (تسمع بالمعيدي خير / من أن تراه)^(٢) فتقديره : أن تسمع ، فلم يخبر عن
 الفعل إذن^(٣) . وإنما شرط فيه التجرد من العامل اللفظي ، لأن العامل اللفظي إذا
 تقدّم عليه عمل فيه ينسب^(٤) إليه ، أكان فاعلاً أو ماأشبهه . وأما قولهم : بحسبك قول
 السوء^(٥) ، فالباء زائدة ، وقد عملت في لفظ الاسم ، والموضع مرفوع ، وشرط فيه
 الإسناد لتحصل الفائدة .

وقد قال النحويون : المبتدأ معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائدة^(٦) ، ومن ههنا
 شرط في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريباً منها ليفيد الإخبار عنه ، إذ الخبر عمّا
 لا يعرف غير مفيد . وقد جاءت نكرات أفاد الإخبار عنها ، وسراها إن شاء الله
 تعالى .

فصل

واختلفوا في العامل في المبتدأ على خمسة أقوال^(٧) :

أحدّها أنّه الابتداء ، وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً ، وهذا هو القول المحقّق ،
 وإليه ذهب جمهور البصريين .

-
- (١) في م : غير الأسماء .
 (٢) قال الميداني في جمع الأمثال ٢٢٧/١ : « يروى : لأن تسمع بالمعيدي خير ، و : أن تسمع ، ويروى :
 تسمع بالمعيدي لأن تراه . يضرب لمن خبره خير من مرآه » . وذكره سيبويه ٤٤/٤ في معرض الحديث
 عن التصغير . وقد ذكر هذا المثل في ص ٤٣ من هذا الكتاب مع الشاهد الثالث .
 (٣) في ح : إذ .
 (٤) كذا في م و ح ، ولعل أصل العبارة : ونسب إليه العمل .
 (٥) جاء في كتاب سيبويه ٩٣/٢ : « بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء » .
 (٦) سقطت المجلتان السابقتان من ح .
 (٧) ذكر العكبري هذه المسألة في كتابه (التبيين) ٢٢٤ - ٢٢٨ ووردت في الإنصاف ٤٤/١ .

والقول الثاني أنّ العامل فيه تجرّده عن العوامل اللفظيّة ، وإسناد الخبر إليه ،
روي عن المبرد وغيره ^(١) .

والثالث أنّ العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار ، روي عن الزجاج ^(٢) .
والرابع أنّ العامل فيه الخبر .

والخامس أنّ العامل فيه العائد من الخبر . والقولان الأخيران ^(٣) مذهب
الكوفيّين ^(٤) .

والدليل على أنّ العامل فيه أوّليته واقتضائه ثانياً من وجهين :
أحدهما أنّ هذه الصفة مختصة بالاسم ، والمختصّ من الألفاظ ^(٥) عامل ، فكذلك من
المعاني .

والثاني أنّ المبتدأ معمول ، ولا بدّ له من عامل ، ولا يجوز أن يعمل في نفسه ،
لامتناع كون المعمول عاملاً في نفسه ، كما يمتنع أن يكون الشيء علّة لنفسه . ولا يجوز
أن يكون تعرّيه من العوامل اللفظيّة عاملاً ، لأنّ ذلك عدم العامل ، وعدم العامل
لا يكون عاملاً .

ح ٢٠ فإن قيل : العدم يكون أمانة / لا علّة قيل : الأمانة يستدلّ بها على أنّ تمّ عاملاً
غيرها ، وقد اتفقوا على أنّه لا عامل يستدلّ عليه بالعدم .

(١) جاء في مقتضب المبرد ٤٩/٢ : « فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ » . ومن القائلين

بقول المبرد الزمخشري . انظر شرح المفصل ٨٤/١ .

(٢) انظر رأي الزجاج في شرح المفصل ٨٥/١ .

(٣) سقطت الأخيران من ح .

(٤) جاء في الإنصاف ٤٩/١ : نسب القولان الرابع والخامس إلى الفرّاء .

(٥) في م : من الأفعال .

فإن قيل : التعرّي من العوامل ليس هو العامل ، بل صلاحية الاسم للعوامل اللفظية هو العامل قيل : هذا يرجع إلى المذهب الأول . ولا يجوز أن يكون إسناد الخبر عاملاً لأنّ الإسناد يكون بعد المبتدأ ، ومن شرط العامل أن يتقدّم على المعمول لفظاً أو تقديراً .

ولا يجوز أن يكون العامل ما في النفس من معنى الخبر لوجهين :

أحدهما أنّ تصوّر معنى الابتداء سابق على تصوّر معنى الخبر ، والسابق أولى أن يكون عاملاً .

والثاني أنّ رتبة الخبر بعد المبتدأ ، ورتبة العامل قبل المعمول ، فيتنافيان .

والثالث أنّ^(١) الخبر قد يكون فعلاً ، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً .

والرابع أنّ الخبر يكون من الموصول والصلة ، فلو عمل لعملت الصلة فيما قبلها .

والخامس أنّ^(٢) الخبر كالصفة^(٣) ، وكما لا تعمل الصفة في الموصوف ، كذلك الخبر .

والسادس أنّ (إنّ) و (كان) إذا دخلا على المبتدأ أزالا^(٤) الرفع ، والخبر لفظي ، والعامل اللفظي لا يبطل العامل اللفظي .

ولا يجوز أن يكون الضمير العائد عاملاً لوجهين :

أحدهما أنّ المضمّر فرع المظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى .

والثاني أنّ الضمير قد يكون في الصلة ، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول .

وإذا بطلت هذه الأقوال تعيّن القول الأول .

(١) سقطت أنّ من ح .

(٢) سقطت أنّ من ح .

(٣) في م : كالصلة .

(٤) في م : زال .

فصل

وأما عامل الخبر ففيه خمسة أقوال :

أحدُها الابتداء ، وهو قول ابن السراج^(١) ، لأنه عمل في المبتدأ ، فعمل في الخبر^(٢) ، ك (كان) و (ظننت) و (إن)^(٣)

والقول الثاني أن المبتدأ / هو العامل في الخبر ، وهو قول أبي عليّ ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما أن المبتدأ كالخبر في الجمود ، والجامد لا يعمل^(٤) .

والثاني أن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي ، لأنه لفظي أيضاً ، ومن مذهبه أن العامل اللفظي^(٥) لا يعمل في المبتدأ والخبر .

والقول الثالث أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان^(٦) في الخبر^(٧) . وقد بينّا أن المبتدأ

(١) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السريّ [ت : ٣١٦ هـ] تلميذ المبرد وشيخ الزجاجي والسيرافي وغيرها . عرف بمجده الذكاء ، وألّف في اللفنة والنحو والقراءات . وأشهر مؤلفاته (الأصول في النحو) . إشارة التعيين في مراتب النحاة واللغويين ٣١٣ ، البغية ١٠٩٨ .

(٢) فعمل الرفع في ح .

(٣) نسب هذا القول في أسرار العريّة ٧٦ إلى البصريين ، ولم يقصر على ابن السراج .

(٤) نسب أبو البركات في أسرار العريّة ٧٦ هذا القول إلى الكوفيّين .

(٥) سقطت لا من ح .

(٦) في م : معملان .

(٧) نسب أبو البركات في أسرار العريّة هذا القول إلى سيبويه ص ٧٦ . وفي شرح المفصل ما يخالف هذه النسبة . قال ابن يعيش ٨٥/١ : « إنه يرتفع بالابتداء وحده ، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب . ألا ترى إلى قوله : وكونها مجردين للإسناد هو رافعها » .

لا يصلح للعمل ، فلا يصلح له مع غيره ^(١) . وأمّا العامل في الشرط والجزاء فسنبيّن في موضعه .

والقول الرابع أنّ العامل في الخبر التعرّي من العوامل ، وقد أفسدناه ^(٢) .

والقول الخامس أنّ العامل هو المبتدأ ، وهو ^(٣) قول الفراء ، وسمّوها المترافعين ، وشبهوهما بأسماء الشرط ^(٤) . وإنّا تعمل في الفعل ، ويعمل الفعل فيها . وهذا قول ضعيف لما بيّننا أنّ المبتدأ لا يصلح للعمل ، وتشبيهه بأسماء الشرط لا يصحّ خمسة أوجه :
أحدها أنّهم بنوه على أنّ الخبر عامل في المبتدأ ، وقد أفسدناه .

والثاني أنّ اسم الشرط لا يعمل ، بل العامل حرف الشرط مضمراً ، ولا يجوز إظهاره ، كما لا ^(٥) يجوز إظهار (أن) مع (حتى) .

والثالث أنّ عمل اسم الشرط بالنيابة عن الحرف ، وعمله في الفعل ضعيف ، وهو الجزم بخلاف المبتدأ والخبر .

والرابع أنّ عمل اسم الشرط في الفعل من حيث ناب عن الحرف ، وعمل الفعل فيه من حيث هو اسم ، والأسماء معمولة الأفعال ، فجهة العمل مختلفة بخلاف المبتدأ والخبر .

(١) الرأي الذي اختاره أبو البركات في أسرار العريّة هو : « أن تقول : إن الابتداء عمل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنّ المبتدأ مشارك له في العمل » ، أسرار العريّة ص : ٧٦ .

(٢) أبو البركات في الإنصاف ٤٧١ يوافق العكبريّ فيقول : « وعدم العوامل لا يكون عاملاً » .

(٣) السطران التاليان ساقطان من م .

(٤) جاء في الإنصاف ٤٥/١ : شاهد على هذا التشبيه ، وهو : « قال الله تعالى : ﴿ أَيُّ مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ فنصب (أَيُّ ما) بتدعوا ، وجزم (تدعوا) بـ (أَيُّ ما) ، فكان كلّ واحد منهما ساملاً ومعمولاً » .

(٥) في ح : لم يجوز .

والخامس أنّ عمل أحدهما في الآخر مخالف لعمل الآخر فيه . والعمل في مسألتنا واحد ، فهو كالآخذ ما يعطي ، وذلك كالعَبث . هذا تعليل جماعة من النحويّين . وفيه نظر .

والصحيح أن يقال : العمل تأثير ، والمؤثّر^(١) أقوى من المؤثّر فيه ، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قوياً ضعيفاً من وجه واحد ، إذ كان مؤثراً فيما أثّر فيه .

فصل

وإنما عمل الابتداء الرفع لوجهين :

أحدهما أنّه قويّ بأوّلَيْتِه ، والرفع أقوى الحركات ، فكان ملائماً له^(٢) .

والثاني أنّ المبتدأ يشبه الفاعل في أنّه لا يكون إلاّ اسماً مخبراً عنه سابقاً في الوجود على الخبر .

فصل

وإنما / كان المبتدأ معرفة في الأمر العامّ ، لأنّ الفائدة لا تحصل بالإخبار عمّا لا يعرف^(٣) .

(١) في م : والمؤثّر فيه أقوى .

(٢) جعل أبو البركات في أسرار العريّة ٦٩ هذا الوجه وجهين ، فقال : « أحدهما أنّ المبتدأ وقع في أقوى أحواله ، وهو الابتداء فأعطي أقوى الحركات ، وهو الرفع . والوجه الثاني أنّ المبتدأ أوّل ، والرفع أوّل ، فأعطي الأوّل الأوّل » .

(٣) جاء في شرح المفصل ٨٥/١ : « لوقلت : رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة ، لأنّه لا يستنكر أن يكون رجل قائماً أو عالماً في الوجود ممّن لا يعرف المخاطب » .

فصل

فأما إذا وُصِفَت النكرة بالإخبار عنها مفيد لتخصُّصها .

- وأما قولهم ﴿ سلامٌ عليكم ﴾^(١) فالاسم واقع موقع الفعل أي : سلّم الله عليكم .
وأما إذا تقدّم الخبر ، وكان ظرفاً فلتخصُّص المبتدأ بالظرف المخصوص^(٢) .
وأما قولهم : ما أحدٌ في الدار ، فجاز لما في أحد من معنى الاستغراق .
وأما قولهم : شرٌّ أهرّ ذا ناب^(٣) ، ومأربٌ دعاك إلينا لاحفاوة^(٤) ، ففي معنى النفي ، أي : ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ .
وأما قولهم : أقائم زيد ، فجائز لاعتماد النكرة على الاستفهام ، ونيابتها^(٥) عن الفعل .

وأما (ما)^(٦) في التعجب فلما فيها من الإبهام والعموم .

فصل

الاسم الواقع بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره مبتدأ^(٧) .

- (١) سورة الرعد ٢٤ . قال ابن يعيش ٨٧/١ : « ليست إخباراً في المعنى ، إنما هي دعاء أو مسألة . فهي في معنى الفعل ، كما لو كانت منصوبة . والتقدير : ليسلم الله عليك » .
(٢) وضّح ابن يعيش ذلك فقال ٨٦/١ : « فالذي سوّغ ذلك كونك صدّرت في الخبر معرفة هي الحدّث عنها في المعنى . ألا ترى أنّ السرج في قولك : تحت رأسي سرج ... كأنك قلت : أنا متوسّد سرجاً . وكذلك : على أبيه درع ، كأنك قلت : أبوه متدرّع ، وكذلك : لك مال ، المعنى : أنت ذو مال » .
(٣) جاء في كتاب سيبويه ٣٢٩/١ : « وأما قوله : شيء ما جاء بك ، فإنّه يحسن ، وإن لم يكن على فعل مضر ، لأنّه فيه معنى ما جاء بك إلا شرّ ، ومثله مثل العرب : شرٌّ أهرّ ذا ناب » ، وقال ابن يعيش ٨٦/١ : « فالابتداء هنا محمول على معنى الفاعل » ، وانظر الخصائص ٣١٩/١ .
(٤) جاء في المستقصى للزمخشري ٣٠٩/٢ [رقم المثل ١٠٩٩] : « مأربة لاحفاوة ، أي : إنّها جاءت به حاجة إليك لاحتفّ بك . يضرب لمن لا يزورك إلا عند الحاجة » . وانظر اللسان [حفا] .
(٥) في م : وبيانها .
(٦) سقطت (ما) من ح .
(٧) ذكر أبو البقاء العكبري هذه المسألة في كتابه التبيين ٢٣٩ - ٢٤٤ وهي المسألة الحادية والثلاثون .

وقال الكوفيون هو فاعل فعل محذوف ، ومنهم من يرفعه بنفس (لولا) وقالوا :
(لا) فيه بمعنى (لم)^(١) .

والدليل على أنه مبتدأ من وجهين :

أحدها أنّ (لولا) هذه تقتضي اسمين ، الثاني منها خبر بدليل جواز ظهوره في
اللفظ ، وإن لم يستعمل^(٢) . ولو كانت (لولا) عاملة ، أو العامل مقدراً بعدها لم
يصحّ ذلك .

والثاني أنّ (لولا) لا تختصّ بالأسماء ، بل تدخل عليها وعلى الأفعال بدليل قول
المهدي^(٣) : [من الطويل]

٤- ألا زمت أسماءً أن لا أحبُّها _____ فقلتُ : بلى لولا يَنازعني شغلي^(٤)

وقال جرير^(٥) : [من البسيط]

- (١) وضّح أبو البركات في الإنصاف ٧١/١ رأي الكوفيّين فقال : « ترفع الاسم بعدها لأنّها نائبة عن الفعل الذي لوظهر لرفع الاسم ، لأنّ التقدير في قولك : لولا زيد لأكرمتك : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلّا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا (لا) على (لو) فصارا بمنزلة حرف واحد » .
- (٢) قال ابن يعيش في توضيح هذه المسألة ١٤٥/٨ : « فقولك : لولا زيد لأكرمتك معناه : لولا زيد مانع لأكرمتك ، والأصل قبل دخول الحرف : زيد مانع » فالاسم الأوّل زيد والثاني مانع .
- (٣) المهديّ : هو أبو ذؤيب خويلد بن خالد بن محرز [ت : نحو ٢٧ هـ] شاعر مضرّي فحل ، أدرك الإسلام ، ووفد على النبي ﷺ يوم وفاته ، وشارك في الفتوح كلّها ، ومات في مصر وهو عائد من فتح إفريقية . خزانة الأدب للبغدادي ٤٢٢/١ ، الأغاني ٢٦٤/٦ .
- (٤) البيت من شعر أبي ذؤيب المهديّ . جاء في حاشية ابن يعيش ١٤٦/٨ : « وقال ابن هشام : (يَنازعني) مبتدأ بتقدير (أن) يعني أنّ (لولا) لما كانت بحيث يمنع إيلائها الفعل وجب التحيّل ليكون الذي يذكر بعدها اسماً » . انظر شعر المهديّين ٢٤/١ ، والمهم ١٠٥/١ ، والدرر ٧٧/١ ، والخزانة ٤٩٨/٤ ، والتبيين ٢٤٢ .

(٥) جرير : هو أبو حرزة جرير بن عطية [ت : ١١٠ هـ] يعدُّ من أشهر الشعراء في العصر الأمويّ ، وأكثر شعره في هجو الأخطل والفرزدق والفخر بقومه بني كليب ، وفي مدح بني أمية . الأغاني ٣/٨ . وفيات الأعيان ٣٢١/١ .

٥- أنت المبارك والميمون سيرته لولا تقوّم ذرّة الناس لاختلفوا^(١) /
وقال آخر : [من البسيط »

٦- قالت أميمة لَمَّا جِئْتَ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ^(٢) بِيَعِضِ الْأَسْهَمِ السُّودِ^(٣)
لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَسِدَ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدْتُ وَلَا عَذْرَى لِمَحْدُودِ

فإن قيل : لو كان ما بعدها مبتدأ لم تقع موقعه (أن) المفتوحة ، وقد وقعت
كقوله^(٤) تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾^(٥) . ووقوع المفرد بعدها دليل على
ارتفاعة بفعل محذوف أو بها^(٦) :

قيل : جوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها أن (أن) المفتوحة تكون في موضع المبتدأ في كل موضع لا يصح فيه^(٧)
دخول (إن) المكسورة عليها ، لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد . وقد أمن هذا في
(لولا) .

(١) الشاهد هو البيت السابع والأربعون من فائئة جرير التي مدح بها يزيد بن عبد الملك ، وهجا آل
المهلب . انظر ديوانه ٣٠٨ . والذرة : الميل والعوج في القناة ونحوها .

(٢) في م : رضيت .

(٣) البيتان في ابن يعيش ٩٥/١ منسوبان إلى الجموح ، وفي لسان العرب [عذر] إلى الجموع الظفري .
ورواية الأول في الإنصاف : « ٧٢/١ : قالت أمامة . وهما مذكوران في الخزانة ٤٦٢/١ مع خبر مفصل .
العذرى : المعذرة ، والشاهد فيها : إدخال (لولا) على الجملة الفعلية ، أي : لولا الحد . قال صاحب
الخزانة : « وهذا البيت يردُّ مذهب الفراء القائل بأن ما بعد (لولا) مرفوع بها » . وانظر الأمالي
الشجرية ٢١١/٢ ، والأزهية ١٧٩ ، والمخصص السفر ١٥ ص ١٩ ، والتبيين ٢٤٢ .

(٤) في م : كقوله يقال .

(٥) ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلبَثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٢] .

(٦) سقط من ح : أو بها .

(٧) أضفنا (فيه) لإقامة العبارة .

والثاني أنّ خبر المبتدأ ههنا لمّا لم يظهر مجال صار الكلام كالمفرد .

والثالث أنّ هذا الكلام لا يصحّ إلاّ بشيئين :

أحدهما جعل (لا) بمعنى (لم) .

والثاني تقدير فعل رافع .

والأوّل باطل لوجهين :

أحدهما أنّ وضع (لا) موضع (لم) لا يصحّ ، لأنّ (لم) تختصّ بالأفعال المستقبلية لفظاً ، و (لا) لا تختصّ .

والثاني أنّ (لولا) هنا تختصّ بالأسماء أو تكثر فيها^(١) ، و (لم) لا يقع بعدها الأسماء .

وأما تقدير الفعل فلا يصحّ لوجهين :

أحدهما أن الفعل لا يحذف عن الفاعل إلاّ إذا كان هناك فعل يفسّر المحذوف ، وليس ذلك ههنا .

والثاني أنّه لو كان الأمر على ما قالوا لصحّ العطف عليه بإعادة (لا) كقولك : لولا زيداً ولا عمرو ، كقولك : لو لم يقم زيداً ولا عمرو^(٢) .

فصل

وإذا اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام ، أو حرف النفي^(٣) ، أو كان صفة ،

(١) سقطت فيها من م .

(٢) جاء في الإنصاف ٧٦/١ : « (لولا) مركبة من (لو) و (لا) . فلَمَّا رَكِبْنَا خَرَجْتَ (لو) من حدّها ، و (لا) من الجحد ، إذ رَكِبْنَا فَصَيَّرْنَا حَرْفًا وَاحِدًا . فَإِنَّ الحُرُوفَ إِذَا رَكَّبَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ تَغَيَّرَ حِكْمُهَا الأوَّلُ ، وَحَدَّثَ لَهَا بِالتركيبِ حِكْمَ آخَرَ كما قلنا في (لولا) بمعنى التحضيض ، و (لوما) و (ألا) وما أشبهه ، وكذلك ههنا ، فلماذا لم يجر العطف عليها بـ (ولا) . »

(٣) من أمثلة الإنصاف ٥٥/١ : « أذهب أخواك ؟ ما قائم غلامك . »

أو صلة ، أو حالاً ، أو خبراً ، أو مبتدأ بعد مبتدأ جاز رفعه بالابتداء ، وكان ما بعده فاعلاً ، لأن هذه الأشياء تقوي شبهه بالفعل^(١) ، وارتفع بالابتداء ، لأن شروط الابتداء موجودة فيه ، ولا يحتاج إلى خبر ، لأنه ناب عن الفعل الذي هو خبر .

فإن لم يعتمد على شيء كان خبراً مقدماً فيه ضمير ، ويثنى ويجمع عند سيبويه .

وقال الأخفش يكون مبتدأ كما لو اعتمد ، ويعمل فيما بعده ، وهذا ضعيف ، لأن اسم الفاعل فرغ في العمل على الفعل ، فلم يعمل إلا بما يقويه .

فصل

وحقيقة الخبر ما صح أن يقال في جوابه : صدق أو كذب . فأما الأمر والنهي فضعيف جعلها خبراً للمبتدأ ، لأنها ضد الخبر في المعنى ، وما جاء منه فهو متأول ، تقديره : زيد أقول أضربه^(٢) ، وحذف القول كثير . أو يكون التقدير : زيد واجب عليك ضربه ، ثم قام الأمر مقام هذا القول كقوله تعالى : ﴿ قل^(٣) من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدداً^(٤) ﴾ ، أي : فليمدن له .

(١) وردت العبارة التالية في حاشية م « ملازمة أولياتها المعارف والأفعال ، والدخول محلها » . ولم يشر الناسخ إلى موضعها من النص ، وربما كان موضعها بعد قوله : « لأن هذه الأشياء تقوي شبهه بالفعل » .

(٢) قال ابن هشام في المغني : « واختلف في نحو : زيد أضربه ، وعمرو هل جاءك ، فقيل : محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو الصحيح . وقيل : نصب بقول مضر هو الخبر » .

وقال الاسترأبادي في شرح الكافية ٩١/١ : « وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبية ، لأن الخبر ما يحتل الصدق والكذب . وهو وهم » .

(٣) سقط قل من ح .

(٤) مريم ٧٥ .

فصل

والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى ^(١) ، إذ لولا ذلك لم يكن بينها / علقه تربطُ أحدهما بالآخر ، ولهذا جاز أن يخلو من ضمير يعود على المبتدأ ، كقولك : زيد غلامك . وإنما وجب أن يكون في الخبر المفرد المشتقّ ضميرٌ ، لأنّه يعمل عمل الفعل ، كقولك : زيد ضارب أبوه عمراً ، وإذا لم يكن ظاهراً كان مضمراً . ولهذا قالوا : مررت بقاع عرفج كلّه ^(٢) ، أي : خشن كلّه . ومررت بقوم عرب أجمعون ، أي : تعرّبوا كلّهم ^(٣) أجمعون ^(٤) .

فصل

فإن لم يكن الخبر المفرد مشتقاً لم يكن فيه ضمير .

وقال الرّماني ^(٥) والكوفيون : فيه ضمير ^(٦) . وما قالوا فاسدٌ لثلاثة أوجه :

- (١) ربّما كان في عبارة العكبري تقص ، وخبرٌ منها قول ابن يعيش ٨٧/١ : « فإذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله » ، ومثال الأول : زيد غلامك ، لأنّ زيدا هو الغلام ، ومثال الثاني أي الخبر المنزل منزلة المبتدأ ما ذكره ابن يعيش ٨٧/١ : « أبو يوسف أبو حنيفة ، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة ، إنّنا سدّد مسدّه في العلم ، وأغنى غناه » .
- (٢) جاء في الخصائص ١٢١/١ - ١٢٢ : « في الصفة ما ليس بمشتق نحو : ... مررت بقاع عرفج كلّه » . والعرفج نبت طيب الريح . وجاء في لسان العرب [عرفج] : « قيل : هو من شجر الصيف ، وهو ليّن أغبر له ثمرة خشناء كالحسك » .
- (٣) في ح : ومررت بقوم عرب كلّهم أجمعون أي : تعرّبوا كلّهم أجمعون .
- (٤) قال سيبويه في الكتاب ٣١/٢ : « ارتفع أجمعون على مضمّر في عرب بالنّية » . وجاء في الحاشية « أنّ عرباً محمول على متعربين ... وأجمعون توكيد للضمير في عرب » .
- (٥) الرّماني : هو عليّ بن عيسى أبو الحسن الورّاق [ت : ٢٨٤ هـ] ويقال له الإخشيدّي ، كان إماماً في علوم العربيّة وفي الأدب . البغية ١٨٠/٢ ، نزهة الألباء ٢٢٣/١ .
- (٦) حجّة الكوفيّين كما ذكرها ابن يعيش ٨٨/١ : « أنّه وإن كان اسماً جامداً غير صفة ، فإنّه في معنى ما هو صفة . ألا ترى أنّك إذا قلت : زيد أخوك ، وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنّه مسمّى بهذه الأسماء ، وإنّما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ، ومعنى الغلاميّة وهي الخدمة إليه . وهذه المعاني معاني أفعال » .

أحدها أن قولك : هذا زيدٌ ، مبتدأ وخبر ، فزيدٌ لا يصحُّ تحمُّله الضمير ، كما لا يعمل^(١) في الظاهر .

والثاني أنه لا يقع صفة ، فلم يكن فيه ضمير .

والثالث أنه قد يخالف المبتدأ في العدد ، كقولك : زيد العمران أخواه ، والضمير أبداً / يكون على وفق المظهر . وليس كذلك اسم الفاعل لما تقدّم . ٢٤م

ولا يُقال قولك : زيد أخوك في معنى مناسبك ، لأنه لو كان كذلك لعمل في الاسم الظاهر ، ولوقع وصفاً ، وإنما هذا في المعنى صحيح . والضمير يعتمد الفعل أو ما كان مشتقاً منه . ألا ترى أن قولك^(٢) : مروري بزيد حسن . وهو بعمر وقبيح ، وضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح ، جائز أن تعمل^(٣) المصدر ولا تعمل ضميره ، لأنَّ ضمير المصدر ليس فيه ضمير لفظ الفعل ، وإن كان معناها^(٤) واحداً^(٥) .

فصل

اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له لزم إبراز ضمير فاعله ، كقولك : زيد عمرو ضاربه هو^(٦) ، وقال الكوفيون : لا يلزم^(٧) .

(١) في م : يحمل .

(٢) في م : أنك تقول .

(٣) في م : يعمل .

(٤) في م : معناها .

(٥) في الإنصاف ٥٥/١ : فصل أبو البركات القول في هذه المسألة ، وانتهى إلى ما انتهى إليه العكبري . وانظر المسألة الثلاثين من مسائل التبيين ٢٢٦ - ٢٢٨ .

(٦) انظر هذه المسألة في التبيين ٢٥٩ ، وفي المقتضب ١٢٠/٤ ، ١٢٣ .

(٧) من شواهد الكوفيين :

يرى أرباقهم متقلديها كما صدئ الحديد على الكماة

ذكره صاحب الإنصاف وقال ٥٩/١ بلسان الكوفيين : « ولو أبرزه لقال : متقلديها هم ، فلما أضمره ولم =

والدليل على لزومه من وجهين :

أحدهما أنّ إبرازه يزيل اللبس في كثير من المواضع كهذه المسألة ، فيجب أن يلزم في الجميع ليُطرد الباب كما في باب (يعد)^(١) ، بل هذا ألزم .

والثاني أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمّل الضمير ، ولهذا لا يجعل اسم الفاعل مع ضميره جملة بخلاف الفعل ، ولا يبرز ضمير التثنية والجمع في اسم الفاعل كما يبرز في الفعل . وهذا مقتصر على الفعل ، فإذا انضمّ إلى ذلك جريانه على غير من هوله وجب إبراز الضمير ليظهر أثر قصوره وفرعيّته . وليس كذلك الفعل ، فإنّ الضمير المتّصل لفظاً قد يفصل ، ويزيل اللبس ، كقولك : زيد أنا ضربت ، ولا^(٢) يظهر ذلك في اسم الفاعل ، كقولك : زيد أنا ضارب ، وإن جاء شيء من هذا لم يبرز فيه الضمير في الشعر ضرورةً ، أو يكون هناك حذف جازّ ومجرور .

فصل

والجملة هي الكلام الذي تحصل منه فائدة تامّة ، واشتقاقها من : أجملت الشيء إذا جمعته . وكلُّ محتمل للتفصيل جملة ، والمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل بهذه الصفة ، إلّا أنّه قد يعرض في الجملة ضمير يُحوّجها إلى ما قبلها .
وإنّا أخبرنا بالجملة مكان المفرد لثلاثة أشياء :
أحدّها الحاجة إلى توسيع^(٣) العبارة في النظم والنثر .

= يبرزه دلّ على جوازه « ، ثم ردّ عليهم ، فقال : « التقدير فيه : ترى أصحاب أرياقهم ، إلا أنّه حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : ﴿ وأسأل القرية ﴾ ، أي أهل القرية . »
(١) جاء في التبيين ٢٦٠ : « فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : تعد ونعد ، وأعد ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد ، وكذلك : يكرم ونكرم محمول على أكرم » .
(٢) السطر التالي ساقط من م .
(٣) في ح : توسّع .

والثاني أنّ ذلك قد^(١) يزيل اللبس في بعض المواضع ، كقولك : زيد قام أبوه ، لوقلت : قام^(٢) أبو زيد لجاز أن يُظنَّ أنّ هذه كنية له ، لأنَّ له ولداً . فإذا قدمت بطل كونه كنية .

والثالث^(٣) أنّ في ذكر الشيء مظهراً ومضراً تفخيماً^(٤) .

وإنما وجب أن يكون في الجملة ضمير المبتدأ لأنَّ الخبر فيهما على التحقيق هو المبتدأ الأخير ، والأوّل أجنبيٌّ منه . والضمير يربط الجملة بالأوّل حتّى يصير له بها تعلق . وإنما يسوغ حذف هذا^(٥) الضمير في موضع يعلم أنّه مراد من غير لبس ، كقولهم : السمنُ منوان بدرهم^(٦) ، وكقوله تعالى : ﴿ ولن صبر وغفر إنّ ذلك لمن عزم الأمور ﴾^(٧) ، أي : إنّ ذلك منه . ولهذا العلة جاز حذف الخبر تارة ، والمبتدأ أخرى ، وحذف الجملة بأسرها .

فصل

والظرف الواقع خبراً مقدّراً بالجملة عند جمهور البصريين^(٨) . وقال بعضهم : هو مقدّر بالمفرد .

-
- (١) في م : ذلك يزيل .
(٢) في ح : زيد قام أبو زيد .
(٣) في ح : والثاني .
(٤) في م : تفخيم .
(٥) سقط هذا من م .
(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٩١/١ : « وساغ حذف العائد ههنا ، لأنَّ حصول العلم به أغنى عن ظهوره ، وذلك أنّ السمن هنا جنس ، وما بعده بعض من الجنس ... فكأنّه قال : السمن كلّ منوان منه بدرهم » .
(٧) سورة الشورى : ٤٣ ، قال ابن يعيش ٩٢/١ : « ف (من) في موضع رفع بالابتداء ... وقوله : ﴿ إنّ ذلك لمن عزم الأمور ﴾ في موضع الخبر ... ولم يوجد العائد في الآية ، فكان مراداً تقديراً . وإنّما حذف لقوّة الدلالة عليه ، والمعنى : إنّ ذلك الصبر منه ، أي الصابر » .
(٨) وضّح ابن يعيش في شرح المفصّل ٩٠/١ هذه المسألة فقال : « واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك =

والدليل على أنه مقدر^(١) بالجملة من وجهين :

أحدهما أنه كالجمله في الصلة ، كقولك : الذي خلفك زيد ، فكذلك في الخبر .

والثاني أن الظرف معمول لغيره ، والأصل في العمل للأفعال ، والأسماء نائبة

عنها ، وجعل العمل هنا للفعل أولى . وإذا أنيب / الظرف مُناب الفعل دلَّ عليه . ح ٢٣

واحتج الآخرون^(٢) من وجهين :

أحدهما أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ، وحمل الفروع على الأصول أولى .

والثاني أن الظرف إذا تقدّم على المبتدأ لم يبطل الابتداء ، ولو كان مقدراً بالفعل

لأبطله .

والجواب أن الأصل في الخبر لا يمكن تقديره ههنا ، لما بيّنا من أن المفرد هو المبتدأ

في المعنى ، والظرف ليس هو المبتدأ ، فعند ذلك نجعل العامل في الظرف ما هو الأصل

في العمل لئلاً / تقع المخالفة من وجهين . وأمّا إذا تقدّم الظرف ولم يعتمد فلا يبطل م ٢٥

الابتداء به ، لأنه ليس بفعل على التحقيق ، بل هو نائب عنه ، ويصح أن يقدر بعده

المبتدأ بخلاف الفعل .

فصل

وإنما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجئة لعدم الفائدة ، إذ كانت الجئة غير مختصة

بزمان دون زمان . ألا ترى أن قولك : زيد غداً إذا أردت : مستقرّ غداً لا يفيد ، إذ

= المحذوف هل هو اسم أو فعل ؟ فذهب الأكثر إلى أنه فعل ، وأنه من حيّز الجمل ، وتقديره زيد استقر

في الدار ، أو حلّ في الدار . وعقد لها المكبري نقاشاً في التبيين ٢٤٩ ، وأبو البركات في

الإنصاف ٢٤٥/١ .

(١) في م : كالجمله .

(٢) منهم ابن السراج في الأصول ٦٨/١ .

هو مستقرٌّ في كلِّ زمان ، وعلم السامع بذلك ثابت^(١) . فلو قلت : يقدَّر الخبر بما هو يختصُّ به نحو قولك : حيٌّ أو غنيٌّ^(٢) أو قادم قيل : إنَّما يُضمر ما عليه دليل ، ولا دليل على واحد من هذه بخلاف قولك : زيد خلفك ، والرحيل غداً ، فإنَّ المحذوف منه الاستقرار والكونُ والحصول المطلق ، والظرف يدلُّ عليه قطعاً .

فأمَّا قولهم : الليلة الهلال^(٣) ، فيروى بالرفع على تقدير : الليلة ليلة الهلال ، وبالنصب على تقدير : الليلة طلوع الهلال ، أو على أن تجعل الهلال بمعنى الاستهلال ، وهو من إقامة الجثة مقام المصدر . وإنَّما يكون فيما ينتظر ، ويجوز أن يكون ، ويجوز ألا يكون . فلو قلت في انتهاء^(٤) الشهر : الليلة القمر لم يجز ، وقد يجوز أن تقول : زيد غداً ، إذا^(٥) كان غائباً وخاطبت من ينتظر قدومه .

فصل

ولا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبيراً ، لأنَّ ذكر الظرف نائب عنه ، فلم يجمع بينها للعلم^(٦) به . فأمَّا قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾^(٧) ، فمستقرٌّ فيه بمعنى الساكن بعد الحركة ، لا الاستقرار الذي هو مطلق الكون .

(١) قال المبرِّد في المقتضب ١٣٢/٤ : « ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يصلح ، لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره » ، وانظر سيبويه ٤١٨/١ .

(٢) في م : غبي .

(٣) انظر سيبويه ٤١٨/١ ، والمقتضب ٣٥١/٤ ، وابن يعيش ٩٠/١ .

(٤) في م : أثناء .

(٥) في م : إذ .

(٦) قال ابن يعيش ٩٠/١ : « وقد صرَّح ابن جني بجواز إظهاره . والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فإنَّ ذكرته أولاً ، وقلت : زيد استقرَّ عندك لم يمنع منه مانع » .

(٧) ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ : هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي ﴾ [النمل : ٤٠] .

فصل

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ، ومنعه الكوفيون .
والدليل على جوازه ^(١) السماع والقياس :

أمّا السماعُ فقول الشاعر ^(٢) : [من الوافر]

٧- فتى ما ابن الأغرّ إذا شتوننا وحبّ الـــــــزادُ في شهري قباح

وقولهم : تميّي أنا ومشنوء من يشنؤك ^(٣) .

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما أن الخبر يشبه الفعل ، والفعل يتقدم ويتأخر .

والثاني أن الخبر يشبه المفعول ، لأنّه قد يصيرُ مفعولاً في قولك ^(٤) : ظننت زيدا قائماً ، والمفعول يجوز تقديمه . وكذلك خبر (كان) يتقدّم على اسمها ، وخبر (إن) يتقدّم على اسمها إذا كان ظرفاً ^(٥) ، فكذلك ههنا .

واحتج الآخرون بأنّ تقديم الخبر إضرار قبل الذكر ، وهذا غير مانع من التقديم ، لأنّه مؤخرٌ تقديرًا ^(٦) ، فهو كهوهم : (في بيته يوّتى الحكم) ^(٧) ، وكقولك : ضرب غلامه زيدا إذا جعلته مفعولاً ، لأنّ النية به التأخير .

(١) في ح : جواز السماع .

(٢) هو مالك بن خالد الهذلي / انظر اللسان [قح] . وجاء في حاشية الإنصاف ٦٧/١ : « والاستشهاد به في قوله : فتى ما ابن الأغرّ . فإنّ هذه جملة من مبتدأ وخبر ، وقد تقدّم فيها الخبر على مبتدئه . ولا يجوز لك أن تجعل المتقدم ، وهو قوله (فتى) مبتدأ ، والمتأخر ، وهو قوله : (ابن الأغرّ) خبراً عنه ، وذلك لأن المتقدم نكرة والمتأخر معرفة » . وشهرا قباح كانون الأول وكونون الثاني .

(٣) جاء في الإنصاف ٦٦/١ : « التقدير ... من يشنؤك مشنوء . وأنا تميّي » .

(٤) سقط قولك من م .

(٥) سقط (إذا كان ظرفاً) من م .

(٦) جاء في الإنصاف ٧٠/١ : « والضمير متى تقدّم تقديرًا لالفظاً ، أو تقدّم لفظاً لاتقديرًا فإنه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدّم عليه لفظاً وتقديرًا » .

(٧) المستقصى للزمخشري ٦١/٢ ، ١٨٢ .

فصل

إذا تقدم الظرف على الاسم واعتمد على أحد سبعة أشياء : مبتدأ على أن يكون هو^(١) خبراً ، أو صفةً ، أو صلةً ، أو حال^(٢) ، أو كان معه استفهام^(٣) ، أو حرف نفي ، أو كان عاملاً في (أن) والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره ﴾^(٤) ، جاز أن يعمل فيما بعده عمل الفعل في الفاعل لقوّته بما اعتمد عليه ، وجاز أن يكون خبراً مقدّماً .

فإن لم يعتمد على شيء لم يعمل عند سيويه ، وعمل عند الأخفش والكوفيين والمبّرّد .

والدليل على أنه لا يعمل من أربعة أوجه :

أحدها أن العامل يتخطّى الظرف فيعمل فيما كان مبتدأ كقولك : إن خلفك زيدا ، ولو كان عاملاً لم يبطله عامل آخر .

والثاني أنك تضرر المبتدأ في الظرف ، وهو مقدّم كقولك : في داره زيد ، ولو كان عاملاً لكان واقعاً في رتبته ولزم فيه الإضرار قبل الذكر لفظاً وتقديراً .

والثالث أن معمول الخبر يجوز أن يتقدّم على المبتدأ كقول الشماخ^(٥) : [من الوافر]

ح ٢٤

(١) سقطت هو من م .

(٢) في م وح : أو حالاً بالنصب .

(٣) لا تبرأ عبارة الأصل من اضطراب ، فقد وردت على النحو التالي : « إذا تقدّم الظرف على الاسم ، واعتمد على أحد سبعة أشياء على المبتدأ أن يكون هو خبراً أو صفة أو حالاً ، أو كان معه استفهام » . ومن الأمثلة والشواهد التي وضّح بها أبو البركات في الإنصاف ٥٢/١ هذه السبعة : « فأولئك لهم جزاء الضعف ، مررت برجل صالح في الدار أبوه ، ومن عنده علم الكتاب ، مررت بزيد في الدار أبوه ، أفي الله شك ، ما في الدار أحد ، ومن آياته أنك ترى الأرض ... » .

(٤) سورة الروم ٢٥ .

(٥) هو الشماخ بن ضرار الذبيانيّ الغطفانيّ [ت : ٢٢ هـ] أحد الشعراء المحضمين الذين يعدّون في طبقة =

٨- كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أن مطرح الظنون^(١)

و (كلا) منصوب الخبر ، وهو ظنون ، والمعمول تابع العامل ، والتابع لا يقع موقعا / لا يقع فيه المتبوع .

والرابع أن الظرف وحرف الجرّ غير مشتقّين ولا معتمدين ، فلم يعمل ، كقولك : هذا زيد . فإن قالوا : الظرف نائب عن الفعل ، فيعمل عمله ، فقد أجبنا عنه في المسألة السابقة .

فصل

فإن كان الخبر استفهاماً لزم تقديمه ، لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، إذ كان معناه فيما بعده . ولو قدّمت المستفهم عنه على الاستفهام لعكست المعنى . فأما قولهم : صنعت ماذا ف (ما) غير معمولة ل (صنعت) هذه ، والتقدير : أصنعت ؟ ثم حذف^(٢) همزة الاستفهام ، ثم أتيت ب (ما) دالةً عليها ، و (ما) منصوبة بفعل آخر استغني عنه بالذکور .

= لبيد ، والرّجّاز الذين عرفوا بحضور البديهة في الرجز . شهد القادسية ، وتوفي في غزوة موقان . الإصابة ٢١٠/٣ ، رقم الترجمة ٣٩١٣ ، خزانة الأدب ١٩٦/٣ .

(١) البيت من شعر الشّماخ ، ورد برواية العكبري في ديوان الشّماخ ٣١٩ ، وهو من قصيدة في مدح عرابة بن أوس . طوالة : موضع بirqان فيه بئر ، ذكره معجم البلدان . وأروى من أسائهن . جاء في الإنصاف ٦٧/١ : « وجه الدلالة من هذا البيت هو أنّ قوله (وصل أروى) مبتدأ ، وظنون خبره ، و (كلا يومي طوالة) ظرف يتعلّق بظنون الذي هو خبر المبتدأ . فلو لم يجرّ تقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لم يجرّ تقديم معمول خبره عليه ، لأنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل » . وانظر ابن يعيش ١٠١/٣ ، ولسان العرب [طول] ، ومعجم ما استعجم ٨٩٧ .

(٢) العبارة في الأصل : ثم حذف همزة . وقد أسندنا الفعل إلى تاء الخطاب ليُتسّق أوّل الكلام وآخره ، ويجري على ضمير واحد .

فصل

وإنما لزم تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جرّ على النكرة ، كقولك : له مال ،
لأنه لو أُخِّرَ لجاز أن يُعتقد صفة ، وأنَّ الخبر منتظر ، وبالتقديم ثمَّ يزول هذا الظنَّ^(١) .

فصل

فما يسدُّ مسدَّ الخبر :

فمن ذلك (جواب لولا) في قولك : لولا زيدٌ لأتيتك . والتقدير : لولا زيدٌ
حاضر وموجود ، فصار طول الكلام بالجواب دالاً على المحذوف ، ومغنياً عنه^(٢) .

ومن ذلك (لعمرك) في القسم ، والتقدير : قسمي ، والجواب دالٌّ على
المحذوف^(٣) .

ومن ذلك قولهم : ضربي زيداً قائماً ، ف (قائماً) حال من ضمير محذوف ،
تقديره : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، فحذفت (إذا)^(٤) لأنها زمان ، واسم الفاعل يدلُّ
على الزمان ، و (كان) هذه التامة ضميرها فاعل ، والحال منه . فإن قلت : لم لا تكون
الناقصة و (قائماً) خبرها ؟ قيل لا يصحُّ لوجهين :

(١) انظر شرح الكافية : ٩٧/١ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح للفضل ٩٥/١ : « فإذا أتيت بـ (لولا) ، وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد ،
ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى ، فصارتا كالجملة الواحدة ، إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى
لكثرة الاستعمال ، حتى رفض ظهوره ، فلم يجز استعماله . فإذا قلت : لولا زيد لخرج محمد ، كان
تقديره : لولا زيد حاضر أو مانع . ومعناه أنَّ الثاني امتنع لوجود الأول . وليست الجملة الثانية خبراً
عن المبتدأ ، لأنه لا عائذ منها إلى زيد . » وانظر شرح كافية ابن الحاجب للاسترايازي ١٠٤/١ .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٠٨/١ : « وجواب القسم ساد مسدَّ الخبر المحذوف » .

(٤) في م : إذ .

أحدهما أنَّ (قائماً) لم تقع في مثل هذه الإنكرة ، وخبر (كان) يجوز أن يكون معرفة .
والثاني أنَّ الغرض من (كان) تعيين زمان الخبر ، فإذا حذفت لم يبق على زمانه
دليل^(١) .

ومثل هذه المسألة : أكثر شربي السويق ملتوتاً^(٢) ، وأخطبُ ما يكون الأمير
قائماً^(٣) . فأما قولهم : أخطبُ ما يكون الأمير يوم الجمعة ، فيروى بالنصب على
تقدير : أخطبُ أكوان الأمير يوم الجمعة . ف (يوماً) ههنا خبر . وفي الكلام مجاز ،
وهو جعل الكون خاطباً . ويروى بالرفع على تقدير : أخطبُ أيام كون الأمير ، ففيه
على هذا حذف ومجاز .

ومن ذلك كلَّ رجلٍ وضعته^(٤) ، فالخبر فيه محذوف ، أي : مقرونان ، أغنى عن
الخبر كون الواو بمعنى (مع) ، والضيعة ههنا الحرفة .

وأما قولهم : أنت أعلم وربُّك فتقديره : ربُّك مكافئك أو مجازيك .

(١) جاء في شرح الكافية ١٠٥/١ : « ذهب الكوفيون إلى أنَّ نحو (قائماً) حال من معمول المصدر لفظاً
ومعنى . والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدَّرٌ بعد الحال وجوباً ، أي : ضربي زيداً
قائماً حاصل ... وذهب البصريون إلى أنَّه حال من معمول المصدر معنى لالفظاً ، والعامل في الحال
محذوف أي : ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً » .

(٢) العبارة في أوضح المسالك ١٦٠/١ : « أكثر شربي السويق ملتوتاً » وفي توضيح المسالك للمرادي ٢٩١/١ :
« أقل شربي ... » وأعربت (ملتوتاً) فيها حالاً سدَّت مسدَّ الخبر .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٠٧/١ : « واعلم أنه يجوز رفع الحال الساذة مسدَّ الخبر عن أفعل المضاف إلى (ما)
المصدرية الموصولة بـ (كان) أو (يكون) نحو : أخطبُ ما يكون الأمير قائم . هذا عند الأخفش
أمره فنطلق . ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبداً » . وقال ابن يعيش ١٢/٩ : « وربُّها حذفوا الفاء ... من
وانظر المقتضب ٧١/٢ ، ٣٥٤ ، والخصائص ٣١٢/١ (باب في إصلاح اللفظ) ففيه تحريك وتحليل
رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم » .

(٤) جاء في شرح الكافية ١٠٧/١ : « الضيعة في اللغة العقار ، وهي ههنا كناية عن الصنعة » . وجاء في
الخصائص ٢٨٣/١ : « كل رجلٍ وصنعتة ، وأنت وشأنك معناه : أنت مع شأنك ، وكلَّ رجلٍ مع
صنعتة » .

فصل

وأما قولهم : أمّا زيد فنطلق ، ف (زيد) مبتدأ ، و (منطلق) خبره ، وإنّا دخلت الفاء لما في (أمّا) من معنى الشرط ، فكان موضعها المبتدأ ، لأنّها تكون في أوّل جملة المُجازى بها ، لكنّهم أخروها إلى الخبر لثلاثي الفاء ما في تقدير حرف الشرط ، وجعلوا المبتدأ كالعوض من فعل الشرط ^(١) . ولا تدخل الفاء على الخبر في غير ذلك إلاّ في خبر (الذي) إذا وصل بفعل ^(٢) أو ظرف ^(٣) ، فيه ما يؤدّن ^(٤) بأنّ ما في الخبر مستحقّ الصلة ^(٥) .

وكذلك صفة النكرة كهولهم : كلُّ رجل يأتيني فله درهم ^(٦) . فإنّ أدخلت على (الذي) (إنّ) جاز أن تدخل الفاء في الخبر . وقال الأخفش : لا يجوز . ووجه جوازه أنّ (إنّ) لا تغيّر معنى الكلام ، بل تؤكّد الخبر بخلاف أخواتها ، فإنّها تغيّر معنى الكلام ^(٧) ، والأخفش يحكم بزيادة الفاء إذا وجدها في شيء من ذلك ^(٨) .

(١) جاء في كتاب سيبويه ٢٣٥/٤ : « وأما (أمّا) ففيها معنى الجزاء ، كأنّه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطلق . ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبداً . وقال ابن يعيش ١٢/٩ : « وربّما حذفوا الفاء ... من قبيل الضرورة . قال الشاعر ، أنشده سيبويه :

فأمّا القتال لا قتال لديدكم ولكنّ سيراً في عراض المـواكب »

وانظر المقتضب ٧١/٢ ، ٣٥٤ ، والخصائص ٣١٢/١ (باب في إصلاح اللفظ) فيه تحريج وتحليل جيّدان .

(٢) والمثال المذكور في كتاب سيبويه ١٣٩/١ : « الذي يأتيني فله درهم » .

(٣) مثاله في شرح الكافية ١٠٢/١ : « الذي قدامك أو في الدار فله درهم » .

(٤) العبارة في م وح : فيه يؤدّن . ولعلّ الصواب : فيه ما يؤدّن ، على النحو الذي أثبتناه .

(٥) قال شارح الكافية ١٠٢/١ : « ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأوّل سبباً للثاني ، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها » .

(٦) جاء في شرح الكافية ١٠٢/١ : « والثاني النكرة العامّة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار نحو : كلّ رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم » .

(٧) جاء في شرح الكافية ١٠٢/١ : « (ليت) و (لعلّ) مانعان باتّفاق ... دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور ... لأنّ تلك النواسخ تؤثّر معنّى في الجملة » .

(٨) عبارة شرح الكافية ١٠٢/١ : « والأخفش يحيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو : زيدٌ فوجد فأنشد » .

باب الفاعل

الفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه^(١) مقدماً عليه ، سواء وجد منه فعل حقيقة أو لم يوجد .

وقال بعض النحويين : الفاعل من وجد منه الفعل ، وغيره محمول عليه ، وهذا ضعيف لأربعة أوجه :

أحدها أن قولهم : رخص السعر ، ومات زيد فاعل عندهم ، ولم يصدر منه فعل حقيقة .

والثاني أنه إذا كان فاعلاً لصدور الفعل منه لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه ، لأنَّ المعلول لا يثبت بدون علّة .

والثالث أن قولك : ما قام زيد يصحُّ أن تقول فيه : ما فعل القيام ، فتنفي الفعل عنه ، فكيف يشتقُّ له منه اسم مثبت ؟

والرابع أن الاسم إذا تقدّم على الفعل بطل أن يكون فاعلاً مع صدور الفعل منه^(٢) .

فصل

وإنما شرط فيه أن يتقدّم الفعل عليه لأربعة أوجه :

(١) ممّا يقوم مقام الفعل اسم الفعل نحو : هيهات العقيق ، واسم الفاعل نحو : أمسافر أبواك ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو زيد حسن وجهه .
(٢) مثال ذلك : زيد قام .

أحدها أنّ الفاعل كجزء من الفعل ، لما نذكره من بعد ، ومحالّ تقدّم جزء^(١) الشيء عليه .

والثاني أنّ كونه فاعلاً لا يتصوّر حقيقة إلاّ بعد صدور الفعل منه ، ككونه^(٢) كاتباً وبنانياً ، فجعل في اللفظ كذلك .

والثالث أنّ الاسم إذا تقدّم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره ، كقولك : زيد قام أبوه . وليس كذلك إذا تقدّم عليه .

والرابع أنّ الفاعل لو جاز أن يتقدّم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع ، والضمير^(٣) لازم له ، كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وليس كذلك إذا تقدّم .

فصل

والدليل على أنّ الفاعل كجزء من أجزاء الفعل اثنا عشر وجهاً :

أحدها أنّ آخر الفعل يسكّن لضمير الفاعل ، لئلاً يتوالى أربعة متحرّكات ، ك (ضربت) و (ضربنا) ولم نسكّنه مع ضمير المفعول ، نحو (ضَرَبْنَا) ، لأنّه في حكم المنفصل .

والثاني أنّهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينها ، ولولا أنّه كجزء من الفعل لم يكن كذلك .

والثالث أنّهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد^(٤) لجر يانه مجرى الحرف من الفعل واختلاطه به .

(١) في ح : جرو .

(٢) في ح : كقولك .

(٣) في م : ولا جمع الضمير .

(٤) قالوا : سافرت أنت وزيد ، ولم يقولوا : سافرت وزيد .

والرابع أنَّهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه .

الخامس أنَّهم قالوا (ألقيا) و (قفا) مكان (ألقى) ولولا أنَّ ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه .

السادس أنَّهم نسبوا إلى (كنت) (كنتي) ، ولولا جعلهم^(١) التاء كجزء من الفعل لم يبق مع النسب .

السابع أنَّهم ألغوا (ظننت) إذا توسَّطت أو تأخَّرت ، ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لافاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

والتاسع أنَّهم جعلوا (حبَّذا) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنَّه فعل وفاعل .

والعاشر أنَّ من النحويين من جعل (حبَّذا) في موضع رفع بالابتداء^(٢) ، وأخبر عنه ، والجملة لا يصحُّ فيها ذلك إلا إذا سُمِّي بها .

والحادي عشر أنَّهم جعلوا (ذا) في (حبَّذا) بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد^(٣) .

(١) في م : ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل الذي لافاعل له . ومثل ذلك لا يعمل . انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٩١/٢ .

(٢) لإعراب (حبذا زيد) خمسة أوجه وردت في أسرار العربية ١١٠ « الوجه الأول أن يجعل (حبذا) مبتدأ و (زيد) خبره » وهذا الوجه لا يجوز عند العكبري إلا إذا جعلت (حبَّذا) كلمة واحدة ، أو اسماً واحداً مثل تأبَّط شراً ، أو جاد الحق علمين في نحو قولك : تأبَّط شراً شاعر ، وجاد الحق كاتب . وانظر المقتضب ١٤٥/٢ .

(٣) من الأمثلة التي ذكرها صاحب أسرار العربية ١٠٩ : « حبَّذا الزيدان ، وحبَّذا الزيدون ، وحبَّذا هند ، لأنها جرت في كلامهم مجرى للثل ، والأمثال لا تتغيَّر » .

والثاني عشر أنهم قالوا في تصغير (حَبَّذا) : (ما أحبيده) ! فصغروا الفعل ، وحذفوا منه إحدى البائتين ، ومن الاسم الألف . والعربُ تقول : لا تحبِّده عليه ، فاشتقَّ منها^(١) .

فصل

والعامل في الفاعل الفعلُ المسندُ إليه ، وهذا أسدُّ من قولهم : العاملُ إسنادُ الفعلِ إليه^(٢) ، لأنَّ الإسنادَ معنى ، والعامل هنا لفظيٌّ ، والذي ذكرته هو الذي أرادوه ، لأنَّ الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبة إلى الاسم . فلمَّا كان من شروط عمل الفعل الإسنادُ والنسبة تجوزوا بما قالوا^(٣) ، والحقيقة ما قلت .

وقال خلف الكوفيُّ : العامل في الفاعل الفاعليَّة . والدليل على فساد قوله من أربعة أوجه :

أحدها أنَّ (إنَّ) عاملة بنفسها ، وهي نائبة عن الفعل ، فعمل الفعل بنفسه أولى .

والثاني أنَّ الفعل لفظ مختصُّ بالاسم ، والاختصاصُ مؤثِّر في المعنى ، فوجب أن يؤثِّر في اللفظ كعوامل الفعل .

والثالث أنَّ الموجب لمعنى الفاعلية / هو الفعل ، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ .

م ٢٨

(١) قال ابن يعيش ١٤١/٧ : « إنَّهم قد صرفوه فقالوا : لا يحبِّده بما لا ينفعه . وقولهم (لا يحبِّده) كأنَّهم

اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة ، كقولهم : (حَمَلٌ) في حكاية الحمد لله . »

(٢) السطر التالي كلُّه ساقط من م .

(٣) جاء في أسرار العريَّة ٧٩ : « يرتفع بإسناد الفعل إليه ، لا لأنَّه أحدث فعلاً على الحقيقة . والذي يدلُّ

على ذلك أنَّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب . ففي نحو : ما قام زيدٌ ارتفع (زيدٌ) مع أنَّه لم يحدث فعل القيام .

والرابع أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً به ، كقولك : مات زيدٌ ، ومفعولاً في اللفظ ، وهو في المعنى فاعل^(١) ، كقولك : تصبّب زيدٌ عرقاً . ولو كان / العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل .

فصل

وإنما أعرب الفاعل بالرفع لأربعة أوجه :

أحدها أن الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول ، فبأي^(٢) شيء حصل جاز .

والثاني أن الفاعل أقل من المفعول ، والضم أثقل من الفتح ، فجعل الأثقل للأقل والأخف للأكثر تعديلاً .

والثالث أن الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفه ، والضمّة أقوى الحركات ، فجعل له ما يناسبه .

والرابع أن الفاعل قبل المفعول لفظاً ومعنى ، لأنّ الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول^(٣) ، فجعل له أول الحركات ، وهو الضمّة^(٤) .

فصل^(٥)

وإنما لم يجز أن تكون الجملة فاعلاً لثلاثة أوجه :

أحدها أن الفاعل كجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة كجزء لاستقلالها .

(١) في م : فاعلاً .

(٢) في م : فأى .

(٣) في م : المحل .

(٤) ذكر أبو البركات وجهاً خامساً في أسرار العربيّة ٧٨ فقال : « إنّ الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه . ووجه الشبه بينها أنّ الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة . فلما ثبت للمبتدأ الرفع حُمِلَ الفاعل عليه » .

(٥) سقط فصل من م .

والثاني أنَّ الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة بالألف واللام ، وإضمار الجملة^(١) لا يصحُّ ، والألف واللام لا تدخل عليها .

والثالث أنَّ الجملة قد عمل بعضها في بعض ، فلا يصحُّ أن يعمل فيها الفعل ، لا في جملتها ، ولا في أبعاضها ، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا .

فصل

والأصل تقديم الفاعل على المفعول ، لأنَّه لازم في الجملة ، جار مجرى جزء من الفعل ، والمفعول قد يستغنى عنه ، والفاعل يصدر منه الفعل ، ثمَّ يفضي إلى المفعول به بعد ذلك ، إلا أنَّ تقديم المفعول جائز لقوَّة الفعل بتصرُّفه والحاجة إلى اتِّساع الألفاظ . فإنَّ خيف اللبس^(٢) لم يجز^(٣) التقديم مثل أن يكون الفاعل والمفعول لا يتبيَّن فيهما إعراب . فإنَّ وصف أحدهما أو عطف عليه ما يفصل^(٤) بينهما جاز التقديم .

فصل

وأولى الفعلين بالعمل الأخير منها . وقال الكوفيون : الأوَّلُ أولى ، وأنفقوا على أنَّ كلا الأمرين جائز إذا صحَّ المعنى ، وأنَّه لا يُخَيَّر في إعمال أيَّهما شاء إذا لم يصحَّ المعنى . وإذا تقدَّم الفعل^(٥) الذي يحتاج إلى فاعل أضمر فيه ، كقولك ضربوني وضربتُ الزيد^(٦) . وقال الكسائي^(٧) : لا يُضمر^(٨) .

(١) سقط من م : وإضمار الجملة لا يصح .

(٢) جاء في المقتضب ١١٧/٣ : « إن قلت ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحُبلى الحُبلى لم يكن الفاعل إلاَّ المتقدِّم » .

(٣) في م : لم يجز .

(٤) في م : بما يفضل .

(٥) في م : الفصل .

(٦) في م : الزيدون .

(٧) الكسائي : هو أبو الحسن علي بن حمزة [ت : ١٨٩ هـ] كان إمام النحو والقراءة في الكوفة ، ومؤدِّب =

والدليل على أن إعمال الثاني أولى السماع والقياس :

فمن السماع قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(١) .
ولو أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ (فِيهَا) . وقوله تعالى : ﴿ أَتَوْنِي أَفْرَغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾^(٢) ، ولم
يقُلْ (أَفْرَغُهُ) . وقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهُ ﴾^(٣) ، ولم يَقُلْ (اقْرَؤُوهُ) .
ومما جاء في الشعر قولُ الفرزدق^(٤) : [من الطويل]

٩- وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْتُ بنو عبد شمس مِنْ مُنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٥)
ولم يقل سُبُونِي ، وهو كثير في الشعر .

وأما القياسُ فهو أنَّ الثاني أقربُ إلى الاسم ، وإعماله فيه^(٦) لا يغيّرُ معنى ، فكان

= ولد الرشيد ، توفي بالرِّيِّ . البغية ١٦٢/٢ ، إشارة التعيين ٢١٧ ، اللباب في تهذيب الأنساب ٩٧/٣ .
(٨) جاء في شرح الكافية ٧٩/١ : « الكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضرار قبل الذكر .. فهو
يقول : ضربني وأكرمت زيدا أو الزيدَيْنِ أو الزيدَيْنِ » .

(١) سورة النساء : ١٧٦ .

(٢) ﴿ قَالَ انْفَخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا ، قَالَ أَتَوْنِي أَفْرَغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [سورة الكهف : ٩٦] .

(٣) سورة الحاقة : ١٩ .

(٤) الفرزدق : هو هَمَّامُ بن غالب بن صعصعة التميمي [ت : ١١٠ هـ] شاعر أمويٌّ فحل شريف عزيز .
ولشعره مكانة عند علماء اللغة والنحو ، وله مع جرير أخبار ومهاجاة . الشعر والشعراء ٤٧١/١ ،
معاهد التنصيص ٤٥/١ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوان الفرزدق ٨٤٤ بعد قوله :

وليس بعدلٍ أن أسبَّ مُقَاعَسًا بسآبئِ الشِّمِّ الكِرَامِ الخَضَارِمِ

يريد أ يحرم على نفسه مهاجاة (مقاعس) لأنهم دونه ، وأن يهاجِي من يُعَدُّونَ أنبأداً لقومه .
والنصف العدل . وروايته في الديوان « ولكن عدلاً » ، قال ابن يعيش ٧٨/١ : « فهذا مثل قولهم :
ضربت وضربني قومك ، أعمل الثاني وهو سبني ، ولو أعمل الأول لقال : وسبوني لأنَّ التقدير :
لوسببت بني عبد شمس وسبوني » . وانظر الإنصاف ٨٧/١ ، وكتاب سيبويه ٧٦/١ ، والمقتضب ٧٤/٤ ،
والسبع الطوال ٦٣ ، والاقتضاب ٣٦٥ ، ومعاهد التنصيص ١٧/١ .

(٦) سقطت فيه من ح .

أولى ، كهولهم : خَشَّنَتْ بصدره^(١) وصدر زيد ، بجرَّ المعطوف ، وكذا قولهم : مررت
ومرَّ بي زيد أكثر من قولهم : مرَّ بي ومررت بزيد . والعلة فيه من وجهين :

أحدهما أنَّ العامل في الشيء كالعلة العقلية ، وتلك لا يفصل بينها وبين معمولها .

والثاني أنَّ الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لا يجوز كهولهم : كانت^(٢) زيداً
الحمى تأخذ^(٣) ، والمعطوف هنا كالأجنبي ، فأحسن أحواله أن يضعف عمل الأول .
ويدلُّ على ذلك أنَّ الفعل إذا تأخر عن المفعول جاز دخول اللام عليه كهولك : لزيدِ
ضربتُ . ومنه قوله تعالى : ﴿ لربِّهم يرهبون ﴾^(٤) . ولا يجوز ذلك مع تقديم
الفعل . / وكذلك أيضاً إذا جاوز الفعل الفاعل المؤنث الحقيقي لزم فيه التاء ، وإن
فصل بينهما لم يلزم . كلُّ ذلك اهتمام بالأقرب .

وكان أبو عليّ يتمثل عند ذلك بقول الهذلي^(٥) :

١٠- وإنما نوكل بالأدنى وإن جلا ما يمضي^(٦)

(١) خَشَّنَ الصدر : أوغره . جاء في كتاب سيبويه ٩٢/١ : « خَشَّنَتْ بصدره ، فالصدر في موضع نصب ،
وقد عملت الباء ، » وجاء في ابن يعيش ٧٩/١ : « ومن الدليل على مراعاة القرب قولهم : خَشَّنَتْ
بصدره وصدر زيد ، فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض . » وجاء في المقتضب ٧٣/٤ :

« تعمل الباء لأنها أقرب » .

(٢) في م : كان زيداً .

(٣) العامل في قولهم : (كانت زيداً الحمى تأخذ) هو الفعل (كانت) ، والأجنبي الفاصل (زيداً) لأنه
معمول تأخذ . ولمسألة شرح واف في المقتضب ٩٩/٤ .

(٤) ﴿ وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٤] .

(٥) الهذليّ : هو أبو خراش خويلد بن مرة [ت نحو : ١٥ هـ] شاعر مضرّي من هذيل ، كان عدوّاً يسبق
الحليل . أدرك الإسلام وأسلم ومات في خلافة عمر . الأغاني ٢١/٢٠٥ ، خزانة البغدادي ٤٤٢/١ .

(٦) صدر هذا البيت كما ورد في شرح أشعار الهذليّين ١٥٨/٢ : « على أنّها تعفو الكلوم وإنها » . والبيت من
شعر أبي خراش في رثاء أخيه عروة . وتعفو الكلوم : تذهب الجراح وتدرس آثارها . ولعلَّ القصد من
تمثّل أبي عليّ الفارسيّ بهذا البيت معنويّ لا نحويّ . فقد عُرف أبو عليّ بإدمان القياس ، وهو هنا يقيس =

واحتج الآخرون بأبيات عمل فيها الأول ، وليس فيها حجة على الأولى بل الجواز . فأمّا قول امرئ القيس^(١) :

١١- فلو أنّ ما أَسعى لأدنى معيشة كفاني - ولم أطلب - قليل من المال^(٢)

فإنّا أعمل الأول فيه ، لأنّ المعنى عليه ، أي : لو كنت أَسعى لأمر حقير كفاني القليل . ولو نصب على هذا لتناقض المعنى .

فإنّ قالوا : الأول أهم للبدء به قلنا : لو اشتدّ الاهتمام به لجعل معموله إلى جانبه على الاهتمام بالأقرب أشدّ على ما بيّنا .

= النحو على الشعر . فإعمال الثاني لقربه يضارع اغتنام أبي خراش بأقرب المصائب إليه ، ونسيانه الجليل منها لبعده . وانظر الخصائص ١٧٠/٢ ، فقد ذكر ابن جني هذا البيت في باب (مشابهة معاني الشعر معاني الإعراب) وقال : « ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني لأنّه العامل الأقرب ... فنظير معنى هذا معنى قول الهذليّ » وذكر البيت . وانظر شرح المفصل ١١٧/٣ ، والمفصل ٦٤ ، والمغني ١٤٥ .

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث [ت نحو : ٨٠ ق. هـ] أشهر شعراء العصر الجاهلي . قتل بنو أسد أباه ، وأخفق في الثأر له ، وفي استرداد ملكه . طبقات الشعراء ٥١/١ ، الأغاني ٧٧/٩ ، الشعر والشعراء ١٠٥/١ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، قال سيبويه في التعليق عليه ٧٩/١ : « فإنّا رفع لأنّه لمن يجعل القليل مطلوباً ، وإنّا كان المطلوب عنده الملك » .

وجاء في شرح قطر الندى ١٩٩ : « وليس من التنازع قول امرئ القيس ، (ولو أنّ ما أَسعى ... وذلك لأنّ شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجّهين إلى شيء واحد كما قدّمنا . ولو وجّه هنا (كفاني) و (أطلب) إلى قليل فسد المعنى » . وانظر المقتضب ٧٦/٤ ، وابن يعيش ٧٩/١ ، والخصائص ٢٨٧/٢ ، والأشعوني ٩٨/٢ .

باب ما لم يُسمَّ فاعله

إنَّنا حذف الفاعل^(١) الخمسة أوجه :

أحدها ألا^(٢) يكون للمتكلِّم في ذكره غرض^(٣) .

والثاني أن يُترك ذكره تعظيماً له واحتقاراً .

والثالث أن يكون المخاطب قد عرفه .

والرابع أن يخاف عليه من ذكره .

والخامس ألا يكون للمتكلِّم يعرفه .

فصل

وإنَّنا غَيَّرَ لفظ الفعل ليدلَّ تغييره على حذف الفاعل . وإنَّنا ضَمَّ أوَّله ، وكسَّر

ما قبل آخره في الماضي ، وفتح المستقبل لوجهين :

أحدهما^(٤) أنَّه خُصَّ بصيغة لا يكون مثلها في الأسماء ولا في الأفعال التي سُمِّي

فاعلها لئلاً يلتبس . فإنَّ قلت : كان يجب أن يُكسر أوَّله ، ويضمَّ ما قبل آخره ، إذ

لا نظير له قيل : الخروج من كسر إلى ضمٍّ مستثقل جداً بخلاف الخروج من ضمٍّ إلى

(١) في ح : الفعل .

(٢) في م : لا يكون .

(٣) أغفل ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة هذا الوجه ، وذكر وجهاً آخر أغفله العكبري ، وهو

الاختصار ، فقال ٣٧٠ : « وهذا الاختصار يشتمل على ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول

مُقامه ، ونقل الفعل من صيغة إلى صيغة » .

(٤) في ح : أحدها .

كسر^(١) . فأما (دُئِلَ)^(٢) فلا يُعتدُّ به لقلته وشذونه . وإنما فتح قبل الأخير في المستقبل لثلاً يلتبس بما سُمِّيَ فاعله^(٣) .

والوجه الثاني أَنَّهُمْ^(٤) ضَمُّوه عوضاً من ضمِّ الفاعل المحذوف . وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما أَنَّهُمْ غَيَّرُوا منه موضعاً آخر بغير الضمِّ .

والثاني أَنَّ المحذوف قد أقيم للمفعول مُقامه .

فصل

وإنما أقيم للمفعول مُقام الفاعل ليكون الفعل حديثاً عنه ، إذ الفعل خبر ، ولا بدَّ له من مخبر عنه . ولَمَّا أقيم مُقامه في الإسناد إليه رُفِعَ كما رفع الرفع له الفعل المسند إليه^(٥) .

فصل

وإنما لم يجر بناء الفعل^(٦) اللازم لما لم يسمَّ فاعله ، لأنَّه يبقى خبراً بغير مخبر عنه ، كقولك : جلس . وقد ذهب قوم إلى جوازه على أن يكون المصدر المحذوف مضمراً فيه . وساغ حذفه بدلالة الفعل عليه . وهذا ضعيف جداً ، لأنَّ المصدر المحذوف لا يفيد^(٧)

(١) علَّل الاسترادي في شرح الكافية اختيار هذا الوزن للمبني للمجهول ، فقال في شرح الكافية ٢٧٠/٢ : « وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالاً منه » .

(٢) الدئل : ابن أوى .

(٣) ذكر ابن يعيش ٧١٧ رأياً يجعل المبني للمجهول أصلاً مستقلاً لافرعاً ، فقال : « ومنهم من يقول : إنَّ هذا الباب أصل قائم بنفسه ، وليس معدولاً من غيره ، واحتجَّ بأنَّ ثمَّ أفعالاً لم ينطق بفاعليها مثل : جَنَّ زيدٌ ، وحَمَّ بكرٌ » .

(٤) في م : أَنَّهُ .

(٥) في شرح المفصل لابن يعيش شرح واف لهذه المسألة ٧٠/٧ .

(٦) سقط الفعل من م .

(٧) في م : يعتدُّ .

إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يغني عنه ، ولا يصحّ تقدير مصدر موصوف ولا دالّ على عدد ، إذ ليس في الفعل دلالة^(١) على الصفة والعدد .

فصل

وإذا كان في الكلام مفعول به صحيح جعل القائم مقامَ الفاعل دون الظرف وحرف الجرّ لأربعة أوجه :

أحدها أنّ الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل بخلاف الظرف .

والثاني أنّ المفعول به شريك الفاعل ، لأنّ الفاعل يوجد الفعل ، والمفعول به يحفظه .

والثالث أنّ المفعول في المعنى قد جعل فاعلاً في اللفظ كهولك^(٢) : مات زيد ، وطلعت الشمس ، وهما في المعنى^(٣) مفعول بهما بخلاف الظرف .

والرابع أنّ^(٤) من الأفعال ما لم يُسمَّ فاعله بحال نحو : عُنيت بحاجتك^(٥) وبابه ، ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح ، فدلّ على أنّه أشبه بالفاعل .

وقال الكوفيون : / يجوز إقامة الظرف مقام الفاعل ، وإن كان معه مفعول صحيح ، لأنّه يصير مفعولاً به على السعة . وهذا ضعيف لما ذكرنا .

فصل

وأما إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول به فللبصريين فيه مذهبان :

(١) في م : دليل .

(٢) في م : كقوله .

(٣) في م : في معنى .

(٤) سقطت أنّ من م .

(٥) في م : بحاجبك .

به .

وأحدهما لا يجوز ، لأنَّ المصدر^(١) يصل إليه في المعنى ، فهو غير لازم بخلاف المفعول

والآخر يجوز ، لأنَّ الفعل يصل إليه بنفسه ، واحتجوا على ذلك بقراءة أبي جعفر المدني^(٢) : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾^(٣) أي : لِيُجْزَى الْجَزَاءَ قَوْمًا ، وبقراءة عاصم^(٤) : ﴿ وكذلك نُجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٥) أي : نُجِي النِّجَاءَ ، ويقول جرير :

١٢- فَلَوْ وَوَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جُرَّوْ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْكَلْبِ الْكِلَابُ^(٦)

(١) في م : لأنَّ المصدر هو الفعل .

(٢) أبو جعفر المدني : هو يزيد بن القعقاع الخزوميّ بالولاء [ت : ١٣٢ هـ] أحد القراء العشرة من التابعين . كان إمام أهل المدينة فنسب إليها ، وفيها توفي . غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٨٢ ، رقم الترجمة (٢٨٨٢) ، وفيات الأعيان ٦/٢٧٤ . معرفة القراء الكبار ١/٧٢ ، رقم الترجمة (٢٨) .

(٣) ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ [سورة الجاثية : ١٤] . قال الزمخشري في الكشاف : « ليجزي قوماً أي : الله عزَّ وجلَّ ، وليُجْزَى قَوْمٌ ، وليُجْزَى قَوْمًا على معنى : وليُجْزَى الْجَزَاءَ قَوْمًا » . وجاء في مجمع البيان للطبرسي « وقرأ أبو جعفر : لِيُجْزَى بضمَّ الياء وفتح الزاي » . وجاء في شرح المقدمة المحسّبة ٢/٣٧٥ : « وأما قراءة من قرأ ﴿ ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ فشكلة جداً ، لأنَّه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو القوم » .

(٤) عاصم القرائي : هو عاصم بن أبي النجود يهدله الكوفي الأسدي بالولاء وكنيته أبو بكر [ت : ١٢٧ هـ] ، أحد القراء السبعة ، كان صدوقاً ثقة في القراءة والحديث . تهذيب التهذيب ٥/٣٥ ، ميزان الاعتدال ٢/٣٥٧ .

(٥) ﴿ فاستجبنا له ، ونجّيناه من الغمِّ ، وكذلك نجّي المؤمنين ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٨] . جاء في مجمع البيان : « ومن قرأ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ بنون واحدة ، قال أبو بكر السراج : هو وَهُمْ .. قال أبو علي : والقول في ذلك : إن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ بنونين وأخفى الثانية » . وجاء في الكشاف : « ومن تحلَّ لصحَّته ، فجعله فعل ، وقال نُجِي النِّجَاءَ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فأرسل الياء ، وأسند إلى مصدره ، ونصب المؤمنين بالنِّجَاءِ فتعسّف باردة التعسّف » .

(٦) نسب البغدادي في الخزانة ١/٢٣٧ ، هذا البيت إلى جرير ، ولم أجدّه في ديوانه . قال البغدادي : « قال القالي في شرح اللباب : وقيل الكلاب ليست مفعوله ، بل مفعول ولدت ، وجرو نصب على النداء أو على الذمِّ . وقيل : الكلاب نصب على الذمِّ وجمع ، لأنَّ قفيرة وجروا وكلبا ثلاثة » . وقفيرة اسم أم الفرزدق ، وقيل هي فكيفة . وانظر الخصائص ١/٣٩٧ ، وابن يعيش ٧/٧٥ ، وشرح الكافية ١/٨٥ .

وهذا ضعيف لما ذكرنا . والقراءتان ضعيفتان ، على أنّ قراءة عاصم فيها وجه آخر^(١) ،
يخرجها من هذا الباب ، وهو أن يكون الأصل (ننجي) ثم أبدل النون الثانية جيماً ،
وأدغمها .

وأما قراءة أبي جعفر فعلى تقدير (لنجزي الخير قوماً) فالخير مفعول به . وهذا
الفعل يتعدى إلى مفعولين ، وأضر الأول لدلالة الثاني عليه^(٢) .

وأما البيت فقد حُمِل على ما قالوا ، وحمل على وجه آخر ، وهو أن يكون
التقدير : فلو ولدت فقيرة^(٣) / الكلاب ياجرو كلب لسبّ أي : جنس الكلاب . ح ٢٨

فصل

وإنما جاز إقامة حرف الجرّ والظرف والمصدر - أيها شئت^(٤) - مقام الفاعل لتساويها
في ضعفها عن المفعول به^(٥) . وإنما يقام^(٦) الظرف مقام الفاعل إذا جعل مفعولاً على
السعة ، لأنّه إذ كان ظرفاً كان حرف الجرّ مقدراً معه ، وهو (في) . و (في) يقع فيها
الفعل لا بها . ولأنّ الفعل يصل إلى الفاعل بغير واسطة^(٧) ، فلم يشبهه الظرف ، ولأنّ

(١) سقط آخر من م .

(٢) في م : لدلالة الكلام عليه .

(٣) في م و ح : فقيرة .

(٤) في م : إنها شئت .

(٥) جاء في شرح المقدمة المحسّبة ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ : « وجملة الأشياء التي تقوم مقام الفاعل عند عدم المفعول به

أربعة : المفعول بحرف الجرّ ، والظرف المتكّن من الزمان ، والظرف المتكّن من المكان ، والمصدر

المخصّص .. مثال المفعول بحرف الجرّ : سير يزيد .. ومثال الظرف المتكّن من الزمان : سير يومان ..

ومثال الظرف المتكّن من المكان : سير فرسخان .. ومثال المصدر المخصّص : سير سير شديداً . فإن

اجتمعت هذه المسائل الأربع في مسألة واحدة مثل : سير يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً ، كنت

مخيراً ، أيها شئت أقمته مقام الفاعل ، وتركت الباقي منصوباً على حاله » .

(٦) في م : يقوم .

(٧) سقطت هذه العبارة من م .

المفعول به يصح إسناد الفعل إليه ، وإذا^(١) قدر مع الظرف (في) لم يصح إسناد الفعل إليه .

فإن قلت : فكيف يصح إقامة (الباء) مقام الفاعل قيل : إن (الباء) لم يؤت بها إلا لتقوي الفعل^(٢) ، و (في) هي الدالة^(٣) على الظرفية ، وإقامتها مقام الفاعل تسلبها هذا المعنى . ولا يقام المصدر مقام الفاعل إلا إذا وصف أو دل على المرة أو المرّات ، لأنه حينئذ يفيد ما لا يدل الفعل عليه .

فصل

ولا يجوز إقامة الحال مقام الفاعل لأربعة أوجه :

أحدها أن الفاعل يكون مظهراً ومضراً ، ومعرفة ونكرة^(٤) ، والحال لا تكون إلا نكرة .

والثاني أن الحال تقدّر ب (في) ولا يصح تقدير إسقاطها .

والثالث أن الحال كالخبر على ما نبين في بابها ، وخبر المبتدأ لا يصح قيامه مقام الفاعل ، لأنه مسند إلى غيره .

والرابع أن الحال كالصفة في المعنى ، لأنها هي صاحب الحال ، وأنا يقام مقام الفاعل غيره .

(١) سقطت العبارة التالية من ح .

(٢) قال ابن يعيش ٧٣/٧ : « الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة ، فقولك : قام زيد ، وأقته بمنزلة : قت به ، وذهب زيد وأذهبته بمنزلة : ذهبت به . قال الله تعالى : ﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾ ، والمعنى لأذهب بسمعهم وأبصارهم » .

(٣) في م : وفي الدلالة .

(٤) سقط من ح : ونكرة .

فصل

وإنما لم يَقم المميّز^(١) مقام الفاعل لثلاثة أوجه :

أحدها أنه لا يكون إلا نكرة .

والثاني أن حرف الجرّ معه مراد .

والثالث أنه لو أسقط المميّز لم يبق عليه دليل ، ولهذا الوجه لم يجعل المستثنى مقام الفاعل .

فصل

وأما المفعول له فلا يَقم مقام الفاعل لوجهين :

أحدهما أن اللام معه مرادة .

والثاني أنه غرض الفاعل ، فلو أقيم مقامه لبطل هذا المعنى^(٢) .

فصل

وإنما لم يَقم خبر كان مقام اسمها لوجهين :

أحدهما أنه هو الاسم في المعنى^(٣) .

والثاني أن الخبر مسندٌ إلى غيره ، فلا يسند إليه .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/٧ : « فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل شيء منهما في موضع الفاعل . فإذا قلت : سير يزيد قائماً ، وتصبب بدن عمرو عرقاً فلا يجوز أن تقيم (قائماً) أو (عرقاً) مقام الفاعل » .

(٢) قال ابن يعيش ٧٢/٧ : « وكذلك المفعول له ، لا يجوز أن ترده إلى ما لم يسم فاعله ، لا يجوز : غفر لزيد ادخاره ، على معنى لا دخاره ، لأنك لمّا حذف اللام على الاتساع لم يجر أن تنقله إلى مفعول به ، فتصرف في المجاز تصرفاً بعد تصرف ، لأنه يبطل بتباعده عن الأصل » .

(٣) لا يبنى نحو : كان زيد قائماً للمجهول ، فلا يقال : كين قائم ، لأن اسم كان وخبرها متحدان . والفاعل والمفعول في نحو : ضرب زيد عمراً مختلفان ، ولذلك يقال : ضرب عمرو .

باب كان وأخواتها

ذهب الجمهور إلى أنها أفعال لتصرفها وأتصال الضائر وتاء التأنيث بها ، ودالاتها على معنى في نفسها ، وهو الزمان^(١) .

فصل

وإنما لم تدلّ على حدث / ، ولا أكّدت بالمصدر ، لأنّهم اشتقوها من المصادر ، ثمّ خلعوا عنها دالاتها على الحدث لتدلّ على زمن خبر المبتدأ^(٢) ، حتّى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدالّ على الحدث والزمان .

ومن عبّر من البصريّين عنها بالحروف فقد تجوّز ، لأنّه وجدها تشبه الحروف ، في أنّها لا تدلّ على الحدث^(٣) . وإنّما هي أفعال لفظيّة^(٤) ، أو يكون عنى بالحروف

(١) زاد ابن يعيش دليلاً آخر ، فقال ٩٦٢ : « وأما (كان) وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ ، لأنّه تدخلها علامات الأفعال من نحو : (قد والسين وسوف) » . ووضح دالاتها على الزمن ، فقال : « فقولك كان زيد قائماً بمنزلة قولك : زيد قائم أمس ، وقولك : يكون زيد قائماً ، بمنزلة : زيد قائم غداً » .

(٢) جاء في المرتجل ١٢٤ : « إذا قلت : ضرب زيد عمراً ، دلّ لفظ ضرب على الحركة المسماة ضرباً وهي الحدث ، وعلى زمانها ، وهو الماضي . وإذا قلت : كان زيد قائماً دلّت (كان) على أنّ قيام زيد وقع في زمن ماض ، ولهذا لزم كان وأخواتها من الأفعال النواقص منصوبها ، ولم يلزم (ضرب) وأشباهه منصوبة » .

(٣) علّل أبو البركات تشبيه (كان) وأخواتها بالحروف تعليلاً آخر ، فقال في أسرار العريّة ١٣٢ : « وذهب بعض النحويّين إلى أنّها حروف ، وليست أفعالاً ، لأنّها لا تدلّ على المصدر ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلّ على المصدر » .

(٤) يسمّى بعض النحاة كان وأخواتها (أفعال عبارة) . قال ابن يعيش ٨٩٧ : « فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف ، فلذلك قيل : أفعال عبارة » .

الطريقة ، إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقية الأفعال ، ولهذا العلة خصوصاً من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر .

وأما (ليس) فمن البصريين من قال : هي حرف ، وإنَّ الضمير أتصل بها لشبهها بالأفعال ، كما أتصل^(١) الضمير بـ (ها) على لغة من قال في التثنية (هاء) ، وفي الجمع (هاءوا) . وأبو علي^(٢) يشير إليه في كتبه كثيراً . ويقوي^(٣) ذلك أنها لا تدلُّ على زمان ، وأنها تنفي كما تنفي (ما) ، وأنهم شبهوها بـ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر في قولهم : ليس الطيب إلا المسك^(٤) ، بالرفع فيها .

ومن قال : هي فعلٌ لفظيٌّ فقد احتجَّ بما ذكرنا ، وسلبت التصرف^(٥) لشبهها بها . ويدلُّ على أنها فعلٌ جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع ، وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف (ما) .

فصل

وإنَّ كانت (كان) أمَّ هذه الأفعال الخمسة أوجه :

أحدُها سعة^(٦) أقسامها^(٧) .

- (١) في م و ح : المتصل . ولعلَّ الأصل : وإنَّ الضمير أتصل بها لشبهها بالأفعال كما أتصل .. « .
- (٢) جاء في مغني اللبيب ٣٢٥ : « وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحلييات » .
- (٣) في ح : ويقوي في ذلك .
- (٤) جاء في مغني اللبيب ٣٢٦ أنَّ رفع المسك لغة بني تميم ، ونسب الرواية إلى أبي عمرو بن العلاء القائل : « ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ، ولا حجازي إلا وهو ينصب » .
- (٥) في م : التصريف .
- (٦) في م : لسعة .
- (٧) جاء في أسرار العربية ١٣٣ - ١٣٧ أنَّ لها خمسة أقسام ، وهي :
 - ١ - الناقصة : كان زيد قائماً .
 - ٢ - التامة : وتدلُّ على الزمان والحدث : أنا - مذ كنت - صديقك .

والثاني أنّ (كان) التامة دالة على الكون ، وكلُّ شيء داخل تحت الكون .
والثالث أنّ (كان) دالة على مطلق الزمان الماضي ، و (يكون) دالة على مطلق
الزمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنّها تدلُّ على زمان مخصوص كالصباح والمساء .

والرابع أنّها أكثر في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النون / إذا كانت ناقصة في
قولهم : لم يك . ح ٢٩

والخامس أنّ بقيّة أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك : كان زيد أصبح
منطلقاً ، ولا يحسن : أصبح زيدٌ كان منطلقاً^(١) .

فصل

وإنّا اقتضت الناقصة اسمين ، لأنّها دخلت على المبتدأ والخبر للدلالة على زمن
الخبر . وإنّا عملت لأنّها أفعال متصرفة مؤثّرة في معنى الجملة ، فأشبهت (ظننت) .
وإنّا رفعت ونصبت ، لأنّها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال ، فما تسند إليه
مشبّه بالفاعل الحقيقي^(٢) .

= ٣ - التي اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة مثل :

إذا متّ كان الناس صنفان شامت وأخر مثن بالذي كنت أصنع

٤ - الزائدة مثل :

سراة بني أبي بكر تسمى على - كان - المسومة العراب

٥ - التي بمعنى صار ، كقوله تعالى : ﴿ وكان من المغرّقين ﴾ أي : صار .

(١) ولك أن تضيف وجهاً سادساً ، وهو حذفها وبقاء اسمها وخبرها نحو :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإنّ قومي لم تأكلهم الضبيع

ووجهاً سابعاً ، وهو حذفها مع اسمها ، وبقاء خبرها ، نحو : التمس ولو خاتماً من حديد ، ووجهاً ثامناً

وهو حذفها مع اسمها وخبرها ، نحو :

قالت بنات العمّ ياسلمى وإنّ كان فقيراً معدماً ، قالت : وإنّ

(٢) وضح ابن يعيش للسألة فقال ٩٦/٢ : « ويؤيد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعل ، وأن منصوبها ليس

مفعولاً على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو : ضرب زيد عمراً ، فـ (زيد) غير عمرو ، =

وأما الخبر فنصوب بـ (كان) عند البصريين ، وقال الكوفيون^(١) : ينتصب على القطع ، يعنون الحال . والدليل على انتصابه بـ (كان) أنه اسم بعد الفعل والفاعل ، وليس بتابع له ، فأشبهه المفعول به . ولا يصحُّ جعله حالاً ، لأنَّ الحال لا يكون معرفة ولا مضمراً ، ويصحَّ حذفه ، وليس كذلك خبر كان ، لأنَّه مقصود الجملة . ألا ترى أنَّه لو قال : كان زيداً قائماً ، فقال قائل : لا ، كان النفي عائداً إلى القيام ، لا إلى كان .

فصل

وإنما لم يكن منصوبها مفعولاً به على التحقيق ، لأنَّ المفعول به يسوغ حذفه ، ولا يلزم أن تكون عدته على عدّة الفاعل^(٢) ، ولا أن يكون المفعول به هو الفاعل ، وخبر كان يلزم فيه ذلك .

فصل

وإنما جاز تقديم أخبارها على أسماؤها لتصرُّفها . فأما تقديم خبر (مازال وأخواتها) عليها^(٣) فمنعه البصريون والفرّاء^(٤) ، لأن (ما) أم حروف النفي ، وما في صلة النفي لا يتقدّم عليه ، لأنَّ النفي له صدر الكلام ، إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم ، فيشبهه حروف الجزاء والاستفهام^(٥) والنداء .

-
- = المرفوع في باب كان لا يكون إلا المنصوب في المعنى نحو : كان زيد قائماً ، ف (القائم) ليس غير (زيد) فاعرفه .
- (١) فصل أبو البقاء القول في هذه المسألة ، في كتابه التبيين ٢٩٥ - ٣٠١ ، وانظر الممع ١١١/١ .
- (٢) لعلَّ المقصود أنَّ خبر كان يتبع اسمها في أفرادها وتثنيته وجمعه . والمفعول به لا يلتزم شيئاً من ذلك . تقول : كان الزيدان قائمين ، وقَلب زيداً كُفِيه .
- (٣) في م : عليه .
- (٤) فصل أبو البقاء القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣٠٢ - ٣٠٧ .
- (٥) جاء في الإنصاف ١٥٩/١ : « ألا ترى أنَّك لو قلت في الاستفهام : زيدا أضربت ؟ لم يجوز لأنك تقدم ما هو متعلّق بما بعد حرف الاستفهام عليه ، فكذلك هنا إذا قلت : قائماً مازال زيد ينبغي ألاَّ يجوز ، =

فأما (لا يزال) و (لن يزال) و (لم يزل) فيجوز تقديم الخبر عليها ، لأنها فروع على (ما) إذ كانت تردّ إليها ، وتستعمل في مواضع لا يصحّ فيها (ما) . ولهذا عملت في الأفعال للزومها إياها ، فعمول فعلها يتقدّم عليها كما يتقدّم على نفس الفعل العريّ عن حرف النفي بخلاف (ما) .

وقال ابن كيسان وبقية الكوفيّين : يجوز تقديم الخبر عليها ، لأنّ (ما والفعل) / صارا في معنى الإثبات^(١) ، وهذا ضعيف ، لأنّ لفظ النفي باق ، والاعتبار به لا بالمعنى . ألا ترى أنّ قولك : (لا تفعل) يسمّى (نهياً) ، ولو جعلت مكانه (اترك الفعل) كان المعنى واحداً ، ويسمّى الثاني (أمراً) .

وأما خبر (مادام) فلا يتقدّم عليها عند الجميع ، لأنها مصدرية ، ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه ، وكذلك (ما كان) لأنّ الكلام نفيّ لفظاً ومعنى .

فأما (ليس) فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها ، وأما تقديمه عليها^(٢) فيجوز عند الكوفيّين وبعض البصريّين^(٣) . وحجّة من منع أنّ (ليس) فعل لفظي

= لأنك تقدم ما هو متعلّق بما بعد حرف النفي عليه ، ولك أن تقيس على ذلك أدوات الشرط والنداء . فأنت لاتقول : تزوّني إن ، ولا تقول : محمّداً يا .

(١) جاء في الإنصاف ١٥٦/١ : « وإذا كان كذلك صار (ما زال) بمنزلة (كان) في أنّه إيجاب . وكما أنّ (كان) يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك (ما زال) ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها . ولذلك لم يقولوا : ما زال زيداً إلقائاً ، كما لم يقولوا : كان زيداً إلقائاً ، لأنّ (إلأ) إنّما يؤقّى بها لنقض النفي » . هذا كلام الكوفيّين وابن كيسان .

(٢) فصل أبو البقاء القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣١٥ - ٣٢٣ . وانظر الإنصاف ١٦٠/١ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ .

(٣) جاء في الإنصاف ١٦٠/١ : « وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريّين . وزعم بعضهم أنّه مذهب سيويه ، وليس بصحيح » . وجاء في حاشية الإنصاف ١٦١/١ : « الذين يُحيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريّين والفراء ، وتبعهم ابن برهان والزحشريّ والشلوبين وابن عصفور » .

جامدٌ قويُّ الشبه بالحرف ، فلم يَقْوِ قُوَّةَ أخواته . وجاز تقديم الخبر فيه على الاسم ، إذ كان فعلاً في الجملة ، فحاله متوسطة بين (كان) وبين (ما) .

واحتجَّ من أجاز تقديم^(١) خبر (ليس) بقوله : ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ﴾^(٢) ، فنصب (يوم) بالخبر ، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، ولأنَّ (ليس) فعلٌ يتقدَّم خبره على اسمه ، فكذلك يتقدَّم عليه ك (كان) . وقد أجبب عن الآية من وجهين :

أحدهما أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر .

والثاني أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل .

فصل

وإنما لم يجز الفصل بين (كان) وغيرها من العوامل بما لم تعمل فيه ، لأنه أجنبيٌّ غير مسند^(٣) للكلام ، والعامل يطلب معموله ، فالفصل بينهما يقطعه عنه^(٤) ، فإن جعلت في (كان) ضمير الشأن جاز تقديم معمول الخبر لاتصال (كان) بأحد معموليها ، وكون الفاصل كالجزء من جنسها^(٥) .

(١) في ح : تقديمه .

(٢) سورة هود ٨ .

(٣) في ح : مسدّد .

(٤) وضَّح المبرّد في المقتضب ٩٨/٤ - ٩٩ وجهي المسألة الفاسد والصحيح . فقال في ردّ الوجه الفاسد : « وتقول : كان غلامه زيد ضارباً ، فهو على وجه خطأ ، وعلى وجه صواب . فأما الوجه الفاسد فأن تجعل (زيدا) مرتفعاً بكان ، وتعمل (الغلام) منتصباً بضارب ، فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر ، إنما هو مفعول مفعولها ، وكذلك لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ » .

(٥) إذا قدرنا ضمير الشأن في نحو : كان غلامه زيدٌ ضارب ، صحّت العبارة ، وفي توضيح ذلك قال المبرّد في المقتضب ٩٩/٤ : « والوجه الذي يصحّ فيه أن تضرر في (كان) الخبر أو الحديث (يعني ضمير الشأن) أو ما أشبهه على شريطة التفسير ، ويكون مابعد تفسيراً له ، فيكون مثل الماء التي تظهر في (إن) إلا =

فصل

وإنّا كان الأحسن في خبر (كان) إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً ، لأنّه في الأصل خبر البتدأ ، والخبر لا يكون متصلاً ، وإنّا ساغ في (كان) أن يكون متصلاً لأنّه مشبّه بالمفعول . فعلى هذا (كنت إياه) أحسن من (كنته)^(١) . /

ح ٣٠

فصل

وإنّا لم يجوز دخول (إلا) في خبر (مازال) وأخواتها ، لأنّ معناها الإثبات ، فيصير ك (كان) . فأما قول ذي الرمة^(٢) : [من الطويل]

١٣- حراجيج ماتنكُ إلا مُناخَةً على الخسْفِ أو نرْمِي^(٣) بها بلداً قَفْر^(٤)

فيروى بالرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، وموضع الجملة حال ، وبالنصب على الحال ، وتكون (تنكُ) تامّة ، و (على الخسْف) حال أخرى . ويجوز أن تكون الناقصة ، وتكون (على الخسْف) الخبر ، أي : ماتنكُ على الخسْف إلا إذا أُنِيخت ، وعليه المعنى .

= أنّه ضمير مرفوع فلا يظهر ، فيصير الذي بعده مرفوعاً بالابتداء والخبر ، فتقول على صحّة المسألة : كان غلامه زيداً ضارباً .

(١) في شرح للفصل لابن يعين شرح مفصل مشفوع بالشواهد يتناول هذه المسألة : ١٠٦/٣ - ١٠٧ .

(٢) ذو الرمة : هو غيلان بن عقبة [ك : ١١٧ هـ] شاعر أموي بارع في الوصف وفي النسيب قال فيه أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة . معاهد التنصيص ٢٦٠/٣ ، خزانة الأدب . ١٠٦/١ .

(٣) في م : ترمي بالتاء .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان ذي الرمة ١٤١٩/٣ ، وهو من قصيدة طويلة تسمى (أحجية العرب) . الحراجيج جمع حرجوج أو حرجيج الناقه الطويلة . والخسْف : الجوع .

للنحاة في إعراب هذا الشاهد وتخريجه أوجه كثيرة ذكر العكبري في هذا الكتاب وجهين منها . وانظر سيبويه ٤٨/٣ ، والإنصاف ١٥٦/١ - ١٥٩ ، وشرح المفصل ١٠٦/٧ ، وشرح الكافية ٢٧٥/٢ ، والأشموني ٢٤٦/١ .

فصل

لا يجوز أن تبنى (كان) لما لم يُسمَّ فاعله ، لما ذكر في الباب الذي قبله . وقال
الفراء يجوز ، وهو فاسدٌ لما تقدّم^(١) .

فصل

ولا تؤكّد (كان) بالمصدر لأنّ المصدر دالٌّ على الحدث^(٢) ، والناقصة لا تدلُّ
عليه^(٣) . وأجازه قوم ، على أن يكون المصدر لفظياً كالفعل المؤكّد^(٤) . وقولهم :
يعجبني كونُ زيد قائماً فهو مصدر التامة ، و (قائماً) منصوب على الحال .

فصل

وحرف الجرّ الداخل على الخبر لا يعلّق بهذه الأفعال ، لأنّه زائد^(٥) ، وإنّا يتعلّق
الحرف بالفعل الذي يعدّيه^(٦) .

فصل

ولا تدخل (لام كي) على خبر كان ، لأنّها تدلُّ على المفعول له . وهذا يجوز ،
والخبر لا يجوز حذفه ، ولأنّ خبر كان يعلّل بغيره لا بنفسه . وأمّا قوله تعالى :

(١) راجع الفصل الأخير من باب (ما لم يسمَّ فاعله) والتعليق عليه .

(٢) في م : على الحنف .

(٣) جاء في المرجل ١٢٥ : « التامة تؤكّد بالمصدر إن شئت ، فتقول : كان الأمر كوناً ، كما تقول : وقع
وقوعاً . ولا تقول في الأولى : كان زيد قائماً كوناً ، لأنّ تلك - أعني الناقصة - خلعت منها الدلالة على
الحدث ، وقام منصوبها مقامه ، فلم يجز تأكيدها به » .

(٤) في م : المذكور .

(٥) في ح : زائل .

(٦) في م : بعد به .

﴿ ما كان الله لينذر المؤمنين ﴾^(١) ، فالخبر فيه محذوف تقديره : ما كان الله يريداً ونحوه . وقال الكوفيون : هو الخبر . وسنشبع القول فيه إن شاء الله تعالى في باب الأفعال .

فصل

وإنما ساغ أن تزداد (كان) لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها ، ولد (كان) الزائدة فاعل مضمّر فيها تقديره : كان الكون^(٢) على قول أبي سعيد السيرافي^(٣) ، ولا فاعل لها عند أبي عليّ . ومعنى زيادتها^(٤) عند السيرافي في إلغاء عملها ، لأنها تخلو من فاعل . وإنما لم يظهر ضمير فاعلها ، لأنّ الضمير يرجع إلى مذكور ، فيلزم أن يكون / لها اسم ، وإذا كان لها اسم كان لها خبر ، ولهذا تبين فساد قول من قال في قول الفرزدق : [من الوافر]

١٤ - وجيران لنا كانوا كرام^(٥)

(١) ﴿ ما كان الله لينذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب ... ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٩] .

(٢) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧ - ٩٩ : « الزائدة دخولها كخروجها ، لا عمل لها في اسم ولا خبر . وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا زائدة ألا يكون لها اسم ولا خبر ، ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان ، وفاعلها مصدرها . وشبهها بظننت إذا ألغيت ، نحو قولك : زيد ظننت منطلق ، فالظنّ ملغى هنا لم تعملها ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك ، كأنك قلت : زيد منطلق في ظنّي . والنبي أراه الأول ، وإليه كان يذهب ابن السراج . قال في أصوله : وحقّ الزائد ألا يكون عاملاً ولا معمولاً ، ولا يحدث معنى سوى التأكيد . »

(٣) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله [ت : ٣٦٨ هـ] نحويّ معتزليّ فارسيّ الأصل ، عرف بالتعفّف والترفع ، وكان لا يأكل إلا من كسب يده . عرف بالورع والزهد مع أن أباه كان مجوسياً . إشارة التعيين ٩٣ ، البغية ٥٠٧/١ .

(٤) في م : ومعنى عملها .

(٥) البيت من قصيدة مدح بها الفرزدق هشام بن عبد الملك ، ونصّه في ديوان الشاعر ٨٣٥ : =

إِنَّ (كان) زائدة ، والصحيح أَنَّ خبرها (لنا) و (كرام) صفة لجيران .
وإنَّا لم تقع الزائدة في أول الكلام لأنَّ الزائدة^(١) فرع ومؤكّد ، وتقدّمه يخلُّ بهذا
المعنى .

فصل

وإنَّا أكّد خبر (ليس) بالباء لثلاثة أوجه :
أحدها أَنَّ الكلام إذا زيد فيه قوي ، ولهذا زيدت (من) في^(٢) قولك : ماجاءني
من أحد .
والثاني أَنَّها يازاء (اللام) في خبر (إِنَّ)^(٣) .

والثالث أَنَّ دخول حرف الجرّ يؤذن بتعلّق الكلمة بما قبلها من فعل ، أو ما قام
مقامه . ولو حذفه لكان مرفوعاً أو منصوباً . وكلاهما قد يحذف عامله ، ويبقى هو
بخلاف حرف الجرّ .

فصل

وإنَّا اختيرت (الباء) دون غيرها لثلاثة أوجه :

= فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام
ذكره سيبويه ١٥٢/٢ شاهداً على زيادة كان ، وناقشه المبرّد في المقتضب ١١٦/٤ - ١١٧ فقال : « القوافي
مجرورة ، وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويّين أجمعين . وهو عندي
على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) ، وذلك أن خبر كان (لنا) فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا » ،
وهكذا نفى المبرّد أن تكون (كان) زائدة في هذا البيت ، وللنحاة جدال طويل فيه . انظر ابن عقيل
٢٨٩/١ ، والمغني ٣١٧ ، وشرح التصريح ١٩٢/١ ، واللسان [كون] .

(١) في م : لأن الزيادة .

(٢) في ح : من قولك .

(٣) ذكر أبو البركات هذا الوجه في عمل (ما) الحجازية ١٦٧/١ .

أحدها أنّ أصلها الإلصاق ، والإلصاق يوجب شدّة اتصال أحد الشئئين بالآخر .
والثاني أنّها من حروف الشفتين ، فهي أقوى من اللام وغيرها من حروف الجرّ .
والثالث أنّ حروف الجرّ كلّها توجب مع تعديتها الفعل معنى كالتبعيض والمللك
والتشبيه وغير ذلك . والباء لا توجب أكثر من تعدية الفعل ، ولذلك استعملت في
القسم ، وهو باب التوكيد .

باب ما

القياس ألا تعمل (ما) لأنها غير مختصة^(١) ، فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرها ، ولهذا لم يعملها بنو تميم . وإنما عملها أهل الحجاز لشبهها ب (ليس) وهي تشبهها في أربعة أشياء : النفي ، ونفي ما في الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها . وقد تقرر أنّ الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعداً حُمِل عليه ما لم يفسد المعنى ، ومنه باب ما لا ينصرف^(٢) . ولَمَّا أشبهتها عملت في المبتدأ والخبر ك (ليس) .

وقال الكوفيون : خبرها منصوب بحذف حرف الجرّ ، وهذا فاسدٌ لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ هذا يقتضي أنّ حرف الجرّ فيه أصل ، وليس كذلك^(٣) .

والثاني أنّ هذا إيجاب العمل بالعدم .

والثالث أنّ حرف الجرّ تحذف في / مواضع ، ولا يجب النصب كقولك : بحسبك قولُ السوء^(٤) ، وكفى بالله شهيداً ، وما جاءني من أحد .

ح ٣١

فصل

وإنما بطل عملها بدخول (إلا) لزوال شبهها ب (ليس) إذا كان الكلام يعود إلى الإثبات ، ولم يبطل عمل (ليس) إلا لأنها أصل^(٥) . فأما قول الشاعر : [من الطويل]

(١) هذا القول معزو إلى الكوفيّين في الإنصاف ١٦٥/١ .

(٢) وضّح أبو البركات ذلك في الإنصاف ، فقال ١٦٦/١ : « ألا ترى أنّ ما لا ينصرف لَمَّا أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع الجرّ والتنوين » ، ولعلّ المقصود بوجهي الشبه الثقل والفرعية اللذان وضّحهما ابن يعيش في شرح المفصل ٥٧/١ - ٥٨ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنّ : مازيداً قائماً أصلها : مازيداً بقاءم .

(٤) جاء في الإنصاف ١٧٢/١ : « وإذا حذفوا حرف الحذف قالوا : حسبك زيدٌ ... بالرفع لا غير » .

(٥) للكوفيّين تعليل آخر ورد في الإنصاف ١٦٥/١ ، وهو عدم دخول الباء على خبرها مع إلا إذ قالوا : « لم =

١٥- وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً^(١)

ففيه وجهان :

أحدهما أن المنصوب مفعول به ، والخبر محذوف تقديره : إلا يشبه منجنوناً ، وهو^(٢) الدولاب في دورانه ، وإلا يشبه معذباً .

والثاني أن (منجنونا) و (معذباً) منصوبان نصب المصادر ، ونائبان عن فعل ، تقديره : إلا يدور دوراناً ، وإلا يعذب تعذيباً^(٣) .

فصل

وإنما بطل عملها بتقديم الخبر ، لأنَّ التقديم تصرّف ، ولا تصرّف لـ (ما) ، ولأنَّ التقديم^(٤) فرع عمل ، و (ما) فرع ، فلا يجمع بين فرعين . فأما قول الفرزدق : [من البسيط]

١٦- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر^(٥)

بنصب (مثل) ففيه أربعة أوجه :

= يجز النصب إذا قدم الخبر نحو : ما قام زيد ، أو دخل حرف الاستثناء نحو : ما زيد إلا قائم ، لأنه لا يجسن دخول الباء معها ، فلا يقال : ما قام زيد ، وما زيد إلا قائم .

(١) ورد هذا البيت في خزنة الأدب ١٣٠/٤ ، برواية العكبري ، ثم ورد على نحو آخر ١٣٢/٤ وهو : وما طالب الحاجات إلا معللاً . وروايته في شرح الكافية ٢٦٧/١ : « وما طالب الحاجات إلا معذباً » . جاء في القاموس المحيط : [جن] « المنجنون والمنجنين : الدولاب مؤنث » .

(٢) سقطت العبارة التالية من ح .

(٣) نسب شارح الكافية ٢٦٧/١ إعمال (ما) على هذا النحو إلى يونس ، ونسب البغدادي في خزنة الأدب ١٣٠/٤ التخريج الأول إلى صاحب اللب ، ولعله يعني العكبري صاحب اللباب .

(٤) في م : التقدير .

(٥) البيت ورد في قصيدة مدح بها الفرزدق عمر بن عبد العزيز ، وروايته في الديوان تماثل رواية أبي البقاء ههنا ، وفي شرح الكافية ٢٦٧/١ : « أعاد الله دولتهم » . وجاء في المقتضب : « والرفع الوجه . وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خير مقدم ، وهذا خطأ فاحش » ، وتخيّر أن تكون مثلهم منصوبة ، وأعرها حالاً ، على النحو الذي ذكره أبو البقاء في الوجه الثالث .

أحدها أنه غلط من الفرزدق ، لأن لغته تميّية ، وهم لا ينصبونه بحال ، لكنّه ظنّ أنّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخراً ومقدّماً .

والثاني أنّها لغة ضعيفة .

والثالث أنّه حال تقديره : (إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلهم) فلمّا قدّم صفة النكرة نصبها ، وهذا ضعيف ، لأنّ العامل في الحال إذا كان / معنى لا يحذف ويبقى عمله ، إلاّ أنّه سوّغه شبه (مثل) بالظرف .

والرابع أنّه ظرف تقديره : (وإذ ما مكانهم بشر) أي : في مثل حالهم ، إلاّ^(١) أنّه سوّغه شبه مثل بالظرف .

فصل (٢)

ويبطل عملها بتقديم معمول الخبر كقولك : ما طعامك زيدٌ آكل ، لأنّ معمول الخبر لا يقع إلاّ حيث يقع العامل ، فتقديمه كتقديم العامل ، ولو تقدّم العامل لكان مرفوعاً ، فكذلك إذا تقدّم معموله .

وكلّ موضع لا ينتصب فيه خبر (ما) لا تدخل عليه الباء كما لا يدخل على خبر المبتدأ . فإن قلت : طعامك ما زيدٌ أكلاً لم يجوز ، نصبت الخبر أو رفعتّه ، لأنّ (ما) لها صدر الكلام^(٢) . / وأجاز ذلك الكوفيّون ، وقاسوه على (لا) و (لم)

(١) سقطت العبارة التالية من ح .

(٢) سقط (فصل) من ح .

(٣) عدم الجواز رأي البصريّين ، وحجّتهم التي ذكرها صاحب الإنصاف ١٧٣/١ : « أنّ (ما) معناها النفي ، ويليهما الاسم والفعل ، فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله . فكذلك هنا (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها » .

و (لن)^(١) . وقد بيّنا فيما تقدّم أنّ (ما) أصل حروف النفي ، فلا يسوّى بينها^(٢) .

فصل

فإن قلت : ما إن زيد قائم بطل عملها لوجهين :

أحدهما أنّ (ما) كفت (إنّ) عن العمل ، فتكفّها عن عملها اقتصاصاً .

والثاني أنّ (ما) للنفي^(٣) ، و (إنّ) تكون للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً ، فكذلك لفظ النفي ، وإن لم تردّ به النفي .

فصل

ومن العرب من يعمل (لا) عمل (ما) لاشتراكهما في المعنى ، ومنه قول الشاعر^(٤) : [مجزوء الكامل]

١٧- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِمْ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَابِرَاحٍ^(٥)

(١) حجة الكوفيّين أنّ « هذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو : زيداً لم أضرب ، وعمراً لن أكرم ، وبشراً لا أخرج » الإنصاف ١/١٧٢ .

(٢) والرّد الذي دحض به البصريّون رأي الكوفيّين هو أنّ « (لن) و (لم) لا يليها إلا الفعل ، فصارا بمنزلة الفعل ، بخلاف (ما) فإنّها يليها الاسم والفعل . وأمّا (لا) فإنّها جاز التقديم معها - وإن كان يليها الاسم والفعل - لأنّها حرف متصرّف ، فعمل ما قبله فيما بعده ، ألا ترى أنّك تقول : جئت بلا شيء » الإنصاف ١/١٧٢ ، وانظر المسألة التاسعة والأربعين في (التبيين) ٢٢٧ .

(٣) ذكر الرضيّ في شرح الكافية علّة كفت (ما) في هذا الموضع ، فقال : « فلما كان قياس إعمالها ضعيفاً انزلت لأدنى عارض ، فمن ذلك مجيء (إنّ) بعدها .. ويجوز أن يقال : إنّها عزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف » .

(٤) الشاعر هو سعد بن مالك القيسيّ البكريّ ، فارس شاعر ، قتل في حرب البسوس ، قال التبريزيّ : إنّه جدّ طرفة بن العبد .

(٥) ورد هذا الشاهد في كتاب سيبويه ٥٨١/١ وروايته تمّ « من قرّ عن ... » وجاء في التعليق على (لا) : « جعلها بمنزلة (ليس) فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع » . يعني قراءة من قرأ : ﴿ ولات حين مناص ﴾ . وانظر المقتضب ٤/٣٦٠ ، والأمالى الشجرية ١/٢٨٢ .

أي : لا لي براح ، كقولك : مالي . وقال العجاج^(١) : [من الرجز]
 ١٨- تَاللّهِ لَوْلَا أَنْ تَحَشَّ الطَّبَّخُ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ^(٢)
 ومنهم مَنْ يُعْمَلُهَا مَعَ الْحَيْنِ خَاصَّةً^(٣) كقوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾^(٤) ،
 تقديره : وليس الحين حين مستصرخ . وقال الأخفش : هو منصوب بفعل محذوف
 أي : ولات أرى حين مناص . وقال قوم : هو مبني مع (لا) ومن العرب من يرفع
 الحين هنا ، ويحذف الخبر .

فأما (التاء) فقال قوم : هي متصلة بـ (لا) ، دخلت لتأنيث الكلمة ، كما
 دخلت في (ربّ) ، و (ثمّ) . وعلى هذا يوقف عليها بالتاء ، لأنها أشبهت التاء
 اللاحقة بالفعل في دلالتها على التأنيث في غير لفظها . وفتحت ليفرق بين الحرف
 والفعل^(٥) . ولو قيل : حرّكت لالتقاء الساكنين كان وجهاً . وقال الكسائي : يوقف
 عليها بالهاء لتحركها . ومنهم من قال : هي متصلة^(٦) بحين ، كما قالوا (تلان) .

- (١) العجاج : هو عبد الله بن ربيعة السعديّ أبو الشعثاء [ت : ٩٠ هـ] راجز تميميّ فحل ، امتدّت به الحياة
 إلى عهد الوليد بن عبد الملك . الشعر والشعراء ٥٩١/٢ ، شرح شواهد المغني ٤٩/١ .
- (٢) ورد هذا الشاهد في ديوان العجاج ١٧٢/٢ على النحو الذي ذكره هنا أبو البقاء . ونسبه ابن الشجري في
 أماليه ٢٨٢/١ إلى ربيعة . حشّ النار : سعرها ، والطبخ هنا الملائكة . وموضع الاستشهاد فيه رفع
 (مستصرخ) بـ (لا) العاملة عمل (ليس) . وقيل : على الابتداء . وانظر التكملة ١٦٨/٢ ، وهمع
 الهوامع ١٢٥/١ ، والدرر اللوامع ٩٨/١ ، ولسان العرب [حش / طبخ] .
- (٣) نقل ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦/٢ - ١١٧ تعليلاً آخر لقصر عمل (لات) على حين ، والتعليل
 معزوّ إلى الزمخشري ، وخلاصته أنّ (لات) أضعف عملاً من (ما) وأنّ ضعفها جاء من كفّها بالتاء .
 وقال : « ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصّة ، سواء نصبت أو رفعت . والعلة في ذلك أنّها في
 المرتبة ثلاثية ، فـ (ليس) أقوى لأنّها الأصل ، ثمّ (ما) ثمّ لات » .
- (٤) ﴿ كم أهلكتنا من قبله من قرن ، فنادوا ، ولات حين مناص ﴾ من سورة ص : ٣ .
- (٥) نسب ابن هشام هذا الرأي إلى الجمهور . مغني اللبيب ٢٨١ .
- (٦) جاء في مغني اللبيب ٢٨١ : « إنّها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنّها (لا) النافية ، و (التاء) زائدة في
 أول الحين ، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة . واستدل أبو عبيدة بأنّه وجدها في (الإمام) وهو مصحف
 عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط » .

باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي ، واسمان عند الباقيين^(١) .

والدليل على أنّها فعلان ثلاثة أشياء :

أحدها اتصال تاء التانيث الساكنة الدالة على تانيث الفاعل بها ، وليس كذلك تاء (رَبَّتْ) و (نَمَّتْ) لأنها متحركة غير دالة على تانيث الفاعل ، وقد وقف عليها قوم بالهاء .

والثاني أنه يستتر فيها الضمير ، وليست اسم فاعل ولا مفعول ولا ما أشبهها ، وقد حكى الكسائي : نعموا رجالاً الزيدون .

والثالث أنّها ليست حرفاً بالاتفاق ، ولا سيّما وهي تفيد مع اسم واحد^(٢) .

ولا يجوز أن تكون اسماً ، إذ لو كانت اسماً لكانت إمّا أن تكون مرفوعة ولا سبيل إلى ذلك ، إذ ليست فاعلاً ولا مبتدأ ، ولا ما شُبّه بها . وإمّا منصوبة ولا سبيل إليه أيضاً ، إذ ليست مفعولاً ولا ما شُبّه به . وإمّا مجرورة ، ولا سبيل إليه .

فأمّا دخول (الباء) عليها في بعض الحكايات فلا يدلُّ على أنّها اسم كما قال

الراجز :

(١) ناقش أبو البقاء هذه المسألة في كتابه (التبيين) ٢٧٤ - ٢٨١ ، وأبو البركات بن الأنباري في الإنصاف ٩٧/١ - ١٢٦ ، وأدلة الكوفيّين على اسميّة نَعْمَ وبئسَ ستّة كما ذكرها أبو البقاء وهي : دخول حرف النداء عليها ؛ (يانعم المولى) ، ودخول حرف الجرّ : (نعم السير على بسن العير) ، وتجردهما من الحدث والزمان ، وجودهما ، ودخول اللام عليها إذا وقعتا خبراً لإنّ : (إنّ زيدا لنعم الرجل) وقول العرب : (نعيم الرجل) .

(٢) أضاف أبو البركات في أسرار العربيّة دليلاً رابعاً فقال : ٩٦ « إنّها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علّة » .

والله ماليلي بنام صاحبه^(١)

والتقدير في ذلك كله بمقول فيه . وحذف القول كثير .

وأما ما حكى أنهم قالوا (نَعِيمَ) فشاذ ، والياء فيها ناشئة عن إشباع^(٢) الكسرة .

وأما دخول اللام عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِنَعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ ﴾^(٣) ، فهو

جواب قسم كما قال^(٤) : [من البسيط]

٢٠- إذن لقام بنصري /

٣٥ م

وكقول الآخر : [من الطويل]

(١) هذا البيت من مشطور الرجز ، ذكره المؤلف في التبيين ٢٧٩ وشفعه بيت آخر ، وهو : (ولا مخالط

الليان جانبه) . والشاهد فيه أن دخول الباء على الفعل (نامَ) لا يعني أن الباء باشرت الفعل ، وإنما باشرت اسماً مقدراً أي : بمقول فيه نام . ورواية البيت في خزنة الأدب (والله ما زيد بنام صاحبه) والرجز غير منسوب في الكتب التي وقفت عليها ، ومنها : الخصائص ٣٦٦/٢ ، وأمالى ابن الشجري ١٤٨/٢ . وشرح المفصل ٦٢/٣ ، وخزنة الأدب ٢٨٨/٩ ، ولسان العرب [نوم] .

(٢) في م و ح : امتناع ، والتصحيح من التبيين ٢٨١ ، فقد جاء فيه : « وأما نعيم الرجل فهي حكاية شاذة ، والوجه فيها أن أصل (نعيم) بكسر العين ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، ونسب الإنصاف ١٢١/٨ هذا الوجه الشاذ إلى قطرب .

(٣) ﴿ للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ، ولدار الآخرة خيرٌ ، ولنعم دار المتقين ﴾ [النحل : ٣٠] .

(٤) قائل البيت قُرَيْطُ بن أُنَيْفِ العنبريِّ التميميِّ ، وللقصيدة التي ورد فيها هذا البيت في أول حماسة أبي تمام خيرٌ مفصلٌ في شروح الحماسة . والعبارة التي ذكرها أبو البقاء وردت في صدر البيت الثاني من هذين البيتين :

لو كنت من مازن لم تستبح إيلي بنو اللقيطة من دُهل بن شيبانا
إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوتية لانا

ذكره البغدادي في الخزانة ٤٤٩/٨ وقال : « إذن متضمنة لمعنى الشرط على ما حققه ، وإذا كانت بمعنى الشرط الماضي جاز إجراؤها مجرى (لو) في إدخال اللام في جواها . » وفي كلامه ردٌ على العكبري وعلى من قدر القسم . وانظر التبيين ٢٨٠ ، والخصائص ٢٧/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٨٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١ .

٢١- لنا ما فإِنْ من حدِيثٍ ولا صال^(١)

وأما دخول (يا) عليها في نحو قولهم : يا نعم المولى ، فالمنادى محذوف أي :
يا الله أنت نعم المولى ، كما قالوا : يا لعنة الله ، وكقراءة من قرأ : ﴿ ألا
يا اسجدوا ﴾^(٢) ، وكقوله : ﴿ يا ليت قومي يعلمون ﴾^(٣) .

وأما عدم تصرّفها فلم نذكره بعد .

فصل

والأصل في (نِعِم) نَعِمَ الرجل إذا أصاب نعمةً ، وبَيَسَ إذا أصاب بؤساً ، فهو
مكسور العين . وفيها أربع لغات هذه إحداها^(٤) . وقد جاءت في شعر طرفة^(٥) :

٢٢- نَعِمَ السّاعون في الأمر المُبرِّ^(٦)

(١) الشاهد عجز بيت لامرئ القيس ، ورد في قصيدته الثانية من ديوانه ص ٣٢ وصدرة (حلفت لها بالله
حلقة فاجر) . قال البغدادي في الخزانة ٣/٣٣٢ : « لنا ما جواب القسم ، وجاز الربط باللام من غير
(قد) لضرورة الشعر ، ثم ناقش البغدادي هذه اللام مناقشة مطوّلة . انظر للمقتضب ٢/٢٣٦ ، وشواهد
التوضيح والتصحيح ١٦٨ ، وشرح المفصل ٩/٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ ، والتبيين للعكبري ٢٨١ .

(٢) ﴿ وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدمّهم عن السبيل فهم لا يهتدون ، ألا يسجدوا لله ﴾
[النمل : ٢٤ - ٢٥] . قال البيضاوي : « وقرأ الكسائي ويعقوب (ألا) بالتخفيف على أنها للتنبيه .
ويا للنداء ، ومناداه محذوف أي : ألا يا قوم اسجدوا . وقال ابن يعيش ٢/٢٤ : « ويجوز أن يكون
(يا) تنبيهاً ، ولا منادى هناك ... أما قراءة الجماعة فعلى أن (أن) الناصبة للفعل دخلت عليها
(لا) النافية ، والفعل المضارع بعدها منصوب ، وحذف النون علامة النصب » .

(٣) ﴿ قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون ﴾ [سورة يس : ٢٦] .

(٤) في م وح : هذه أحدها .

(٥) طرفة بن العبد البكري الوائلي [ت نحو ٦٠ ق . هـ] أحد شعراء المعلقات ، تنقل بين جنبيات نجد ،
وأنفق شبابه في الحر واللدات . قيل : إن عمرو بن هند أمر بقتله ، فقتل وهو شاب . معاهد
التنصيص ١/٣٦٤ ، سمط اللآلي ٣١٩ .

=

(٦) رواية هذا البيت في ديوان طرفة ٥٨ :

وثانيها كسر النون وإسكان العين ، والوجه فيه أنهم تقلوا كسرة العين إلى الفاء .

وثالثها كسرهما على الإتياع .

ورابعها فتح النون على الأصل ، وإسكان العين على التخفيف ، وهذا مستمر في كل فعل أو اسم مكسور العين إذا كانت عينه حرفاً حلقياً .

فصل

وإنما كان هذا الفعل ماضياً غير متصرف لوجهين :

أحدهما أنه لما أخرج إلى معنى ، أشبه الحرف في دلالته على المعنى ، فجمد كما جمد الحرف .

والثاني أنه موضوع للمبالغة في المدح والذم . وإنما يصدر ذلك ممن علم أن ثم صفات توجب ذلك ، فهو ممدحة أو مذمة بما فيه لا بما ينتظره^(١) .

فصل

وإنما كان فاعل (نعم) و (بئس) جنساً معرفاً باللام لثلاثة أوجه :

أحدها أن (نعم) لما كانت للمدح العام جعل فاعلها مطابقاً لمعناها .

والثاني أن الجنس يذكر تنبيهاً على أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه .

= « خالتي والنفس قدماً إنهم نعم الساعون في القوم شطر »
وروايته في المصادر الأخرى كثيرة الاختلاف . وضبط البغدادي في الخزانة ٣٧٧/٩ (نعم) بكسر النون والعين . وقال سيوييه ٤٤٠/٤ : « نَعِمَ ... لغة هذيل » ، وجاء في اللسان « هكنا أنشدوه نَعِمَ ... جاؤوا به على الأصل ، وقد روي نَعِمَ بكسرتين على الإتياع » .
وانظر المقتضب ١٤٠/٢ ، والأمال الشجرية ٥٥/٢ ، والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي ٢٠٦ (رقم المسألة ٩٦) .

(١) جاء في المرجل ١٣٧ : « فأما جمودها فلما تَضَمَّتْها من الزيادة على معنى الخبر ، وذلك هو المبالغة فأشبهتها الحروف الموضوعة للمعاني ، فألزمنا طريقة واحدة ، وذلك هو الجمود وعدم التصرف » .

والثالث أن الجنس ذكر للإعلام بأن كل فضيلة وكل رذيلة افتقرت في جميع الجنس مجتمعة في الخصوص بالمدح والذم^(١) .

فإن قيل : لو كان جنساً لما ثني ولا جمع^(٢) . قيل : إنما ثني وجمع على معنى : إن زيدا يفضل هذا الجنس إذا ميّزوا رجلين رجلين ، أو رجالاً رجالاً . وقيل : إنما ثني وجمع ليكون على وفاق الخصوص بالمدح والذم في التثنية . وإنما كان المضاف إلى الجنس كالجنس لأن المضاف يكتسي تعريف المضاف إليه^(٣) .

وإنما جاز إضماره لما فيه من الاختصار مع فهم المعنى ، ولم يظهر فيه ضمير التثنية والجمع استغناء بصيغة الاسم المميّز للضمير إذ هو في المعنى . وجاز الإضمار قبل الذكر لوجهين :

أحدهما أنه إضمار على شريطة التفسير .

والثاني أن المظهر ليس يراد به واحداً بعينه ، ففيه نوع إبهام^(٤) . والمضمر قبل الذكر كذلك . وهذا مثل قولهم : (ربّه رجلاً) ، والاختيار أن يجمع بين الفاعل

(١) عبارة المرتجل ١٤٠ : « لَمَّا قَصَدْتَ مَدْحَ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَأُرِدْتَ الْمُبَالَغَةَ فِي مَدْحِهِ

مَدَحْتَ جِنْسَهُ كُلَّهُ ، وَأَهَمَّتْ ذِكْرَهُ ، وَطَوَيْتَهُ فِيهِ ، ثُمَّ اخْتَصَصْتَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ بِالذِّكْرِ وَعَيَّنْتَهُ . »

(٢) لعلّه يعني إسناد نعم إلى ضمير المثني وضمير الجمع . جاء في المرتجل ١٣٦ : « قَوْمُكَ نَعْمُوا رِجَالاً وَأَخْوَاكُ

نَعْمًا رِجَالِينَ فِيمَنْ أَجَازَهُ ، وَذَلِكَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : الرَّجُلَانِ قَامَا ، وَالرِّجَالُ قَامُوا . » وجاء في شرح

الكافية ٣١٧/٢ : « وَقَدْ رُوِيَ : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نَعْمُوا قَوْمًا يَالْحَاقِ الضَّمِيرُ الْبَارِزُ وَهُوَ قَلِيلٌ . »

(٣) مثاله في المرتجل ١٣٩ : « نَعَمْ غِلَامُ الْقَوْمِ بَشَرٌ ، وَيُسُّ صَاحِبُ الْقَوْمِ بَكْرٌ . »

(٤) يريد بالإضمار قبل الذكر إضمار فاعل (نعم) . قال ابن يعيش ١٣١/٧ : « نَعَمْ رِجَالٌ زَيْدٌ ... أَضْمَرَ

قَبْلَ أَنْ يَتَقَلَّمَهُ ظَاهِرٌ ، فَلَزِمَ تَفْسِيرَهُ بِالنُّكْرَةِ . »

(٥) علّل ابن يعيش الإضمار والتفسير ١٣١/٧ بأنّ لهما فائدتين : « إِحْدَاهُمَا التَّوَسُّعُ فِي اللُّغَةِ ، وَالْأُخْرَى

التَّخْفِيفُ ، فَإِنَّ لَفْظَ النُّكْرَةِ أَخْفَى مِمَّا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ . »

والتمييز ، لأنّ التمييز ههنا مفسّر للمضر ، ولا مضر . وإن جاء منه شيء في الشعر ^(١)
فشأذ يذكر على وجه التوكيد ، وجعله أبو العباس قياساً .

فصل

وأما المخصوص بالمدح والذمّ ففي رفعه وجهان :

أحدهما هو خبر مبتدؤه محذوف ^(٢) .

والثاني هو مبتدأ والمجمله قبله خبره ، ولم يحتج إلى ضمير ^(٣) ، لأنّ الجنس مشتمل

عليه ، فيجري مجرى الضمير ، كما قالوا : [من الطويل]

٢٣- أمّا القتال لا قتال لديكم ^(٤)

وأيضاً : [من الطويل]

٢٤- وأمّا الصدور لا صدور لجعفر ^(٥)

(١) ومّا جاء في الشعر قول جرير : [ابن يعيش ١٣٢/٧]

تزوّد مثل زاد أيّك فينا فنعم الزاد زاد أيّك زادا

(٢) فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، فالتقدير : هو زيد . جاء في المرتجل ١٤٣ : « وذلك المبتدأ لا يظهر ،
وتقديره هو ... وهذا الوجه الكلام فيه - كما رأيت - جملتان » .

(٣) إذا قلت (نعم الرجل عبد الله) لم تجد ضميراً في جملة الخبر (نعم الرجل) يعود إلى المبتدأ (عبد الله)
فما الرابط الراجع ؟ قال ابن يعيش ١٣٤/٧ : « وأما الراجع إلى المبتدأ فإن (الرجل) لمّا كان شائعاً
ينتظم الجنس كان (عبد الله) داخلاً تحته ، إذ كان واحداً منه ، فارتبط به ... فصار دخوله تحت
الجنس بمنزلة الذكر » .

(٤) هذا الشاهد صدر بيت للحارث بن خالد الخزوميّ ، وعجزه : (ولكنّ سيراً في عراض المواكب) ، جاء
في حاشية شرح المفصل ١٢/٩ : « (القتال) مبتدأ ، وجملة (لا قتال لديكم) خبر ، والرابط العموم
الذي في اسم (لا) » . وهذا البيت كثير الدوران في كتب النحو . منها المقتضب ٧١/٢ ، والنصف
١١٨/٣ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، والدرر اللوامع ٨٤/٢ .

(٥) ورد هذا الشاهد في شرح المفصل ١٢/٩ منسوباً إلى رجل من الضباب . وروايته ثمّ : =

فصل

وقد حذف فاعل (نعم) من اللفظ تارة ، والمخصوصُ أخرى ، وقد حذفنا جميعاً في نحو قوله تعالى : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾^(١) ، والتقدير : بئس البديل إبليس وذريته . وجاز ذلك لتقدم ذكره . ومن حذف المخصوص قوله تعالى : ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا ﴾^(٢) ، ف (الذين) صفة للقوم ، والتقدير : بئس مثل القوم هذا المثل / . ويجوز أن يكون الذين في موضع رفع ، أي : بئس مثل القوم أي مثل الذين ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

وأما قوله تعالى : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾^(٣) ، ف (ساء) بمنزلة (بئس) والتقدير : ساء المثل مثلاً مثل القوم ، فعمل فيه ما ذكرنا ، وساء بمنزلة بئس في جميع الأحكام .

فصل

إذا كان الفاعل مؤنثاً هنا كان ثبوت التاء كغيره من الأفعال^(٤) ، ويجوز حذفها ،

= فأما صدور لاصدور لجعفر ولكن أعجازاً شديداً ضيرها

روي (ضيرها) بالضاد المعجمة ، وجاء في التعليق عليه : « والضير المضارة ، وأكثر ما يستعمل في الغيرة ، والضير أيضاً التحمل والصبر » ، وروي في شرح المفصل نفسه ١٣٤/٧ (صريرها) بالصاد المهملة . والشاهد فيه كما ذكر ابن يعيش أن « الصدور مبتدأ ، وقوله (لاصدور لجعفر) جملة في موضع الخبر ، ولما كان النفي عاماً شمل الصدور الأول ، ودخل الأول تحته ، فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد » .

(١) ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ، فسق عن أمر ربّه . أفقتخونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدوٌ بئس للظالمين بدلاً ﴾ [سورة الكهف : ٥٠] .

(٢) سورة الجمعة : ٥ .

(٣) ﴿ ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٧] .

(٤) من أمثلة هذه المسألة قول ابن الخشاب في المرتجل ١٣٧ : « نعمت المرأة هند ، وبئس الجارية =

لأنَّ الفاعل جنس ، والجنس مذكَّر ، فعَلَّبَ المعنى ، كما قالوا : ما قام إلاَّ هُند ، أي :
ما قام أحدٌ إلاَّ هُند .

= جُمِلَ « . وقد تلحق التاء (نعم) مع لفظ مذكَّر يراد به معناه للوْنُث ، والشاهد قول ذي الرِّمَّة ،
وقد أراد بالزورق الناقة [المرتجل] ١٩] :
أو حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور ، نعمت زورق البلد

باب حَبَّذا

(حَبَّ) فعل ماضٍ ، وأصله (حَبَبَ)^(١) مثل : ظرف ، لأنَّ اسم الفاعل منه حبيب ، وهو لازم . فأَمَّا (حَبَّبْتُ الرجل) فهو فعلت مثل ضرب . واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال :

أحدُها أنه غير مرَكَّب ، وفاعله (ذا) ، والاسم المرتفع بعده كالمرتفع بعد فاعل (نعم) في الوجهين ، إلاَّ أنه لا يجوز تقديمه هنا على حَبَّذا ، لأنَّ حَبَّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره ، فيكون له صدر الكلام ، وهذا هو الأصل .

والقول الثاني أَنَّ (حَبَّ) رُكِّبَتْ مع (ذا) وصارا في تقدير اسم مرفوع بالابتداء و (زيدٌ) خبره ، وتقديره : المقرب إلى القلب زيدٌ . واحتجَّ على ذلك بِحُسْنِ نداءه ، كقولهم :

٢٥- يا حَبَّذا جبلُ الرِّيانِ من جبلٍ^(٢)

و :

٢٦- يا حَبَّذا القمراء^(٣)

(١) نسب ابن يعيش في شرح المفصَّل ١٣٨/٧ هذا القول إلى الفراء .

(٢) هذا صدر البيت الحادي والخمسين من قصيدة جرير التي مطلعها (بان الخليط ..) الديوان ٤٩٣ ، وعجزه : (وحَبَّذا ساكن الرِّيانِ من كانا) والشاهد فيه أنَّ دخول (يا) على (حَبَّذا) رجَّح اسميَّتها فالنداء للأسماء . وردَّ البغدادي على ذلك في خزانته ١٩٩/١١ ، فقال : « ومثل (يا) الواقعة قبل (ليت) في تجرُّدها للتنبيه الواقعة قبل (حَبَّذا) في قول الشاعر : يا حَبَّذا جبل الرِّيانِ ... » . وانظر ابن يعيش ١٤٠/٧ .

(٣) هذا مطلع بيت من مشطور الرجز لا يُعرف قائله . وهو والبيت الذي بعده :

يا حَبَّذا القمراء والليل الساجُ وطرق مثل ملاء النَّساجُ

ذكره ابن يعيش ١٣٩/٧ وجاء في الحاشية : « (يا) هنا ليست حرف نداء ، وإنما هي مجرد التنبيه » .

وكقولهم : (ما أحبيذه !) فصغروه تصغير المفرد . وبأنه لم يُثَنَّ ، ولم يجمع ، ولم يؤنَّث^(١) . وبأنه لا يحذف ، ويضمر في الفعل ، كما فُعل في (نعم) . وهذه الأوجه لا يعتمد عليها ، لأنَّ المنادى محذوف تقديره (يا قوم) ، كما قالوا :

٢٧- ألا يا اسلمي^(٢)

فأدخلوها على الفعل .

وأما المنع من تثنيته وجمعه فلما يذكر من بعد .

وأما قولهم : ما أحبيذه ! فن الشذوذ الذي لا يُستدلُّ به على أصل^(٣) .

الثالث أنه جعل التركيب كالفعل ، وارتفع زيد به .

فصل

وإنما لم يُثَنَّ ولم يجمع كما فُعل في فاعل (نعم) لتركيبه عند من يرى التركيب .

ومن لم يره ففيه وجهان :

(١) قال ابن يعيش ١٣٩٧ : « تقول : حبَّذا زيد ، وحبَّذا هند ، وحبَّذا الزيدان ، وحبَّذا الزيدون ، ولا يقال : حبَّده في المؤنَّث ، ولا حبَّدي » .

(٢) هذا مطلع بيت لذي الرمة ، ونصه في ديوان الشاعر ٥٥٩/١ :

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القَطْرُ

الجرعاء : الأرض الرملية ، والقطر المنهل : المطر المنسكب .

ذكر ابن جني في الخصائص ٢٧٨/٢ هذا البيت ، وقال في تخريج (يا) الداخلة على الفعل : « قد جُرِّدَت من معنى النداء ، وخلصت تنبيهاً » . وانظر الإنصاف ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٤٠/٧ ، ومغني اللبيب ٢٦٨ .

(٣) من الذين أنكروا كون (حبَّذا) اسماً واحداً مركباً أبو عليّ الفارسيّ . قال في المسائل المشككة (البغداديات) ٢٠٥ : « لم تجد الاسم يبنى مع الفعل كما يبنى الحرف مع الاسم ، والاسم مع الاسم » . ولعله يعني بالأولى نحو : لارجل ، وبالثانية نحو : خمسة عشر . وانظر الأصول ١٤٤/٢ .

أحدهما أنّ (ذا) لَمَّا كان عبارةً عن المذكور أو المقرَّب من القلب كان جنساً ،
ولفظ الجنس مفرد ، لم يغيَّره عن ذلك .

والثاني أنّ المفرد هو الأصل^(١) ، ويبقى هنا على لفظه ، لأنَّه صار كالمثل ،
والأمثال لا تغيَّر عن أوَّلِيَّتِها .

ولم يضر فاعل (حبّ) لئلاً يبطل معنى الإشارة .

فصل

والنكرة تنصب بعده على التمييز ، وجاز الجمع بينهما ، لأنَّها ليست من لفظ الفاعل
بخلاف باب (نعم)^(٢) . والاسم المخصوص بالتقريب^(٣) مرفوعٌ ، وفيه أربعة أوجه :
الأوَّل هو خبر ابتداءٍ محذوف .

والثاني هو مبتدأ ، و (حبَّذا) خبره ، ولمَّا كانت (ذا) تشبه الضمير كانت
كالعائد على المبتدأ . ولا يجوز على هذا الوجه : زيدٌ حبَّذا كما جاز في (نعم) لجريان
(حبَّذا) مجرى المثل وحروف المعاني .

والثالث أنَّه تبيين^(٤) للفاعل .

والرابع أنَّه بدلٌ لازم ، ومن جعل (حبَّذا) مرَّكباً كان (زيد) خبره أو فاعله .

(١) شفع ابن يعيش أصالة الأفراد والتذكير بالحفَّة فقال ١٣٩/٧ : « وجعلوا ذلك الاسم مفرداً مذكراً ، إذ
كان المفرد أخفّ ، والمذكر قبل المؤنث ، فهو كالأصل » .

(٢) قال ابن يعيش في نحو : (حبَّذا رجلاً زيدٌ) ١٤٢/٧ : « فُسِّر بالنكرة ، فقيل : حبَّذا رجلاً ، كما
تقول : نعم رجلاً ، إلاَّ أنَّه في (حبَّذا) يجوز ألا تأتي بالمفسَّر ، وتقول : حبَّذا زيد ، ولا يجوز ذلك في
(نعم) فلا تقول : نعم زيد » .

(٣) لعلَّه يريد بالتقريب التحبيب والمدح .

(٤) يريد أنَّه عطف بيان . جاء في شرح الكافية ٣١٨/٢ : « وقال بعضهم : المخصوص بعد حبَّذا عطف بيان
لـ (ذا) » .

باب عسى

وهي فعل بدليل اتصال الضائر بها وتاء التأنيث الساكنة نحو : عَسَيْتُ ، وعسوا ، وعسين ، وعست . ومعناها الإشفاق^(١) والطمع في قرب الشيء ، كقولك : عسى زيد أن يقوم ، أي : أطمع في قرب قيامه . وهي فعل ماض ، لأنك تخبر بها عن طمع واقع في أمر مستقبل . ولا يكون منها مستقبل ولا اسم فاعل ، بل هي فعل^(٢) جامد . وإنما كانت كذلك لوجهين :

أحدهما أنها أشبهت الحروف ، إذ كان لها معنى في غيرها ، وهو الدلالة على قرب / الفعل الواقع بعدها ، وحكم الفعل أن يدلّ على معنى في نفسه ، وشبهها بالحرف يوجب جمودها ، كما أن الحرف جامد .

والثاني أنها تشبه (لعلّ) في الطمع والإشفاق ، فتلزم صيغة واحدة ك (لعلّ)^(٣) .

(١) انظر كتاب سيويه ٢٣٣/٤ .

(٢) من القائلين بحرفية (عسى) ثعلب وابن السراج . وحكى السرافي عن سيويه أنها تأتي حرفاً مثل (لعلّ) إذا اتصل بها ضمير نصب . ونصّ ابن هشام على أنها فعل مطلقاً . انظر مغني اللبيب ١٦٢ .

(٣) الوجهان وجه واحد إلا أن العكبري خصّص في الثاني ما عمّ في الأول . ومن النحاة من أنكر جمود (عسى) لشبهها بالحرف . جاء في شرح المفصل ١١٦٧ : « معاني هذه الحروف مكتسبة ومستفادة من الأفعال . ألا ترى أن (إلاّ) في الاستثناء نائبة عن (أستثني) ، والهمزة في الاستفهام نائبة عن (أستفهم) ، و (ما) النافية النائبة عن (أنفي) ، والشيء إنما يعطى حكماً بالشبه إذا أشبهه في معناه . وأما إذا أشبهه في معنى هو له أو يساويه فيه ، فلا . ولو جاز أن يمنع التصرف (عسى) لأنها في معنى (لعلّ) لجاز أن يمنع (أستثني) التصرف لمشاركة (إلاّ) » .

فصل

إذا وقع الفعل الذي دلّت عليه (عسى) بعد الاسم كان موضعه نصباً ، كهولك : عسى زيداً أن يقوم . وقال الكوفيون : موضعه رفع على أنه بدلٌ مما قبله ^(١) .

والدليل على القول الأول من وجهين :

أحدهما أن (زيداً) هنا فاعل (عسى) ، ومعناها : قارب زيدٌ ، فيقتضي مفعولاً ، وهو قولك : (أن يقوم) ^(٢) .

والثاني أن (عسى) دلّت على معنى في قولك (أن يقوم) كما دلّت (كان) على معنى في الخبر ، فوجب أن يكون منصوباً كخبر (كان) . يشهد له قول الشاعر :

٢٨- أَكْثَرْتَ فِي اللُّومِ مَلْحَآءً دَائِماً لَا تَلْحَنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً ^(٣)

ومنه المثل (عسى الغوير أبوساً) ^(٤) . ولا يصحُّ أن يقدر بـ (أن يكون أبوساً) لما فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته . ولا يصحُّ جعله بدلاً لثلاثة أوجه :

(١) جاء في مغني اللبيب ١٦٣ : « إنها فعل قاصر بمنزلة (قرب) . و (أن) والفعل بدلٌ اشتال من فاعلها ، وهو مذهب الكوفيين » . ذكر ذلك ابن هشام ثم دحضه بعد ذلك ، فقال : « ويردّه أنه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً ، تتوقّف عليه فائدة الكلام . وليس هذا شأن البديل » .

(٢) جاء في كتاب سيبويه ١٥٧/٣ : « وتقول : عسيت أن تفعل ، ف (أن) ههنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل » ، وانظر المقتضب ٦٨/٣ ، والمغني ١٦٣ .

(٣) هذا الشاهد من الرجز الذي لا يعرف قائله ، وربما نسب إلى رؤبة . ذكره ابن هشام في مغني اللبيب وروايته ثم ١٦٤ : « لاتكثرن » ، وفي شرح ابن عقيل ٣٢٤/١ : « أكثرت في العذل . ورواه البغدادي في الخزانة ٢١٧/٩ - ٢١٨ مرتين برواية المغني ورواية ابن عقيل . وقال فيه : « والشاهد في قوله (صائماً) ، فإنّه اسم مفرد جيء به خبراً لـ (عسى) . والحقُّ خلافه ، وأنّ (عسى) هنا فعل تامّ خبري ، لافعل ناقص إنشائي . وعلى هذا فالمعنى : إنّي رجوت أن أكون صائماً ، ف (صائماً) خبر لـ (كان) ، و (أن والفعل) مفعول عسى » . وانظر شرح المفصل ١٤/٧ ، والأشعري ٢٥٩/١ ، والعيني ١٦١/٢ .

(٤) قال أبو عبيد البكري في فصل المقال ٤٢٤ : « عسى الغوير أبوساً : أصل هذا أنه كان غار فيه ناس ، =

أحدها أنّ البدل لا يلزم ذكره ، وهذا يلزم ذكره .

والثاني أنّه في معنى المفعول والخبر الذي دلّت عليه (عسى) ، وليس هذا حكم البدل .

والثالث أنّه قد جاء الفعل الذي دلّت عليه (عسى) وإبدال الفعل من الاسم لا يصحّ .

فصل

وإنّما كان خبر عسى فعلاً مستقبلاً ، لأنّها تدلّ على المقاربة ، والمقاربة في الماضي محالّ ، لأنّه قد وجد . ولم يكن اسماً إذ لا دلالة للاسم على الاستقبال . وإنّما لزمّت فيه (أن) لتحصّه على الاستقبال . ولم يكن (السين) و (سوف) ، لأنّها يدلّان على نفس زمان الفعل ، والغرض هنا تقريبه ، فإنّ جاء شيء من ذلك فهو شاذّ^(١) .

فصل

وإذا وقع (أن والفعل) قبل الاسم فوضعه رفع على أنّه فاعل (عسى) ، ويكون معناها (قرب) ، ولا تقتضي مفعولاً ، أو يكون هذا الفاعل لما تضمّنه من الحدث مغنياً عن الخبر^(٢) .

= فانهار عليهم ، وأتاهم فيه عدوٌّ ، فقتلوه . وجاء في المستقصى ١٦١/٢ : « عسى الغوير أبوسا : تصغير الغار وجمع البأس . وانتصاب (أبوساً) على أنّه خبر عسى » . وانظر شرح المفصل ١١٩/٧ ، وسيبويه ٥١/١ ، ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، ٧٢ .

(١) في شرح الكافية ٣٠٥/٢ - ٣٠٦ تعليل يكمل تعليل اللباب جاء فيه : « وأمّا التزامهم في خبر (عسى) كونه مضارعاً بـ (أن) ... فلأنّ المضارع المقترن بـ (أن) للاستقبال خاصّة ، والطمع والإشفاق محتضّان بالمستقبل ، فهو أليقّ بـ (عسى) من المصدر » .

(٢) جاء في شرح المفصل ١١٨/٧ : « والضرب الثاني أن تكتفي بالرفوع من غير افتقار إلى منصوب وتكون =

فصل

وأما (كاد) ففعل متصرّف يدلُّ على شدّة مقارنة الفعل^(١) ، ومن ههنا لم يدخل خبرها (أن) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال . فإن جاءت فيه (أن) فهو شاذٌّ محمولٌ على (عسى) كما حملت عسى على (كاد)^(٢) . فإن تقدّم الفعل كقوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاد تزيغ^(٣) قلوب فريق منهم ﴾^(٤) كان فيها أربعة أوجه :

أحدها أن يكون فيها ضمير الشأن ، والجملة بعدها مفسّرة .

والثاني أن تكون (تزيغ) حالاً مغنّية عن الخبر .

عسى بمعنى قرب إلا أن مرفوعها لا يكون إلا (أن والفعل) نحو قوله تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ ف (أن تكرهوا) بموضع رفع بأنه فاعل ، ووقعت الكفاية به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر .

(١) جاء في شرح المفصل ١١٩/٧ : « لاتقوله إلا لمن هو على حدّ الفعل كالداخل منه ، لازمان بينه وبين دخوله فيه ، قال الله تعالى : ﴿ يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار ﴾ . ومن كلام العرب : كاد النعام يطير . »

(٢) يعني يحمل عسى على كاد تجرد خبر عسى من (أن) . جاء في شرح المفصل ١٢١/٧ : « وقد شبه (عسى) بـ (كاد) من قال :

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه يــــكــــون وراءه فرج قريبٌ »

(٣) للفعل (تزيغ) قراءتان ، كلتاها صحيحة : الأولى بالتاء ، وهي الواردة هنا ، والثانية بالياء وهي المرسومة في المصحف .

(٤) ﴿ لقد تاب الله على النبيِّ والمهاجرين والأنصار الذين اتَّبَعوه في ساعة العُصرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ، ثم تاب عليهم ، إنهم رؤوف رحيم ﴾ [سورة التوبة : ١١٧] .

جاء في روح المعاني للأكوسي : « (يزيغ) قراءة حمزة وحفص والأعشى . وأما على قراءة (تزيغ) بالتاء الفوقانية ، وهي قراءة الباقيين ، فيحتمل أن يكون (قلوب) اسم كاد ، وتزيغ خبرها . » وجاء في كتاب سيبويه ٧١/١ : « وقال بعضهم : (كان أنت خير منه) كأنه قال : إنّه أنت خير منه ، ومثله : ﴿ كاد تزيغ قلوب فريق منهم ﴾ . وجاز هذا التفسير ، لأنّ معناه : كادت قلوب فريق منهم تزيغ . »

والثالث أن تكون (تزيغ) في نيّة التأخير .

والرابع أن يكون فاعل (كاد) ضميراً لقبيل ، أي : كاد القبيل ، وأضره ليقوم ما يدلّ عليه ، وهذا قول أبي الحسن .

فصل

إذا كانت (كاد) مثبتة في اللفظ فالفعل غير واقع في الحقيقة ، كهولك : كاد زيدٌ يقوم ، أي : قارب ذلك ، ولم يقم . وإن كانت منفية فهو واقع في الحقيقة ، كهولك : لم يكد يقوم ، لأنّ المعنى قارب ترك القيام^(١) .

فأمّا قوله تعالى : ﴿ لم يكد يراها ﴾^(٢) فقد اضطربت فيه الأقوال .

فقال بعضهم : التقدير : لم يرها ، ولم يكد . وهذا خطأ ، لأنّ قوله : (لم يكد) إن كانت على بابها تقض الثاني الأوّل ، لأنّه نفى الرؤية ، ثمّ أثبتها^(٣) ، وإن لم تكن على بابها ، فلا حاجة إلى تقدير الفعل الأوّل .

وقال الآخرون : إنّه رآها بعد اليأس من ذلك^(٤) ، وهذا أشبه بالمعنى واللفظ .

(١) سلك أبو العلاء المعري هذه الفائدة في لغز ، ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر ٦٥١/٢ وهو : إذا استعملت في صورة المجد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود وأجاب عنه الشيخ ابن مالك فقال : نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى فتأتي لإثبات بنفي ورود وابن الوردي فقال :

إذا قلت ما كادوا يرون فقد رأوا ولكنّه من بعد عسر جهيد ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ سورة النور : ٤٠ .

(٢) قال أبو البقاء في إملاء مامنّ به الرحمن ١٥٧/٢ : « وأكثر المفسّرين على أنّ المعنى أنّه لا يرى يده ، فعلى هذا في التقدير ثلاثة أوجه : أحدها أنّ التقدير لم يرها ولم يكد ... والثاني أنّ (كاد) زائدة ، وهو بعيد ، والثالث أنّ (كاد) أخرجت ههنا على معنى (قارب) ، والمعنى لم يقارب رؤيتها ، وإذ لم يقاربها باعدها » .

(٤) نسب الألوسيّ هذا القول إلى الفراء والمبرد . انظر روح المعاني سورة النور ٤٠ .

باب التَّعَجُّبِ

التَّعَجُّبُ هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه . وقد قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب . واللفظ الموضوع له بحق الأصل : (ما أفعله !) فأماً (أفعلُ به !) فعدولٌ به عن أصله على ما سنبينه .

فصل

و (ما) في التَّعَجُّبِ^(١) نكرة غير موصولة مبتدأ ، و (أَحْسَنَ) خبرها^(٢) ، وقال أبو الحسن : هي بمعنى الذي ، و (أحسن) صلتها ، والخبر محذوف .
والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما أنَّ التَّعَجُّبَ من مواضع الإبهام ، ف (الذي) فيها إيضاح بصلتها .

والثاني أنَّ تقدير الخبر هنا لا فائدة فيه ، إذ تقديره : الذي أحسن زيداً شيء وهذا لا يستفيد منه السامع فائدة .

وإنما جاز الابتداء بهذه النكرة ، لأنَّ الغرض منه التَّعَجُّبُ لا الإخبار المحض^(٣) .
وإنما عدل عن (شيء) إلى (ما) ، لأنَّ (ما) أشدُّ إبهاماً ، إذ كانت لاتثنى ،

(١) في نحو : ما أحسن زيداً !

(٢) رجَّح ابن هشام في مغني اللبيب هذا الوجه وقال ٢٢٩ : « جزم بذلك جميع البصريين إلا الأحفش ، فجوزوه ، وجوز أن تكون معرفة موصولة . والجملة بعدها صلة لا محل لها ، وأن تكون نكرة موصوفة ، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها . وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره شيء عظيم ونحوه » .

(٣) ذهب ابن يعيش ١٤٦٧ إلى أنه في تقدير النفي والحرص لهذا جاز الابتداء ب (ما) وهي نكرة . فقال : « وإنما جاز الابتداء هنا ، لأنه في تقدير النفي ، وذلك أنَّ المعنى في قولك : ما أحسن زيداً !! شيء جعله حسناً ، والمراد ما جعله حسناً إلا شيء ، كما قالوا : شرُّ أهرِّذا ناب ، أي : ما أهرِّره إلا شرُّ » .

ولا تُجمع ، ولا تقع للتحقير ، ولأنها يؤكد بها إيهام (شيء) فيقال : ما أخذت منه شيئاً ما . فإنها تشئى وتجمع ، وتذكر للتحقير ، كهولك : عندي شيء ، أي : حقير .
ولم يستعملوا في التعجب (مَنْ) بمن يعقل ، ولا (أياً) ، لأنها كشيء فيما ذكرنا .

فصل

فأمّا صيغة (أفعل) في التعجب ففعل لثلاثة أوجه :

أحدها إلحاق نون الوقاية بها في قولك : ما أحسنني ! فهو كهولك : أكرمني ، وليس الأسماء كذلك ، ولا عبرة بما جاز في الشعر . من ذلك قوله :
٢٩- وليس حاملي إلا ابن حمال^(١)

لشدوذه والاضطرار إليه .

والثاني أن (أفعل) هذه تنصب المتعجب منه على أنه مفعول به ، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبداً ، ولو كان اسماً لأعرب^(٢) .

(١) الشاهد عجز بيت لم أقف على قائله ، وصدوره الوارد في حاشية الإنصاف ١٢٩/١ :
(ألفتى من بني ذيبان يحملني) . قال أبو البركات : « فأما هذا البيت فن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ، ولا يقاس عليه » . وجاء في شرح الكافية ٢٨٣/١ : « وحكى بعضهم جواز ضاربينك وضاربي في الشعر ، وأنشد : (وليس حاملي إلا ابن حمال) . وقيل : بل النون للوقاية تشبيهاً بحملي ، وإن كان شاذاً . وقيل : الرواية : (يحملني) لا حاملي » .

(٢) ذكر العكبري في بداية هذا الفصل أن (أفعل) في التعجب فعل لثلاثة أوجه . ثم ذكر وجهين ، ولم نجد الثالث . وهذا هو الوجه الثالث منقولاً من الإنصاف ١٣٦/١ : « ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل ماض أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ، لأنه لو كان اسماً لارتفع ، لكونه خبراً ل (ما) على كلا المذهبين . فلمّا لزم الفتح آخره دلّ على أنه فعل ماض » .

وقال بعض الكوفيّين : هو اسم ، لأنّه يصغّر ، ولا تلحقه الضائر ، ولا تاء التأنيث ، وتصحّ فيه الواو والياء ، كقولك : ما أخوفني ، وما أسيرني ! وليس كذلك الفعل^(١) .

والجواب أنّ التصغير جاز في هذا الفعل لثلاثة أوجه :

أحدها أنّه نائب عن تصغير المصدر ، كما أنّ الإضافة إلى الفعل في اللفظ ، وهي في التقدير إلى مصدره .

والثاني أنّ هذا الفعل أشبه الاسم في جموده .

والثالث أنّ لفظة (أفعل) هنا مثل لفظة (هو أفعل منك) وللشبه اللفظي^(٢) أثرٌ كما في باب ما لا ينصرف .

وأما خلوه عن الضمير فإنّما كان كذلك لأنّ فيه ضمير (ما) ، وهي مفردة بكلّ حال . وكذلك امتناع تاء التأنيث لأنّ (ما) مذكّر . وأمّا الواو والياء فلا حجة فيها ، فإنّ من الأفعال ما هو كذلك ، كقوله تعالى : ﴿ واستحوذ عليهم ﴾

(١) في الإنصاف حجّتان أخريان للكوفيّين . جاء فيه ١٢٦/١ : « الدليل على أنّه اسم أنّه جامدٌ ، لا يتصرّف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف ، لأنّ التصرف من خصائص الأفعال . » وجاء فيه ١٢٨/١ : « والذي يدلّ على أنّه ليس بفعل ، وأنّه ليس التقدير فيه : شيء أحسن زيدا قولهم : ما أعظم الله !! ولو كان التقدير فيما زعمت لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله . والله تعالى عظيم ، لا يجعل جاعل . »

(٢) الحقّ أنّ الشبه لفظي ومعنويّ . جاء في الإنصاف ١٤١/١ : « إنّما دخله التصغير حملاً على باب (أفعل) الذي للمفاضلة ، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة . ألا ترى أنّك تقول : ما أحسن زيدا !! لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول : زيدٌ أحسن القوم ، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن ، وتفضّله عليهم . فلوجود هذه المشابهة بينها جاز : ما أحسن زيدا ، وما أميلح غزلانا !! » .

الشیطان ﴿^(۱)﴾ ، ولأنَّ هذا الفعل أشبه الاسم ، وأشبه لفظه (أفعل منك) ، فأجري عليه في الصَّحَّة ^(۲) حكماً .

فصل

ولا يكون التعجُّب إلا من وصف موجود في حال التعجُّب منه ، ولذلك كانت الصيغة الدالَّة عليه صيغة الماضي ، لأنَّ فعل الحال لا يتكامل حتَّى ينتهي ، والمستقبل معدوم . فأما قولهم : ما أطول ما يخرج هذا الغلام !! فجاز لأنَّ أمارات طوله في المستقبل موجودة في الحال .

فصل

الأصل في فعل التعجُّب أن يكون من أفعال الغرائز ، لأنَّها هي التي تخفى ، فإذا زادت تُعجِّب منها لُخفاء سببها . وأما قولهم : ما أضرب زيداً لعمرو ، فإنَّنا تُعجِّب منه لتكرُّره وخفاء سبب ذلك ، حتَّى صار كالغريزي .

فصل

ولا يبنى فعل التعجُّب إلا من الثلاثي ، لأنَّ الغرض منه أن يصير ما كان فاعلاً

(۱) ﴿ استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله . أولئك حزب الشيطان ألا إنَّ حزب الشيطان هم الخاسرون ﴾ [سورة المجادلة : ١٩] .

(۲) من الأفعال التي صحَّت فيها العينُ المَعْتَلَّةُ : « أُغِيلت المرأة ، وأُغِيَت السماء ، واستنوق الجمل » ، انظر الإنصاف ١٤٤/١ . وابن جني يرى أنَّ صحَّة استحوذ وأمثاله منبهة على الأصل . يقول في الخصائص ٣٩٤/١ : « ومن ذلك امتناعهم من استعمال (استحوذ) معتلاً ، وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيهم إجماعهم على إخراجهم مصحَّحاً ليكون دليلاً على أصول ماغيَّر من نحوه ، كاستقام واستعان » .

مفعولاً^(١) ، كهولك : حَسُنَ زيدٌ ، وتبني^(٢) منه : أحسن زيداً كهولك : فرح زيد ، وأفرحت زيداً . ولهذا ينتقل عن اللزوم إلى التعدي . ولا يُعدى بالهمزة إلا الثلاثي . فأما الرباعي فلا يعدى بها ، فلا تقول في (دحرج) : (أدحرجته) . والعلّة في ذلك أنّ الهمزة لمّا أحدثت معنى التعدي صارت كحرف من الفعل أصلي ، وليس في الأفعال ما هو على خمسة أحرف أصول ، لما في ذلك من الثقل ، وكثرة أمثلة الفعل ، ولهذا لم يكن في الرباعي / حرف إلحاق ، وكان في الثلاثي مثل (جَلَبَب) .

فأما قولهم : ما أعطاه للمال ، وأولاه للخير ، وأفقره إلى كذا^(٣) !! وما أشبهه فإنّه على أربعة أحرف غير همزة التعدي ، إلا أنّ حرفاً منها زائد كالمهمزة في (أعطى وأولى) فحذفوها ، فبقي (عطى) و (ولى) ولهما معنى . فلَمَّا أرادوا التعجّب حذفوا الهمزة التي كانت قبل ذلك ، وجعلوا همزة التعجّب عوضاً عنها . وأمّا (أفقر) فلا يستعمل منه (فقر) ولكن (افتقر) إلا أنّ الأصل يُستعمل ، لأنّه قد جاء الفاعل منه (فقير) فهو مثل (ظرف) و (ظريف) . فلَمَّا تعجّبوا منه أخرجوه على الأصل^(٤) .

(١) تعبير ابن الحشّاب في المرتجل ١٤٩ أوضح ، فقد قال : « ولا يبنى فعل التعجّب إلا من الثلاثي من الأفعال ، بعد أن يقدر أنّه قد ردّ إلى (فَعَلَ) على أيّ مثال كان ، لأنّ (فَعَلَ) فعل غريزة ك (كرم) و (ظرف) . ثمّ تلحقه همزة النقل ، فيصير متعدّياً إلى المفعول به ، وهو المتعجّب منه ، بعد أن كان لازماً » .

(٢) في م : وتبني .

(٣) ذكر ابن يعيش ١٤٤/٧ أنّ الألفض أجاز التعجّب بكلّ ثلاثي دخلته الزوائد كاستفعل وانفعل ، لأنّ أصله ثلاثة أحرف . ثمّ قال : « وتابعه أبو العباس للبرّد على ذلك وأجازه » . وجاء في المقتضب ١٨٠/٤ : « وإعلم أنّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجر أن يقال فيه ما فعله !! وذلك لأنّك إذا قلت : دحرج واحرنجم وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت : ما أشدّ دحرجته ، وما أشدّ احرنجمه !! لأنّك لو أدخلت على هذا الهمزة لخرج من بناء الأفعال ، ولا يجوز الحذف » .

(٤) انظر المرتجل ١٥٠ .

فصل

وإنما لم يُتَعَجَّب من الألوان ، لأنَّ الأصل فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو (أبيض) و (احمر) . ومثل ذلك لا يُعدَّى بالهمزة .

وقال الكوفيون : يجوز في البياض والسواد ، لأنهما أصلاً الألوان ، وقد جاء في الشعر (أبيضهم) و (أبيض من كذا) و (أسود من كذا)^(١) ، وهذا مذهب ضعيف لما تقدّم . وجعل البياض والسواد أصلين دعوى لا دليل عليها ، ولو صحّت لم يستقم قولهم فيها . وما جاء في الشعر فهو إمّا شاذّ ، أو يكون (منه) التي بعده صفةً له ، أو يكون (أفعال) لا يراد به المبالغة^(٢) .

فصل

ولا يُبنى فعل التعجّب من العيوب الظاهرة كأحوال والعور لوجهين :

أحدهما أنّ فعل هذه العيوب في الأصل زائد على ثلاثة أحرف ، نحو (احوال) و (اعور) ، فلا يصحُّ زيادة همزة التعجّب عليه ، وما جاء منه على ثلاثة أحرف فمعدول به عن أصله ، ولهذا يصحُّ فيه الواو ، نحو (حول) تنبيهاً على أنه في حكم (احوال) . وما جاء منه ثلاثياً لا غير ، نحو (عمي) فحمول على الباقي .

(١) أراد نحو قول الشاعر :

إذا الرجال شتّوا واشتدّ أكلهم فأنّت أبيضهم سربال طبّاخ

وكأنّ الكوفيين حملوا التعجب التفضيل . انظر الإنصاف ١٤٩/١ .

(٢) أي لا يراد التفضيل والتعجب بل الصفة للشبهة . جاء في الإنصاف ١٥٢/١ : « والوجه الثاني أن يكون قوله : (فأنّت أبيضهم) أفعال الذي مؤنّته فعلاء ، كقولهم أبيض وبيضاء » وانظر مسألة (التعجب من الألوان) في التبيين ٢٩٢ - ٢٩٤ .

والوجه الثاني أنّ العيوب الظاهرة كالخَلْق الثابتة ، كاليد والرجل ، وكما لا يبنى من هذه الأعضاء فعل التعجّب ، كذلك العيوب الظاهرة^(١) .

أمّا العيوب الباطنة ، كعمى القلب والحماقة ، فبيني منها فعل التعجّب ، نحو :
ما أعمى قلبه ! وما أحمره ! تريد البلادة ، وكذلك ما أسوده ! تريد السيادة .

فصل

ولا يجوز العطف على فاعل فعل التعجّب لاستحالة المعنى ، ولا البدل منه ، لأنّ ذلك يوضّحه ، ومبناه على الإبهام . ولا يجوز أن يكون المفعول هنا نكرة غير موصوفة كقولك : ما أحسن زيداً ! لأنه غير مفيد . ولا يجوز الفصل بين فعل التعجّب ومفعوله إلا بالظرف^(٢) ، لأنه بمجموده أشبه (إنّ) .

فصل

وأما (أفعل به) في التعجّب فلفظه لفظ الأمر^(٣) ، ومعناه الخبر كقوله تعالى :
﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٤) ، معناه : فَلْيَمْدُنْ لَهُ الرَّحْمَنُ .

(١) نسب صاحب المرتجل هذا القول إلى الخليل ، ثمّ قال ١٤٩ : « فكما لاتقول إذا تعجبت من اليد :

ما أيداه ! ومن الرجل : ما أرجله ! كذلك لاتقول من العمى : ما أعماه ؟ ومن الضمير : ما أصمّه ! » .
وانظر المقتضب ١٨٢/٤ .

(٢) أي تقول : ما أجمل اليوم زيداً ! وما أحسن في الدار بكرة ! ومن المحيزين الجرمي ، ومن المانعين المرء . جاء في شرح الفصّل ١٥٠/٧ : « ذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمرء إلى منع ذلك ، واحتجوا بأن التعجّب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة .

(٣) ربّما جاز الاستدلال على ذلك بقول سيبويه ٩٧/٤ : « والمعنى في : ما أفعله ، وأفعل به ، وأفعل منه واحد » .

(٤) ﴿ قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً ﴾ [سورة مريم : ٧٥] .

وحكي عن الزجّاج أنّه أمر حقيقة ، والتقدير : أحسنُ يا حَسُنُ بزيد ، أي : دُمُ به ^(١) . وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ الأمر طلب إيقاع الفعل ، والتعجب لا يكون إلا من أمرٍ قد وُجد .
والثاني أنّه يصحُّ أن يقال في جواب هذا الكلام : صدقت أو كذبت ، وليس كذلك حقيقة الأمر .

والثالث أنّ لفظه واحد ^(٢) ، يكون في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، كقولك :
يا زيدان أحسن بعمرو ! وكذلك بقية الأمثلة .

وعلى هذا الخلاف تترتب مسألة ، وهي أنّ موضع الجار والمجرور رَفَعٌ بأنّه فاعل ،
والتقدير : أحسنَ زيدٌ ، أي : صار ذا حَسُنٍ ^(٣) ، ومثله : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ ^(٥) ،
إلا أن الباء لا يجوز حذفها في التعجب لئلا يبطل معنى التعجب ، ويجوز حذفها في
﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ ^(٤) .

وعلى قول الزجّاج (بزيد) في موضع نصب ^(٥) .

(١) ذكر ابن يعيش رأي الزجّاج ١٤٨/٧ ، وفحواه : « أن يقال : إنّه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً ، في نحو قولك : أكرم بزيد ! وجاء في الأشباه والنظائر ٢٨٠/٢ : « ذهب الكوفيون إلى أنّ معناه أمرٌ كلفظه » ومَن يرون رأيهم النخشي وابن كيّسان وابن خروف . انظر أوضح المسالك ٢٧٤/٢ .

(٢) في م : واحداً .

(٣) أنكر السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٢٢/٢ أن يكون ذلك قياساً مطّرداً ، فقال : « قول البصريين في (أحسنُ بزيد) يلزم منه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال (أفعل) للصيورة قياساً ، وليس بقياس . وإنا قلنا ذلك لأنّ عندهم أن (أفعل) أصله أفعل ، بمعنى صار ذا » .

(٤) ﴿ ويقول الذين كفروا لست مرسلًا قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ﴾ [سورة الرعد : ٤٣] .

(٥) (بزيد) من نحو قولك : أكرم بزيد ! في موضع نصب لأنه مفعول به ، إذ التقدير عند الزجّاج أكرم زيدا ، وعند من يخالفونه : كرم زيدا .

فصل

وتزاد (كان) في التعجُّب نحو : ما كان أحسن زيداً ! ولا فاعل لها عند أبي علي^(١) ، وإِنَّا دخلت تدلُّ على الماضي . وقال السيرافي^(٢) : فاعلها مصدرها^(٣) ، وقال الزجَّاجي^(٤) : فاعلها ضمير (ما) ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدها أَنها لو كانت كذلك لكانت هي خبر (ما) لا يكون هنا^(٥) إلاَّ (أفعل) .

والثاني أَنها إِن كانت التامة لم تستقم لفساد المعنى ، وإِن كانت الناقصة لم تستقم أيضاً ، / لأنَّ خبرها إِذا كان فعلاً ماضياً قَدَّرتُ معه (قَدْ) ، وتقديرُ (قَدْ) هنا فاسد ، لأنَّه يصير محض خبر .

٤٠ م

(١) ورد في شرح الكافية ٢٩٤/٢ : « ومذهب أبي علي أَنه لا فاعل لها على ما اخترنا » .

(٢) سَفَّهُ الرضي في شرح الكافية رأي السيرافي ، فقال ٢٩٤/٢ : « وقد ذكر السيرافي أَنَّ فاعلها مصدرها ، أَي : كان الكون ، وهو هَوَسٌ ، إِذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت » .

(٣) نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى السيرافي ، ثم استبعده ، فقال في شرح المفصل ١٥٠/٧ : « وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون (كان) ههنا غير زائدة (أي ناقصة) وتكون خبر (ما) ، وفيها ضمير من (ما) و (أحسن زيداً) خبر كان . وقد حكاه الزجَّاجي ، وفيه بعد » .

(٤) الزجَّاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق [ت : ٣٣٧ هـ] مولده نهاوند ، ومنشؤه بغداد ، وموطنه دمشق . كان من شيوخ العربية في عصره ، وله مصنفات كثيرة في اللغة والنحو . إشارة التعيين في مراتب النحاة واللغويين ١٨٠ ، البغية ٧٧/٢ .

(٥) في م : ها إلاَّ .

باب إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

إنَّما دخلت (إِنَّ) على الكلام للتوكيد عوضاً عن تكرير الجملة ، وفي ذلك اختصار تامٌّ مع حصول الغرض من التوكيد . فإنْ دخلت (اللام) في خبرها كان أكد ، وصارت (إِنَّ واللام) عوضاً من تكرير الجملة ثلاث مرَّات . وهكذا (أَنْ) للمفتوحة ، إذ لولا إرادة التوكيد لكنت تقول مكان قولك : بلغني أنَّ زيداً منطلق ، بلغني انطلاق زيد^(١) .

فصل

والأصل في (كَأَنَّ زيداً الأسد) : أنَّ زيداً كالأسد ، ثمَّ قَدِّمُوا (الكاف)^(٢) فأدخلوها على (أَنْ) ليبتدئوا بالمشبه ، وهو أولى من أن يبتدئوا بما لفظه لفظ التحقيق ، ثم يعود التشبيه إليه بعد ذلك . ولَمَّا كانت كاف الجرِّ تفتح لها (أَنْ) كما تفتح بعد غيرها من حروف الجرِّ فُتحت ههنا ، وإن كانت قد رُكِّبت معها ، وجعلتا كحرف واحد تنبيهاً على الأصل الذي ذكرتُ ، إلاَّ أنَّها تفارق الكاف الجارَّة في شيئين : أحدهما أنَّها غير معلقة^(٣) بفعل ، فلا موضع لها ، ولما بعدها إذن^(٤) .

-
- (١) بسط ابن يعيش القول في هذه المسألة بسطاً وافياً في شرح المفصل ٥٩/٨ .
(٢) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب أنَّ (كَأَنَّ) قد تكون مركبة ، ثم رجَّح الرأي الآخر ، فقال ٢٠٨ - ٢٠٩ : « (كَأَنَّ) حرف مركب عند أكثرهم ، حتى ادَّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه ، وليس كذلك » .
(٣) جاء في مغني اللبيب ٢٠٩ : « إن كاف التشبيه لاتمعلق دائماً » . وهذا القول منسوب إلى الأخفش .
(٤) الزجاج يجعل الكاف اسماً ، وهي - عنده - مبتدأ بمعنى مثل ، خبره محذوف ، والتقدير كما جاء في مغني اللبيب ٢٠٩ في نحو : كَأَنَّ زيداً أخوك ، هو « مثل أخوة زيدٍ إيَّاك كائنٌ » .

والثاني أنّ ما بعد الكاف ليس بمجرور الموضع كما يكون بعد اللام في قولك : لأنّ زيداً منطلقاً ، ولأنّها لمّا ركّبت ، وصار المهمّ معنى التشبيه في الخبر صارت قائمة بنفسها^(١) .

فصل

و (لكنّ) مفردة ، وقال الكوفيّون : هي مركّبة من (لا) و (إن) ، و (الكاف) زائدة ، و (الهمزة) محذوفة . وهذا ضعيف جداً ، لأنّ التركيب خلاف الأصل^(٢) ، ثمّ هو في الحروف أبعد ، ثمّ إنّ فيه أمرين آخرين يزيدانه بعداً ، وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة ، [وحذف الهمزة]^(٣) ، وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعيّ .

فإنّ قالوا : معنى النفي والتأكيد باقٍ ، لأنّك إذا قلت : قام زيدٌ لكنّ جعفرًا منطلقاً ، حصل معنى التأكيد والنفي ، قيل : هذا خطأ ، لأنّ (لا) النافية لا يبطل نفيها بدخول (إنّ) على ما بعدها كقولك : قام زيدٌ لا إن جعفرًا قائمٌ ، فهو كقولك : لا جعفر قائمٌ في المعنى ، و (لكنّ) تثبت ما بعدها لا تنفيه ، فلم يصحّ ما قالوا .

فصل

واللام الأولى في (لعلّ) أصل في أقوى القولين^(٤) ، لأنّ الزيادة تصرّف ،

(١) استبعد ابن هشام أن تكون (كأنّ) مركّبة ، فأراح نفسه مما أدّى إليه تركيبها من تحليل وتقدير ، وقال في معني اللبيب ٢٠٩ : « والخلص عندي من الإشكال أن يُدعى أنّها بسيطة » .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٩/٨ : « وذهب الكوفيّون إلى أنّها مركّبة ... وهو قول حسن » .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة على الأصل .

و (الكاف) ، وهو قول حسن ، لندرة البناء وعدم النظر ، ويؤيّد دخول (اللام) في خبر (أنّ) على مذهبه ، ومنه : ولكنّي من حبّها لعميد » .

(٤) جاء في الإنصاف ٢١٧/١ - ٢١٩ : « ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام الأولى في (لعلّ) أصلية ، وذهب البصريّون إلى أنّها زائدة » .

والحروف بعيدة منه ، ولأنَّ الحرف وضع اختصاراً ، والزيادة عليه تنافي ذلك ^(١) .
 وأما مجيئها بغير لام فلغة فيها ، أو حذف حرف أصليّ ، والحذف من جنس
 الاختصار ، فهو أولى من الزيادة .

وفي (لعلّ) لغات ، وهي : لعلّ ، وعلّ ، وعنّ ، ولعنّ ، ورعنّ ، ولغنّ .
 والمشهور الأوليان ، وأكثر العرب تنصب بها ، ومنهم من جرّ بها ، وهو قليل ^(٢) .

فصل

وإنما علمت هذه الحروف لاختصاصها بضرب من الكلام ، واختصاص الشيء
 بالشيء دليل على قوّة تأثيره فيه . فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ، ليكون اللفظ على
 حسب المعنى ^(٣) .

فأما (لام التعريف) فلا تعمل مع اختصاصها ، لأنها صارت كجزء من الاسم ،
 لأنها تعين المُسمّى كما تعيّنهُ الأوصاف . ولهذا يجوز أن يتوالى بيتان آخر أحدهما
 معرفة ، وآخر الآخر اسم مثل الأوّل نكرة ، ولا يُعدُّ إيطاءً .

(١) من حجج الكوفيّين « أنّ حروف الزيادة إنّما تختصُّ بالأسماء والأفعال . فأما الحروف فلا يدخلها شيء
 من هذه الحروف على سبيل الزيادة ... والذي يدلُّ على ذلك أيضاً أنّ اللام خاصّة لاتكاد تزداد فيما
 يجوز فيه الزيادة إلاّ شاذّاً ، نحو : زيدل وعبدل وفججل في كلمات معدودة » . انظر تفصيل الخلاف
 في الإنصاف ٢١٨/١ - ٢٢٧ .

(٢) قال ابن هشام في معني اللبيب ٣١٧ : « (لعلّ) حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر . قال بعض أصحاب
 الفراء : وقد ينصبها . وزعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وحكى (لعلّ أباك منطلقاً) وتأويله
 عندنا على إضمار (يوجد) ، وعند الكسائيّ على إضمار (يكون) . وقد مرّ أن عقيلاً يخفّضون بها
 المبتدأ ، كقوله : لعلّ أبي المغوار منك قريب » .

(٣) ذهب ابن جني إلى أنّ هذه الحروف علمت لمشابتها الفعل . قال في الخصائص ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ وهو
 يتحدّث عن (ليت) و (كأنّ) : « إنّ كل واحدة منهما فيها معنى الفعل من التّني والتشبيه ، وأيضاً ، =

وأما (السين) و (سوف) فلم يعملتا لأنهما كجزء من الفعل ، إذ كان الفعل دالاً على الزمان ، وهما تخصصانه حتى يدلّ على ما وضع له ، وهما مع الفعل بمنزلة فعل موضوع دالّ على الزمان للمستقبل من غير اشتراك .

وأما (قد) فتدخل على الماضي والمستقبل ، ثمّ إنّها تقرّب الماضي من الحال ، وهذا تأثير في زمان الفعل^(١) ، فصارت كالسين . والأفعال إنّما عملت لاختصاصها وهذه الحروف مشبهة بها . /

فصل

وإنّما عملت الرفع والنصب لأنّها شابهت الأفعال في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر نحو (إنك) و (إنّه) . وفي أنّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك ، وفي أنّها على ثلاثة أحرف مفتوحة الآخر ، ومن حيث رفع الفعل ونصب فيما يقتضيه ، فكذلك هذه الحروف^(٢) .

فصل

وقدّم منصوبها^(٣) على مرفوعها لثلاثة أوجه :

= فكلّ واحدة منها رافعة ناصبة كالفعل القوي المتعدي ، وكل واحدة منها متجاوزة عدد الاثنين ، فأشبهت بزيادة عدتها الفعل . وليس كذلك ما كان على حرف ، ولا ما كان على حرفين » .

(١) جاء في شرح المفصل ١٤٧/٨ : « ولذلك قال المؤدّن : قد قامت الصلاة ، أي : قد حان وقتها في هذا الزمان » .

(٢) ورد في أسرار العربيّة ١٤٨ وجه آخر من وجوه الشبه وهو « أنّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو : إني ، وكأني ، ولكنني » ، وانظر الخصائص ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ .

(٣) علل أبو البركات في أسرار العربيّة ١٤٩ تقديم المنصوب بوجهين :
« أحدهما أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى . فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف أو أفعال ... والوجه الثاني أنّ هذه الحروف لمّا أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى حملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع » .

أحدها أن هذه الأحرف^(١) فروعٌ في العمل على الفعل ، والفروع تضعف عن الأصول ، فيجب أن تشبه بالأصول في أضعف أحوالها ، وأضعف أحوال الفعل أن يتقدم منصوبه على مرفوعه تقدماً كقولك : صرف زيدا غلامه .

والثاني أن عمل الفعل في منصوبه أضعف من عمله في مرفوعه لأنه في الرتبة متأخر عنه . فلمَّا كان المنصوب أضعف والمرفوع أقوى جعل الأضعف يلي (إن) ليقوى بتقدمه ، فيعمل فيه العامل الضعيف ، وأخر المرفوع ، لأنه بقوته يستغني عن قوة ملاصقة العامل .

والثالث أن المرفوع لو تقدم لجاز إضماره ، والحرف لا يتصل به ضمير المرفوع كالتاء والواو في (قت) و (قاموا) بخلاف ما إذا تأخر .

فصل

ولا يجوز تقديم المرفوع هنا لثلاثة أوجه :

أحدها ما تقدم من تعذر الإضمار .

والثاني أن تقديم المرفوع لوجاز لكان أولى كما في الفعل ، وقد بينا أن تقديم المنصوب هو الوجه .

والثالث أن التقديم والتأخير تصرف ، ولا تصرف لهذه الحروف^(٢) .

(١) في الأصل : الأفعال . وقد اضطررنا إلى أن نستبدل بها الأحرف لأن المقصود ههنا ، الأحرف المشبهة بالفعل ، لا الأفعال الناقصة .

(٢) جاء في أسرار العربية ١٤٩ : « عدم التصرف لا يدل على أنها حروف ، لأنه قد يوجد أفعال لا تتصرف ، وهي (نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا) . فلمَّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس » .

فصل

وإنما جاز تقديم الظرف وحرف الجرّ إذا كان خبراً^(١) لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ (إنّ) غير عاملة فيه ، إذ ليس هو خبراً لها في الحقيقة ، وإنّما الخبر ما تعلق به الظرف من معنى الاستقرار . وإنّما يمتنع تقديم خبرها الذي يعمل فيه .

والثاني أنّ الظرف لا يصحّ إضماره ، وهو أحد ما يمنع التقديم ، وقد أمّن .

والثالث أنّ الظرف متعلق بالخبر لاشتراكه عليه ، فهو كاللزام للجملّة ، فساغ تقديمه لذلك ، ولهذا ساغ الفصل بالظرف بين (إنّ) واسمها به أيضاً في قولك : إنّ خلفه زيدا قائم . وجاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر^(٢) .

فصل

وخبر (إنّ) وأخواتها مرفوع بها ، وقال الكوفيون^(٣) : هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها . والدليل على أنّه مرفوع بها من وجهين :

أحدهما أنّ هذه الحروف تعمل في الاسم الأوّل لاقتضائها إيّاه ، فتعمل في الخبر كذلك أيضاً . ألا ترى أنّ الفعل يعمل في الفاعل والمفعول لاقتضائه إيّاهما ، و (ظننت) وأخواتها تعمل في المفعولين ، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين لاقتضائه إيّاهما .

(١) جاء في شرح المفصل ١٠٣/١ : « فلا يجوز أن تقول : إن منطلق زيدا ، ويجوز أن تقول : إن في الدار زيدا ، وذلك أنّهم قد توسّعوا في الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال » .

(٢) من ذلك الشاهد التالي الوارد في شرح المفصل ١٠٣/١ :

كأنّ أصوات من إيغاهن بنا أوأخر المئيس أصوات الفراريج والمراد : كأنّ أصوات أوأخر .

(٣) فصل أبو البركات القول في هذه المسألة في الإنصاف ١٧١/١ .

والثاني أنّ خبر (إنّ) مرفوع ، ولا بدّ له من رافع ، ولا يجوز أن يرتفع بغير (إنّ) إذ لا عامل سواها ، والذي كان قبل دخول (إنّ) هو المبتدأ ، وقد بطل ابتدأؤه ، ولهذا لا يعمل الخبر هنا في الاسم لعمل (إنّ) فيه ، فلذلك لا يعمل المبتدأ هنا في الخبر .

واحتجّ الآخرون بقول الشاعر : [من الرجز]

٣٠- لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا^(١)

فَنَصَبَ (أَهْلَكَ) بـ (إِذَنْ) ، ولم يجعله خَبَرَ (إِنَّ) .

واحتجّوا أيضاً بقول العرب : إنّ بك تكفل زيد^(٢) ، فجعل الفعل في اسمها ، ولو كانت هي الفاعلة^(٣) في الخبر لم تكن كذلك . والعلة فيه أنّ هذه الحروف فروع في العمل ، فلم تقو على العمل في الاسمين .

والجواب أمّا البيت فمن الشذوذ ، وتأويله أنّه حذف الخبر لدلالة الباقي عليه ، تقديره : إني أدلّ . فأما المسألة المذكورة فلا حجة فيها لأنّ اسم (إنّ) محذوف ، وهو ضمير الشأن ، فتقديره : أنّه بك تكفل زيد .

(١) لم أقف على قائل هذا الشاهد . والشطير : الغريب أو البعيد وروايته في شرح الكافية ٢٣٨/٢ : « لا تجعلني » وموضع الاستشهاد بهذا الرجز أنّ (إذن) نصب الفعل (أهلك) ، ومنعت (إني) من العمل ، وهذا يدلّ - والرأي للكوفيّين - على عجزها عن رفع الخبر . وخرّجه البصريون على ثلاثة أوجه : « أحدها أنّه شاذّ فلا يكون فيه حجة ، والثاني أنّ الخبر هنا محذوف أي إني أدلّ إذن أهلك . والثالث أنّ يكون جعل (إذن أهلك أو أطيرا) في موضع الخبر ، كقولك : إني لن أذهب « الإنصاف ١٧٩/١ ، وانظر اللسان [شطر] ، ومغني اللبيب ٣١ ، والدرر ٦/٢ .

(٢) جاء في الإنصاف ١٧٧/١ : « إن بك يكفل زيد .. وقد روي أن ناساً قالوا : إن بك زيد مأخوذاً ، فلم تعمل (إنّ) لضعفها » .

(٣) في الأصل : الفاصلة . واللفظ لا يؤدّي المعنى ، وخيل إلينا أنّها مصحّفة عن الفاعلة .

وأما ضعف هذه الحروف فقد ظهر في عدم تصرفها ، / وذلك كاف .

فصل

وإنَّما^(١) بطل ذلك لأنَّها هيأتها لدخولها على الأفعال^(٢) ، كقولك : إنَّما قام زيد .

فصل

وإذا عطفت على اسم (إنَّ) قبل الخبر لم يجز فيه إلاَّ النصب . وبه قال الفراء فيما يظهر فيه الإعراب ، وأجاز الرفع فيما لم يظهر فيه الإعراب . ويجوز : إنَّ زيداً وأنت قائمان . واختار الكسائي الرفع فيها . والرفع فاسد ، لأنَّ الخبر إذا ثني كان خبراً عن الاسمين ، وكان العمل فيه عملاً واحداً ، وقد تقدّم عاملان : أحدهما (إنَّ) ، والآخر للمبتدأ المعطوف ، والعمل الواحد لا يوجب عاملان .

واحتجَّ الآخرون^(٣) بقوله تعالى : ﴿ والصابئون والنصارى ﴾^(٤) ، فرفع قبل الخبر . ويقول العرب : إنَّ زيداً وعمرو زاهبان^(٥) . حكاه سيبويه ، وبأنَّ المعطوف على اسم (لا) يجوز فيه الرفع ، فكذلك اسم (إنَّ) .

والجواب عن الآية من وجهين :

أحدهما أنَّه معطوف على الضمير في (آمنوا) ، وقام الفصل بينها مقام التوكيد .

(١) يبدو أنَّ في الفصل سقطاً ، وأنَّه كان : ويبطل عمل هذه الأحرف إذا اتصلت بها (ما) الكافّة ، وإنَّما بطل ذلك .

(٢) جاء في مغني اللبيب ٣٤٠ : « وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيِّين أنَّ (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام ، وفي أنَّ الجملة بعده مفسرة له ، ومخبر بها عنه . ويردّه أنَّها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير (إنَّ) وأخواتها » .

(٣) الآخرون هم الكوفيُّون الذين أجازوا نحو : إن زيداً وسعيداً قائمان .

(٤) ﴿ إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون ﴾ [سورة المائدة : ٦٩] .

(٥) سينا قش المؤلف هذا القول بعد قليل ، وانظر الإنصاف ١٩٤/١ .

والثاني أنّ خبر الصابئين محذوف ، والنيّة به التأخير ، تقديره : إن الذين آمنوا إلى قوله : ﴿ ولا هم يحزنون ﴾^(١) والصابئون كذلك . ويجوز أن يكون ﴿ فلا خوف عليهم ﴾^(٢) خبر الصابئين ، وخبر إن محذوف^(٣) لدلالة هذا الخبر عليه ، كما قال الشاعر^(٤) : [من المنسرح]

٣١- نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مُختلفٌ^(٥)
 أي : نحن بما عندنا راضون . ولذلك تُجيزُ في الكلام : إنَّ زيداً وعمرو قاءم على الوجهين : وأمّا قول البرجمي^(٥) : [من الطويل]

٣٢- فمن يك أمسى بالمدينة رخله فإني وقيارٌ بها لغريبٌ^(٦)
 ف (غريب) خبر (إنَّ) لا غير ، لأنَّ اللام تكون في خبر (إنَّ) لافي خبر المبتدأ . وأمّا (قيار) فيجوز أن يكون مبتدأ و (بها) خبره ، والجملة حال . ويجوز أن يكون خبره محذوفاً دلّ عليه المذكور .

- (١) سورة المائدة : ٦٩ .
 (٢) سقط محذوف من م . والتصحيح من الإنصاف ١٨٩/١ ، فقد جاء فيه : « وتضرر للذين آمنوا والذين هادوا خيراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى » أي : إن الذين آمنوا لا خوف عليهم .
 (٣) هو قيس بن الخطيم . انظر سيبويه ٧٥/١ ، ومعاهد التنصيص ١٨٩/١ ، أو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي انظر الخزانة ٢٧٥/٤ ، أو عمرو القرشي انظر جمهرة أنساب العرب ٢٦١ ، أو درهم بن زيد الأنصاري كما ورد في الإنصاف ٩٥/١ .
 (٤) استشهد سيبويه بهذا البيت ٧٥/١ على حذف الأوّل لدلالة الثاني عليه ، واستشهد به ابن هشام في المغني ٦٨٧ ، وقال : « فلا تردّد في أنّ الحذف من الأوّل » ، وانظر المقتضب ٧٣/٤ ، والأمل في الشجرية ٩٦/١ ، والدرر اللوامع ١٤٢/٢ .
 (٥) البرجمي : هو ضائب بن الحارث بن أرطاة التيميّ البرجمي [ت نحو : ٣٠ هـ] شاعر مخضرم خبيث اللسان ، كثير الشرّ . كان كلفاً بالخيّل والصيد . الشعر والشعراء ١٧١/١ ، خزنة الأدب ٣٢٤/٩ .
 (٦) قيار : فرس الشاعر أو غلامه . يقول : إذا كان غيري في المدينة فأنا بعيد عنها ، وقيار كذلك . قال سيبويه ٧٥/١ : « لم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأوّل استغناء عنه » . ولا يجوز عطف قيار على (الياء) في (إني) ولو عطف لقال : لغريبان . وانظر الإنصاف ٩٤/١ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والخزانة ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠ ، ومغني اللبيب ٥٢٧ ، ٦٨٨ .

وأما الحكاية عن العرب فقد قال سيبويه : ذلك من قائله على جهة الغلط^(١) ، كما فعلوا في خبر (ليس) ، فجزّوا لأنهم توهّموا الباء في قول الشاعر :

٣٣- مشائيم ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ^(٢) إلاّ بين غرائبها
وإنّا غلطوا في ذلك ، لأنّه موضع تكثّر فيه الباء كذلك في الحكاية .

وأما العطف على اسم (لا) فالرفع لا يجوز ، ومن أجازته قال : (لا) واسمها
ركباً ، وجعلا كاسم واحد ، موضعه^(٣) رفعٌ ، ومنهم من قال (لا) لاتعمل في الخبر ،
لأنّها فرع ، فلم يلزم فيها مالزم في (إنّ)^(٤) .

فصل

وأتفقوا على جواز نصب المعطوف على اسم إنّ بعد الخبر على اللفظ^(٥) ، ورفع من
ثلاثة أوجه :

(١) لعلّ المقصود بالغلط هنا العطف على التوهّم ، أي العطف بالخبر على خبر (ليس) المنصوب على توهّم دخول الباء الزائدة .

(٢) روى الخليل البيت في (المجلد) ١٢٦ (ولا ناعباً) بالنصب ورواه سيبويه بالخبر ، ونسبه إلى الأخص الرياحيّ ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ثمّ إلى الفرزدق ٢٩٣/٣ ، وجاء في حاشية مغني اللبيب أنّه نسب خطأ إلى أبي ذؤيب . وقال ابن يعيش بعد روايته بالخبر ٥٢/٢ : « لمّا كثر استعمال الباء في خبر ليس توهّم وجودها ، فخفض بالعطف على تقدير وجودها » . وانظر الخصائص ٣٥٤/٢ ، وابن يعيش ٦٨/٥ ، والمغني ٦١١ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/٨ ، ٤٥٤ .

(٣) جاء في مغني اللبيب ٢٦٢ : « يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مضيّ الخبر وبعده ، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه ، نحو : لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل وامرأة فيها » .

(٤) نسب ابن هشام في مغني اللبيب ٢٦٤ ، هذا القول إلى الزجاج ، وقال : « ادّعى أنّها تعمل في الاسم خاصة ، وأنّ خبرها مرفوع » ، أي : بما كان مرفوعاً به قبل دخولها .

(٥) نحو : إنّ زيدا قائمٌ وعمراً .

أحدها أن يكون على معنى الابتداء ، ومعنى ذلك أنك لو لم تأت ب (إن) لكان الاسم مرفوعاً بالابتداء ، فجاء المعطوف على ذلك التقدير ، ولم ينقص رفعه معنى . ومن قال : هو معطوف على موضع (إن) أو على موضع اسم (إن) ، فهذا المعنى يريد ، لا (إن)^(١) .

الثاني أن يكون مبتدأ ، والخبر على الوجهين محذوف ، دلّ عليه المذكور^(٢) .

والثالث أن يكون معطوفاً على الضمير في الخبر ، فيكون على هذا فاعلاً^(٣) ، والأجود على هذا توكيده^(٤) . هذا كله في (إن) .

وأما (لكن)^(٥) فلا يجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين ، وأما (أن) (المفتوحة وما عملت فيه فلا تقع مبتدأ ، بل معمولة لعامل لفظي قبلها ، ويجوز الرفع على الوجهين الآخرين . وكذلك (كأن ، وليت ، ولعل ، ولكن)^(٦) ، لأن هذه الحروف غيرت معنى الابتداء .

(١) جاء في شرح الكافية ٣٥٢/٢ : « ولأجل أن (إن) المكسورة لاتغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محلّ الرفع ، لأنها كالعدم ، إذ فائدتها التأكيد ، فجاز العطف على محلّ ذلك الاسم بالرفع ... يقول بعضهم بالعطف على اسم المكسورة بالرفع . وبعضهم يقول : على موضع (إن) مع اسمها كما قال الجزولي » . وجاء في ٣٥٢/٢ : « إن (إن) مع اسمها لو كانت مرفوعة المحلّ لكانت مع اسمها مبتدأ ، والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا ، وهي مع اسمها ليست اسماً . فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده ... فالمكسورة لفظاً نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو : علمت أن زيدا قائم وعمرو » .

(٢) في نحو : إن زيدا قائم وعمرو يقدر الخبر : (وعمرو قائم) ، أو : (وعمرو كذلك) .

(٣) في نحو : إن زيدا قائم وعمرو ضمير مستتر تقديره (هو) يعرب فاعلاً لاسم الفاعل ، ويعطف عليه (عمرو) .

(٤) وتوكيده : إن زيدا قائم هو وعمرو .

(٥) جاء في شرح الكافية ٣٥٤/٢ : « (لكن) الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة (إن) ، يعني في جواز العطف المذكور » ، وهذا الرأي معزوّ إلى سيبويه .

(٦) جاء في شرح الكافية ٣٥٤/٢ : « وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم (كأن ، وليت ، ولعل) أيضاً ، لكونه في الأصل مبتدأ ، ومنعه غيره لخروجه على معنى الابتداء » .

فصل

وإنَّا أكَّدَ خَبْرَ (إِنَّ) بِاللَّامِ ، لَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِتَأْكِيدِ الْمَبْتَدَأِ ، فَلَمَّا أُرِيدَ زِيَادَةُ التَّوَكِيدِ جُمِعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنَّ) .

فصل

وموضعها الأصليُّ قبلَ (إِنَّ) لثلاثة أوجه :

أحدها أنه وجب لها الصدر قبلَ (إِنَّ) / ، فكذلك بعد دخول (إِنَّ) ولهذا السبب سمّيت (لام الابتداء) .

٤٣ م

والثاني أن اللام تعلق (علمت) عن العمل ، فلو كانت (إِنَّ) قبلها لمنعتها عن العمل .

والثالث أن (إِنَّ) عاملةٌ ، وهي عامل ضعيف ، فكان وقوع معمولها يليها أولى .

فصل

وإنَّا أخَّرتُ (اللام) إلى الخبر لئلاً يتوالى حرفا معنى ، كما لا يتوالى حرفا نفي أو استفهام ، وكانت (اللام) أولى بالتأخير من (إِنَّ) لثلاثة أوجه :

أحدها أن (اللام) غير عاملة ، و (إِنَّ) عاملة ، وتأخير غير العامل أولى .

والثاني أن (اللام) تؤثر في المعنى فقط ، و (إِنَّ) تؤثر في اللفظ والمعنى . فكان إقرارها ملاصقةً للفظ الذي تعمل فيه أولى .

(١) جاء في حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٢٦٧ : « أصل التوكيد أن يكون متأخراً ... ولكنهم اغتفروا في بعض الأحيان تقدّم التوكيد إشارة إلى أن ما يأتي له قوة ، ومحقق ثابت ولا بد . ولمّا كان الصدر ليس محلّ التأكيد كرهوا اجتماع مؤكّدين في غير محلّها » ، ولهذا أخروا اللام .

والثالث أن (إنَّ) لوأخّرت إلى الخبر فنصبته ، وارتفع ما قبلها تغير حكمها^(١) .
وإن بقي ما قبلها منصوباً ، وما بعدها مرفوعاً لزم منه تقديم معمولها عليها^(٢) .

فصل

وإنما لم تدخل اللام في خبر (كأنَّ ، وليت ، ولعلَّ) لزوال معنى الابتداء ،
والتحقيق والتوكيد إنما يراد به تحقيق المحقق الثابت .

فصل

وأجاز الكوفيون دخول (اللام) في خبر (لكنَّ) ، لأنها مركبة من (لا)
و (إنَّ) ، زيدت عليها الكاف^(٣) . وقد جاء ذلك في الشعر : [من الطويل]

٣٤- ولكنني من حبهـا لعميـد^(٤)

ولأنَّ (لكنَّ) لا تغير معنى الابتداء . وهذا عندنا لا يجوز لوجهين :

أحدها أنه لم يأت منه شيء في القرآن ، وفي اختيار كلامهم ، وإن جاء في شعر
فهو شاذّ سوّغته الضرورة .

(١) يعني أنه لو قيل : (لزيد إنَّ قائماً) لتغير حكم (إنَّ) ولقدّر اسمها المنصوب ضميراً أي : إنه قائماً ،
وعندئذ تصح ناصبة للاسمين على لغة من قال : إنَّ حراسنا أسداً .

(٢) أي : لزوم تقديم الاسم على الحرف المشبه بالفعل ، كأن يقال : لزيداً إنَّ قائم .

(٣) جاء في الإنصاف ٢٠٩/١ : « الأصل في (لكنَّ) : (إنَّ) زيدت عليها (لا) و (الكاف) فصارتا
جميعاً حرفاً واحداً ، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر :

لهنك من عسيمة لوسيمة
على هنوات كاذب من يقولها »

(٤) في ح ، وفي الإنصاف ٢٠٩/١ (لكيد) وفي أكثر المصادر (لعميد) . والشاهد عجز بيت ذكر ابن عقيل
صدره ٣٦٣/١ وهو : (يلوموني في حبّ ليلى عواذلي) ولم يعزه إلى قائل . وجاء في شرح المفصل
٦٤/٨ : « وقد ذهب الكوفيون إلى جواز هذه اللام في خبر (لكنَّ) ، واستدلوا على جوازه بقول
الشاعر ، أنشده حميد بن يحيى : ولكنني من حبهـا لعميد .. وذلك ضعيف » ، انظر الإنصاف ٢٠٩/١ ،
والهمع ١٤٠/١ ، والدرر ١١٦/١ ، وخزانة الأدب ١٦٨/١ ، ٣٦١/١٠ .

والثاني أن (اللام) لوجازت^(١) مع (لكن) لتقدّمت عليها ، لأنّ موضعها صدر الجملة ، وإنّما أخرت في (إن) لئلا يتوالى حرفا تأكيد ، و (لكن) ليست للتوكيد ، بل للاستدراك . وهذا تبين أنّ معنى الابتداء لا يبقى معها بالكليّة ، لأنّ الابتداء لا استدراك فيه^(٢) .

فصل

والأصل في (إنّي) (إنني) وفي (كآني) (كآني) ، فيؤتى بنون الوقاية لئلا ينكسر آخر الحرف . وإنّما جاز^(٣) حذفها تخفيفاً لكثرة^(٤) الاستعمال ، وكثرة النونات ، والمحذوف النون الثانية لوجهين :

أحدهما أنّها حذفت قبل دخولها على الضمير ، فقالوا (إن) وهي المحففة^(٥) ، فكذلك بعد دخولها على الضمير .

والثاني أنّ النون الأولى لا يجوز حذفها ، لأنك تحتاج إلى تسكين الثانية ليصحّ إدغامها ، فيصير معك حذف وتسكين وإدغام ، ولأنّ الثقل لا يقع إلا بالمكرّر / لا بالأوّل^(٦) .

ح ٣١

(١) في م : حارت .

(٢) جاء في الإنصاف ٢١٤/١ : « وأمّا قولهم : إنّ الأصل في (لكن) : (إن) زيدت عليها (لا) و (الكاف) فصارتا حرفاً واحداً قلنا : لانسّم ، فإنّ هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى ... ولا نسّم أنّ الهاء في قوله (لهنك) زائدة ، وإنّما هي مبدلة من ألف (إن) ... يقال : هرقت الماء ، والأصل فيه : أرتقت » ، انظر الحواشي السابقة في هذا الفصل .

(٣) في م : جاء .

(٤) في م : ولكثرة .

(٥) في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّمْنَا لِيُؤْمِنَهُمْ أَعْمَاهُمْ ﴾ [سورة هود : ١١٢] .

(٦) في معني اللبيب ٦٨٥ فصل عنوانه : « إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أوّلى » ، ذكر فيه ابن هشام أنّ حذف نون الوقاية (أي النون الثانية) في نحو : ﴿ أَنحَاجُونِي ﴾ و ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ في قراءة من قرأ بنون واحدة « هو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين . وقال سيبويه - واختاره ابن مالك - : إن المحذوف الأوّل » .

وحذف الثالثة ضعيف ، لأنها دخلت لمعنى يختل بالحذف . وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ المحذوفة هي الأولى ، وذهب آخرون إلى أنَّ المحذوفة هي الثالثة . والصحيح ما ذكرنا . فأما قولك (إنا) فالمحذوفة هي الثانية عند الجميع .

فصل (١)

وأكثر ما جاء (لعلّي) بغير نون ، لأنَّ اللام تشبه النون . فلمَّا ثقل اجتماع النونات ثقل دخول النون على اللام المشددة . وقد جاء (لعلّي) في الشعر .
وأما (ليتي) فضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ، لأنَّ النون إذا لم تثبت توالت أشياءً مستقلة ، وهي : الياء وكسرة التاء والياء بعدها .

فصل

ويكون ضمير الشأن والقصة اسم (إنَّ) كما كان اسم (كان) ، إلا أنَّ (كان) يستتر فيها الضمير إذ كانت فعلاً ، و (إنَّ) لا يستتر فيها ، لأنها حرف ، وإن جاءت الجملة بعدها ، كهولك : إنَّ زيداً قائم ، كان ضمير القصة محذوفاً للعلم به (٢) .

وقال الكسائيّ : تكون ملغاة عن العمل ، وهذا ضعيف لقوّة شبه (إنَّ) بالفعل ، فإن جعلت بمعنى (نعم) (٣) جاز ذلك . فأما قول الشاعر :

٣٥- فليت كفافاً كان خيرك كلّه وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي (٤)

(١) سقط فصل من م .

(٢) مثال ضمير الشأن المذكور « إنه زيد ذاهب » وشاهد الضمير المحذوف قول الأخطل :

« إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظبباء »

عن شرح المفصل ١١٥/٣ .

(٣) والشاهد على مجيء إنَّ بمعنى نعم قول ابن الزبير : إنَّ وراكبها ، لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك . مغني اللبيب ٥٧ .

(٤) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، وهو واحد من سبعة عشر بيتاً في عتاب عبد الرحمن بن عثمان . =

ففيه أوجه :

أحدها أن ضمير الشأن محذوف ، وهو اسم (ليت) ، وخبرها الجملة التي بعدها ،
و (كفافاً) خبر (كان) ، (خيرك) اسمها ، ولم يُثَنَّ الخبر ، لأنه كالمصدر . /

٤٤م

والثاني أن (كفافاً) اسم (ليت) ، وكان وما عملت فيه خبرها ، وخبر (كان)
محذوف .

والثالث أن (كان) زائدة . ويروى (شَرَك) بالنصب على أنه ^(١) معطوف على
اسم (ليت) . وأما قوله (مارتوى الماء ^(٢)) فالصحيح في الماء النصب ، و (مرتوي)
فاعل . وتروى بالرفع على معنى : ما أروى الماء مرتوياً ، وسكن الياء في موضع
النصب ، ثم حذف التنوين . وقيل : جعل الماء مرتوياً على المبالغة . وكل ذلك
ضعيف . وقيل (مرتوي) رفع خبر (شَرَك) .

فصل

ويجوز أن تعمل (أن) المخففة من الثقيلة عملها قبل التخفيف . وقد جاء ذلك في
الشعر ، كما ^(٣) قال الشاعر : [من الطويل]

٣٦- فلو أنك ^(٤) في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق ^(٥)

= وللنحاة في هذا البيت كلام مفصل [انظر المغني ٣٢٠ - ٣٢٢ ، وأما ابن الشجري ١٨٢/١ ، ٢٨٥]
وموضع الاستشهاد فيه (فليت كفافاً) جاء في الإنصاف ١٨٥/١ : « أراد : (ليته) إن جعلت
(كفافاً) خبر كان مقدماً عليها ، والتقدير فيه : ليته كان خيرك وشرك كفافاً عني ، أو مكفوفين
عني » . وانظر خزنة الأدب ٤٧٢/١٠ ، وأما القالي ٦٨/١ .

(١) سقط من م : على أنه .

(٢) سقط الماء من ح .

(٣) سقطت كما من م .

(٤) في م (أنك) بفتح الكاف ، وفي ح والمصادر الأخرى بكسرهما .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، استشهد به ابن عقيل ٢٨٤/١ على بروز اسم (أن) المخففة . وجاء في =

وقرأ بعض القراء : ﴿ وَإِنْ كَلَّمَا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ ﴾ ^(١) بتخفيف النون ،
 ونصب (كل) . ولا يجوز أن يكون بمعنى (ما) ، وأن ^(٢) ينصب (كلا) بفعل
 مقدر ، لأنك إن قدرته ^(٣) من جنس المذكور بعدها فسد المعنى ، لأنه يصير :
 (ما يوقني كلاً أعماهم) ، وإن قدرته من غير جنسه لم يكن لتقدير القسم هنا موضع ،
 لأن أحسن ما يقدر به : (ما نهمل كلاً) ، على أن (لَمَّا) لا تكون بمعنى (إلا) في غير
 القسم ^(٤) .

وإن كانت المخففة من الثقيلة ، وأضمرت عاملاً غير (ما) لم يصح لوجهين :

أحدها أن (أن) قد توهنت بالحذف ، فلا توهن بحذف الفعل أيضاً .

والثاني أن المخففة إذا وليها الفعل وحذف اسمها لا يخلو من عوض ، والعوض هو

(قد ، والسين ، وسوف ، ولم ، ولا ، وليس) ^(٥) .

= مغني اللبيب ٢٩ : « تنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين ، زعموا أنها لاتعمل شيئاً ، وشرط اسمها
 أن يكون ضميراً محذوفاً ، وربها ثبت كقوله : فلو أنك في ... » ، وجاء في شرح الكافية ٢٩٧١ :
 « والأكثر مع الإلغاء ظاهراً ، لأنها تعمل في ضمير الشأن مقدراً بخلاف المكسورة اللغاة ، فإنها إذا
 ألغيت ظاهراً ألغيت مطلقاً » ، وانظر الإنصاف ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية ٢٥٩/٢ .

(١) سورة هود : ١١١ ، قال الشوكاني في فتح القدير : « قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر (إن) بالتخفيف
 على أنها (إن) المخففة من الثقيلة ، وعملت في (كلاً) النصب ، وقد جوز عملها الخليل وسيبويه .
 وقد جوز البصريون تخفيف (إن) مع إعمالها ، وأنكر ذلك الكسائي ، وقال : ما أدري على أي شيء
 قرئ (وإن كلاً) . وزعم القراء أن انتصاب (كلاً) بقوله (ليوفينهم) ، والتقدير : وإن ليوفينهم
 كلا . وأنكر عليه ذلك جميع النحويين . وقرأ الباقون بتشديد (إن) ، ونصبوا بها (كلاً) » .

(٢) سقطت أن من م .

(٣) في م : قدرت .

(٤) نص هذه العبارة في م : على أن تكون (لَمَّا) بمعنى إلا وإن كانت في غير القسم . وجاء في مغني
 اللبيب ٣١٢ : « أنشدك الله لَمَّا فعلت : أي ما أسالك إلا فعلك » .

(٥) من الشواهد الواردة في شرح الكافية ٢٣٢/٢ : ﴿ ليعلم أن قد أبلغوا ﴾ و ﴿ علم أن سيكون منكم =

ويدلُّ على جوازه أيضاً أنَّ المثقَّلة مشبَّهة بالفعل ، وقد عمل الفعل بعد تخفيفه بالحذف ، كهولك : لم يك ، ولا أدر^(١) ، ولم أُبل . وقال الكوفيُّون : لا يجوز أن تعمل^(٢) بعد التخفيف لضعفها ، وقد دللنا على الجواز ، ويكفي في ضعفها جوازُ إبطالِ عملها لا وجوبه ، فأما قول الشاعر : [من الطويل]

٣٧- فيوماً توافينا بوجهٍ مقسِّمٍ كأنَّ ظبيَّةً تعطو إلى وارفِ السِّلْمِ^(٣)
 فيروي بالرفع مع الإلغاء ، والتقدير : كأنَّها ظبيَّة ، وبالنصب على الإعمال ، والخبر محذوف ، أي : كأنَّ ظبيَّةً هذه المرأة^(٤) ، وبالجرِّ على زيادة (أنْ) والجرِّ بكاف التشبيه^(٥) .

= مرضى ﴿ . ومن الأمثلة : علمت أن لم يقم ، ولا يقوم . وهذا القيد الذي ذكره العكبريُّ يلغى إذا وليها فعل مسبوق بشرط ، أو جملة اسمية ، نحو : ﴿ وأن لو استقاموا ﴾ ، ونحو : أن هالكٌ كلٌّ من يحفى وينتعل .

(١) في م : ولم يد أذر .

(٢) في م : يعمل .

(٣) ينسب هذا البيت إلى ستة شعراء من بني يشكر ، منهم صريم اليشكري ، وباعث ، وعلباء . وقد روي البيت وارق السلم بالقاف في مصادر كثيرة منها الإنصاف ٢٠٢/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٨ ، ومغني اللبيب ٣٢ .

المقسِّم : الجميل ، تعطو : تتناول أطراف الشجر . وجاء في حاشية شرح المفصل : الوارق اسم فاعل ، وفعله أورق وهو نادر ، وشجر السلم : العضاه . والوارف : النبات الناضر . وانظر سيبويه ١٢٤/٢ ، ١٦٥/٣ ، والأمالي الشجرية ٣/٢ ، ولسان العرب [قسم] ، والدرر اللوامع ١٢٠/١ .

(٤) في ح : المرة .

(٥) في ح : بكاف في التشبيه .

باب

الفرق بين إن المفتوحة^(١) والمكسورة

وإنَّما فَرَّقُوا بينهما لافتراقهما^(٢) في المعنى والتباس المعنى في بعض المواضع ، ففرَّقوا بالحركات ليزول اللبس . ألا ترى أَنَّك إذا قلت : أوَّل ما أقول إنِّي أحمد الله ، يحتمل معنيين :

أحدهما أن تجعل الحمد هو أوَّل كلامك^(٣) .

والثاني أن تجعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك / (أقول)^(٤) ، وليس هو نفس الأوَّل ، فعند ذلك يحتاج إلى الفرق بينهما ليتَّضح المعنى^(٥) .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام في التلبية « لبيك إنَّ الحمد لك »^(٦) ، إذا فتحت كان المعنى لبيك لأنَّ الحمد لك ، وإذا كسرت كان مستأنفاً ، وهو أجود في التلبية .

(١) في ح : المكسورة والمفتوحة .

(٢) في م : لافتراقها . وما أثبتنا هو الوجه . وعنوان الباب يشير إلى ذلك .

(٣) في هذه الحالة تفتح همزة (أن) ، ويكون التأويل بالمصدر ضرورياً أي : أوَّل كلامي حمد الله . انظر ابن يعيش ٦١/٨ .

(٤) سقطت العبارة التالية من م .

(٥) في هذه الحالة تكسر همزة إنَّ ، قال ابن يعيش ٦١/٨ : « وإذا كسرت كان الخبر محذوفاً ، ويكون (أوَّل) مبتدأ ، وما بعده إلى قوله (الله) من تمامه ، لأنَّ قوله : (إنِّي أحمد الله) جملة محكيَّة بالقول » .

(٦) جاء في كنز العمال ١٥٠/٥ (رقم الحديث ١٢٤٢٠) : « عن عمرو بن معديكرب قال : علمنا رسول الله ﷺ : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » . وانظر صحيح مسلم ٨٤٤/٢ .

فصل

والمكسور هي الأصل لثلاثة أوجه :

(١) أحدها أنّها تفيّد في الجملة معنى واحداً هو التوكيد ، فهي ك (لام الابتداء)
و (الباء) الداخلة في خبر (ليس) و (نون تأكيد الفعل)^(١) والمفتوحة تفيّد
التوكيد ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها .

والثاني أنّ (إنّ) المكسورة^(٢) أشبه بالفعل ، لذا^(٣) كانت عاملة غير معمول فيها ،
كما هو أصل الفعل . والمفتوحة عاملة ومعمول فيها ، فهي كالمركب ، والمكسورة^(٤)
كالمفرد ، والمفرد أصل للمركب .

والثالث أنّ المكسورة ليست كبعض الاسم^(٥) ، هي مستقلة بنفسها ، والمفتوحة
كبعض الاسم ، إذ كانت هي وما عملت فيه في تقدير اسم واحد .

وقد قال^(٦) قوم : للمفتوحة أصل للمكسورة ، وقال آخرون : كلّ واحدة منهما
أصل بنفسها ، والصحيح ما بدأنا به .

فصل

وإنّا خصّص^(٧) المصدرية بالفتح ، لأنهم لمّا آثروا الفرق عدلوا إلى أخفّ
الحركات ، وهي الفتحة . وإن شئت قلت : لمّا كانت المصدرية كبعض الاسم طال

(١) سقطت الواو من م .

(٢) سقطت المكسورة من م .

(٣) في م : إذ .

(٤) سقطت بقية الوجه الثاني من ح .

(٥) سقطت من ح القسم السابق من الوجه الثالث .

(٦) سقطت قد من م .

(٧) في م : اختصت .

الكلام بها^(١) ، فخصت بأخف الحركات . وإن شئت قلت : لَمَا كانت مصدرية حملوها على (أن)^(٢) الناصبة للفعل في الفتح ، كما حملوا الناصبة للفعل في العمل على الناصبة للاسم .

فصل

وكل موضع وقعت فيه (إن) ، وحسن أن يقع في^(٣) موقعها فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر كانت مكسورة . وكل موضع لم يحسن في موضعها إلا الفعل وحده ، أو الاسم وحده فهي مفتوحة . وعلى هذا تبنى^(٥) مسائل الفرق بين (إن) و (أن)^(٦) .

فمن ذلك كسرهما بعد القول ، لأنَّ القول تحكى بعده الجملة من الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر . ومن ذلك كسرهما إذا وقعت صلة (للذي)^(٧) ، وإذا وقعت في جواب القسم ، وإذا وقعت اللام في خبرها .

وقد تقع في موضع يحتمل الأمرين كقولك : لقيت زيدا فإذا إنه عبد ، بالكسر على معنى : فإذا هو عبد ، وبالفتح على معنى : فإذا العبودية ، أي : فاجأتني ذلته ، ونحو ذلك .

(١) في م : طال الكلام فيها .

(٢) سقطت أن من م .

(٣) في ح : موضعها .

(٤) في م : والاسم .

(٥) في ح : تبنى .

(٦) وضع ابن يعيش في شرح المفصل ٦١/٨ ضابطاً للتمييز بين المكسورة والمفتوحة ، فقال : « كل موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل تكون (إن) فيه مكسورة . وكل موضع يختص بأحدهما تكون فيه مفتوحة ، فإذا ساغ في موضع المكسورة والمفتوحة كان ذلك على تأويلين مختلفين » .

(٧) في ح : للذي إذا .

باب (لا)

ولها أقسام ستة :

أحدها أن تدخل على الاستفهام لتنفي عنه الخبر^(١) ، وهذا الباب مختص بها^(٢) .
وبقية أقسامها تُذكر في مواضعها . واعلم أنّ (لا)^(٣) هذه عاملة في الاسم على الجملة ،
لأنّها أشبهت (أنّ) الثقيلة من أوجه :

أحدها أنّها تدخل على مبتدأ وخبر ، كما أنّ (إنّ) كذلك^(٤) .

والثاني أنّ لها صدر الجملة كما أنّ (إنّ) كذلك .

والثالث أنّها لتوكيد النفي^(٥) ، كما أنّ (إنّ) لتوكيد الإثبات .

والرابع أنّها تقيضة (أنّ) ، وهم يحملون الشيء على تقيضه ، كما يحملونه على

نظيره . وسرى ذلك مستقصى في موضعه .

وقال بعضهم : هي محمولة على^(٦) (أنّ) الحفيفة لوجهين :

(١) في أسرار العربية ٢٤٦ توضيح لهذه المسألة ، جاء فيه : « التقدير في قولك : لا رجل في الدار : لا من رجل في الدار ، لأنه جواب قائل قال : هل من رجل في الدار ؟ » وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ٣٠٠ ، وشرح المقدمة المحسّبة لابن بابشاذ ٢٧٧/١ .

(٢) سقطت فيها من م .

(٣) في م : أن هذه لا .

(٤) سقطت كذلك من م .

(٥) سقط النفي من م .

(٦) سقطت على من م .

أحدهما أنّها على حرفين مثلها .

والثاني أنّ الخفيفة تعمل وتلغي ، كما أنّ (لا) كذلك .

فصل

وتعمل النصب في الاسم عند الجميع كما عملت (إنّ) . وإنّما تعمله بثلاث شرائط :

إحداها^(١) أن تلي الاسم من غير فصل^(٢) .

والثانية أن تكون داخله على نكرة .

والثالثة أن تكون تلك النكرة جنساً .

وإنّما عملت بهذه الشرائط لأنّها اختصّت بهذه الأشياء ، وكلّ مختصّ يجب أن

يعمل ، وعملت النصب لما ذكرنا من مشابهتها (إنّ) .

فصل

واختلفوا في الاسم النكرة المنفيّة^(٣) ب (لا) نفيّاً عامّاً إذا لم تكن مضافة ،

ولا مشابهة للمضاف ، هل هي مبنية أو معربة ؟ فذهب أكثر البصريين أنّها مبنية .

وقال الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة : هي معربة^(٤) .

واحتجّ الأوّلون على بنائها من أوجه :

(١) في م : أحدها ، والثاني ، والثالث .

(٢) جاء في شرح المقدمة المحسبة ٢٧٧/١ : « فإذا وقع فصل بين (إلا) والنكرة بطل البناء ، ووجب أن تقول : لا فيها رجل ، ولا فيها أحد » .

(٣) في م : المنفي ، وهو وجه سائغ .

(٤) انظر تفصيل المسألة في (التبيين) ٣٦٢ - ٣٦٨ ، والإنصاف ٣٦٦/١ ، والمقتضب ٣٥١/٤ ، وأسرار العريبة ٢٤٦ ، والأمالى الشجرية ٢٢٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/١ ، والمرتبيل ١٧٩ ، ومعنى اللبيب ٢٦٢ ، وشرح الكافية ٢٥٥/١ .

أحدها أنّ بين (لا) وبين النكرة / حرفاً مقدّراً ، وهو (مِنْ) ، والاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُني . وإنّما وجب تقدير (مِنْ) ههنا ، لأنّها^(١) جوابٌ مَنْ قال : هل مِنْ رجلٍ في الدار . وإنّما دخلت ههنا لتدلّ على الجنس . وذلك أنّك إذا قلت : هل رجلٌ في الدار ، أو^(٢) لا رجلٌ في الدار بالرفع والتنوين تناول رجلاً واحداً ، حتّى لو كان هناك رجلان أو أكثر لم يكن الاستفهام متناولاً لهما . فإذا أدخلت (مِنْ) تناول الجنس^(٣) كلّهُ . وكذلك إذا قلت : ما جاءني من رجلٍ لم يجز أن يكون جاءك واحد أو أكثر . وإن حذف (من) جاز أن يكون جاءك رجلان أو أكثر . وإذا ثبت ذلك صار الاسم متضمّناً معنى (من) للمفيدة معنى الجنس .

والوجه الثاني أنّ (لا) لمّا لم تعمل إلا إذا لاصقت الاسم وكانت (مِنْ) بينهما مرادةً صارتا كالاسم المركّب في باب العدد كخمسة عشر ، والمركّب بيني لتضمّنه معنى الحرف .

والثالث أنّ (لا) في هذا الباب خالفت بقيّة حروف النفي من وجهين :

أحدهما أنّها جوابٌ لما ليس بإيجاب ، بل لما هو استفهام ، وبقية حروف النفي يجاب بها عن الواجب .

والثاني أنّها مختصة بالنكرة العامّة التي هي جنس ، وليس شيء من حروف النفي مختصاً بضرب من الأسماء .

(١) السطر التالي ساقط من م .

(٢) في م : ولا .

(٣) جاء في شرح المقدمة المحسبة ٢٧٧ : « النفي بها نفي استغراق » وجاء أيضاً : « فبنيت النكرة هنا مع (لا) لتضمّنها معنى حرف الاستغراق » . وانظر شرح الكافية ٢٥٦/٨ .

واحتجَّ من قال : الاسم هنا معرب بأربعة^(١) أوجه : /

أحدها أنَّ الاسم^(٢) للعطوف عليه معرب ، كهولك : لارجل وغلماً عندك .
والواو نائبة عن (لا) .

والثاني أنَّ خبرها معربٌ ، وعملها في الاسمين واحد .

والثالث أنَّ (لا) عاملة ، فلو حصل البناء هنا^(٣) لحصل بعامل ، والبناء لا يحصل
بعامل ، لأنَّ^(٤) العامل غير المعمول ، والبناء شبه التركيب ، وجزءا المركَّب شيء
واحد .

والرابع أنَّ الاسم لو كان مبنياً لبني على حركة غير الفتح ، لأنَّ^(٥) (لا) تعمل
النصب . فإذا عرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب ، كما في (قبلُ
وبعدُ)^(٦) .

والجواب أنَّ المعطوف عليه بني لتضمُّنه معنى الحرف ، وإنَّما يكون ذلك^(٧) مع
(لا) نفسها ، والواو لا تنوب عن (لا) في هذا المعنى ، بل تنوب عنها في العطف
فقط . ولهذا يسوغ إظهار (لا) مع (الواو) .

(١) في ح : من أربعة . والكوفيون هم القائلون بإعراب اسم لا . انظر التبيين ٣٦٢ ، والإنصاف ٣٦٦ ،
وأسرار العريية ٢٤٦ .

(٢) سقط من ح : الاسم .

(٣) سقطت هنا من م .

(٤) سقط السطر التالي من ح .

(٥) في ح : لثلاً .

(٦) في الإنصاف ٣٦٦/١ - ٣٦٧ وجه آخر احتجَّ به الكوفيون لنصب اسم لا وهو : « أنها قبيضة (إنَّ) ...
إلا أنها لمَّا كانت فرعاً على (إنَّ) في العمل ، و (إنَّ) تنصب مع التنوين نصبت (لا) من غير
تنوين » .

(٧) سقطت ذلك من م .

وأما عملها في الخبر ففيه اختلاف سنذكره . على أنّ عملها فيه لا يوجب بناءه ، لأنّ علّة البناء وُجدت في الاسم دون الخبر ، ويدلُّ عليه أنّ البناء كان لأجل التركيب ، ونحن نجعل الاسمين المركّبين بمنزلة اسم واحد . وهو مع هذا مخالف للقياس ، فكيف نجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد ؟

وأما البناء فغير حادث بـ (لا) من حيث هي عاملة ، بل حادث بالتركيب وتضمُّنه معنى الحرف ، كما أنّ (يا) في النداء تعمل النصب في العرب ، فإذا دخلت على المفرد بُني ، لا بها بل بشيء آخر .

وأما جعل حركة المبنيّ هنا الفتح ففيه أوجه (١) :

أحدها أنّ الفتح اختيار لطول الاسم بالتركيب كما اختير في خمسة عشر .

والثاني أنّ النفي هنا لمّا خرج عن نظائره خرج البناء عن نظائره .

والثالث أنّهم لو بنوه على الكسر لكانت مثل الحركة التي يستحقّها هذا الاسم في الأصل ، إذ أصله : لا من رجل ، ولو بني على الضمّ لكانت حركته في حال عمومته كالحركة في حال خصوصه ، ففرّقوا بينها ، وعدلوا إلى الفتح .

ويدلُّ على فساد مذهب من قال : هو معرب أنّه لو كان كذلك لتوّن كما يتوّن اسم إنّ . فإن قيل : إنّنا لم^(٢) يتوّن ، لأنّ (لا) ضعفت ، إذ كانت فرع فرع فرع ، وذلك أنّ (كان) فرع في العمل على الأفعال الحقيقيّة ، و (إنّ) فرع على (كان) و (لا) فرع على (إنّ) ، فلمّا ضعف خولف بإسماها بقيّة العربات (٣) .

(١) جاء في أسرار العربيّة ٣٤٦ : « وإنّا كانت الحركة فتحة ، لأنّها أخفّ الحركات » .

(٢) سقطت لم من م وح . ولا بدّ منها لإقامة العبارة ، ولذلك أثبتناها .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٥٣/١ - ٢٥٤ : « وقال سيبويه : إنّنا حذف التنوين من المنفيّ ، لأنّ (لا) لا تعمل إلاّ في النكرة ، و (لا) معمولها في موضع ابتداءه . فلمّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها ، يعني أنّ اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من =

قيل : أثر ضعفها قد ظهر في شيء غير التنوين ، فن ذلك أنه لا يفصل بينها وبين اسمها بالخبر ولا بغيره ، ولأنّ التنوين لا يحدث بالعامل حتى يحذف إذا ضعف العامل ، وإنّما هو تابع لحركة الإعراب .

فإن قيل : إنّما حذف التنوين ، لأنّ هذا الباب خالف بقية العوامل في اختصاصه ببعض الأسماء ، وعلى وجه مخصوص ، فخولف به أيضاً في التنوين ، قيل : قد أجبنا عن هذا^(١) .

فصل

وأتفقوا على أنّ النكرة المضافة كقولك : لا غلامَ رجلٍ عندنا ، وفي المشابه للمضاف كقولك : لا خيراً من زيد عندنا معرب . وإنّما خالف^(٢) هذا الاسم النكرة للمفردة لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وهما في اللفظ اسمان ، فلو بنيت الاسم / الأوّل مع (لا) لكان لعلّة التركيب ، فتصير^(٣) ثلاثة أشياء كشيء واحد .

والثاني أنّ المضاف إليه واقع موقع التنوين ، وكما أنّ التنوين لا يكون بعد حركة البناء كذلك المضاف إليه .

= قال بينائه ، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه ، لأنّها بمجموع الشئيين خالف سائر العوامل كان وأخواتها ، فخولف بمعمولها سائر المعمولات .

(١) في م : عنه .

(٢) العبارة في م : وإنّما هذا خالف هذا الاسم ..

(٣) في م : فيصير .

والثالث أنّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه ، وقد أُلّفَ من كلِّ مبنّي إذا أضيف إلى مفرد أعرب ، فأماً (لدنٌ) فبنيت مع الإضافة^(١) لإيغالها في شبه الحرف بخلاف باب (لا) .

فصل

والمشابه للمضاف من أجل طوله ما^(٢) كان عاملاً فيما بعده ، وكان ما بعده من تمام معناه ، كهولك : لا ضارباً زيداً ، ولا حسناً وجهه قائم ، ولا خيراً من زيد لنا . ووجه مشابهته للمضاف من وجهين :

أحدهما أنّه عامل فيما بعده ، كما يعمل المضاف في المضاف إليه .

والثاني أنّ ما بعده مفتقر إليه كافتقار المضاف إليه إلى المضاف . / وعلى هذا إذا قلت : لا مروراً بزويد ، وعلقت الباء بالمصدر نصبت وتوّنت ، لأنّه عاملٌ فيما بعده ، والخبر محذوف . وإنّ جعلت (بزويد) الخبر لم تنوّن المصدر ، لأنّه غير عامل ههنا . وكذلك لا أمر بالمعروف يوم الجمعة ، إن عملت أمراً نوّنته ، وإن لم تعمله لم تنوّنه ، ولا يكون (يوم الجمعة) خبراً ، لأنّ ظرف الزمان لا يُخبر به^(٣) عن الجثث . والنفي على هذا التقدير خاصٌ ببعض الأمرين . وإن جعلت الباء الخبر كان النفي عاماً^(٤) .

م ٤٧

(١) سقط من م : فأماً لدن فبنيت مع الإضافة .

(٢) (ما) هنا زائدة . لأن الشبيه بالمضاف يعمل فيما بعده ، فلا موضع للنفي في العبارة .

(٣) في ح : ظروف الزمان لا يخبر بها . وهو وجه سائغ .

(٤) خلاصة للسألة : إذا قلت : لا أمراً بالمعروف يوم الجمعة ف (الباء) معلقة بأمر ، والخبر محذوف تقديره موجود . وإذا قلت : لا أمر ، فالجار معلق بالخبر . والنفي في الأولى أضعف منه في الثانية ، لأنه نفي الأمر عن بعض الأمرين ، وفي الثانية نفاه عنهم جميعاً . انظر المقتضب ٣٦٥/٤ ، وشرح المفصل ١٠٠/٢ .

فصل

وموضع (لا) واسمها رفع بالابتداء لوجهين :

أحدهما أنّها في حكم المركّب على ما تقدّم ، والمركّب يجري مجرى المفرد في موضع الإعراب .

والثاني أنّ الكلام قبل دخول (لا) جملة خبريّة كقولك : عندنا رجل ، فإذا أدخلت (لا) بقيت الخبرية على ما كانت ، إلا أنّ الخبر منفيّ ، وكان مثبتاً . وهذا مثل (ما) في قولك : ما عندنا رجل ، إلا أنّك لما أدخلت (لا) أوّليتها الاسم ، ولهذا إذا قدّمت الخبر أو فصلت بينها رجعت إلى الابتداء والخبر لفظاً ، مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ لا فيها غول ﴾^(٢) . وليس ك (أنّ ، وليت ، ولعلّ) لأنها تغيّر معنى الابتداء .

فصل

واختلفوا في خبر (لا)^(٣) فقال سيويوه : هو مرفوع بالابتداء كما يرتفع قبل دخول (لا)^(٤) ، وحجّته شيئان :

أحدهما أنّه لمّا كان موضع (لا) واسمها رفعاً كان الخبر مرفوعاً على ذلك التقدير .

(١) في م : مثل قوله ﴿ لا فيها غول ﴾ .

(٢) ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ [سورة الصافات : ٤٧] .

(٣) عقد أبو البقاء في التبيين ٣٦٨ للسألة السابعة والخمسين لمناقشة هذه القضية .

(٤) نسب ابن عيمش في شرح المفصل ١٠٢/١ هذا الرأي إلى الكوفيّين . وجاء في شرح الكافية ١١٠/١ : « وعند الكوفيّين أنّ خبر إنّ وأخواتها ، وكذلك خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبراً لمبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن العمل » .

والثاني أن (لا) ضعيفة جداً ، فلم تعمل في الاسمين بخلاف (كان) و (إنَّ) .

وقال الأخفش^(٣) : هو مرفوع ب (لا) لأنها اقتضت اسمين ، وعملت في أحدهما ، فتعمل في الآخر ، ك (إنَّ)^(٢) . وعلى هذا تترتب مسألة هي قول الشاعر :

٢٨- فلا لغو ولا تأثيم فيها^(٣)

على قول سيبويه : (فيها) خبر عن الاسمين ، وعلى قول أبي الحسن : هو خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف .

فصل

إذا^(٤) وصفت اسم (لا) قبل الخبر ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها^(٥) النصب بالتنوين^(٦) حملاً على موضع اسم (لا) كما حملت صفة المنادى اللبني على موضعه ، فنصبت ولم تنب الصفة كما لم تنب صفة المنادى .

(١) ذهب الزمخشري مذهب الأخفش . انظر شرح المفصل ١٠٠/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٢٤/٢ .

(٢) سقط من ح : ك (إن) .

(٣) هذا الشاهد صدر بيت لأمية بن أبي الصلت ، ورد في ديوانه ٤٧٧ ، وعجزه : (ولا غول ولا فيها مليم) . وذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢٨٦/١ وفي شرح شذور الذهب ٨٨ ، وورد في شرح ابن عقيل ٤٠٣/١ وعجزه فيها جميعاً : (وما فاهوا به أبداً مقيم) .

قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : « وإن رفعت الاسم الأول جاز لك في الاسم الثاني وجهان : الفتح والرفع . فالأول كقوله « وذكر البيت . وخالفه ابن مالك ، فقال في ألفيته : « وإن رفعت أولاً لاتصبا » ، وقال ابن عقيل يشرحه ٤٠٤/١ : « ولا يجوز النصب للثاني ، لأنه إنَّها جاز بما تقدم للعطف على محل اسم (لا) ، و (لا) هنا ليست بناصبة ، فيسقط النصب » .

(٤) في م : وإنا .

(٥) سقط أحدها من ح .

(٦) جاء في شرح المفصل ١٠٩/١ : « تتبعه اللفظ فتنبه وتنونه ، فتقول : لارجل ظريفاً عندك » .

والثاني^(١) الرفع والتنوين حملاً على موضع (لا) واسمها ، إذ موضعها رفع على ما تقدّم^(٢) .

والثالث الفتح بغير تنوين ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما أنها فتحة بناء ، وإنما فعلوا ذلك ، لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، ولهذا قد لزمّت في بعض المواضع كما تلزم الصلّة ، نحو قولهم : يا أيّها^(٣) الرجل ، وكقولهم : مررت بخلف الأحمر^(٤) . ولولا ذكر (الأحمر) لم تعلم أنّ المراد (خلف) المعروف بالعلم أو غيره . ولمّا جرّتا مجرى الشيء الواحد بنوّهما قبل دخول (لا) كما بني (خمسة عشر) ، وكما بنوا (ابن أمّ)^(٥) ، و (زيد بن عمرو)^(٦) فيمن فتح الدال ، ثمّ أدخلوا عليه حرف النداء^(٧) ، دخلت (لا)^(٨) على اسم مركّب مبنيّ . ولا يجوز أن

(١) سقط الثاني والثالث من م و ح . ولم يكن بدّ من إضافتهما إلى المتن حفاظاً على تسلسله .

(٢) جاء في شرح المفصل ١٠٩/١ : « (لا) وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء » . نحو : لا رجل ظريف عندك .

(٣) جاء في أسرار العربية ٢٤٨ : « بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف . فلمّا جاز أن يبني الاسم مع الحرف جاز أيضاً أن يبني مع الصفة ، لأنّ الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنّه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة ، في نحو قولك : أيّها الرجل ، ثمّ هما في المعنى شيء واحد » .

(٤) خلف الأحمر أبو محرز بن حيان [ت : ١٨٠ هـ] كان راوية ثقة علامة . قيل : إنه كان في أول حياته ينحل الشعر ثمّ صدق ونسك . البغية ٥٥٤/١ ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٥٣ .

(٥) جاء في شرح المفصل ١٣/٢ : « يحتمل ذلك أمرين : أحدهما أنّ يكون الأصل : يا ابن أمّ ، ثمّ حذفت الألف تخفيفاً ... والثاني أن تجعل (ابناً وأمّاً) جميعاً بمنزلة اسم واحد ، فتبني الاسم الآخر على الفتح .

(٦) جاء في المرجل ١٩٧ : « فإن وصفت المضموم بابن ، والابن بين علمين ، فتحت إن شئت ... يا زيد بن عمرو » .

(٧) في م : حرف النفي .

(٨) في م : فدخلت على اسم .

تكون (لا) دخلت عليها وهما معربان ، فَبْنَيْتَا معها ، لأنَّ ذلك يوجب جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد^(١) ، ولا نظير له .

والوجه الثاني أن تجعل فتحة الصفة فتحة إعراب ، وحذفت التنوين ليشاكل لفظ الصفة لفظ الموصوف ، كما أنَّهم جعلوا (كلا) و (كلتا) بلفظ التثنية إذا أضيفت إلى المضر ، لأنَّها في ذلك الموضع تتبع ما قبلها من المثني . وهذا على مذهب من جعل اسم (لا) مُعْرَباً أظهر .

فصل

فإنَّ جاءت الصفة بعد الخبر جاز فيها الرفع والنصب بالتنوين على ما تقدّم ، ولم يميز البناء للفصل بينهما^(٢) بالخبر .

فصل

إذا عطفت على اسم / (لا) ولم تكرر كان لك في المعطوف الرفع على موضع (لا) واسمها ، كما ذكرنا في الصفة ، والنصب بالتنوين قياساً على الصفة أيضاً^(٣) .

ح ٣٦

(١) في م : كالشيء الواحد .

(٢) مانع البناء ، كما يفهم من كلام العكبري ، الفصل لا تقدّم الخبر . جاء في شرح المفصل : ١٠٩/٢ : « واعلم أنه إذا فصل بين المنفي وصفته بظرف أو جار ومجرور ، نحو : لارجل اليوم ظريفاً ، ولا رجل فيك راغباً امتنع البناء ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر » .

(٣) جاء في شرح المفصل ١١٠/٢ : « وأما قول الشاعر :

فلا أبَ وابناً مثلَ مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتآزرا
فالشاهد فيه أنه عطف ابناً على النصب بـ (لا) وثونه ، لتعذر البناء على ما ذكرنا ، ونصب (مثلاً) على أنه وصف للمنفي وما عطف عليه ... والخبر محذوف . وقد روي رفع (الابن) ههنا بالعطف على الموضع ، ورفع (مثل) على النعت أو الخبر » .

ولا يجوز بناؤه لأنّ لفظ (لا) غير موجود معه^(١) ، ولا يجوز بناؤه بسبب (لا) المتقدّمة ، لأنّ ذلك يفضي إلى جعل أربعة أشياء^(٢) كشيءٍ واحد . /

فصل

فإنّ عطفت عليه معرفة لم يجز فيها النصب ، لأنّ (لا) لا تعمل في المعارف ، بل ترفعه على الموضع كهولك : لا غلام لك والعبّاسُ ، وكذلك إن ذكرت (لا) فقلت : (ولا العبّاسُ) ، ورفعته على الموضع .

فصل

فإذا كرّرت (لا) مع المعطوف جاز فيها عدّة أوجه :

١ - أحدها أن تبني الاسمين على أن تجعل (لا) الثانية غير مزيدة كالأولى ، والواو عاطفة جملة على جملة^(٣) .

٢ - والثاني أن تبني الأوّل على أصل^(٤) الباب ، تنصب الثاني وتنوّنه ، وتجعل (لا) زائدة ، كما زيدت في قولك : مالي دينار ولا درهم . فإنّها مزيدة لتوكيد النفي^(٥) .

٣ - والثالث^(٦) أن تبني الأوّل على الأصل ، وترفع الثاني على ثلاثة أوجه :

- (١) سقطت العبارة السابقة من ح .
- (٢) جاء في شرح المفصل ١١٠/٢ : « يؤدّي إلى جعل ثلاثة أشياء : الاسم للمعطوف ، والمعطوف عليه ، وحرف العطف شيئاً واحداً ، وذلك إجحاف » ، ولعلّ الرابع عند العكبري هو (لا) نفسها .
- (٣) « وذلك قولك : لا رجل ولا امرأة عندك » المرجل ١٨١ .
- (٤) سقطت أصل من م .
- (٥) جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ولك أن تفتح الأوّل وتنصب الثاني نصباً صريحاً بالتونين ، فتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فتعطف المنصوب للتون على المركّب ، إمّا على فتحة البناء لشبهها بحركة الإعراب ، وإمّا على عمل (لا) في النفي ، وحقّه أن يكون منوناً » .
- (٦) في م : والثاني . قيّدنا الأوجه وفروعها بالأرقام والأحرف لتوضيح تقسيات المصنّف .

أ - أحدها أن تجعل (لا) زائدة ، وتحمل المعطوف على الموضع ^(١) .

ب - والثاني أن تجعل (لا) عاملة عمل (ليس) فيكون اسمها مرفوعاً وخبرها منصوباً ^(٢) ، وقد أجازوا ذلك إذا كان الاسم نكرة ، كما قال : [مجزوء الكامل]

٣٩- من صدّ عن نيرانها _____ فأنا ابن قيسٍ لابراخ ^(٣)
أي : ليس لنا براخ . وقال العجاج ^(٤) : [من الرجز]

٤٠- تالله لولا أن تحشّ الطَّبَّخُ بي الجحيمَ حين لا مُسْتَضْرخُ
وحملُ (لا) على ^(٥) (ليس) قويٌّ في القياس ، لأنّها نافية مثلها . وإذا جاز قياسها على (إن) في العمل - مع أنّها تقيضتها - فحملها على نظيرتها أولى .

ج - والثالث أن تلغي (لا) ^(٦) ويكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، على ما يوجبه القياس فيها .

٤ - والوجه الرابع أن ترفع الاسمين ، وتجعل (لا) الأولى على ما ذكرناه في رفع الثانية من حملها على (ليس) وإلغائها ^(٧) .

(١) جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ونظير ذلك : كلُّ رجلٍ ظريفٌ في السدار ، إن شئت خفضت (ظريفاً) على النعت لرجل ، وإن شئت رفعته على النعت لكلّ . فكذلك : لارجل ولا غلام لك » .

(٢) أي : منصوباً مقدّراً في نحو : لاحول ولا قوة ، أي : ولا قوةٌ موجودة . جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ويجوز أن تجعل (لا) الثانية بمعنى ليس ، وتقدر لها خبراً منصوباً » .

(٣) سبق ذكر الشاهد برقم : ١٧ .

(٤) سبقت ترجمة العجاج مع دراسة الشاهد الذي ورد برقم ١٨ .

(٥) سقطت (على) من ح .

(٦) أي : (لا) الثانية في نحو : لاحول ولا قوة .

(٧) جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ولك أن ترفعها جميعاً ، فتقول : لاحولٌ ولا قوةٌ إلا بالله ، وقد قرئ ﴿ ولا يبيعُ فيه ولا خلالٌ ﴾ . قال الشاعر :

وما هجرتُك حتّى قلتِ معلنةً لاناقةً لي في هذا ولا جمَلُ » .

٥ - والخامس أن تَرَفَعَ الأولى على ما ذكرنا ، وتبني^(١) على أصل الباب .

فصل

فإن كان اسم (لا) مثنىً أو مجموعاً كان بالياء والنون . أمّا (الياء) فإنّها تدلُّ على النصب في المعرب ، فجعلت ههنا دلالة على موضع المنصوب ، وعلى لفظ الفتح الذي في اسم (لا) كما قالوا في المنادى : يازيدان أقبلًا ، واختلفوا هل هذا اسم معرب أو مبنيٌّ على ما كان عليه في الأفراد .

فقال الخليل^(٢) وسيبويه : هو على ما كان عليه ، لأنَّ العلة الموجبة للبناء قائمة ، ولا مانع منه . وللمثنى يكون^(٣) مبنياً كما في باب النداء ، و (النون) ليست بدلاً من الحركة والتنوين في كلِّ موضع على ما يُبيِّن في باب التثنية .

وقال أبو العباس^(٤) : هما معربان لوجهين :

أحدهما أنه ليس شيء من المركّبات ثني فيهِ الاسم الثاني وجمع .

(١) أي : وتبني الثانية . جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ولك أن ترفع الأوّل وتفتح الثاني ، فتقول : لاحولٌ ولا قوة ... وهو المذهب الضعيف عند سيبويه » . وجاء في المقتضب ٢٨٧/٤ : « وتقول : لارجلٌ في الدار ، ولا غلامٌ يافى » .

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن [ت : ١٧٥ هـ] أستاذ سيبويه وشيخ العربيّة والنحو والعروض وصاحب المعجم العربيّ الأوّل ، البغية ٥٥٧/١ ، نزهة الألباء ٤٥ .

(٣) في م : كان .

(٤) قال أبو العباس في المقتضب ٣٦٦/٤ : « وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنّك إذا قلت : لاغلامين لك أنّ (غلامين) مع (لا) اسم واحد ، وثبتت النون كما تثبت مع الألف واللام ، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه ، نحو قولك : هذان أحمران ، وهذا المسلمان ، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين . فزقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ، لأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً . لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد » .

والثاني أنَّ اللَّثْنِيَّ في حكم المعطوف ، والعطف يمنع من البناء ، والذي ذكره غير لازم ، فإنَّ المركَّب إذا سُمِّيَ به صحَّتْ تشنية الاسم الثاني وجمعه ، كما لو سُمِّيَتْ رجلاً بـ (حضرموت) ، فإنَّكَ تقول في التشنية والجمع : جاءني حضرموتان وحضرموتون . وأمَّا جعل التشنية كالمعطوف فذاك في المعنى لا في اللفظ .

فصل

وإذا دخلت (لا) على المعرفة لم تعمل فيها^(١) ، ولزم تكريرها ، كقولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمرو . وإنَّا لم تعمل هنا لبطلان شبهها بـ (إنَّ) . وإنَّا لزم التكرير ، لأنَّه جواب من قال : أزيدٌ في الدار أم^(٢) عمرو ؟ فلو قلت : لا ، مقتصراً عليها لم يطابق الجواب السؤال . وكذا^(٣) لو قلت : لا زيدٌ ، لم يُستَوَفَّ جواب السؤال . فأما قولهم : لا نؤلك أن تفعل^(٤) ، فجاز من غير تكرير حملاً على المعنى ، والمعنى : لا ينبغي لك .

فصل

فأما قولهم : لا أبالك ، فالعرب يستعملونها على ثلاثة أوجه :

- (١) المرتجل ١٨١ .
- (٢) في م : وعمرو ، وفي ح : أو عمر ، والصواب : أم عمرو كما أثبتنا .
جاء في معني اللبيب ٤٢ : « إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) ، فإنَّ كانت همزة التسوية لم يميز قياساً .. وإنَّ كانت همزة الاستفهام جاز قياساً ، وكان الجواب بـ (نعم) أو بـ (لا) » . وقد نصَّ المؤلِّفُ هنا على أنَّ الإجابة بـ (لا) لا تستوفي جواب السؤال . ولهذا لم يكن بدُّ من (أم) .
- (٣) سقطت الواو من م .
- (٤) جاء في شرح المفصل ١١٢/٢ : « فأما قولهم : (لانولك أن تفعل كذا) ، فهي كلمة تقال في معنى لا ينبغي لك ، وهي معرفة مرفوعة بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، ولم يكرروا » .

١ - (لأب لك) : بحذف الألف ، وهو الأصل ، لأنّ (لا) لاتعمل في المعرفة و (اللام) تقطع الاسم عن الإضافة ، فيبقى نكرة . و (أب) و (أخ) وبأبها تحذف لاماتها في الإفراد^(١) .

٢ - والوجه الثاني (لأبالك)^(٢) يثبت الألف ، وفي ذلك ثلاثة أوجه :

أ - أحدها أنه جاء على لغة من قال (لأبا) في كلِّ حال كالمقصور^(٣) .

ب - والثاني أنّ الألف نشأت عن إشباع فتحة الباء .

ج - والثالث أنّ (اللام) في حكم الزائدة من وجه ، فكأنّ (الأب) مضاف إلى الكاف ، ولام هذا الاسم ترجع في الإضافة ، وهي أصل من وجه ، وذلك أنّ (لا) لاتعمل في المعارف ، وقد عملت ههنا ، فوجب أن تكون اللام مُبْطَلَةً / للإضافة ، وهذا كما قالوا : [من البسيط]

٤١- يابؤس للجهل^(٤)

(١) الجار والمجرور (لك) في (لأب لك) في موضع الخبر ، أو في موضع الصفة ، والخبر محذوف . انظر المقتضب ٣٧٤/٤ ، وشرح للفصل ١٠٥/٢ ، وشرح الكافية ٢٦٥/١ . ومعنى : لأب لك : لا كان لك أب .

(٢) معنى (لأبالك) : لا كان أبوك موجوداً . انظر نسيويه ٢٧٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٤/٤ ، وشرح الكافية ٢٦٥/١ .

(٣) قال ابن عقيل في شرحه للألفية ٥٠/١ : « يكون بالألف رفعاً ونصباً وجزأ » ، ومن الأمثلة التي ذكرها : هذا أباه ، ورأيت أباه ، ومررت بأباه .

(٤) هذا الشاهد بعض بيت للمناطقة الذبياني ، ونصّه في ديوانه :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يسابؤس للجهل ضاراً لأقوام

خالوا بني أسد : تاركوهم وقاطعوهم ، أو : خلّوا بينهم وبين أنفسهم ، ولا تكونوا معهم .

ذكره ابن جني في الخصائص ١٠٦/٢ ، وقال : « أراد : يابؤس الجهل ، فأقحم لام الإضافة تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة » ، وقال سيويه ٢٧٨/٢ : « حملوه على أنّ اللام لو لم تجئ لقلت : يابؤس

الجهل » ، وانظر شرح الكافية ١٣٢/١ ، والدرر ١٤٨/١ ، والحزانة ١٣٠/٢ .

[مجزوء الكامل]

٤٢- ... يابـؤس للحرب^(١)

ولا يجوز ذلك في غير اللام ، لأنها القاطعة للإضافة في هذا المعنى .

٣- واللغة الثالثة (لأبالك) بحذف اللام ، وهي أشدّها^(٢) وأبعدها عن القياس .
والوجه فيها أنه حذف (اللام) وهو يريد بها ، فهي في حكم الملفوظ به ، كما في قولهم :
[من الطويل]
٤٣- ولا ناعب إلا بين غرابها^(٣)

وكما قيل لرؤبة^(٤) : كيف أصبحت ؟ فقال : خير إن شاء الله^(٥) . أراد : بخير ،
ومثل ذلك قولهم : (لا يدي لك بفلان)^(٦) و (هذا قيص لا كمي له) فحذف النون
ههنا ، وإثبات الياء على الوجه المقدم .

(١) هذا الشاهد بعض بيت لسعد بن مالك بن ضبيعة جدّ طرفة بن العبد وروايته في كتاب سيبويه
٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ :

يابـؤس للحرب التي وضعت أراهاط فاستراحوا

قال ابن جنّي : « أي : يابؤس للحرب ، إلا أنّ الجرّ في هذا ونحوه إنّما هو للام الداخلة عليه ، وإن
كانت زائدة ، وذلك أنّ الحرف العامل - وإن كان زائداً - فإنه لابدّ عامل . » وانظر شرح المفصل
١٠/٢ ، ١٠٥ ، ومغني اللبيب ٢٣٨ .

(٢) في م : أشدّها بالنال المهملة ، والصحيح إجماعها .

(٣) ورد هذا الشاهد في باب إنّ وأخواتها من هذا الكتاب ، ورقه ثمّ ٢٣ . وموضع الاستشهاد به ههنا
العطف على التوهّم ، فقد عطف الشاعر (ناعب) بالجرّ على مصلحين من قوله في الشطر الأوّل من
البيت (مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة) متوهماً دخول الباء على مصلحين .

(٤) هو رؤبة بن العجاج [ت : ١٤٥ هـ] راجز فحلّ يكثر علماء اللغة والنحو من الاحتجاج بشعره . لمّا
مات قال الخليل : دفناً الشعر واللغة والنصاحة . البداية والنهاية ٩٦/١٠ ، الحزانة ٨٩/١ .

(٥) جاء في الخصائص ٢٨١/٢ في باب زيادة الحروف وحذفها « ومن ذلك ما كان يعتاده رؤبة إذا قيل له :
كيف أصبحت ؟ فيقول : خير عافاك الله ، أي : بخير . »

(٦) في كتاب سيبويه ٢٧٩/٢ : « لا يدي لك ، ولا يدين بها لك » . وفي شرح الكافية ٢٦٥/١ : « لا غلامي
له ، جائز ، لشبهه بالضاف لمشاركته له في أصل معناه » .

فإن^(١) فصلت بين اللام وبين الاسم الأول تَبَتَّ النون ، لأنَّ ذلك يمنع من الإضافة . وأمَّا (لك) في قولك : (لأبأ لك) ففيها ثلاثة أوجه :
أحدُها أنْ تجعلها الخبر .

والثاني أن تجعلها صفة للاسم في موضع نصب أو رفع ، وتتعلَّق^(٢) بمحذوف .
والثالث أنْ تجعلها للتبيين ، والتقدير : أعني لك^(٣) .

والقول المحقَّق في (لأبأ لك) أنَّ اللام في حكم الزائدة من وجه ، والاسم مضاف إلى (الكاف) ، ولم يعرف ، لأنَّ المعنى : لا مثل أبيك ، كما قالوا : [من الرجز]
٤٤- لا هيثم الليلة للمطي^(٤)

فصل

فإنْ أدخلت همزة الاستفهام على (لا) لم تغيِّر حكم (لا) في جميع ما ذكرنا ، إلاَّ أنْ سيبويه يختار في الخبر النَّصْبَ فيقول : ألا^(٥) رجل أفضل منك^(٦) . وإن قلت :

(١) في م : وإن .

(٢) في م : يتعلَّق .

(٣) يقدر الخبر محذوفاً في الوجهين الثاني والثالث . جاء في شرح الكافية ٢٦٥/١ : « فالسند أي خبر (لا) في (لأبأ لك) محذوف أي : لأبأ لك موجود . وأمَّا في (لأبأ لك) فهو (لك) أي لأب موجود لك » .

(٤) الشاهد من الأرجاز التي لا يُعرف قائلوها . المطي : الإبل . وهيثم : رجل حسن الهداء جيّد القيام برعي الإبل ، واسمه الوارد في حاشية المقتضب ٣٦٣/٤ هيثم بن الأشتر . قال سيبويه ٢٩٦/٢ : « وأعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأنَّ اللام (يعني : لا) لا تعمل في معرفة أبدأ . فأما قول الشاعر : لا هيثم الليلة للمطي ، فإنه جعله نكرة ، كأنه قال : لا هيثم من الهيثيين . وجاء في المقتضب : « أي لا مجري ولا سائق كسوق هيثم » وقال ابن يعيش ١٢٣/٤ : « لا مثل هيثم » وانظر شرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٣ .

(٥) في م و ح : لا يجذف همزة . وما أثبتنا هو الوجه .

(٦) جاء في شرح المفصل ١٠٢/٢ : « أُلْف الاستفهام إذا دخلت على (لا) فلها معنيان : أحدُهما الاستفهام ، =

ألا رجلاً؟ فعلى معنى التمني أي: ألا أجد؟ وإن قلت: ألا رجل يكرمنا؟ فهو على ما كان عليه قبل الهمزة في اللفظ.

واختلفوا في موضع الاسم: فسيبويه يرى أنه منصوب بما في (ألا) من معنى^(٤) التمني. ولم يغير اللفظ كما أنّ قولك: رحمه الله، لفظه على شيء، ومعناه على شيء آخر. فعلى هذا القول لا يجوز رفع الصفة كقولك: ألا ماءً بارداً أشربه. وقال أبو العباس: موضعه على ما كان عليه قبل الهمزة^(٢). ورفع صفته جائز^(٣).

فصل

وأما (ألا) التي للتحضيض^(٤) فكلمة واحدة، وما بعدها منصوب بفعل مضمر، ويأتي ذكر ذلك في المنصوبات إن شاء الله.

والآخر التمني. وإذا كانت استفهاماً فحالتها كحالتها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام. فتقول: ألا رجل في الدار، وألا غلام أفضل منك؟ وإذا كانت تمنياً فلا خلاف في الاسم أنه مبني مع (لا) كما كان. وإنما الخلاف في الخبر، فأكثر النحويين لا يميزون رفع الخبر... وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر. وفي حواشي المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٦ عرض مفصل غاية التفصيل للمسألة.

(١) في ح: المعنى.

(٢) جاء في المقتضب ٣٨٢/٤: «أما كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته، تقول: ألا رجل في الدار... ومن قال: لا رجل في الدار ولا امرأة، قال: ألا رجل في الدار ولا امرأة.»

(٣) رفع الصفة إلى رأي المازني أقرب. أما المبرد فلم أجد في كتابه المقتضب ما يشير إلى جواز الرفع، بل فيه ما يشير إلى جواز التنوين في حالة النصب. قال في المقتضب ٣٨٢/٤: «ومن قال: لا رجل ظريفاً في الدار، قال: ألا رجل ظريفاً.» وقال ٣٨٣/٤: «وتقول: ألا ماءً بارداً إن شئت، وإن شئت نونت (بارداً)، وإن شئت لم تنون.»

(٤) من الشواهد على ورود (ألا) للتحضيض قول عمرو بن عباس:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يمدل على محصلة تبيت

[مغني اللبيب ٧٣].

وذكر سيبويه ٣٠٨/٢ أنه سأل عنه شيخه الخليل، فقال: «إنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول =

فصل

فإن استثنيت بعد (لا) رفعت المستثنى ، كقولك : لا إله إلا الله ، لأنّه بدل^(١) من للموضع . وقد بطل عمل (لا) بالإثبات ، والتقدير : لا إله في الوجود إلا الله ، أي : الله وحده الإله^(٢) .

فصل

وأما قولهم : جئت بلا شيء ، وغضبت من لاشيء^(٣) ف (لا) فيه حرف عند البصريين ، ولم تمنع تعدّي العامل^(٤) إلى ما بعدها ، لأنّها زيادة في اللفظ دون للمعنى . وقال بعضهم^(٥) : هي اسم بمعنى (غير) ، وتجرب بالإضافة . وأما قول الشاعر : [من الطويل]
٤٥ - أبي جوده لا البخلُ واستعجلتُ به نَعَمْ مِنْ فَتَى لا يَمْنَعُ الجودَ قاتلُهُ^(٦)

الرجل : فهلاًّ خيراً من ذلك ، كأنّه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً . وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً . قال ابن يعيش ١٠٢/٢ : « وهو منهبٌ ضعيف ، لأنّه لا ضرورة هنا » .

(١) سقط من ح : لأنّه بدل من الموضع .

(٢) جاء في شرح الكافية ٢٣٩/١ : « وأما نحو قولك : (لا إله إلا الله) ... فالنصب فيه أضعف منه في نحو : لا أحد فيها إلا زيدا ، لأنّ العامل فيه - وهو خبر لا - محذوف إمّا قبل الاستثناء وإمّا بعده . وفي نحو : لا أحد فيها إلا زيدا ، ظاهر ، وهو خبر (لا) » .

(٣) انظر مغني اللبيب ٢٧٠ .

(٤) في ح : الفعل .

(٥) نسب ابن هشام في مغني اللبيب هذا القول إلى الكوفيين ، فقال ٢٧٠ : « وعن الكوفيّين أنّها اسم ، وأنّ الجارّ دخل عليها نفسها ، وأنّ ما بعدها خفض بالإضافة . وغيرهم يراها حرفاً ، ويسمّيها زائدة » .

(٦) ورد هذا البيت في الخصائص ٣٥/٢ غير منسوب إلى قائله ، ورواية ابن جني : (لا يمنع الجوع) وقتره ابن بري في لسان العرب [لا] تفسيراً مطوّلاً خلاصته : أنّ المدح يقتل الجوع بالطعام الذي يقدمه إلى الفقراء بلا منّ ولا تمتنع . وانظر شواهد المغني للسيوطي ٦٣٤/٢ ، وتفسير الطبري ٩٦/٨ .

فيروي (البخل) بالجرّ على أنّه جعل (لا) اسماً وأضافها إلى كلمة البخل^(١) ، وبالنصب بدلاً من (لا)^(٢) ، وبالرفع على إضمار (هو) .

فصل

وأما قولهم : (لا خَيْرَ بخيرٍ بعده النارُ ، ولا شرٌّ بشرٍّ بعده الجنّةُ)^(٣) ، ففيه قولان^(٤) :

أحدهما أنّ قوله (بخيرٍ) خبر (لا) ، و (بعده) صفة الخبر ، والباء بمعنى (في)^(٥) .

والثاني أنّ (بعده) صفة اسم (لا) و (بخيرٍ) خبره مقدّم ، والباء زائدة .
والتقدير : لا خيرَ بعده النارَ خيرٌ .

(١) جاء في الخصائص ٣٦/٢ : « فإن قلت : كيف تضيفها وهي مبنية .. قيل : الإضافة لاتنافي البناء ... قالوا : كم رجل قد رأيت ، ف (كم) مبنية وهي مضافة » .

(٢) عزاه ابن هشام في مغني اللبيب ٢٧٥ إلى الزجاج ، ثم قال : « وقال آخر : (لا) مفعول به ، و (البخل) مفعول لأجله ، أي : كراهية البخل ... وقال أبو الحسن : فسّرتّه العرب : أبي جوده البخل ، وجعلوا (لا) حشواً » . وأغفل ابن هشام وابن جني الوجه الثالث ، وهو رفع البخل .

(٣) هذا الشاهد من خطبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه . انظر تاريخ الطبري ٢١١/٣ .

(٤) في ح : وجهان .

(٥) في م : بمعنى من .

باب ظننت وأخواتها

هذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر ، ولذلك احتاجت إلى مفعولين ، فالأول ما كان مبتدأ ، والثاني ما صلح أن يكون خبراً .

وإنما نصبتها ، لأنها جاءت بعد الفعل والفاعل ، والذي تعلّق به الظن منها^(١) هو المفعول الثاني . وذكر المفعول الأول لأنه محلّ الشيء المظنون ، لأنه مظنون .
ألا ترى أنّ قولك : ظننت زيدا منطلقاً ، (زيد) فيه غير مظنون ، وإنما المظنون انطلاقه . ولكن لو قلت / : ظننت منطلقاً لم يُعلم الانطلاق لمن كان ، كما لو ذكرت الخبر من^(٢) غير مبتدأ .

٥٠ م

فإن قيل : فلماذا دخلت هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ؟ قيل : لتحدث في الجملة معنى الظنّ والعلم اللذين^(٣) لم يتحقّق معناها في المبتدأ والخبر . ألا ترى أنّ قولك : زيد منطلق ، يجوز أن تكون^(٤) قلت ذلك عن ظنّ ، وأن تكون قلته عن علم . فإذا قلت : ظننت أو علمت صرّحت / بالحقيقة ، وزال الاحتمال .

ح ٢٨

فصل^(٥)

وإذا ذكرت هذه الأفعال مع فاعلها لم يلزم ذكر المفعولين ، لأنّ الجملة قد تمّت ، ولكن تكون الفائدة قاصرة ، لأنّ الغرض من ذكر الظنّ المظنون . فإذا أردت تمام

(١) في م : فيهما .

(٢) في ح : عن غير .

(٣) في م : اللذان .

(٤) في ح : يكون .

(٥) سقط هذا الفصل كله من م .

الفائدة ذكرت للمفعولين لتبيّن الشيء المظنون ، والذي أسند إليه المظنون . ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ، لأنّ المفعول الأول إن اقتصر عليه لم يعرف المقصود بهذه الأفعال ، وإن اقتصر على الثاني لم يُعلم إلى من أسند^(١) .

فصل

وحكم المفعول الثاني حكم الخبر في كونه مفرداً وجملة وظرفاً ، وفي لزوم العائد على المفعول الأول من المفعول^(٢) الثاني على حسب ذلك في الخبر ، لأنّه خبر في الأصل .

فصل

وإذا تقدّمت هذه الأفعال نصبت المفعولين لفظاً أو^(٣) تقديرأ^(٤) ، فاللفظ كهولك : ظننت زيدا قائماً ، والتقدير في ثلاثة مواضع :

أحدها أن يكون للبتدأ والخبر مفسراً لضمير الشأن ، كهولك : ظننته زيد منطلق ، أي : ظننت الشأن والأمر . فالجملة بعده في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني كما كان ذلك في خبر (كان) .

(١) جاء في أسرار العربيّة ١٦٠ : « فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ؟ قيل : لا يجوز لأنّ هذه الأفعال داخلّة على الابتداء والخبر ، وكأ أنّ الابتداء لا بدّ له من الخبر ، والخبر لا بدّ له من الابتداء ، فكذلك لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر » .

(٢) سقط المفعول من م .

(٣) في م : وتقديراً .

(٤) يعني بالنصب تقديراً التعليق . جاء في المرتجل ١٥٢ أنّ التعليق هو « أنّ يعترض بينها وبين مفعوليها حرفاً له صدر الكلام ، ك (لام) الابتداء وهزة الاستفهام ، فإنّ الحرف حينئذٍ يعلّقها . وتعليقها أن يكفّها عن العمل في اللفظ ، فتعمل في موضع الجملة ... وعلّة ذلك أنّ اللام والهزمة لها صدر الكلام و (علمت) عامل ، والعامل له حكم التصدّر على معموله ، فتدافعا ، فأبطل عمل الفعل في اللفظ ، فعمل في الموضع » .

والثاني أن يكون المفعول الأوّل استفهاماً كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾^(١) ، فالجملة في موضع نصب . ولم يعمل^(٢) الظنّ في لفظ الاستفهام ، لأنّ الاستفهام له صدر الكلام .

والثالث أن تدخل لام الابتداء على المفعول الأوّل ، كقوله : علمت لزيد منطلق ، ولا يجوز هنا غير الرفع ، لأنّ الفعل وإن كان مقدّماً عاملاً ، ولكنّه ضعيف ، إذ كان من أفعال القلب . والغرض منه ثبوت الشكّ أو العلم في الخبر . ومن هنا أشبهت هذه الأفعال الحروف ، لأنّها أفادت معنى في غيرها . واللام وإن لم تكن عاملة ، ولكنها قويت بشيئين :

أحدهما لزوم تصدّرها كما لزم تصدّر الاستفهام والنفي .

والثاني أنّها مختصة بالابتداء ، ومحقّقة له . وإذا كانت اللام أقوى من هذا الفعل في باب الابتداء ، وكانت الجملة التي دخلت عليها هذه الأفعال مبتدأ وخبراً في الأصل لزم أن يمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها لفظاً ، ولهذا^(٣) كسرت (إن)^(٤) لوقوع اللام في الخبر ، هذا مع أنّها لم تتصدّر .

فصل

وإذا توسّطت بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء^(٥) . وإنّما كان كذلك ، لأنّها ضعيفة لما ذكرنا من قبل . وقد ازدادت ضعفاً بالتأخير . ألا ترى أنّ الفعل الذي

(١) ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا ﴾ [سورة الكهف : ١٢] .

(٢) في م : ولم يعلم .

(٣) في ح : ولذلك .

(٤) في نحو : (علمت إن زيدا لقائم) عن شرح الكافية ٢٨١/٢ .

(٥) تقول : زيد ظننت قائم ، وزيدا ظننت قائماً .

لا يلغى إذا تأخر حسن دخول اللام على مفعوله ، كهولك (لزيدٌ ضربتُ) ، ولا يحسن (ضربت لزيدٌ) ، فقد ازداد ضعفها بالتأخير ، وبدئ باسم يصلح أن يكون مبتدأ إذ لا عاملٌ لفظيُّ قبله وبعده ، و^(١) ما يصلح أن يكون خبراً عنه غير (ظننت) . والغرض حاصل من الرفع كما يحصل من النصب ، فجاز إلغاء الظنِّ ، كما أنَّ القسم يُلغى إذا توسَّط أو تأخر ، وهذه الأفعال تشبه القسم في جواز تلقِّيها بالجملة ، وذلك مع (اللام) و (ما) ، نحو : علمت ^(٢) لزيدٌ منطلق ، وكفوله : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ ^(٣) . وأمَّا إعمالها فلاَّنها فعل متصرِّف ، فعملت مؤخِّرة كما تعمل مقدِّمة .

فصل

واختلفوا في الإعمال والإلغاء هنا ، هل هما سواء أم لا ؟

فقال قوم : هما سواء لتعارض الدليلين اللذين ذكرناهما .

وقال آخرون : الإعمال أرجح ، لأنَّ الفعل أقوى من الابتداء .

وأمَّا إذا تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع ، لأنَّ المبتدأ قد وليه الخبر ، وازداد الفعل ضعفاً بالتأخير بخلاف ما إذا توسَّط ، لأنَّ نسبته إلى الرتبة الأولى كنسبته إلى ^(٤) الرتبة الثالثة . وإذا تأخر صار بينه وبين الرتبة الأولى مرتبة وسطى .

فصل

وتنفرد هذه الأفعال عن بقية الأفعال بخمسة أشياء :

(١) سقطت الواو من ح .

(٢) في م : ما علمت .

(٣) ﴿ وَضَلُّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ ، وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [سورة فُصِّلَتْ : ٤٨] .

(٤) سقطت إلى من م وح . وأثبتناها لإقامة العبارة .

- أحدها إضمار^(١) الشأن فيها كما أضمر في (كان) .
 والثاني تعليقها عن العمل في المواضع الثلاثة التي ذكرت .
 والثالث جواز إلغائها إذا توسّطت أو تأخّرت ، وليس كذلك (أعطيت) وبإبه .
 فإنك لو قلت : زيد أعطيت درهم لم يجز .
 والرابع / أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها ، وقد ذكرت علته^(٢) .
 والخامس جواز اتصال ضمير الفاعل والمفعول بها ، وهما لشيء^(٣) واحد ، كقولك :
 ظننتني قائماً ، ويذكر في موضعه .

فصل

وقد تكون (ظننت) بمعنى اليقين كقوله : ﴿ الَّذِينَ يظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾^(٤) . وقد تكون بمعنى (أتهمت) فتتعدّى إلى واحد ، لأنّ التهمة لنفس زيد لا لصفته . وقد تكون علمت بمعنى (عرفت) فتتعدّى إلى واحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَ مِنْ دُونِهِمُ لَاتَعْلَمُونَهُمْ ﴾^(٥) ، لأنّ المعرفة والجهالة تتعلق بعين زيد لا بصفته . وتكون (رأيت) من رؤية البصر فتتعدّى إلى واحد ، فإن جاء منصوباً معها فهو حال .

(١) شاهده في ابن عقيل ٤٣٥/١ قول كعب بن زهير :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها
 وما إخال لدينا منك تنويل
 فالتقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل .

(٢) سقط من م : وقد ذكرت علته .

(٣) في م : كشيء واحد .

(٤) ﴿ الَّذِينَ يظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٤٦] .

(٥) ﴿ وَأَخْرَجَ مِنْ دُونِهِمُ لَاتَعْلَمُونَهُمْ ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٦٠] .

وأما (حسبت) و (خِلْتُ) فبمعنى التوهّم لا غير . وأما (زعمت) فهو عبارة عن القول المقرون بالاعتقاد . وقد تكون حقاً ، وقد ^(١) تكون باطلاً . وأما (وجدت) فتكون بمعنى (علمت) كقولك : وجدت الله عالماً ^(٢) ، وتكون بمعنى (صادفت) فتتعدّى إلى واحد ، وتكون لازمة ، كقولك : وَجَدْتُ عليه ، أي : غضبت وحرزنت .

فصل

وقد شبهه بـ (ظننت) (قلت) ، وللعرب فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها أن يعمل القول عمل الظنّ مع الاستفهام والخطاب والاستقبال ، كقولك : أتقول زيدا قائماً ^(٣) ؟ لأنّ الغالب أنّ المستفهم شاكٌّ ، وأنه يستفهم من بحضرته ليخبره .

ومنهم من يعملها في الخطاب ، خبراً كان الكلام أو استفهاماً .

ومنهم من يعملها عمل ^(٤) الظنّ بكلّ حال ^(٥) .

وإذا أتصل بـ (ظننت) ضمير منصوب فإنّ كانت مقدّمة جاز أن تكون الهاء ضمير الشأن ، ويكون ما بعدها جملة ^(٦) ، وأن يكون ضمير المصدر أو ضمير زمان أو مكان مفعولاً به على السعة ، فينتصب للمفعولان بعدها .

(١) سقطت قد من ح .

(٢) في ح : غالباً .

(٣) اشترط ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك ٤٤٦/١ أن يكون الفعل مضارعاً « وألاً يفصل بينهما - أي بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل » .

(٤) في ح : على الظنّ .

(٥) جاء في شرح المفصل ٧٩٧ : « فمنهم من يعملها عمل الظنّ مطلقاً نحو : قال زيد عمراً منطلقاً ، ويقول زيد عمراً منطلقاً من غير اشتراط شيء ، كما أنّ الظنّ كذلك ، وهي لغة بني سليم » .

(٦) جاء في شرح المفصل ١١٤/٣ : « ظننته زيد قائم ، وحسبته قام أخوك . فالهاء ضمير الشأن والحديث . وهي في موضع المفعول الأوّل ، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني ، وهي مفسّرة لذلك المضر » .

وإن كانت متوسطة جاز ذلك أيضاً لإضمير الشأن ، لأنه لا يفتر إلاً بجملة بعده . فإن قلت : زيد ظننته قائماً ، فإن رفعت الاسمين على أن الهاء ضمير زيد لم يجز^(١) ، لأنك قد عملت الفعل في مفعول ، فلا بد من آخر . وإن جعلتها ضمير المصدر كان الوجه نصبها^(٢) ، لأنك قد أكّدت الظنَّ ، فإن أتيت بلفظ المصدر^(٣) كان التأكيد أشدَّ والإلغاء بعيد مع التوكيد^(٤) . فإن قلت : ظننت ذلك جاز أن يكون كناية عن المصدر ، وأن يكون كناية عن الجملة .

فصل

ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين هنا لما تقدّم ، ويترتب عليه مسألتان :

إحدهما إذا وقعت (أن) وما عملت فيه بعد هذه الأفعال فعند سبويه قد سدّت الجملة مسدّ المفعولين ، وليس في الكلام حذف ، لأنّ الجملة مشتملة على الجزأين لفظاً ومعنى . وقال الأخفش^(٥) : المفعول الثاني محذوف ، لأنّ (أن) مصدرية ، فتكون هي وما عملت فيه في تقدير المصدر^(٦) المفرد كقولك : علمت أنّ زيدا قائم ، أي : علمت قيام زيد كأننا ، وهذا مستغنى عن تقديره لثلاثة أوجه :

(١) أي لا يجوز نحو : زيد ظننته قائم ، لأن الهاء المفعول الأول ، فلا بد من نصب قائم على أنه المفعول الثاني .

(٢) فتقول : زيدا ظننته قائماً . والمعنى : ظننت ظناً زيدا قائماً فالهاء ضمير المصدر لاضمير الشأن .

(٣) السطر السابق ساقط من م .

(٤) أي : أنّ قولك : زيد ظننت ظناً قائم ، أبيض من : زيد ظننته قائم . جاء في شرح الكافية : ٢٨٠/٢ : « وتوكيد الملقى بمصدر منصوب بيبح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فيبينها شبه التنافي . وأما توكيده بالضمير واسم الإشارة المراد بها المصدر فأسهل » .

(٥) انظر تفصيل القولين : قول سبويه والأخفش في شرح المفصل ٦٠/٨ - ٦١ .

(٦) سقط المصدر من م .

أحدّها أنّه لا فائدة فيه .

والثاني أنّ ما تعلّق به العلم والظنّ مصرّح به وهو القيام .

والثالث أنّ (أنّ) للتوكيد مع بقاء الجملة على رمّتها ، فهي ك (لام الابتداء) ، وكما لا يحتاج هناك إلى تقدير مفعول ، كذلك ههنا .

المسألة الثانية قولك : ظنّ زيد قائماً أبوه ، ف (زيد) فاعل ، و (قائماً) مفعول ، و (أبوه) فاعل القيام ، وهذا لا يجوز عندنا ، إذ ليس في الكلام سوى مفعول واحد . وأجازه الكوفيون ، واحتجّوا بقول الشاعر^(١) : [من الطويل]

٥٢م
٤٦- أظنّ ابنُ طرثوث عتيبةً ذاهباً بعاديّتي تكذابه وجعائله
وهذا شاذٌّ ، لا يعرّج عليه .

(١) هذا الشاهد هو البيت الرابع عشر من قصيدة لذي الرّمة مدح بها المهاجر بن عبد الله الكلابيّ والي

الجماعة ، وروايته في الديوان ٧٧ [طبعة دار مكتبة الحياة - بيروت] :

لعلّ ابن طرثوث عتيبة ذاهباً

العاديّة : البئر القديمة ، والجمائل جمع جمالة ، وهي هنا : الرشوة . كان ذو الرّمة اختصم هو وابن طرثوث في بئر ، وأراد أن يقضي له بها .

وجاء في معاني القرآن للفرّاء ٤١٥/١ : « ولا يجوز : أظنّ يقوم زيد ، ولا (عسيت يقوم زيد) ولا (أردت يقوم زيد) . وجاز والفعل له ، لأنّك إذا حوّلت (يفعل) إلى (فاعل) أتصلت به وهي منصوبة بصاحبها ، فتقول : أريد قائماً ، والقيام لك . ولا تقول : أريد قائماً زيد . ومن قال هذا القول قال مثله في ظننت . وقد أنشدني بعضهم لذي الرّمة :

أظنّ ابن طرثوث عتيبة ذاهباً بعاديّتي تكذابه وجعائله »

باب

ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين

أقصى ما^(١) يتعدى إليه الفعل من المفاعيل ثلاثة^(٢) ، وذلك أن الأصل نسبة الفعل إلى الفاعل . ثم إن فعل الفاعل قد يفتقر إلى محلٍّ مخصوص يباشره مقصوداً عليه مثل : ضرب زيداً عمراً ، وقد يحدث الفاعل الفعل لغيره ، بحيث يصير الحدث له الفعل / فاعلاً به ، كقولك : أضربت زيداً عمراً ، أي : مكنته من إيقاع الضرب به . فأنت فاعل التمكين من الضرب ، و (زيد) مفعول هذا^(٣) التمكين ، و (الضرب) للمكّن منه حاصلٌ من زيد في عمرو ، ف (زيد) فاعله ، و (عمرو) مفعوله .

وقد يكون فعل الفاعل متعلقاً بشيئين لا يتحقق بدونها ، كقولك : أعطيت زيداً درهماً ، فالإعطاء من الفاعل لا يتم إلا بالأخذ والمأخوذ ، إلا أن أحد الشيئين مفعول الإعطاء ، وفاعل الأخذ ، والآخر مفعول لا غير .

وقد يكون الفعل^(٤) متعلقاً بمفعول واحد ، ولكن يذكر معه غيره لتوقف فهمه عليه ، كقولك : ظننت زيداً قائماً . فالمفعول على التحقيق هو المظنون ، وهو القيام ، ولكن لا يفيد ذكره ما لم يذكر من نسب إليه .

(١) في ح : أقصى عدد . وهو وجه سائغ .

(٢) جاء في شرح المفصل ٦٥/٧ : « وليس وراء الثلاثة متعدى إليه » .

(٣) في م : فهذا .

(٤) في ح : الفاعل .

وقد توجب هذا الفعل لغيرك ، فتصير فاعلاً في المعنى ، لما تحدّثه له ، وللمستعمل من ذلك بلا خلاف فعلان : (أعلمت)^(١) و (أريت) للمتعدّيان إلى مفعولين بغير همزة التعدّي كقولك : أعلمت زيداً عمراً عاقلاً ، هو قبل النقل : علمت زيداً عاقلاً . ثم عدّيته بالهمزة ، فأوجبت لزيد العلم بعقل عمرو . وليس بعد هذه العدة غاية يقصد التعدّي إليها ، إذ لا يتصوّر أن يوجد الإسناد^(٢) لأكثر من واحد ، حتّى يصير بذلك فاعلاً .

فصل (٣)

فأمّا (نَبأت) و (أنبأت) ففعالان متعدّيان إلى شيء واحد ، وإلى ثانٍ بحرف الجرّ ، كقولك : نَبأت زيداً عن حال عمرو ، أو بحال عمرو . وقد يحذف حرف الجرّ ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾^(٤) أي : عن هذا . وقد ذهب قومٌ إلى أنه يتعدّى بنفسه ، واستدلّ بهذه الآية ، وليس فيه دليل ، لأنّه قد استعمل في مواضع آخرَ بحرف الجرّ أكثر من استعماله بغير حرف الجرّ . فالحكم بزيادة الحروف في تلك المواضع لا يجوز . فأمّا حرف الجرّ فأسوغ من الحكم بزيادته ، ولهذا كان أكثر كقولك :

٤٧- أمرتك^(٥) الخير

(١) سقط السطر التالي من ح .

(٢) العبارة في الأصل : يوجب الإنسان ، فخيّل إلينا أنّها مصحّفة عن (يوجد الإسناد) . ومعناها على الوجه الذي أثبتناه : أن الفعل (علمت) لا يسند إلى فاعليّن ، ولو أسند لتحوّل الفاعلان في علمت إلى مفعولين في (أعلمت) وبذلك يتعدّى إلى أربعة . وهو أمر غير متصوّر .

(٣) سقط فصل من ح .

(٤) ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ : مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ؟ قَالَ نَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [التَّحْرِيم : ٣] .

(٥) (أمرتك الخير) : مطلع بيئٌ ينسب إلى عدد من الشعراء منهم : عمرو بن معد يكرب ، وأعشى طرود ، وزرعة بن السائب ، وخفاف بن ندبة . وهو من شواهد سيويه ٢٧/١ ، والمقتضب ٣٦/٢ ، ٨٦ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ، ٥٠/٨ وروايته في هذه المصادر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ =

فأما قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَبَّأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾^(١) ، ف (من) عند سيبويه غير زائدة على ما أصلنا . وقال الأخفش : هي زائدة ، والمفعول الثالث^(٢) محذوف تقديره : قد نبأنا الله أخباركم مشروحة . وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

أحدها الحكم بزيادة الحرف من غير ضرورة إلى ذلك .

والثاني زيادة (من) في الواجب ، وهو بعيد .

والثالث حذف المفعول الثالث ، وهو كحذف المفعول الثاني في باب (ظننت)

وهو غير جائز .

فصل

والفرق بين (نَبَّأتُ وَأَنْبَأْتُ) وبين (أَعْلَمْتُ) أَنْ^(٣) (أَعْلَمْتُ) استعملت بغير همزة التعديّ ثمَّ عَدَّيْتُ . و (نَبَّأتُ وَأَنْبَأْتُ) وضعتا على التعديّ ، ولم يستعمل منهما (نَبَأَ الرَّجُلُ) . و (خَبَّرْتُ وَأَخْبَرْتُ وَحَدَّثْتُ) مثل (نَبَّأتُ) ، وإِنَّمَا ساغ التعديّ إلى ثلاثة لشبهها ب (أَعْلَمْتُ) ، لأنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ إِنْسَانًا بِأَمْرٍ ، فَقَدْ أَعْلَمْتَهُ بِهِ^(٤) .

=
ومَّا قال فيه ابن يعيش : « فأما قولهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، فهو شاذٌّ ، وجوازه على إرادة حرف الجرِّ ، نحو قوله : أمرتك الخير ... والمراد : أمرتك بالخير » ، وانظر أمالي ابن الشجري ١٦٥/١ ، ومعني اللبيب ٣٥٠ ، ٦٢٦ ، ومع الهوامع ٨٢/٢ ، والدرر اللوامع ١٠٦/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ٣٤ .

(١) ﴿ قل لاتعتدروا ، لم تؤمن لكم ، قد نبأنا الله من أخباركم ﴾ [سورة التوبة : ٩٤] .

(٢) في م : الثاني .

(٣) في ح : أعلمت أن أعلمت .

(٤) سقطت به من ح .

فصل

واختلفوا في جواز تعدية (ظننت) وأخواتها غير (علمت ورأيت) ، فذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في (علمت ورأيت) لأنَّ تعدِّي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة . ألا ترى أنَّ قولك : كلَّمت زيدا ، لا تجوز تعديته بالهمزة ، فلا تقول : أكلمت زيدا عمراً ، بمعنى مكنته من تكليمه . ولم يرد السماع إلا ب (أعلمت وأريت) . وأجاز الأخفش ذلك في جميع^(١) باب (ظننت) قياساً على (أعلمت وأريت)^(٢) . وهو بعيد لما قدَّمنا .

فصل

لا خلاف في جواز الاقتصار / على فاعل هذه الأفعال ، واختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول . فذهب الأكثرون إلى جوازه ، كهقولك : أعلمت زيدا ومنع منه قوم^(٣) . والدليل على جوازه أمران :

أحدهما أنه فاعل في المعنى ، والفاعل يجوز الاقتصار عليه في باب (ظننت) فكذلك ههنا .

م ٥٣

(١) سقطت جميع من م .

(٢) جاء في شرح المفصل ٦٦٧ : « وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليها سائر أخواتها ، فيجوز : أظنَّ زيداً عمراً أخاك قائماً . وأزعم بكر محمد جعفرأ منطلقاً » وردَّ الرضوي في شرح الكافية ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ رأي الأخفش ، فقال : « ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب نحو : أكسوتك عمراً جبَّةً ، وأجعلتك زيدا قائماً ، ولجاز بالتضعيف أيضاً في أفعال القلوب وغيرها ... فثبت أنَّ هذا موكول إلى السماع » .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٧٦/٢ : « وظاهرُ مذهب سيبويه أنَّه لا يجوز ذكرُ أولها وتركُ الثاني والثالث ، لأنَّه قال : لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة . فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ، ولم يجوز الاقتصار على الأوَّل ، وأجازه ابن السراج مطلقاً . وقال السيرافي : أراد سيبويه أنَّه لا يحسن الاقتصار على الأوَّل ، لأنَّه لا يجوز مطلقاً . ومذهب ابن السراج أوَّلُ » .

والثاني أنّ (زيداً) هنا مفعول الإعلام ، وليس بمبتدأ في الأصل ، بخلاف المفعول الأول في (ظننت) . فإنه مبتدأ في الأصل غير مفعول به .

فصل

والمفعول الثالث في هذا الباب هو المفعول الثاني في باب (ظننت) ، فلا يجوز على هذا أن تقول : أعلمت زيداً عمراً بشراً ، فكلٌّ منهم غير الآخر إلا على تأويل ، وهو / أن يكون المعنى : أعلمتُ زيداً عمراً مثل بشر ، أو خيّلت له أن أحدهما هو الآخر ، أو يكون عمروّ وبشرٌ اسمين لرجل واحد .

ح ٤١

فصل

ولا يجوز إلغاء هذه الأفعال بتعليقها عن العمل ، ولا بتوسطها وتأخرها ، لأنّ المفعول الأول فيها فاعل في المعنى ، وليس بمبتدأ في الأصل . فعلى هذا لا تقول : أعلمت^(١) لزيدٍ عمروّ ذاهب ، لأنّك إن جعلت (ذاهباً) لـ (عمرو) لم يعد على زيد ضمير ، وكذلك^(٢) إن جعلته لزيد . ثمّ إنّ المفعولين الآخرين غير المفعول الأول ، فلا يصحّ أن يجعل كباب (ظننت) لأنّ الثاني هو الأول^(٣) .

(١) في م و ح : أعلمته . ويخيّل إلينا أن إسقاط الهاء أقرب إلى الصواب ، إذ لو بقيت لاجتماع أربعة مفاعيل : الهاء ، وزيد ، وعمرو ، وذاهب . والأصل قبل دخول اللام : أعلمت زيداً عمراً ذاهباً .

(٢) في م : وجعلته إن جعلته .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢/٢٨٥ : « وأمّا الإلغاء والتعليق في (أعلم) و (أرى) عن المفعولين الآخرين فالظاهر - كما ذهب إليه ابن مالك - أنه يجوز ... وقال الأندلسي : الذي أعوّل عليه امتناع التلميح والإلغاء بالنسبة إليهما ... والذي أرى أنه لا يمنع من الإلغاء والتعليق سواء بني للفاعل أو للمفعول » . وانظر الأشباه والنظائر ٢/٤٣٠ ففيه خلاصة قيّمة للإلغاء والتعليق والاقتصار في باب (أعلم وأرى) .

باب المصدر

المصدر مشتقٌ مِنْ صَدَرَتِ الإبل عن الماء إذا انصرفت ، وولته صدورها ، وسمي بذلك لأنَّ الفعل صدر عنه . هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : المصدر مشتقٌ من الفعل .

والدليل على الأول أمران :

أحدهما أنَّ المصدر يدلُّ على الحدث فقط ، والفعل يدلُّ على الحدث والزمان . وما يدلُّ على معنى واحد كالمفرد ، وما يدلُّ على معنيين كالمركَّب^(١) . والمفرد قبل المركَّب .

والثاني أنَّ المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل ، فهو كالمعوم ، والفعل يختصُّ بزمان معيَّن^(٢) ، والعام قبل الخاص . وقد شُبِّه المصدر بالنقرة من الفضة في أنها فضة فقط ، وما يتخذ منها من مرآة أو قارورة ، ونحو ذلك بمنزلة الفعل من حيث أنَّ فيه ما في المصدر وزيادة ، كما أنَّ المرآة فيها الفضة والصورة المخصوصة^(٣) .

(١) في ح : كالمفرد ، والمركَّب قبل المركَّب . وهي عبارة مضطربة .

(٢) سقط معيَّن من ح .

(٣) من حجج البصريين المذكورة في الإنصاف ٢٣٧/١ - ٢٣٩ « أنَّ المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغني عن الفعل . وأمَّا الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم » ، ومنها في شرح المفصل ١١٠/١ : « أنَّ المصادر تختلف كما تختلف أسماء الأجناس ، ألا تراك تقول : ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً ... ولو كانت مشتقةً من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس ، ولم تختلف ، كما لم تختلف =

واحتجَّ الكوفيون بأنَّ الفعل يعمل في المصدر ، والعامل قبل المعمول ، وهذا لا يصلحُ دليلاً^(١) على ما ذهبوا إليه من وجهين :

أحدهما أنَّ الاشتقاق يوجد من جهة المعاني والتصريف^(٢) ، لا من باب العامل والمعمول .

والثاني أنَّ الحرف يعمل في الاسم ، وليس الحرف مشتقاً من الاسم ، وكذلك الفعل يعمل في الأعلام والأجناس التي ليست مصادر ، ولا يقال : هي مشتقة منه .

فصل

وإنما سُمِّي المصدر مفعولاً مطلقاً لوجهين :

أحدهما أنَّه المفعول على التحقيق . ألا ترى أنَّ قولك (ضربت) أي : أوجدت الضرب بخلاف قولك : ضربت زيداً . فإنَّك لم توجد زيداً ، وإنما أوجدت به فعلاً .

والثاني أنَّ لفظ المصدر مجرَّد عن حرف جرّ ، فلا يقال : (به) ولا (فيه) ولا (له) ولا (معه) . وإنما كان كذلك ، لأنَّه لو قيل لك - وقد ضربت مثلاً - : ما فعلت ؟ قلت : الضرب . وإذا قيل لك : بمن أوقعت الضرب ؟ قلت : بزيد ،

= أسماء الفاعلين والمفعولين ... ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلَّت على ما في الأفعال من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلَّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث ، وعلى ذات الفاعل والمفعول .

(١) للكوفيِّين حجج أخرى وردت في الإنصاف ٢٣٥/١ - ٢٣٦ منها : « أنَّ المصدر يصحُّ لصحة الفعل ، ويعتدلُّ لاعتلاله . ألا ترى أنَّك تقول : قاوم قواماً ، فيصحُّ المصدر لصحة الفعل ، وتقول قام قياماً ، فيعتدلُّ لاعتلاله ... وأنَّ المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ولا شكَّ أنَّ رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكِّد ... وأنَّ المصدر لا يتصوَّر معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له فَعَلٌ ويفعل ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرَف به المصدر أصلاً للمصدر » .

(٢) في ح : وفي التصريف .

فقيّدته بالباء . ولو قيل : في أيّ زمان أو في أيّ مكان ؟ لقلت : في يوم كذا وفي مكان كذا . ولو قيل : لأيّ غرض ؟ لقيل : لكذا وكذا . فقد رأيت كيف تقيّدت هذه المفاعيل بالحروف ما عدا المصدر^(١) .

فصل

والمصدر يذكر لأحد أربعة أشياء :

أحدها توكيد الفعل كقولك : ضربت ضرباً ، ف (ضرباً) نائب عن قولك : (ضربت) مرّةً أخرى ، لأنّ التوكيد يكون بتكرير اللفظ ، وإنّما عدلوا إلى المصدر كراهية إعادة اللفظ بعينه ، ولأنّ الفعل الثاني جملة ، والمصدر ليس بجملة ، فكان أخصر وأبعد من التكرير^(٢) .

والثاني / أن يذكر لبيان النوع ، كقولك : ضربت ضرباً شديداً ، ذكرت (ضرباً) لتصفه بالشدة التي يدلُّ عليها الفعل^(٣) .

٥٤م

والثالث أن يذكر لتبيين العدد ، ويحتاج في ذلك إلى زيادة على المصدر ، وتلك الزيادة (تاء التأنيث) ، نحو قولك^(٤) : ضربت ضربة ، فإنّ التاء تدلُّ على المرة . وهنا يثنى ويجمع ، نحو : ضربتين وضربات ، لأنّ لفظ الفعل لا يدلُّ على العدد ، فذكر المصدر لتحصيل هذه الزيادة^(٥) .

(١) في شرح الكافية ١١٢/١ عرض وافٍ لهذه المسألة .

(٢) جاء في شرح الكافية ١١٤/١ : « هو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنّهم سمّوه تأكيداً للفعل توسعاً » .

(٣) الأمثلة الواردة في شرح الكافية ١١٤/١ - ١١٥ أدلُّ على بيان النوع ، ومنها : « ضربته ضرب الأمير ، ضربته أنواعاً من الضرب ، ضربته أيّ ضرب ، ضربته أشدّ الضرب ، قعد القرفصاء ، رجع القهقري » .

(٤) في ح : نحو ضربت .

(٥) جاء في شرح الكافية ١١٥/١ : « وهو إمّا مصدر موضوع له ، نحو : ضربت ضربة وضربتين وضربات ، =

والرابع أن يذكر المصدر^(١) لينوب عن الحال ، كقولك : قتلته صبراً أي : مصبوراً أو محبوساً . ويذكر^(٢) في باب الحال .

فصل

وتقوم الآلة مقام المصدر ، كقولك : ضربته سوطاً ، ف (سوط) هنا اسم للضربة بالسوط . وإنما جاز ذلك لما بين الفعل / والآلة من الملازمة . وحصل من هذا شيئان : الاختصار والتنبيه على أن الفعل كان بالآلة المخصوصة . ولولا ذلك لقلت : ضربته ضربةً بسوط . وليس السوط ههنا منصوباً^(٣) على تقدير حذف حرف الجرّ لثلاثة^(٤) أوجه :

أحدها أن حذف الحرف ليس بقياس .

والثاني أن في^(٥) قولك (سوطاً) دلالة على المرّة الواحدة . ألا ترى أنك تقول : ضربته أسواطاً ، ولو كانت الباء مرادة لم تدل^(٦) على ذلك .

والثالث أنك تقول : ضربته مائة سوط ، ولا تريد مائة ضربة بسوط ، إذ لو أردت ذلك لكان المعنى : أن جميع الضربات بآلة واحدة ، وليس المعنى عليه . بل يقول : ضربته مائة سوط ، وإن كانت كل ضربة بآلة غير الآلة الأخرى^(٧) .

= أو مصدر موصوف بما يدلُّ عليه ، نحو : ضربته ضرباً كثيراً ، وإما عدد صريح مميّز بالمصدر نحو : ضربته ثلاث ضربات ... وإما مجرد عن التمييز ، نحو : ضربته ألفاً .

(١) سقط المصدر من م .

(٢) في م : وتذكر .

(٣) في ح : منصوب .

(٤) في ح وم لوجهين ، والصواب لثلاثة أوجه ، وما ذكره المؤلف نفسه يثبت ما أثبتنا .

(٥) سقطت في من ح .

(٦) في م : يدلّ .

(٧) أنكر العكبري أن تكون (الباء) مرادةً مقدّرة ، وهي مقدّرة عند كثير من النحاة . جاء في شرح =

فصل

والعددُ المضاف إلى المصدر ينتصب نصب المصدر ، كقولك : ضربته ثلاث ضَرَبَات ، لما بين العدد والمعدود من الملابس والاتّصال . وكذلك صفة المصدر إذا أُضيفت إليه كقولك : سرت أشدَّ^(١) السير ، لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى . وإنَّا قدّمنا لتدلُّ على المبالغة .

فصل

ولا يثنى المصدر ، ولا يجمع مادام جنساً لدلالته على جميع أنواع الحدث ، وإنَّا يثنى ويجمع ما لا يدلُّ واحدةً إلا على مقدار واحد . فإنَّ اختلفت أنواعه تُثني وجمع ، لأنَّ كلَّ نوع منها متميّز عن الآخر بصفة تخصُّه^(٢) ، فيصير بمنزلة أسماء الأعلام . وكذلك إن زيد فيه (تاء التأنيث) كالضربة ، فإنَّه يدلُّ على الواحد ، لا غير . فإذا وجدت فيه^(٣) أعداد احتيج إلى ما يدلُّ عليها .

فصل

وأما قولهم : (قعد القرفصاء) و (اشتل الصماء)^(٤) فاختلَفوا في الاسم المنصوب هنا على ثلاثة أقوال :

- = المفصَّل ١١٢/١ : « وأما ضربته سوطاً فهو منصوب على المصدر ، وليس مصدرأ في الحقيقة ، وإنَّا هو آلة للضرب ، فكأنَّ التقدير : ضربته ضربة بالسوط ، فوضع قولك (بالسوط) نصب صفة لـ (ضربة) ثمَّ حذفت الموصوف وأقت الصفة مقامه ، ثمَّ حذفت حرف الجرِّ ، فتعدى الفعل فنصب ، وأفاد العدد والدلالة على الآلة » ، وفي شرح الكافية ١١٥/١ تفصيل واف .
- (١) جاء في أسرار العريئة ١٧٥ : « (أفعل) لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وقد أُضيف إلى المصدر الذي هو السير . فلما أُضيف إلى المصدر كان مصدرأ ، فانتصب انتصاب المصادر كلها » .
- (٢) في ح : مخصوصة . وهي لفظة سائغة .
- (٣) في م : منه .
- (٤) جاء في لسان العرب [صم] : « اشتال الصماء هو أن يتجلل الرجل بثوبه ، ولا يرفع جانباً منه » .

أحدّها أنه منصوب بالفعل الذي قبله ، لأنّ (القرفصاء) نوع من القعود ،
و (الصّماء) نوع من الاشتتال . فإذا عمل (قعد) في القعود الجامع لأنواعه كان عاملاً في
نوع منه ، لدخوله تحت الجنس ، هذا قول سيبويه .

ومن البصريّين من قال : هو صفة لمصدر محذوف تقديره (القعدة القرفصاء)
فعلى هذا : في الكلام حذف ، ولكنّ العامل في الصفة العامل في الموصوف ، غير أنّه
بواسطة^(١) .

ومن النحويّين^(٢) من قال : ينتصب بفعل محذوف دلّ عليه (قعد) تقديره :
تقرّض القرفصاء ، وفي ذلك تعسّف مستغنى عنه ، لأنّ (تقرّض) لو استعمل لكان
بمعنى (قعد) ، فإذا وجدت لفظة (قعد) كانت أولى بالعمل ، إذ هي أصل
(تقرّض)^(٣) .

(١) عزا ابن يعيش ١١٢/٨ هذا القول إلى اللبرّد ، فقال : « قال أبو العباس : هذه حلى وتلقيبات وصفت بها
المصادر ، ثمّ حذفت موصوفاتها ، فإذا قال : رجع القهقري ، فكأنّه قال : الرجعة القهقري . وإذا قال :
اشتمل الصّماء ، فكأنّه قال : الاشتتالة الصّماء ، وإذا قال : قعد القرفصاء ، فكأنّه قال : القعدة
القرفصاء » .

(٢) نُسب هذا القول إلى الكوفيّين . جاء في الكافية ١١٥/٨ : « وعند بعض الكوفيّين هو منصوب بفعل
مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل ، فكأنّه قيل : تهقّر القهقري ، وتقرّض القرفصاء ، ونحوه . وعدم
سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء ، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم
بلا دليل » .

(٣) في ح : تقرّض من معناه . ويبدو أنّ هذه الزيادة في ح خطأ من الناسخ الذي أسقط الفصل الأخير
من هذا الباب إلاّ هذه العبارة التي ألصقها بنهاية هذا الفصل .

فصل (١)

ومن ذلك (أبغضه كراهية) و (أعجبنى حباً شديداً) ، فالاسم هنا ينتصب بالفعل الذي قبله ، لأنّه يقرب من معناه (٢) .

(١) هذا الفصل كلّه ساقط من ح .

(٢) مذهب المؤلف يخالف مذهب سيبويه . جاء في شرح الكافية ١١٦/١ : « وقد يكون بغير لفظه ، نحو : قعدت جلوساً ، أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل ، وذلك إمّا مصدر أو غير مصدر . والمصدر على ضربين : إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ ، ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ، وإمّا ألا يلاقيه فيه نحو : قعدت جلوساً . ومذهب سيبويه في كليهما أنّ المصدر منصوب بفعله المقدّر أي : تبتّل إليه ، وتبتّل نفسك تبتيلاً . وأنبتكم من الأرض فنبتتم نباتاً ، وقعدت وجلست جلوساً » .

باب المفعول به

قد ذكرنا في باب الفاعل علة انتصاب المفعول ، والكلام في هذا الباب في أقسام الفعل في اللزوم والتعدّي ، وهو على ضربين : لازم ومتعدّد .

فباللزام ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محلّ مخصوص يحفظه ، كقولك : قام ، وجلس ، واحمرّ ، وتدحرج . فإن اتّصل به جارّ ومجرور كقولك : (جلست إليه) كان الجارّ والمجرور في موضع نصب ، كأنك قلت : أتيتّه وعاشرتّه ، ونحو ذلك .

وأما المتعدّي فما افتقر بعد فاعله إلى محلّ مخصوص / يحفظه^(١) ، وذلك على ثلاثة أضرب :

أحدها لم^(٢) تستعمله العرب إلاّ بحرف جرّ كقولك : مررت بزيد ، ف (مررت) يفتقر إلى مَمرورٍ به ، ولكن لم يستعمل إلاّ بالباء . وكذلك عجبت من زيد . فإنّ جاء في الشعر شيء بغير حرف ضرورة .

والضرب الثاني يستعمل بحرف جرّ تارةً ، وبغير حرف جرّ^(٣) أخرى . وكلّ ذلك اختيار كقولك : نصحت لك ونصحتك . ففي الموضع الذي استعمل بغير حرف

(١) جاء في المرتجل ١١٧ : « فاللزام ما لزم فاعله ، ولم ينفذ إلى مفعول ... والمتعدّي ما تجاوز فاعله فننفذ إلى مفعول فنصبه » . وما جاء في شرح المفصل ٦٢٧ من تعريف المتعدّي : « فكلّ ما أنبأ لفظه عن حلولة في حيّز غير الفاعل فهو متعدّد » .

(٢) في م : ألا تستعمله .

(٣) في ح : وبغير حرف أخرى .

لا يقال : حذف الحرف منه ، لأنَّ حذف حرف الجرّ ليس بقياس^(١) . وفي الموضع الذي ذكر لا يقال : هو زايد ، لأنَّ زيادة الجارّ ليست بقياس^(٢) أيضاً . وإذا جاء الأمران في الاختيار دلَّ على أنَّها لغتان .

والضرب الثالث ما يتعدَّى بنفسه ، وهو على ثلاثة أضرب :

أحدها يتعدَّى إلى واحدٍ ك (ضربت زيداً) ونحوه من أفعال العلاج ، وك (أبصرت^(٣) زيداً) وغيره من أفعال الحواسِّ . فأما (سمعت) فالقياس أن يتعدَّى إلى واحدٍ ممَّا يسمع ، كهو قولك : سمعت قولك وصوتك . فأما قولهم : سمعنا زيداً يقول ذلك ، ف (زيد) هنا لما كان / هو القائل^(٤) ، وأتصل به ما يدلُّ على المسموع جعل مفعولاً أوَّل . و (يقول) في موضع المفعول الثاني ، لأنَّ القول والقائل متلازمان . فأما قوله تعالى : ﴿ هل يسمعونكم إذ تدعون ؟ ﴾^(٥) ففيه قولان^(٦) :

ح ٤٣

أحدهما أنَّ التقدير هل يسمعون دعاءكم ، كما قال في الأخرى : ﴿ لا يسمعون دعاءكم ﴾^(٧) .

والآخر أنَّ المفعول الثاني محذوف أي : يسمعونكم إذ تدعون .

والضرب الثاني متعدِّ إلى مفعولين ، فمنه (ظننت وأخواتها) وقد ذكرت .

(١) من النحاة قوم يقولون بالحذف . جاء في شرح المفصل ٦٣/٧ : « وإنما يتعدَّى بحرف الجرِّ ، نحو :

دخلت إلى البيت ، وإنما حذف منه حرف الجرِّ لكثرة الاستعمال » .

(٢) السطر السابق ساقط من م .

(٣) في م : ضربت .

(٤) في م : القليل .

(٥) ﴿ قالوا نعبد أصناماً فنظّل لها عاكفين . قال هل يسمعونكم إذ تدعون ؟ ﴾ [الشعراء : ٧١ - ٧٢] .

(٦) في ح : وجهان .

(٧) ﴿ إن تدعوم لا يسمعون دعاءكم ، ولو سمعوا ما استجابوا ﴾ [فاطر : ١٤] والآية لم تذكر في م .

ومنه متعدّ إلى مفعولين ثانيهما^(١) غير الأوّل ، نحو : أعطيت زيداً درهماً ، لأنّ الإعطاء يقتضي أخذاً ومأخوذاً . ويجوز تقديم أحدهما على الآخر ، إلّا أن يؤدّي إلى اللبس ، كهولك : أعطيت زيداً عمراً ، فكلُّ واحد منهما يصلح أن يكون أخذاً ، وأن يكون^(٢) مأخوذاً . فإذا لم يبن أحدهما من الآخر إلّا بتقديم الآخذ لزم تقديمه كما يلزم في الإسمين المقصورين أن يتقدّم الفاعل .

فصل

وقد يكون الفعل متعدّياً إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجرّ ، ثمّ يحذف الحرف فيتعدّى إليه الفعل بنفسه كهولته تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾^(٣) . والتقدير من^(٤) قومه . فإن قيل : لم لا يكون الثاني بدلاً من الأوّل قيل : لأنّ الاختيار يقتضي أن يكون المختار بعضاً من كلّ ، لأنّ ما هو واحد في نفسه لا يصحُّ اختياره ، وإذا لم يكن بدّ من مختار منه لم يصحّ البديل ، ومن ذلك قولهم : [من البسيط]
 ٤٨- أمرتكم^(٥) الخير

أي بالخير . وأمّا قوله تعالى : ﴿ فاصدغْ بما تؤمر ﴾^(٦) ففيه وجهان :
 أحدهما أنّ (ما) مصدرية أي بالأمر ، وهو للمأمور به^(٧) .

-
- (١) في ح : الثاني منها .
 (٢) في ح : وإن لم يكن .
 (٣) سورة الأعراف : ١٥٥ .
 (٤) في م : في قومه .
 (٥) ذكر هذا البيت قبل برقم ٤٧ .
 (٦) ﴿ فاصدغْ بما تؤمر وأعرض عن المشركين ﴾ [سورة الحجر : ٩٤] .
 (٧) سقطت به من ح .

والثاني هي بمعنى (الذي) فتقديره : بالذي تؤمر بالصدع به ، ثم حذفت (الباء) ووصل الضير ، فصار (بصدعه) ، ثم حذفت (الصدع) فصار (تؤمر به) ، ثم حذفت الباء^(١) والهاء دفعة واحدة في قول سيبويه ، وعلى قول الأخفش حذفت (الباء) فصار (تؤمره) ثم حذفت الهاء^(٢) .

فصل

فيما يعدّي الفعل وهي خمسة :

الهمزة^(٣) كقولك : فرح زيد وأفرحته .

وتشديد العين كقولك : فرّحته ، ومعناها واحد .

والباء كقولك : فرحت به ، ومعناه غير معنى الأولين ، والتمثيل المطابق للأولين : ذهبت بزيد^(٤) ، أي : أذهبت ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٥) .

وسين استفعل وزائدها^(٦) ، وهما الهمزة والتاء ، كقوله : خرج الشيء واستخرجته .

وألف المفاعلة ، نحو : جلس زيداً وجالسته ، وقربت من البلد وقاربته .

(١) سقط هذا السطر من م .

(٢) ذكر ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان وجهاً ثالثاً نسبته إلى بعض نخاة الكوفة ، فقال : « للعرب في ذلك لغتان : إحداها أمرتك أمراً ، والأخرى أمرتك بأمر ، فكان يقول : إدخال الباء في ذلك وإسقاطها سواء . واستشهد لقوله ذلك بقول حصين بن المنذر الرقاشي ليزيد بن المهلب : أمرتك أمراً جازماً فعصيتني فأصبحت مسلوب الإمارة نادماً فقال : أمرتك أمراً ، ولم يقل : أمرتك بأمر . وذلك كما قال تعالى ذكره : ﴿ أَلَا إِنَّ عَاداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ ، ولم يقل : كفروا برّبهم » [سورة الحجر : ٩٤] .

(٣) سقطت الهمزة من م .

(٤) في ح : ذهبت به .

(٥) ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢٠] .

(٦) في م : وزائدها .

باب

المفعول فيه

وهو الظرف ، وهو أسماء الزمان والمكان ، وسمّيت بذلك ، لأنّ الأفعال تقع فيها ، وتحلُّها ، ولا تؤثر فيها . فهي كالإناء ، والحال فيه غيره ، ولذلك سمّاها بعضهم (أوعية) ، وبعضهم (محال)^(١) .

فصل

والذي يطلق عليه (الظرف) عند / النحويين ما حسن فيه إظهار (في) ، وليست في لفظه ، لأنّ الحرف الموضوع لمعنى الظرفية (في) ، فإذا لم تكن ، ودلّ الاسم عليها صار مُسمّى بها .

٥٦م

فصل

ولم يبن الظرف ، لأنّه لم^(٢) يتضمّن معنى (في) ، بدليل صحّة ظهورها معه ، ولو كان متضمناً معناها لم يصحّ إظهارها معه ، كما لا يصحّ ظهور الهمزة مع (أين)^(٣) و (كيف) وإنا حذف (في) للعلم بها .

(١) في م : محالاً .

(٢) في م : لأنه تضمّن معنى في . وهذا خطأ بيّن . جاء في شرح المفصل ٤١/٢ : « وليس الظرف متضمناً معنى (في) ، فيجب بناؤه لذلك ، كما يجب بناء نحو (من) و (كم) في الاستفهام ... » .

(٣) في الأصل (ليس) ويخيّل إلينا أنّها مصحفة عن (أين) التي أثبتناها ، لأنّ ليس تظهر معها الهمزة نحو : أليس الله بكاف عبده .

فصل

وإنما عمل الفعل في جميع أسماء الزمان ، لأنَّ صيغة الفعل تدلُّ عليه كما تدلُّ على المصدر ، إلاَّ أنَّ دلالتها على الزمان من جهة حركاته ، وعلى المصدر من جهة حروفه ، وكلاهما لفظ .

أحدهما أنَّها تخصُّ جزءاً من الجهة التي تدلُّ عليها ك (الأمام) ، فإنَّه لا يتناول بعض ما قبالك ، بل يقع على تلك الجهة إلى آخر الدنيا ، كما أنَّ (قام) يدلُّ على ماضى من الزمان من أوَّله إلى وقت إخبارك . كذلك (يقوم) يصلح للزمان المستقبل من أوَّله إلى آخره .

والثاني أنَّ هذه الجهات لالبت لها ، إذ هي ^(٢) بحسب ما تضاف إليه ، وتتبدل بحسب تنقل الكائن فيها . فقولك (خلف زيد) يصير أماماً له عند تحوُّله ، أو ^(٣) يميناً له ، أو يساراً ، و (خلف زيد) هو : أمامَ لعمره ، ويمينُ لخالد ، ويسارُ لبشرٍ ، كما أنَّ الزمان لالبت له بخلاف المكان المختصِّ ، فإنَّه بمنزلة الأشخاص إذ كان ^(٤) بجثة محدَّدة كالدار والبصرة . فمن هنا لا تقول / جلست الدار كما تقول جلست خلفك .

ح ٤٤

(١) سَمَّاهَا الزَّمْحَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ (غَايَات) وَوَضَحَ ابْنُ يَعِيشَ مَعْنَى الْغَايَاتِ فَقَالَ ٨٥/٤ : « إِنْ غَايَةَ كُلِّ شَيْءٍ مَا يَنْتَهِي بِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، وَهَذِهِ الظُّرُوفُ إِذَا أُضِيفَتْ كَانَتْ غَايَتِهَا آخِرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ بِهِ يَتَمَّ الْكَلَامُ ، وَهُوَ نَهَائَتُهُ . فِإِذَا قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَأُرِيدَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ صَارَتْ هِيَ غَايَاتِ ذَلِكَ الْكَلَامِ . فَلِذَلِكَ الْمَعْنَى قِيلَ لَهَا (غَايَات) . وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ » .

(٢) فِي م : إِذَا كَانَتْ .

(٣) سَقَطَتْ أَوْ مِنْ م .

(٤) فِي م : كَانَتْ جِثَّةً .

فأما قولهم : هو منِّي مَنَاطَ الثريا ، ومزجرَ الكلب ، إذا أرادوا البعد ، ومقعد^(١) القابلة ، ومقعد الإزار ، ففيه وجهان :

أحدهما أن الأصل فيها أن تستعمل بـ (في) لكنهم حذفوها تخفيفاً^(٥) ، كما قالوا :
[من البسيط]

٤٩ - أمرتُك الخير^(٦)

والثاني أن هذه الأمكنة لما أريد بها المبالغة ، ولم يقصد بها أمكنة معينة محدودة صارت كالأمكنة المُبْهَمة^(٤) .

مسألة

تقول^(٥) : دخلت البيت بغير (في) ، واختلف النحويون فيه :

فقال سيبويه : هو لازم ، وإنما حذف (في) تخفيفاً لكثرة الاستعمال^(٦) .

وقال الجرمي : هو متعدي مثل (بنيت) و (عمرت) ونحو ذلك^(٧) .

(١) يخيل إلينا أن النساخ أغفلوا عبارة ، وهي : إذا أرادوا القرب ، وموضعها بعد مقعد الإزار .

(٢) إن حذف (في) - على كثرته - يعدُّ شاذاً عند الرضي . جاء في شرح الكافية ١٨٦٧ : « ويكثر حذف (في) وإن كان شاذاً من كلِّ اسم مكان ، يدلُّ على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي ، نحو : هو منِّي مزجر الكلب ، ومناط الثريا ، ومقعد الحاتن ، ومنزلة الشغاف » .

(٣) سبق ذكره برقمي ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) جاء في مع الهوامع ١٩٩/١ : « وألحق به (أي بظرف المكان) قياساً ما اشتقَّ من الواقع فيه ، وسامعاً عند سيبويه ، والجمهور ما دلُّ على قرب أو بعد ك : هو منِّي مزجر الكلب » .

(٥) سقط تقول من ح .

(٦) جاء في الهمع ٢٠٠/١ : « فذهب سيبويه والمحققين أنه منصوب على الظرف تشبيهاً لمختص بغير المختص » .

(٧) الرأي منسوب في الهمع إلى الأخفش ، فقد جاء فيه ٢٠٠/١ : « وذهب الأخفش وجماعة إلى أنه يتعدى بنفسه . فهو مفعول به على الأصل لاعلى الاتساع » ، وفي شرح الكافية ١٨٦/١ نسب هذا الرأي إلى الجرمي .

أحدها أنه لو كان متعدياً هنا^(١) لكان متعدياً في كل موضع صحَّ معناه فيه ،
وليس الأمر على ذلك . ألا ترى أنك تقول : دخلت في هذا الأمر ، ولو قلت : دخلت
الأمر لم يستقم ، مع أن معناه : لا بستُ الأمر ، ووليته .

والوجه الثاني أنك تقول : دخلنا في شهر كذا ، و (في) هنا غير زائدة ، لأنهم لم
يستعملوه بغير (في) ، ولأن الأصل ألاَّ يزداد حرف الجرّ .

والثالث أن مصدر دخلت (الدخول) ، وكلّ مصدر كان على (فعول) ففعله
لازم كالجلوس والعود .

والرابع أن نظيره : (عَزْتُ ، وَغَضْتُ ، وَغَبْتُ) وكلها لازم ، وقيضه
(خرجت) وهو لازم أيضاً ، وذلك يُؤنسُ بكون (دخلت) لازماً^(٢) .

مسألة

يجوز أن يجعل ظرف الزمان والمكان مفعولاً به على السعة ، وتظهر فائدته في
موضعين :

أحدهما أن تضيف إليه كقولهم : [من الرجز]

٥٠- ياسارق الليلة أهل الدار^(٣)

(١) سقطت هنا من م .

(٢) ذكرت هذه الأوجه في شرح الكافية ١٨٦/١ .

وللسهيلي رأي طريف ذكره السيوطي في الهمع ٢٠٠/٨ ، فقال : « وذهب السهيلي إلى أنه إن اتسع
الدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه ، كدخلت العراق ، ويقبح أن يقال :
دخلت في العراق . وإن ضاق بعد النصب جداً ، لأنَّ الدخول قد صار ولوجاً وتقحُّباً ، كدخلت في
البيئر ، وأدخلت إصبعي في الحلقة » .

(٣) هذا الشاهد بيت فريد من مشطور الرجز لا يعرف قائله ، يستشهد به النحاة على الاتساع في الظرف . =

كما تقول : ياسارق ثوب زيد . ولا يجوز أن يكون هنا ظرفاً ، لأنّ (في) مع الظرف مقدّرة ، وتقدير (في) يمنع الإضافة^(١) .

والثاني أنّك إذا أخبرت عنه - وهو مفعول به - لم تأت بجرف الجرّ مع ضميره ، كقولك : يوم الجمعة^(٢) سرتّه ، فإن جعلته ظرفاً قلت : سرت فيه .

وأنا جاز حذف (في) مع الظرف دون ضميره ، لأنّ لفظ الظرف يدلُّ على الحرف ، إذ^(٣) كان صريحاً في الظرف . والضمير لا يختصُّ / بالظرف ، بل يصلح له ولغيره^(٤) . وأمّا قول الشاعر : [من الكامل]

ذكره سيبويه ٨٩/١ ، ٩٩ ، وابن السّجريّ ٢٥٠/٢ ، والرضيّ في الكافية ١٩٠/١ ، وجاء في شرح المفصّل ٤٦٧٢ : « إذا جعلته (أي الظرف) مفعولاً به على السّعة جازت الإضافة إليه ، من ذلك قولهم : ياسارق الليلة أهل الدار ، أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة ، كما تقول : يا ضارب زيد . فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولاً على السّعة . وإذا قلت : سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفاً ، وجاز أن يكون مفعولاً على السّعة » .

(١) قيّد العكبريّ التوسّع في الظرف بعدم تقدير (في) وأضاف السيوطيّ قيّداً آخر ، فقال في الهمع ٢٠٢/١ : « يتوسّع في المتصرّف ، فيجعل مفعولاً به ، ويضمر غير مقرون بـ (في) ، ويضاف ، ويسند إليه ، لا إن كان العامل حرفاً أو اسماً جامداً ، ولا متعدّياً لثلاثة على الأصحّ » . ثمّ فصلّ القول في هذا القيد فقال :

« وللتوسّع شروط : أن يكون الظرف متصرّفاً ... وألّا يكون العامل حرفاً ولا اسماً جامداً ... وألّا يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة ... وألّا يكون العامل كان وأخواتها » .

(٢) في م : اليوم سرتّه .

(٣) في م : إذا .

(٤) وضّح ابن يعيش هذه المسألة فقال في شرح المفصّل ٤٧/٢ : « وإذا شغلت الفعل عنه ، وقد قدرته تقدير الظرف قلت : يوم الجمعة قت فيه . وإن كان بتقدير المفعول قلت : قتّه ، من غير (في) ، ومنه قول الشاعر : ويوم شهدناه . والرفع جائز نحو : يوم الجمعة القتال فيه ، واليوم سرت فيه ، واختير الرفع والنصب هنا كاختياره في : زيد ضربته . فكلّ موضع يختار فيه الرفع هناك يختار في الرفع ههنا ، وكلّ موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا » .

٥١- فلاُبغِينَكُمُ قَنَاءً وَعَوَارِضًا ولأَقْبِلَنَّ الحَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدِي^(١)

ف (قنا) و (عوارض) و (لابة ضرغد) أمكنة معينة ، وعدى الفعل إليها بنفسه ، كما عدى (دخلت) بنفسه ، وقيل : جعلها مفعولاً بها على السعة .

(١) البيت من شعر عامر بن الطفيل ، استشهد به سيبويه ١٦٢/١ . قنا ، وعوارض ، ولابة ضرغد : أسماء أمكنة ، واللابة في الأصل : الحرة . وهي أرض ذات حجارة سود ، ولابة ضرغد : أرض لهذيل . قال صاحب الخزانة في شرح البيت ٧٤/٣ : « أوعد أعداءه بتبّعهم والإيقاع بهم حيث حلّوا في المواضع المنيعه » . وقال في تخرجه : « قنا وعوارضاً منصوبان على إسقاط حرف الجرّ ضرورة ، لأنّها مكانان مختصّان لا ينتصبان انتصاب الظرف . وهما بمنزلة ذهب الشام » . وقال سيبويه ١٦٢/١ : « وإنّها يريد بقنا وعوارض ، ولكنّ الشاعر شبهه بدخلت البيت ، وقَلْبَ زَيْدٍ الظهر والبطن » . وقال في موضع آخر ٢١٤/١ : « يريد بقنا وعوارض ، ولكنّه حذف وأوصل الفعل » . وانظر الإيضاح ١٨٢ ، وأسرار العريّة ١٨٠ ، ولسان العرب [ضرغد ، عرض] .

باب

المفعول له

من شرط المفعول له أن يكون مصدرًا^(١) يصحّ تقديره باللام التي يعلّل بها الفعل . والمفعول له هو الغرض الحامل على الفعل . ولمّا كان كلّ حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلاّ لغرض جعل ذلك الغرض (مفعولاً من أجله) وهو^(٢) منصوب بالفعل الذي قبله ، لازماً أو متعدّياً ، لأنّ الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف ، وكما حذف حرف الجرّ في الظرف جاز هنا .

ويجوز أن يكون المفعول له نكرةً بلا خلاف كهولك : زرتك طمعاً . فأما المعرفة فذهب الجمهور إلى جواز جعلها مفعولاً له ، ومنعه الجرمي . والدليل على جوازه قول العجّاج : [من الرجز]

٥٢- تركبُ كلّ عاقِرٍ جُمهورٍ مخافةً وزَعَلِ المحبورِ^(٣)
والهول من تهوّل الهبور

(١) جاء في الهمع ١/١٩٤ : « شرطه أن يكون مصدرًا خلافاً ليونس ، معللاً ، ومن أفعال الباطن ، وشرط المتأخرون والأعلم مشاركته لفعله وقتاً وفاعلاً ، والجرميّ والمبردّ والرياشيّ تنكيره » .

(٢) سقطت هو من م .

(٣) الشاهد من رجز العجّاج رواه العكبري برواية السديوان ١/٣٥٤ ، واستشهد به سيبويه ١/٣٦٩ ، وابن يعيش ٢/٥٤ ، والرضي في شرح الكافية ١/١٩٣ . قال ابن يعيش : « المفعول له يكون معرفة ونكرة : فالنكرة قوله (مخافة) والمعرفة قوله (وزعل المحبور) تعرّف بالإضافة ، و (الهول) معطوف على (كل عاقِر) ولذلك نصب . يصف ثوراً وحشيّاً ، يقول : يركب كلّ عاقِرٍ لنشاطه . والعاقِر من الرمل الذي لا يثبت ، وذلك لخوفه من الصائد ، أو من سبع ، أو لزعله وسروره . والزعل السرور المحبور ، والهبور جمع هبر ، وهو المطمئن من الأرض ، لأنّها مكن الصائد ، فهو يخافها ، فيعدل عنها إلى كلّ عاقِر ، ويجوز أن يكون الهول أيضاً مفعولاً له ، أي : يركب ذلك لهول يهوله » . وجاء في الخزانة ٣/١١٤ : « وفيه ردّ على الجرمي في زعمه أن المسمّى مفعولاً لأجله هو حال ، فيلزم تنكيره » .

و (الهول) هنا معطوف على (مخافة) ، ولأنَّ الغرض قد يكون معروفاً عند المخاطب ، فإذا ذكر علم أنَّه المعهود عنده ، ولذلك تجوز المعرفة مع ظهور اللام^(١) ، كقولك : (أتيتك للطمع ، ولا فرق بين ظهور اللام وحذفه في المعنى . ويجوز تقديم المفعول له على الفعل ، لتصرّف العامل ، وأنَّ المفعول له كالظرف في تقدير الحرف .

(١) في ح : ظهور الحرف .

باب

المفعول معه

كلُّ اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع) ، وقبلها فعل وفاعل^(١) ، فذلك الاسم منصوب ، واختلفوا في ناصبه :

فذهب سيبويه والمحققين أنَّه الفعل المذكور ، كقولك : (قمت وزيداً) فالناصب (قمت) لأنَّ الاسم منصوب ، والنصب عمل ، ولا بدَّ للعمل من عامل ، و (الواو) غير عاملة للنصب ، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلاَّ الفعل^(٢) .

فإن قيل : الفعل هنا لازم ، والواو غير معدّية له إلى^(٣) المنصوب / قيل^(٤) : المتعدّي^(٥) إلى الاسم ما تعلّق معناه به ، والواو علّقت الفعل بالاسم ، فكان الناصب هو الفعل بواسطة الواو ، كما كان الفعل عاملاً في المستثنى بواسطة (إلاَّ) ، لأنّها علّقتُ الفعل بما بعدها ، ولم تصلح هي للعمل^(٦) .

ح ٤٥

(١) جاء في شرح الكافية ١٩٤/١ : « وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحب المفعول معه فاعلاً ... وينتقض ما قاله بنحو : حسبك وزيداً درهم . فإنَّ الكاف مفعول في المعنى إذ المعنى يكفيك » .

(٢) انظر سيبويه : ٢٩٧/١ ، ٣٠٥ .

(٣) في م : إلاَّ المنصوب .

(٤) في ح : قَبِل .

(٥) في م : التعدي .

(٦) ورد هذا الرأي في الإنصاف ٢٤٨/١ - ٢٤٩ منسوباً إلى البصريين . وقالوا : « إنَّ الفعل ، وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلاَّ أنَّه قوي بالواو ، فتعدّي إلى الاسم فنصبه ، كما عدّي بالهمزة في نحو : أخرجت زيداً ، وكما عدّي بالتضعيف نحو : خرّجت المتاع » . وانظر المسألة مفصّلة في كتاب التبيين ٣٧٩ - ٣٨٢ .

وقال الزجاج : الناصب له فعل محذوف تقديره : (قمت) أو (لابتست) ،
أو (صاحبت)^(١) زيداً ، ولا يعمل الفعل المذكور لحيلولة الواو بينهما . وهذا
ضعيف ، لأنَّ الفعل المذكور إذا صحَّ أن يعمل لم يُجْعَل العمل محذوف ، وقد صحَّ بما
تقدّم . وأمّا الواو فغير مانعة لوجهين :

أحدهما أنَّ بها ارتبط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعنى ، فلا يمنع من تأثيره فيه
لفظاً .

والثاني أنَّها في العطف لا تمنع كهولك : ضربت زيداً وعمراً ، فالناصب
لـ (عمرو) الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعل محذوف .

وقال الكوفيون : ينتصب على الخلاف ، وقد أفسدناه في باب (ما) . ومعنى
كلامهم أنَّ الاسم الثاني غير مشارك للأوّل في الفعل المذكور ، فلم يرفع لذلك ، بل
نصب كما ينصب المفعول للخلاف^(٢) .

وقال أبو الحسن الأخفش : ينتصب الاسم انتصاب الظروف ، لأنَّه ناب عن
(مع) ، كما أنَّ (غيراً) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلّا) . وهذا
ضعيفٌ لبعده ما بين هذه الأسماء وبين الظروف . و (مع) ظرف ، و (الواو) قائمة

(١) في ح : أو وصاحبت .

(٢) جاء في الإنصاف ٢٤٨/١ : « أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنَّنا قلنا : إنَّه منصوب على الخلاف ،
وذلك لأنَّه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت
الخشبة ، لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي . فلمَّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد
وعمر ، فقد خالف الثاني الأوّل ، فانتصب على الخلاف » .

ومأ ردّ به هذا القول أنَّ العطف « يخالف بين المعنيتين نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو ، وما مررت
بزيد لكن بكر ، وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ... فلو كان كما زعمت لوجب ألا يكون
ما بعدها إلّا منصوباً لمخالفته الأوّل » .

وقال ابن يعيش ٤٩/٢ : « لوجاز نصب الثاني لأنَّه مخالف للأوّل ، لجاز نصب الأوّل أيضاً لأنَّه مخالف
للثاني » .

مقامها في المعنى ، فيأذن ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفاً ، ولا فرق بين تقوية / الفعل بحرف الجرِّ والواو حتَّى يتَّصل معناه بالاسم ، إلاَّ أنَّ حرف الجرِّ عمل ، والواو لا تعمل^(١) فكان وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل في موضع الجارِّ والمجرور .

فصل

وإنَّا حذفنا (مع) اختصاراً وتوسُّعاً . وإنَّا أقيمت الواو مقامها دون غيرها لتقارب معناها ، لأنَّ (مع) للمصاحبة و (الواو) للجمع ، والاجتماع مصاحبة .

فصل

والفرق بين الرفع والنصب هنا أنك إذا رفعت كان الاسم الثاني كالأول في نسبة الفعل إليه ، وإذا نصبت كان الفعل للأول ، ولكن تبعاً للثاني ، مثاله : اذهب أنت وزيداً ، إذا رفعت كنت أمراً لها بالذهاب ، وإن نصبت كنت أمراً للمخاطب دون زيد^(٢) ، حتَّى لو لم يذهب زيد لم يلزم المخاطب الذهاب ، وإنَّا يلزمه متابعة زيد في الذهاب .

وتقول : كنت أنا وزيد أخوين ، إذا رفعت ثنيت الخبر ، وإذا نصبت لم تجز المسألة^(٣) ، لأنك لو صرحت ب (مع) لم تجز التثنية ، كقولك : كنت مع زيد أخوين .

(١) علل العكبري عجز واو المعية عن العمل ، فقال في التبيين ٣٨٢ : « لم يبق في الواو معنى العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قم أنت وزيد كان المعنى أنك أمرهما . وإذا قلت : قم أنت وزيداً كنت أمراً للمخاطب دون زيد ، وإنَّا أمرته بمتابعة زيد حتَّى لو لم يقم زيد لم يلزم المخاطب القيام » .

(٢) سقط من م : دون زيد .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٩٨/١ : « وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف ، فيقال : كنت وزيداً منطلقين ، وسرت وزيداً راكبين نظراً إلى المعنى ، وإلى أصل الواو ، أي : العطف . ومنع ذلك ابن كيسان » .

فصل

ولا يجوز تقديم المفعول معه على العامل^(١) فيه ، ولا على الفاعل^(٢) ، كهولك :
والخشبة^(٣) استوى للماء ، واستوى والخشبة^(٤) الماء ، لأنّ الواو ، وإن كانت بمعنى (مع)
فمعى العطف لا يفارقها ، فلو قدّمت لتقدّم المعطوف على المعطوف عليه ، وذلك غير
جائز في الاختيار .

فصل

وإذا لم يكن في الكلام فعل لم يجز النصب^(٥) فيما بعد الواو بمعنى (مع) ، لأنّ الواو
مقويّة للفعل حتّى يصل إلى الاسم فيعمل فيه . فإذا لم يكن فعل لم يكن عاملاً^(٦)
يقوّي .

وقد أجازوا النصب في موضعين :

أحدهما قولهم : ما أنت وزيداً .

(١) في ح : الفاعل .

(٢) منع ابن جني تقديم المفعول معه على العامل فيه ، وأجاز تقديمه على الفاعل . قال في الخصائص
٢٨٢/٢ : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيالسة جاء البرد ، من حيث كانت
صورة هذه الواو صورة العاطفة . ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لوشئت لاستعملت العاطفة
فيه ، نحو : جاء البرد والطيالسة ، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد ... ولكنه يجوز : جاء
والطيالسة البرد ، كما تقول : ضربت وزيداً عمراً » .

(٣) في شرح الكافية ١٩٦/١ : « الخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته » .

(٤) في ح : واستوى الخشبة الماء ، بحذف الواو .

(٥) نصّ السيوطي في الهمع ٢١٩/١ - ٢٢٠ على جواز إعمال ما يشبه الفعل كما سمي المفعول والفاعل ، نحو :
« الناقة متروكة وفصيلها ، ولست زائلاً وزيداً حتى نعل » .

(٦) في ح : بياض موضع عامل .

والثاني : كنت أنت وزيداً^(١) ، فالرفع والنصب فيهما جائزان :
فالرفع على تقدير : وما زيد ، فإننا نقول ذلك في المنع من التعرُّض به .
والنصب على تقدير : ما تكون أنت وزيداً ، وكيف تكون أنت وزيداً^(٢) ،
فأضهروا (كان) لكثرة دورها في الكلام ، ولذلك أضهروها في مواضع منها : إن خيراً
فخير .

فصل

وأكثر البصريين يذهب إلى أنَّ هذا الباب مقيس^(٣) لصحة المعنى فيه ، وتصور
عامل النصب . وامتنع قوم منهم من القياس على المسموع منه ، لأنَّ إقامة الحرف مقام
الاسم مع اختلاف معناها وعملها غير مقيس ، فيقتصر فيه على السماع .

(١) جاء في الممع ٢٢٠/١ : « وهل يكون مع (كان) الناقصة خلاف ؟ قال قوم : لا ، لأنه ليس فيها معنى
حدث تعدى بالواو ، والجمهور : نعم ، لأنَّ الصحيح أنَّها مشتقة ، وأنَّها تدلُّ على معنى سوى الزمان .
وقد قال الشاعر : يكون وإياها بها مثلاً بعدي » .

(٢) سقط هنا المثال من ح .

(٣) من القائلين بالقياس أبو عليِّ الفارسيِّ والأخفش . انظر شرح الكافية ١٩٨/١ .

باب الحال

الحال مؤنثة^(١) لقولك في تصغيرها (حويلة) . وحققتها أنها هيئة الفاعل أو^(٢) المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليها .

وأصلها أن تكون اسماً مفرداً لأنها تستحق الإعراب ، وكلُّ معرب مفرد ، والأفعال ليست مفردة . وإنما لزم أن تكون نكرة لثلاثة^(٣) أوجه :

أحدها أنها في المعنى خبر ثان . ألا ترى أن قولك : جاء زيداً راكباً قد تضمّن الإخبار بمجيء زيد ، وبركوبه حال مجيئه . والأصل في الخبر^(٤) التكرير .

والثاني أن الحال جواب من قال كيف جاء ؟ و (كيف) سؤال عن نكرة . /

والثالث أن الحال صفة للفعل في المعنى ، لأن قولك : جاء زيد راكباً يفيد أن مجيئه على هيئة مخصوصة ، والفعل نكرة ، فصفته نكرة .

ح ٤٦

(١) جاء في الهمع ٢٣٦/١ : « الحال يذكّر ويؤنث ، وهو فضلة دال على هيئة صاحبه ، نحو : جاء زيد ضاحكاً » .

(٢) في ح : والمفعول ، وهو وجه سائغ .

(٣) سقطت ثلاثة من ح .

(٤) جاء في الهمع ٢٣٩/١ : « وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيداً راكباً قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك » . « وقال الكوفيون : إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضل منه السيء » .

وإنما وجب أن تكون مشتقة لأنها صفة ، وكلّ صفة مشتقة ، فإن وقع الجامد حالاً فهو محمول على المعنى كقولك : هذا زيدٌ أسداً ، أي شجاعاً جريئاً ، و ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ ^(١) ، أي : دالةٌ معرفة . وكذلك نظائره .

وإنما لزم أن تكون منتقلة ^(٢) لأنها خبر في المعنى ، والأخبار تتجدد ، فيجهل المتجدد منها ، فتمسّ الحاجة إلى الإعلام به .

وإنما قدرت بـ (في) لأنها مصاحبة للفعل على ما ذكرنا ، والمصاحبة مقارنة الزمان ، وعلامة الزمان (في) .

وإنما جاءت بعد تمام ^(٣) الكلام لأنها فضلة كالمفعول .

وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة أو ^(٤) كالمعرفة بالصفة ، لأنها / كالخبر ، والخبر عن النكرة غير جائز ، ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، فلا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب .

وقد جاءت أشياء تخالف ما أصلنا رُدّت بالتأويل إلى هذه الأصول ، فمن ذلك وقوع الحال معرفة ، كقولهم : [من الوافر]

٥٣- أرسلها العراك ^(٦)

(١) ﴿ قد جاءكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ﴾ [سورة الأعراف : ٧٣] .

(٢) جاء في الهمع ٢٣٧/١ : « وقد تكون ثابتة نحو : ﴿ أنزل إليكم الكتاب مفصلاً ﴾ . وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها » .

(٣) في م : عام .

(٤) في م : وكالمعرفة .

(٥) سقطت العبارة التالية من م .

(٦) فأرسلها العراك : مطلع بيت من شعر لبيد بن ربيعة العامري ، وروايته في السديوان ٨٦ ، وكتاب

سيبويه ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ :

=

والتحقيق أنَّ هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، بل التقدير : أرسلها معتركةً . ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشاہتہ إيَّاه ، فصار (تعترك) ، ثمَّ جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه . ويدلُّ على ذلك أنَّ الحال وصفٌ ، وصيغ الأوصاف غيرُ صيغ المصادر .

ومن ذلك : رجع عودُهُ على بدئه . ففي هذه المسألة الرفع والنصب : ففي الرفع وجهان : أحدهما هو فاعل (رجع) والثاني هو مبتدأ ، و (على بدئه) الخبر . وأمَّا النصب ففيه قولان^(١) : أحدهما هو مفعول به ، أي : ردَّ عوده ، وأعادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ ﴾^(٢) ، والثاني هو حال ، والتقدير : رجع عائداً ، ثمَّ يعود ، ثمَّ عوده ، كما تقدَّم .

ومثل ذلك : افعله جهدك^(٣) ، أي : مجتهداً ، ثمَّ يجتهد ، ثمَّ جهدك .

فأرسلها العراك ، ولم يَنْذُها ولم يشفق على نَعْصِ السِّدْخَالِ جاء في حاشية الإنصاف : « البيت في وصف حمار وحش وأتته . وقال الأعم : وصف إبلاً وأوردها الماء مزدحمة . والعراك : الازدحام ، والنَّعْص : من نعص الرجل إذا لم يتم شربه ، والدخال : أن يدخل الرجل بعيره الذي شرب مرَّة مع الإبل التي لم تشرب من قبل ليشرَب معها » . وقال الرضي في شرح الكافية ٢٠٢/١ : « وأوردها مرَّة واحدة ، ولم يَخْفُ على أنه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحة » . ومحلَّ الاستشهاد ورود (العراك) حالاً وهي معرفة ، لأنَّ هذا المصدر في معنى المعرفة أي : أرسلها متعاركة أو معتركة . وانظر أمالي ابن السجري ١٦٤/٢ ، ومع الهوامع ٢٣٩/١ .

(١) في ح : وجهان .

(٢) ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ، فَاسْتَأْذَنُواكَ لِلخُرُوجِ فَقُلْ : لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا ﴾ [التَّوْبَةِ : ٨٣] .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢٠١/١ - ٢٠٢ : « افعله جهدك وطاقتك ووجدك ، ورجع عوده على بدئه ، فيه قولان : قال سيبويه : إنها معارف موضوعة موضع النكرات ، أي : معتركة ، ومجتهداً ، ومطيقاً ، ومنفرداً ، وعائداً ... وقال أبو علي : إنَّ هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدَّر ، أي : أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهداً جهدك ، ومطيقاً طاقتك ، ومنفرداً ووجدك أي : انفرادك ، ورجع عائداً عوده » .

ومن ذلك : كَلَّمته فاه إلى فيّ ، تقديره مكافحاً^(١) أو مشافهاً^(٢) ، ثمّ حذف هذا ، وجعل (فاه إلى فيّ) نائباً عنه . ويجوز (فوه إلى فيّ)^(٣) ، والمجملّة على هذا حال^(٤) .

ومن ذلك مجيء صاحب الحال نكرة كما جاء في الحديث : « فجاء رسول الله ﷺ على فرس سابقاً »^(٥) في قول من جعله حالاً من الفرس . فإنّ كانت الرواية هكذا أمكن أن يكون (سابقاً) حالاً من الفاعل ، وإنّ كانت الرواية لا يمكن فيها ذلك حمل على مجيء الحال من^(٦) النكرة . والفرق بينها وبين الصفة أنّك لو قلت : على فرس سابق ، فجزرت ، جاز أن يكون معروفاً بالسبق ، ولا يكون سابقاً في تلك الحال . وإنّ نصبت لزم أن يكون سبق في تلك الحال .

(١) مكافحاً من المكافحة ، وهي المقابلة بالوجه .

(٢) سقط من ح : مكافحاً أو مشافهاً .

(٣) في م : فوه إلى ، بحذف (فيّ) .

(٤) جاء في الهمع ٢٣٧/١ : « وسع كَلَّمني زيدٌ فوه إلى فيّ بالرفع على أنّها جملة حالية » . ومن أجود ما قيل في هذه المسألة ما نقله السيوطي في الهمع ٢٣٧/١ ، إذ قال : « وقد اختلف في إعراب كَلَّمته فاه إلى فيّ : « فذهب سيبويه ما ذكر أنّه حالٌ على أنّه اسم وضع موضع المصدر أي مشافهةً الموضوع موضع الحال أي مشافهاً » .

« ومذهب الأخفش أنّ أصله : من فيه إلى فيّ حذف الجار ، فنصب » .

« ومذهب الكوفيّين أنّ أصله كَلَّمته جاعلاً فاه إلى فيّ ، فهو مفعول به » .

« ومذهب الفارسيّ أنّه حال نائية مناب (جاعلاً) ثم حذف ، وضار العامل فيه كَلَّمته » ثم قال السيوطي :

« ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يقتصر فيه على مورد السماع ، فلا يقال : كَلَّمته وجهه إلى وجهي ، ولا عينه إلى عيني . وأجاز هشام القياس عليه ، فأجاز : ماشيته قدمه إلى قدمي » .

(٥) لم أجد فيما وقفت عليه من كتب السُنّة نصّ الحديث على هذا النحو ، وجاء في شرح الكافية ٢٠٤/١ : « اعلم أنّه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختصّ بوصف ، كما جاء في الحديث : سابق رسول الله ﷺ بين الخيل ، فأتى فرس له سابقاً » .

(٦) في م : عن .

ومن ذلك وقوع الجامد حالاً ، كهقولك : بيّنت له حسابه باباً باباً ، والتقدير : بيّنته مفصلاً .

ومن ذلك الحال المؤكدة ، كقوله^(١) تعالى : ﴿ وهو الحقّ مصدقاً لما معهم ﴾^(٢) ، وقول الشاعر : [من البسيط]

٥٤- أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نَسبي فَهَلْ بدارَةَ يالللناسِ مِنْ عارٍ^(٣) ؟
وإنما كانت هذه الحال مؤكدة لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً للحق ، وإنما جيء بها لشدة توكيد الحقّ بالتصريح المغني عن الاستنباط . والعامل في هذه^(٤) الحال ما في الجملة من معنى الفعل ، تقديره : وهو الثابت مصدقاً ، وصاحب الحال الضمير في ثابت .

فصل

والعامل في الحال ضربان : فعلٌ ومعنى فعل : فالفعل مثل : أقبل ، وجاء ، ونحوهما . فهذا يجوز فيه تقديم الحال على صاحبها ، وعلى العامل فيه^(٥) ، لأنّ العامل

(١) في الأصل : قولك .

(٢) سورة البقرة ٩١ . قال ابن جني في الخصائص ٦٠/٣ : « فصدّقاً حال من الحقّ ، والناصب له غير الرفع للحقّ » . وجعل شارح الكافية ٢١٥/١ (مصدقاً) تأكيداً لمضمون الجملة (لا للحقّ) ، فقال : « مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة ، فإن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فكأنه هو » .

(٣) البيت لسالم بن دارة ، واسم أبيه مسافع بن عقبة الغطفاني ، شاعر مخضرم [ت : نحو ٣٠ هـ] . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت ٧٩/٢ ، وابن جني في الخصائص ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ في معرض الحديث عن الحال للمؤكدة . ورواه الرضي في شرح الكافية ٢١٥/١ (مشهوراً بها نسبي) وقال في التعليق عليه ، وعلى الآية الكريمة السابقة وغيرها من الشواهد : « تحيي (أي الحال المؤكدة) إمّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإمّا للاستدلال على مضمونه ... فقولك : أكلاً ومرحوماً ومصدقاً للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : مشهوراً بها نسبي ... لتقرير مضمون الجملة وتأكيد » . وانظر الأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ .

(٤) في م : هذا .

(٥) شاهد هذه المسألة في الهمع ٢٤٢/١ : ﴿ خَشَعاً أَبصارهم يخرجون ﴾ [القمر : ٧] وفي التبيين ٢٨٣ : « شتى تؤوب الحلبة ، أي : تؤوب الحلبة مختلفة » .

قويّ متصرّف ، والحال كالمفعول . وقال الفراء لا يجوز تقديمها لما يلزم من تقديم الضمير على ما يرجع إليه . وهذا ليس بشيء ، لأنّ النية به التأخير ، فيصير كقولهم : في أكفانه لفّ الميت^(١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾^(٢) .

وأما العامل المعنويّ فكأسماء الإشارة ، كقولك : هذا^(٤) زيد قائماً ، وإنّا عمل ، لأنّ معناه : أنبّه وأشير إليه في حال قيامه . ولا يتقدّم الحال على هذا العامل^(٥) ، لأنّه غير متصرّف ، والتقديم تصرّف ، فلا يستفاد بغير متصرّف .

وأما تقديمها على صاحب الحال فجائز ، كقولك : هذا قائماً زيد ، لأنّها بعد العامل . فإن قيل : هلاًّ عملت أسماء الإشارة في المفعول به قيل : المفعول به غير الفاعل . فلو عملت فيه أسماء الإشارة بمعناها لعملت فيه جميع الحروف ، نحو : (ما) و (همزة الاستفهام) ، ومعلوم أنّها لا تعمل فيه^(٦) . والعلّة في ذلك أنّ معنى الحرف في

(١) جاء في الإنصاف ٦٥/١ : « فأما ما جاء من ذلك في كلامهم هؤلهم في المثل : في بيته يؤتى الحكم ، وقولهم : في أكفانه لفّ الميت ، ومشنوء من يشنؤك ، وحكى سيبويه : تمىّ أنا . فقد تقدّم الضمير لأن التقدير فيها : الحكم يؤتى في بيته ، والميت لفّ في أكفانه ... » وانظر التبيين ٣٨٥ .
(٢) سورة طه : ٦٧ .

(٣) جاء في الإنصاف ٦٨/١ : « جاز بالإجماع ضرب غلامه زيداً ... قال الله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ فالهاء عائدة إلى (موسى) وإن كان متأخراً لفظاً ، لأنّ موسى في تقدير التقديم ، والضمير في تقدير التأخير » .

وقد عقد العكبري في التبيين مناقشة مفصلة لهذه المسألة ٣٨٣ - ٣٨٥ . وهي للسألة الثانية والسّتون من مسائل الكتاب .

(٤) جاء في الهمع ٢٤٢/١ : « نحو : هذا زيد قائماً ، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه ، وأن يكون الإشارة ، فعلى تقدير الأول يجوز : ها قائماً ذا زيداً . ولا يجوز على تقدير الثاني » .

(٥) جاء في همع الموامع ٢٤٤/١ : « ومنع السهيلي عمل حرف التنبيه في الحال ... قال : ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة .. والعامل في مثل (هذا زيد قائماً) إنّما هو (انظر) مقدرة وأيده أبو حيّان » وجاء في أسرار العربية ١٩١ : « وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو : هذا زيد قائماً لم يجز تقديم الحال عليه » .

(٦) سقطت فيه من م .

الاسم ، فلو عمل فيه بمعناه لصار العامل في الاسم المعنى القائم به ، ولأنَّ الحروف نابت
عن الجُمْل ، فلو^(١) عملت كانت كالجمَل .

فأمَّا عمل المعنى في الحال فلأنَّها تشبه الظرف ، إذ كانت تقدّر بـ (في) إلاَّ أنَّ
الظرف قد يتقدّم على العامل المعنويّ بخلاف الحال ، والفرق بينهما^(٢) من وجهين :
أحدُهما أنَّ الحال تشبه المفعول به إذ كانت ظرفاً على الحقيقة .

والثاني أنَّها تشبه الصفة ، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والموصوف
إمَّا فاعل وإمَّا^(٣) مفعول به .

فصل

فأمَّا تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً فقد أجازهُ أبو الحسن بشرط تقدّم
المبتدأ عليها كهولك : زيد قائماً في الدار ، وتقدّم الظرف عليها كهولك : في الدار
قائماً زيد ، ولا يجوز عند الجميع : قائماً زيد في الدار ، ولا : قائماً في الدار زيد^(٤)
واحتجَّ بشيئين :

أحدُهما أنَّ تقديم أحد الجزئين كتقديمها^(٥) ، لتوقّف المعنى عليهما .
والثاني أنَّ الظرف متعلّق بالفعل ، فكأنَّ الفعل ملفوظ به .

(١) سقطت هذه العبارة من ح .

(٢) سقطت بينها من ح .

(٣) في م : أو مفعول به .

(٤) جاء في الهمع ٢٤٣/١ : « في جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال : أحدُها
- وهو الأصحُّ - للنع مطلقاً ، وحكى فيه ابن طاهر الاتّفاق ، فلا يقال : قائماً في الدار زيد ، والثاني
الجواز وعليه الأخفش . والثالث - وعليه ابن برهان - التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً
أو حرف جر ، فيجوز تقديمها نحو : ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾ . والمنع في غير ذلك » .

(٥) في ح : كتقديمها .

والجواب أنّ الظرف على كلّ حال غير عامل بلفظه ، فصار كأسماء الإشارة ، وتقدّم أحد الجزئين لا يخرجّه عن أن يكون معنوياً ، وأنّ التقديم تصرّف ، والظروف لا تصرّف لها . ثمّ هو باطل بقولك : زيد قائماً هذا ، إذا جعلت (زيداً) مبتدأ ، و (هذا) خبره . وأمّا تعلّقه بالفعل فلا يوجب جواز التقديم ، لأنّ العمل للظرف ، لذلك الفعل . وربّما قيل : إنّ عمل الظرف أضعف من عمل معنى^(١) الإشارة ، لأنّ الفعل يصحّ إظهاره مع الظرف ، فتبيّن أنّ العمل للفعل ، وأمّا معنى الإشارة فلا يجتمع مع اسم الإشارة ، فصار اسم الإشارة بمنزلة نفس العامل .

فصل

ولا يجوز تقديم^(٢) حال المجرور عليه ، لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل ، فصار كالشيء الواحد ، فتقدمها على الجارّ يفصل بين الفعل والحرف ، ولأنّ حرف الجرّ لا تصرّف له ، وهو العامل في صاحب الحال ، وليس له معنى يعمل به ، فامتنع قولك : (مررت قائماً بزيد)^(٣) ، و (قائماً مررت بزيد)^(٤) ، والقيام لزيد .

(١) في م : من معنى عمل .

(٢) في ح : تقدّم .

(٣) جاء في شرح المفصل ٥٩/٢ : « فإنّ قدّمت الحال من المجرور على الجارّ والمجرور ، نحو قولك : مررت ركباً بزيد ، وأنت تجعل (ركباً) لزيد فإنّ سيبويه وأبنا بكر بن السراج ومن تبعهما منعنا من جواز ذلك ، لأنّ العامل وإن كان الفعل لكنّه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلاّ بواسطة حرف الجرّ لم يجوز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف . وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجرّ كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه . »

(٤) في م : يرتدّ .

وقال بعض النحويين^(١) : يجوز تقديمها عليه^(٢) ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾^(٣) ، وبقول الشاعر : [من الطويل]

٥٥- فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ^(٤)
أي : يقتل حبال فرغاً أي هدرأ .

والجواب : أمّا (كافة) فحال من الكاف لا من الناس ، والهاء فيها للمبالغة .
والتقدير : ما أرسلناك إلا كافة للناس كفرهم . وأمّا (فرغا) فحال من الفاعل ، أي :
فلن يذهبوا ذوي فرغ .

فصل

العامل الواحد يعمل في أكثر من حال كهولك : جاء زيداً ركباً ضاحكاً ، لأنّ الحال كالظرف ، والعامل قد يعمل في ظرفين من المكان والزمان ، والمعنى لا يتناقض .
وقال بعض البصريين لا يعمل إلا في واحدة ، لأنّها مشبهة بالمفعول ، والفعل لا يعمل

(١) جاء في شرح المفصل ٥٩٢ : « وقد أجازه ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة » .
سقطت عليه من م .

(٢) سبأ : ٢٨ . جاء في البحر المحيط ٢٨١/٧ : « قال الزجاج وغيره هو (أي كافة) حال من الكاف في أرسلناك ، والمعنى إلا جامعاً للناس في الإبلاغ ... وقال الزمخشري ... ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ ، لأنّ تقدّم حال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدّم المجرور على الجاز . ولم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضمّ إليه أن يجعل اللام بمعنى (إلى) ، لأنّه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلا بالخطأ الثاني » .

(٤) ورد في البحر المحيط ١٠٧/٧ : « فإن يك قتلى قد أصيبت نفوسهم » وفي اللسان [فرغ] « فإن تك أذواد أخذن » والذود : القطعة من الإبل ، وجاء في اللسان : « يقال : ذهب دمه فرغاً وفرغاً أي : باطلاً هدرأ لم يُطلب به » . ونسب أبو حيان البيت إلى طليحة الأسدي ، قاله في أخيه حبال وانظر ابن عقيل ١٥٤/٣ ، والأشموني ١٧٧/٢ .

في مفعولين فصاعداً على هذا الحدّ ، فإن وقع ذلك جعلت الحال الثانية بدلاً من الأولى ، أو حالاً من المضمر فيها^(١) .

فصل

الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ (قد) مظهرة أو مضرة^(٢) ، كقولك : جاء زيد ركب^(٣) ، لأنّ الحال إمّا مقارنة أو منتظرة . والماضي منقطع عن زمن العامل ، وليس بهيئة في ذلك الزمان ، و (قد) تقرّبه من الحال^(٤) . وقال الكوفيون : يجوز ذلك ، لأنّ أكثر ما فيه أنّها غير موجودة في زمان الفعل ، وذلك لا يمنع ، كما لا تمنع الحال المقدّرة^(٥) .

والجواب أنّ الفرق بينهما أنّ الحال والاستقبال متقاربان^(٦) ، لأنّ المنتظر يصير إلى الحال ، ولذلك احتملها الفعل المضارع ، والماضي منقطع بالكليّة . فأما قوله تعالى :

(١) جاء في الهمع ٢٤٤/١ : « يجوز تعدّد الحال كالخبر والنعت .. هذا هو الأصحّ ومذهب الجمهور ... وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عصفور أنّ الفعل الواحد لا ينتصب أكثر من حال واحد قياساً على الظرف ، واستثني أفعال التفضيل ، فإنّه يعمل في حالين كما تقدّم ، وخرّجوا المنصوب ثانياً على أنّه صفة للحال ، أو حال من الضمير للسكنّ فيه . ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين » .

(٢) في ح : مقدرة ، والكلمة مناسبة .
(٣) على تقدير (قد) . والشاهد على (قد) الظاهرة في الهمع ٢٤٧/١ قول امرئ القيس .
فجئت وقد نضت لنسوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة التفضّل

(٤) ما سبق من كلام العكبريّ يعبر عن آراء البصريين . وانظر تفصيل للسألة في التبيين ٢٨٦ - ٢٩٠ . وفي الإنصاف ٢٥٢/١ . وما جاء في الإنصاف ٢٥٤/١ : « إنّها يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة) ، نحو : مررت بزيد يضرب ، ونظرت إلى عمرو يكتب ، لأنّه يحسن أن يقترب به (الآن) أو (الساعة) » .

(٥) من حجج الكوفيّين التي ذكرها الإنصاف ٢٥٢/١ - ٢٥٣ النقل والقياس : « أمّا النقل فقد قال الله : ﴿ أو جاؤوكم حصرت صدورهم ﴾ فحصرت فعل ماض ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : حصرة صورهم .. وأمّا القياس فلأنّ كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة .. نحو مررت برجل قعد و غلام قام ، فينبغي أن يجوز حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قعد .. » .

(٦) في م : متقاربان .

﴿ أو جاؤوكم حصرت صدورهم ﴾^(١) فقيل : التقدير : قوماً حصرت . فالفعل صفة لاحال . وقيل : هو دعاء مستأنف ، وقيل : لفظه ماض / ، والمعنى على المضارعة ، أي : جاؤوكم تحصر صدورهم ، لأنَّ الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم ، فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال . وقيل : التقدير : قد حصرت^(٢) .

فصل

والأحوال أربعة^(٣) :

منتقلة^(٤) مقارنة كقولك : جاء زيد راكباً ، لأنَّ الركوب قارن المجيء ، وليس بلازم لمجيئه ، إذ من الجائز أن يجيء ماشياً .

ومقارنة غير منتقلة ، وهي المؤكدة ، كقوله تعالى : ﴿ وهو الحقّ مصدّقاً لما معهم ﴾^(٥) ، فالصدق للحقّ مقارنٌ للحقّ ، وغير منتقل عنه ، والعامل في هذه الحال / معنى الجملة ، كأنّه قال : وهو الثابت مصدّقاً .

وحال منتقلة غير مقارنة ، بل منتظرة^(٦) ، كقولك : مررت برجل معه صقر

(١) ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، أو جاؤوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم ﴾ [النساء : ٩٠] .

(٢) للردّ على الكوفيّين أوجه أخرى وردت في الإنصاف ٢٥٤/١ - ٢٥٥ منها : « أن تكون (حصرت صدورهم) صفة لقوم المجرور في أوّل الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم ﴾ ... وأن يكون خبراً بعد خبر ، كأنّه قال : أو جاؤوكم ، ثمّ أخبر فقال : حصرت صدورهم » .

(٣) لتقسيم الحال أسس مختلفة ، والعكبري يجعل الزمان هنا أساس تقسيه .

(٤) في ح : منقلبة ، وشاهد المنتقلة المقارنة في الهمع ٢٤٥/١ : ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩١ . وردت الآية في الحال المؤكدة . انظر الخصائص ٦٠/٣ ، وشرح الكافية ٢١٥/١ .

(٦) سميت في الهمع ٢٤٥/١ المستقبلة ، وشاهدها : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾ .

صائداً به غداً . فالصيد غير مقارن لمرورك ، بل مقدر ، لأنه كان متهيئاً لذلك ، فعبر عن المال بالحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾^(١) .

وحال موطئة للحال الحقيقية ، كقولك : مررت بزید رجلاً صالحاً ، فـ (رجلاً) موطئ للحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ ﴾^(٢) ثم قال : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٣) .

(١) في م : ساجدين سجداً . ونص الآية : ﴿ ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] .

(٢) ﴿ ولقد صرّفنا في هذا القرآن ليدكروا ، وما يزيدهم إلا نفوراً ﴾ [سورة الإسراء : ٤١] . والشاهد في الآية التالية .

(٣) ﴿ وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً ، وصرّفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً ﴾ [سورة طه : ١١٢] . قال الرضي في شرح الكافية ٢٠٧/١ - ٢٠٨ : « فن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً الحال الموطئة ، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة . فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة ، مجيئه قبلها موصوفاً بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ » .

باب التمييز

وهو تخليص الأجناس بعضها من بعض^(١) ، ويسمى البيان ، والتبيين والتفسير .
والمميّز هو الاسم المحصل لهذا المعنى ، وهو على ضربين : جمع ومفرد .

فالجمع ضربان : مجرور ومنصوب :

فالمجرور ما يضاف إليه^(٢) العدد من ثلاثة إلى العشرة ، ويكون نكرة ومعرفة ،
نحو : ثلاثة أثواب ، وثلاثة الأثواب ، ونبين علّة كونه جمعاً في باب العدد إن شاء الله
تعالى .

وأما المنصوب المجموع^(٣) فالواقع بعد اسم الفاعل المجموع كقوله : ﴿ بالأخسرين
أعمالاً ﴾^(٤) .

وأما المفرد فعلى ضربين : أحدهما منصوب ، وهو الواقع بعد (أَحَدَ عَشْرَ) إلى
(تسعة وتسعين) ، والأصل في ذلك أن يأتي بـ (مِنْ) ، والجمع المعرف باللام
كقولك : عشرون من الدراهم ، فـ (من) تجمع هنا التبويض وبيان الجنس ، والألف
واللام مع الجمع للاستغراق ، وكذلك المعنى ، لأنّ قولك : عندي عشرون ، مَبْهُمٌ^(٥) في

(١) لم يجد للؤلؤ التمييز حدّاً جامعاً مانعاً ، وما ذكره بالمعنى اللغويّ أشبه . عرفه الزمخشريّ ، فقال : « هو
رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصّ على أحد محتملاته » انظر شرح المفصل ٧٠/٢ ، وجاء في شرح الكافية
٢١٥/١ : « التمييز ما يرفع الإبهام للاستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة » .

(٢) سقطت إليه من ح .

(٣) سقط المجموع من ح .

(٤) ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً ﴾ [سورة الكهف : ١٠٢] .

(٥) في م : منهم .

كلّ معدود ، وهي بعض ذلك المعدود . فإذا أردت بيان جنسها قلت : (من الدراهم)
و (من الغلمان) ، إلا أنّهم حذفوا مِنْ والألف واللام ، واقتصروا على واحد منكور^(١)
من الجنس لحصول الغرض به مع الاختصار^(٢) .

فصل

والعامل في هذا الاسم (عشرون) ونحوها^(٣) ، لأنّه أشبه اسم الفاعل^(٤) المتعدّي ،
لأنّه مجموع بالواو والنون . ونونه تسقط في الإضافة . وهو مفقود إلى الاسم الذي
بعده ، فصار (عشرون درهماً) مثل (ضاربون رجلاً) ، فهو مشبه بالمفعول به .

فصل

وأما (أحدَ عَشَرَ) إلى (تسعةَ عَشَرَ) فإنّه يشبه (عشرين) في أنّه عدد مُبْهَم ،
وأنّ إضافته ممتنعة ، لأنّ الاسم الثاني صار ك (النون) في (عشرون) ، إذ^(٥) كان تماماً
له ، ولأنّ المركّب أصله التنوين^(٦) ، كقولك : خمسةٌ وعشرةٌ ، وبعد التركيب لم يبطل

(١) لم يذكر للمؤلف علّة تنكير التمييز ، جاء في شرح المفصل ٧٠/٢ : « وإنّما كان نكرة لأنّه واحد في معنى
الجمع . ألا تراك إذا قلت عندي عشرون درهماً معناها : عشرون من الدراهم ، فقد دخله بهذا المعنى
الاشتراك فهو نكرة . ووجه ثان أنّ التمييز يشبه الحال ، وذلك أنّ كلّ واحد منها يذكر للبيان ورفع
الإبهام ... فلمّا استويا في الإيضاح استويا في لفظ التنكير . ووجه ثالث أنّ المراد ما بيّن النوع ، فبيّن
بالنكرة لأنّها أخفّ الأسماء » ، وانظر أسرار العريّة ١٩٩ .

(٢) في بداية الفقرة قال المؤلف : وأما المفرد فعلى ضربين : وذكر ضرباً واحداً ، وأغفل الثاني ، وهو
المجرور .

(٣) في م و ح : ونحوها .

(٤) رُدِّمًا كان باسم التفضيل أشبه . جاء في الهمع ٢٥٠/٨ : « واختلف البصريّون في الذي شَبَّهت به ،
فقيل : باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها ، وقيل : بأفعل من في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين
ملتزماً فيه التنكير . قال أبو حيان : وهو أقوى ، لأنّ اسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً ، ويعمل في
النكرة وغيرها » .

(٥) في م : إذا .

(٦) جاء في أسرار العريّة ٢٢٢ : « أصله التنوين ، وإنّما حذف للبناء ، وكأنّه موجود في اللفظ » .

معنى التنوين ، ومع وجود التنوين أو النون يلزم نصب المميّز ، فكذلك مع ^(١) ما يقوم مقامه .

فصل

وكذلك كلّ منون يفتقر إلى مميّز كهولك : (هذا راقودٌ خلاً ^(٢)) ، لأنّ التنوين يمنع الإضافة ، فإنّ أضفت فقلت : (رطل ذهبٍ) احتمل أن يكون بمعنى (اللام) ^(٣) وبمعنى (من) ، وإذا نصبت لم تكن إلاّ بمعنى (من) ، لأنّها الموضوعة للتبيين . وكذلك ^(٤) النون في (منوانٍ وقفيزان) .

فصل

فأمّا المضاف كهولك : لله درّه ^(٥) شجاعاً ، وعلى التمرة مثلها زبداً ^(٦) ، وما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً ، فكلّ هذا ينتصب فيه المميّز بما قبله لشبهه بالمنون المبهم ، لأنّ مثل التمرة قد يكون زبداً أو غيره . وللضاف إليه يمنع إضافة مثل إلى الزبد ، وهو مقدار ، كما أنّ (عشرين) مقدار . وقيل : التقدير : على التمرة زبداً مثلها ، فلمّا أخرته / انتصب ^(٧) ، لأنّك جعلته فضلة ، كما في قولك : طببت به نفساً .

٦٢ م

(١) سقطت مع من م . ولعلّ المقصود بـ (ما يقوم مقامه) (عشر) من أحد عشر .

(٢) سقطت (خلاً) من ح . والراقود : الدنّ الكبير .

(٣) جاء في الهمع ٢٥٠/١ : « والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلاّ إضافتها ، نحو :

عندي منوا سمن ، وقفيز برّ ، وذراع ثوب . يريد الرطلين اللذين يوزن بها السمن ، والمكيال الذي

يكال به البرّ ، والآلة التي يذرع بها الثوب . وإضافة هذا النوع على معنى اللام لاعلى معنى (من) » .

(٤) في ح : ولذلك .

(٥) في ح : درّك .

(٦) في ح : ضببت الزاي من (زبدا) بالفتح .

(٧) في ح : فلمّا أخرته جعلته فضلة فنصبته .

فصل

ومن ذلك : هو أحسنُ الناس وجهاً . فأماً : هو أحسن منك وجهاً ف (منك)
جرى مجرى المضاف إليه ، لأنه منّ له ، وتّمّة ، ومعمول له .

فصل

وإذا قلت : زيدٌ أفره^(١) عبدي ، فجررت ، كان (زيد)^(٢) عبداً ، لأنّ أفعل
لا تضاف إلا إلى ماهي بعضه^(٣) ، والأصل : زيدٌ أفره العبيد ، فاختصر . وإنّ نصبت
فقلت : أفره عبداً ، لم يكن زيدٌ عبداً ، بل كان العبيدُ له ، والوصف في المعنى لعبيده ،
أي : عبيده أفره العبيد ، كما تقول : هو أكثر مالاً ، وأقلُّ شراً .

فصل

ومن التمييز : طببت به نفساً ، ف (نفساً) منصوب بالفعل ، وأصله : طبابت نفسي
به ، ثمّ أردت للمبالغة ، فنسبت الطيب إليك ، فجعلت ما كان مضافاً إليه فاعلاً .

فحدث من أجل ذلك إبهام ، فأمكن أن يكون : طببت به نسباً ، وعرضاً ،
وثوباً^(٤) ، وذكراً ، فإذا قلت (نفساً) بينت الطيب إلى أيّ شيء هو منسوب في
الحقيقة . وانتصاب (نفس) على تشبيهه اللازم^(٥) بالمتعدي ، لأنّ (طببت)
لا تتعدى^(٦) .

ح ٤٩

(١) الفراهة : الحذق والملاحة والحسن .

(٢) في م : زيداً .

(٣) في م : بعض له .

(٤) في م : ونوماً .

(٥) في م : التشبيه اللازم بالمتعدي .

(٦) قول ابن يعيش في هذه المسألة أوضح ، قال في شرح المفصل ٧١/١ : « وأما ما كان من نحو : طباب زيد
نفساً ، وتصبب عرقاً ، وتفققاً شحماً ، فإنه ، وإن كان العامل فيه فعلاً ، فإنّ الفعل فيه غير متعدّ ، =

فصل

ولا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعل . وقال المازني والمبرد والكوفيون : هو^(١) جائز ، كقولك : نفساً طبت به .

وحجة الأولين أنّ المنصوب هنا فاعل في المعنى ، وإنّا حوّل عن ذلك ، ونسب الفعل إلى^(٢) للمضاف إليه مبالغة ، ثمّ ميّز بذكر ما هو فاعل في الأصل . فلو قدم لصار كتقديم الفاعل على الفعل ، وذلك باطل ، كذلك ههنا^(٣) . ويدلّ عليه أنّه ميّز ، فلم يتقدّم على العامل فيه كالمميّز في (نِعمَ) وفي (الأعداد) .
واحتجّ الآخرون بقول الشاعر^(٤) : [من الطويل]

٥٦- أتَهَجَّرُ ليلي للفراقِ حبيبه_____ وما كان نفساً بالفراقِ يطيب^(٥)
وقالوا : لأنّ العامل في هذا المنصوب فعل متصرّف ، فجاز تقديمه عليه ، كالحال .

= ف (طاب) فعل غير متعدّ ، لأنّه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً .. فقولك : طاب زيد نفساً ، بمنزلة ضرب زيد عمراً في وقوعه طرفاً بعد التام كوقوع المفعول .

(١) في ح : وهو .

(٢) في م : ونسب إلى الفعل .

(٣) العكبري ناقش المسألة على نحو مفصّل في التبيين ٣٩٤ - ٣٩٩ ، وانظر أسرار العريّة ١٩٦ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ - ٨٣٢ .

(٤) هو الخجل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، أو أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ، أو قيس المعروف بمجنون ليلي .

(٥) رواية البيت في ح مضطربة كثيرة التصحيف ، فقد ضبط (حبيها) بالرفع ، وروي (بالفراق) بقافين ، و (يطيب) بالثناء . وورد البيت في الإنصاف ٨٢٨/٢ ، وروايته « أتَهَجَّرُ سلمى » ورواه ابن جني في الخصائص ٣٨٤/٢ على النحو الذي أثبتناه ، ثم ذكر أنّ له رواية أخرى هي : وما كان نفسي بالفراقِ تطيب . ونسب هذه الرواية إلى الزجاجي وغيره . وهذه الرواية تسقط احتجاج الكوفيين والمبرد والمازني بالبيت وادعاءهم جواز تقديم التمييز . قال ابن جني بعد أن ذكر رواية =

والجواب عن البيت من ثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ الرواية : (وما كان نفسي) فهو اسم كان .

والثاني أنَّ نَصْبَهُ^(١) على أنَّه خبر كان ، أي : ما كان حبيبها نفساً ، أي : إنساناً يطيب بالفراق .

والثالث أنَّه من ضرورة الشعر ، فلا يحتجُّ به على الإعراب في الاختيار .

وأما القياس على الحال ففساد ، لأنَّ الحال فضلة محضة ، والمميِّز هنا في حكم اللازم ، وهو الفاعل ، فافترقا . فأما تقديم المميِّز على الفاعل نحو : ما طاب نفساً زيداً ، فجائز لتقدُّم الفعل عليه^(٢) .

الزجاجي : « رواية برواية ، والقياسُ بعدَ حاكم ... فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز ، إذ كان هو الفاعل في المعنى ، على الفعل » .
وانظر المقتضب ٣/٣٦ - ٣٧ ، وأسرار العريية ١٩٧ ، وشرح المفصل ٢/٧٤ ، وجمع الهوامع ١/٢٥٢ ، والدرر اللوامع ٢٠٨/١ .

(١) في م : إنَّ نصبته .

(٢) سقطت عليه من ح .

باب الاستثناء

وهو استفعال من (ثنيت عليه) أي : عطفت والتفت ، لأنَّ المُخْرَجَ لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور .
وحده أنه إخراج بعض^(١) من كلِّ ب (إلّا) ، أو ما قام مقامها ، وقيل : هو إخراج ما لولا إخراجُه لتناوله الحكم المذكور .

فصل

وأصلُّ أدوات الاستثناء (إلّا) لوجهين :

أحدهما أنها حرف ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف^(٢) ، كالنفي والاستفهام والنداء .

والثاني أنها تقع في جميع أبواب الاستثناء للاستثناء^(٣) فقط ، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة منها ، ويستعمل في أبواب أخر .

(١) سقط السطر التالي من م .

(٢) في م : الحرف .

(٣) سقط من م : للاستثناء .

فصل

والمستثنى من موجب بـ (إلاً) منصوبٌ بالفعل للمقدّم ، وما في معناه بواسطة (إلاً) ^(١) . وروي عن الزجاج ^(٢) أنّ نصبه بـ (إلاً) ، لأنّها في معنى أستثنى .

وقال الكوفيون (إلاً) مركّبة من (إنّ) و (لا) فإذا نصبتُ كان بـ (إنّ) وإذا رفعت كان بـ (لا) ^(٣) .

وحجّة الأوّلين أنّ الفعل هو الأصل في العمل إلاّ أنّ الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه . وبـ (إلاً) وصل ^(٤) إليه ، فصار كواو (مع) ، وكحروف الجرّ ، ويدلّ عليه أنّ (غيراً) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لمّا كانت مبهمّة كالظرف ، وتّصل الفعل بها بنفسه ، وليس ثمّ ما يصحّ عمله فيها إلاّ الفعل .

وأما الزجاج فيبطل مذهبه من أوجه :

أحدها ما ذكرناه من (غير) ولا يصحّ معها تقدير (أستثنى) لأنّه يصير (زيد) داخلاً في حكم الأوّل ، وغيره مُخرّجاً منه . وهذا معنى فاسد .

(١) فصل العكبريّ القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣٩٩ - ٤٠٢ ، وناقشها ابن الأنباري في الإنصاف ٢٦٠/١ وعرضها للبرّد في المقتضب ٣٩٠/٤ .

(٢) نسب العكبريّ في التبيين ٣٩٩ هذا الرأي إلى الزجاج والمبرّد . وجاء في الإنصاف ٢٦١/١ : « فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه (إلاً) ، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد للبرّد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين » . وجاء في المقتضب ٣٩٠/٤ : « ما جاء في أحد إلا زيدا ... فلمّا قلت : (إلاً زيدا) كانت (إلاً) بدلاً من قولك : أعني زيدا ، وأستثنى جاءني زيدا ، فكانت بدلاً من الفعل » . ويفهم من هذا القول أن (إلاً) لم تنصب المستثنى بنفسها ، وإنّا دلّنا على الفعل ، أو حلّت محلّ الفعل الذي نصبه » .

(٣) صاحب الإنصاف نسب هذا القول إلى الفرّاء ، ثمّ قال ٢٦١/١ : « وحكي عن الكسائي أنّه قال : إنّما نصبوا المستثنى ، لأنّ تأويله : قام القوم إلاّ أنّ زيدا لم يبق ، وحكي عنه أيضاً أنّه قال : ينتصب المستثنى ، لأنّه مشبه بالمفعول » .

(٤) في ح : وبالأصل إليه .

والثاني أنّ إعمال الحروف بمعانيها غير مطّرد / ألا ترى أنّ (ما) النافية وهزة الاستفهام وغيرها لا تعمل بمعانيها ، كذلك إلّا .

والثالث أنّه ليس تقدير (إلّا) بـ (أستثني) أولى من تقديرها بـ (تخلف) أو (امتنع)^(١) ونحوهما ممّا يرفع .

والرابع أنّ المستثنى يرفع في مواضع مع وجود (إلّا) في الجميع ، فلو قدّرت بـ (أستثني) لما جاز إلّا النصب .

والخامس أنّا إذا قدّرنا (أستثني) صار الكلام جملتين ، وتقديره بالجملة الواحدة أولى .

وأما مذهب الفراء فيبطل من ثلاثة أوجه :

أحدها أنّ دعوى التركيب فيها خلاف الأصل ، فلا يُصار إليه إلّا بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال .

والثاني أنّه لو سلّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في (لولا) و (كأنّ) إلّا بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال .

والثاني أنّه لو سلّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في (لولا) و (كأنّ) ، وغيرها ، لأنّ التركيب يُحدث معنى لم يكن ، ومحدوثة يبطل العمل .

(١) جاء في الإنصاف ٢٦٣/١ : « روي عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه كان مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب ؟ فقال له أبو عليّ : انتصب لأنّ التقدير : أستثني زيدا . فقال له عضد الدولة : وهلاً قدّرت (امتنع) فرفعت (زيدا) ، فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرت لك ميدانيّ ، وإذا رجعنا ذكرت الجواب الصحيح إن شاء الله » .

والثالث أنّ النصب بـ (إنَّ)^(١) فاسد ، لأنّها إذا نصبت افتقرت إلى خبر ، ولا^(٢) خبر . و (لا) لا تعمل الرفع ، ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضاً .

فصل

والبديل في النفي بعد تمام الكلام أولى^(٣) لأمرين :

أحدهما أنّ العمل فيها واحد ، وهو أولى من اختلاف العمل . /

ح ٥٠

والثاني أنّك إذا جعلته بدلاً كان لازماً في الجملة ، كما أنّ المستثنى منه كذلك ، وهو أولى من جعله فضلة إذ كان الاستثناء لازماً في المعنى المطلوب ، فيكون اللفظ^(٤) كذلك .

فصل

وإنّما لم يجز البديل في الموجب لفساد معناه ، وذلك^(٥) أنّ (إلّا) يخالف ما بعدها ما قبلها . وإذا قلت : قام القوم إلّا زيد كان كقولك : قام إلّا زيد ، ف (زيد) إنّ جعلته في المعنى قائماً لم يكن لـ (إلّا) معنى ، وإنّ نفيته عنه القيام احتجت إلى تقدير فاعل ، ولا يصحّ ، لأنّه يصير : قام كلُّ واحد . وهذا محال .

(١) في الأصل : (أنّ) المفتوحة الهمزة .

(٢) سقطت بقية الفصل من م .

(٣) مثاله الذي ذكره ابن يعيش ٨٢/٣ : « ما جاءني من أحد إلّا زيداً ، ولا يقم أحد إلّا زيد » . قال ابن يعيش : « وأمّا الوجه فعلى أن تجعل زيداً بدلاً من أحد ، فيصير التقدير : ما جاءني إلّا زيداً ، لأنّ البديل محلُّ محلِّ المُبدل منه » .

(٤) سقط اللفظ من ح .

(٥) في م : وذلك .

فصل

ولا يجوز عند جمهور النحويين أن يكون المستثنى أكثر الجملة مثل : له عليّ عشرة
إلاّ ستة ، لأوجه :

أحدها أنّ الاستثناء في الأصل دخل الكلام للاختصار أو للجهل بالعدد كقولك :
قام القوم إلاّ زيداً ، فاستثناء (زيد) كان للجهل بعدد من قام منهم ، أو للإطالة
بتعديدهم ، ولا شبهة أنّ قوله : له عليّ أربعة ، أخصر من قوله : عشرة إلاّ ستة . فإن
قلت : فعشرة إلاّ أربعة ، جائز معنى^(١) ، مع أنّ (ستة) أخصر ، قيل : جاز للمعنى
الآخر ، وهو الجهل ، فإنّه قد يعرف العدد القليل ولا يعرف الكثير ، وإذا عرف الكثير
عرف القليل . هذا هو الأصل^(٢) .

والوجه الثاني أنّ التعبير بالكلّ عن الأكثر جائز ، فدخل الاستثناء ليرفع^(٣)
الاحتمال ، وتعيينه للأكثر ، وهو عكس التوكيد ، لأنّه يعيّنه للكلّ ، ويمنع من حمله
على الأكثر ، كقولهم : قام القوم كلّهم^(٤) .

(١) سقط معنى من ح .

(٢) جاء في الهمع ٢٢٨/١ : « واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب : أحدها الجواز مطلقاً
واختاره ابن الصائغ ، والثاني المنع مطلقاً واختاره ابن عصفور ... والثالث المنع إن كان عقداً ، نحو :
عندي عشرون إلاّ عشرة ، والجواز إن كان غير عقد ، نحو : له عشرة إلاّ اثنتين . وردّ هذا وما قبله
بقوله تعالى : ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلاّ خمسين عاماً ﴾ . »

(٣) يُخَيَّلُ إلينا أن أصل اللفظة (لرفع) وذلك ليحسن عطف تعيينه على مصدر صريح مثله .

(٤) ذكر المؤلف في بداية الفصل أنّ الاستثناء لا يجوز لأوجه ، ثم ذكر وجهين ، فإمّا أن يكون الأصل
لوجهين ، وإمّا أن يكون النسخ قد أغفلوا وجهاً أو أكثر .

فصل

وإنما يختار النصب دون البدل في غير الجنس^(١) ، لأنَّ البدل في حكم^(٢) البدل منه فيما ينسب إليه ، وفي أنه يسقط الأوَّل ، ويقوم الثاني مقامه ، فعند ذلك يصير أصلاً في الجملة^(٣) . وكونه من غير الجنس لا يلزم ذكره ، لأنَّ اللفظ الأوَّل لا يشتمل عليه حتَّى يخرج بالاستثناء فيتمخَّص فضلة في المعنى ، فيجعل صفة في اللفظ ، وهو كقولك : ما بالدار أحدٌ إلاَّ وتداً . ومن اختار البدل راعى اللفظ .

وفائدة استثناء غير الجنس ثلاثة أشياء : الإعلام بعموم^(٤) الأوَّل ، وأنَّ الثاني من آثار الأوَّل ، وإثبات ما كان يحتمل نفيه .

فصل

ومَّا قام مقام إلاَّ من الأفعال (ليس) و (لا يكون) و (عدا) وما بعدهنَّ منصوب . وإنما دخلت هذه الأفعال في^(٥) الاستثناء لما فيها من معنى النفي ، وما بعد (ليس) و (لا يكون) خبرٌ لهما ، كقولك : قام القوم ليس زيداً ، أي : ليس بعضهم زيداً . والضمير ههنا يوحد على كلِّ حال ، لأنَّه ضمير (بعض) و (لا يكون) اسمها مظهراً هنا للاختصار . و (لا يكون) ك (إلاَّ) في أنه ليس بعدها سوى المنصوب . ولذلك لا يجوز العطف على المنصوب بها ، فلا تقول : جاء القوم ليس زيداً ولا عمراً .

(١) سقط من م : في غير الجنس .

(٢) في م : يتحكَّم .

(٣) يتحدث المؤلف عن المستثنى المنقطع الذي لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً لمخالفته المستثنى منه في النوع . جاء في شرح المفصل ٨٠/٢ : « وما بالدار أحدٌ إلاَّ دابة ، فهذا وشبهه فيه مذهبان : مذهب أهل الحجاز - وهي اللغة الفصحى - وذلك نصب المستثنى ، ومذهب بني تميم ، وهو أن يجيزوا فيه البدل والنصب » .

(٤) في ح : لعموم .

(٥) سقط من م : الأفعال في .

فصل

وأما (ماعدا)^(١) و (ما خلا) فأفعال كلّها ، لأنّها صلوات ل (ما) ، ولا تكون الحروف صلة ، والفاعل فيها مضر ، وموضع ما وصلتها حال ، كقولك : قام القوم ماعدا زيدا ، أي : عدوّ زيد ، والمصدر هنا حال أي : متجاوزين زيدا .

فصل /

وإنّما تعيّن النصب في المستثنى إذا تقدّم^(٢) ، ولم يجز البدل ، لأنّ البدل تابع للمبدل منه كالصفة والتوكيد . وكما لا يجوز تقديمها لئلاّ يصيرا في موضع المتبوع كذلك هنا ، فيجب أن يخرج مخرج الفضلات ليكون في لفظه دلالة على أنّه ليس بأصل .

فصل

وإنّما أُعربت (غير)^(٣) إعراب الاسم الواقع بعد (إلّا) ، لأنّها اسم تلزمه الإضافة . فمن حيث كانت اسماً يجب أن تُعرب ، ومن حيث أُضيفت يجب^(٤) أن يكون [مابعدّها مجروراً ، ويجب أن يكون]^(٥) إعرابها إعراب الاسم المستثنى ، لأنّها اسم في حينّ المستثنى ، ولم يُحتج إلى حرف مقوّل لإهامها وشبهها بالظرف ، فيصل الفعل إليها بنفسه .

(١) في ح : وأما عدا وما عدا .

(٢) والشاهد عليه قول الكيت :

ومالي إلّا آل أحمد شيعةً ومالي إلّا مذهب الحقّ مذهب

(٣) في نحو : قام القوم غير زيد .

(٤) في ح : وجب .

(٥) مابين معقوفتين ساقط من م .

فصل

وأما (سوى) فهي ظرف في الأصل^(١) ، ولا تستعمل في الاستثناء إلا منصوبة^(٢) إذا وقعت بعد تمام الكلام ، ليتوفّر عليها حكم الظروف . وقد جاءت غير ظرف قليلاً .

فصل

وأما (حاشا) فذهب أكثر البصريين أنها حرف جرّ^(٣) ، وقد جاء ذلك في الشعر .

وقال المبرد^(٤) والكوفيون : هي فعل لأشياء :

أحدها تصرفها نحو : (أحاشي ومحاشي) وأصلها من حاشية الشيء أي : طرّفه . فقولك : قام القوم حاشا زيداً ، أي صار في حاشية وناحية عنهم . والحروف لا تتصرف .

والثاني أن الحذف يدخلها ، قالوا : حاش لله ، وحشّ الله^(٥) .

(١) جاء في للسألة التاسعة والثلاثين من مسائل الإنصاف ٢٩٤/١ : « ذهب الكوفيون إلى أن (سوى)

تكون اسماً ، وتكون ظرفاً ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً » .

(٢) في نحو : جاء القوم سوى زيد .

(٣) جاء في مغني اللبيب ١٣٠ : « فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة (إلا) ، لكنّها تجرّ المستثنى . وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جازراً ، وقليلاً فعلاً متعدّياً جامداً لتضمّنه معنى (إلا) » .

(٤) المبرد لا ينكر حرفيّة حاشا ، ويروى أنها تأتي حرفاً مرة وفعلاً أخرى . جاء في المقتضب ٣٩١/٤ :

« وما كان حرفاً سوى (إلا) ف (حاشا) و (خلا) . وما كان فعلاً ف (حاشا و خلا) - وإن وافقا

لفظ الحروف - و (عدا و لا يكون) » . وانظر الإنصاف ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ - ٨٥ .

(٥) سقط من ح : وحشّ الله .

والثالث^(١) أن حرف الجرّ يتعلّق بها كقولك (حاشا لله) وذلك من خصائص الأفعال .

والجواب : أمّا التصرّف فليس على ما ذكر . فأما (حاشا) فشتق من لفظ الحرف / كما قالوا : سألته حاجة فلولا^(٢) ، أي : قال : لولا كذا لفعلتُ كذا . وقالوا : هلّل ، أي : قال : لا إله إلاّ الله ، وبسمل ، أي قال : بسم الله ، وهو كثير .

فأمّا الحذف فقد دخل الحروف ، قالوا في رَبٍّ : (رَبٍّ)^(٣) ، وفي سوف (سَوْ)^(٤) ، وفي لعلّ (لعلّ)^(٥) في أحد المذهبيين^(٦) . وأمّا اللام في (لله) فزائدة ، ولا تعلّق بشيء ، ويدلّك عليه قولك : جاء القوم حاشا زيد بغير لام ، ولم يُقلّ : إن اللام محذوفة .

فصل

وأما (خلا) فقد جرّبها قوم^(٧) ، ونصب بها آخرون^(٨) ، وجعلوها فعلاً من (خلا

(١) سقط الوجه الثالث كلّ من ح .

(٢) جاء في لسان العرب [إمّا لا] : « وروى ثعلب عن الفراء قال : لاويّت ، أي : قلت لولا . وابن الأعرابي قال : لوليت . قال أبو منصور : وهو أقيس ... وسألتك حاجة فلوليت لي ، أي : قلت : لولا كذا ، كأنّه أراد : لولوت ، فقلب الواو الأخيرة ياء للمجاورة ... واشتقوا أيضاً من الحرف مصدراً كما اشتقوا منه فعلاً ، فقالوا : اللولة » .

(٣) قال ابن يعيش ٣١٨ : « لمّا استقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون ، وقد قالوا (ربّ) بالتخفيف وسكون الباء على القياس ، حذفوا المتحرّك ، لأنّه أبلغ في التخفيف » .

(٤) جاء في المغني ١٤٨ : « ويقال فيها (سَفّ) بحذف الوسط ، و (سَوْ) بحذف الأخير ، و (سي) بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف » .

(٥) جاء في الإنصاف ٢٢٤/١ : « تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : (لعلّ ، ولعلنّ ، ولعننّ ... ولغننّ ورعننّ ، وعننّ ، وغلنّ ، وغلنّ) . فلمّا كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام » .

(٦) يعني بأحد المذهبيين مذهب البصريين القائلين : إن لام (لعلّ) الأولى زائدة . انظر الإنصاف ٢١٨/١ .

(٧) ومنهم سيبويه وأكثر البصريين . انظر كتاب سيبويه ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٤٢٦/٤ .

(٨) ومنهم الفراء . انظر الهمع ٢٣٣/١ .

يخلو) . وأمّا (عدا) فمثلُ خلا ، وأمّا (ما خلا) و (ما عدا) ففعلان لما تقدّم في موضعه . وأجاز أبو عليّ في كتاب الشعر أن تكون (ما)^(١) في (ما عدا) زائدة ، فتجرّ ما بعدها . وتابعه الربيعي على ذلك .

فصل

ولا يجوز تقديم المستثنى على جميع الجملة^(٢) كقولك : إلاّ زيداً ضرب القوم ، لأنّ إلاّ بمنزلة (واو مع) لما ذكرناه هناك . وهي تشبه (لا) العاطفة ، كقولك : قام القوم لازيداً ، وهذان لا يتقدّمان على العامل ، فكذا قولك (إلاّ) . فإنّ وقعت بين أجزاء الجملة جاز كقولك :

٥٧- ألاّ كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطل^(٣)

وكقولك : أين إلاّ زيداً قومك . وعلى هذا تقول : ما ضرب إلاّ زيداً قومك . قال أصحابنا : إن استثنيت من (قومك) جاز ، ومن أصحابنا من لم يجزه . والفرق أنّ الفاعل أصل في الجملة .

فصل

ولا يعمل ما بعد (إلاّ) فيما قبلها ، كقولك : قومك زيداً إلاّ ضاربون ، لأنّ تقديم الاسم الواقع بعد (إلاّ) عليها غير جائز ، وكذلك معموله ، لما تقرّر أنّ المعمول

(١) أضفنا (ما) إلى متن الكتاب لإقامة الجملة .
 (٢) هذا رأي البصريين . والكوفيون يجيزون التقديم ويشفعون رأيهم بشواهد منها :
 وبلدة ليس هـ أطوريّ ولا خلا الجن هـ إنسي
 انظر للسألة السادسة والثلاثين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٢٧٢/١ .

(٣) هذا الشاهد صدر بيت من شعر لبيد بن ربيعة العامريّ الصحابيّ . وعجزه : (وكلّ نعم لا محالة زائل) . ذكره ابن يعيش ٧٨/٢ وقال : « الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله (ما خلا) » وذكره السيوطي في الهمع ٢٢٦/١ ، وقال : « الاستثناء من ضمير (باطل) ، و (باطل) عامل في ذلك الضمير » وانظر الدرر ١٩٢/١ .

لا يقع إلا حيث يقع العامل إذ كان تابعاً له ، و فرعاً عليه . فإن جاء في الشعر أُضِر له فعل من جنس المذكور .

فصل

ويجوز أن تقع (إلا) صفةً بمعنى (غير)^(١) فيجري ما بعدها على ما قبلها ، كقولك : له^(٢) عندي مائة إلا درهم ، فترفع كما ترفع (غيراً) هنا إذا جعلتها وصفاً ، فيلزمك^(٣) المائة بكاملها . وإن نصبت (درهماً) لزمك^(٤) تسعة وتسعون على أصل الباب . وكذا إذا قلت : غير درهم ، فنصبت (غيراً) .

فصل

إذا وقع استثناء بعد استثناء كان الأخير مستثنى من الذي قبله ، فما يبقى منه هو المستثنى من الذي قبل قبله . فعلى هذا إذا قال : له عليّ عشرة إلا تسعة / ، ثمّ على ذلك نقص واحداً واحداً إلى أن قال (إلا واحداً) لزمه خمسة دراهم^(٥) . ولك في تحقيق ذلك طريقان :

٦٥ م

-
- (١) قيّد ابن يعيش جواز وقوع (إلا) وما بعدها صفةً بمعنى (غير) فقال ٩٠٢ : « واعلم أنّه لا يجوز أن تكون (إلا) صفةً إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء ، وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع ، إمّا نكرة منفيّة ، وإمّا فيه الألف واللام لتعريف الجنس .. لوقلت : مررت برجل إلا زيد ، على معنى غير زيد ، لم يجوز ، لأن (إلا) موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها ، وليس (زيد) بعضاً لرجل ، فامتنع ذلك » .
 - (٢) (له) زيادة اضطررنا إلى زيادتها ليتسّق أوّل الجملة وأخرها .
 - (٣) في الأصل (فيلزمه) ، وضمير الغيبة لا يوافق ضمير الخطاب في (كقولك) .
 - (٤) في الأصل : لزمه .
 - (٥) لعل المسألة التي يريدتها المؤلّف هي : له عليّ عشرة إلا تسعة ، ثمانية إلا سبعة ، ستّة إلا خمسة ، أربعة إلا ثلاثة ، اثنان إلا واحداً .

أحدهما أن تأتي إلى آخر العدد ، فتسقطه من الذي قبله على ما بيننا ، فيسقط ههنا من اثنين ، فيبقى واحد ، فتسقطه من ثلاثة ، فيبقى اثنان ، فتسقطها من الأربعة ، فيبقى اثنان ، فتسقطها من الخمسة فيبقى .. ثم على ذلك إلى العشرة ، فيبقى خمسة^(١) .

والطريق الثاني أن تجمع العشرة والثانية والستة والأربعة والاثنين ، وتسقط ما بين كل استثنائين ، ثم تجمع ذلك ، فيكون ثلاثين ، وتجمع ما أسقطت فيكون خمسة وعشرين ، فتسقطها من الثلاثين ، فيبقى خمسة^(٢) . وهذا يخرج على قول من أجاز استثناء الأكثر . ومن لم يجزه ففيه وجهان :

أحدهما أن جمع الاستثناء باطل ، لأنَّ الأوَّل بطل ، لأنَّه أكثر ، فيبطل ما يتفرَّع عليه .

والثاني أنه يبطل الأكثر إلى أن يصل إلى النصف فيصح ، ثم ينظر في الباقي على هذا السياق .

(١) يُخَيَّلُ إلينا أنَّ المؤلِّفَ يريد أن يسقط الواحد من الاثنين ، والثلاثة من الأربعة ، والخمسة من الستة ، والسبعة من الثانية ، والتسعة من العشرة ، فيحصل له في كلِّ مرَّةٍ واحد ويكون المجموع خمسة .

(٢) في الطريقة الثانية تُجمَعُ المستثنيات ، وهي :

$$٢٥ = ١ + ٣ + ٥ + ٧ + ٩$$

ثم تُسَقَطُ من المستثنى منهن ، وهذا المجموع هو :

$$٣٠ = ٢ + ٤ + ٦ + ٨ + ١٠$$

$$٥ = ٢٥ - ٣٠$$

باب

كم

وهي اسم لوجود حدّ الاسم وعلاماته فيها . وإنا بنيت في الاستفهام لتضمّنها معنى همزة الاستفهام^(١) ، وبنيت في الخبر لمشابهتها (ربّ) من أوجه :

أحدها أنّها تختصّ بالنكرة ، كما تختصّ (ربّ) بها .

والثاني أنّها لغاية التكرير ، كما أن (ربّ) لغاية التقليل ، والجامع بينهما الغاية في طرفي العدد .

والثالث أنّ (كم) لها صدر الكلام كما أنّ (ربّ)^(٢) كذلك ، والمراد بذلك أنّه لا يعمل فيها ما قبلها . فإن قلت : قد يدخل على ما هذا سبيله حرف الجرّ ، فيعمل فيه ، قيل : حرف الجرّ الداخل عليها ممّا يتعلّق بما بعدها ، كهولك : بكم رجل مررت ، فيؤخّر العامل الأصليّ . وإنا قدّمت الباء ، لأنّها وصلة بين العامل والمعمول ، فلو أخّرتها جميعاً لم تتحقّق الوصلة .

ومعظم النحويّين يقول : حمّلت على تقيضتها ، وهي (ربّ) والحقّ ما خبرتك / به ، وهو معنى كلامهم ، لأنّهم لا يعنون أنّ حكم الشئيين واحد لعلّة تضادّهما ، بل بين الضدّين معنى يشتركان فيه .

ح ٥٢

(١) وردت علّة بنائها مفضّلة في أسرار العربيّة ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٢٥/٤ - ١٢٦ .

(٢) يصدق هذا الوجه على الخبريّة ، أمّا الاستفهاميّة فلها الصدارة شأنها في ذلك شأن أسماء الاستفهام الأخرى جاء في أسرار العربيّة ٢١٤ : « إن كانت استفهاميّة فالاستفهام له صدر الكلام » .

فصل

وَبُنِيَتْ عَلَى السَّكُونِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَلَمْ يَوْجَدْ مَانِعٌ مِنْ خُرُوجِهِ عَلَى ذَلِكَ .

فصل

وَأَنَا افْتَقَرْتُ (كَمْ) إِلَى (مَبِينٍ) ، لِأَنَّهَا اسْمٌ لِعَدَدٍ مَبْهَمٍ ، فَيَذَكُرُ بَعْدَهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ الْمُرَادِ بِهَا .

فصل

وَأَنَا مَيَّزْتُ الاسْتِفْهَامِيَةَ بِالْمَنْصُوبِ ، لِأَنَّهَا جَعَلَتْ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مُتَوَسِّطٍ ، وَهُوَ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ ، لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ جَاهِلٌ بِالْمَقْدَارِ ، فَجَعَلَتْ لِلْوَسْطِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ^(٢) .

فصل

وَالْحِكْمَةُ فِي وَضْعِهَا الْاِخْتِصَارِ ^(٣) وَالْعُمُومِ الَّذِي لَا يَسْتَفَادُ بِصَرِيحِ الْعَدَدِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَحْسَرُونَ رَجُلًا جَاءَكَ ، لَمْ يَلْزِمِهِ أَنْ يُجِيبَكَ بِكَيْفَةٍ بَلْ يَقُولُ : (لَا) أَوْ (نَعَمْ) . وَإِذَا قَالَ (لَا) لَمْ يَحْصُلْ لَكَ مِنْهُ غَرَضُ السُّؤَالِ مَعَ الْإِطَالَةِ . وَإِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا جَاءَكَ ؟ اسْتَعْنَيْتَ عَنْ لَفْظِ الْهَمْزَةِ وَالْعَدَدِ ، وَأَلْزَمْتَ الْجَوَابَ بِالْكَمِّيَّةِ . فَيَأْنُ

(١) فِي ح : لِقَرَبِ الْوَسْطِ مِنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ .

(٢) فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٢١٦ تَعْلِيلٌ آخَرَ ، هُوَ قَوْلُ أَبِي الْبَرَكَاتِ : « إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً حَمَلَتْ عَلَى عَدَدٍ يَنْصَبُ مَا بَعْدَهُ ، وَذَلِكَ لَا يَبِينُ إِلَّا بِالْمَفْرَدِ النَّكْرَةِ ، نَحْوُ : أَحَدٌ عَشَرَ رَجُلًا ، وَتِسْعٌ وَتِسْعُونَ جَارِيَةً ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَمِيزْ أَنْ تَبَيَّنَ إِلَّا بِالْمَفْرَدِ النَّكْرَةِ » . وَجَاءَ فِي الْمَع ٢٥٤/١ : « وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ كَوْنَهُ جَمْعًا مُطْلَقًا ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (كَمْ) الْخَبْرِيَّةِ ، نَحْوُ : كَمْ غُلَامًا لَكَ ؟ وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ، وَأَجَازَهُ الْأَخْفَشُ إِذَا أَرَدْتَ بِالْجَمْعِ أَصْنَافًا مِنَ الْغُلَامِ ، تَرِيدُ : كَمْ عِنْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ ؟ » .

(٣) سَقَطَ الْاِخْتِصَارُ مِنْ م .

قيل : لو كانت (كم) هنا للوسط من العدد لما جاز أن يُبدل منها القليل ولا الكثير ، وقد جاز أن تقول : كم رجلاً جاءك^(١) أخسة أم أكثر ؟ أو مائة أو أكثر قيل : الجيد في مثل هذا أن يُبدل منها العدد الوسط لما ذكرنا . وإنما جاز خلافه لأنّ (كم) مبهمة في نفسها ، تحتل القليل والكثير والوسط ، ولهذا يصحّ الجواب بكلّ منها . وإنما جعلت بمنزلة الوسط في نصب المميّز فقط .

فصل

وأما (كم) الخبريّة فتجرّ ما بعدها ، لأنّها اسم يُبَيّن بعدد مجرور^(٢) ، فكان هو الجار ك (مائة رجل) ونحوه .

وذهب بعضهم إلى أنّه مجرور ب (من) محذوفة ، لأنّك تظهرها ، كقولك : كم من جبل^(٣) ، ونحوه وكم من عبد ، ولما عُرف موضعها بقي عملها بعد حذفها كما في ربّ مع الواو^(٤) . والمذهب الأول أقوى ، لأنّ حرف الجرّ ضعيف ، فلا يبقى عمله بعد حذفه . ولهذا كلّ موضع حذف فيه حرف الجرّ نصبته إلّا في مواضع دعت الضرورة إلى / تقدير عمل الحرف المحذوف ، ولا ضرورة ههنا ، لأنّ (كم) اسم ، والإضافة من أحكام الأسماء . فإنّ قلت : لو كان مضافاً لأعرب ك (قبل) و (بعد) قيل : هذا غير لازم ، فإنّ (لدن) مبنية مع الإضافة .

٦٦م

(١) سقط من م : جاءك .

(٢) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « تمييز كم الخبرية مجرور ، ويكون مفرداً وجمعاً .. » ، وانظر التبيين ٤٢٦ .

(٣) سقط من ح : كم من جبل ونحوه .

(٤) هذا مذهب الكوفيّين . جاء في الهمع ٢٥٤/١ - ٢٥٥ : « تمييز (كم) الخبريّة مجرور .. وقال الكوفيّون

ب (من) مقدّرة ، حذف وأبقي عملها ، كما في قوله :

رسم دارٍ وقتت في ظلّيلة

وضَعف بأنّ إضار حرف الجرّ ، وإبقاء عمله إنّها يكون في ضرورة أو شذوذ » .

فصل

ولا تميّز الاستفهاميّة إلاّ بالمفرد ، لأنّها كالعدد الذي نابت عنه . وأمّا الخبريّة فالجيد فيها كذلك ، لأنّها ك (مائة وألف) ، ويجوز أن تبيّن بالجمع حملاً على العشرة وما دونها^(١) .

فصل

ومن العرب مَنْ ينصب ما بعد^(٢) الخبرية كما ينصب بعد مائة إذا نون كقول الشاعر : [من الوافر]

٥٨- إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب اللذائذُ والفتاء^(٣)
ومنهم مَنْ يجرُّ بالاستفهاميّة^(٤) حملاً على الخبريّة^(٥) .

(١) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « تمييز (كم) الخبريّة مجرور ، ويكون مفرداً وجمعاً ... والإفراد أكثر من الجمع وأفصح ، حتّى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذّ ، وعليه العكبري في شرح الإيضاح » وما ذكره العكبري ههنا لا يبلغ مبلغ الشذوذ ، وإنّما يقف عند حدود المفاضلة والترجيح .

(٢) سقط من م : ما بعد .

(٣) البيت للربيع بن ضبيع الفزاري ، (وقيل : ليزيد بن ضبة) ، وهو البيت السادس من قصيدة يشكو فيها الربيع ضعفه وهرمه ، ومعناه كما جاء في حاشية شرح المفصل ٢٣/٦ : « وصف في هذا البيت هرمه ، وذهاب مروءته ولسدّته ، وكان قد عمّر ... » والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٨/١ ، ١٦٢/٢ ، وللمقتضب ١٦٩/٢ ، والتبيين ٤٢٩ ، والهمع ٢٥٣/١ ، قال السيوطي في الهمع : « ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة » وذكر البيت . وجاء في حاشية شرح المفصل « الشاهد فيه مجيء تمييز المائة مفرداً منصوباً . وقال الأعلّم : والشاهد فيه إثبات النون في مائتين ضرورة ، ونصب ما بعدها ، وكان الوجه حذفها ونصب ما بعدها » .

(٤) في م : (الاستفهامية) بجذف الباء .

(٥) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « هل يجوز جرُّ تمييز (كم) الاستفهاميّة حملاً على الخبريّة ؟ مناهب : أحدها (لا) . والثاني نعم . والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جرّ ، نحو : على كم جذع بيتك مبنّي ؟ ثمّ الجرُّ حيثُنيذ ب (من) مقدّرة ، حذفّت تخفيفاً ، وصار الحرف الداخل على (كم) عوضاً =

فصل

فإن فصلت بين الخبرية ومميزها نصبت^(١) لئلا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه . ومنهم من يجزئه ، ولا يعتدّ بالفصل .

فصل

وقد ترفع النكرة بعد (كم) في الاستفهام ، ويكون للمميز محذوفاً ، ويقدر ما يحتمله الكلام ، كهولك : كم رجل جاءك ؟ أي كم مرة ، أو يوماً ، ورجل مبتدأ ، وما بعده الخبر . وإذا رفعت لم يتعدّد الرجل ، بل تتعدّد فعلاته .

فصل

ويجوز أن يرجع الضمير إلى لفظ (كم) فيكون مفرداً ، وإلى معناها فيكون جمعاً^(٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم ﴾^(٣) .

= عنها . هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة . وخالف الزجاج ، فقال : إنه بإضافة (كم) لا ياضار (من) .

(١) المثال الذي ذكره العكبري في التبيين ٤٢٩ : « كم عندي درهما » ، وقال ابن يعيش ١٣٠/٤ : « يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجرّ جوازاً حسناً من غير قبح ، نحو : كم لك غلاماً » . ولم يقيّد العكبري في المسألة التي عقدها لهذه القضية في التبيين ٤٢٩ ٤٣١ ، لم يقيّد الفصل بالظرف وحرف الجرّ ، وذكر شواهد منها قول القطامي :

كم نالني منه ففضلاً على عدم إذ لا أكاذ من الإقتسار أحتمل

(٢) جاء في شرح المفصل ١٣٢/٤ : « تقول : كم امرأة جاءك ، على اللفظ ، وجاءتك وجاءتاك وجئتك على المعنى » .

(٣) سورة يس ٢٣ .

فصل

وَمَا الْحَقَّ بِكُمْ (كَأَيْنَ) فِي الْكَثِيرِ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ ^(١) ، وَكَلَامٌ لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ إِلَّا أَنَّهَا لَا تَضَافُ ، وَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْ) بَعْدَهَا ^(٢) .

وَمَا الْحَقَّ بِكُمْ (كَذَا) كَهَوْلِكَ : لَهُ عِنْدِي كَذَا دَرَهْمًا ، وَكَذَا كَذَا دَرَهْمًا وَكَذَا وَكَذَا دَرَهْمًا . وَقَدْ قَرَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى هَذَا مَسَائِلَ ^(٣) فِي الْإِقْرَارِ تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ .

(١) وهذه اللغات هي : « كَأَيْنَ بِالْمَدِّ بوزن اسم الفاعل من (كان) ساكنة النون ، و (كَأَنَّ) بالقصر بوزن عَمْرٍ ، و (كَأَى) بوزن رَمَى ، و (كَيْفِي) بتقديم الياء على الهمزة . قال أبو حيان : وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت » عن الهمع ٧١/٢ وأضاف ابن يعيش ١٣٦/٤ لغة أخرى هي (كَاءَ) بوزن كَاعٍ .

(٢) والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا ﴾ [العنكبوت : ٦٠] .

(٣) روى ابن هشام في المغني ٢٠٥ بعض هذه المسائل ، فيقول : « يلزم بقول القائل : له عندي كذا درهم ، مائة . وبقوله : كذا درهم ، ثلاثة . وبقوله : كذا كذا درهماً ، أحد عشر . وبقوله : كذا درهماً ، عشرون . وبقوله : كذا وكذا درهماً ، أحد وعشرون حملاً على المحقق من نظائره من العدد الصحيح » .

باب

العدد

إنَّما لم يُضَفْ (واحد واثنان) إلى مميِّز ، لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ، كقولك : (اثنا رجلين) ، ولأنَّ قولك : (رجل ورجلان)^(١) يدلُّ^(٢) على الكميَّة والجنس . وليس كذلك (رجال) ، لأنَّه يقع على القليل والكثير ، فيضاف العدد إليه ، فتعلم الكميَّة بالمضاف ، والجنس بالمضاف إليه . /

ح ٥٣

فصل

وإنَّما ثبتت (الهاء) في العدد من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث للفرق بين المذكر والمؤنث المميِّزين . وكان المذكر بالتاء أولى لوجهين :
أحدهما أنَّ العدد جماعة ، والجماعة مؤنثة ، والمذكر هو الأصل ، فأقرت^(٣) العلامة على التأنيث في المذكر الذي هو الأصل ، وحذفت في المؤنث لأنَّه فرع .
والثاني أنَّ الفرق^(٤) لا يحصل إلا بزيادة ، والزيادة يحتملها المذكر لخفته ، ولذلك منع التأنيث من الصرف لتقله^(٥) .

(١) جاء في الهمع ٢٥٣/١ : « يقال : رجل ورجلان ، لأنَّه أخصر وأجود ، ولا يقال : واحد رجل ، ولا اثنا رجل ، وقوله (ظرف عجوز فيه ثنا حنظل) ضرورة » .

(٢) في م : بدل الكمية .

(٣) سقطت بقية الوجه الأوَّل من م :

(٤) في م : الفرع .

(٥) في ح : لتقله .

وقيل : المعداد ملتبسٌ بالعدد ، وإضافته كاللزام ، فأغنى تأنيث المضاف إليه عن تأنيث العدد ، وخرج في المذكّر على الأصل^(١) .

فصل

وإنما أضيف هذا العدد إلى جموع القلّة لاشتراكهما في العلّة^(٢) . وجموعُ القلّة جمعُ التصحيح ، وأربعة من التكمير ، وهي : (أفعل ، وأفعال ، وأفعيلة ، وفِعلة) . وما جاء فيه من جموع الكثرة فعلى خلاف الأصل .

فصل

وإنما سكّنت الشين من (عشر) إذا أضيفت إلى المؤنّث ، وهي مفتوحة في المذكّر لتثقل التأنيث ، إذ كانت الحركة كالحرف في بعض المواضع .

فصل

وإنما بني من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) غير (اثني عشر) لتضمّنه معنى واو العطف ، والأصل : ثلاثة وعشرة ، فركّب اختصاراً ، ومعنى العطف باقٍ في الاسم ، يبني لتضمّنه معنى الحرف^(٣) .

(١) في أسرار العريّة ٢١٨ علّتان أُخريان ، فقد جاء فيه : « الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علامة ونسابة . والمذكّر أفضل من المؤنّث ، فكان أولى بزيادتها » ، ثم قال : ٢١٩ « لما كانوا يجمعون ما كان على مثال (فعال) في المذكّر بالهاء نحو : غراب وأغربة ، ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنّث بغير هاء نحو : عقاب وأعقب حملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء في المذكّر ، وأسقطوها في المؤنّث . وكذلك حكما بعد التركيب إلى العشرة ، إلّا العشرة فإنّها لا تتغيّر » .

(٢) في م : القلّة .

(٣) جاء في أسرار العريّة ٢١٩ : « فلما تضمّنا معنى الحرف وجب أن يُبنيَا . وبنينا على حركة ، لأنّ لها حالة تمكّن قبل البناء ، وكان الفتح أولى لأنّه أخفّ الحركات » .

وإنما حرّك الاسمان ، لأنّ لها أصلاً في الإعراب ، والبناء حادث . وكانت الفتحة أولى لوجهين :

أحدهما أنّ الاسم طال .

والثاني أنّ الاسم الثاني بمنزلة (تاء التانيث) إذ كان مزيداً على الأول لمعنى ، ويفارقه في بعض المواضع ، وتاء التانيث تفتح ما قبلها ، فكذلك هذا . / م ٦٧

فصل

فأمّا (اثنا عشر) فالاسم الأوّل معرب لأوجه :

أحدها أنّهم أرادوا الدلالة على أنّ الأصل في هذه الأعداد الإعراب ، كما صحّحوا الواو في (قود) و (استحوذ) .

والثاني أنّ علامة الإعراب هي حرف التثنية ، فلو أبطلت لبطل دليل التثنية^(١) .

والثالث أنّ ما عداه من المركّب جرى مجرى الاسم الواحد ، وإعراب الاسم الواحد لا يكون في وسطه .

وأما (اثنان) فبغير تاء في المذكّر ، وتاء في المؤنث ، كما كان قبل التركيب ، ويجوز في المؤنث حذف الهمزة وإثباتها^(٢) .

فصل

وأما (عشر)^(٣) ههنا فبنيت لوقوعها موقع النون المحذوفة من (اثني)^(٤) ، لاعلى

(١) ذكر أبو البركات علّة أخرى في أسرار العربيّة ٢٢٠ فقال : « إنّ إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه » .

(٢) أي لك أن تقول : اثنان ، وثنان .

(٣) في م : عشرة .

(٤) في م : اثنين .

جهة الإضافة ، فنبت كما أنَّ النون مبنية ، ويدلُّ على أنَّه غير مضاف أنَّ الحكم للنسب
إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه ، كهولك : قبضت^(١) درهم زيد ، والحكم هنا
منسوب إلى الاثنين والعشرة ، كهولك : قبضت اثني عشر درهماً^(٢) .

فصل

وإنما ثبتت (التاء) من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) لأنها كذلك في مرتبة
الآحاد ، وحذفت من (عشر) لئلاً تجتمع علامتا تأنيث^(٣) ، وعكس ذلك في المؤنث
حماً على (ثلاث نسوة) ، وثبتت التاء في (عشرة) لئلاً يخلو الاسم من علامة
التأنيث . وقيل : ثبتت فيه التاء ليوافق الاسم للمميز بعده ، إذ كان للمجاورة أثر في
الموافقة .

فصل

وأما (أحد عشر) في المذكر فلا علامة للتأنيث فيه ، لأنَّ (أحداً) قبل التركيب
لا علامة فيه^(٤) ، فبقي على ذلك . وأما (عشر) فبغير تاء كما ذكرنا في
(ثلاثة عشر) . وأما في^(٥) المؤنث فثبتت العلامتان ، لأنَّ (إحدى) قبل التركيب
تلحقها علامة التأنيث ، كهولك : (واحدة) و (إحداهما) فبقيت عليها في

(١) السطر التالي ساقط من ح .

(٢) المقصود بالحكم هنا أنَّ للقبوض في المثال المذكور الاثنان والعشرة ، أما في نحو قبضت درهم زيد
فالمقبوض الدرهم وحده ، وزيد غير مقبوض ، ولذلك لم يكن في قولك : قبضت اثني عشر درهماً معنى
الإضافة .

(٣) انظر أسرار العربية : ٢١٩ .

(٤) في ح : لا علامة له .

(٥) سقطت في من ح .

التركيب^(١) . وأمّا (عشرة) فالتاء لما ذكرنا في (ثلاث عشرة^(٢)) ، ولهذا العلة قلّت في المؤنث : (اثنتا عشرة) بالعلامتين .

فصل

وأما (عشرون) فاسم موضوع لعشرتين^(٣) ، وليس بجمع تصحيح على التحقيق ، لأنّ أقلّ هذا الجمع ثلاثة ، فلو كان (عشرون) جمع تصحيح لكان أقلّ ما يقع عليه ثلاث عشرات .

وحكي عن الخليل^(٤) أنّه جمّع (عِشْر) من أطماء الإبل ، وذلك أنّ العشر منها ثمانية ، لأنّها ترد الماء يوماً ، وتتركه ثمانية ، وترده اليوم العاشر ، فلا يحتسب بيومي الورود ، فتكون العشرون عِشْرَيْنِ ونصفاً ، فجمع على التكميل ، وفي هذا القول بُعدٌ .
وأما كَسْرُ الْعَيْنِ مِنْ (عِشْرَيْنِ) فقيل : كان الأصل أن يقال : (عشرتان)^(٥) ، وهما اثنتان من هذه المرتبة فكسّر كما كسّر أول اثنتين^(٦) .

(١) وضّح ابن يعيش المسألة في شرح المفصل ٢٦/٦ فقال : « إن تأنيث (إحدى) بالألف ليس بالتأنيث الذي على جهة المذكّر نحو : قائم و (قائمة) . وإذا كان كذلك لم يتنع دخول التاء عليها ... ألا ترى أنّهم قالوا : حُبْلَى وحَبَالَى .. وقالوا : حُبْلِيّات فلم يسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء ، كما حذفوها في مسلمات لاجتماعها مع التاء » . وانظر المقتضب ١٦٢/٢ .

(٢) في م : ثلاثة عشر .

(٣) في ح : لعشرين .

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد ترجنا له قبلٌ .

(٥) في م : عشرتان وهما اثنتان .

(٦) جاء في أسرار العربية ٢٢١ : « فإن قيل : فكم كسروا العين من عشرين ؟ قيل : لأنّه لمّا كان الأصل أن يُشتقّ من لفظ الاثنتين ، وأوّل الاثنتين مكسور ، كسروا أول العشرين ليدلّوا بالكسر على الأصل » . وجاء في شرح الكافية ١٥١/٢ : « وإنيّا غيّر لفظ الواحد في (عشرون) بكسر العين فيه ، بخلاف أخواته ، فإنّه لم يجر فيها تغيير لإمكان معنى الجمع في (ثلاثون) مثلاً ، فإنه جمع (ثلاثة) أيضاً ، إذ هو ثلاثة عشر مرات ، وكذا (أربعون) وغيره . ولا يمكن دعوى جمعيّة العشرة في (عشرون) بوجه » .

وقيل العشرة تَوْنُثٌ^(١) وجمعها لا يُوْنُثُ / فكسر أوّله في الجمع عوضاً من التأنيث إذ كان يُوْنُثُ بالياء نحو : تضربين ، والكسرة من جنس الياء .
وأما على^(٢) قول الخليل فالكسرة فيه كسرة الواحد .

فصل

وأما (ثلاثون) إلى (تسعين) فأسماء مشتقة من ألفاظ مرتبة الآحاد^(٣) ، وليس (ثلاثون) جمع (ثلاث) إذ لو كان كذلك لكان أقل ما يقع عليه ثلاثون (تسعة) ، لأنها ثلاث ثلاثات .

فصل

وأما (المائة) وما تكرر منها فتضاف ، لأنها عدد مفرد ، فأضيف إلى مميّزه كالعشرة وما دونها . وإنما كان المميّز مفرداً ، لأنّ المائة أقرب إلى ما تمّ بالمفرد ، وهو تسعون ، فقد جمعت شبه الآحاد والعشرات^(٤) .

فصل

وكان القياس أن يقال : (ثلاث مئات أو مئتين) وكذا إلى تسعمائة ، كما تقول : (ثلاث نسوة) ، إلا أنّهم أضافوها إلى الواحد ، حيث طال الكلام بإضافة إلى

(١) في ح : يُوْنُثُ .

(٢) سقطت على من ح .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٨٦ : « قالوا في ثلاث عشرات (ثلاثون) ، وفي أربع عشرات (أربعون) ... إلى التسعين ، فاشتقوا من الآحاد ما يكون عشر مرار ذلك العدد » .

(٤) يعني بذلك أن (المائة) جمعت شبه الآحاد بإضافتها إلى مميّزها ، وشبه العشرات (أي ألفاظ العقود) يافراد المميّز ، فقيل : عندي مائة درهم . ولو أشبهت الآحاد فقط لقيل : مائة دراهم ، ولو أشبهت العقود فقط لقيل مائة درهماً . انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩٦ .

(المائة) ، وإضافة المائة للدرهم^(١) ونحوه ، ولأنَّ المميّز^(٢) مفرد . فلو جمعوا (مائة)
- وهي عدد - لأضافوا جمع العدد إلى المميّز المفرد ، وليس له أصل ، لأنَّ مرتبة الآحاد
تضاف إلى الجمع^(٣) .

فصل

فأمَّا (الألف) فكالمائة ، لأنها تليها ، وإنَّا قالوا : ثلاثة آلاف درهم فأضافوا إلى
الجمع ، لأنَّ مرتبة الآلاف كمرتبة الآحاد ، إذ لم تكن مرتبة رابعة . ولذلك يبقى لفظ
العشرة وللمائة / فيها بخلاف المراتب الأوَّل ، فإنَّ كلاً منها إذا جاوز التسعة تجدد^(٤) له
اسم لم يكن .

فصل

إذا أردت تعريف العدد المضاف أدخلت أداة التعريف على الاسم الثاني فتعرّف به
الأوَّل ، نحو : ثلاثة الرجال ، ومائة الدرهم ، كقولك : غلام الرجل ، ولا يجوز
(الخمسة دراهم) ، لأنَّ الإضافة للتخصيص ، وتخصيص الأوَّل باللام يغنيه عن ذلك .

(١) في ح : الدراهم .

(٢) في م : وكان المميّز مفرداً .

(٣) نقل ابن يعيش ١٢/٦ عن سيبويه قوله : « شَبَّهوه بعشرين وأحد عشر ... » ثمَّ شرح القول ، فقال :
« إذا قلت ثلاثين وأربعين إلى تسعين صرت إلى عقد ليس لفظه من لفظ ما قبله ، فكذلك ثلاثمائة
وسبعمائة إذا جاوزت تسعمائة صرت إلى عقد يخالف لفظه لفظ ما قبله ، وهو قولك (ألف) ،
فلا نقول عشر مائة ، فأشبهت ثلاثمائة العشرين فبيّنت بالواحد » .

(٤) في ح : تحدّد .

فأمّا ما لم يضيف منه فأداة التعريف في الأوّل نحو : الخمسة عشر^(١) درهماً ، إذ لا تخصيص هنا بغير اللام . وقد جاء شيءٌ على خلاف ما ذكرناه وهو شاذٌّ عن القياس والاستعمال ، فلا يقاس عليه .

(١) عقد العكبري لتعريف العدد مسألة من مسائل الخلاف في كتابه التبيين ٤٣٤ - ٤٣٥ جاء فيها : « تقول قبضت الخمسة عشر ، تدخل الألف واللام في الاسم الأوّل دون الثاني والثالث . وقال الكوفيون : يجوز إدخالها في الثاني والثالث أيضاً » .
وقال ابن يعيش ٣٣/٦ : « مذهب أكثر البصريين أن تدخل الألف واللام على الاسم الأوّل منها .. لأنها قد جعلت بالتركيب كالشيء الواحد ... ومذهب الكوفيين والأخفش من البصريين تعريف الاسمين الأوّلين نحو : عندي الأحد العشر درهماً » .

باب النداء

يجوز كسر نون النداء وضمها مثل (الهِتاف) و(الهُتاف). ولام النداء (واو) لقولهم: نَدَوْتُ القوم إذا جلست معهم في النادي، وهو مَجْلِسُهُم الذي يُنادي فيه بعضهم بعضاً، ومصدره الندوة^(١).

فصل

وحروفه (يا) و(أي) و(أيا) و(هيا) و(الهمزة). وفي الندبة حرف آخر، وهو (وا)^(٢)، والغرض منها تنبيه المدعو لسمع حديثك. فأما نداء الديار وغيرها فعلى طريقة التذكّر والتذكير.

فصل

والنداء تصويت لا يحتمل التصديق والتكذيب، وقيل: إن كان يصفه، نحو: يا فُسَقُ، ويا فاضل^(٣) كان خيراً لاحتماله ذلك، وهذا يوجب أن يكون خيراً في الأعلام، لأنك إذا أقبلت على إنسان فقلت: يا زيد، أمكن أن يقول: كذبت، لست زيداً.

(١) ذكر المؤلف معنى النداء في اللغة، وحده: «هو اللطوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً

أو تقديراً». عن شرح الكافية ١٣١/١.

(٢) سقطت (وا) من م.

(٣) انظر الهمع ١٧١/١ - ١٧٢.

فصل

والمنادى منصوب اللفظ والموضع^(١) . واختلف في ناصبه . فقال بعضهم^(٢) :
الناصب له فعل محذوف لم يستعمل إظهاره ، وهو : (أنادي ، وأدعو ، وأنبئ) ونحو
ذلك . وذلك لأن^(٣) (يا) حرف ، والأصل في الحروف ألا تعمل ، ولأنها لو عملت
لكان لشبهها بالفعل ، وشبهها بالفعل ضعيف لقلة حروفها لاسيما الهمزة التي هي على
حرف^(٤) واحد ، فتعيّن أن يكون العامل فعلاً . لكنه استغني عن إظهاره لدلالة (يا)
عليه .

وقال آخرون : العامل فيه حرف النداء^(٥) ، لأنه أشبه الفعل من ثلاثة أوجه :

أحدها أن معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث أن لفظ الفعل عبارة عن الفعل
الحقيقي ، كقولك^(٦) (ضرب) و (يا) هي العمل نفسه ، وتعبّر عنه بـ (نادى) .

والثاني أنها أميلت ، وليس ذلك إلا لشبهها بالفعل .

والثالث أنه يعلّق بها حرف الجرّ في قولك : يا يزيد ، وحرف الجرّ لا يتعلّق إلا
بالفعل أو ما عمل عمله .

(١) في ح : الموقع .

(٢) من القائلين بذلك سيبويه ١٨٢/٢ ، والمبرد في المقتضب ٢٠٢/٤ ، ومّا قال للمبرد : « فهو نصب ،
وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله ، لأنّ (يا) بدل من قولك : أدعو
عبد الله وأريد » .

(٣) في ح : وحجته أنّ .

(٤) في ح : حروف .

(٥) نسب ابن يعيش هذا القول إلى للمبرد ، فقال ١٢٧/١ : « وكان أبو العباس يقول : الناصب نفس (يا)
لنيابتها عن الفعل ، قال : ولذلك جازت إمالتها » ، ثم ذكر رأياً آخر لأبي عليّ الفارسيّ ، فقال :
« وكان أبو عليّ يذهب في بعض كلامه إلى أنّ (يا) ليس بحرف ، وإنما هو اسم من أسماء الفعل » .
وانظر للسائلة الثمانين من مسائل التبيين ٤٤٢ . وأسرار العربيّة ٢٢٦ .

(٦) سقط من ح : كقولك .

فصل

وإنما بُني^(١) المفرد العلم في النداء^(٢) ، والنكرة المقصودة لوجهين :

ح ٥٥ أحدهما أنه صار مع حرف النداء كالأصوات / نحو : (حوب)^(٣) و (هيد)^(٤) و (هلا)^(٥) زجر الإبل ، و (عدس)^(٦) في زجر البغال ، لأن الغرض من الجميع التنبيه ، وليس بمخبر عنه ، ولا متصل^(٧) بمخبر عنه . ولذلك بنيت حروف التهجي^(٨) .

(١) في م : يثنى .

(٢) عقد أبو البقاء للمسألة التاسعة والسبعين من كتابه التبيين ٤٤٠ لمناقشة آراء البصريين والفراء في بناء المفرد العلم . ومما قال : « وقال الفراء : بُني لأن أصل يازيد ، يازيداه . وما قبل الألف ههنا مفتوح أبداً . فلما حذفت الألف ضم ، كما أن المضاف إليه في قبل وبعد لما حذفت ضم ، فقيل : (من قبل ، ومن بعد) » . وانظر أمالي الزجاجي ٨٣ ، والمسألة الخامسة والأربعين من مسائل الإنصاف ٢٢٣/١ .

(٣) في ح : هوب . قال ابن يعيش ٨١/٤ : « حوب وهو صوت يزجر به الإبل .. فيه ثلاث لغات : قالوا : (حوب) و (حوب) بالضم و (حوب) بالكسر . وتوّن في جميع لغاتها ، فيقال : حوباً وحبوباً وحبوب » .

(٤) قال ابن يعيش ٨٠/٤ : « وقالوا : (هيد هيد) بفتح الهاء وكسرها ... وهو مبيئ لما ذكرناه من أنه صوت سمي به الفعل ، وكان حقه أن يكون مسكن الآخر ، إلا أنه التقى في آخره ساكنان : الياء والدال ، ففتحت الدال لالتقاء الساكنين » .

(٥) قال ابن يعيش ٧٩/٤ : « وقالوا : (هلا) ، وهو زجر للخيل والإبل ، وهو اسم للفعل ، وسمّاه : توسعي أو تنحي ونحوها ... وقد تسكن بها الإناث عند دنو الفعل منها ، وهو صوت محكي مبيئ لوقوعه موقع الفعل ، وهو مسكن الآخر على ما يقتضيه البناء » .

(٦) مما ذكره ابن يعيش ٧٩/٤ : « وقالوا : (عدس) وهو زجر البغل ... وقد سموا البغل نفسه عدس ... وهو صوت محكي ، ولم يلتق في آخره ما يوجب تحريكه ، فبقي على سكونه » .

(٧) في ح : ولا متصلاً .

(٨) نسب الزجاجي في أماليه ٨٣ حمل المنادى على أسماء الأصوات إلى الخليل وأبي عمرو وأصحابها .

والثاني أنه أشبه المضر في أنه مخاطب غير مضاف . والأصل في كل مخاطب أن يذكر بضمير الخطاب كقولك : أنت يا أنت . وقد جاء ذلك في النداء ، قال الراجز :

٥٩- يا أَبَجْرَ بْنَ أَبَجْرٍ يَا أَنتَا أنت الَّذِي طَلَّقتَ عَامَ جَعْتَا^(١)

والواقع موقع المبنى يُبنى .

فصل

وإنما بني^(٢) على حركة ، لأنَّ بناءه عارض ، فحرَّك لينفصل عَمَّا بناؤه لازم ، وحرَّك بالضمُّ لثلاثة أوجه :

أحدها أنه قوي بذلك زيادة في التنبيه على تمكُّنه .

والثاني أنَّ المنادى يكسر إذا أضيف إلى الياء ، ويفتح إذا أضيف إلى غيرها ، فضمَّ في الإفراد ، لتكمل^(٣) له الحركات ، كما فعلوا ذلك في : قبلُ وبعْدُ .

والثالث أنَّهم لو فتحوه أو كسروه لالتبس بالمضاف ، فصاروا إلى ما لا يُبسَّ^(٤)

فيه .

(١) نسب هذا الرجز إلى سالم بن دارة ، وإلى الأحوص . وروايته في م (أبحر) بالحاء ، و (طلقت) بالفاء ، وفي الإنصاف ٦٨٢/٢ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ : يامرُّ يا ابن واقع .. قال ابن يعيش : « وقد قالوا : يا أنت أيضاً ، فكنوا عنه بضمير المرفوع نظراً إلى اللفظ ، كما قالوا : يا زيد الظريف ، فأتبعوا النعت على اللفظ .. فإذا قلت : يا إِيَّاكَ كان تقديره يا إِيَّاكَ أعني » . وجاء في الهمع ١٧٤/١ : « لا ينادى الضمير عند الجمهور .. وجوز قوم نداءه تمسكاً بقوله : يا أبحر ... » ، وانظر الأمالي الشجرية ٧٩/٢ ، والإنصاف ٣٢٥/١ ، وشرح الكافية ١٣٢/١ ، والدرر اللوامع ١٥١/١ .

(٢) في ح : يبنى .

(٣) في ح : ليتكمل .

(٤) في م : ليس .

فصل

وإنما أعرب المضاف^(١) والمشابه له ، والنكرة غير المقصودة على الأصل^(٢) ، ولم يوجد المانع من ذلك ، فإنَّ المانع في المفرد شبهةً بالضرر ، والمضاف لا يشبه الضرر لأمرين^(٣) : /

٦٩ م

أحدهما أنَّ الضرر لا يضاف .

والثاني أنَّ تعريف المضاف بالإضافة ، وتعريف الضرر هنا بالخطاب . وكذلك المشابه للمضاف طال طويلاً ، فارق به الضرر ، أو عمل فيما بعده ، والضرر لا يعمل ، وكذا النكرة^(٤) الشائعة ، لا تقع موقع الضرر . فهذا لبيان عدم الموجب للبناء^(٥) .

ويمكن^(٦) أن يقال : علّة البناء موجودة^(٧) ، وهي ما تقدّم ، ولكن تعذر البناء في المضاف إلى^(٨) ياء المتكلم بتلك العلّة ، لأنّه بني لعلّة أخرى . والمضاف إلى غيره صار كالمثنون ، لأنَّ المضاف إليه محلّ محلّ التنوين ، والتنوين^(٩) لا يكون بعد حركة البناء^(١٠) ، ولأنّه لو بُني الأوّل لم يكن عاملاً في الثاني . ولو بنينا لفسداً لأمرين :

- (١) في م : بالمضاف .
- (٢) جاء في أسرار العريّبة ٢٢٦ : « الأصل في كلّ منادى أن يكون منصوباً لأنّه مفعول إلاّ أنّه عرّض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ماسواه على الأصل » .
- (٣) في ح : لوجهين .
- (٤) يريد النكرة غير المقصودة .
- (٥) جاء في أسرار العريّبة ٢٢٨ : « وأمّا النكرة (غير المقصودة) فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها ، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير ، لأنّها هي المُخرّجة عن بابها » .
- (٦) في م : ولا يمكن .
- (٧) لعلّه يعني بذلك (الخطاب) فهو العلّة التي أشار إليها . وانظر أسرار العريّبة ٢٢٧ .
- (٨) في م : وإلى ياء .
- (٩) في ح : والتنوين بعد حركة لا يكون .
- (١٠) جاء في أسرار العريّبة ٢٢٨ : « أمّا المضاف فوجود المضاف إليه ، لأنّه حلّ محلّ التنوين ووجود التنوين يمنع البناء ، فكذلك ما يقوم مقامه » .

أحدُهما أنَّ النداء دخل على الأوَّل دون الثاني .

والثاني أنَّها كانا يكونان كالمرَّكب .

فصل

وأما جاز في صفة المبنى^(١) لفرد هنا النصبُ على الموضع ، لأنَّ موضع الموصوف نصب . ويجوز رفعها حملاً على لفظ الموصوف^(٢) . وجاز ذلك في اللنادى دون غيره من المبنيات ، لأنَّ حركة البناء فيه تشبه حركة المعرب ، لأنَّه مطَّرد مع (يا) لا يكون مع غيرها ، كما لا تحذف حركة الإعراب إلاَّ بعامل ، ولذلك جاز حمل وصف (لا) على الموضع تارة ، وعلى اللفظ أخرى ، بخلاف (أمس)^(٣) و (هؤلاء) ، فإنَّها مبنيان على كلِّ حال ، لا عند شيء يشبه العامل .

فصل

فأمَّا الصفة المضافة فليس فيها غير النصب^(٤) ، لأنَّ الصفة لا تزيد على الموصوف .
والموصوف المضاف ينصب البتَّة ، فالصفة أوَّل^(٥) .

فصل

والمعطوف الذي فيه الألف واللام ، وهو جنس ، كالصفة في الوجهين ، كقوله تعالى : ﴿ يا جبال أوَّبي معه والطير ﴾^(٦) ، لأنَّ (يا) لاتليه ، فصار كالصفة .

(١) في م : المثق .

(٢) مثاله في شرح المفصل ٢/٢ : « يا زيد الطويل ، يا زيد الطويل » .

(٣) مثاله في شرح المفصل ١٠/٧٢ : « لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل ظريفاً فيها » ، ولك أن تقول : لا رجل ظريف فيها .

(٤) المثال الذي ذكره ابن يعيش ٤/٢ : « يا زيد ذا الجُمَّة » .

(٥) مثاله : يا عبد الله الظريف .

(٦) سورة سبأ ١٠ . قال ابن يعيش ٣/٢ : « إذا عطفت اسماً فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه الوجهان : =

فأمّا الألف واللام في القياس ونحوه فكذلك . وقال المبرّد : الرفع فيه أحسن ^(١) ،
لأنّه علم ، والألف واللام فيه زائد ، أو في حكم الزائد .

فصل

فإنّ كان المعطوف ليس فيه لام التعريف فله حكم نفسه ، فتقدّر معه (يا) ،
كقولك : يا زيد وعمرو ، ويا زيداً وعبد الله . لأنّك تقدر أن تقول : ويا عمرو .
وأجاز قوم النصب فيه بكلّ حال حملاً على الموضع ^(٢) .

فصل

والتوكيد كالوصف ، فيجوز في المفرد الرفع والنصب كقولك : ياتمّ أجمعون
وأجمعين . فإن كان مضافاً نصبت البتة كالصفة ، كقولك : ياتمّ كلّكم ، فتنصب ،
ويجوز بـ (الكاف) ، لأنّه مخاطب ، وبـ (الهاء) لأنّ الاسم الظاهر غائب ^(٣) ، فيعود
الضمير إليه بلفظ الغيبة .

فصل

ولا تدخل (يا) على الألف ^(٤) واللام لأمرين :

-
- = الرفع والنصب ، تقول في الرفع : يا زيد والحارث ، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني ، وقرأ
الأعرج ﴿ يا جبال أوّبي معه والطير ﴾ . وتقول في النصب : يا زيد والحارث ، وهو اختيار أبي عمرو
ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي وقراءة العامّة ﴿ يا جبال أوّبي معه والطير ﴾ بالنصب .. « .
(١) قال المبرّد في المقتضب ٢١٣/٤ بعد أن ناقش الرفع والنصب : « وكلا القولين حسن ، والنصب عندي
حسن على قراءة الناس » .
- (٢) أنكر ابن يعيش النصب ، فقال ٣/٢ : « فإنّ عطفت اسماً مفرداً على مثله نحو : يا زيد وعمرو لم يكن
فيه إلا البناء ، لأنّ العلة الموجبة لبناء الاسم الأوّل موجودة في الثاني » .
- (٣) أي : يجوز أن تقول : ياتمّ كلّهم .
- (٤) المسألة مفصّلة في الإنصاف ١/٣٣٥ - ٣٤٠ ، وفي التبيين ٤٤٤ - ٤٤٨ .

أحدُهما أنَّ (الألف واللام) للتعريف ، و (يا) مع القصد إلى المنادى تخصّصه وتعيّنه . ولا يجتمع أداتا تعريف .

والموجه ^(١) الثاني أنَّ (اللام) لتعريف المعهود ، والمنادى مخاطب ، فهما مختلفان في المعنى / وقد جاء ذلك في ضرورة الشعر ، قال : [من الرجز] ح ٥٦

٦٠- فيا ^(٢) الغلامان اللذانِ قرّا إياكما أن تكسباني شراً ^(٣)

وأما قول الآخر : [من الوافر]

٦١- أحبُّك يا أتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عني ^(٤)

ف قيل هو من هذا الباب . وقيل : الألف واللام فيه ^(٥) زائدتان ، وتعريف الموصول بالصلة ^(٦) .

(١) سقط الوجه من ح .

(٢) في م : أيا .

(٣) الشاهد بيتان من مشطور الرجز لا يُعرف قائلها . رواها للبرّد في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وروايته (أن تكسبانا) ، وقال : « إنَّ إنشاده على هذا غير جائز ، وإنها صوابه : فيا غلامان اللذان قرّا . كما تقول : يا رجل العاقل أقبل » . وخرّج أبو البركات الشاهد على نحو آخر ، فقال في الإنصاف ٣٢٨/١ : « التقدير فيه : فيا أيها الغلامان ، حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه » وذكر هذا الشاهد في أسرار العربيّة ٢٣٠ ، ثمّ قال : « وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً » . وانظر الأمالي الشجرية ١٨٢/٢ ، وشرح المفصل ٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٧٤/١ ، والدرر اللوامع ١٥١/١ ، والتبيين ٤٤٦ .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها . ذكره ١٩٧/٢ شاهدأ على مباشرة (يا) اسم الموصول في الضرورة ، وقال : « شبهه بـ (يا الله) » . ورواه المبرّد في المقتضب ٢٤١/٤ (من أجلك يا التي ...) وقال مثل الذي قال سيبويه . وجاء في أسرار العربيّة ٢٣٠ : « الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف ، لأنّه إنّما يتعرّف بصلته لا بالألف واللام . فلمّا كانا فيه زائدين لغير التعريف جاز أن يجمع بين (يا) وبينهما » . وجاء في الإنصاف ٣٢٨/١ : « حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه » . وانظر جمع الهوامع ١٧٤/١ ، والدرر اللوامع ١٥٢/١ ، والتبيين ٤٤٥ .

(٥) سقطت فيه من ح .

(٦) بهذا القول قال أبو البركات في أسرار العربيّة ٢٣٠ ، وقال في الإنصاف ٣٢٩/١ : « سهّل ذلك أنّ الألف =

وأما اسم الله تعالى فتدخل عليه لثلاثة أوجه :

أحدها أن الألف واللام فيه لغير التعريف ، لأنه سبحانه واحد ، لا يتعدّد ، فيحتاج إلى التعيين ، ودخول (يا) عليه للخطاب .

والثاني أن الألف واللام عوض من همزة (إله) ، وذلك أن الأصل فيه (الإله)^(١) ، فحذفت الهمزة حذفاً عند قوم ، وعند آخرين ألقيت حركتها على (اللام) ، ثم أدغمت إحدهما في الأخرى ، فنابت اللام عن الهمزة ، فاجتمعت مع (يا) من هذا الوجه .

والثالث أنه كثر استعمالهم / هذه الكلمة ، فحفت^(٢) عليهم إدخال (يا) عليها^(٣) .

٧٠ م

وقد اختصّ هذا الاسم بأشياء لا تجوز في غيره ، منها (يا) ومنها تفخيم (لاهمه) إلا إذا انكسر ما قبلها ، ومنها قطع همزته في النداء ، وفي القسم إذا قلت (أفأله)^(٤) ، ومنها اختصاصه بـ (تاء القسم) ، ومنها لحوق (الميم) في آخره .

واللام من (التي) لا تنفصل منها ، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصليّة « . وقال السيوطي في المعجم » : ١٧٤/١ « وجوزه الكوفيون في الاختيار » .

(١) ذكر للؤلؤ ذلك في التبيين ٤٤٧ ، ثم قال : « وكما يجوز يا إله ، يجوز يا الله » ثم مثّل على خصائص اسم الله ، وذكر زيادة الميم في آخره : كقولك اللهم ، ولا يجوز في غيره ، ومنها دخول تاء القسم عليه ، كقولك تالله . ومنها التفخيم ، ومنها الإبدال كقولك (هالله) و (فالله) .

(٢) في م : فحفت .

(٣) جاء في الإنصاف ٢٤٠/١ : « هذا الاسم علم غير مشتقّ أتى به على هذا المثال من غير أصل يردُّ إليه ، فينزل منزلة سائر الأعلام . وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ههنا » .

(٤) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : الله لتفعلن ، فجعلوا ألف الاستفهام عوضاً من حرف القسم ، وقالوا أيضاً : أفأله لتفعلن ، فجعلوا الألف عوضاً ، وتقطعها كما مدّتها في (الأذكارين) لتفرّق بين الأمرين : الخبر والاستخبار ، كذلك تفرّق ههنا بقطع الهمزة بين العوض وتركه » .

فصل

وأما قولهم : يا أيُّها الرجل ، ف (أيّ) مفرد منادى مبنيّ ، وفي (ها) وجهان : أحدهما أنّهم أتوا بها عوضاً من المضاف إليه ، لأنّ حقّ (أي) أن تضاف . والثاني أنّها دخلت للتنبيه لتكون ملاصقة للرجل ، حيث امتنع دخول (يا) عليه^(١) .

وأما الرجل فصفة لأيّ على اللفظ ، لأنّه المنادى في المعنى ، ولذلك لا يسوغ الاقتصار على (أيُّها) . وإنّا أتى بـ (أيّ) هنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام^(٢) . ومن هنا لم يجر نصبه عند الجمهور ، وأجازه المازنيّ^(٣) كسائر الصفات . وإنّا اختاروا (أيّاً) هنا لأنّها اسم معرب فيه إبهام ، يصلح لكلّ شيء .

فصل

فإنّ وصفت الرجل هنا رفعت الصفة^(٤) ، وإنّ كانت مضافة ، لأنّ الموصوف معرب . وإذا حملت تلك الصفة على موضع (أيّ) جاز النصب والرفع في المفرد ، ولم يكن في المضاف إلا النصب^(٥) .

-
- (١) ذكر السيوطي في الهمع ١٧٥/١ وجهاً آخر ، هو أنّ (ها) تأتي « تأكيداً لمعنى النداء » .
 - (٢) قيّد السيوطي نداء ما فيه الألف واللام بـ (أيّ) وهو كـون (أل) جنسيّة مثل يا أيُّها الإنسان . انظر الهمع ١٧٥/١ .
 - (٣) جاء في الهمع ١٧٥/١ : « وقيل : إنّهُ يجوز نصبه . قال المازنيّ : حملاً على موضع (أيّ) وردَ بأنّ الحمل على الموضع إنّما يكون بعد تمام الكلام ، والنداء لم يتمّ بـ (أيُّها) ، فلم يجرّ الحمل على موضعها » .
 - (٤) والشاهد من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ .
 - (٥) جاء في شرح الكافية ١٤٣/١ : « اعلم أنّ تابع التابع على ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادى (أيّ) أو (هنا) أو (غيرها) » .
وعلى هذا يصحّ الرفع في الصفة المضافة نحو : « يا أيُّها الرجل ذو المال » ، ولؤلؤف يأبى إلاّ النصب .

فصل

والميم الزائدة في قولك (اللهم) عوض من (يا) . وقال الكوفيون : أصله :
(يا الله أمنا بخير)^(١) . وهو غلط لوجهين :

أحدهما أنه لو كان كذلك لكثير الجمع بينها . ولَمَّا لم يأتِ ذلك إلا في الضرورة علم
أنها عوض ، فلم يجمع بينه وبين المعوض .

والثاني أنه يصحُّ أن يقع بعد هذا الاسم (أمنا بخير) ، وما أشبهه ، كهولك :
اللهم اغفر لي ، وأن يقع بعده ضدُّ هذا المعنى ، كهولك : اللهم العن فلاناً ،
وما أشبهه .

فصل

العَلَمُ إذا نودي بقي على تعريفه^(٢) ، ومنهم من قال : ينكّر ، ثم يتعرّف بالقصد
والإشارة^(٣) ، وحجّة الأول من وجهين :

أحدهما أنك تنادي من لا يشاركه غيره^(٤) في اسمه ، كهولك : (يا الله) ،
و (يافرزدق) ، ولو تنكّر لصار له نظائر ، فيتعيّن بالقصد .

(١) ذكر أبو البركات هذه المسألة مجملّة في أسرار العربيّة ٢٣٣ - ٢٣٤ ، ومفصّلة في الإنصاف ٣٤١/١ - ٣٤٧ ،
وذكرها العكبري في التبيين ٤٤٩ - ٤٥٢ . وشفع كلام البصريين القائلين بأن الميم عوض من (يا)
شفعه بخمس حجج . وكلام الكوفيّين بحجّتين : القياس والسمع . ومن شواهد الكوفيّين قول أمية بن
أبي الصلت أو خراشة الهذلي :

إني إذا ما حدث أَلَمَّا أقول يا اللهم يا اللهم

(٢) إلى هذا الرأي ذهب أبو بكر بن السراج . انظر ابن يعيش ١٢٩/١ .

(٣) نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى المبرد ، ورجّحه على رأي أبي بكر .

جاء في المقتضب ٢٠٥/٤ : « و (زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة ، منتقل عنه ما كان
قبل ذلك فيه من التعريف » .

(٤) في م : لا يشاركه في اسمه .

والثاني أنّ (يا) تدخل على النكرة غير المقصودة نحو : (يارجلاً) ، ولو كانت (يا) تحدث التعريف لحدث بها هنا . وكذلك المضاف نحو : يا عبد الله ، وتعريفه بالإضافة لا بالقصد .

واحتج الآخرون بأنّ (يا) تُحدثُ التعريف في النكرة المقصودة ، فكذلك في العلم تحدّثه بالخطاب . ولن يصحّ ذلك إلاّ بزعم التعريف الأوّل ، ولذلك لم تدخل على الألف واللام .

فصل

إذا كان المنادى علماً أو كنية ، ووصف بـ (ابن) مضافٍ إلى علم^(١) أو نكرة ، جاز فيه الضمّ^(٢) على الأصل ، والفتح إتباعاً لفتحة نون ابن ، ولا يكون ذلك في غير هذا الموضع ، لأنّ العلم والكنية يكثر استعمالهما^(٣) مع الوصف بـ (ابن) للحاجة إلى التعريف بالنسب ، فيصير الموصوف والصفة كشيء واحد ، فيفتحان كالركب .

فصل

وتدخل (لام الاستغاثة) على المنادى إعلماً بالاستغاثة ، إذ ليس كلّ منادى مستغاثاً به . وتتعلّق بحرف النداء ، وتفتح كما تفتح مع ضمير المخاطب .
فأمّا (لام المستغاث له^(٤)) فتكسر ، لأنّه غير واقع موقع الضمير^(٥) .

(١) مثاله في هم الهوامع ١٧٦/١ : « يا زيد بن عمرو » .

(٢) الضمّ رأي المبرّد ، والفتح رأي ابن كيسان ، وحجّته أنّه الأكثر في كلام العرب ، انظر هم الهوامع ١٧٦١ .

(٣) في م وح : استعمالها .

(٤) في م : المستغاث به .

(٥) ذكر السيوطي في هم الهوامع ١٨٠/١ شاهداً نقله عن سيبويه يوضّح هذه اللام ، وهو : يا لقومي لفرقة الأحباب .

وَأَمَّا المَعطوف على المِستغاث به فتكسر لامه^(١) ، لأنَّ واو العطف تغني عن الفرق
ح ٥٧ بفتح اللام ، فتكسر كما تكسر مع كلِّ ظاهر . /

فصل

ويحذف حرف النداء من كلِّ منادى إلا النكرة والمبهم .

أَمَّا النكرة فإنَّها لا تتعرَّفُ هنا إلاَّ بـ (يا) الدالَّة على القصد والإشارة ، فإذا لم
تكن^(٢) بقي على تنكيره ، ولذلك إذا أرادوا تعريفه باللام جاؤوا بـ (يا أيُّها) ،
فلو حذفوا للحق الإجحاف .

وَأَمَّا المبهم فلشدة إبهامه يحتاج إلى مخصِّص ، [فلو حذف المخصِّص^(٣) ل بقي على
إبهامه]^(٤) . ولذلك جاز أن يكون المبهم وصفاً لـ (أيِّ) في النداء كما كان اسم الجنس .

فصل

إذا ناديت المضاف إلى نفسك ، وكان الأوَّل صحيحاً فلك فيه أوجه :
أحدها حذف الياء نحو : يا غلام ، لأنَّ الكسرة تدلُّ عليها في الإثبات^(٥) .
والثاني إثباتها / ساكنة على الأصل .
والثالث فتحها ، لأنَّ حقَّ ياء الضمير الفتح كالکاف .

م ٧١

-
- (١) تكسر لامه إذا لم تكرر (يا) نحو : يا للأغنياء وللأقوياء للمساكين . فإذا تكررت (يا) فتحت اللام ، نحو : يا للأغنياء ويا للأقوياء للضعفاء . انظر مع الهوامع ١٨٠/١ .
 - (٢) في م : لم يكن .
 - (٣) المقصود بالمخصِّص ما بعد أيِّ ، كالناس من قولك : أيُّها الناس .
 - (٤) ما بين المعقوتين ساقط من ح .
 - (٥) سقط من م : في الإثبات .

والرابع إبدال الفتحة كسرةً ، والياء ألفاً ، ليمتدّ الصوت زيادة مدّ^(١) .

والخامس حذفها وضمّ الميم . وتريد في هذا الوجه ما أردت في الإضافة .

فإن كان بين الياء والاسم للننادى اسم آخر لم تحذف ، نحو : يا غلام أخي ،
ويا ابن صاحبي ، لأنّ الوسط ليس بمنادى . وقد جاء الحذف في : يا ابن عمّي^(٢) ،
ويا ابن أمّي ، ويا ابن صاحبي^(٣) . وفيه أيضاً الوجوه التي ذكرت في غلام ، إلا أنّ
منهم من يحذف الياء ، ويفتح للميم ، فيقول : يا ابن أمّ ، وفيه وجهان :

أحدهما أنّه ركّب الاسمين كخمسة عشر .

والثاني أنّه أراد (ابن أمّا) فحذف الألف لطول الكلام اجتزاء بالفتحة . وإنّما
اختصّ هذان الاسمان بهذا الحكم في النداء لكثرة استعمالهما^(٤) .

(١) أي يا غلاما ، وفي الوقف يا غلاماه . انظر ابن يعيش ١٠/٢ .

(٢) في ح : يا ابن عمّ بحذف الياء .

(٣) سقط من ح : ويا ابن صاحبي .

(٤) في م : استعمالها .

باب الندبة

هي (فُعلة) من (ندبته) أي : حثته ، فكأنَّ النادب يحثُّ حزنه على الندبة ،^(١)
أو يحثُّ السامع على الحزن على اللندوب . وحروفها (وا) و (يا)^(٢) ، وقيل (آ)
أيضاً . وأكثر من يتكلم بها النساء لضعف قلوبهنَّ .

فصل

وتُزاد في آخر اللندوب إذا وَقَفَ عليه (الألفُ) ليزداد مدُّ الصوت ، ليشيع حال
الندوب ، ويدل على تفجُّع النادب ، وتزاد عليها (هاءٌ) لتبيين الألف . فإن حذفت
الهاء لم تأتِ بالألف ، لئلاَّ يظنَّ أنها بدل من ياء المتكلم .

فصل

ولا يندب إلاَّ العلم أو المضاف^(٣) إذا كان اللندوب مشهوراً به ليكون عذراً للنادب ،
كقولك : وازيداه ، واعبد الملكاه ، وامن حفر بئر زمزماه^(٤) ، واتقطعاع ظهر ياه .

(١) جاء في الهمع ١٧٩/١ : « اللندوب نوع من المنادى ... ويختص من حروف النداء بحرفين : (وا) وهي الأصل ، و (يا) ، ولا تستعمل إلاَّ عند أمْن اللبس » .

(٢) جاء في شرح المقدمة المحسبة ٢٧٥/١ : « و (آ) لنداء البعيد والمستقل في نومه » .

(٣) جاء في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٢ : « ليس كل ما ينادى يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادى للنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في الندبة » . انظر شرح المفصل ١٥/٢ ، والإنصاف ٣٦٢/١ .

(٤) جاء في شرح المفصل ١٤/٢ : « ولا يستبحون (وامن حفر بئر زمزماه) لأنه مَنْقَبَةٌ وفضيلة ، صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه ، فجري مجرى الأعلام ، نحو : واعبد المطلباه ، وذلك أنَّ عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها » .

فصل

وإذا خفت من إثبات الألف لُبساً قلبتها من جنس الحركة التي قبلها ، كهولك في غلامه^(١) : (واغلامهوه) . ولا تقول : (واغلامهاه) لئلا يلتبس بغلامها للمؤنث . وتقول إذا نذبت غلامك (واغلامكيه) ولا تقول : (واغلامكاه) لئلا يلتبس بالمذكر . وعلى هذا قَسَّه^(٢) .

مسألة

لا يجوز أن تلحق علامة الندبة الصفة^(٣) نحو : (وازيد الظريفاه) ، وأجازه الكوفيون^(٤) ويونس^(٥) .

ووجه المذهب الأول من وجهين :

أحدهما أن الصفة غير مندوبة ولا لازمة للمندوب ، فلم تلحقها علامة الندبة بخلاف المضاف إليه ، لأنه من تَمَّة المضاف .

والثاني أن الصفة اسم معرب مفرد ، فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة ، وعلَّة ذلك ألا يصير مبنياً^(٦) .

واحتج الآخرون من وجهين :

-
- (١) في م : واغلاماه .
 - (٢) انظر شرح المفصل ١٤/٢ .
 - (٣) هذا مذهب سيويه والخليل . انظر شرح المفصل ١٤/٢ .
 - (٤) ومعهم - كما جاء في شرح المفصل - ١٤/٢ يونس بن حبيب وأبو الحسن بن كيسان .
 - (٥) يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب [ت : ١٨٢ هـ] نحوي بصري ينتمي إلى بني ضبة بالولاء . وهو من شيوخ سيويه والفراء . البغية ٣٦٥/٢ ، طبقات النحويين واللغويين ٥١ ، إشارة التعيين ٣٩٦ .
 - (٦) في م : مبيئاً .

أحدُها ما سمع من عربيّ فصيح ضاع منه قدحان من خشب فندبها : واجمعتي الشاميّتينه^(١) .

والثاني أنّ الصفة في بعض المواضع تلزم كصفة (أيّ) في باب النداء ، وصفة (من) و (ما) النكرتين ، فجرى مجرى المضاف إليه ، ولأنّها توضّح كما يوضّح^(٢) .

-
- (١) ارتاب أبو البركات في صحّة هذا الشاهد ، وقال في الإنصاف ١/٣٦٥ : « يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس . وعلى كلّ حال فهو من الشاذّ الذي لا يُعبأ به ، ولا يقاس عليه » .
- (٢) فصلّ أبو البركات القول في هذه المسألة في الإنصاف ١/٣٦٤ - ٣٦٥ .

باب الترخيم

وهو في اللغة لينُ الصوت واتقطاعه . قال ذو الرمة : [من الطويل]

٦٢- لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ رخيماً الحواشي لاهراء ولا نَزْرُ^(١)
وهذا المعنى سُمي الترخيم والنداء ، لأنك تحذف من آخر الاسم ، فينقص الصوت
ويضعف .

فصل

والترخيمُ حذفُ آخرِ الاسمِ للمنادى للمبنيِّ الزائد على ثلاثةِ أحرف غير المؤنث .

أمَّا اختصاصه بالآخرِ فلأنَّ ما بقي^(٢) من الاسم يدلُّ على ما يحذف من آخره إذا
كان مشهوراً ، ولا يدلُّ آخره على أوله .

وأمَّا اختصاصه [بالمنادى فلأنَّ النداء قد كثر فيه التغيير ، لأنه موضع / تخفيف
وتنبيه بالأسماء المشهورة]^(٣) .

(١) الشاهد من قصيدة ذي الرمة التي مطلعها :

ألا ياساسمي يادارمي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

البَشَرُ جمع بشرة : ظاهر الجلد ، الهراء : المنطق الفاسد ، يقال منه : أهرأ الرجل في منطقته . وقيل :

الهراء : الكثير [عن ابن يعيش ١٦٧] .

ذكر ابن جني هذا البيت في الخصائص ٢٩٨ ، وقال : « رخم الحواشي : أي مختصر الأطراف . وهذا

ضدُّ الهذر والإكثار ، ونذهب في التخفيف والاختصار . قيل : فقد قال أيضاً : ولا نزر ، وأيضاً فلسنا

ندفع أن الحفر يقلُّ معه الكلام » . وانظر البيت في القصيدة التي ذكرنا مطلعها في ديوان ذي الرمة

٥٥٩/١ ، وشرح المفصل ١٩/٢ ، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١٩٨/١ .

(٢) في ح : ما يمضي .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من م .

وأما اختصاصه بالمبني فلأمرين :

أحدهما أنه معروف بنفسه لا بالإضافة ، ولذلك بُني كما بني ضمير الخطاب .

والثاني أنه لو حذف من المعرب لسقط منه الإعراب وحرفه ، وذلك / إجحاف
والمبني لا يسقط منه إلا حرفاً لإعراب فيه .

٧٢م

مسألة

لا يجوز ترخيم المضاف إليه ، وقال الكوفيون يجوز^(١) .

وحجة الأولين أن المضاف إليه معرب غير منادى ، فلم يرخم في الاختيار ، كما لو لم
يكن قبله منادى .

واحتج الآخرون بما جاء في الشعر من ذلك ، نحو : [من الطويل]

٦٣- يـآل عكرم^(٢)

و : [من الطويل]

(١) جاء في الإنصاف ١/٣٤٧ : « ويوقع الكوفيون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك :
يا آل عامر في : يا آل عامر . »

(٢) هذا المنادى المرخم بعض من بيت لزهير بن أبي سلمى ، ونصه كما روي في ديوانه : ٣١
(خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا ، والرحم بالغيب تُذكّر)
وروايته في شرح الفصل ٢/٢٠ (خذوا حذرکم يا آل عكرم واذکروا ...) .

الأواصر : جمع أصرة وهي كل ما يعطفك على آخر ومن الأواصر الرحم .
يحذر الشاعر آل عكرمة ، ويذكرهم ما بينهم وبين قومه من مودة وقربة ، وكانوا قد اعتموا غزو قومه
بني مزينة . والشاهد فيه ترخيم (آل عكرمة) بإسقاط التاء من المضاف إليه . وانظر كتاب سيبويه
٢/٢٧١ . والأمالي الشجرية ١/١٢٦ ، والإنصاف ١/٣٤٧ ، وهمع الهوامع ١/١٨١ ، والدرر اللوامع
١٥٨/١ ، وخزانة الأدب ٢/٣٢٩ .

٦٤- أبـاعـرو^(١)
يريد : ياعكرمة ، ويا عروة ، ولأنّ المضاف إليه تتمّة للمنادى ، فصار كأنّه
آخره .

والجواب أمّا الشعر فلا حجة فيه ، لأنّه مّار رخّم في غير النداء للضرورة ، وأمّا
المضاف إليه فهو معربٌ غير منادى كما سبق^(٢) .

فصل

ولا يجوز ترخيم الثلاثي غير المؤنث . وقال الكوفيون يجوز إذا كان الأوسط
متحرّكاً نحو (عَمَر)^(٣) .

حجّة الأولين^(٤) أنّ الثلاثي أقلُّ الأصول ، فحذفه إجحاف . ولم يرد به سماع يسوّغ
الأخذ به .

واحتجّ الآخرون بأنّ في الأسماء العربية ماهو على حرفين ، نحو (يد) و (دم)
و (غد) .

(١) في ح و م : بأبا عرو . وهذا المنادى المرخّم مطلع بيت لم أقف على قائله . ذكر صاحب الإنصاف
٣٤٨/١ ، وروايته عنده :

أبا عرو لاتبعد فكلّ ابن حرة سيّدعوه داعي ميتة فيجيب
وهو في شرح الكافية ١٤٩/١ (داعي موته) والشاهد فيه ترخيم (عروة) . وانظر الأمالي الشجرية
١٢٩/١ ، وأسرار العربية ٢٣٩ ، وشرح المفصل ٢/٢٠ ، ٢٨٧/٤ ، وخزانة الأدب ٢/٣٣٦ .
(٢) انظر المسألة الثامنة والأربعين في الإنصاف ١/٣٤٧ - ٣٥٦ .

(٣) هذه المسألة مفصلة في الإنصاف ١/٣٥٦ - ٣٦٠ . ومّا جاء فيه ٣٥٧/١ : « ذهب بعضهم إلى أنّ الترخيم
يجوز في الأسماء على الإطلاق » .

(٤) وهم البصريون ومعهم « أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ من الكوفيين » ، الإنصاف ١/٣٥٧ .

والجواب أنّ تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباطاً ، فلا يقاس عليها ، ولذلك قلّت جداً . فإن قيل : كيف رخموا (نُبِّة) ؟ قيل : إنّ تاء التأنيث كاسم ركب مع اسم بدليل أنّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، فتحذف كما يحذف الثاني من المركب . فكانّ الترخيم لم يحذف من الاسم شيئاً .

مسألة

إذا رخمّت الرباعيّ لم تحذف منه سوى حرف واحد^(١) ، وقال الفرّاء : إن كان الثالث ساكناً حذفته مع الأخير ، نحو : (سِبَطْر)^(٢) تقول : (ياسب) واحتجّ لذلك بأنّه إذا بقي الساكن أشبه الأدوات . وهذا فاسد لوجهين :
أحدهما أنّ بناء المتحرّك يلحقه بالأدوات ، ولم يمتنع .

والثاني أنّ الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لانظير لها في الأسماء كحذف الثاء من (حارث) ، فإنّه جاء على (فاع) ، ولا نظير له ، فعلم أنّ الحذف هنا والبناء عارضان ، لا يعتدّ بما يخرج عن النظائر لأجلها . ويؤكّد ذلك أنّ ما قبل آخره مكسور ، يحذف وتبقى الكسرة ، وهي تشبه ما يكسر لالتقاء الساكنين^(٣) ، وهو^(٤) مع ذلك جائز .

(١) هو الحرف الأخير . وهذا رأي البصريّين . جاء في الإنصاف ٣٦١/١ : « تقول في : برثن (يابزث) ، وفي جعفر (ياجعفت) ، وفي مالك (يامال) » .

(٢) السبطر : الطويل الممتدّ ، والشديد .

(٣) ممّا دحض به أبو البركات مذهب البصريّين قوله في الإنصاف ٣٦٢/١ : « وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم : لو أسقطنا الحرف الأخير لبقى ما قبله ساكناً فيشبه الأدوات ، وهي الحروف . قلنا : هذا فاسد ، لأنّه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور ، لثلاً يشبه المضاف إلى المتكلم » .

(٤) سقطت هو من ح .

فصل

ولا ترخّم النكرة ، لأنّها في الأصل وصف لـ (أيّ) ، فلم يجتمع^(١) عليها حذف الموصوف وحذف آخرها . وما جاء في الشعر نحو : [من البسيط]

٦٥- ياصاح^(٢)
شاذّ ، لا يقاس عليه .

فصل

ولا يرخّم المبهم وإن زاد على ثلاثة أحرف^(٣) لأوجه :
أحدها أنّه ضعف بالإهام ، فلا يضعف بالحذف .
والثاني أنّ إهامه يقربّه من النكرة ، والنكرة لا ترخّم .
والثالث أنّه في الأصل وصف لـ (أيّ) ، فلم يجمع بين حذفين .
والرابع أنّه وصف لـ (أيّ) والأوصاف لا ترخّم مع الموصوفات^(٤) ، فكذلك ما هو في تقديرها .

(١) في ح : يجمع .

(٢) المنادى هنا مطلع بيت نسبه الشنقيطيّ في الدرر ٧٠/٢ إلى أبي الغريب ، وهو :

ياصاح بلّغ ذوي الزوجات كلّهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب
وذكره ابن هشام في المغني ٧٦١ ولم يذكر قائله . ثم قال : « قال الفراء أنشدني أبو الجراح » ، والشاهد فيه ترخيم (صاحب) بحذف الباء ، وهو نكرة . وانظر خزنة الأدب ٩٣/٥ .

(٣) لعلّه يريد نحو : يا أيّها الإنسان .

(٤) جاء في شرح الكافية ١٥١/١ : « ويجوز وصف المرخّم إلا عند الفراء وابن السراج ... وكأنّهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى فيه ، فإذا رخّم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء من الخارج » .

فصل

ولا يحذف من الاسم الذي فيه تاء التانيث شيء^(١) غيرها ، وإن كان ما قبلها زائداً ، لأنها بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم على ما ذكرنا من قبل^(٢) .

فصل

إذا ناديت الصفة التي فيها تاء التانيث لم تحذفها ، نحو (يافاسقة) لئلا يلتبس بالمذكر ، فإن كانت علماً جاز .

فصل

إذا رَحِمْتَ (طيلساناً) حذفت الألف والنون ، لأنها زائدتان ، وضممت السين . وإن شئت فتحتها ، هذا إذا فتحت اللام ، فإن كسرتها لم يجز ترخيمه عند المبرد . قال : لأنه على وزن لانظير له ، وهو (فَيُعِل) . وأجازه السيرافي وغيره . وقالوا : لأنه قد يبقى بعد الترخيم بناء لانظير له في غيره ، نحو : يا حار^(٣) ، وقد بيننا ذلك قبل^(٤) .

(١) سقط شيء من ح .

(٢) جاء في الهمع ١٨٤/١ : « قال أبو حيان : والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين : أحدهما - وهو الشائع الكثير - ترخيمه بحذف التاء فقط . والثاني - وهو قليل - ترخيمه بحذف التاء وما يليها » ، من ذلك قول العجاج :

(إنك يا معاوية يا ابن الأفضل) يريد : يا معاوية . وانظر سيبويه ٥٣/١ .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٥٥/١ : « ذكر للمبرد عن المازني في كل ما أدى نية الاستقلال فيه إلى وزن لانظير له ، أنه لا يرخمه إلا على نية المحذوف ، وذلك نحو (طيلسان) على لغة كسر اللام ، و (فرزدق) و (قد عمل) و (سعود) و (هندلع) و (عنفوان) . وأجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظراً إلى أن المثل ليست بأصلية ... فتقول : يا طيلس ، ويا فرزد ، ويا قدعم ، ويا سعي ، ويا هندل ، ويا عنفي » .

(٤) سقطت قبل من م .

فصل

فإن سُميت بـ (حُبْلَوِي) أو (حبليان) لم يجز أن ترخمه على قول من قال :
يا حارَّ^(١) بالضم ، لأنَّ الواو والياء هنا ينقلبان ألفين ، فيصير (فعلى) ، وألف فعلى
لا تكون منقلبة أبداً ، لكنَّها للتأنيث . وأجازه السيرافي ، وعلل بنحو ما تقدّم .

فصل

وللعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان : /

أحدهما تركه على ما كان عليه ، وهو الأجود ، لأنَّ بقاءه على ذلك ينبّه على
الأصل .

والثاني أن يُضمَّ على كلِّ حال^(٢) ، ويجعل كأنه اسم قائم برأسه . / وفائدة اختلاف
المذهبتين أنك إذا رخمْتَ على المذهب الأول تركت الحرف الباقي على حاله ، ولم تغيِّره
على ما يوجب قياس التصريف . وإذا رخمْتَه على المذهب الثاني غيَّرتَه على ما يوجب
قياس التصريف . وإذُ عرفت هذا الأصل استغنيت عن الإطالة بالمسائل .

(١) يا حارَّ بالضم على لغة من لا ينتظر عودة الشاء . ويا حارٍ على لغة من ينتظر ، وهي أفصح . انظر
المع ١٨٤/١ .

(٢) قال السيوطي في مع الهوامع ١٨٤/١ : « في المرخم لفتان : الانتظار وهو نية المحنوف ، وترك
الانتظار ، وهو عدم نيته . والأول أكثر استعمالاً ، وأقواها في النحو . وجاء عليه ما قرئ : ﴿ ونادوا
يا مالٍ ﴾ وقول زهير : يا حارٍ لأرْمينُ منكم بدهاية . وجاء على الثاني : يدعون عنترَ والرماح كأنها ،
يريد : يا مالك ، ويا حارث ، ويا عنترَةَ » .

باب حروف الجرّ

إنّا سمّيت كسرة الإعراب جرّاً لتسفلها في الفم ، وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان كجرّ الشيء على الأرض . ومنه قيل لأصل الجبل جرّ لتسقله .
والكوفيّون يسمّونه (خفضاً) ، وهو صحيح المعنى ، لأنّ الانخفاض الانهياط ، وهو تسفل^(١) .

فصل

وإنّا عملت هذه الحروف لاختصاصها بأحد القبيلين ، وقد ذكرنا علّة ذلك في باب (إن) ، وإنّا عملت الجرّ دون غيره لأمرين :

أحدهما أنّ الفعل عمل الرفع والنصب ، فلم يبق للحرف ما ينفرد به إلاّ الجرّ .
والثاني أنّ الحرف واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه ، فجعل عمله وسطاً . والجرّ من (الياء) ، وهي من حروف وسط الفم ، بخلاف الرفع ، فإنّه من الضمّ ، والضمّ من الواو ، والواو من الشفتين ، وبخلاف النصب فإنّه من الألف ، والألف من أقصى الحلق^(٢) .

(١) جاء في شرح الكافية ٢٤/١ : « وأما جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفل وحفظه فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسُمّي حركة الإعراب جرّاً وخفضاً ، وحركة البناء كسراً ، لأنّ الأوّلين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث » .

(٢) لابن يعيش تعليل آخر لاختصاص حروف الجرّ بعملها ، فقد قال ٨/٨ - ٩ : « وجعلت تلك الحروف جارة ولم تقض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها ، لأنّهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه =

فصل

والأصل في الجرّ للحروف^(١) لأميرين :

أحدهما أنّ أصل العمل للأفعال ، والحروف دخلت موصولة لها إلى الأسماء . فلمّا اختصّت عملت ، فكانت تلو الأفعال في العمل^(٢) . أمّا الأسماء فعمول فيها ، فلم تكن عاملة .

والثاني أنّ الإضافة تقدّر بالحرف ، فدلّ ذلك على أنه الأصل .

وإنّما عملت في^(٣) الأسماء لما يذكر في مواضعه .

فصل

و (مِنْ) على أوجه :

أحدها ابتداء غاية المكان كهولك^(٤) : سرت من البصرة ، فالبصرة مبتدأ^(٥) السير . وقال ابن السراج : تكون (من) لابتداء غاية الفعل من الفاعل كما ذكرناه ، ولابتداء غاية الفعل من المفعول كهولك : نظرت من الدار إلى الهلال من خلل السحاب . ف (من الدار) مكان الفاعل ، و (من خلل السحاب) مكان المفعول . وقال غيره : = وبين الفعل الواصل بغيره ، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف . وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القويّ . ولمّا امتنع النصب لما ذكرنا لم يبق إلاّ الجرّ ، وانظر أسرار العربيّة ٢٥٢ .

(١) في م : الحروف .

(٢) سقط من م : في العمل .

(٣) سقطت في من م و ح ، واضطررنا إلى إحصائها في الجملة لإتمام العبارة .

(٤) جاء في شرح المفصل ١٠/٨ - ١١ : « ولا تكون (مِنْ) عند سبويه إلاّ في المكان ، وأبو العباس للبرّد يجعلها ابتداء كلّ غاية . وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريّين ، فتقول : خرجت من الكوفة ... وعجبت من فلان ... واحتجّوا بقوله تعالى : ﴿ لمسجد أسّس على التقوى من أوّل يوم ﴾ .

(٥) في ح : مبدأ السير .

(من خلل السحاب) حلال من الهلال ، ويمكن أن يكون (من الدار) حالاً^(١) من الناظر .

والثاني التبويض ، وعلامته أن يصلح مكانها (بعض) كقولك : أخذت من المال . وقال المبرد : هي لابتداء المكان أيضاً ، والتبويض مستفاد بقرينة . فإن قلت : أخذت من زيد مالاً ، جاز أن تعلق (من) بأخذت ، وأن تجعلها حالاً من المال أي : مالاً^(٢) من زيد . فلما قدمت صفة النكرة صارت حالاً .

والثالث أن تكون بمعنى البدل ، كقوله تعالى : ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾^(٣) . أي : بدلاً من الآخرة ، وموضعها حال^(٤) . ومنه قوله : ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ﴾^(٥) . أي : بدلاً منكم .

والرابع أن تكون لبيان الجنس كقوله : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾^(٦) . [أي : الرجس الحاصل من جهة الأوثان]^(٧) . وهذه أشبه بالتي هي^(٨) للابتداء . فأما قولك : زيد أفضل من عمرو . ف (من) فيه لابتداء الغاية ، والمعنى ابتداء معرفة فضل زيد من معرفة فضل عمرو^(٩) ، أي : لَمَّا قيس فضله بفضل عمرو بانته زيادته عليه .

(١) في م : حال .

(٢) في م : إلأ .

(٣) سورة التوبة : ٢٨ .

(٤) سقط من م : وموضعها حال .

(٥) سورة الزخرف : ٦٠ . لم تذكر كلمة (ملائكة) في م .

(٦) سورة الحج : ٣٠ .

(٧) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٨) سقطت هي من ح .

(٩) أفحمننا كلمة (فضل) في الجملة لإقامة المعنى .

والخامس أن تكون زائدة ، وذلك في غير الواجب نحو : ماجاءني من أحد ،
 ﴿ هل تحسُّ منهم من أحد ﴾^(١) . وإنا زيدت هنا للتوكيد فقط ، لأنَّ أحداً من
 أسماء العموم^(٢) .

فأمَّا قولك : ماجاءني من رجل ، ف (من) زائدة من وجه ، لأنك لو حذفتها
 لاستقام الكلام . وغير زائدة من وجه ، لأنها تفيد استغراق الجنس . ألا ترى أنَّك
 لو حذفتها لنفيت رجلاً واحداً ، كقولك : ماجاءني رجلٌ بل رجلان ، وإذا أثبتَّها
 دلت بذلك على أنه لم يأتك رجلٌ ولا أكثر .

مسألة

لا تجوز زيادة (مِنْ) في الواجب ، وأجازها الأَخفش ، ودليلنا^(٣) أنَّ (مِنْ)
 حرف ، والأصل في الحروف أنَّها وُضعت^(٤) للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم /
 أو الفعل الدالّ على ذلك المعنى ، كالمهزمة ، فإنَّها تدلُّ على استفهام ، فإذا قلت : أزيدُ
 عندك ؟ أغنت المهزمة عن (أستفهم) ، وأخذت من المال ، أي : بعضه ، وما قصد به
 الاختصار^(٥) لا ينبغي أن يجيء زائداً ، لأنَّ ذلك عكس الغرض . وإنا جاز في مواضع
 لمعنى من تأكيد ونحوه ، ولا يصحُّ ذلك المعنى هنا . ألا ترى أنَّك لو قلت : ضربت من
 رجل ، لم تكن^(٦) مفيداً بـ (من) شيئاً بخلاف قولك : ما ضربت من رجل .

٧٤م

(١) سورة مريم : ٩٨ .

(٢) اكتفى العكبري في هذا الكتاب بخمسة أوجه من وجوه (مِنْ) والنحاة يذكرون وجوهاً أخرى كثيرة .
 منها : التعليل ، والفصل ، والقسم ، ومعنى (في) ، ومعنى (عند) ، ومعنى عن ، والتجريد . انظر
 العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني ١٠٠ - ١٠٦ ..

(٣) العبارة في م وح (وأجازه لنا أنْ من) وهي مضطربة ، وجعلناها على النحو الذي أثبتناه اعتماداً على
 شرح للفصل ١٢٧ ، ونصُّ العبارة : « لا يرى سيبويه زيادة (من) في الواجب ... وقد أجاز
 الأَخفش زيادتها في الواجب » .

(٤) في م : أنَّها للمعاني .

(٥) في م : الاقتصار لا يجيء .

(٦) في م : لم يكن .

واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ^(١) / و ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) . والمراد الجميع ^(٣) .

والجواب أن (مِنْ) هنا للتبويض ، أي : بعض سيئاتكم ، لأن إخفاء الصدقة لا يحص كل السيئات . وأمّا ﴿ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) ، فالتبويض أيضاً ، لأن الكافر إذا أسلم قد يبقى عليه ذنب ، وهو مظالم العباد الدنيوية ، أو تكون (مِنْ) هنا لبيان الجنس .

فصل

و (إلى) لانتهاه الغاية ، وهي مقابلة لـ (مِنْ) .

وقال قوم : تكون (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِهِمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٤) ، و ﴿ مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَأَيَّدِكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ ﴾ ^(٧) . وهذا كله لاجتماع فيه . بل هي للانتهاه . والمعنى : لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم ، وكفى عنه بالأكل ، كما قال : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٨) ، أي : لا تأخذوا ، و ﴿ مِنْ أَنْصَارِي ﴾ ^(٩) ، أي : من ينصرني ؟ إلى أن

(١) وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ﴿ [سورة البقرة : ٢٧١] .

(٢) يَا قَوْمِنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿ [سورة الأحقاف : ٢١] .

(٣) في م : الجمع .

(٤) سورة النساء : ٢ .

(٥) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ : مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴿ [سورة الصف : ١٤] .

(٦) وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴿ [سورة هود : ٥٢] .

(٧) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴿ [سورة المائدة : ٦] .

(٨) النساء : ٢٩ ، وهي في م : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾ .

(٩) الصف : ١٤ ، ذكرها للوؤف قبل أسطر قليلة .

أَتَمَّ أَمْرَ اللَّهِ . أو موضعها حال ، أي : من أنصاري مضافاً إلى الله . ومثله : ﴿ إلى قَوَّتَكُمْ ﴾^(١) . وأما قوله : ﴿ إلى المرافق ﴾^(٢) ، ففيه وجهان :

أحدهما أنها على بابها ، وذلك أَنَّ المرفق هو الموضع الذي يَتَكَيُّ الإنسان عليه من رأس العضد ، وذلك هو المفصل وفويقه ، فيدخل فيه مِفْصَلُ الذراع ، ولا يجب في الغسل أكثر منه .

والثاني أَنَّ (إلى) تدلُّ على وجوب الغسل إلى المرفق ، ولا تنفي وجوب غسل المرفق ، لأنَّ الحدَّ لا يدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة فهذا لا يوجب دخول الكوفة ، ولا ينفيه ، وكذلك المرفق^(٣) إلاَّ أَنَّ وجوب غسله ثبت بالسنة^(٤) .

فصل

ومعنى (عن) المجاوزة والتعدّي ، وقولك : أخذتُ العلم عن فلان مجاز ، لأنَّ علمه لم ينتقل عنه . ووجه المجاز أنك لَمَّا تلقَّيته منه صار كالمنتقل إليك عن محلّه .

(١) هود : ٥٢ ، ذكرها المؤلف قبل أسطر قليلة .

(٢) المائة : ٦ ، أوردها المؤلف قبل أسطر قليلة .

(٣) للمسألة وجه آخر ذكره ابن يعيش ١٥/٨ فقال : « (إلى) هنا غاية في الإسقاط ، وذلك أنَّه لما قال اغسلوا وجوهكم وأيديكم تناول جميع اليد ، كما تناول جميع الوجه . واليدُ اسم للجراحة من رأس الأنامل إلى الإبط . فلمَّا قال إلى المرافق فصار إسقاطاً إلى المرافق ، فالمرافق غاية في الإسقاط ، فلم تدخل في الإسقاط ، وبقيت واجبة الغسل » .

(٤) يذكر النحاة من معاني (إلى) مجيئها بمعنى (اللام) ومعنى (في) ومعنى (عند) انظر العوامل المائة النحويَّة ١٠٨ .

فصل (١)

وقد يكون (عن) اسماً يدخل عليه حرف الجرّ ، فيكون بمعنى جانب وناحية .
قال الشاعر^(٢) : [من الكامل]

٦٦- ولقد أراني للرماح دريئةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
وهي إذا كانت اسماً مبنيةً لشبهها بالحرف في تقصانها ، لأنك لا تقول : جلست عن ، كما
تقول : جلست ناحية وجانباً^(٣) .

فصل

وأما (في) فحقيقتها^(٤) الظرفية ، كهولك : المال في الكيس ، وقد يتجوّز بها في
غيرها ، كهولك : فلان ينظر في العلم ، لأنّ العلم ليس بظرف على الحقيقة ، ولكن لمّا
قيّد نظره به ، وقصره عليه ، صار العلم كالوعاء الجامع لما فيه .

وقد تكون بمعنى السبب كهوله صلى الله عليه وآله^(٥) وسلّم : « في النفس المؤمنة

(١) سقط فصل من م .

(٢) في ح . ومنه قول الشاعر . والبيت لقطري بن الفجاءة ، ذكره المرزوقي مع خمسة أبيات أخرى في شرح
الحماسة ١٣٦ ، وروايته ثمّ : (تارة وأمامي) ورواه ابن يعيش ٤٠/٨ برواية العكبري ، ورواه
ابن هشام في المغني ١٦٠ (فلقد) وانظر الجمع ١٥٦/١ ، والدرر ١٣٨/١ ، والأشباه والنظائر ١٤/٢ ،
وابن عقيل ٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ ، وروايته في أسرار العربية ٢٥٥ (تارة وشالي) .

(٣) من معاني (عن) التي أغفلها المؤلف ، وذكرها النحاة ، ومنهم الجرجاني في العوامل المائة
النحوية ١٢٨ - ١٣١ البدل ، والتعليل ، والاستعانة ، ومعنى (على) ومعنى (بعد) ومعنى (مِنْ) .

(٤) في ح : فحقيقتها أنّها الظرفية ، وهو وجه سائق .

(٥) سقطت آله من م .

مائة من الإبل»^(١) ، أي : تجب بقتلها الإبل . ووجه المجاز أنّ السبب يتضمّن الحكم ، والحكم يلازمه ، فصار للحكم كالظرف الحافظ لما فيه^(٢) .

فصل

وأما (على) فتكون حرف جرّ ، وحقيقتها للدلالة على الاستعلاء ، كقولك : زيد على الفرس . وتكون^(٣) مجازاً فيما يغلب الإنسان ، كقولك : عليه كآبة أي : تغلبه وتظهر عليه . وعليه دَيْنٌ ، أي : لزمه الاتقياد بسببه ، كاتقياد المركوب لراكبه ، وهو معنى قول الفقهاء : (على) للإيجاب^(٤) .

فصل

وقد تكون اسماً بمعنى فوق مبنياً ، وتقلب ألفها ياء مع الضمير كقول الشاعر :

[من الطويل]

٦٧- عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا تَصَلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزَاءَ مَجْهَلٍ^(٥)

(١) في موارد الظمان (كتاب الزكاة ٢٠٢ - ٢٠٣) حديث أوله : « أخبرنا الحسن وأبو يعلى ... » وجاء في هذا الحديث الطويل : « ... وأنّ في النفس الدية مائة من الإبل » ، وفي إرواء الغليل ٣٠٥/٧ (رقم الحديث ٢٢٤٨) : « في النفس المؤمنة مائة من الإبل . صحيح ، وهو عند البيهقي ١٠٠/٨ بزيادة المؤمنة » .

(٢) من معاني (في) التي ذكرت في الهمع ٣٠/٢ التعليل ، والمقايسة ، ومعنى (على) ، ومعنى (مع) ، ومعنى (من) ، ومعنى (إلى) .

(٣) في م : ويكون .

(٤) من معاني (على) التي ذكرها الكوفيون وابن مالك : المصاحبة ، والتعليل ، والمجاورة ، والظرفية ، ومعنى (من) . انظر الهمع ٢٩/٢ .

(٥) البيت لمراحم بن الحارث العميلي في صفة ناقة . روايته في ح : ببذاء ، وفي المقتضب ٥٣/٣ ، وسيبويه ٢٣١/٤ (ثمّ خسها) . والظم أن ترد الإبل بعد ثلاثة أيام من الظم ، وتصل : تصوّت أحشاؤها من اليبس ، والقبيض : قشر البيض ، والمجهل : الأرض لا يهتدى فيها . شبه الشاعر ناقته بقطاة نهضت عن فراخها . جاء في الدرر ٣٦٢ : « أنّ ابن خروف زعم أنّ على ... استعملت اسماً للضرورة ، ولم أر من قال : إنّه ضرورة غيره » ، وانظر شرح المفصل ٣٨/٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٩/٢ ، ومعنى اللبيب ١٥٦ ، ٥٨٧ ، والأشباه والنظائر ١٣/٢ ، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠ .

يعني قطة ، فارقت بيضها بعدما تمّ عطشها . وإنّا بينت لنقصانها كما ذكرنا في (عن) ، وقلبت ألفها ياءً حملاً على حالها وهي حرف . وألفها من واو لأنّها من : علاو .

فصل

وأما (لام الجرّ) فعناه الاختصاص ، وهذا / يدخل فيه الملك وغيره ، لأنّ كلّ ملك اختصاص ، وما كلّ اختصاص ملكاً . وقولك : السرج للدّابة ، للاختصاص^(١) . ولام التعليل كقولك : جيئتُ لإكرامِك للاختصاصِ أيضاً للملك .

فصل

وتكسر هذه اللام مع المظهر غير المنادى^(٢) ، وتفتح مع المضر غير الياء ، وإنّا حرّكت وأصلها السكون ، لأنّها^(٣) مبتدأ بها . وفي كسرهما وجهان :

أحدُهما الفرق بينها وبين لام الابتداء ، فإنّها في بعض المواضع تلتبس بها ، فجعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس ، وأمن اللبس في المضر ، فردّت إلى الأصل ، وكسرت مع الياء إتياعاً . وإنّا أمن اللبس مع المضر لأنّ الضمير الواقع بعد لام الابتداء منفصل ، وبعد لام الجرّ متّصل ، واللفظان مختلفان .

والوجه الثاني أنّ اللام تعمل الجرّ ، فجعلت حركتها من نفس عملها ، ومع المضر / لا عمل لها في اللفظ ، فخرجت على الأصل . ولأنّ^(٤) الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها .

(١) في ح : من الاختصاص .

(٢) يقصد بالمنادى هنا المستغاث به والمتعجب منه . فاللام معها مفتوحة .

(٣) سقطت (لأنّها) من ح .

(٤) العبارة التالية سقطت من م .

فصل

وأما (الباء) فلإلصاق في الأصل^(١) . وتستعمل في غيره على التشبيه بالإلصاق ، كقولك : مررت بزيد ، أي : حاذيته والتصقت به . وتقول : أخذ بذنبه ، أي : ذنبه سبب لذلك ، والسبب يلزمه حكمه غالباً ، والملازمة تقرب من الإلصاق .

وتكون للبدل كقولك : بعته بكذا ، فهي للمقابلة ، كما أن السببية للمقابلة .

وتكون زائدة . وسنذكر أقسامها في الحروف^(٢) .

فصل

و (الكاف) للتشبيه ، تكون في موضع حرفاً لا غير ، يجوز أن تقع صلة كقولك : الذي كزيد^(٣) عمرو . ولو كانت هنا اسماً لما تمت الصلة بها . وتكون في موضع اسماً لا غير ، مثل أن تكون فاعلة ، كقول الشاعر : [من البسيط]

٦٨- أتنتهون ولن ينهى ذوي شَطَطٍ كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل^(٤)

والفاعل لا يكون إلا اسماً مفرداً . وإذا دخل عليها حرف الجر كانت اسماً كقوله : [من الرجز]

(١) سقط من م : في الأصل .

(٢) من معاني الباء التي أغفلها العكبري ، وذكرها لرجائي في العوامل المائة النحوية ٩١ - ٩٩ : الاستعلاء ، والتفدية ، والتبعيض ، والقسم ، والمصاحبة ، والاستعانة ، والتعدية ، ومعنى (إلى) ومعنى (عن) . والعكبري يحاول أن يردّ معاني الحروف الفرعية إلى المعاني الأصلية .

(٣) جاء في العوامل المائة ١٣٢ - ١٣٣ : « قولهم : الذي كزيد أخوك : (الكاف) في (كزيد) إمّا أن تكون اسمية بمعنى مثل ، خبر عن مبتدأ محنوف ، والجملة الاسمية صلة الذي ... وإمّا أن تكون حرفية على أنها متعلّقة بمحنوف ، وهو (كان) ، والجملة الفعلية صلة الذي » . و (الذي) على الحالين مبتدأ ، خبره أخوك .

(٤) البيت للأعشى من لاميته المشهورة التي مطلعها : ودّع هريرة إنّ الركب مرتحل . استشهد به سيبويه على وقوع (الكاف) اسماً في ضرورة الشعر ٤٠٨/١ ، وذكر المبرد البيت في المقتضب ١٤١/٤ وقنّال : « ف (الكاف) ههنا في معنى (مثل) . إنّها أراد : شيء مثل الطعن ... ووقعت فاعلة » . ولم يحمل =

٦٩- يَضْحَكُنْ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ^(١)

وتكون في موضعٍ محتملةً لهما ، كهفوك : زيدٌ كعمرو ، ومررت برجل كالأسد ، وجاء زيد كالأسد . وتكون زائدةً ، ويذكر في موضعه .

فصل

فإن قيل : لم فتحت (الكاف) وكسرت (اللام والباء) ؟

قيل : الأصل في الحروف الأحادية الفتح ، لأنها يبتدأ بها . والابتداء بالساكن الذي هو الأصل الأول مُحال ، فحرّكت . والضرورة تندفع بأخفّ الحركات إلاّ أنّ (الباء واللام) كسرتا لما ذكرنا قبل . فأما (الكاف) فتكون حرفاً وتكون اسماً ، فبعدت من اللام والباء فردّت إلى الأصل .

وقيل : إنّ الكاف من أعلى الحلق ، ففيها نوع من استعلاء ، فكسرهما مستثقل .

وقيل : هي قريبة من مخرج الياء ، فيثقل كسرهما^(٢) كما يثقل كسر الياء .

فصل

وأما (واو القسم وتاؤه) ففرعان على الباء ، فردّا^(٣) إلى الفتح الذي هو الأصل .

= ذلك على الضرورة . وقال ابن جني في الخصائص ٣٦٨/٢ : « هي اسم بمنزلة مثل » ، وقال ابن يعيش ٤٢/٨ : « قيل : إنّ الفاعل هنا موصوفٌ محذوف ... شيء كالطعن ... وذلك ضعيف » . وانظر الهمع ٣١/٢ ، والدرر ٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٣/٩ .

(١) الشاهد من رجز العجاج ، ورد في ديوانه ٣٨٢/٢ . البرد المنهم : الذائب شبه به ثغور النساء . قال ابن هشام في المغني ١٩٦ في حديثه عن الكاف الاسميّة : « وقال كثير منهم الأخفش والفارسيّ : يجوز في الاختيار » . أي يجوز أن ترد الكاف اسماً في غير ضرورة الشعر . وانظر شرح المفصل ٤٤/٨ ، والهمع ٣١/٢ ، والدرر ٢٨/٢ ، والخزانة ١٦٦/١٠ ، وأنكر ابن هشام اسميّتها في السعة ، فقال في مغني اللبيب ١٩٦ : « ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل : مررت بكالأسد » .

(٢) سقط من م : كسرهما .

(٣) في م وح : فردّ .

فصل

وإنما لم تدخل (الكاف) في الاختيار على مضر لترددها بين الاسم والحرف^(١) ، وذلك اشتراك فيها ، والاشتراك فرع ، والضائر تردُّ الأشياء إلى أصولها . ولا أصل لها ، ولهذا العلة لم تدخل حتى على المضر .

وقيل : لَمَّا لم تكسر (الكاف) لم تدخل على المضر ، لأنَّ من المضرات ما يوجب كسر ما قبله ، وهو ياء المتكلم ، فألحق باقيها^(٢) به . بخلاف اللام والباء . فأما الواو والتاء فيذكران في القسم^(٣) .

فصل

وأما (رُبَّ) فحرفٌ عند البصريين واسمٌ عند الكوفيين^(٤) . وحجَّة الأولين من أوجه :

أحدها أنَّ معناها في غيرها ، فكانت حرفاً كسائر أخواتها .

والثاني أنَّ ما بعدها مجرور أبداً ، ولا معنى للإضافة فيها ، فتعيَّن أن تكون حرف جرّ .

(١) جاء في شرح المفصل ٤٤/٨ : « ولا تضيفها إلى مضر لبعدها تمكُّنها ، وضعف المضر ، فأما قوله :

نَحَى الذنابات شالاً كُتِبا
وأَمَّ أو عَال كَمَا أو أَقْرَبَا
فاليبت للعجاج ، والشاهد فيه إدخال الكاف على المضر ، وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر » .

(٢) في م : بأقيها فيه .

(٣) من معاني الكاف التي أغفلها المؤلف وذكرها النحاة ، ومنهم السيوطي في الممع ٣٠/٢ : التعليل والاستعلاء والمبادرة .

(٤) ومعهم ابن الطراوة (انظر الممع ٢٥/٢) والأخفش (عن شرح الكافية ٣٢٩/٢) والرضي القائل في الكافية : « وإنَّ حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً - مع أنَّها في التقليل مثل (كم) في التكثر ولا خلاف في اسميتها - أنَّهم لم يروها تنجرُّ بحرف جرّ ، ولا بإضافة ، كما ينجرّ (كم) » .

والثالث أنها تتعلّق أبداً بفعل ، وهذا حكم حرف الجرّ .

وحجّة الآخرين من أوجه :

أحدها أنّه أخبر عنها ، فقالوا : [من الكامل]

٧٠- وربّ قتل عار^(١) ...

فرفع (عار) يدلُّ على أنّه خبر عنها .

والثاني أنها لو كانت حرف جرّ / لظهر الفعل الذي تعدّيه ، ولا يظهر أبداً .

٧٦م

والثالث أنها تقيضة (كم) ، وكم اسم ، فما يقابله اسم ، يدلُّ عليه أنها جاءت للتكثير^(٢) ك (كم) .

والجواب : أمّا الإخبار عن (ربّ) فغير مستقيم ، لأنّ (ربّ) ليس لها معنى في نفسها حتّى يصحّ نسبة الخبر إليها^(٣) ، ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور ب (ربّ) في التذكير^(٤) والتأنيث والإفراد والجمع^(٥) ، و (ربّ) متّحدة المعنى ، فعلم أنّ الخبر ليس

(١) البيت لثابت قطنة ، وهو كما رواه اللبرّد في المقتضب : ٦٦/٣

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك ، وربّ قتل عار
واستشهد به الرضيّ في شرح الكافية ٣٢٩/٢ ، وقال : «استشهد به الأخفش على اسمية (ربّ) ... وقال
(ربّ) مبتدأ ، و (عار) خبره ، والأولى أن يكون (عار) خبر مبتدأ محذوف والمجملّة نعت مجرور
(ربّ) » . وانظر الهمع ٢٥/٢ ، والدرر ٧٣/١ ، والحزانة ٥٧٦/٩ .

(٢) في م : للتكثير .

(٣) في م وح : إليه ، وأنّنا الهاء لنجعل أول الكلام وآخره سواء .

(٤) في م : التنكير .

(٥) أعرب الكوفيون (ربّ) إعراب (كم) ، وجعلوها معمولة لجواها . قال السيوطي في الهمع ٢٥/٢ :
« وتكون معمولة بجواها ك (إذا) ، فيبتدأ بها ، فيقال : ربّ رجل أفضل من عمرو ، وتقع مصدراً
ك : ربّ ضربة ضربت ، وظرفاً ك : ربّ يوم سرت ، ومفعولاً به ك : ربّ رجل ضربت » . ومن
المعروف أنّ البصريّين لا ينكرون هذه الأوجه ، ولكنهم يجعلون الإعراب في الأسماء المجرورة لفظاً =

عن (ربّ) . فأما قوله : ربّ قتل عارّ فشاذاً ، والوجه فيه أنّه خبر مبتدأ محذوف أي : (هو عار) ، والجملة صفة لقتل . وأما الفعل الذي تتعلّق به (ربّ) فيجوز إظهاره ، غير أنّهم اکتفوا بالصفة عنه في كثير من المواضع لظهور معناه . وأما حملها على (كم) فلا يصحّ لوجهين :

أحدهما أنّ الاسميّة لا تثبت بالإلحاق في المعنى . ألا ترى أنّ معنى (من) التبعية ، ولا يقال : هي اسم ، لأنّها في معنى التبعية . وكذلك معنى (ما) النفي ، وهي حرف ، وهو اسم . فعلم أنّ الاسميّة تعرف من أمر آخر .

والثاني أنّ (كم) اسم لعدد ، ولذلك يخبر عنها ، وتدخل عليها حروف الجرّ ، ولو جعل مكانها عدد كثير / أغنى عنها ، كهقولك : مائة رجل ، أو ألف رجل . وربّ للتقليل ، والتقليل كالنفي ، ولذلك استعملوا (أقلّ) بمعنى النفي كهقولهم : أقلّ^(١) رجل يقول ذاك إلاّ زيد ، أي : مارجل .

ح ٦٢

فصل

وتضمّر (ربّ) بعد الواو ، والجرّ بها . وقال المبرّد^(٢) والكوفيّون^(٣) : الجرّ بالواو . وحجّة الأوّلين أنّ الواو في الأصل للعطف ، والعطف يكون^(٤) للأسماء والأفعال والحروف ، فهي غير محتصّة ، وما لا يختصّ لا يعمل إلاّ أن ينوب عن مختصّ ، لا يظهر

= ب (ربّ) . أمّا الرضيّ فيرى أنّها اسم ، « إعرابه أبداً رفع على أنّه مبتدأ لا خبر له ، كما اختاره في قولهم : أقلّ رجل يقول ذلك إلاّ زيداً لتناسبها في معنى القلة » .

(١) في ح : قلّ .

(٢) قال المبرّد في المقتضب ٤/٤٠٤ : « وتقول : أقلّ رجل رأيته إلاّ زيد إذا أردت النفي بأقلّ كأنك قلت : مارجل رأيته إلاّ زيداً ، والتقدير : مارجل مرئيّ إلاّ زيد .. وإنّ أردت أنّك قد رأيت قوماً رؤية قليلة نصبت زيدا ، لأنّه مستثنى موجب ، وأن يكون أقلّ في موضع نفي أكثر » .

(٣) بحث أبو البركات هذه للسألة في الإنصاف ١/٣٧٦ - ٣٨١ .

(٤) في ح : يكون في الحروف .

معه البتة ك (واو القسم) ، فإنها تدخل على (الباء) وهما للقسم ، ومن هنا لم تعمل حروف العطف لأنَّ العامل يظهر معها ، فكذلك (واو ربّ) هي للعطف ، وتدخل على (ربّ) كما تدخل عليها (الفاء) و (بلّ) ، وقد أضمرت بعد (الفاء) و (بل) ، ولم يقل أحدٌ إنَّها تَجْران ، فكذلك الواو . فمن (الفاء) قول الشاعر : [من الوافر]

٧١- فإمّا تعرضنَّ أميمَ عني وينزغك الوشاة أولو النياط^(١)
فحور قد لهوتُ بهنَّ عينٍ نواعمَ في البرود وفي الريايطِ
ومن بلّ قول الراجز :

٧٢- بل بلدٍ ملءِ الفِجاجِ قَتَمُهُ لا يشتري كَتانُهُ وجَهْرُمُهُ^(٢)
فإن قيل : الواو قد تأتي في أوّل الكلام ، وليس هناك معطوف عليه قيل : إن لم يكن المعطوف عليه في اللفظ فهو مقدّر . وهذه طريقة للعرب في أشعارهم . وفيما ذكرناه^(٣) جواب عما يتعلّقون به^(٤) .

(١) النزغ : الإفساد ، والنياط : الفؤاد ، والخور العين : واسعات العيون . والرياط جمع ريطه : الثوب من قطعة واحدة . والبيتان للمتخلّ الهذليّ ، واسمه مالك بن عويمر ، ونسبها ابن الشجريّ في أماليه ١٤٣/١ إلى تأبّط شرّاً . احتجّ بها أبو البركات على عمل ربّ المضرة بعد الفاء ، وروايتها في الإنصاف (تعرضنّ سليم عني وينزغك ... نواعم في المروط) ٣٨٠/١ ، وهما في شرح المفصل ١١٨/٢ برواية الإنصاف . وانظر أمالي ابن الشجريّ ٣٦٦/١ ، والمرتلج ٢٢٥ ، وشرح أشعار الهذليّين ١٢٦٧/٣ ، والعيني ٣٤٩/٣ ، والأشمونيّ ٢٣٢/٢ .

(٢) الشاهد من رجز رؤبة بن العجاج ورد في أرجوزة طويلة في مدح أبي العبّاس السّفاح . الفجاج : جمع فجّ ، الطريق الواسع . والقتم : الغبار ، والجهرم : البساط . يصف الشاعر نفسه بالصّلاة في الأسفار . ذكره ابن الشجريّ في أماليه ١٤٤/١ ، وأبو البركات في الإنصاف ٥٢٩/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٨ ، وابن هشام في المغني ١٢٠ ، وقال : « التقدير : بل ربّ بلد موصوف بهذا الوصف قطعه . ووهم بعضهم فزعم أنّها (أي بل) تستعمل جارة » ، وذكره السيوطي في الهمع ٣٦/٢ شاهداً على الجزّ ربّ . وانظر الدرر ٢٨٨/٢ ، ولسان العرب [جهرم] وكتاب الشعر لأبي عليّ الفارسيّ ٥٠/١ .

(٣) في م : ذكرنا .

(٤) جاء في الإنصاف ٢٨١/١ : « وقولهم إنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ =

فصل

وإنما وجب لـ (رَبِّ) صدرُ الكلام ، لأنَّها تشبه حروف (١) النفي (٢) ، إذ كانت للتقليل ، والتقليل في حكم المنفي . وإنما اختصَّت بالانكارة ، لأنَّ القليل يتصوَّر فيها دون المعرفة . وإنما لم تدخل على مضر لأنَّ الضمائر معارف . وأمَّا قولهم : رَبِّه رجلاً فشاذ مع أنَّ هذا الضمير نكرة ، لأنَّه لم يتقدَّم قبله ظاهر يرجع إليه ، بل وجب تفسيره بالانكارة بعده ، ولم يستعمل إلاَّ مذكراً مفرداً (٣) .

فصل

وتكفَّ (رَبِّ) بـ (ما) ، فتدخل على الفعل الماضي خاصَّة ، لأنَّه تحقَّق . فأما قوله تعالى : ﴿ رَبِّا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٤) ففيه وجهان :
أحدهما أنَّ (ما) نكرة موصوفة أي : رَبِّ شيء يودُّه (٥) .

والثاني هي كآفة ، ووقع المستقبل هنا ، لأنَّه مقطوع بوقوعه ، إذ كان خبراً من الله تعالى ، فجرى مجرى الماضي في تحقُّقه ، وقيل : هو على حكاية الحال (٦) .

بالواو في أوَّل القصيدة كقوله : وبلدٍ عامية أعمأؤه

فنقول : هذه الواو (واو العطف) ، وإن وقعت في أوَّل القصيدة ، لأنَّها في التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنَّه قال : رَبِّ قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعمأؤه قطعته .

(١) في م : حرف .

(٢) جاء في الهمع ٢٦٧٢ : « قال أبو حيان : والمراد تصديرها على ما تتعلق به ، فلا يقال : لقيت رب رجلاً عالم . »

(٣) جاء في همع الهوامع ٢٧٧٢ : « يُقال : رَبِّه رجلاً ، ورَبِّه رجلين ، ورَبِّه رجالاً ، ورَبِّه امرأة ، ورَبِّه امرأتين ، ورَبِّه نساءً . »

(٤) ﴿ رَبِّا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٢] .

(٥) في م : يردّ .

(٦) جاء في الهمع أنَّ ابن مالك أجاز أن يكون ما بعد (رَبِّ) للاستقبال بلا تأويل ، وشفع رأيه بشاهد ، هو قول هند أم معاوية :

فصل

وقد حكي تخفيف الباء من (رب) ، وتحريكها بالفتح ، وحكي فتح رأئها ، وحكي زيادة تاء التأنيث عليها ، فقيل (ربت) . فمنهم من يقف عليها (تاء) ليفرق بين الحرف والاسم ، ومنهم من يقلبها (هاء) لتحركها كالتاء في الاسم^(١) . / م ٧٧

ودخول التاء لا يدلُّ على أنَّها اسم ، لأنَّها قد دخلت على (ثمَّ) ، وهي حرف بلا خلاف . وكذا^(٢) حذف إحدى اللامين لا يدلُّ على أنَّها اسمٌ من حيث أنَّ الحذف تصرّف . والحروف تبعد عن التصرّف ، لأنَّ الحذف قد جاء في الحروف كقولهم ، ملُّ كذب ، أي : من الكذب . حذفوا^(٣) النون . وحكى الكوفيون : (سَوَأَفْعَل) في سوف ، وفي ربِّ أحسن من أجل التضعيف .

فصل

فأمَّا (حاشا) و (خلا) فيذكران في الاستثناء ، وأمَّا (حتَّى) فلها باب ، وكذلك (مُذُّ) و (مُنْذُ) .

= ياربِّ قائليةِ غداً يالهُفَ أمَّ معاويةَ

انظر الهمع ٢٨/٢ .

(١) ذكر السيوطي في الهمع ٢٥/٢ سبع عشرة لغة في (ربِّ) .

(٢) في ح : وكذلك .

(٣) في ح : فحذفوا .

باب مد ومنذ

وهما حرفان في موضع ، واسمان في موضع . فإذا كان معناهما (في) فهما حرفان^(١) ، وإذا كان معناهما تقدير المدة وابتدائها فهما اسمان^(٢) ، إلا أن الأكثر في (مذ) أن تستعمل اسماً ، والأكثر في (منذ) أن تستعمل حرفاً . وعلة ذلك أن أصل (مذ) (منذ) ، فحذفت نونها ، والحذف تصرف ، وذلك بعيد في الحروف . ويدل على الحذف أنك لو سميت بـ (مذ) ثم صغرتَه أو كسرتَه أعدتها فقلت (مُنيد) و (أمناذ) .

فصل

و (منذ) مفرد عند البصريين ، ومركب عند الكوفيين ، واختلفوا في تركيبه^(٣) : فقال الفراء : (من ذو) التي بمعنى^(٤) (الذي) في اللغة الطائفة . وقال غيره : أصله (من إذ) ثم حذفت وركب وضُمَّ أوله دلالة على التركيب . وبنوا على هذا^(٥) الإعراب ،

(١) قال ابن هشام في المغني ٢٧٢ : « إنهما حرفا جرّ بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً ، وبمعنى (في) إن كان حاضراً ، وبمعنى (إن) و (إلى) إن كان معدوداً ، نحو : ما رأيتَه منذ يوم الخميس ، أو منذ يومنا أو عامنا ، أو منذ ثلاثة أيام » .

(٢) مالمقته منذ يومان ، مالمقته مذ يومان . جاء في المغني ٢٧٣ : « قال للبرّد وابن السراج والفارسي : مبتدآن ، وما بعدها خير ، ومعناها الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأول المدة إن كان ماضياً . وقال الأخفش والزجاج والزجاجي : ظرفان مخبرّ بها عما بعدها ، ومعناها (بين وبين) فعنى مالمقته مذ يومان : بيني وبين لقائه يومان .

(٣) تفصيل الخلاف في هذه المسألة عرضه أبو البركات في الإنصاف ٢٨٢/١ - ٢٩٣ .

(٤) في ح : تعني .

(٥) في ح : ذلك .

فقالوا : تقدير قولك : مارأيته منذ يومان أي : من الذي هو يومان . ف (يومان)
 خبر مبتدأ محذوف . وقال الآخرون : هو فاعل فعل محذوف أي : من إذ مضى
 يومان .

وعلى قول البصريين (منذ) مبتدأ ، / و (يومان) خبره ، والتقدير أمد ذلك
 يومان ، أو أول ذلك يوم الجمعة . وحجة البصريين أن الأصل عدم المركب ، والانتقال
 عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر ، ولا دليل عليه . وأكثر ما ذكروا أن المعنى يصح
 على تقدير^(١) التركيب ، وهذا القدر لا يكفي في الانتقال عن الأصل . وإنما يكون
 حجة إذا انضم إليه تعذر الحمل على غيره . وهنا يصح المعنى على تقدير كونها مفردة .
 فنفي^(٢) دعوى التركيب تحكّم ، لا يعلم إلا بخبر الصادق^(٣) . ثم دعوى التركيب تفسد
 من جهة أخرى ، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ . فالتغيير
 ضم الميم ، والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من (إذ) ، وإسقاط أحد
 جزئي الصلة ، أو حذف الفعل الرفع على جهة اللزوم ، وذلك كله يخالف الأصول .

فصل

وتدخل (منذ) على الزمن الحاضر ، فتجره كهولك : أنت عندنا منذ اليوم ،
 وتقدر ب (في) ، وتكون حرف جرّ ، فتتعلق بالفعل الذي قبلها المظهر أو المقدر
 ويكون الكلام جملة واحدة .

فأمّا دخولها على الماضي لابتداء الغاية أو تقدير المدّة فقليل في الاستعمال ، ولكن
 هو جائز في القياس .

(١) سقط تقدير من ح .

(٢) في م : فتنفي .

(٣) في م : الصلات . جاء في الإنصاف ٣٩٢ : « وأي دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا
 بوحى أو تنزيل ؟ » .

وأما (مُدُّ) فتدخل على الماضي لابتداء مدّة الزمان أو بيان جملة المدّة ، فيرتفع مابعدهما^(١) . وتدخل على الحاضر فتجرّه ، لأنّها اسم ، فكان حكماً أوسع من حكم الحرف ، وجرّها الجميع^(٢) جائز مثل (منذُ) لأنّها تكون حرفاً أيضاً .

فصل

وإذا كانت للابتداء كان معرفة ، كهولك ، مارأيته مذ يوم الجمعة ، لأنه جواب متى . وإذا كانت لتقدير المدّة كان مابعدهما عدداً نكرة ، كهولك : مارأيته منذ يومان . فإن قيل : فما الفرق بينهما في المعنى ؟ قيل له : التي^(٣) للابتداء لا يمتنع معها أن تقع الرؤية في بعض اليوم المذكور ، لأنّ اللزوم^(٤) أن تكون الرؤية قد انقطعت فيه ، واستمرّ الاقْطاع إلى حين الإخبار به . والتي تقدّر بعدها المدّة لا يجوز أن تكون الرؤية وجدت في بعضها ، لأنّ العدد^(٥) جواب (كم) ، فكأنك قلت : كم زمن انقطاع الرؤية ؟ فقال : يومان . فإن قيل : ما الفرق بين رفع مابعدهِ وجرّه ؟ قيل من وجهين :

أحدهما / أنك إذا رفعت كان الكلام جملتين عند الأكثرين ، وإذا جررت كانت واحدة ، كما في حروف الجرّ .

والثاني أنك إذا رفعت جاز أن تقع الرؤية في بعض ذلك الزمان ، وإذا جررت لم يجز .

(١) من شواهد (مذ) التي يرتفع مابعدهما قول الأعشى (المغني ٢٧٢) :

وما زلت أبغي المال منذ أنا يافع وليبدأ وكهلاً حين شبتُ وأمردا

(٢) من شواهد (مذ) الجارة قول زهير بن أبي سلمى (المغني ٢٧٣) :

لمن السديار بقنّة الحجرِ أقسوينَ من حججٍ ومُذ دهرٍ

(٣) في م : الذي .

(٤) في ح : اللازم .

(٥) سقط العدد من م .

فصل

واختلفوا في طريق الرفع . فقال الكوفيون فيه قولين :

أحدهما هو خبر مبتدأ محذوف .

والثاني هو فاعل فعل محذوف^(١) ، وقد ذكرناها في أول الباب .

وللبصريين مذهبان :

أحدهما أنّ (مذ) مبتدأ ، وما بعده الخبر ، والتقدير : أول ذلك يوم الجمعة ، وأمد ذلك يومان ، وهو قول الأكثرين .

والثاني أنّ (مذ) خبر مقدّم ، والتقدير : بيني وبين انقطاع الرؤية يومان ، وهو قول أبي القاسم الزجاجي^(٢) ، وهو بعيد لأنّ (أنّ) تقع بعد (مذ) كقولك : مارأيته مذ أنّ الله خلقي ، و (أنّ) لا تكون مبتدأ .

فصل

وليس لـ (مَد) وما بعدها موضع عند الجمهور ، بل هو جواب كلام مقدّر ، لأنّه إذا قال : مارأيته ، فكأنّك قلت : ماأمد ذلك ، أو ماأول ذلك ؟ فقلت : مذ كذا .

وقال أبو سعيد السيرافي موضع حال أي : مارأيته متقدماً أو مقدراً .

(١) قال ابن يعيش ٤٥/٨ : « ... فذهب قوم من الكوفيين إلى أنّ الاسم يرتفع بعدهما بإضمار فعل ... والمراد : مذ مضى يومان ، ومذ مضت ليلتان . قالوا : ولذلك يستعمل الفعل بعدها فتقول : مارأيته مذ وجد ، ومذ كان كذا . »

(٢) نسب ابن هشام في اللبيب ٣٧٣ هذا الرأي إلى الأحفش والزجاج والزجاجي ، وانظر شرح المفصل ٤٦/٨ .

فصل

وإنما بنيت (مذُ) ، وهما اسمان لوجهين :
أحدهما تضمُّنها معنى الحرف ، أي : ما رأيتَه من هذا الأمد إلى هذا الأمد .
والثاني أنَّها ناقصتان ، فأشبهتا (كم) في الخبر .

باب القسم

القسم ليس بمصدر (أقسمت) ، بل هو عبارة عن جملة اليمين ، فهو بمعنى المقسم به . فهو كالتقبُّض والنقْض بمعنى المقبوض والمنقوض ^(١) .

فصل

والغرض منه توكيد الكلام الذي بعده من إثبات أو نفي .

فصل

المقسم به كلّ معظّم ، إلّا أنّه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ^(٢) وَسَلَّم - نهى عن الحلف بغير الله تعالى ^(٣) .

فصل

والأصلُ فيه (أقسم) و (أحلف) ، لأنّ ذلك يدلُّ بصريحه عليه ، إلّا أنّ الفعل حذِف لدلالة حرف الجرّ والجواب عليه .

فصل

وأصل حروف القسم (الباء) لأنّ فعل القسم يتعدّى بها دون غيرها ، ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء ^(٤) ، ولم يجر إظهار الفعل مع الواو والتاء .

(١) قال ابن يعيش ٩٠/٨ : « وأصله من القسامة ، وهي الأيمان . قيل لها ذلك لأنها تقسم على الأولياء في الدم » .

(٢) سقط من م : وآله .

(٣) لم تذكر تعالى في : م .

(٤) من الشواهد على إظهار الفعل مع الباء : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ، ومن الشواهد على إضماره : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لأَعُوْنُهُمْ ﴾ ، (الجمع ٢٨/٢) .

فصل

وتدخل (الباء) على المضمر^(١) والمظهر ، لأنها أصل ، فتجري في كل مقسم به .

فصل

و (واو) القسم بدل من الباء ، لأنهم أرادوا التوسعة في أدوات القسم لكثرتة / في كلامهم . و (الواو) تشبه الياء من وجهين :

أحدهما أنّ الباء للإلصاق ، والواو للجمع ، والمعنيان متقاربان .

والثاني أنّها جميعاً من الشفتين . فأما الفاء ، وإن كانت من الشفتين ، ففيها معنى غير الجمع ، وهو الترتيب في العطف والجواب ، ولكون الواو بدلاً لا تدخل على المضمر ، لأنه بدل من المظهر ، فلم يجتمع بدلان .

فصل

و (التاء) بدل من (الواو) هنا كما أبدلت في (تراث ، وتجاه ، وتهمة ، وتخمّة) ، ولما كانت بدلاً عن بدل اختصت لضعفها باسم الله تعالى^(٢) خاصة ، لأنه أكثر في باب القسم ، ولا يجوز (تَرَبِّي)^(٣) . وقد حكى شاذاً .

فصل

وقد استعملوا (اللام) في القسم إذا أرادوا التعجب ، كقولهم : لله أبوك لقد فعلت . وإنما جاءوا بها دون الحروف الأولى ليعلم أنّ القسم قد انضم إليه أمر آخر . وكانت اللام أولى بذلك لما فيها من الاختصاص ، والمقسم به مع التعجب مختصّ .

(١) جاء في شرح المفصل ١٠٠/٨ : « الدخول على المضمر كقولك : به لأعدنه ، وبك لأزورن بيتك » .

(٢) في م : باسم الله خاصة .

(٣) جاء في الهمع ٣٩/٢ : « وشذت في الرحمن ، ورب الكعبة ، وربّي ، وحياتك ، سمع : تالرحمن ، وترب الكعبة ، وتربّي ، وتحياتك » .

فصل

وقد قال بعضهم : إنَّ (من) الجارّة تستعمل في القسم مع (ربي) ومع (الله) ،
وقال آخرون : هي محذوفة من (امين) ، وسيأتي القول فيها .

فصل

وقد عوّض من حرف القسم ثلاثة أشياء : همزة الاستفهام كهولك : ^(١) الله ، والهاء
كهولك : إيها ^(٢) الله ، ولاها ^(٣) الله . ف (إي) بمعنى (نعم) وقطع الهمزة كهولك :
أفأله ^(٤) . وهذا كله يختصُّ باسم الله ، والجرُّ باق .

وقد اختصَّ اسم الله بأشياء منها هذا ، ومنها (تاء) القسم ، ومنها زيادة الميم في
النداء ، ومنها قطع همزته فيه أيضاً ، ومنها تفخيم لأمه .

(١) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : الله لتفعلن ، فجعلوا ألف الاستفهام عوضاً من حرف القسم ، لأنك
لما احتجت إلى الاستفهام وكان من شأن القسم أن يقع فيه العوض جعلت ألف الاستفهام عوضاً ، وكان
ذلك أوجز من أن يأتوا بحرفين أحدهما الاستفهام ، والآخر المعوض » .

(٢) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : إي ها الله ، والمراد : إي والله ، فحذفوا الواو وعوّضوا منه هاء
التنبيه ، والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعها ، فلا يقال : إي ها والله ، ولا إيها بالله » .

(٣) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « فأما قولهم : لاها الله ذا ، ف (ها) للتنبية ، وهي عوض من حرف الجرّ
على ما ذكرنا و (ذا) إشارة . قال الخليل : وهو من جملة المقسم به ، كأنه صفة لاسم الله . والمعنى :
لا والله الحاضر نظراً إلى قوله تعالى : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ .. والجواب محذوف والتقدير : إنّ
الأمر كذا وكذا . قال أبو العباس للبرد : وأما (نا) فهو الشيء الذي يقسم به ، والتقدير : لا والله
هذا ما أقسم به ، فحذف الخبر . وقال أبو الحسن : هو من جملة الجواب ، وهو خبر مبتدأ محذوف ،
والتقدير : لا والله الأمر ذا » .

(٤) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا أيضاً : أفأله لتفعلن ، فجعلوا الألف عوضاً ، وتقطعها كما مددتها في
الذكرين ، لتفرق بين الأمرين : الخير والاستخبار ، وكذلك تفرق هنا بقطع الهمزة بين العوض
وتركه » .

فصل

فإن حذفت حروف القسم وعوضته نصبت بالفعل المقدّر، وهو^(١) كقولهم: [من البسيط]

٧٣- أمرتكم الخير^(٢)

والجرّ جائز في اسم الله تعالى^(٣) خاصة لكثرة استعماله في القسم . وقال الكوفيون : يجوز ذلك في كل مقسم به ، واحتجوا لذلك بأشياء كلّها شاذّ قليل في الاستعمال ، لا يقاس^(٤) عليه ، لأنّ حرف الجرّ كجزء من المجرور^(٥) ، وكجزء من الفعل من وجه آخر ، فحذفه كحذف جزء منها إذا بقي عمله . فأما إذا لم يبق فالعمل للفعل ، ولهذا لم يكن الضمير المجرور إلّا متصلاً ، ولأنّ عمل حرف الجرّ قليل ضعيف على حسب ضعفه ، وإبقاء العمل مع حذف العامل أثر قوّته وتصرفه .

فصل

وقد حذف القسم ، وأقيمت الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل مقامه .

فالأولى كقولك : لعمرك لأقومنّ ، ف (عمرك) مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : لعمرك قسمي ، وحذف لطول الكلام ، وأنه معلوم . وعين (عمرك) مفتوحة في القسم

(١) سقط من م : وهو .

(٢) هذا مطلع بيت سبق ذكره ثلاث مرات ، وأرقامه : ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) حذف الفعل (تعالى) من م .

(٤) من حجج الكوفيّين التي ذكرها أبو البركات في الإنصاف ١/٣٩٢ - ٣٩٩ : « أنّه قد جاء عن العرب أنّهم يلقون الواو من القسم ، ويخفضون بها . قال الفراء : سمعناهم يقولون (الله لتفعلن) فيقول الجيب : (الله لأفعلن) بألف واحدة ... والذي يدلّ على ذلك أنّكم تعملون (ربّ) مع الحذف بعد الواو والفاء وبل » .

(٥) سقط من ح : كجزء من المجرور .

لا غير ، ويجوز ضمُّها في غيره . واختاروا الفتحه لكثرتِه ولطول الكلام ، فإنَّ حذفَت اللام نصبت (عَمَرَكَ)^(١) على فعلٍ محذوفٍ ، ونصبت اسم الله^(٢) ، وفيه وجهان :
أحدهما أنَّ التقدير : أسألك بتعميرك الله^(٣) ، أي : باعتقادك بقاء الله ،
ف (تعميرك) مفعول ثانٍ ، و (الله) منصوب بالمصدر .
والثاني أن يكونا^(٤) مفعولين أي : أسأل الله تعميرك .
وأما الجملة الفعلية فكقولك : يمينُ الله ، فإنَّ نصبت كان التقدير : ألزمتك ، والترم
يمين الله ، وإن رفعت كان التقدير : يمين الله لازمة لي أو لك .

فصل

وجواب القسم إن كان إيجاباً لزمته اللام والنون في المستقبل ، كقولك : والله
لأنهين . وإنما لزمها لدلالاتها على التوكيد وحاجة^(٥) القسم إليه . وربما جاء في الشعر
حذف اللام^(٦) .

وقد يكون الجواب مبتدأ وخبراً كقولك : والله لزيدٌ منطلق ، والله إنَّ زيدا
لمنطلق . وإن كان الجواب ماضياً قلت : والله لقد قام زيد^(٧) ، فتؤكد باللام ، وإن

(١) سقطت عمرك من م .

(٢) ونصبت اسم الله في نحو : عمرك الله لأفعلن .

(٣) في م : أسلك تعميرك لي الله ، وفي ح : أسلك تعميرك الله . ولذلك صححناها اعتاداً على شرح المفصل
١٢٠/١ الذي جاء فيه : « وأما قولهم عمرك الله فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ، ونصبه على
تقدير فعل ، وفي تقدير ذلك الفعل وجهان : منهم من يقدِّر أسألك بعمرك الله وبتعميرك الله أي
وصفك الله بالبقاء والعمر تقول : بعمرك الله ، كأنك تحلف ببقاء الله ... » .

(٤) في م : يكون .

(٥) في م : وجاجة بالجم .

(٦) الشاهد حذف اللام : (شرح الكافية ٢/٣٢٩)

وقتيلا مرة أثارن ، فإنَّه فرع ، وإنَّ أخام لم يَضْهِدِ

(٧) سقط زيد من م .

كان الجواب نفيًا قلت : والله ما قام ، والله لا يقوم . ويجوز حذف (لا)^(١) في المستقبل لأمن اللبس بالإثبات ، لأنه في الإثبات تلزمه والنون .

فإن قيل : لم أكد الإثبات دون النفي ؟ قيل : لأنَّ في الإثبات التزام إحداث الفعل أو ما يقوم^(٢) مقامه ، وفي ذلك كلفة ، فاحتيج فيه إلى زيادة توكيد ، تحمل على الانتقال عن الأصل ، وتحمل المشقة بخلاف النفي ، فإنه بقاءً على العدم .

فصل

وإذا قلت : لزيد منطلق من غير يمين في اللفظ فليست لام القسم بل لام الابتداء .

وقال الكوفيون^(٣) : هي لام القسم . قالوا : والدليل عليه أنها تدخل على الفضلات كهولك : ل طعامك زيد^(٤) أكل ، وليس الطعام مبتدأ^(٥) .

وحجّة البصريين أن اللام إذا دخلت^(٦) على مفعول (ظننت) ارتفع بالابتداء ، ولم يمكن^(٧) تقدير القسم فيه ، لأنَّ (ظننت) لا تلغى بالقسم . فعلم أن تعليق

(١) الشاهد على حذف (لا) قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعاً
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
جاء في الخصائص ٢٨٤/٢ : « لو أراد الواجب لما جاز لأنَّ (أبرح) هذه لا تستعمل في الواجب ، فلا بدَّ من أن يكون أراد : لأبرح » .

(٢) في م : وما يقوم .

(٣) انظر المسألة الثامنة والحسين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٣٩٩/١ - ٤٠٤ .

(٤) في ح : زيدا .

(٥) في م : مبتدأ .

(٦) في م : أدخلت .

(٧) في ح : ولا يمكن .

(ظننت) لتحقق الابتداء ، كما تعلق بالاستفهام ، كقولهم : علمت أيهم أخوك . وأمّا قولهم : طعامك / زيد آكل ، فإننا جاز لأنّها في حيز الخبر ، إذ كانت معمولة له مقدّمة^(١) عليه فكأنّها داخلة على المبتدأ .

فصل

ومّا يستعمل في القسم (ائمن الله)^(٢) ، وهي مفردة عند البصريين ، واشتقاقها من الئمن أي : البركة أو القوّة .

وقال الكوفيون : هي جمع يمين .

واحتجّ الأولون بشيئين :

أحدهما كسر همزتها ، فإنّها لغة مسموعة ، وهمزة الجمع لا تكسر .

والثاني أنّها همزة وصل ، بدليل قول الشاعر : [من الطويل]

٧٤- فقال فريق القوم لَمَّا نشدتهم نَعَمْ ، وفريقٌ لَأَيْمُنُ اللهُ ما ندرى^(٣)

وهمزة الجمع ليست همزة وصل^(٤) .

(١) في ح : متقدمة .

(٢) انظر المسألة التاسعة والحسين من مسائل الإنصاف ٤٠٤/١ - ٤٠٩ .

(٣) البيت من شعر نصيب بن رباح ، وقبلة في الإنصاف ٤٠٧/١ :

وقد ذكرت لي بالكثير مؤالفاً قلاص سليم أو قلاص بني بكر

والبيت من شواهد سيبويه ٥٠٢/٣ ، ١٤٨/٤ ، والمقتضب ٢٢٨/١ ، ٩٠/٢ ، ٣٣٠ ، وروايته فيه (وقال فريق لئمن الله لاندري) . وجاء في شرح المفصل ٣٥/٨ - ٣٦ : « وألّف (ائمن) وصل ، ولم تجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة إلا هذا الحرف . قال الشاعر : (فقال فريق ...) ، فحذف الهمزة حين استغنى عنها باللام المؤكدة ، وهو مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : لا ئمن الله ما أقسم به » . وانظر مغني اللبيب ١٠٦ ، والممع ٤٠/٢ ، والدرر ٤٤/٢ .

(٤) ومن الأدلة على أنّ ائمن مفرد قول صاحب الإنصاف ٤٠٨/١ : « يدلُّ عليه أنّهم قالوا في ائمن الله (م الله) ، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ، إذ لا نظير له في كلامهم ، فدلَّ على أنّه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفرداً » .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدها أنه جمع يمين كقول الشاعر : [من الرجز]

٧٥- يبري لها من أئمنٍ وأشملٍ^(١)

فقابلها بالأشمل ، وفي جمعها في القسم زيادة توكيد .

والثاني أن هزمتها مفتوحة ، وهمزة الوصل لا تفتح مع غير لام التعريف^(٢) .

م ٨٠ والجواب : أمّا الأول فلا حجة فيه ، لأننا / لاننكر أن اليمين يجمع على (ايمين) في غير القسم . وأمّا^(٣) ما ذكروه فلا تعرض له بالقسم . وأمّا فتح هزمتها فلغة فيها . وللعرب فيها لغات : فتح الهمزة وكسرها مع النون ، وفتحها وكسرها مع حذف النون ، كقولك : (ايم الله) والخامسة (أم الله) بكسرها وفتحها مع حذف الياء والنون ، و (من الله) بضم الميم وكسرها ، و (م الله) بالضم والكسر .

وقال سيبويه : إن (من) هنا حرف جرّ ، وليست الباقية من (ايمين) ، ولو جعلت هذه الحروف والتصرفات في هذه الكلمة دليلاً على أنها ليست جمعاً كان متمسكاً صحيحاً^(٤) .

(١) الشاهد من رجز أبي النجم العجليّ استشهد به سيبويه ٢١١/١ ، ٢٩٠/٣ ، ٦٠٧ ، وقال : « قالوا : يمين وأمين لأنها مؤنثة . وقال أبو النجم : يأتي لها من أئمن .. البيت . وقالوا : أيمان فكسروها على أفعال ، كما كسروها على أفعال ، إذ كانا لما عدده ثلاثة أحرف » . وانظر الخصائص ٦٨/٣ ، والأمالى الشجرية ٣٠٦/١ ، والإنصاف ٤٠٦/١ ، وشرح المفصل ٤١/٥ .

(٢) جاء في الإنصاف ٤٠٧/١ : « والذي يدلُّ على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم (أم الله لأفعلن) فتدخل الهمزة على الميم ، وهي متحركة . ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها » .

(٣) سقطت (أمّا) من ح .

(٤) كتاب سيبويه ٤٩٩/٣ ، ٥٠٤ .

باب حتّى

وهي حرف بلا خلاف^(١) ، وتدخل على المفرد والجملة الاسميّة والفعل . فدخولها على الفعل يذكر حكمه في نواصب الأفعال . وأمّا دخولها على الجملة فلا يؤثر فيها لفظاً ولا تقديرأ ، وذلك كقول الشاعر : [من الطويل]

٧٦- فواعجبا حتّى كليبٍ تسبني كأنّ أباهَا نهشل أو مجاشع^(٢)
وأما دخولها على المفرد فعلى ضربين :
أحدهما أن تجرّ ك (إلى)^(٣) .
والثاني أن تكون عاطفة ك (الواو)^(٤) .

فصل

ومعنى (حتّى) اللّازم لها الغاية في التعظيم والتحقير .

- (١) وهذا لا ينفى ورود (حتّى) فعلاً واسماً في غير هذا الباب . فقد وردت فعلاً لاثنين من الحتّ ، واسماً لامرأة ، واسماً لموضع بعمان . انظر الأشباه والنظائر ٢٠/٢ - ٢١ .
- (٢) البيت للفرزدق من قصيدة في هجو جرير . وكليب من أجداد جرير ، ومجاشع ونهشل رهط الفرزدق . ومطلع البيت في ديوان الفرزدق ٤١٩/١ (فياعجي) استشهد به سيبويه ١٨/٣ ، وابن هشام في المغني ١٣٧ ، وقال : « ولا بدّ من تقدير محذوف قبل (حتّى) في هذا البيت ، يكون ما بعد (حتّى) غاية له ، أي : فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني » . وجاء في حاشية ابن يعيش ١٩/٨ : « حتّى للابتداء ، وفائدة الابتداء هنا التحقير . ولو خفض هنا (كليب) لجاز ، ويكون (تسبني) إمّا حالاً من كليب ، أو مستأنفاً ، وحتى كليب متعلّق به » .
- (٣) شاهد الجرّ في ابن يعيش : ١٧/٨ : ﴿ سلام هي حتّى مطلع الفجر ﴾ .
- (٤) من أمثلة العطف مجتّى : « قدم الحاجّ حتّى المشاة ، فهذا تحقير . ومات الناس حتى الأنبياء ، وهذا تعظيم » . ابن يعيش ٩٦/٨ .

فأما عملها فليس بأصل ، بل محمول على غيرها ، لأنها لما دخلت على الجملة تارة ،
ويعنى (إلى) أخرى ، ويعنى (الواو) ثالثة ، ويعنى (كي) رابعة لم يكن لها
اختصاص . تعمل بسببه ، لأنّ هذه المعاني تكون في الأسماء والأفعال .

فصل

وإنما عملت عمل (إلى) لأنّ إلى لانتهاه الغاية ، و (حتّى) تشاركها في ذلك ،
فعملت عملها في الموضع الذي يصحّ دخول (إلى) فيه .

فصل

وتفارق (حتّى) إلى في أشياء :

أحدها أنّ ما بعد (حتّى) يدخل في حكم ما قبلها ، كقولك : قام القوم حتّى
زيد ، ف (زيد) هنا دخل في القيام ، ولا يلزم ذلك في قولك : قام القوم إلى
زيد^(١) .

والثاني أنّ ما قبل (حتّى) يجب أن يكون جمعاً^(٢) كقولك : قام القوم حتى
زيد ، ولو قلت : قام عمرو حتى زيد ، لم يجوز . وعلة ذلك أنّ (حتّى) تدلّ على بلوغ
العمل غايته ، ولفظ الواحد لا يتناول أكثر منه ، بحيث يجوز تخصيصه ببعضه ،

(١) قيّد ابن هشام في المغني ١٢٢ - ١٢٣ هذا الفرق بقيد ، فقال : « إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول
ما بعدها كما في قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله والزاد حتى نعله ألقاها
أو عدم دخوله كما في قوله :

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت لهم ، فلا زال عنها الخير مجودا
حُمِل على الدخول . ويحكم في مثل ذلك لما بعد (إلى) بعدم الدخول . »

(٢) ربّما كان قيد ابن هشام في المغني ١٢٢ أدقّ من قيد العكبري ، إذ اشترط - إن لم يكن ما قبلها جمعاً - أن
يكون ذا أجزاء مثل : أكلت السمكة حتى رأسها .

بجلاف لفظ الجمع ، فإنه جاز أن يضاف الفعل إلى القوم ، ولا يراد دخول (زيد) فيهم لِعِظْمِهِ أو حقارته . فإذا جئت بـ (حتّى) أزلت هذا الجواز^(١) ، وتنزلت (حتّى) منزلة التوكيد للمانع من التخصيص .

والثالث أنّ (إلى) تدخل على المضر ، و (حتّى) لا تدخل عليه^(٢) ، وعلّة ذلك أنّه لمّا لزم أنّ يكون قبلها جمع ، وما بعدها واحداً منه ، لم يتقدّم على (حتّى) اللفظ الظاهر ، ليعود الضمير إليه . فلو أضمر لم يكن له ظاهر يعود عليه ضمير ، كقولك^(٣) : قام القوم حتى زيد ، ف (زيد) لم يتقدّم له ذكر ، يعود عليه ضمير .

فصل

وإنما جاز أن تقع (حتّى) بمعنى (الواو) ، لأنّ الواو للجمع ، و (حتّى) للغاية والشمول ، والمعنيان متقاربان .

فصل

وتفترقان في أشياء :

أحدها أنّ ما قبلها يجب أن يكون جمعاً^(٤) لما تقدّم .

والثاني أنّ يكون ما بعدها من جنس ما قبلها / فلو قلت : جاء الناس حتى الحمير^{ح ٦٦} لم يجوز ، لما ذكرنا من إفادة معنى الغاية والتوكيد .

(١) في م وح هذا الحوار بالحاء والراء . ولم يكن بدّ من إعجام الحرفين الجيم والزاي ليتفق أوّل الكلام وآخره .

(٢) يجيز الكوفيون والمبرد دخول (حتى) على المضر ، وحجّتهم قول القائل :
أتت حتّاك تقصد كلّ فجّ ترجى منك أنّها لا تحيب

(٣) بقية الفصل سقطت من م .

(٤) (أو مفرداً إذا أجزأ) معنى اللبيب ١٣٢ .

والثالث أن الواو تضر بعدها (ربّ)^(١) ، ولا تُضر بعد (حتّى) .

مسألة

تقول : مررت بهم حتى زيدٍ ، إن جعلتها بمعنى (إلى) لم تَحْتَجَّ^(٢) إلى إعادة الباء ، وإن جعلتها كالواو أعدت الباء ، كما تعيدها مع الواو .

مسألة

تقول : أكلت السمكة حتّى رأسها أكلته ، فلك فيه الرفع بالابتداء ، وما بعده خبر . والنصب على وجهين :

أحدهما أن تنصبه بمعنى الواو فيكون (أكلته) توكيداً .

والثاني أن^(٣) تنصبه بفعل محذوف دلّ عليه ما بعده ، أي : حتّى أكلت رأسها ، ف (حتّى) على هذا داخلة على الجملة تقديراً .

والجُرْ بمعنى (إلى) ، وأكلته توكيد لا غير ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٧٧- ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله والزاد حتى نعلّه ألقاها^(٤) /

٨١م

يروى (نعلّه) بالأوجه الثلاثة .

(١) سقطت (ربّ) من م .

(٢) في م : يحتج .

(٣) سقطت أن من م .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه ٩٧/١ نسبه إلى ابن مروان النحوي . قال محقق كتاب سيبويه : « والصواب أنه مروان النحوي » . ونسبه محققو المغني ١٣٧ إلى أبي مروان النحوي ، وإلى المتلمس ، والنسبتان في حواشي شرح المفصل ١٨/٨ . وذكر الصحيفة يجعله إلى المتلمس أقرب . وروايته في جل الزجّاجي ٦٩ : (الصحيفة) و (الحقيبة) . والشاهد فيه ورود حتّى (جازة وعاطفة وابتدائية . وانظر الممع ٢٤/٢ ، والدرر ١٦٢٢ ، والمجل في النحو للخليل ١٨٥ ، وخزانة البغداديّ ٢١٣ .

فإن لم تقل (أكلته) جاز الجرّ بمعنى (إلى) ، والنصب بمعنى (الواو) والرفع على الابتداء . والخبر محذوف . ومنع الزجاجي^(١) الرفع في كتاب الجمل ، وهو إمّا سهوً ، وإمّا أن يريد أن الرفع بمعنى الواو لا يجوز . فأما على تقدير الابتداء وحذف الخبر لدلالة الكلام عليه فلا مانع منه .

مسألة

تقول : اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك ، ف (حتى) هنا غير عاملة ، لأنّ (إذا) يعمل فيها جوابها النصب على الظرف ، فتلغوا^(٢) (حتى) لدخولها على الجملة تقديراً ، وتصير كالفاء في ربط ما بعدها بما قبلها في المعنى .

(١) قال الزجاجي في الجمل ٦٨ - ٦٩ : « أكلت السمكة حتى رأسها : أكلته بالرفع والنصب والخفض . فإن قلت : أكلت السمكة حتى رأسها ، كان الوجه الخفض ، لأنّه بمنزلة قولك : ضربت القوم حتى زيد ، وإن شئت نصبت فقلت : أكلت السمكة حتى رأسها ، كما تقول : ضربت القوم حتى زيداً على العطف ، ولا يجوز الرفع لأنّه لا خبر له . »

(٢) في م : فيلغوا ، وفي ح : فتلغوا على النحو الذي أثبتناه . جاء في لسان العرب [لغا] : « لغا في القول يلغو ويلغى ... أخطأ ، وقال باطلاً » ، ولعلّ المقصود بطلان عمل (حتى) .

باب الإضافة

الإضافة في اللغة الإسناد . قال امرؤ القيس : [من الطويل]

٧٨- فَلَمَّا دَخَلْنَا أَضْفَنَا ظَهْرَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ^(١)
أي : أسندناها . وبهذا^(٢) المعنى في هذا الباب ، لأنَّ الاسم الأول ملتصق بالثاني ،
ومعتمد عليه ، كاعتماد المستند بما يستند إليه .

فصل

وإنما حذف التنوين^(٣) من الأول لوجهين :

أحدهما أنَّ التنوين يدلُّ على انتهاء الاسم^(٤) ، وإضافة تدلُّ على احتياج الأول إلى
الثاني ، فلم يجتمعا .

والثاني أنَّ التنوين في الأصل يدلُّ على التنكير ، وإضافة تخصَّص ، فلم يجتمعا .

(١) ورد البيت في ديوان امرئ القيس ٥٣ ، والحزنة ٤١٨٧ برواية العكبري . وجاء في الديوان : « لَمَّا
دَخَلْنَا هَذَا الْبَيْتَ أَمَلْنَا ظَهْرَنَا ، وَأَسَدْنَاهَا إِلَى كُلِّ رَجُلٍ حَارِيٍّ ، أَي : مَنْسُوبٍ إِلَى الْحَيْرَةِ . وَالرَّحَالُ
تَنْسَبُ إِلَيْهَا . وَقِيلَ : أَرَادَ بِذَلِكَ الْإِحْتِبَاءَ بِمِثْلِ السِّیُوفِ . وَالْمُشْطَبُ الَّذِي فِيهِ خَطُوطٌ وَطَرَائِقُ
كَمِدَارِجِ النَّعْلِ ، وَشَطَبَ السِّیْفُ : طَرَأَتْهُ . وَجَاءَ فِي الْحِزَانَةِ : ضَفَّتْ فَلَانًا : إِذَا مَلَتْ إِلَيْهِ . وَأَضْفَتْهُ
إِذَا أَمَلَتْهُ إِلَيْكَ . وَمِنْهُ قِيلَ لِلدَّعِيِّ : مَضَافٌ ، لِأَنَّهُ مَسْنَدٌ إِلَى قَوْمٍ لَيْسَ مِنْهُمْ » ، وانظر شرح شذور
الذهب ٣٢٥ .

(٢) أي : وهي بهذا المعنى في هذا الباب .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٧٢/١ : « وَإِنَّمَا حُذِفَ التَّنْوِينُ أَوْ مَاقَامَ مَقَامِهِ مِنْ نَوْيِ التَّنْوِينِ وَالْجَمْعِ ، وَكَذَا
مَالَيْسَ فِيهِ التَّنْوِينُ وَالنُّونُ يَقْدَرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ تَّنْوِينٌ لِحُذْفِ الْإِضَافَةِ ، كَمَا فِي : كَمْ رَجُلٌ ، وَهَنْ حَوَاجٌ
بَيْتِ اللَّهِ » .

(٤) جاء في شرح الكافية ٢٧٢/١ : « فَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَمْزِجُوا الْكَلِمَتَيْنِ مَزْجًا تَكْتَسِبُ بِهِ الْأُولَى مِنَ الثَّانِيَةِ
التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة . أي التنوين أو النون .

فصل

وأما جرُّ الثاني بالأوّل فلأنَّ^(١) الإضافة تقدّر بحرف الجرّ ، ولكنّه حذف ليحصل التخصيص أو التعريف ، فناب الاسم عن الحرف ، فعمل عمله كما يعمل الاسم عمل الفعل في مواضع . وليس في الإضافة تقدير حرف على جهة التضمّن ، إذ لو كان كذلك لأوجب البناء^(٢) .

فصل

والإضافة تكون بمعنى (اللام) ، وبمعنى (مِنْ) نحو : غلام زيد ، وأثواب خزّ . ويتبيّن الفرق بينها بأشياء :

منها أنّ التي بمعنى (اللام) يكون الثاني فيها غير الأوّل في المعنى ، والتي بمعنى (مِنْ) يكون الأوّل فيها بعض الثاني .

ومنّها أنّ التي بمعنى (اللام) لا يصحُّ فيها^(٣) أن يوصف الأوّل بالثاني ، والتي بمعنى (مِنْ) يصحُّ فيها ذلك .

ومنّها أنّ التي بمعنى (اللام) لا يصحُّ فيها أن ينتصب الثاني على التمييز للأوّل ، والتي بمعنى (مِنْ) يصحُّ فيها ذلك ، كقولك : هذا باب حديدًا .

(١) في الأصل (لأنّ) . وأضفنا الفاء إلى العبارة لأنّ جواب (أمّا) يقتضيها .

(٢) جاء في شرح المفصل ٨٠/٣ : « والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة : تضمّن معنى الحرف ، ومشابهة الحرف ، والوقوع موقع الفعل المبني ... وتضمّنه معنى الحرف أن ينوى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنويّ ، حتى كأنّه موجود فيه ... ألا ترى أنّ (أين) و (كيف) يفيدان الاستفهام كما تفيداهم الهمزة ؟ » .

(٣) أضفنا (فيها) إلى العبارة لإقامتها .

فإن قيل^(١) (يد زيد) من أيّ الإضافتين ؟ قيل^(٢) : من التي بمعنى اللام ، لأنّ العلامات التي ذكرناها في اللام توجد فيها دون الأخرى .

فإن قيل ف (كلّ القوم) من أيّهما ؟ قيل : من اللام لما تقدّم . ألا ترى أنّ (كلّاً) عبارة عن مجموع أجزاء الشيء المضاف إليه ، والمجزأ غير الأجزاء ، ولذلك لا تقول : القوم كلّ ، ولا الكلّ قوم^(٣) .

فصل

والإضافة المحضة تعرّف إذا كان الثاني معرفة كقولك : غلام زيد ، وصاحب الرجل ، فيتعدى التعريف من الثاني إلى الأوّل لتخصّصه به .

وأما غير المحضة فهي على ضربين :

أحدهما لا يحصل^(٤) منها تعريف ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أحدها إضافة^(٥) (مثل) ونظائره ، كقولك : زيد مثل عمرو ، لأنّ (مثلاً) يقدر فيها التنوين إذ^(٦) كانت المماثلة بين الشيئين لا تقع من وجه مخصوص . وكذلك (غير) لأنّ المثليين من وجه غيران من وجه آخر ، وكذلك الغيران مثلان من وجه آخر . فإنّ وقعا بين متماثلين من كلّ وجه ، أو متغايرين من كلّ وجه تعرّفا .

كقولك : الحركة غير السكون . / ح ٦٧

(١) في ح : قولنا .

(٢) في م : قلنا .

(٣) قال ابن يعيش ١٩/٢ : « إذا كانت الإضافة بمعنى (من) كان معناها بيان النوع ، نحو قولك : هذا ثوب خز وخاتم حديد ... والذي يفصل بين هذا الضرب والذي قبله أنّ المضاف إليه ههنا كالجنس للمضاف ، ويصدق عليه اسمه . ألا ترى أنّ الباب من الساج ساج ، والثوب من الخرز خز ؟ » .

(٤) لعلّ الأصل : أحدهما إضافة لا يحصل منها تعريف .

(٥) في ح : الإضافة إلى (مثل) .

(٦) في م : إذا .

والثاني أسماء الفاعلين والمفعولين العاملة عمل الفعل لأنَّ التنوين فيها مقدرٌ مراد ،
وحذف تخفيفاً ، وانجرَّ الثاني لوجود لفظ الإضافة كهولك : زيد ضارب عمرو غداً .

والثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو : حسن الوجه ، لأنَّ التنوين فيها مرادٌ
أيضاً . والتقدير : مررت برجل حسنٍ وجهه^(١) .

والضربُ الثاني يحصل فيه التعريف ، وذلك في موضعين : /

أحدهما إضافة (أفعل) كهولك : زيدٌ أفضل القوم ، ف (أفضل) معرفة عند
الأكثرين . وأفعل هذه تستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها ب (مِنْ) كهولك : زيدٌ أفضل من عمرو ، وهذه نكرة .

والثاني الألف واللام كهولك : زيدٌ الأفضل .

والثالث الإضافة .

فصل

و (أفعل) هذه تضاف إلى ما هي بعضٌ له ، ولذلك لا تقول : زيدٌ أشدُّ
الحجارة ، ولا أفضل الحمير ، لأنه ليس منها . ومن ههنا إذا قلت : زيدٌ أفره عبداً ،
فجرت ، كان زيداً عبداً ، والتقدير : زيدٌ أفره العبيد ، وإن قلت : زيدٌ أفره عبداً ،
فنصبت ، لم يكن زيدٌ عبداً . والمعنى : عبيده أفره من عبيدٍ غيره .

ومنه المسألة المشهورة : زيدٌ أفضل إخوته ، لا يجوز ، لأنَّ إضافة أفضل إليهم^(٢)

(١) يُسَمِّيها ابنُ يعيش الإضافة اللفظية ١١٩/٢ ويقول : « الإضافة اللفظية أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً ،
والعنى على غير ذلك ، ويقال لها غير محضة » ، ثم يذكر اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ولا يذكر معها
إضافة مثل وغير .

(٢) في م : المبهم يوجب .

توجب أن يكون واحداً منهم ، وإضافتهم إليه تدل^(١) على أنه غيرهم ، لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه ، فيتنافيان . ولذلك لوقيل : مَنْ إخوته ؟ لم تعدّه منهم ، ولو قيل : زيدٌ أفضل الإخوة جاز ، لأنّه واحد منهم ، ولذلك تعدّه منهم .

فصل

وأما الضرب الثاني فهو إضافة الشيء إلى ما يصحُّ أن يكون صفةً له : ك (صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي) ، فيجعلونه على غير محض . لأنّ الأصل أن تقول : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع . ولكن لَمَّا أُضيف تُووَل على حذف موصوف تقديره صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع . ومن هذا الوجه لم يكن محضاً ، إلاّ أن التعريف يحصل به .

مسألة^(٢)

لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، وإن اختلف اللفظان . وأجاز الكوفيون ذلك إذا اختلف اللفظان .

وحجّة الأولين أنّ الغرض بالإضافة التخصيص ، والشيء لا يخصّ نفسه ، ولو كان^(٣) كذلك لكان كلّ شيء مخصّصاً .

واحتجّ الآخرون بإضافة الشيء إلى صفته ، كنحو ما ذكرنا . ومنه : ﴿ دار

(١) في م : يدل .

(٢) في ح : فصل . وتمييز الفصل من المسألة في هذا الكتاب غير دقيق ، وهي هنا مسألة خلافيّة ، كما أثبتنا .

(٣) في م : إذ لو .

الآخرة ﴿^(١)﴾ ، و ﴿حبل الوريد﴾ ^(٢) ، و ﴿حب الحصيد﴾ ^(٣) . والثاني هو الأول .
 والجواب أن جميع ما ذكره متأول على غير ظاهره ^(٤) ، وذلك أن التقدير : دار
 الساعة الآخرة ، وقد سماها الله تعالى (ساعة) في نحو قوله : ﴿ ويوم تقوم
 الساعة ﴾ ^(٥) . وأمّا حبل الوريد فعلى ذلك أيضاً ، والتقدير حبل الشراب ^(٦)
 الوريد ^(٧) ، والدم الوريد أي : الوارد فيه ، وفعليل بمعنى فاعل كثير . وأمّا حبُّ
 الحصيد فتقديره : حبُّ الزرع الحصيد ، لأنَّ الذي يحصد هو الزرع لا الحبَّ ^(٨) .

مسألة

تجوز إضافة الزمان إلى الفعل كقوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين
 صدقهم ﴾ ^(٩) ، ولا تجوز إضافة غير الزمان إليه ، لأنَّ بين الزمان والفعل مناسبة ، إذ
 كان الفعل يدلُّ على الزمان ، [فكأنَّك أضفت زماناً عاماً إلى خاصّ ، فتخصَّص ، لأنَّ
 الفعل يدلُّ على زمان ^(١٠) ماضٍ أو مستقبل ^(١١) . والذي يضاف إليه مالم يكن ماضياً
 بلفظه ولا مستقبلاً كالיום والساعة .

-
- (١) في ح و م : دار الآخرة وهي في المصحف لدار الآخرة ، من قوله تعالى في سورة يوسف الآية ١٠٩ :
 ﴿ ودار الآخرة خيرٌ للذين اتقوا ، أفلا تعقلون ﴾ .
- (٢) ﴿ ونحن أقربُ إليه من حبل الوريد ﴾ [سورة ق : ١٦] .
- (٣) ﴿ ونزلنا من السماء ماءً مباركاً فأنبتنا به جناتٍ وحبَّ الحصيد ﴾ [سورة ق : ٩] .
- (٤) في ح : ظاهر .
- (٥) ﴿ ويوم تقوم الساعة يُنلس المجرمون ﴾ [سورة الرُّوم : ١٢] .
- (٦) سقط الشراب من ح .
- (٧) سقط الوريد من م .
- (٨) تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ٤٣٦/٢ وهي المسألة الحادية والستون .
- (٩) سورة المائدة : ١١٩ .
- (١٠) ما بين معقوفتين ساقط من م .
- (١١) قال ابن يعيش ١٨٧٣ : « وقد أضيف حيث من الأمكنة إلى الجملة ، وذلك على التشبيه بـ (إذ) =

فأماً (أمس) و (غد) فلا يضاف إلى الفعل ، لأنه مخصوصٌ كتخصيص زمن الفعل . وإن شئت قلت : الفعل هنا في تقدير المصدر ، فلذلك أضيف إليه ، إلا أن المصدر لا يدلُّ على الحدث ، والفعل يدلُّ عليه ^(١) .

= و (إذا) في الزمان من جهة إبهامها ، وذلك أن (حيث) من ظروف الأمكنة يقع على الجهات الست ، وغيرها من الأمكنة » .

(١) قال ابن يعيش ١٦٣ : « وقد ردَّ ابن درستويه القول الأول ، وقال : الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده ، ويدلُّ على ذلك أن موضع الجملة خفض ، بلا خلاف ، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضاً ، أو كان مفتوحاً في موضع الخفض . فالإضافة إلى الجملة ، والمراد مدلولها الذي هو الحدث » .

باب التوكيد

التوكيدُ تمكينُ المعنى في النفس ، ويقال : توكيد وتأكيد ، ووكد وأكد ، وبالواو جاء القرآن : ﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾^(١) ، ولفظه على ضربين : أحدهما إعادة الأول بعينه ، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال ، والحروف والجمل . والثاني غير لفظ الأول ، ولكن في معناه .

فصل

والغرض من ذكره إزالة الاتساع ، وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخبر ، ويراد به غيره مجازاً ، كقولك : جاءني زيد ، فإنه قد^(٢) يراد : جاءني^(٣) غلامه أو كتابه ، ومنه : عمر السلطان داراً ، أو حفر نهراً ، أي : أصحابه بأمره ، فإذا قلت : جاء زيد نفسه كان هو الجائي حقيقة . وقد يذكر العام ، ويراد به الخاص ، كقوله تعالى : ﴿ الذين قال لهم الناس : إنَّ الناس قد جمعوا لكم ﴾^(٤) ، والمراد بعضهم . فإذا قلت : قال الناس كلهم ، لم يحتمل بعضهم .

(١) سورة النحل : ٩١ . جاء في شرح المفصل ٣٩٧٣ : « يقال : تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة ، وهما لغتان ، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر ، لأنهما يتصرفان تصرفاً واحداً ، ألا تراك تقول : أكد يؤكِّد تأكيداً ، ووكد يوكد توكيداً » .

(٢) سقطت (قد) من م .

(٣) في ح : قد جاءني .

(٤) سورة آل عمران : ١٧٣ .

فصل

ويؤكد الواحد بلفظين (نفسه) و / (عينه)^(١) وهما عبارتان عن حقيقته ،
ويؤكد الاثنان بـ (كلا) و (كلتا) والجمع بـ (كلهم) و (أجمع) و (أجمعين)
و (جمعاء) و (جمع)^(٢) ، لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء ، والإحاطة
بها . فما لا يتجزأ لا تدخل عليه ، لعدم معناها فيه . ألا ترى أنك لو قلت : كتب زيد
كله ، أو أجمع ، لم يكن له معنى ، كما يكون في قولهم : كتب القوم كلهم .

فصل

ولا تؤكد النكرات^(٣) ، وأجازه الكوفيون .

وحجة الأولين من وجهين :

أحدهما أن التوكيد كالوصف ، وألفاظه معارف ، والنكرة لا توصف بالمعرفة .

والثاني أن النكرة لا تثبت لها^(٤) في النفس عين ، تحتل الحقيقة والمجاز ، فيُفرق
بالتوكيد بينها بخلاف المعرفة . ألا ترى أنك لو قلت : جاءني رجل لم يحتمل أن تفسره

(١) التأكيد بالنفس والعين غير قاصر على المفرد عند ابن يعيش ، فقد قال ٣٩/٣ : « وغير الصريح نحو قولك : فعل زيد نفسه وعينه ، والقوم أنفسهم وأعيانهم » . ويسمى هذا النوع من التوكيد معنوياً ، وتوكيداً غير صريح .

(٢) أغفل المؤلف ألفاظاً سيذكرها بعد . وهي (أكتعون وأبتعون وأبصعون) وتعد من باب الإتياع . قال ابن يعيش ٤٦/٣ : « وأما ما بعد أجمع ، فتوابع لا تقع إلا بعدها . فـ (أكتع) تابع لـ (أجمع) يقع بعدها ، كقولنا : حسن بسن » .

(٣) أي : لا تؤكد النكرات توكيداً معنوياً بالألفاظ المذكورة في الفصل السابق . أما التوكيد اللفظي فجائز بالإجماع . جاء في الإنصاف ٤٥١/٢ : « وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو : جاءني رجل . انظر المسألة الثالثة والستين من مسائل الخلاف .

(٤) في م : لما .

بكتاب رجل ، لأنَّ المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتَّى يدفع بالتوكيد ، بخلاف لفظة (القوم) ، فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر ، فإذا أردت الجميع أكَّدت لرفع المجاز الغالب . ومثل ذلك الاستثناء ، فإنَّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق ، لأنَّه يستعمل فيه غالباً .

احتجَّ الآخرون بأنَّ ذلك قد جاء في الشعر ، فن ذلك قول الراجز :

٧٩- أرمي عَلَيْهَا وهي فرعٌ أجمعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعٌ^(١)

وقال الآخر : [من الرجز]

٨٠- إذا القعود كرَّ فيها حفدا يوماً جديداً كلَّه مطرداً^(٢)

وقال آخر : [من الرجز]

٨١- قد صرَّت البكرة يوماً أجمعاً^(٣)

والجواب عن هذه الأبيات من وجهين :

(١) هذا الشاهد من رجز حميد الأرقط ، وهو بيتان من مشطور الرجز ذكرهما سيويوه ٢٢٦/٤ ، وورد أولهما في الخصائص ٣٠٧/٢ ، وفي اللسان [فرع] ، وفي المحصن المجلد ٢ السفر ٦ ص ٢٨ ، وفي الخزانة ٢١٤/١ . جاء في اللسان : « يقال : قوس فرع أي : غير مشقوق ، وقوس فلق أي مشقوق » ، وجاء في حاشية الخصائص : « وقوله (فرع أجمع) أي : عملت من غصن ولم تعمل من شقّ عود ، وذلك أقوى لها » . والشاهد فيه توكيد النكرة (فرع) توكيداً معنوياً بأجمع ، وجواز ذلك عند الكوفيّين .

(٢) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز لم أقف على قائلها . ذكرهما أبو البركات في الإنصاف ٤٥٢/٢ : القعود : ما يقتعده الراعي من الإبل في كلِّ حاجة ، والحفد : ضرب من سير الإبل ، ومطرد : تامّ متتابع الجري . والشاهد فيه أنّ الشاعر وكَّد (يوماً) ، وهو نكرة ، توكيداً معنوياً ، وهو سائغ عند الكوفيّين . وانظر أسرار العربيّة ٢٩٠ ، وشرح المفصل ٤٥/٣ .

(٣) هذا البيت من مشطور الرجز لم أقف على قائله . جاء في حاشية ابن عقيل ٢١٧/٢ : « يذكر بعض النحاة من البصريّين أنّه مصنوع » ويروي بعض من يستشهدون به بيتاً آخر قبله وهو : (إنّنا إذا خطّافنا تقعما) . وجاء في الخزانة ١٨١/١ : « البكرة : هي التي يُستقى عليها ، وصرّت : بمعنى =

أحدهما أنَّ التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة . فقوله أجمع توكيد^(١) ل (هي) ، ولكنه اضطر ، ففصل بالخبر^(٢) بين المؤكِّد والمؤكِّد كما في الصفة . وقيل : في (فرع) ضميرٌ ، والتوكيد له ، وهذا بعيد . وأمَّا قوله (جديداً كلّه) فهو مرفوعٌ على أنه تأكيد للضمير في (جديد) .

والوجه الثاني أنَّ هذه الأبيات شاذةٌ ، فيها اضطرار ، فلا تجعل أصلاً^(٣) .

فصل

وإنما لم ينصرف (جَمَعُ) لأنَّ فيه العدلَ والتعريفَ . فالعدلُ عن (جَمَعُ) ، لأنَّ واحده (أجمع) و (جمعاء) ، فينبغي أن يكون على (جَمَعُ) مثل (حُمُر) ، ولكنه فتحت ميمه وصير ك (عَمَر) .

وقال أبو عليّ : هو معدول عن (جَمَاعِي) مثل صحراء وصحاري^(٤) ، ولو كان عن جَمَعٍ مثل حُمُر لما جاز فيه أجمعون ، وكان يؤكِّد به المذكر والمؤنث كما يوصف بِحُمُرِ المذكر والمؤنث .

= صَوَّت ، من صرَّ الباب يصرُّ ، وقال ابن عقيل : « ومذهب الكوفيِّين - واختاره المصنّف - جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك ، نحو : صُمْتُ شهراً كلّه » . وانظر الإنصاف ٤٥٥/٢ ، والهمع ١٢٤/٢ ، والدرر ١٥٧/٢ .

(١) في م : تأكيد .

(٢) في م : الخبر .

(٣) ذكر أبو البركات وجهاً ثالثاً في الإنصاف ٤٥٦/٢ ، فقال : « على أنَّ هذه المواضع كلّها محمولة على البذل ، لا على التأكيد » .

(٤) عرض الرضيّ في الكافية ٤٣/١ هذين الرأيين ، ثمَّ قال : « وفي (جَمَعُ) ، فعن الخليل أنه تعريف إضافي ، وكذا في (أجمع) ، لأنَّ الأصل في (جاء القوم أجمعون) أجمعهم أي : جميعهم ، وقرأت الكتاب أجمع أي : جميعه ، قيل : هو ضعيف ، لأنَّ تعريف الإضافة غير معتبر في الصرف » .

وأما التعريف فبوضعه توكيداً للمعرفة صار كالأعلام ، وليس فيه أداة^(١) للتعريف . وأما (جمعاء) فَلألفي^(٢) التأنيث .

فصل

وأما (أكتع) و (أبصع)^(٣) وما تصرف منها فلا تستعمل في التوكيد إلا تبعاً ل (أجمع) ، فإن جاء شيء على غير ذلك في الشعر فضرورة .

مسألة^(٤)

وأما (كلا وكلتا) فاسمان مفردان مقصوران ، وقال الكوفيون : هما مثنيان لفظاً ومعنى :

وحجة^(٥) الأولين من وجوه :

أحدها^(٦) أنّهما بالألف في الأحوال الثلاث إذا أضيفا إلى الظاهر ، وليس المثني كذلك .

والثاني أنه لا ينطق بالواحد منها ، فلا يقال في الواحد (كل) بخلاف المثني^(٧) .

(١) سقطت أداة من ح .

(٢) في م : فلألف . ويعني للمؤلف بالألفين : الألف والهمزة .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٣٣٣/١ في تفسير اشتقاق (أكتع وأبصع وأبتع) : « مشتقة من حوّل كتيع ، أي : تام ، ومن تبصّع العرق أي سال ، أو من بصع أي : روى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدة » .

(٤) يخيل إلينا أن النسخ أغفلوا إحدى الكلمتين اللتين يجعلها المؤلف في رؤوس الفقرات وهما : فصل ، ومسألة ، وأضفنا كلمة (مسألة) إلى الأصل ، للحفاظ على وحدة التقسيم .

(٥) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ . وهي المسألة الثانية والستون .

(٦) في م : أحدها .

(٧) جاء في لسان العرب [كلا] : « قال الفرّاء : هو مثني من كل ، فحففت اللام ، وزيدت الألف =

والثالث أنها يضافان إلى المثني ، ولو كانا مثنيين للزم أن يضاف الشيء إلى نفسه ، وهو باطل . ألا ترى أنك لا تقول : مررت بهما اثنيهما ، كما لا تقول : مررت به واحده . فإن قيل : فكيف ^(١) يقال : مررت بهم خمستهم ، فيضاف الجمع إلى الجمع ؟ قيل : إنما أجازوا ذلك لأن ضمير الجمع يحتمل العدد القليل والكثير ، فلا يلزمه من إضافة الخمسة ونحوها إضافة الشيء إلى نفسه .

والرابع أن الضمير يرجع إليه بلفظ الأفراد ، كقوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين أتت أكلها ﴾ ^(٢) ، ولو كان مثني في اللفظ لم يجز ذلك ، كما لا يجوز : الرجلان قام .

٨٤م واحتج الآخرون بالسمع والقياس : /

٦٩ ح أمّا السماع فقول الشاعر : / [من الرجز]

٨٢- في كلتَ رجليها سلامى واحده كلتاها مقرونة بسائده ^(٣)

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما أن الضمير يعود إليه بلفظ التثنية في بعض المواضع ، كقول الشاعر : [من البسيط]

= للتثنية ، وكذلك (كلتا) للمؤنث ، ولا يكونان إلا مضافين ، ولا يتكلم منها بواحد ، ولو تكلم به ل قيل : (كل) و (كلت) و (كلان) و (كلتان) .
(١) في ح : كيف .

(٢) ﴿ كلتا الجنتين أتت أكلها ، ولم تظلم منه شيئاً ، وفجرنا خلالها نهراً ﴾ [سورة الكهف : ٣٣] .

(٣) الشاهد بيتان من مشطور الرجز لا يعرف قائلها . ورواية الشاهد في الخزانة ١٢٩/١ :

في كلت رجليها سلامى زائده كلتاها قد قرنت بواحد

قال البغدادي : « في حاشية الصحاح أن هذا البيت من رجز يصف به نعامة » وقال الفراء في معاني القرآن ١٤٢/٢ : « وقد تفرّد العرب إحدى (كلتا) ، وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها .. » وجاء في الهمع ٤١/١ : « وذهب الكوفيون : إلى أن لفظها مثني ، وأصلها (كل) بدليل سماع مفرد (كلتا) في قوله : في كلت رجليها سلامى واحده . وأجيب عنه بأنه حذف الألف ضرورة » ، وانظر أسرار العريية ٢٨٨ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ .

٨٣- كلاهما حين جدّ الجريّ بينهما قد ألقعا ، وكلا أنفيهما رايب^(١)

والثاني أنّها في الجرّ والنصب بالياء ، وفي الرفع بالألف إذا أضيفا إلى مضر .

والجواب أنّ الشعر لا يُعرف قائله ، على أنه محمول على الضرورة ، وقد جاز حذف
شطر الكلمة في الضرورة ، كقول لبيد^(٢) : [من الكامل]

٨٤- درس المنا بمتّالع فآبان^(٣)

أراد : (المنازل) ، وقال العجاج^(٤) :

(١) البيت من شعر الفرزدق في هجو بنت جرير . ذكره ابن منظور في اللسان [سلف] مع بيت آخر .
وجاء في حاشية اللسان : « هذان البيتان للفرزدق قالهما في أمّ غيلان بنت جرير ، وكان جرير زوّجها
الأبلىق الأسديّ » . وجاء في الخزانة ٩٦/٣ : « زوّج جرير بن الخطمي بنته عضيذة بن عضيذة ابن
أخي امرأته ، وكان منقوص العضد ، فخلعها منه أي : طلقها بفدية ، فقال الفرزدق ... » وذكر
الشاهد مع بيتين آخرين . وموضع الاحتجاج بالشاهد أنه أعاد ضمير (ألقعا) بالثنية حملاً على المعنى .
وقال (رايب) بالإفراد حملاً على اللفظ . وانظر الإنصاف ٤٤٧/٢ ، والمرئجل ٨٢ ، والهمع ٤١/١ ،
والدرر ١٦/١ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامريّ [ت : ٤١ هـ] أحد شعراء المعلّقات ومن المعرّبين . أدرك الإسلام ، وأسلم
وحسن إسلامه ومدح الرسول ﷺ . الشعر والشعراء ٢٧٤/١ ، خزانة الأدب ٢٤٦/٢ .

(٣) هذا صدر بيت من شعر لبيد وعجزه : (فتقامت بالحبس فالسويان) استشهد به ابن جنّي في
الخصائص ٨٠/١ وقال : « وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يُخلُّ بالبقية ، ويعرّض لها
الشبهه » ، وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٣٦ ، والمحتسب ٨٠/١ ، ٧٧/٢ ، وضائر الشعر لابن
عصفور ١٤٢ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٨/٢ ، ولسان العرب [ابن] .

(٤) سبقت ترجمة العجاج مع الشاهد ذي الرقم ١٨ . وهذا الشاهد من رجزه ورد في ديوانه ٤٥٣ على هذه
الصورة . ورواية الخصائص ١٣٥/٣ (أوالفأ مكة) . قال سيبويه في الكتاب ٢٦/١ : « اعلم أنّه يجوز في
الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنّها أسماء كما
أنّها أسماء ، وحذف ما لا يحذف ، يشبهونه بما قد حذف ، واستعمل محذوقاً » . وقال ابن جنّي في
الخصائص : « يريد الحمام ، فحذف الألف ، فالتقت الميمان فغيرت ، على ما ترى » . وانظر الإنصاف
٥١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٦ - ٧٥ ، ولسان العرب [حم] .

٨٥- قواطناً مكّة من وُرق الحمي

أراد : (الحمام) ، وهذا لا يقاس عليه ، ولا يثبت به أصل :

وأما عود الضمير المثني إليه فعلى المعنى ، والإفراد على اللفظ^(١) . وهذا مثل (كَلَّ) و (مَن) فإنّ الضمير يعود إلى لفظها تارة كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَهُمْ آتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾^(٢) و ﴿ بَلَى مِنْ أَسْمٍ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾^(٣) ، وتارة يجمع حملاً على المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾^(٤) و ﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغْوِصُونَ لَهُ ، وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾^(٥) .

وأما جعلها بالياء في الجرّ والنصب فلم يكن لما قالوا ، إذ لو كان كذلك لاستمرّ مع المضر والمظهر كما في كلّ مثني . وإنّا قلبت الألف ياء مع المضر لوجهين :

أحدهما أنّ (كلا وكتنا) يشبهان^(٦) (على وإلى ولدى) في أنّها لاتستعمل وحدها ، بل لا بُدَّ من دخولها على الاسم ، وأنّ آخرها ألفٌ كآخرها . وكما^(٧) تجعل الألف في (على) ياءً مع المضر كذلك (كلا)^(٨) ، واختصّ ذلك بالنصب والجرّ . كما أنّ (على) يكون موضعها نصباً بحقّ الأصل .

(١) قال ابن يعيش ٥٤/١ : « (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أنّ (كلاً) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة ، هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنّه اسم مثني لفظاً ومعنى » .

(٢) سورة مريم : ٩٥ .

(٣) ﴿ بَلَى مِنْ أَسْمٍ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١١٢] .

(٤) سورة النمل ٨٧ .

(٥) سورة الأنبياء ٨٢ .

(٦) في ح : تشتهبان .

(٧) في ح : فكما .

(٨) قال ابن يعيش ٥٤/١ : « وألف (كلا) لام ، وليست زائدة ، لثلاث يبقى الاسم الظاهر على حرفين » .

والثاني أنّ (كلا)^(١) إذا أضيفت إلى المضمر لم تكن إلا تابعة للمثنى ، فجعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحساناً .

فصل

وألف (كلا وكلتا) من واو عند قوم ، ومن ياء عند آخرين^(٢) ، وتاء^(٣) (كلتا) بدل من أحد^(٤) الحرفين ، وألفها للتأنيث . ونذكر ذلك في التصريف إن شاء الله .

فصل^(٥)

وأقوى ألفاظ التوكيد في الجمع (كلهم) ، لأنها قد تكون أصلاً يليه العامل ، كقولك جاءني^(٦) كل القوم . وتكون مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾^(٧) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إنَّ الأمرَ كُلَّهُ لله ﴾^(٨) فيمن رفع . ومن^(٩) نصب جعله توكيداً .

وأما (أجمع) وما تصرّف منها فلا تكون إلا تابعة ، فإذا اجتمعت (كل) و (أجمع) في التوكيد قدّمت (كل) عليها لشبهها بالمتبوع .

(١) في الأصل (كلاً) بتشديد اللام ، والوجه التخفيف .

(٢) من القائلين بأن أصلها ياء سيويه . انظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ٥٤/١ .

(٣) في ح : وما كلتا .

(٤) في م : إحدى . أي بدل من الواو أو الياء التي انقلبت عنها ألف (كلا) .

(٥) سقط فصل من م .

(٦) في م : كان كل .

(٧) سورة آل عمران : ١٨٥ .

(٨) ﴿ يقولون : هل لنا من الأمر من شيء ، قل : إنَّ الأمرَ كُلَّهُ لله ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٤] . قال

البيهقي في معالم التنزيل : « قرأ أهل البصرة برفع اللام على الابتداء وخبره في (لله) . وقرأ الآخرون

بالنصب على البديل ، وقيل : على النعت » . وربما كان الأصح أن يقال : على التوكيد .

(٩) في ح : وفيمن .

فصل

ولا يعطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، لأنَّ معنى الجميع واحد بخلاف الصفة ، فإنَّ الصفة تدلُّ على معنى زائد على الموصوف^(١) .

فصل

وإذا جمعت بين لفظي توكيد كان الثاني مفيداً زيادة التوكيد فقط ، كقوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون ﴾^(٢) . وقال الزجاج : الفائدة في (أجمعون) بعد (كلِّ) الدلالة على أنَّ سجود الملائكة وقع في حال واحدة . وفي هذا نظر .

(١) جاء في شرح الكافية ٣٣٣/١ : « وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف ، نحو : والله ثمَّ والله ... بخلاف التأكيد المعنوي ، فإنَّه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض ، ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف ، فلا يقال : جاءني القوم كلُّهم وأجمعون ، ولا جاءني القوم كلُّهم أجمعين » .

(٢) سورة الحجر : ٣٠ .

باب النعت

النعت والوصف بمعنى^(١) . فأماً (الصفة) فهي عند النحويين بمنزلة الوصف : وأصلها (وصفة) ، فحذفت واؤها كما حذفت في (عدة وزنة) . وأماً المتكلمون فيفرون بين الوصف والصفة : فالوصف لفظ الواصف ، كقولك : ظريف وعالم ، والصفة هي المعنى العام الموصوف .

فصل

والغرض من الوصف الفرق بين مشتركين في الاسم ، أو المدح أو الذم ، أو التعظيم^(٢) : فقطع الاشتراك كقولك^(٣) : مررت بزيد الظريف ، أي أنَّ ثمَّ جماعة ، كلُّ منهم اسمه زيد ، / والمختصُّ بالظرف منهم واحد ، ولذلك لم يوصف للمضر ، إذ لا اشتراك فيه لعوده إلى الظاهر . والمدح والتعظيم يقعان في صفات الله عزَّ وجلَّ^(٤) . والذمُّ كقولك : مررت بزيد الخبيث الفاسق ، فإنَّك لا تقصد تمييزه عن غيره ، بل تقصد إعلام السامع بما فيه من الأوصاف / المذمومة .

٨٥ م
ح ٧٠

فصل

وإنَّما لزم أن تكون الصفة بالمشتقِّ أو الجاري مجراه ، لأنَّ الفرق إنَّما يحصل بأمر عارض يوجد في أحد الشيئين أو الأشياء دون باقيها . وهذا إنَّما يكون في المشتقات مثل

(١) جاء في ابن يعيش ٤٧/٣ : « وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ النعت يكون بالخلية نحو طويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال نحو : ضارب وخارج . فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ، ولا يقال له منعوت » .

(٢) قال ابن يعيش ٤٧/٣ : « والغرض بالنعت تخصيص نكرة ، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة » .

(٣) في ح : كقوله .

(٤) في ح : الله تعالى .

الحلية ، نحو : الأسود والأزرق ، والغريزة مثل : العقل والحسن ، والفعل نحو : القيام والإكرام ، أو الصناعة نحو : البزاز والعطار ، والنسب نحو : بصريّ وهاشميّ .

وأما الجاري مجرى المشتقّ فمثل : مررت برجل أبي عشرة^(١) ، وبجية ذراع طولها ، كأنك قلت : مررت برجل كثير الأولاد ، وبجية مذروعة .

فصل

ولابدّ في الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، لأنّ ذلك من ضرورة كونه مشتقاً أن يعمل في فاعل مضر أو مظهر : فالمضر هو الموصوف في المعنى ، والمظهر لابدّ أن يصحبه ضمير الموصوف ليصير من سببه^(٢) به ، كهولك : مررت برجل قائم زيداً عنده ، فلولا الهاء لكان الكلام أجنبياً من الأوّل ، ولم يكن صفة له .

فصل

وأنا كانت الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب ، لأنّ الصفة هي الموصوف في المعنى . ومحالّ أن يكون الشيء^(٣) الواحد معرفة ونكرة ، ومفرداً وأكثر في حالٍ واحدة .

فصل

فأما قولهم : ثوبٌ أسالّ ، وبرمة أعشار فإننا جاز لَمّا كان الثوب يجمع رقاعاً ، وكأنّ كلّ ناحية منه سمل ، والبرمة مجتمعة من أكسار ، فصار التقدير : ذات أكسار^(٤) .

(١) المثال الذي تتناقله كتب النحو : « مررتُ برجل أبي عشرة أبوه » ، انظر الخصائص ١٢١/١ - ١٢٢ .

(٢) قال ابن يعيش في توضيح السبب ٥٤/٣ : « والغرض بالسبب هنا الاتصال ، أي بفعل ماله به اتصال » .

(٣) سقط الشيء من م .

(٤) أضاف الرضيّ إلى علّة المكبريّ علّة أخرى ، فقال في شرح الكافية ٣١٠/١ : « وأما برمة أعشار =

فصل

والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، لأنها هي هو في المعنى ، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف^(١) ، ويؤلى العاملُ الصفةَ ، فتقول : مررت بالظريف ، ولا تكررُ العامل معها ، فلا تقول : مررت بزيد بالظريف .

وقال الأخفش : العامل فيها معنويٌّ ، وهو كونها تابعة ، وهذا إن أراد به أنها تابعة للموصوف في الحقيقة فذلك لا يقتضي العمل . وإن أراد أنها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بياناً للعامل ، وهو مذهب الجميع . وإنما الخلاف في العامل^(٢) في هذا التابع ماهو ، ولأنَّ التبعيةَ معنى واحدٌ ، والشئ الواحد لا يعمل أعمالاً مختلفة في معمول واحد^(٣) .

فصل

وإذا اختلفت العامل في الأسماء لم تنعت بنعت واحد ، كقولك : جاء زيد ، ورأيت عمراً الظريفين ، فلا يجوز نصب الصفة ولا رفعها ، لأنها لفظ واحد

= وأكسار ، وثوب أسال ، ونظفة أمشاج فلأنَّ البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار ... وجرائم على ذلك كون أفعال جمع قلة ، فحكمه حكم الواحد .

(١) قيّد ابن يعيش جواز حذفه بقيد وهو دلالة اللفظ عليه ، فقال في شرح المفصل ٥٩٢/٣ : « إذا قلت : مررت بطويل ، لم يعلم من ظاهر اللفظ أنَّ المرور به إنسان أو رمح أو ثوب ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول . إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره ، وقويت الدلالة عليه » .

(٢) سقط العامل من م .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٩٩/١ : « قال سيبويه : العامل فيها هو العامل في المتبوع . وقال الأخفش : العامل فيها معنويٌّ كما في المتبدأ والخبر ، وهو كونها تابعة . وقال بعضهم : إن عامل الثاني مقدر من جنس الأوّل . ومذهب سيبويه أوّل ، لأنَّ النسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ، فإنَّ المحييء في : جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى زيد المقيّد بقيد الظرافة » .

مثنى^(١) . فلو رُفعت أو نُصبت لتبعت أحد الاسمين ، وعمل فيها عاملمه ، فينقطع تبعها للآخر ، والتثنية تأتي ذلك ، لأنها تدلُّ على أنَّ الصفة تابعة لها .

فصل

فإن كان الإعراب واحداً ، والعمل مختلف فالحكم كذلك ، لأنَّ العاملين لا يعملان عملاً واحداً في معمول^(٢) واحد . وإن^(٣) كان العاملان بمعنى واحد ، كقولك : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فالحكم كذلك عند بعض^(٤) البصريين ، لأنَّ العامل لفظ ، وقد خالف لفظ الثاني لفظ الأوَّل ، والمعنى لا يعمل هنا حتى يؤثر اتفاقهما في المعنى .

فصل

إذا تكرَّرت النعوت جاز حمل الجميع على الموصوف ، وهو الظاهر ، وجاز نصبها بإضمار أعني ، ورفعها على إضمار (هو) ، ودلُّ^(٥) هذا الإضمار على زيادة المدح والذم ، لأنَّه يصير بذلك جملة مستقلة^(٦) .

(١) في م : فيثنى .

(٢) المنع مذهب المبرد والزجاج وكثير من المتأخرين ، والجواز مذهب سيبويه والخليل . جاء في شرح الكافية ٣١٥/١ : « فإنَّ كان العاملان من نوع واحد أي : كنا رافعين أو ناصبين ... والمعمولان مشتركان في اسم واحد كأنَّ يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدئين جاز عند سيبويه والخليل جمعها في وصف إذا اتفقا تعريفاً وتنكيراً ، نحو : قام زيد ، وقعد عمرو الظريفان . وضربت زيدا وأكرمت بكرأ الطويلين ... والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يابئون جواز ذلك إلا إذا اتفق العاملان معنى » .

(٣) في ح : فإن .

(٤) سقطت بعض من ح .

(٥) في ح : ودلُّ على هذا .

(٦) الشاهد الذي يوضح ذلك هو ما أورده ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ٤١٦/٢ - ٤١٧ من شعر الخرنق ، وهو قولها :

لا يبعدهنَّ قسومي السنين هم سُمُّ العداة وآفة الجزر =

فصل

ويجوز عطف بعض الصفات على بعض تنبيهاً على زيادة المدح والذم ، كقولك :
مررت بزيد الكريم والعاقل : ف (الواو) تدلُّ على أنه المعروف بذلك .

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
فقد نصبت (النازلين) بإضمار (أعني) ، و (الطيبون) مرفوعة بإضمار هم . قال ابن عقيل :
« ويروى بيت الخرنوق برفعها ونصبها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس » . وانظر الإنصاف
٤٦٨/٤ .

باب عطف البيان

وهو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف / من
الأول ، كقولك : مررت بزیدِ أبي عبد الله ، إذا كان بالكنية أعرف ، وبأبي عبد الله
زیدِ ، إذا كان بالاسم أعرف ، وليس هو ههنا ببدل ، لأنّه كالموصوف في التعريف
والتنكير ، وجميع ما ذكرناه في الصفة^(١) . وليس البدل كذلك .

وفي بعض المواضع / يجوز أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلاً ، وفي بعضها
يتعيّن أحدهما ، كقولك : جاءني زيد أبو محمد ، يحتملها . وفي قولك : يا أيها الرجل
زيد ، يتعيّن أن يكون عطف بيان^(٢) . وفي قولك : يا أخانا زيدا ، إن نصبت كان
بيانا ، وإن أردت البدل ضممت (زيدا) ، لأنّ حرف النداء يقدرّ عوده مع البدل .

(١) وما ذكره هو : « الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث
والإعراب » .

(٢) لأن زيدا أعرف من الرجل .

باب البدل

الغرضُ من البدل هو^(١) الغرضُ من الصفة ، وقد ذكر . والفرق بين البدل والصفة أنَّ الصفة بالمشقِّ ، والبدل بغير المشقِّ ، وأنَّ الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير وغيرهما . والبدل يجوز أن يخالف المُبدلَ منه في التعريف والتنكير^(٢) ، والإظهار والإضمار ، وأنَّ البدل يكون ببعضٍ من كلِّ ، وبمعنى يشمل عليه الأوَّل ، والصفة بخلافه . والفرقُ بينَ البدل وعطفِ البيانِ قد تقدَّم .

فصل

وبدلُ الشيء في اللغة ماقام مقامه ، وهو على هذا المعنى في اصطلاح النحويين^(٣) . ألا ترى أنَّك لو حذف الأوَّل واقتصرت على الثاني لأغناك عنه ، ولذلك قال بعضهم : عبرة البدل ما صلح لحذف الأوَّل ، وإقامة الثاني مقامه . وقال بعض النحويين : لا يصحُّ هذا الحدُّ ، والدليلُ عليه قولُ الشاعر : [من الكامل]

٨٦- فكأنَّه لَهقُ السراة كأنَّه ما حاجبٍه معيِّن بسوادٍ^(٤)

- (١) أصل العبارة : البدل ما هو ، ولا وجه للنفي بـ (ما) ، ولا لجعلها زائدة . ولذلك أسقطناها على أنها زيادة من الناسخ على سبيل السهو .
 - (٢) قال ابن عقيل في المساعد ٤٢٨/٢ : « ونقل ابن مالك عن الكوفيِّين أنَّهم لا يبدلون النكرة من المعرفة ، إلا إن كانت من لفظ الأوَّل . ونسب بعض النحويِّين هذا لنحاة بغداد » .
 - (٣) جاء في المساعد ٤٢٧/٢ : « هذا اصطلاح البصريِّين . وأمَّا الكوفيِّون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته (تكريراً) ، ونقل الأخفش أنَّهم يسمونه (الترجمة) و (التعيين) » .
 - (٤) هذا البيت من شواهد سيبويه ١٦١/١ . والخزاعة ١٩٧/٥ . جاء في حاشية الخزاعة : « ونسب للأعشى ، وليس في ديوانه » . ورواه السهيليُّ في الروض الأنف ١٦٥/٣ (وكأنه ..) .
- اللهق : البياض ، والسراة : أعلى الشيء . وجاء في الخزاعة : « وصف الشاعر ثوراً وحشياً شَبَّه به بعيره =

لو حذفنا الهاء هنا فقلت : كأنَّ حاجبيه معيَّن لم يستقم ، لأنَّ المبتدأ مثنى والخبر مفرد . واستدلُّوا أيضاً بقولك : زيد ضربت أباه عمراً ، ف (عمرو) بدلٌ من (أباه) . فلو حذفته فقلت : زيدٌ ضربت عمراً ، لم يجر لخلوَّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ . وهذا الاستدلال ضعيف جداً .

أمَّا البيت فوجه جوازه أنَّه أفرد الخبر عن المثنى ، وهو يريد التثنية ، كما قال الآخر : [من الهزج]

٨٧- لمن زحلوقة زلُّ به العينان تنهل^(١)

وكقول الآخر : [من الكامل]

٨٨- وكانَّ في العينين حبَّ قرنفلٍ أو سنبلاً كحلتُ به ، فانهلَّت^(٢)

وأما المسألة فالمانعُ ثمَّ الإضمارُ ، وهو عارض .

= في حدِّته ونشاطه . وقال سيبويه : « وإن شئت قلت : ضربَ عبد الله ظهره ، ومطر قومك سهلهم ، على قولك : رأيت القوم أكثرهم ، ورأيت عمراً شخصه ، كما قال : فكأنه لهُق ... البيت ، يريد كأنَّ حاجبيه ، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنه ، و (ما) زائدة » . وجاء في الخزانة : « قال ابن السيد في أبيات المعاني ، وابن خلف : هو بدل اشتغال » وانظر الهمع ١٥٨/٢ ، والدرر ٢٢١/٢ .

(١) البيت لامرئ القيس ، ورد في ملحقات ديوانه ٤٧٢ . وجاء في لسان العرب [زلل] : « وزحلوقة زلُّ أي : زلق . قال : لمن زحلوقة ... البيت . ويروى زحلوقة » بالفاء . والشاهد فيه أفراد ضمير (تنهلُّ) مع أنَّه خبر للمثنى (العينان) ، وانظر الهمع ١٩/١ ، والدرر ٢٤/١ ، وأمالِي ابن الشجري ١٢١/١ .

(٢) نسب هذا البيت في الأصمعيَّات ١٦١ إلى علباء بن أرقم . وفي شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٢٠/٢ إلى سلمي بن ربيعة بن السيد بن ضبة . ومما قال شارح الحماسة في التعليق عليه : « ثنَّى العينين ، ثمَّ قال : كحلتُ به ، فيجوز أن يكون جعل الاثنین جمعاً » ، وانظر الأمالِي الشجرية ١٢١/١ ، ولسان العرب [هلل] ، وسمط اللَّالِي ١٧٣/١ .

فصل

وتبدل المعرفة من المعرفة^(١) ومن النكرة^(٢) ، والنكرة من المعرفة ، إلا أنك إذا أبدلت النكرة من المعرفة فلا بدّ من صفة النكرة ، كقوله تعالى : ﴿ لنسفنُ بالناصية . ناصية كاذبة ﴾^(٣) ، لأنّ المعرفة أيّن من النكرة ، فإذا لم تصف النكرة انتقض غرض البدل ، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن في المعرفة .

فصل

وكلّ الأسماء يصلح^(٤) أن يبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب ، لأنها في غاية الوضوح ، كقولك : مررت بي زيد ، وبك عمرو . وأجازه قوم^(٥) ، والذي جاء منه في بدل الاشتغال والبعض ، فالاشتغال كقول الشاعر : [من الوافر]

٨٩- ذريني إنَّ أمرك لن يُطَاعَا وما ألفتني حلّمي مُضَاعَا^(٦)

ف (حلّمي) بدل من (الياء) . ومن البعض قولُ الراجز :

(١) مثال إبدال المعرفة من المعرفة : مررت بأخيك زيد (شرح المفصل ٦٨/٢) .

(٢) مثال إبدال المعرفة من النكرة : مررت برجل زيد ، وشاهده : ﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ (شرح المفصل ٦٩/٣) .

(٣) سورة العلق : ١٥ .

(٤) في م : يصحّ وهو تعبير سائغ .

(٥) من المجيزين الأخفش ، قال ابن يعيش ٧٠/٣ : « وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش ، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لاريب فيه الذين خسروا أنفسهم ﴾ . فقوله : ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ ، عنده بدل من الكاف والميم ، وهو ضمير المخاطبين » .

(٦) سقط صدر هذا البيت من م ، وهو من شواهد سيويه ١٥٦/١ ، ذكره في الحديث عن أقسام البدل ، ونسبه إلى رجل من خثعم أو من بجيلة ، وجاء في هامش شرح المفصل ٦٥/٣ : « وعزا الفراء والزجاج هذا البيت إلى عدي بن زيد العبادي » ، وذكر بعده أربعة أبيات . وانظر المساعد ٤٣٥/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والدرر ١٦٥/٢ .

٩٠- أُوْعِدُنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي وَرَجُلِي شَثْنَةُ الْمُنَاسِمِ^(١)
ف (رجلي) بدل من الياء .

فصل

ولا يحتاج في بدل الكلِّ إلى ضمير يعود على الأوَّل ، لأنَّ الثاني هو الأوَّل ، ويحتاج إليه في بدل البعض والاشتمال ، لأنَّ الثاني مخالف للأوَّل ، فيرتبط^(٢) به بضميره كالجملته في خبر المبتدأ . ويجوز حذفه إذا كان معلوماً / كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٣) ، أي : منهم .

فصل

وشرط بدل الاشتمال أن يكون الأوَّل مشتملاً على الثاني ، والثاني قائم به ، كقولك : يُعْجِبُنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ ، وعرفت أخاك خَبْرَهُ . وحقُّه التَّقديم ، أي : يُعْجِبُنِي عَقْلُ زَيْدٍ . ولكن لَمَّا كَانَ يَكْتَسِبُ مِنْ عَقْلِهِ وَصْفَ الْحَسَنِ وَالْإِعْجَابِ جَازَ أَنْ يُؤَخَّرَ ، وَيُجْعَلَ بَدَلًا مِنْهُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجِزْ ، كقولك : يعجبني زيد أبوه ، لأنَّ (زيداً) لا يشتمل على الأب ، بل كلَّ واحد منها منفصلٌ عن الآخر . ويتضح بقولك : مات زيدٌ / أخوه ، فإنه ليس من الاشتمال ، بل من الغلط .

(١) البيت للتعديل بن فرخ العجليّ . جاء في حاشية شرح المفصل ٧٠/٣ : « كان قد هجا الحجاج وهرب إلى قيصر ملك الروم ، فطلبه الحجاج من القيصر ، فأرسل به إليه . فلما مثل بين يديه استعطفه ، فأفرج عنه وأطلقه » . الأدهم : القيود ، وشثنة : غليظة ، والمناسم : جمع منسم : خف البعير . وجاء في الخزانة ١٨٨/٥ : « قوله رجلي بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني » . وانظر شرح شذور الذهب ٤٤٢ ، والمعم ١٢٧/٢ ، واللسان [وعد ، دم] .

(٢) في ح : فربط .

(٣) سورة آل عمران : ٩٧ .

فصل

وحقُّ بدلِ الغلط أن يستعمل بـ (بل) لأنَّها موضوعة للإضراب عن الأوَّل ، ولكن جاز حذفها لوضوح معناها .

فصل

والعامل في البديل غير العامل في اللبديل منه ، وذلك العامل هو : تقدير الإعادة ، أي : إعادة العامل^(١) الأوَّل . فقولك : مررت بزید أخيك ، تقديره : بزید بأخيك . وقال قوم^(٢) : العاملُ فيه عامل الأوَّل . وحجَّةُ الأوَّلین^(٣) من وجهين :

أحدهما أنَّ العامل قد ظهر في كثير من الكلام . فن ذلك قوله تعالى : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾^(٤) ، فأعاد (اللام) مع البديل . وقال تعالى : ﴿ كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بيان ربهم إلى صراط العزيز ﴾^(٥) . فأبدل الصراط من النور . وأعاد (إلى) . وقال تعالى : ﴿ ولا تكونوا من المشركين من الذين فرَّقوا دينهم ﴾^(٦) ، فأعاد (من) وهو كثير في القرآن والشعر .

(١) في ح : عامل في الأوَّل .

(٢) ومنهم سيبويه والمبرد والسيرافي . انظر شرح المفصل ٦٧/٣ .

(٣) ومنهم الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين كأبي علي والرماني وغيرهم . انظر شرح للفصل ٦٧/٣ .

(٤) سورة الأعراف : ٧٥ .

(٥) سورة إبراهيم : ١ .

(٦) سورة الروم : ٣٢ .

والوجه الثاني أنّ البدل كالبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدر هناك محذوف ، بخلاف الصفة وما أجري مجراها . فلَمَّا لم يكن تبعاً في الحقيقة لم يكن تبعاً في العمل ، فلذلك قدر له عاملٌ أغنى عنه تقدّم ذكره .
واحتجّ الآخرون بأنّه لو كان له عاملٌ يخصّه للزم إظهاره ، إذ ليس هناك شيءٌ ينوب عنه .

والجواب أنّ تقدّم العامل وكون الثاني هو الأوّل أغنى عن لزوم تكرّر العامل وليس كذلك الصفة . ألا ترى أنّ المعطوف لَمَّا كان غير الأوّل احتاج إلى ما ينوب عن العامل . فجيء بالحروف .

باب

عطف النسق^(١)

العطفُ لِيُ الشياء والالتفات إليه ، يقال : عطف العود إذا ثنيتَه ، وعطفت على الفارس : التفت إليه . وهو بهذا المعنى في النحو ، لأنَّ الثاني ملويٌّ على الأوَّل ، ومثنيٌّ إليه ، ولذلك قدَّرت التثنية بالعطف ، والعطف بالتثنية .

فصل

ولا بُدَّ في^(٢) عطف النسق من حرف يربط الثاني بالأوَّل إذ كانا غيرَين .

فصل

وقد وضعت له حروف تشرك بين الشيئين في العامل ، فمنها ما لا يفيد سوى التشريك ، ومنها ما يفيد مع غيره .

فصل

و (الواو) أصل حروف العطف ، لأنَّها لا تدلُّ إلا على الاشتراك عند المحقِّقين . فأما (الفاء) وغيرها فتدلُّ على الاشتراك وشيء آخر ؛ فهي كالمركَّب ، والواو كالمفرد ، والمفرد أصل للمركَّب وسابق عليه .

(١) جاء في شرح المفصل ٧٤/٣ : « ويسمى عطفاً مجرف ، ويسمى نسقاً ، فالعطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات الكوفيين ... وقيل له نسق لمساواته الأوَّل في الإعراب . يقال : ثغر نسق إذا تساوت أسنانه ، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد » ، وجاء في المساعد ٤٤١/٢ : « وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة » .

(٢) ولا بُدَّ من .

فصل

(الواو) لا تدلُّ على الترتيب عند الجمهور . وقالت شردمة ^(١) : تدلُّ عليه .

وحجّة الأولين السماع والقياس :

فمن السماع قوله تعالى : ﴿ وادخلوا الباب سجّداً ، وقولوا حطّة ﴾ ^(٢) . وقال في آية أخرى : ﴿ وقولوا حطّة ، وادخلوا الباب سجّداً ﴾ ^(٣) ، والقصة واحدة . وقال لييد : [من الكامل]

٩١- أغلي السبأ بكلّ أدكنّ عاتقٍ أو جونةٍ قدحتُ وفضّ ختامها ^(٤)
فالجونة : الدنّ ، وقدحت : غرفت ، وفضّ الختام يكون قبل الغرف ، وهو كثير في القرآن والشعر .

وأما القياسُ فهو أنّ الواو تقع في موضع يمتنع فيه ^(٥) الترتيب ، وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب :

(١) قال ابن عقيل في المساعد ٤٤٤/٢ : « منهب هشام وقطرب وثعلب والزاهد وغيرهم أنّها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان . فالمتقّم لفظاً هو المتقّم في الزمان ، وتمتنع عندهم تقديم المؤخّر ، والصواب خلافه » .

(٢) سورة البقرة : ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف : ١٦١ .

(٤) البيت من معلّقة لييد . قال الزوزني في شرحه ١٥٢ : « سبأت الخمر أسبؤها سبأ وسبأ : اشتريتها ، والجونة : الخابية السوداء ، القدح : الغرّف ، الفضّ : الكسر ... أشترى كلّ زق مقير أو خابية مقيرة لثلا يرشحا بما فيها » . وجاء في المعاني الكبير ٤٥٢/١ : « أدكن : زق ، وجونة : خابية ، قدحت : بزلت » . وجاء في اللسان [دكن] : « يعني زقا قد صلح وجاد في لونه ورائحته » ، وقال ابن يعيش ٩٢/٨ : « وقدحت : غرفت ، وقيل : مزجت ، وقيل : بزلت . وفضّ ختامها أي : كسر سئنها . ومعلوم أنّه لا يقدح إلا بعد فضّ ختامها » .

(٥) سقطت فيه من م .

فن الأول قولك^(١) : المال بين زيد وعمرو ، ولو قلت : (فعمرو) لم يجز ، لأنَّ (بيناً) يقتضي أكثر من واحد . ومن ذلك : سواء زيد وعمرو ، وسيان زيد وعمرو . و (الفاء) / هنا لا تجوز ، لأنَّ التساوي لا يكون في الواحد . ومن ذلك : اختصم زيد وعمرو ، والفاء لا تصلح هنا . ومن ذلك أنَّ العطف بالواو نظير التثنية ، والتثنية لا تفيد سوى الاجتماع .

ومن الثاني أنَّ (الواو) لا تستعمل في جواب الشرط لما كان مرتباً على الشرط ، والفاء تستعمل فيه .

وأما الآخرون فتمسكوا بشبهه^(٢) ، لادلالة فيها على الترتيب من جهة الواو ، فأضربنا عن ذكرها لوضوح الجواب عنها .

فصل

(الواو) تقع على وجوه :

أحدها العطف المطلق^(٣) .

والثاني (واو الحال) كقوله تعالى : ﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾^(٤) .

(١) سقط قولك من م .

(٢) لعله يعني بالشبه ما ذهب إليه بعض النحاة في تأويل معنى الواو على الترتيب : « روي عن ابن عباس أنه أمر بتقديم العمرة ، فقال الصحابة : لم تأمرنا بتقديم العمرة ، وقد قدم الله الحجَّ عليها في التنزيل ؟ فدلَّ إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو . وكذلك لما نزل قوله تعالى : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ ، قال الصحابة : بم نبدأ يا رسول الله ؟ فقال : ابدؤوا بما بدأ الله بذكره فدلَّ ذلك على الترتيب . ذكر هذين الشاهدين ابن يعيش ٩٢/٨ مع شواهد أخرى ، ثم فسرها على نحو آخر ، لا تدلُّ فيه الواو على الترتيب .

(٣) من شواهد المغني ٣٩١ على العطف المطلق : ﴿ فأخينا وأصحاب السفينة ﴾ [العنكبوت : ١٥] .

(٤) ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمانةً نعتاساً يغشى طائفة منكم ، وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ [سورة =

- والثالث أن تكون بمعنى (مع)^(١) .
 والرابع أن تكون للقسم^(٢) .
 والخامس أن تضر بعدها (رب)^(٣) .
 والسادس^(٤) أن تكون بمعنى (الباء) كقولك : بعث الشاء شاةً ودرهم ، / أي :
 بدرهم .

فصل

ولا تزداد (الواو) عند أكثر البصريين لوجهين :

أحدهما أنّ الحروف وُضعت للاقتصار أو عوضاً عن ذكر الجمل ، (كالهزمة) فإنها
 بدل عن (استفهم) أو (أسأل) و (ما) بدل عن (أنفي) فزيادتها تنقض هذا
 الغرض .

والثاني أنّ الحروف وضعت للمعاني ، فذكرها دون^(٥) معناها يوجب اللبس
 وخلوها عن المعنى . وهو خلاف الأصل .

= آل عمران : ١٥٤/٣ جاء في المغني ٣٩٨ : « وَهَمَّ أَبُو الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ فَقَالَ : الْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَقِيلَ : بِمَعْنَى (إِذْ) وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ مَكِّي ، وَزَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ : الْوَاوُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَقِيلَ لِلْحَالِ ، وَقِيلَ بِمَعْنَى إِذْ . اهـ . والثلاثة بمعنى واحد » .

(١) مثال الواو التي بمعنى مع في المغني ٣٩٨ سرت والنيل .

(٢) من شواهد المغني على واو القسم ٤٠٠ : ﴿ يَسُّ وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ ﴾ [يس : ١] .

(٣) من شواهد المغني على (واو رب) قول امرئ القيس ٤٠٠ :

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي

(٤) ذكر ابن هشام في المغني ٣٩١ أن للواو أحد عشر قسمًا . ثم عرض أربعة عشر ، وهي : العاطفة ،
 والاستثنائية ، والحالية ، والداخلية على المضارع المنصوب وذكر معها واو المعية ، وواو القسم ، وواو
 (رب) ، والزائدة ، وواو الثانية ، والداخلية على الجملة الموصوف بها ، وضمير الذكور ، وعلامة المذكورين
 في لغة طيء ، وواو الإنكار ، وواو التذكّر .

(٥) في ح : بدون .

واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(١)
 ف (الواو) زائدة ، والفعل جواب (إذا) ، ولذلك لم تكن في الموضع الأول^(٢) . وقال
 الشاعر : [من الكامل]

٩٢- حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطْمٌ وَنُكْمٌ ورَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا^(٣)
 وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

والجواب^(٤) أن جواب (إذا) في هذه المواضع محذوف ، فالتقدير في الآية : حَتَّىٰ
 إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا عَرَفُوا صِحَّةَ مَا وَعَدُوا وَعَايَنُوهُ . وقد ذلَّ عليه قوله :
 ﴿ وَقَالُوا : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ ﴾^(٥) . والتقدير في البيت : حَتَّىٰ إِذَا فَعَلْتُمْ هَذِهِ
 الْأَشْيَاءَ عَرَفْتُمْ غَدْرَكُمْ وَفُجُورَكُمْ وَلَوْكُمْ .

وحذف الجواب كثير في القرآن والشعر ، فنه قوله [تعالى] : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ
 عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾^(٦) . وفي هذه السورة^(٧) : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ

(١) ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً ، حتى إذا جاءوها ، وفتحت أبوابها ، وقال لهم خزنتها :
 سلامٌ عليكم طبتم ، فادخلوها خالدين ﴾ [سورة الزمر : ٧٣] .

(٢) لعله يعني بالموضع الأول قوله تعالى : ﴿ وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت
 أبوابها ﴾ [الزمر : ٧١] فقد خلت الآية من الواو .

(٣) لم أقف على قائل هذين البيتين ، وروايتها في المقتضب ٨١/٢ (امتلأت ... إن الغدور الفاحش)
 بنصبها . وورد الشاهد في شرح المفصل ٩٤/٨ (إن الغدور الفاحش) بنصب الأول ورفع الثاني . قال
 الفراء في معاني القرآن ١٠٧/١ : « جعل جواب (حتى إذا) بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو » .
 وانظر مجالس ثعلب ٧٤ ، والمعاني الكبير ٨١/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٥٨/١ ، واللسان [قمل] .

(٤) والجواب أي : الرد على الكوفيين والمبرد والأخفش وابن برهان القائلين بزيادة الواو . انظر المسألة
 الرابعة والستين من مسائل الإنصاف ٤٥٦/٢ .

(٥) سورة الزمر : ٧٤ .

(٦) سورة النور : ١٠ .

(٧) ما بين معقوفتين لم يذكر في ح .

عليكم ورحمته وأنَّ الله رؤوفٌ رحيمٌ ﴿^(١)﴾ ، والتقديرُ : هللكم . وقوله تعالى : ﴿ ولو أنَّ قرآنًا سِيرتُ به الجبالُ أو قُطعتُ ^(٢) به الأرضُ ﴾ ^(٣) ، أي : لكان هذا القرآن . وحذفتُ الجوابَ أبلغُ ^(٤) في هذا المعنى من ذكره ، لأنَّ الموعود أو المتوعَّد إذا لم يذكر له الجواب ذهب وهمه إلى أبلغ غايات الثواب والعقاب ، فيكون أبلغ في الطاعة والانزجار ^(٥) .

فصل

ومعنى (الفاء) ربط ما بعدها بما قبلها ، فالعاطفة تربط بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيما نُسبَ إلى الأول ، إلا أنَّها تدلُّ على أنَّ الثاني بعد ^(٦) الأول بلا مهلة . وإذا وقعت ^(٧) جواباً علقت ما بعدها بما قبلها . ومن هنا قال الفقهاء تدلُّ (الفاء) على أنَّ ما قبلها سببٌ لما بعدها ، ومعتبر فيه .

فصل

ولا تكون (الفاء) زائدة لما ذكرنا في (الواو) . وقال الأخفش : قد زيدت في مواضع ^(٨) منها قوله تعالى : ﴿ قل إنَّ الموت الذي تفرُّون منه فيأنه ملائكم ﴾ ^(٩) ، لأنَّ

(١) سورة النور : ٢٠ .

(٢) حذف من ح : ﴿ أو قطعت به الأرض ﴾ .

(٣) سورة الرعد : ٢١ .

(٤) في ح : بعد .

(٥) في م : الإيجاز .

(٦) في م : الأول بعد الثاني .

(٧) في م : فعت .

(٨) قال ابن يعيش ٩٥/٨ : « الفاء قد تتراد عند جماعة من النحويين المتقدمين كأبي الحسن الأخفش وغيره ، فيأنه يجيز : زيد فقائم على معنى : زيد قائم .. ومن ذلك ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في قولهم : خرجت فإذا زيد قائم أنَّ الفاء زائدة » .

(٩) سورة الجمعة : ٨ .

الفاء تكون في خبر الذي غير زائدة . والخبر هنا للموت ^(١) ، وليس فيه معنى الشرط ،
ومنه قول الشاعر :

٩٣- لا تجزعي إنْ منفساً أهلكته فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي ^(٢)
فالفاء الأولى زائدة ، وقيل الثانية .

فصل

و (تَمْ) كالفاء في التشريك والترتيب ، إلا أنها تدلُّ على المَهْلَةِ ، إذ كانت أكثر
حروفاً من الفاء . وقد جاءت لترتيب الأخبار ، لا لترتيب المُخْبَر عنه ،
كقوله تعالى : ﴿ فإلينا مرجعهم ، تَمْ اللهُ شهيداً على ما يفعلون ﴾ ^(٣) . وقال : ﴿ وأن
استغفروا ربكم تَمْ توبوا إليه ﴾ ^(٤) . وتقول : زيد عالم كريم تَمْ هو شجاع .

فصل

وأما (أو) فتشرك في الإعراب ، ولها معان :

أحدها الشكُّ / الخبر كقولك : قام زيد أو عمرو ، والمعنى أحدهما ، ولذلك
تقول : فقال كذا أو كذا ، ولا تقول : فقالمها ^(٥) .

٨٩م

(١) في الأصل : والخبر هنا للموت . وهو خطأ واضح ، لم يكن بدُّ من تصحيحه .

(٢) البيت للنمر بن تولب ، استشهد به سيبويه في باب الاشتغال ١٣٤/١ ، وورد في المقتضب ٧٦/٢ ، وشرح
ابن عقيل ٥٢١/١ ، شاهداً على جواز رفع منفس ونصبه . وقال ابن يعيش في شرح معناه ٣٨/٢ :
« إنَّ امرأته لامته على إتلاف ماله جزعاً من الفقر ، فقال لها : لا تجزعي لإتلافي نفيس المال ، فيأني
قادر على إخلافه ، وإنما إذا هلكت فاجزعي ، فإنه لا خلف لك عني » . وموضع الاحتجاج بالبيت
ههنا أنَّ إحدى الفاتين بعد (إذا) رابطة لجوابها ، والأخرى زائدة . وانظر الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ،
والسمط ٤٦٨ ، والخزانة ٣١٤/١ ، والمسائل البصريّات ٨٩٩/٢ ،

(٣) سورة يونس : ٤٦ . ولم يُذكر في ح : ﴿ على ما يفعلون ﴾ .

(٤) سورة هود : ٣ .

(٥) في الأصل : فقالا .

والثاني أن تكون لتفصيل^(١) ما أبهم كقوله تعالى : ﴿ وقالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقال النصرى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كونوا هوداً أو نصارى ﴾^(٢) . أي : قالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقال النصرى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كونوا هوداً أو نصارى ﴾^(٣) . ومنه قول القائل : كنت بالبصرة آكل السمك أو التمر أو اللحم ، أي : في أزمنة متفرقة ، ولم يرد الشك .

والثالث أن تكون للتخيير كقوله : ﴿ فكفأرته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ﴾^(٤) . فإن أتصل بالأمر لم يجمع بينها ، كقولك : خذ درهماً أو ديناراً . فإن وجدت قرينة تدلُّ على الإباحة جاز الجمع بينها كقولك : جالس الفقهاء^(٥) أو الزهاد ، لمن يجالس الأشرار^(٦) .

فصل

وإن أتصل بالنهي وجب اجتناب الأمرين عند محققى النحويين ، كقوله تعالى : ﴿ لا تطع منهم أثماً أو كفوراً ﴾^(٧) ، أي : لا تطع أحدهما ، فلو جمع بينها لفعل المنهي عنه مرتين ، لأن كل واحد منها أحدهما .

فصل

وقد^(٨) تكون (أو) للتقريب كقولك : ما أدري أأذن أو أقام ، أي : لسرعته ،

(١) التفصيل يسميه بعض الكوفيّين التبويض . انظر المغني ٧٠ .

(٢) سورة البقرة : ١١١ .

(٣) سورة البقرة : ١٣٥ .

(٤) سورة المائدة : ٨٩ . لم تذكر العبارة التالية في ح : ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ .

(٥) في ح : العلماء .

(٦) جاء في المغني : « ذكر ابن مالك أن أكثر ورود (أو) للإباحة في التشبيه نحو : ﴿ فهي كالبحرارة

أو أشد قسوة ﴾ ، والتقدير نحو : ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ ، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب . »

(٧) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٨) سقطت قد من ح .

فصل /

وإن كان يعلم أنه أذن . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو ^(١) هو أقرب ﴾ .

ولا تكون (أو) بمعنى (الواو) ، ولا بمعنى (بل) عند البصريين ، وأجازه الكوفيون ^(٢) .

وحجّة الأولين أنّ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له لئلا يفيض إلى اللبس ، وإسقاط فائدة الوضع ^(٣) .

واحتج الآخرون بأنّ ذلك قد جاء في القرآن والشعر ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ ^(٤) ، أي : ويزيدون . وقال تعالى : ﴿ حرّمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورها أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ﴾ ^(٥) . وهي بمعنى الواو ، و(الحوايا) عطف على الشحوم أو الظهور . وقال الشاعر : [من الطويل]

٩٤ - بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا ، أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ ^(٦)

(١) في ح : أي هو . والآية من سورة النحل ٧٧/١٦ .

(٢) المسألة مفصلة في الإنصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨٤ .

(٣) وضّح صاحب الإنصاف هذه الحجّة فقال ٤٨٠/٢ - ٤٨١ : « الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشئين على الإبهام ، بخلاف (الواو) و (بل) لأنّ الواو معناها الجمع بين الشئين . و (بل) معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى (أو) » .

(٤) سورة الصافات : ١٤٧ .

(٥) سورة الأنعام : ١٤٦ .

(٦) صورته في ح بضمّ التاء ، وفي غيره بكسرها . والبيت منسوب في الخصائص ٤٥٧/٢ إلى ذي الرمة . جاء في حاشية الإنصاف ٤٧٨/٢ : « قرن الشمس : أولها عند طلوعها ، ورواق الضحى أوله » . ذكر الفراء البيت في معاني القرآن ٢٧٢/١ ، وجعل (أو) بمعنى (بل) . وردّ عليه ابن جنّي فقال في الخصائص : « (أو) إنّها أصل وضعها أن تكون لأحد الشئين أين كانت ، وكيف تصرّفت ، فهي عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال ، حتّى دعاه إلى أن نقلها =

أي : بل أنت .

والجواب أن (أو) في الآية الأولى لشكّ الرأي ، أي : لورأيتهم لقلت : هم^(١) مائة ألف أو يزيدون . وقيل : هي للتخيير ، وقيل : للتقريب^(٢) ، وقيل : للتفصيل ، أي : بعض الناس يحزروهم كذا ، وبعضهم كذا . وأمّا الآية الثانية ف (أو) تنبّه على تحريم هذه الأشياء ، وإن اختلفت مواضعها ، أو على حيلّ للمستثنى وإن اختلفت مواضعه . وهذا كما ذكرنا في^(٣) دلالة (أو) على تفريق الأشياء على الأزمنة .

وأما البيتُ فالمحفوظ فيه (أم أنت) ولو قدر صحّة مارَوقوا^(٤) فهي على الشكّ ، أي صورتها أو أنت أملحُ من غيرِ كما ، وهذا كقولهم : الحسنُ^(٥) والحسين أفضل أم ابن الحنفية^(٦) ؟

فصل

و (إمّا) ك (أو) في الشكّ والتخيير والإباحة ، إلّا أنّها أثبت منها في الشكّ ، لأنك تبتدئ بها شاكّاً ، و (أو) يأتي الشكّ بها^(٧) بعد لفظ اليقين .

عن أصل بابها . وذلك أن الفراء قال : إنّها قد تأتي بمعنى بل ، وأنشد بيت ذي الرمة : بدت مثل ...
وانظر الخزانة ٦٥/١١ . واللسان [أو] .

- (١) سقطت هم من م .
- (٢) سقطت من م : وقيل للتقريب .
- (٣) في م : من دلالة .
- (٤) في ح : روي .
- (٥) انظر المغني ٤٣ فإن فيه تحليلاً لقولهم الحسن والحسين ..
- (٦) من معاني (أو) التي أغفلها العكبري ، وذكرها ابن هشام في المغني : الإبهام نحو : ﴿ وأنا وإياكم لعلی هدى أو في ضلال مبين ﴾ [سورة ص : ٦٤] ، والتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ص ٦٨ . ومعنى (إلّا) نحو : لأقتلنه أو يسلم ص ٦٩ . ومعنى (إلى) نحو : لألزمّنك أو تقضيي حقّي ، والشرط نحو : لأضربنه عاش أو مات ص ٧٠ .
- (٧) سقطت (بها) من م .

فصل (١)

وقد زعم قوم أنها مركبة من (إن) الشرطية و (ما) النافية ، لأنَّ المعنى في قولك : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ : وإن لم يكن قام زيد فقد قام عمرو . وهذا تعسُّفٌ لا حاجة إليه ، لأنَّ وضعها مفردة أقربُ من دعوى التركيب .

وليست (إِمَّا) من حروف العطف ، أمَّا الأولى فليس قبلها ما يعطف عليه ، وأمَّا الثانية فيلزمها الواو ، وهي العاطفة^(١) .

فصل

وأَمَّا (لا) فتثبت الفعل للأوّل دون الثاني ، ولا يحسنُ إظهار العامل بعدها ، لئلاَّ يلتبس بالدعاء . ألا ترى أنّك لو قلت : قام زيد لا قام عمرو ، لأشبه الدعاء عليه .

فصل

وإذا عطفت بالواو وزدت معها (لا) أفادت المنع من الجميع ، كقولك : والله لا كلّمْتُ زيداً ولا عمراً . ولو حذفتهما جاز أن تكلم أحدهما ، لأنَّ الواو للجمع ، وإعادة (لا) لإعادة الفعل ، فيصير الكلام بها جملتين .

فصل

وأَمَّا (بل) فتشرك^(٢) بها في الإعراب ، وتضرب بها عن / الأوّل نفيّاً كان

٩٠ م

(١) في ح كتب الناسخ لفظة (فصل) بعد (دعوى التركيب) وموضع (فصل) بعد : (وهي عاطفة) على النحو الذي أثبتناه .

(٢) جاء في المغني ٨٥ : « و (إِمَّا) عاطفةٌ عند أكثرهم ، أعني (إِمَّا) الثانية ، في نحو قولك : جاءني إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو . وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك للازمتها غالباً الواو العاطفة » .

(٣) في م : فيشرك .

أو إثباتاً ، كهولك : ما قام زيدٌ بل عمرو ، وقام زيدٌ بل عمرو . ومن ههنا استعملت في الغلط^(١) . وقد جاءت للخروج من قصة إلى قصة كهوله تعالى : ﴿ أتأتون الذكران من العالمين ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ بل أنتم قوم عادون ﴾^(٣) ، وقيل : ههنا لا تدلُّ على أنَّ الأول لم يكن ، بل دلَّت على الانتقال من حديث إلى حديث^(٤) آخر . وهذا كما يذكر الشاعر معاني ، ثمَّ يقول : فعدَّ عن ذلك ، أو فدع ذا^(٥) .

فصل

وأما (لكن) فلاستدراك مشددة كانت أو مخففة ، وليست للغلط ، إلا أنها في العطف مخففة البتة ، وما بعدها مخالف لما قبلها ، لأنَّ ذلك هو معنى الاستدراك ، ولهذا كان الاستثناء المنقطع مقدراً ب (لكن) ، وإذا كانت معها (الواو) فالعطف بها لا (بلكن)^(٦) . فالاستدراك لازم ، والعطف عارضٌ فيها .

فصل

ولا يعطف بها إلا بعد النفي . وذهب الكوفيون إلى العطف بها بعد الإثبات .

-
- (١) في م : اللفظ .
(٢) سورة الشعراء : ١٦٥ .
(٣) ﴿ أتأتون الذكران من العالمين ، وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون ﴾ [سورة الشعراء : ١٦٥ - ١٦٦] .
(٤) سقط حديث من م .
(٥) سقطت (ذا) من ح .
(٦) جاء في المغني ٣٢٤ : « واختلف في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو على أربعة أقوال : أحدها ليونس : إنَّ (لكن) غير عاطفة ، والواو عاطفة مفرداً على مفرد . والثاني لابن مالك : إنَّ (لكن) غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها . قال : فالتقدير في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو : ولكن قام عمرو . والثالث لابن عصفور : إنَّ لكن عاطفة ، والواو زائدة لازمة ، والرابع لابن كيسان : إنَّ لكن عاطفة ، والواو زائدة غير لازمة » .

وحجّة الأولين أنّ الاستدراك لازم لها ، والاستدراك لا يكون إلاّ لمختلفين ، فإذا كان الأول نفيّاً كان الثاني إثباتاً ، فيصحّ أن يُقدّر العامل بعدها ، كهولك : ما قام^(١) زيدٌ لكنّ عمرو ، أي : لكنّ قام عمرو ، ولا يصحّ ذلك^(٢) بعد الإثبات ، كهولك : قام زيدٌ لكن عمرو ، لأنّك إنّ قدرت لكنّ قام عمرو ، لم يكن الثاني مخالفاً للأول ، وإنّ قدرت لكن ما قام عمرو لم يصحّ ، لأنّك قدرت مع العامل ما ليس بعامل . وحرف العطف إنّما ينوب عن العامل فقط . ويدلّ على ذلك أنّك لو قلت : قام زيدٌ لكنّ عمرو لم يتمّ كان جائزاً ، فظهور النفي والفعل بعد الاسم / دليلٌ على أنّه لم يكن مقدّراً بعد لكنّ .

ح ٧٥

واحتجّ الآخرون^(٣) بأنّ (لكن) ك (بل) في المعنى ، فكانت مثلها في العطف ، وهذا باطل لوجهين :

أحدهما ما ذكرنا من اختلافهما في المعنى^(٤) .

والثاني أنّها لو استويا في العطف لأدّى إلى الاشتراك . والأصل أنّ ينفرد كلّ حرف بحكم . وقد ذكرنا ما بيّنه به الفرق بين الحرفين^(٥) في الفصل^(٦) قبله^(٧) .

فصل

وأما (أم) فيعطف بها متّصلة ومنقطعة : فالمتّصلة هي المعادلة لحرف الاستفهام ،

(١) في الأصل قام زيد ، يسقط (ما) النافية ، ولا تستقيم العبارة إلاّ بها فأضفناها .

(٢) في الأصل : ولا يصحّ ذلك إلاّ بعد الإثبات . حذفنا (إلاّ) لإقامة العبارة .

(٣) في م : آخرون . والآخرون هم الكوفيّون .

(٤) سقط من م : في المعنى .

(٥) في م : الفعلين .

(٦) في ح : الأصل .

(٧) المسألة التي ناقشها العكبري هنا مفصّلة في الإنصاف ٤/٤٨٤ - ٤٨٨ .

ويقدّر الكلام فيها ب (أيهما) كقولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ، أي : أيُّهما عندك ^(١) ؟ فإنْ كان بعد (أم) جملة تامّة مخالفة للأولى كانت منقطعة ، كقولك : أزيد عندك أم عمرو في الدار ، لأنّ (أيّاً) لاتقع ههنا ، وسببه أنّ (أيهما) اسم مفرد ، فالخبر عنه واحد ، فإذا اختلف الخبران لم يستند إلى أيّهما .

فصل

فإنْ كان مكان الهمزة (هل) كانت (أم) منقطعة ، كقولك : هل زيد عندك أم عمرو ، لأنّ (هل) لا ^(٢) تستعمل في الإثبات توييخاً بخلاف الهمزة . ألا ترى إلى قول الراجز :

أطرباً وأنت قنّسريُّ ؟ ^(٣) -٩٥

ولو قلت : هل تطرب ^(٤) وأنت شيخ على التوييخ ، لم يجز . وكذلك لا تستعمل

(١) جاء في المغني ٤٢ : « (أم) المتصلة التي تستحق الجواب إنّما تجاب بالتعيين ، لأنّها سؤال عنه ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو ؟ قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال : (لا) ولا (نعم) . »

(٢) في الأصل : (لأنّ هل تستعمل) بحذف (لا) النافية . وحذفها يفسد المعنى . فقد نصّ المؤلف على أنّ قولك : هل تطرب وأنت شيخ ؟ على التوييخ لا يجوز . فالهمزة هي التي تستعمل في الإثبات للتوييخ أو الإنكار . انظر شرح الكافية ٣٨٨/٢ .

(٣) الشاهد بيت من مشطور الرجز للعجاج ، وبعده في الديوان ٤٨٠/١ « والدهر بالإنسان دوّاري » . والقنّسريُّ كما جاء في حاشية الدسوقي على المغني ٢٠/١ الشيخ الكبير . وجاء في حاشية الكافية ٣٨٨/٢ : « قنّسرون : بلد بالشام ، إليه نسب قنّسري » . ووجه الاستشهاد بالبيت أنّ الهمزة تأتي في الإثبات للتوييخ والإنكار . قال الرضي : « قوله والهمزة أعمّ ، يعني أنّها تستعمل فيما لم تستعمل فيه (هل) ... ومنها أنّ الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام وللإنكار أيضاً ... قال الشاعر : أطرباً وأنت قنّسري ... ولا تستعمل (هل) للإنكار » . وانظر خصائص الهمزة وتخريج الشاهد في المقتضب ٢٨٩/٣ ، والمغني ١٢/١ ، والحزنة ٢٧٤/١١ ، والمسائل البصريّات ٧١٨/١ .

(٤) في م : نظرت .

(هل) في التسوية ، والهمزة تستعمل فيها . فلمَّا كانت الهمزة أوسع تصرفاً خَصَّت (أم) بمعادلتها .

فصل

وقد تأتي (أم) بمعنى (بل والهمزة) ، وذلك بعد الخبر والاستفهام :
فن الخبر : **إنَّها لإبلٌ أم شاء^(١)** ، وذلك أنَّه رأى شيئاً من بعيد ، فظنَّه إبلاً ثمَّ بان خلاف ذلك ، فاستفهم بعد ، فرجع عن الأوَّل ، ف (أم) جمعت الإضراب والاستفهام .
وتقول في الاستفهام : هل زيد عندك أم عمرو في الدار ؟ فهما سؤالان ، والمتَّصلة سؤال واحد .

فصل

والفرق بين (أم) للمتَّصلة و (أو) أنَّ (أو) لأحد الشئيين ، و (أم) سؤال عن المشكوك في عينه . فثاله أن تقول : **أزيد عندك أو^(٢) عمرو ؟** فأنت شاكٌّ في أصل وجود أحدهما عنده . فإذا قال : **نعم** ، أثبتَّ وجود أحدهما مبهماً . فإذا أردت التعيين قلت : **أزيدُ عندك أم عمرو ؟** فالجواب أن تقول : **زيدٌ أو عمرو** ، ولا تقول : (نعم) ، ولا (لا) ، ولو قال في جواب (أو) : (لا) أو (نعم) جاز .

فصل

وأما (حتَّى) فقد تكون بمعنى (الواو) بشروط قد ذكرت / في بابها .

٩١ م

(١) جاء في شرح المفصل ٩٨/٨ : « قول العرب : **إنَّها لأبلٌ أم شاء أي : بل أي شاء .** فقوله (**إنَّها لأبلٌ**) إخبار ، وهو كلام تام ، وقوله (**أم شاء**) استفهام عن ظنِّ وشكِّ عرض له بعد الإخبار ، فلا بدَّ من إضمار (هي) لأنَّه لا يقع بعد (أم) هذه إلاَّ الجملة ، لأنَّه كلام مستأنف ، إذ كانت (أم) في هذا الوجه إنَّما تعطف جملة على جملة ، إلاَّ أنَّ فيها إبطالاً للأوَّل وتراجعاً عنه . وانظر سيويه ١٧٢/٣ ، ١٧٤ ، والمغني ٤٦ .

(٢) في م : (أم) .

فصل

وحروف العطف غير عاملة ، لأنها لو عملت لعملت عملاً واحداً ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ، ولأنها غير مختصة بالأسماء ولا بالأفعال ، فعمل أنها نائبة عن ذكر العامل ، لانائبة عنه في العمل .

فصل

ولا يعطف على الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكد^(١) . وقال الكوفيون يجوز من غير توكيد :

حجّة الأولين أنّ الضمير إن كان مستتراً لم يعطف عليه ، لأنّ العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني ، وإن كان ملفوظاً به فهو في حكم جزء^(٢) من الفعل بدليل أنّ الفعل يسكن له . وأدلة أخرى قد ذكرناها في باب الفاعل . فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة ، فإذا أكد قوي .

واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٣) ويقول الشاعر :

[من الخفيف]

٩٦- قلت إذ أقبلت وزهرت هادي كعجاج الملا تعسفن رملاً^(٤)

وبأنّ العطف كالتوكيد والبدل .

(١) لا يميز البصريون نحو قت وزيد ويخبره الكوفيون . « وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبج » ، الإنصاف ٤٧٥/٢ .

(٢) في م : حرف .

(٣) سورة الأنعام : ١٤٨ .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ورد في ديوانه ٤٩٨ مع بيت آخر . الزهر : النساء المشرقات ، والملا

(و يروى الفلا) : الأرض الواسعة . وتعسفن : سرن سراً شديداً . استشهد سيوييه ٣٧٩/٢ بالبيت في

العطف ، وذكره ابن جني في الخصائص ٢٨٦/٢ ، وقال : « فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من

غير توكيد له » ، وجاء في الإنصاف ٤٧٦/٢ : « عطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت) . =

والجواب : أمّا الآية فإنّ (لا) سدّ فيها مسدّ التوكيد ، وأمّا البيت فقيل :
(الواو) واو الحال ، و (زهر) مبتدأ . وقيل : هو شاذّ لا يقاس عليه . وأمّا التوكيد
والبديل فهما المضر في المعنى بخلاف المعطوف^(١) .

فصل

ولا^(٢) يعطف على المضر المجرور إلاّ بإعادة الجارّ ، وأجازه^(٣) الكوفيّون من غير
إعادة^(٤) .

وحجّة الأولين من ثلاثة أوجه :

أحدّها أنّ الضمير المجرور مع الجارّ كشيء واحد ، ولذلك لم يكن إلاّ متصلاً .
فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة^(٥) .

والثاني أنّ المعطوف لو كان مضمراً لم يكن بدّ من إعادة الجرّ ، فكذلك إذا كان
معطوفاً عليه .

وقال ابن يعيش ٧٦٣ : « ضرورة ، وكان الوجه أن يقول : إذ أقبلت هي وزهر ، فيؤكّد الضمير
المستكنّ ليقوى ، ثمّ يعطف عليه » ، وجاء في ابن عقيل ٢٣٨/٢ : « قد ورد ذلك في النثر قليلاً . حكى
سيبويه رحمه الله تعالى : مررت برجل سواء والعدم : برفع العدم ، وبالعطف على الضمير للستر في
سواء » .

- (١) الخلاف في هذه المسألة مفصّل في المسألة السادسة والستين من مسائل الإنصاف ٤٧٤/٤ - ٤٧٨ .
- (٢) في المسألة الخامسة والستين من مسائل الإنصاف ٤٦٣/٢ - ٤٧٤ تفصيل ما أجمل المؤلف ههنا .
- (٣) في ح : وأجاز ذلك .
- (٤) مثال العطف بلا إعادة : « مررت بك وزيد » الإنصاف ٤٦٣/٢ .
- (٥) عبارة الإنصاف ٤٦٦/٢ : « فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ ، وعطف الاسم على الحرف
لا يجوز » .

والثالث أن الضمير كالتنوين مع^(١) الإضافة ، وأنه على حرف واحد ، كما لا يعطف على التنوين كذلك الضمير^(٢) .

ح ٧٦ واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٣) . /
على قراءة الجرّ ، وبأبيات أنشدوها . أمّا الآية فقراءة الجرّ فيها ضعيفة . والقارئ بها كوفيّ تنبيهاً^(٤) على أصولهم . وقيل : هي واو القسم ، وجواب القسم ما بعدها .
وقيل : أراد إعادة (الباء) فحذفها . وأمّا الأبيات فنما لا يثبت في الرواية ، وما يثبت منها فهو شاذّ ، وبعضها يمكن إعادة الجارّ معه ، وله نظير نذكره من بعد .

مسألة

ولا يجوز العطف على عاملين ، وأجازه الأخفش ، وصورته : ما زيد بذهاب ولا قائم عمرو . ف (قائم) معطوف على المجرور و (عمرو) معطوف على المرفوع ، ولا يجيزه الأخفش إلا إذا ولي المجرور المجرور ، وتأخر المرفوع ، كقولك : زيد في الدار والسوق عمرو .

وحجّة الأولين من وجهين :

- (١) في ح : في الإضافة .
- (٢) عبارة الإنصاف ٤٦٦ : « إنما قلنا ذلك ، لأنّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي ألا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين . والدليل على استوائهما أنهم يقولون : يا غلام ، فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين » .
- (٣) سورة النساء : ١ . قال البغويّ في تفسيره معالم التنزيل : « والأرحام : قراءة العامة بالنصب ، أي : واتقوا الأرحام أن تقطعوا . وقرأ حمزة بالخفض أي : به وبالأرحام كما يقال : سألتك بالله والأرحام . والقراءة الأولى أفصح ، لأنّ العرب لا تكاد تنسق بظاهر على مكنى إلا بعد أن تعيد الخافض . فتقول : مررت به ويزيد ، إلا أنه جائز مع قلته » .
- (٤) سقط تنبيهاً من م .

أحدهما أنَّ حرف العطف نائب عن العامل ، وليس من قوّته أن ينوب عن اثنين ، فذلك لا يصحُّ إظهارهما بعده .

والثاني أنّه لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر ، ولجاز أن يتقدّم المرفوع على المجرور كقولك : زيدٌ في الدار وعمروٌ^(١) السوق .

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾^(٢) إلى قوله : ﴿ آيات لقوم يعقلون ﴾^(٣) ف (اختلاف) بالجرّ ، معطوف على (خلقكم) و (آيات) الثالثة معطوفة على (آيات) الأولى^(٤) المنصوبة ب (إنَّ) . ويقول الشاعر : [من المتقارب]

٩٧- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(٥)
- فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهُنَّهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

(١) في ح : وعمرو في السوق .

(٢) نظن أن الآيات التي يستشهد بها المؤلف هي ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم . إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ [الجاثية : ١ - ٥] .

(٣) في الأصل : لآيات .

(٤) في الأصل الثانية . ولم يكن بدّ من تصحيح الأصل ليطابق ما نزل به الوحي الأمين .

(٥) ورد هذان البيتان في العقد الفريد ٢٠٧/٣ منسوبين إلى ابن أبي حازم ، ورواية الأول (فلا تحرصنَ فإنّ ...) ، وورد أولهما في الأشباه والنظائر ٢٥/٤ ، وثانيهما في الخزانة ١٣٦/٤ منسوبين إلى الأعور الشنّي ، وذكرهما السيوطي في شواهد المغني ٤٢٧/١ ، وقال في تحريج الثاني : « فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون (مأمورها) مبتدأ ، و (قاصر) خبر ، ثم تكون الجملة بأسرها معطوفة على الجملة الأولى ... والثاني أن تنصب (قاصراً) وتعطف على محلّ (بآتيك) .. والثالث أن تجرّ (قاصر) أو تعطفه على (آتيك) . ثم لا يخلو إمّا أن يكون (مأمورها) بمنزلة (منهيها) مجحولاً على ليس ، وهو من باب العطف على عاملين .. وإما أن تجعله من قولنا : ليس أمة الله بذهابة ولا قائم أخوها ، يعطف قائم على ذاهبة ، وأخوها رفع بقاءم .. فتكون قد عطفت خبراً على خبر » . وانظر الأمالي النحويّة لابن الحاجب ١٥٠/٣ .

فـ(قاصر) معطوف على (أتيك) و(مأمورٌ هورٌها) على (منهيها). وقال آخر: [من المتقارب]

٩٨- أكلٌ امرئٍ تحسبين امرءاً ونار توقدُ في الحرب ناراً^(١)
والجواب أمّا الآية فلا حجّة فيها ، لأنّ الآيات ذكرت توكيداً رفعت أو نصبت
لتقدّم ذكرها .

وأما البيت فيروى بالرفع على أنّه خبر مقدّم ، وبالنصب عطفاً / على موضع خبر
ليس ، وبالجرّ على غير ما احتجّ به . وبيانه أنّ (مأمورها) مرفوع بـ (قاصر) ، لأنّه
من سبب اسم (ليس) فلا يكون عطفاً على عاملين .

فإن قيل : من شروط ذلك أن يكون الضمير هو اسم ليس ليكون من سببه والضمير
في (مأمورها) للأمر ، لا للمنهي . قلنا : بل هي للمنهي ، لأنّ المنهي أمر من جملة
الأمر ، وأنّ الضمير لأنّ المنهي مضاف إلى مؤنث ، فجوز تأنيث ضميره ، كما قالوا :
ذهبتُ بعضُ أصابعه^(٢) ، وكما قال تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾^(٣) ، والتقدير :

(١) رواية البيت في ح : ... ونار تاجج بالليل ناراً . والبيت من شعر أبي دؤاد الإياديّ ، ومعناه :
لا تظني أنّ الرجال سواء ، فالرجل الحقّ من كان يوقد ناره لقرى الضيفان (على رواية : تاجج
بالليل) أو من يصطلي جحيم المعارك (على رواية : توقد في الحرب) . وينسب البيت إلى عدي بن
زيد ، وحارثة بن حمران . وهو من شواهد سيبويه ٦٦/١ ، والمغني ٣٢١ . قال ابن عقيل في شرح
الألفية ٧٧/٢ : « التقدير (وكلّ نار) ، فحذف (كل) ، وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند
ذكرها » ، وجاء في حاشية الإنصاف ٤٧٣/٢ : « عطف على المفعول الأوّل مثله ، وعلى المفعول الثاني
مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد ، وهو تحسبين » .
وانظر ابن يعيش ٢٦٧/٣ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٥/٢ ، والأمالى الشجرية ٢٩٦/١ ، والأمالى النحوية
لاين الحاجب ٤٦/١ .

(٢) جاء في شرح ابن عقيل للألفية ٤٩/٢ - ٥٠ : « قد يكتسب المضاف المذكّر من المؤنث المضاف إليه
التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويفهم منه ذلك المعنى ،
نحو : قطعت بعض أصابعه . فصحّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع ، وهو مؤنث لصحّة الاستغناء
بأصابع عنه ، فتقول : قطعت أصابعه » . وانظر كتاب سيبويه ٥١/١ ، ٤٠٢ ، ٣٤٨/٣ .

(٣) ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلها ، وهم لا يظلمون ﴾ [سورة =

ولا يقصر عنك مأمور المنهيات ، والإضافة للتمييز ، لأنَّ^(١) في المنهيات مأموراً . على هذا المعنى حمله سيبويه .

وأما البيت الآخر فالتقدير فيه : وكلّ نار ، فحذفه لتقدّم ذكره .

= الأنعام : ١٦٠] . جاء في معالم التنزيل للبعوي : « أي : له عشر حسنات أمثالها . وقرأ يعقوب (عشر) منون وأمثالها بالرفع » . وقال الزمخشري في الكشاف : « عشر أمثالها على إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف ، تقديره عشر حسنات أمثالها ، وقرئ (عشر أمثالها) برفعها جميعاً على الوصف » .

(١) سقطت (لأنَّ) من م .

باب عمل اسم الفاعل

إنما أُعْمِلَ اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال لوجهين :

أحدهما أنه جار على الفعل المضارع في حركاته وسكناته في الأغلب ،
ف (ضارب) على زنة (يَضْرِبُ) و (يُكْرِمُ) على زنة (مُكْرِمٌ) . فأما (مَضْرُوبٌ)
فكان قياسه (مُضْرَبٌ) لأنه على زنة (يُضْرَبُ) . ولكنهم زادوا (الواو) لينفصل
الثلاثي من الرباعي ، وفتحوا (الميم) لتقل الضمة مع الواو . وأما (فَعِلٌ وَفَعِيلٌ)
فسيأتي الكلام عليهما .

والثاني أن الأصل في الأسماء ألا تعمل ، كما أن الأصل في الأفعال ألا تعرب ، إلا
أن المضارع أعرب لمشابهة اسم الفاعل ، فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه
المضارع في الحال والاستقبال .

فصل

فأما اسم الفاعل إذا كان للمضي فلا^(١) يعمل^(٢) . ومن الكوفيّين من يُعْمَلُهُ^(٣) .

(١) سقطت الفاء من (فلا) في م .

(٢) قال ابن يعيش ٧٦/٦ : « فلا يقال : زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس ، ولا وحشي قاتل حمزة يوم أحد » .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢٠٠/٢ : « وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً ، كما يعمل بمعنى

الحال والاستقبال ، سواء ، وتمسك بجواز نحو : زيد معطي عمرو أمس درهماً » .

وحجّة الأولين في ذلك^(١) أنّ الماضي لا يُشبه اسم الفاعل ، ولا اسمُ الفاعل يشبهه ، فلم تحمل علته في العمل ، كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب^(٢) .

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾^(٣) .
ويقوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ﴾^(٤) ، فنصب المعطوف . ويقولهم : هذا معطي زيد درهماً أمس ، ولا ناصب للدرهم إلا الاسم .

والجوابُ أمّا الآية الأولى فحكاية حال كما يحكى الماضي بلفظ المضارع مثل قولك :
مررت بزید أمس يكتب . وأمّا الآية^(٥) الثانية / ففيها جوابان : ح ٧٧

أحدهما أنه على الحكاية أيضاً ، لأنّه سبحانه وتعالى في كلّ يوم يفلق الإصباح ويجعل الليل سكناً والشمس والقمر حساباً .

والثاني أنّ الشمس والقمر ينتصبان بفعل محذوف أي : وجعل الشمس ، وهكذا يقدر في المسألة المستشهد بها ، أي : أعطاه درهماً .

(١) سقط من ح : في ذلك .

(٢) قال ابن يعيش ٧٧/٦ في اسم الفاعل الدالّ على الماضي : « يكون مضافاً إلى ما بعده بحمّ الاسميّة ، فتقول : هذا ضارب زيد أمس ، ووحشيّ قاتل حمزة يوم أحد بالإضافة ، ولا يجوز تنوينه والنصب به ، فهو كقولك : هذا غلام زيد ، ولا يجوز : هذا غلام زيداً » .

(٣) سورة الكهف : ١٨ .

(٤) ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلُ اللَّيْلِ سَكْنًا ، وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حِسَابًا ، ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [سورة الأنعام : ٩٦] . قال البغويّ : « وقرأ أهل الكوفة (وجعل) على الماضي (الليل) نصب إتباعاً للمصحف . وقرأ إبراهيم النخعيّ فلقَ الإصباح » . وجاء في الإقناع لابن البادش ٦٤١/٢ : « وقرأ الياقون (جاعل) على زنة فاعل ، و (الليل) بالجر على الإضافة » . وانظر مناقشة القراءتين في شرح المفصل ٧٧/٦ - ٧٨ .

(٥) في ح : وأمّا الثانية ، بحذف الآية .

فصل

اسم الفاعل المُعْمَلُ عمل الفعل تجوز إضافته ، فيجرُّ ما بعده ، والتنوين فيه مراد ، وحذف تخفيفاً^(١) . فإنَّ ثُنِّي أو جمع حذف منه النون وأضيف لا غير ، إن لم يكن فيه ألف ولام . وإنَّ نَوَّنَتْ نصبت به لا غير ، وكذا إذا أثبتَّ النون . فإنَّ كان فيه ألف^(٢) ولام ، وهو مفرد لم تضفه إلاَّ^(٣) لما فيه الألف واللام على ما بيَّنه . وإنَّ كان مثنَّى أو مجموعاً جاز أن تحذف النون وتضيف ، كقولك : هذان الضاربان زيد ، ويجوز أن تنصب ويكون حذف النون تخفيفاً لطوله بالألف واللام^(٤) ، فإنَّ أثبتَّ النون لم تكن فيه^(٥) الإضافة .

فصل

وقد حمل قولهم : هذا الضارب الرجل على الحسن الوجه^(٦) في الجمع بين الألف

(١) قال ابن يعيش ١١٩/٢ : « ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف ... ولذلك تقول : هذا رجل ضارب زيد غداً ، كما تقول : هذا رجل ضارب زيداً غداً ، لأنَّ التنوين المقدرُّ حكماً كالموجود لفظاً . ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة . قال الله تعالى : ﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾ ، والمعنى ممطرٌ لنا من قبل أنه وصف به عارضاً ، وهو نكرة » .

(٢) سقط السطر التالي من ح .

(٣) في الأصل : لم تضفه لا إلى والصواب عندنا (إلاَّ إلى) . جاء في المساعد ٢٠٢/٢ : « ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنَّى أو مجموعاً على حده . فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول نكرة ومعرفة بشرط الأتصال بالوصف . قال تعالى : ﴿ والملقبي الصلاة ﴾ .. واحترز بقوله (على حده) من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث ، فحكهما حكم المفرد » .

(٤) جاء في المساعد ٢٠٤/٢ : « قال الجرميُّ والمازنيُّ والمبردُ وجماعةٌ : هو في موضع جرٍّ فقط ، إذ الأصل سقوط النون للإضافة ، فلا يعدل عنه إلا إذا تعيَّن غيره كما في نحو قولك : هذان الضاربان زيداً . ينصب زيد » .

(٥) سقطت فيه من ح .

(٦) قال ابن يعيش ١٢٣/٢ : « فأما قولهم (الضارب الرجل) فإنَّنا ساغت إضافته ... من قبل أنه محمول على =

واللام والإضافة ، لأنَّ الإضافة لم تعرف فيهما ، والجيدّ النسب ، لأنَّ الألف واللام تمنع الإضافة .

فإن قلت : هذا الضارب زيداً لم تجز الإضافة ، لأنَّ القياس ترك الإضافة في الجميع ، إلاَّ أنَّها جازت إذا كان في الثاني ألف ولام حملاً على باب الحسن الوجه ، فيجري غيره على القياس^(١) .

فصل

وإنما يعمل اسم الفاعل وما حمل عليه عمل الفعل إذا اعتمد على شيء قبله مثل أن يكون خبراً أو حالاً أو صفة أو صلة / أو كان معه حرف النفي أو الاستفهام لأنه ضعيف في العمل لكونه فرعاً ، فقوي بالاعتقاد^(٢) .

٩٣ م

وقال الأخفش وطائفة معه : يعمل وإن لم يعتمد لقوة شبهه بالفعل^(٣) .

= الحسن الوجه ، ومثبه به من جهة أن الضارب صفة كما أنَّ الحسن صفة ، وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً ، فتقول : هذا ضارب زيداً ، وضارب زيد ، كما تقول : مررت برجل حسن وجهاً ، وحسن الوجه .

(١) قال ابن يعيش ١٢٢/٢ : « فأما (الضارب زيد) فإنه لا يجوز ، لأنَّ الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي ، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له ، فيلزم إعماله فيما بعده ، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره ، إذ كان التقدير في (الضارب) الذي ضرب ، فلذلك عمل عمله . » وقد أجازته الفراء .

(٢) من أمثلة الاعتماد الواردة في شرح ابن عقيل ١٠٧/٢ - ١١٠ : ١ - الخبر : زيد ضاربٌ عمراً . ٢ - الحال : جاء زيدٌ راكباً فرساً . ٣ - الصفة : مررت برجل ضارب زيداً . ٤ - الصلة (أي صلة أل) : هذا الضارب زيداً . ٥ - ما ضاربٌ زيدٌ عمراً . ٦ - الاستفهام : أضرارب زيدٌ عمراً . ٧ - أداة النداء (وقد أغفلها العكبري) ياطالعا جيلاً .

(٣) جاء في شرح المفصل ٧٩/٦ : « قائم زيد ، فيكون قائم مبتدأ ، وزيد مرفوع بفعله وقد سدَّ مسدَّ الخبر حصول الفائدة به ، وتام الكلام ، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل . »

فصل

ويعمل فَعَال ، وفِعُول ، ومفعال عمل اسم الفاعل لأنَّ ما فيها من المبالغة وزيادة الحرف جَبْرٌ^(١) لما دخلها من النقص عن اسم الفاعل في جريانه على الفعل^(٢) . ومن الكوفيّين من منع إعمال ذلك ، وهو مذهب مخالف لنصوص العرب ، فقد قال الشاعر :
[من الطويل]

٩٩- ضروبٌ بَنَصِلِ السيفِ سَوقِ سِمَانِهَا إِذَا عَدَمُوا زَادَ فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(٣)

وقال آخر : [من الطويل]

١٠٠- فِالرِزَامِ رَشَحُوا بِي مَقْدَمًا إِلَى الْمَوْتِ خَوَّضًا إِلَيْهِ الْكَتَائِبُ^(٤)

-
- (١) عبارة مضطربة ، وهي : المبالغة قد جبر زيادتها الحرف حبر ما . وما أثبتنا عبارة ح .
- (٢) من النحويين من ذهب إلى أنَّ صيغ المبالغة أولى بالعمل من اسم الفاعل . قال ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح جل الزجاجي ١٠٥٦/٢ : « ورأيت لابن خروف أنَّ هذه الأمثلة أقوى في العمل من اسم الفاعل ، وذلك أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وهذه تعمل ، وإن كانت بمعنى الماضي . واعتلُّ لذلك بأنَّها لمَّا كانت فيها مبالغة تأكَّد فيها المعنى ، فلزم أن تكون في العمل أقوى » .
ومن المانعين الفراء . انظر شرح الكافية ٢٠٢/٢ .
- (٣) البيت لأبي طالب في رثاء أبي أمية بن المغيرة . وكانوا يضربون سوق النوق فتخرَّ ، فينحرونها . والبيت من شواهد سيويه ١١١/١ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، جاء فيه : « يشبه قول العرب : إنه ضروب رؤوس الدارعين » . وجاء في الخزانة ٢٤٢/٤ : « أبنية المبالغة لكونها للاستمرار ، لأحد الأزمنة عملت . فضروب مبالغة ضارب ، وقد عمل النصب في سوق على المفعوليَّة » . وانظر ابن يعيش ٦٩٦ - ٧٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٩٣ ، والممع ٩٧/٢ ، وقطر الندى ٢٧٥ .
- (٤) البيت من شعر سعد بن ناشب ذكره ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٦٩٦ ، وجاء في اللسان [رزم] :
رزام : أبو حي من تميم ، وهو رزام بن مالك ... ، يريد : يابني رزام رشحوا بترشحك إِيَّاي رجلاً جسوراً مقدماً يقتحم الملاحم . وذكره التبريزي في الحماسة ٧٢/١ وقال : « ويروى الكرائب .. انتصب الكتاب على أنه مفعول خواض . وجاء في الخزانة ١٤٠/٨ - ١٤١ : « قال ابن جني في إعراب الحماسة : في هذا البيت شاهد على جواز عمل اسم الفاعل . ألا تراه كيف نصب الكرائب بخواض » ، ولعلَّه يريد أن يقول : على عمل مبالغة اسم الفاعل .

فصل

فَأَمَّا (فَعِلٌ وَفَعِيلٌ) فَيَعْمَلَانِ عِنْدَ سَيَّبِيوَيْهِ لِّلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَا . وَقَالَ الشَّاعِرُ :
[من الكامل]

١٠١- حَاذِرٌ أَمْوَرًا لَا تُضِيرُ وَأَمْنٌ مَّا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ^(١)

فصل

(وَ) (فَعُلٌ وَفَوَاعِلٌ) جَمْعًا يَعْمَلَانِ عَمَلَ الْمَفْرَدِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَشَابَهَةِ . قَالَ طَرْفَةُ :
[من الرمل]

١٠٢- ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قِيَامِهِمْ وَمَهْمُهُمْ غَفَّرَ ذَنْبَهُمْ غَيْرَ فُجْرٍ^(٢)

وَالْعَرَبُ تَقُولُ : هَؤُلَاءِ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ بِالنَّصَبِ عَلَى الْإِعْمَالِ ، وَبِالْجُرِّ عَلَى
الإضافة .

(١) رواية هذا البيت في كتاب سيبويه ١١٢/١ : « حذر أموراً لا تخاف ... منجيه » ذكره شاهداً على عمل (فَعِلٌ) . وجاء في العيني : ٥٤٣/٣ أن أبا يحيى اللاهقي صنع البيت ودسه إلى سيبويه ، ولذلك قال المبرد في المقتضب : ١١٦/٢ « وهذا بيت موضوع يحدث » . وقال البغدادي في خزائنه ١٦٩/٨ : « إن طعن على سيبويه بهذا البيت فقد استشهد ببيت آخر لا مطعن فيه عليه ، وهو قول لبيد الصحابي :
أومسحل شيخ عِزَادَةَ تَحَجَّجَ بِسِرَاتِهِ نَدَبَ لَهَا وَكَلُومٌ »

(٢) البيت لطرفة بن العبد احتج به سيبويه ١١٢/١ على عمل صيغة المبالغة (غفر) وجاء في الحاشية : ويروى « فُجْرٌ ، وصف قومه أنهم زادوا على قبيلهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح ، وأنهم لا يفخرون أي : لا يكذبون ، أو لا يفخرون بما أسدوا من صنيع سترأ لمعرفهم . وشاهده إعمال غفر ، وهي جمع غفور » . وجاء في الهمع ٩٧/٢ : « وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة » ، وانظر ابن عقيل ١١٧/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل للبطلوسى ١٢٣ .

باب

الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي ^(١) كل صفة لا تجري على الفعل مما لا مبالغة فيه ، نحو : حسن وبطل وشديد . ومشابهتها له في أنها تشنّى وتجمع وتؤنث ، وهي مشتقة كما أنه مشتق ، ف (حسن ، وحسان ، وحسنون ، وحسنة ، وحستان ، وحسنات) مثل : (ضارب ، وضاربان ، وضاربون ، وضاربة ، وضاربتان ، وضاربات) ، وينقص عن اسم الفاعل أنه على غير زنة الفعل ، فلهذا نقص عن عمله ، فلا يتقدم معموله عليه ^(٢) .

فصل

وتجتمع الإضافة والألف واللام في هذا الباب وما حُمل عليه لما ذكرنا في باب الإضافة ، إلا أنه يجوز ههنا في الاسم الثاني عدّة أوجه :

(١) أحدها مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، على أن ترفع بالصفة ، ولا ضمير فيها ، لارتفاع الظاهر بها ، والهاء تعود على الموصوف .

(٢) والثاني برجلٍ حسنٍ وجهه ، فنصب على التشبيه بالمفعول . وأجاز قوم نصبه على التمييز ^(٣) .

(١) سقط من م : وهي .

(٢) جاء في شرح المفصل ٨٢/٦ : « فلا تقول : هذا الوجه حسنٌ ، كما تقول : هذا ضاربٌ زيدٌ عمراً ، على تقدير : ضاربٌ عمراً ، ولا يحسن أن تفصل بين حسن وما يعمل فيه ، فلا تقول : هو حسنٌ في الدارِ الوجهة ، وكرّم فيها الأبُّ ، كما تقول : هذا ضارب في الدار زيداً ، » وقال ابن عقيل ١٤٣/٢ : « ولا تعمل في أجنبيّ ، فلا تقول : زيدٌ حسن عمراً ، واسم الفاعل يعمل في السببيّ والأجنبيّ نحو : زيدٌ ضارب غلامه ، وضارب عمراً . »

(٣) قال ابن يعيش ٨٨/٦ : « نصب هذا على التمييز ، فلم يُعتد بتعريفه ، لأنّه قد علم أنّهم لا يعنون من الوجوه إلا وجه المذكور . »

٣) والثالث برجل حسن وجهه ، بالإضافة^(١) في قول سيبويه ، ومنعه الأكثرون .
واحتج بقول الشماخ : [من الطويل]

١٠٣- أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فِيهَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا^(٢)
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
ف (جونتَا) صفة ل (جارتَا) والضمير المثنى لهما .

ومن حجة من خالفه أن ذلك يفضي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وتأولوا البيت على أن الضمير للأعالي^(٣) ، وهو خلاف الظاهر ، فإن حَمَلَ التثنية على الجمع ليس بقياس . وليست الإضافة هنا من إضافة الشيء إلى نفسه ، لأنَّ (الْحَسَنَ) للوجه ، و (الهاء) ليست للوجه . وإنما حصلت التعريف كما تحصله الألف واللام .

٤) والوجه الرابع : مررت برجل حسن الوجه^(٤) ، بالإضافة .

(١) أي إضافة (حسن) إلى وجهه كما تقول : حسن الوجه . قال ابن يعيش ٨٧٦ : « أجازته سيبويه ، قال : شبهوه بحسن الوجه ، يعني جعلوا الإضافة معاقبة للألف واللام . قال : وهو رديء » .

(٢) لم يرد البيت الأول في ح . والبيتان برواية العكبري في ديوان الشماخ ٣٠٧ . الدمنة : ما بقي من آثار الدار ، عرس : نزل في المكان بعد سفر . حقل الرخامى : موضع ، عفا طلالها : تغيرا . جارتا صفا : أنفيتان من أثافي القدر ، وثالثة الأثافي في هذا البيت الصفا ، والصفا جبل ، والكئيت : الأحمر الضارب إلى السواد ، والجون : الأسود ، والمصطلي : موضع النار بين الأثافي . والشاهد في البيت إضافة الصفة المشبهة ، وهي جونتَا إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف ، وذلك رديء . انظر سيبويه ١٩٩/١ . وقال ابن جني في الخصائص ٤٢٠/٢ : « العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ ... فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من مصطلاهما في قوله : كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا ، عائداً على الأعالي في المعنى ، إذا كنا أعلىين اثنين » . وانظر المسائل البصريات ٥٦٩/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٦ ، والهمع ٩٩/٢ .

(٣) نسب السيوطي هذا الرأي إلى اللبرّد . انظر الهمع ٩٩/٢ .

(٤) قال ابن يعيش ٨٤/٦ : « مررت برجل حسن الوجه ، بالإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه ، وهو المختار بعد الأول » أي بعد : مررت برجل حسن وجهه .

٥) والخامسُ : الوجهُ ، بالنصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز^(١) .

٦) والسادس : الوجهُ ، بالرفع وفيه ثلاثة مذاهب :

أحدها أنه فاعل ، والعائد محذوف تقديره : مررت برجلٍ حسنٍ الوجه منه ، فحذف للعلم به ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ، وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَيَأْتِي الْجَنَّةَ هَيَّ الْمَأْوَىٰ ﴾^(٢) ، أي : هي المأوى له . ومثله حذف العائد في الصلة وأشباهاها .

والثاني أنَّ في (حسن) ضميرَ فاعل ، والوجه بدلٌ منه . وجاز ذلك لما كان / الوجه جزءاً من الرجل ، والرجل مشتملاً عليه ، ولا حذف على هذا الوجه .

والثالث أنَّ الألف واللام بدلٌ من الهاء ، وهو قول الفراء ، وهو في غاية الضعف لوجهين :

أحدهما أنَّ البدل ما كان في معنى الأصل ، والهاء تعرف بالإضافة ، والألف واللام تعرف بالعهد^(٤) ، وهما مختلفان .

والثاني أنَّها لو كانا بدلاً من الهاء هنا لكانا كذلك في غيره ، وليس كذلك . ألا ترى أنك لو قلت : زيد الغلام حسن ، وأنت تريد غلامه لم يجز .

(١) قال ابن يعيش ٨٥/٦ : « فذلك على رأي من يقول : هو حسن وجهاً ، فاتصاف الوجه هنا على التشبيه بالمفعول .. وإنما قلنا ذلك لأنه معرفة ، لا بحسن نصبه على التمييز ، وقد أجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون منصوباً على التمييز ، وإن كان فيه الألف واللام .. وهو وجه حسن لولا شناعة اللفظ » .

(٢) سورة النازعات : ٤١ .

(٣) في الأصل : أحسن .

(٤) في م : بالعمل .

٧) والوجه السابع أن يكون في الصفة الألف واللام ، كقولك : مررت بالرجل الحسن . فإن كان (الوجه) بعدها فيه ^(١) الألف واللام ففيه ^(٢) الرفع والنصب والجرّ على ما تقدّم . وإن كان ^(٣) (وجهه) بالهاء ففيه ^(٤) الرفع والنصب على ما تقدّم ، وأمّا الجرّ فممتنع ، لأنّ الإضافة مع الألف واللام في الأوّل لا تكون إلا إذا كان في المضاف إليه الألف ^(٥) واللام لما بينهما من المشابهة . وهنا التعريفان مختلفان ، وقد وقع في هذا الوجه خمسة أوجه جائزة ، وواحد ممتنع . فأما أن يكون الوجه نكرة ^(٦) ، والصفة نكرة ، فالأوجه الثلاثة جائزة ^(٧) ، لأنّه قد علم أنّه لا يريد إلاّ وجه الممرور به . وإن كان في الصفة الألف واللام فالرفع والنصب جائزان ، والجرّ ممتنع لما تقدّم ^(٨) .

فإن جملة الوجوه الجائزة ستة عشر ^(٩) ، واثنان ممتنعان .

-
- (١) سقط من م : فيه .
(٢) ففيه : أي في الوجه من قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه ثلاثة أوجه في الإعراب ، وهي : الرفع على أنه فاعل (الحسن) ، والنصب على التشبيه بالمفعول به ، والجرّ بالإضافة .
(٣) في م : كان في وجهه .
(٤) ففيه ، أي : في (وجهه) من نحو : مررت بالرجل الحسن وجهه وجهان : الرفع ، لأنه فاعل الحسن . والنصب على التشبيه بالمفعول به .
(٥) سقط من م : إليه الألف .
(٦) في م : النكرة .
(٧) في نحو : مررت برجل حسنٍ وجهاً . ثلاثة أوجه جائزة هي : وجهاً : النصب على أنه تمييز .
وجهة : رفع على أنه فاعل .
وجهٍ : جرّ على أنه بدل .
(٨) مثال هذا الوجه : مررت بالرجل الحسن وجهاً ، أو وجهة . فعلى النصب تعرب وجهاً تمييزاً . وعلى الرفع تعربه فاعلاً .
(٩) أوصل ابن عقيل الوجوه الجائزة إلى ستة وثلاثين وجهاً ، فقال : ١٤٥/٢ « فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمول في كلّ واحدة من هذه المسائل المذكورة إمّا أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجرّ ، فيتحصّل حينئذٍ ستّ وثلاثون صورة » .

[باب اسم التفضيل]^(١)

فصل

وأما (أَفْعَلُ مِنْكَ) [فالوجهُ ألاّ تعمل في مظهر إلاّ أن يقع المظهر موقع المضمّر ، لأنّ (أَفْعَلُ مِنْكَ)]^(٢) بَعْدَ من اسم الفاعل ، فإنّه لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يُؤنَّث^(٣) . فعند ذلك تقول : مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه ، فترفع على أنّه خير متقدّم ، ومثله : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، وشرٌّ منه غلامه ، لأنّ أصل خير وشرّ (أخير وأشرر) . ومن العرب من يُعْمَلُ أَفْعَلُ ، لأنّه وصفٌ مشتقٌّ .

فصل

فأمّا عمّله في المضمّر فجائز ، لأنّ مضمّره ليس بلفظ ، بل هو في النية . فأمّا ما يقع موقع المضمّر فقولهم : مارأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُّ منه في عين زيد ، فالكحلُّ مرفوعٌ بـ (أحسنَ)^(٤) ، وجاز ذلك لما كان المعنى : أحسن هو ، لأنّ الذي يحسن بالكحل الرجل لا الكحل^(٥) . ومنه الحديث المرفوع « ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصومُ من عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ »^(٦) .

(١) يَجْزِلُ إلينا أنّ النساخ أغفلوا عنوان هذا الباب وهو (باب اسم التفضيل) فأضفناه .

(٢) سقط من م ما بين المعقوفتين .

(٣) قال ابن يعيش ١٠٦/٦ : « وإنا لم يثن (أفعل) ، ولم يجمع ، ولم يؤنَّث لما تقدّم من أنّه قد تصنّ معنى الفعل والمصدر . وكلُّ واحد منها لا تصحُّ تثنيته ولا جمعه ولا تأنيته » .

(٤) يعني العكبري بذلك أنّ الكحل فاعل اسم التفضيل أحسن .

(٥) مسألة الكحل هذه مفصلة في شرح الكافية أحسن تفصيل ٢١٩/٢ - ٢٢٣ .

(٦) ورد هذا الحديث الشريف في كتاب سيبويه ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢ ، على النحو الذي ذكره العكبري .

قال سيبويه : « لو قلت أُبْفَضُ إلَيَّ منه الشرُّ ، لم يجز . ولو قلت : خيرٌ منه أبوه جاز . ومثل ذلك ما من أيام أحبّ .. » .

=

باب

ما يعمل من المصادر عمل الفعل

كلُّ مصدر صحَّ تقديره بـ (أنْ والفعل) عمل عمل فعله المشتقَّ منه . وإنَّما كان كذلك لأنَّه يشبه الفعل في أنَّ حروفه فيه ، وأنَّه يشاركه في الدلالة على الحدث ، وأنَّه يكون للأزمنة الثلاثة . فإنُّ لم يحسن تقديره بأنَّ والفعل لم يعمل ، لأنَّ الأصل في العمل للفعل . وإذا لم يصحَّ تقدير الاسم بالفعل بطل شبهه به . والذي لا يُقدَّر بأنَّ والفعل المصدرُ للمؤكَّد نحو : ضربتُ ضرباً . فأماً قولك : ضرباً زيداً فالعمل للفعل المقدَّر الناصب للمصدر . وربَّما وقع في كلام بعض النحويِّين^(١) أنَّ (ضرباً) هذا هو العامل ، وذلك تجوِّز من قائله .

فصل

ويعمل المصدر وإنُّ لم يعتمد بخلاف اسم الفاعل ، لأنَّه قَوِيٌّ بكونه أصلاً للفعل وأنَّه موصوفٌ لا وصف .

= وجاء في سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ١٢٨/٢ : « ما من أيام أحبَّ إلى الله أن يتعبَّد له فيها من عشر ذي الحجة ، يعدلُ صيامَ كلِّ يوم منها صيامَ سنة ، وقيامَ كلِّ ليلة منها بقيام ليلة القدر » . وجاء فيه : « قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب » . وانظر الجامع الصغير ٢٥٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٢٢/٢ ، وشرح المقدِّمة المحسَّبة لابن بابشاذ ٤٠٠/٢ .

(١) من النحويِّين القائلين بأنَّ المصدر المؤكَّد يعمل عمل فعله ابن عقيل ، فقد قال في شرحه الألفية ٥٦٤/١ : « واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أو لا ؟ والصحيح أنه يعمل فـ (زيداً) في قولك : ضرباً منصوب بـ (ضرباً) على الأصحَّ . وقيل : إنَّه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو اضربُ » . وجاء في العوامل المائة النحوية ٢٩٢ : « وإنُّ كان المصدر مذكوراً دون الفعل فوجهان : أحدهما أنَّ العمل للفعل لأنَّه الأصلُ ، والثاني العمل للمصدر لأنَّه مذكور ، وبدلٌ عن الفعل كقولك : ضرباً زيداً » .

فصل

وإذا صَغُرَ المصدرُ لم يعمل^(١) لوجهين :

أحدهما أنَّ التصغير كالوصف .

والثاني أنه يبعد من شبه الفعل ، إذ الأفعال^(٢) لا تصغُرُ ، ولا عبرةً بتصغير فعل

التعجُّب لما ذكره هناك .

فصل

فإنَّ وصف المصدر قبل المعمول لم يعمل ، لأنَّ الوصف يبعده من الفعل ، لأنَّ

الفعل لا يوصف / ، ولأنَّ الوصف يفصل بين الموصول وصلته ، والمصدر موصولٌ ،
ومعمولُه من صلته^(٣) .

ح ٧٩

فصل

وأقوى المصادر عملاً المنونُ ، لأنَّه أشبه بالفعل إذ كان نكرةً ، وإنَّ الفعل

لا يُضاف^(٤) . ثُمَّ يليه المضافُ ، لأنَّ الإضافة في حُكْم الأسماء ، وقد لا تعرَّف^(٥) ، وإذا

(١) جاء في المساعد ٢٢٦/٢ : « فلا يقال : عرفت ضَرْبِيكَ زيداً ، لقوة جانب الاسميَّة بالتصغير كما قوي بالإضمار » .

(٢) سقطت الأفعال من م .

(٣) جاء في المساعد ٢٢٩/٢ : « المصدر مقدَّر بحر مصدرِي والفعل ، فهو كفعل موصول به ، فلا يجوز : عجبت من ضربك الكثير زيداً ، ويجوز : من ضربك زيداً الكثير . وحكم بقية التوابع حكم النعت ، فيمتنع : عجبت من شربك وأكلك اللبن ، وقتالك نفسه زيداً ، ومن إتيانك مشيك إلى زيد ، وإنَّ أحرَّت جاز » .

(٤) من شواهد إعماله منوناً قوله تعالى : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة ﴾ ابن يعيش ٦١/٦ .

(٥) في ح : لا يعرف .

عُرِّفَت كان التعريف ساريًا (١) من الثاني إلى الأول ، بعد أن مضى لفظه على لفظ النكرة ، بخلاف الألف واللام (٤) . ثم ما فيه (٢) الألف واللام ، وعمله ضعيف ، لأن الألف واللام أداة زائدة في أوله ، تنقله من التنكير إلى التعريف في أول أحواله . ومع ذلك فعمله جائز ، لأن الشبه فيه باقٍ . وهو قليل في الاستعمال . ولم يأت في القرآن منه مُعْمَلٌ / في غير الظرف فيما علمنا . وإنما جاء معملاً في الظرف كقوله تعالى : ﴿ لا يَحِبُّ اللهُ الجَهرَ بالسوءِ من القولِ ﴾ (٣) . فأما قول الشاعر : [من المتقارب]

١٠٤- ضعيفُ النكايةُ أعداءه يخالُ الفِراَرُ يُراخي الأَجَلَ (٤)

فتقديره : ضعيفُ النكايةِ في أعدائه ، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ وصل المصدر . وقيل : لا يحتاج إلى حرف يعديهِ . فأما قول الشاعر : [من الطويل]

١٠٥- لَقِـمْتُ عِلْمَ أُولى المَغيرةِ أَنِّي كَررتُ ، فلمْ أنكَلُ عن الضربِ مِسمَعًا (٦)

(١) الشاهد على المصدر وهو مضاف قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ﴾ ابن يعيش ٦٢/٦ .

(٢) في م : ما فيه من الألف .

(٣) ﴿ لا يَحِبُّ اللهُ الجَهرَ بالسوءِ من القولِ إِلاَّ من ظَلَمَ ، وكان اللهُ سَميعاً عَلِيماً ﴾ [سورة النساء : ١٤٨] .

(٤) البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلوها . قال سيبويه ١٩٢/١ : « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، ثم ذكر البيت . وجاء في الخزانة ١٢٧/٨ : « سيبويه والخليل جَوَزا إِعمالَ المصدرِ المَعْرَفِ باللامِ مطلقاً » . ثم ذكر البيت . وانظر المفضَّل ١١٦ ، وشرح المفضَّل ٦٤/٦ ، والنصف ٧١/٣ .

(٥) في الأصل : فلن ، وفي المصادر التي رجعنا إليها : فلم كما أثبتنا .

(٦) البيت للمرار الأسدي ، ورد في ديوانه ١٦٩ ، ونُسِبَ في حاشية شرح المفضَّل ٦٤/٦ إلى مالك بن زغبة الباهلي ، ورويت بعده أربعة أبيات له . وروايته في سيبويه ١٩٣/١ ، وجمل الزجاجي ١٢٤ ، والمقتضب ١٤/١ ، (لحقت فلم أنكل ..) قال الزجاجي : « في نصب (مسمع) وجهان : أحدهما أن يكون منصوباً بوقوع الضرب عليه ، كأنه أراد : عن ضرب مسمع ، فلمَّا أدخل الألف واللام بطلت الإضافة ، فنصب كما بيئت لك . والآخر أن يكون منصوباً بلحقت ، كأنه قال : لحقت مسمعا ، فلم أنكل عن الضرب » ، وجاء في اللع ٢٥٧ : « أي عن أن ضربت مسمعا » وانظر المرتجل ٢٩٩ ، والهمع ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٢٩/٨ .

ف (مسمعا) منصوب بـ (الضرب) ، وقيل : منصوب بـ (كررت) ، وحرف الجرّ محذوف . والأوّل أقوى ، لأنّ المصدر أقرب إليه ، وهو متعدّد^(١) بنفسه . ويروى (لحقتُ) ، وهو الناصب في^(٢) أقوى الوجهين ، لأنّ الفعل ، وإن تقدّم ، فهو أقوى من المصدر ، ولا سيّما مع الألف واللام .

فصل

ولا يتقدّم معمول المصدر عليه^(٣) ، ولا يُفصل بينها بخبر ولا صفة ، ولا أجنبيّ مجال ، لأنّه موصول^(٤) .

فصل

والمصدر لا يتحمّل الضمير ، لأنّه اسم جامد ، فهو كـ (زيد والغلام) ، وإنّا يحذف الفاعل معه حذفاً^(٥) ، كقوله تعالى : ﴿ أو^(٦) إطعاماً في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾^(٧) ، فـ (إطعام) خبر مبتدأ محذوف ، والفاعل محذوف أي : إطعام هو ، وهو

(١) في الأصل : متعدي ، يثبت الباء .

(٢) سقط من ح : وهو الناصب في .

(٣) فلا يقال : زيدا ضربك خير له ، كما لا يقال : زيدا أن تضرب خير له ، شرح المفصل ٦٧/٦ .

(٤) جاء في شرح المفصل ٦٧/٦ : « تقول : أعجبتني ضرب زيد عمراً اليوم عند جعفر ، إن جعلت الطرفين متعلّقين بالمصدر لم يجوز أن تقدّمها عليه ، وإن جعلت اليوم متعلّقاً بأعجبتني ، وجعلت ظرف المكان متعلّقاً بالمصدر لم يجوز ذلك ، لأنك قد فصلت بين الصلة والموصول بأجنبيّ » .

(٥) جاء في المساعد ٢٣١/٢ : « الفاعل كالجزء من الفعل ، ولذا سكّنوا له آخر الفعل ، نحو : ضربت ، والجزء لا يحذف .. ولم تثبت هذه الجزئية للمصدر .. وليس كحسن الوجه ، لأنّ هذا يقبل الإضمار ، والمصدر لا يقبله ، لأنّه بمنزلة أسماء الأجناس » .

(٦) في الأصل : وإطعام .

(٧) ﴿ وما أدراك ما العقبه . فك زغبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ذا مقربة ﴾ [سورة البلد : ١٢ - ١٤] .

المذكور في قوله تعالى^(١) : ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾^(٢) . وأجاز قوم أن يتحمّل الضمير^(٣) كما تحمله الصفة المشبهة والظرف ، لأنّه يعمل في الظاهر ، فيعمل في المضمّر . وهذا ضعيفٌ ، لأنّ تلك الأشياء يُوصَفُ بها ، وتكون أحوالاً فجرت مجرى الفعل .

فصل

والمصدر يضاف إلى الفاعل ، لأنّه غيره بخلاف اسم الفاعل ، لأنّه هو الفاعل في المعنى^(٤) ، ويضاف إلى المفعول^(٥) ، لأنّه كالفاعل في تحقّق الفعل به^(٦) ، ويجوز أن يقدر المصدر بفعل لم يُسمِّ فاعله ، كقولك : عجبت من ضرب زيدٍ ، أي من أن يُضرب^(٧) .

(١) غفل ناسخ م عن ذكر : تعالى .

(٢) سورة التين ٤ .

(٣) جاء في المساعد ٢٣٢/٢ : « قال ابن هشام الخضراوي : أهل البصرة متفقون على أنه لا إضار ، وأهل الكوفة يضرّون الفاعل ، ويقولون : لا بدّ من ذلك ، لأنّه كاسم الفاعل ، ويردّه أنّ نحو : عجبت من أكل التفاحة ، ولا دليل فيه على فاعل يجعل الإضار له » .

(٤) مثاله : أعجبتني ضرب زيد عمراً ، والتقدير : أعجبتني أن ضرب زيد عمراً . من كتاب الجمل للزجاجي ١٢١ .

(٥) جاء في جمل الزجاجي ١٢١ : « فإنّ كان زيداً مفعولاً في المعنى قلت : أعجبتني ضرب زيد عمرو . والتقدير : أعجبتني أن ضرب زيداً عمرو » .

(٦) سقط (به) من م .

(٧) في ح : أن ضرب .

فصل

وإذا عطفت على المضاف إلى المصدر جاز أن تجرّ المعطوف حملاً على اللفظ وأن تنصبه أو ترفعه حملاً على الموضع^(١) ، وكذلك الوصف^(٢) .

(١) من شواهد العطف على الموضع في باب عمل المصدر بيتُ رؤبة [سيويه ١٩١/١] أو زيادة العنبري [حاشية ابن عقيل ١٠٥/٢] ، وهو :

قد كنت داينت بها حساننا مخافة الإفلاس والليانا
قال ابن عقيل : « الليان معطوف على محلّ الإفلاس » ، وإذا عطفت على اللفظ قلت : والليان .
(٢) وشاهد النعت على الموضع بيتُ لبّيد التالي :

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقّه المظلوم
قال ابن عقيل ١٠٤/٢ : « فرغ المظلوم لكونه نعتاً للمعقب على المحلّ » ، لأنّ المعقب فاعل المصدر طلب ، وإن شئت الوصف على اللفظ قلت : « طلب المعقب المظلوم » .

باب أسماء الفعل

وذلك نحو : (صَهْ ، ومَهْ ، ورويدَ ، ونزالٌ ^(١)) ، وكلّها أسماء ، والدليل على ذلك أشياء :

أحدها أنّها تدلُّ على معنى في نفسها ، ولا تدلُّ على زمانه من طريق الوضع ، وحقيقة القول فيه أنّ (صَهْ) اسم لـ (اسكُتْ) . وليس اللفظان عبارتين عن شيء واحد . مثل : اسكت واصمتُ ، فـ (صَهْ) اسمٌ ومسمّاه لفظ آخر ، وهو : السكُتُ . فالزمان معلوم من المسمّى لا من الاسم ^(٢) .

والوجه الثاني أنّها تنوّن فرقاً بين المعرفة والنكرة . والتعريف والتنكير من خصائص الأسماء .

والثالث أنّها تقع موقع الفاعل والمفعول . فمن الفاعل ^(٣) قول زهير ^(٤) : [من الكامل]

١٠٦- ولأنت أشجعُ من أسامةَ إذْ دُعيتُ : نزالٍ ، ولجَّ في الذعُرِ ^(٥)

(١) ن ح : وتراك ، وهو لفظ سائع .

(٢) لعلّه يريد أنّ الزمان يفهم من المسمّى (اسكت) من اسم الفعل (صَهْ) أمّا السكت فلا زمان فيه .

(٣) لعلّ الأصحّ أن يقول : تقع موقع نائب الفاعل ، انظر شواهد الشافية ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى المزني [ت نحو سنة : ١٣ ق . هـ] أحد شعراء المعلقات عُرف بالحكمة ومدح

هرم بن سنان ، وهو من بيت موصول النسب بالشعر . الأغاني ٢٨٨/١٠ ، معاهد التنصيص ٢٢٧/١ .

(٥) هذا البيت ثامنُ أبيات عدتها اثنان وعشرون في مدح هرم ، وروايته في ديوان الشاعر ٨٩ :

(ولنعم حشوّ الدرْع أنت إذَا دُعيتُ نزالٍ ولجَّ في الذعُر)

وفي شواهد الشافية ٢٣٠ نسب صدر البيت الذي رواه العكبري ههنا إلى المسيّب بن علس . ورواية بيت المسيّب :

(ولأنت أشجعُ من أسامةَ إذْ يقع الصراخ ، ولجَّ في الذعُر)

قال شارح الشافية : « أسامة معرفة علمٌ للأسد . ودُعيتُ بالبناء للمفعول ، ونزال في محلّ رفع نائب =

ومن المفعول قول الآخر : [من الكامل]

١٠٧- ودَعَوْا نزالٍ فكننتُ أولَ نزالٍ^(١) وعلامَ أركبُـه إذا لمَ أنزلِ
ومنها أنَّ الألفَ واللامَ دخلتا^(٢) على^(٣) بعضها ، كقولهم : النجاءك ، بمعنى : أنج .

فصل

وفائدة وضع هذه الأشياء من وجهين :

أحدهما أنه أبلغ في المعنى من الألفاظ التي نابت عنها .

والثاني الاختصار ، فإنه لا يظهر فيها علمُ التثنية والجمع والتأنيث ، إذ كانت اسماً ،
والأمر يظهر فيه ذلك .

فصل

ومعظم هذه الأسماء / تنوبُ عن الأمر للمخاطب ، وإنَّما كان ذلك لوجهين :

ح ٨٠

أحدهما أنَّ المخاطب يتنبَّه للمراد منه بالإشارة ، وما هو أخفى منها ، فإذا لم يكن
اللفظ صريحاً في الدلالة على المعنى كهذه^(٤) الأسماء خُصَّ بها المخاطبُ ليقوى بالمواجهة .

= فاعل . وقد استدللَّ الشارح المحقق وغيره بهذا البيت على أن (فعال) الأمرى مؤنث ، ولهنا أنث لها
الفعل المسند إليها . وانظر سيبويه ٢٧١/٣ ، وما ينصرف ٧٥ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، والهمع ٦٠٥/٢ .
(١) الشاهد من شعر ربيعة بن مقروم الضبي ذكره الجاحظ في الحيوان ٤٢٧/٦ مع بيت آخر . وعلق عليه
صاحب اللسان [نزل] فقال : « ف (دعوا نزال) بمعنى المنازلة ، دون النزول إلى الأرض » . وقال أبو
البركات في الإنصاف ٥٣٥/٢ : « أراد انزل ، وأثَّها لأنها بمنزلة النزلة » . وعلق عليه صاحب الحاشية في
شرح الفصّل ٢٧/٤ فقال : « والشاهد فيه وقوع (نزال) مفعولاً به لـ (دعوا) ، وقد علم أن المفعول
لا يكون جملة إلا بعد القول . وتكون مؤولة بالمفرد أيضاً » .

(٢) في م : دخلت وهو وجه سائغ .

(٣) في ح : في .

(٤) في م : فهذه .

والثاني أنها لوجعلت أمراً للغائب / أو خيراً لاحتاجت في الأمر إلى تقدير اللام .
واللام لا تُقدَّر مع صريح الفعل ، فكيف تُقدَّر مع الاسم ؟ وأما الخبر عن الغائب فيفتقر
إلى ذكره مقدماً أو مؤخراً ، وقد جاء شيء منها للغائب كقوله ﷺ : « يا معشر^(١)
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوّج . ومن لم يستطع فعليه بالصوم »^(٢) . وإنا
ساغ ذلك لتقدم الخطاب . وقد حكى عن بعض العرب أنه قال : عليه رجلاً ليسي ،
يريد : ليطلب رجلاً غيري^(٣) . والأصل : ليس إياي ، فحصل في الحكاية شذوذ من
وجهين^(٤) . وحكى عن بعضهم أنه قيل له : إليك ، فقال : إياي . أي : قيل له : تنح ،
فقال : أنتحى ، وهذا خبر .

فصل

وهذه الأسماء في لزومها وتعديها على حسب ما نابت عنه ، ف (صَه) و (مَه)
(واهماً) لازمة ، لأنّ (صَه) ناب عن (اسكت) و (مَه) عن (اكفف)
(واهماً) عن (أتعجب) . ومنها^(٥) ما يتعدى بحرف الجرّ كهولك : عليك بالرفق ،
كأنك قلت : تخلّق به . ومنها ما يتعدى بنفسه ، كهولك : تراك زيدا ومناعه ، أي :
اتركه وامنعه .

(١) في م : يا معشر .

(٢) جاء في الجامع الصحيح [صحيح مسلم] ١٢٨/٤ : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوّج ،
فإنه أغضُّ للبصر ، وأحصن للفرج . ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » . وعلى هذه الصورة
ورد الحديث نفسه في كنز العمال ٢٧٢/١٦ (رقم الحديث ٤٤٤٠٨) .

(٣) سقط غيري من م .

(٤) لعل المقصود بوجهي الشذوذ خروج اسم الفعل (عليه) من الخطاب إلى الغياب ومن الأمر إلى المضارع
المقرون بلام الأمر ، ووقوع الضير المتصل خيراً وليس . ولك أن تضيف وجهاً ثالثاً ، وهو تجرد
(ليس) من نون الوقاية .

(٥) سقط السطر التالي كلّ من م .

فصل

وأما ما جاء منها خبراً فهو (شتان) وهو اسم ل (افترق) ، ولا يكون فاعله إلا اثنين كقولك : شتان زيد وعمرو أي : افترقا ، حملاً على أصله . وقد تزايد معه (ما) كما قال الشاعر :

١٠٨- شتان ما يومي على كورها ويوم حيان أخي جابر^(١)

فأما قول العامة : شتان بين فلان وفلان فخطأ لعدم الفاعلين ، والحكم بزيادة (بين) هنا خطأ ، لأنها لم تزد في شيء من الكلام أصلاً ، وإنما تكرّر في بعض المواضع تأكيداً ، ولأنها لو كانت زائدة هنا لم يبق لستان فاعل ، إذ كان ما بعدها مجروراً^(١) لا في موضع المرفوع ، إذ كانت (بين) لم تزد للتوكيد كما في قولك : ما جاءني من رجل . فأما شتان ما بين زيد وعمرو ، فأجازه الأصمعي^(٢) ، ومنعه غيره^(٣) .

فصل

وأما (هيّهات) فبمعنى (بَعَدَ) ومنه :

(١) البيت من شعر الأعشى ، ورد في قصيدة طويلة يمدح بها عامر بن الطفيل ويهجو علقمة بن علاثة [الديوان : ٩٦] الكور : الرجل الذي يوضع على ظهر الناقة . جاء في المقاييس ١٧٨/٣ : « وربّما قالوا : شتان ما بينها والأول أفصح » . ويعني بالأول إسقاط (بين) كبيت الأعشى . وجاء في اللسان [شت] : « والحجة الجيدة قول الأعشى : شتان ما يومي .. يقال : شتان ماها . وقال الأصمعي : لأقول شتان ما بينها » . وقال ابن يعيش بعد ذكر الشاهد ٣٨/٤ : « وكان الأصمعي ينكر هذا الوجه ، ويأباه وحجته أن (شتان) ناب عن فعل تقديره : تفرّق وتباعد ، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين ، لأن التفرّق لا يحصل من واحد . والقياس لا يأباه من جهة المعنى ، لأنه إذا تباعد ما بينها فقد تباعد كل واحد منها من الآخر » . وانظر شرح شذور الذهب ٤٠٣ .

(٢) الأصمعي : عبد الملك بن قريب أحد أئمة اللغة والأخبار لم يكن يجيز إلا أفصح اللغات . [ت : ٢١٥ هـ] . البغية ١١٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠ .

(٣) لعلّ الصحيح أن يقول : فمنعه الأصمعي وأجازه غيره . انظر شرح المفصل ٣٨/٤ .

١٠٩- هَيْهَاتَ مَنزَلْنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ^(١)

أي : بَعْدَ^(٢) . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٣) ، فَقِيلَ : اللَّامُ زَائِدَةٌ ، وَ (مَا)^(٤) الْفَاعِلُ . وَقِيلَ : لَيْسَتْ زَائِدَةٌ ، وَالْفَاعِلُ مَضْرُوعٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : بَعْدَ التَّصْدِيقِ لِمَا تُوعَدُونَ .

فصل

وَأَمَّا (رَوِيْدٌ) فَتُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا كَقَوْلِكَ : رَوِيْدٌ زَيْدٌ أَي : إِمِهَالٌ زَيْدٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٥) : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾^(٦) . وَتَكُونُ صِفَةً كَقَوْلِكَ : ضَعَهُ وَضَعًا رَوِيْدًا^(٧) ، وَهِيَ مَعْرَبَةٌ فِيهَا ، وَتَكُونُ اسْمًا لِلْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : رَوِيْدٌ زَيْدٌ أَي : أَمِهَلُ زَيْدًا ، وَهِيَ هَهُنَا مَبْنِيَّةٌ ، وَهِيَ تَصْغِيرٌ (إِرْوَادٌ) عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْهُ : أَرْوَدَ إِرْوَادًا .

-
- (١) نسب هذا الشاهد إلى جرير ، وذكر في ملحقات ديوانه ١٠٢٩ وعجزه (كانت مباركة من الأيام) ، وسويقة : موضع . والنعف : ما انحدر من حزنونة الجبل . والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٦٤ ، والمرنجل ١١ ، والأصول ٢٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٣٦/٤ ، ولسان العرب [سوق] .
- (٢) سقط من م : أي بعد .
- (٣) سورة المؤمنون : ٣٦ .
- (٤) في ح : وأما .
- (٥) في ح : ومنه مثل .
- (٦) ﴿ فَإِذَا لَقِيتَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبِ الرَّقَابِ ﴾ [سورة محمد : ٤] .
- (٧) في م : وضعا رويد .

فصل

وأما (بُلَّة) فيكون مصدراً بمعنى (غير) فيجرّ ما بعده^(١) ، ويكون اسماً ل (دَعُ) ، فينصب ما بعده^(٢) .

فصل

وأما ألفاظ الإغراء فالمتفق عليه منها : (عندك ، ودونك ، ووراءك) . ومن حروف الجرّ : (عليك ، وإليك) . فعند الأكثرين أنّه يقتصر على المسموع منها ، لأنّ القياس في ذلك ابتداء وضع لغة ، وقاس عليها قوم . فأما (عندك زيداً) فعناه : خذه في أيّ نواحيك كان . و (دونك) خذه من قرب ، و (عليك) : بمعنى الزمه ، و (إليك) : تنحّ .

فصل

ومعنى الإغراء : الإلصاق والحثّ حذراً من الفوات . وأما التحذير فيشبه الإغراء ، وليس به ، لأنّ قولك : (الأسد الأسد) يدلُّ على شدّة طلبك فراره من الأسد . وقولك : عليك زيداً يدلُّ على شدّة^(٣) طلبك أخذ زيد . ففي هذا التحذير من فواته ، وفي الأوّل التحذير من قربانه^(٤) .

(١) جاء في شرح المفصل ٤٨/٤ : « وإن كان مصدراً كان معرباً غير مبنيّ مضافاً إلى ما بعده ، فتقول : بُلَّة زيد كما تقول : ترك زيد ، من نحو قوله تعالى : ﴿ فاضرب الرقاب ﴾ » .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/٤ : « فإذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى (دع) وكانت مبنيّة لوقوعها موقع الفعل » وذلك نحو : بله زيداً ، أي : اتركه .

(٣) ما بين (شدة) الأولى و (شدة) الثانية ساقط من ح .

(٤) القربان كالتقرب مصدر (قرب) . عن القاموس المحيط .

فصل

و (الكاف) المتصلة بـ (رويدك) المبنية حرفاً للخطاب لا اسم^(١) ، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسماً لكانت إمّا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة . فالرفع ممتنع لوجهين :

أحدهما أن الكاف ليست / من الضمائر المرفوعة^(٢) .

ح ٨١

والثاني أنه لا رافع للكاف هنا ، لأنّ المرفوع / هنا ضمير لا يظهر .

م ٩٧

والنصب باطل لأن هذا الاسم يتعدى إلى مفعول واحد ، وهو زيد ، والكاف للمخاطب ، فليس زيدياً بل غيره .

والجر باطل أيضاً لأنّ الجرّ يكون بالحرف ، وليست رويد حرفاً ، أو بالإضافة . وهذه الأسماء لا تضاف ، ولأنّها تثبت مع الألف واللام في (النجاءك) .

فأمّا الكاف في (عندك) وغيرها من الظروف ، و (عليك) وغيرها من الحروف فذكر الجماعة كالسيرافيّ وعبد القاهر^(٣) وغيرها أنها اسم في موضع جرّ ، لأنّ هذه أسماء لا تستعمل إلا مضافة . وكذلك حرف الجرّ لا يدخل إلا على اسم ، فلذلك قضي بكون الكاف اسماً . وقال ابن بابشاذ^(٤) في شرح الجمل : هي حرف للخطاب كالكاف في (رويدك) .

(١) جاء في العوامل المائة النحويّة ٢٤٤ : « وإذا ألحق الكاف لرويد - وهو اسم - كان الكاف مجرداً للخطاب ، ولا محلّ له من الإعراب » .

(٢) في ح : المرفوع .

(٣) قال عبد القاهر الجرجاني في العوامل النحوية ٢٤٦ : « دونك زيدياً ، ف (دونك) اسم لـ (خذ) والضمير فاعل (دونك) و (زيدياً) مفعول و (الكاف) للخطاب » .

(٤) ابن بابشاذ : هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحويّ المصريّ ، أحد أئمة اللغة الأعلام في عصره له مصنفات [ت : ٤٦٩ هـ] ، البغية ١٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٨ .

فصل

وأسماء فعل الأمر لا يتقدّم معمولها عليها عند البصريين^(١) لقصورها عن الفعل^(١) ، وأنها غير مشتقة منه . وأجازه الكوفيون ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾^(٢) ، وبقول الراجز :

١١٠- يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ^(٣)

والجواب عن الآية من وجهين :

أحدهما أنّ (كتاباً) منصوب على المصدر ، و (حرمت)^(٤) يدلُّ على تقدير (كتبتُ) ذلك عليكم كتاباً ، و (عليكم) المذكورة في الآية تتعلق بالفعل المقدر .

(١) جاء في المقدمة المحسّبة ٣٩٢/٢ في الحديث عن أسماء الأفعال : « لا يتقدّم معمولها عليها ، ولا يجوز في نزال زيدياً ، زيدياً نزال ... وتكون مفردة أبداً في التثنية والجمع .. ولا تجاب بالفاء الناصبة لا يجوز : نزال فأكرمك .. ولا يؤمر بها الغائب ، لا يقال : نزال وتراك إلا لمن تخاطبه .. والعلّة في لامتناع جميع ما ذكرناه كونُ أسماء الأفعال أسماء ضعفت عن رتبة الأفعال » .

(٢) ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ ... إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة النساء : ٢٣ - ٢٤] .

(٣) الشاهد بيتان من مشطور الرجز لوائل بن صريم اليشكري . ويروى الأول في أكثر المصادر (الماتح) بالهمزة . جاء في معجم ما استعجم ٤١٦/١ : « خرج وائل بن صريم اليشكري من اليمامة ، فقتلته بنو أسيد بن عمرو بن تميم . وكانوا أخذوه أسيراً ، فجعلوا يغمسونه في الركيّة ، ويقولون :

يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

حتى قتلوه . ثمّ غزاهم أخوه باعث بن صريم يوم حاجر ، وهو موضع بديارهم ، فقتل منهم مائة » .

الماتحُ : الذي ينزل البئر ، فيلاً الدلو ، والماتح : الذي يجذب رشاء الدلو . وجاء في أسرار العربيّة ١٦٥ : « ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمولها عليها .. وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها .. فدلوي في موضع نصب ب (دونك) فدل على جواز تقديم معمولها عليها . والصحيح ما ذهب إليه البصريون » .

وانظر الإنصاف ٢٢٨/١ فإنّ فيه عرضاً وافياً للمسألة ، والمقرّب ١٣٧/١ ، والهمع ١٥/٢ ، وشرح المفصل ١١٧/١ .

(٤) في ح : فحرمت .

والثاني أنه نصب بفعل محذوف تقديره (الزموا) كتاب الله ، و (عليكم) متعلق
بـ (كتاب) أو حال منه .

وأما البيت فـ (دلوي) مرفوع بالابتداء ، وما بعده الخبر ، تبهه بذلك على
الاهتمام به . ويجوز أن يكون منصوباً على تقدير (خذُ) ، وفسره (دونك) .

باب

ما ينتصب على التحذير

وذلك قولك : (الأسدَ الأسدَ) تريد : احذر الأسد ، ودلّ التكرير على الفعل المحذوف^(١) ، والأشبه أن يكون اللفظ الأول هو الدالّ على الفعل ، لأنّ موضع الفعل هو الأول .

فصل

وأما (إِيَّاكَ والشَّرَّ) فنصوب بفعل محذوف أيضاً ، ولا بدّ فيه من مفعول آخر معطوف به (الواو) ومعدّى إليه بحرف جرّ كقولك : (إِيَّاكَ من الشَّرِّ) . وإنما اختاروا (إِيَّاكَ) لأنها ضمير المنصوب المنفصل . وإذا حذف الفعل لزم أن يكون الضمير منفصلاً . وجاءوا بالواو وحرف الجرّ ليدلّوا على ذلك الفعل المحذوف ، كأنه قال : أتق الشَّرَّ ، أو ابعد من الشَّرِّ . واختار عندي أن يُقدّر له فعلٌ يتعدّى إلى مفعولين نحو : جنب نفسك الشَّرَّ . ف (نفسك) في موضع (إِيَّاكَ) وقد جاء بغير واو . على هذا الأصل قول الشاعر : [من الطويل]

١١١- فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المرءَ ، فإنّه إلى الشَّرِّ دعَاءٌ وللشَّرِّ جالبٌ^(٢)

(١) حذف الفعل في التكرير واجب . قال ابن يعيش ٢٩/٢ : « فإذا قلت : الأسدَ الأسدَ لم يجز أن تقول :

أتق الأسدَ الأسدَ ، أو جانب ، ولو أفردت فقلت : الأسدَ جاز ظهور الفعل ، فتقول : حاذر الأسدَ . »

(٢) البيت من شعر الفضل بن عبد الرحمن . ذكره سيبويه ٢٧٩/١ شاهداً على امتناع نصب المحذّر منه

بلا واو في غير ضرورة . وذكره المبرد في المقتضب ، وذهب إلى أنّه لا يجوز في الكلام ، وإثباته في الشعر

٢١٢/٣ . وقال ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شرح المفضل) ٣٠٦/١ : « وحمله الخليل على أنّه

منصوب بفعل مقدّر ، كأنه قال بعد تمام الكلام : احذر المرء ، وحمله ابن أبي إسحاق على أنّ أصله :

إِيَّاكَ من المرء ، فحذف حرف الجرّ . » وقال الزجاجي في كتاب اللامات ٧٠ : « لا يجوز إظهار

ما نصب إِيَّاكَ بإجماع من النحويين كقول الشاعر ، ثم روى البيت مخروماً .

وانظر طبقات الزبيدي ٥٣ ، والحزانة ٤٦٥/٣ ، ودرّة الغوّاص ٢٩ - ٣٠ ، ومعجم الشعراء ٣١٠ .

باب

ما ينتصب بفعل محذوف

فمن ذلك (مرحباً ، وأهلاً وسهلاً) . وفي نصبها وجهان :

أحدهما هي مفاعيل لفعل محذوف تقديره : لقيتَ رحباً وأهلاً وسهلاً فاستأنسُ .

والثاني أن يكون (مرحباً) مصدرأ أي : رحبتَ بلادك مرحباً ، وسهلتَ سهلاً ، وتأهلتَ أهلاً ، أي تأهلاً^(١) . فإنْ دخلت (لا) على هذه الكلمات بقي النصب على الوجهين . ومن العرب مَنْ يرفعها على تقدير خبر محذوف ، أي : لك عندي مرحب .

فصل

وأما (ويله ، وويحه ، وويسه) فينتصب مع الإضافة على تقدير : (ألزمه الله ويله) أو على المصدر بفعل من معناها ، لا من ألفاظها ، لأنّها لم يستعمل^(٢) منها فعل . فكأنه قال : أحزنه الله حزنه ، فإنْ لم تضفها كان الرفع أجود ، كقوله تعالى :

(١) الوجه الأوّل أولى . قال الزجاجي في الجمل ٣٠٥ : « قولك : مرحباً وأهلاً وسهلاً ورحباً ، تنصبه بفعل مضر ، أي : صادفتَ ذلك وأصبته » . وهذا القول ترجيحٌ للوجه الأوّل أي : لنصب هذه الأسماء على أن تكون مفعولات بها . والمبرد يرحّج المفعول المطلق مرّةً والمفعول به أخرى ، فيقول في المقتضب ٢١٨٣ : « رحبتَ بلادك رحباً ، وأهلتَ أهلاً » ، ثم يقول : « صادفتَ هذا » . والرضي رجع في شرح الكافية المفعول به فقال ٣٠١ : « قوله أهلاً أي : أتيتَ أهلاً لأجانب ، وسهلاً أي وطئتَ مكاناً سهلاً عليك لا وعراً » .

(٢) في ح : لأنّها يستعمل ، ياسقاط لم .

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾^(١) . وجاز الابتداء بالنعرة لما فيها من معنى الفعل^(٢) ، والنصب جائز كالمضارع^(٣) .

فصل

وَأَمَّا (لَبِيكَ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَحَنَائِكَ) فمصادر ، والتقدير : أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وسعدت / بها سعداً بعد سعد ، وتحننُ علينا تحنُّناً بعد تحنُّن . ٩٨ م
 وشتقاق (لَبِيكَ) من : ألبَّ بالمكان ، ولبَّ به إذا أقام ، وهذه التثنية في معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه^(٤) . وقال سيبويه : هو مفرد / قلبت ألفه ياء مع المضمر مثل : كلا ، وهذا غير صحيح ، لأنَّه قد جاء بالياء مضافاً إلى الظاهر ، قال الشاعر : [من المتقارب]
 ١١٢- دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبِّي ، فَلَبِّي يَدِي مِسْوَرٍ^(٥)

(١) سورة المطففين : ١ .

(٢) قال ابن يعيش في توضيح هذه العلة ٨٧/١ : « و ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ هي دعاء أو مسألة ، فهي في معنى الفعل ، كما لو كانت منصوبة ، والتقدير ... ليلزمه الله الويل » .

(٣) حلل الرضي هذه الألفاظ في شرح الكافية ١١٨/١ - ١١٩ ، ومما قال : « وأصل كلُّها (وي) ، على ما قال الفراء ، جيء بلام الجزر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وي لك ، ووي له ، ثمَّ خلط اللام بـ (وي) حتى صارت لام الكلمة ... فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً ، فجاز أن يدخل بعدها لاماً أخرى ، نحو (ويلاً لك) لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثمَّ نقل ، إلى باب المبتدأ ، فقيل : (ويل لك) ... ثم جعل (ويح) و (ويُب) و (ويُس) كنيات عن (ويل) » .

(٤) قال ابن يعيش ١١٩/١ : « ذهب يونس إلى أن (لبيك) اسم مفرد غير مثنى ، وأنَّ الياء فيه كالياء التي في (عليك ولديك) ... واحتجَّ سيبويه على يونس ، فقال : لو كانت الياء في (لبيك) بمنزلة ياء (لديك وإليك) لوجب أنَّك متى أضفتها إلى ظاهر ، أقررت ألفها بجالها ، كما أنك إذا أضفت (لدى وعلى وإلى) إلى الظاهر أقررت ألفها ، وكنت تقول : هذا لبي زيد » .

(٥) نَسب هذا البيت في اللسان [لبيب] إلى رجل من أسد ، وهو من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلوها . ذكره ليدحض به قول من قال إنَّ (لبي) مقصور مفرد ، فقال ٣٥٢/١ : « فلو كان بمنزلة (على) لقال : فلبي يدي مسور ، لأنَّك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم » . وقال ابن عقيل =

فصل

ومَّا ينتصب بفعل محذوف قولك لمن رأيتَه يرمي بسهم : القرطاسَ ، أي : أصابَ القرطاسَ . ولن يطلب إنساناً هرب منه : زيداً ، أي : اطلب زيداً . وإنما جاز حذفه ، لأنَّ مشاهدة الحال أغنت عنه ^(١) .

٥٥/٢ : « فدلَّ ذلك على أنه مثنى ، وليس بمقصود كما زعم يونس » . وقال ابن يعيش ١١٩/١ : « فجعلُ (لبي يدي مسور) بالياء وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو (يدي) دليل على أنه تثنية ، ولو كان مفرداً من قبيل (لدى وكلا) لكان بالألف » . وجاء في الخزانة ٩٢/٢ : « قال أبو حيان في الارتشاف : ذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن (لبيك) تثنية (لبّ) . وحكى سيبويه عن بعض العرب (لبّ) على أنه مفرد (لبيك) غير أنه مبنيٌّ على الكسر كأمس .. وزعم ابن مالك أنه اسم فعل ، وهو فاسد ، لإضافته ، ويضاف إلى الظاهر ، تقول : لبّي زيد ، وإلى ضمير الغائب ، قالوا : لبّيه . ودعوى الشذوذ فيهما باطلّة » . وانظر الهمع ١٩٠/١ ، والدرر ١٦٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٧٩ .

(١) انظر باب المستعمل إظهاره في شرح المفصل ١٢٥/١ - ١٢٦ .

باب

مَا يُشْغَلُ عَنْهُ الْفِعْلُ بِضَمِيرِهِ (١)

إذا كان في الكلام فعل فالأولى أن تقدّمه على ما يصحّ أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ،
كقولك : زيد قام ، وزيداً ضربت .

أمّا الأول فلأنّ الفعل أقوى من الابتداء ، وتقديم الخبر (٢) أولى من تأخيره عند
السامع ، لأنّ المعنى يثبت في نفسه من الابتداء .

وأمّا الثاني فلأنّ رتبة المفعول بعد الفاعل ، والتأخير جائز ، ثم ينظر في الفعل ،
فإنّ عمل في ضمير المفعول مثل : زيداً ضربته فالجيد رفع زيد (٣) ، لأنّ الفعل المذكور
لا يصحّ أن ينصبه لنصبه ضميره ، فيصير الكلام مبتدأ وخبراً ، إلاّ أن يعرض له
ما يكون أولى بالفعل على ما بيّنه إن شاء الله .

ونصبه جائز بفعل محذوف يفسّره المذكور . وهذا على ثلاثة أوجه :

أحدها (٤) أن تقدّر مثل المذكور في اللفظ ، كقولك : ضربتُ زيداً ضربته .

والثاني أن تقدّر فعلاً من معناه ، كقولك : زيداً مررت به ، وتقديره : لقيتُ
زيداً ، ولا تقدّر مررت ، لأنّه لا يتعدّى إلاّ بحرف الجرّ . ومن ذلك : زيداً ضربت
أخاه ، والتقدير : أهنت زيداً ضربت أخاه ، لأنّك لم تضرب زيداً ، لكنّ أهنته بضرب
مَنْ هُوَ مِنْ سَبِيهِ .

(١) يسمّيه بعض النحاة ما أضمر عامله على شريطة التفسير . ويختصره بعضهم بكلمة هي الاشتغال .

(٢) الخبر هنا : النبا لا الخبر قسم المبتدأ . والمقصود به في المثالين السابقين : (قام) و (ضربت) .

(٣) جاء في شرح المفصل ٢٢/٢ : « قال سيويه : النصب عربيّ جيّد ، والرفع أجود منه ، يعني أن النصب

في (زيداً ضربته) عربيّ فصيح في كلام العرب ، والرفع أجود منه ، لأنّ الرفع لا يفتقر إلى إضمار ،
ولا تقدير محذوف ، والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل . »

(٤) الوجه الأول ساقط من ح .

والثالث أن تقدّر فعلاً من معنى الكلام ، كقولك : زيداً لست مثله ، أي : خالفت ، و (خالفت) هو معنى (لست مثله) ، والرفع في هذا كله أجود^(١) .

فصل

فإن تقدم الاسم استفهام كقولك : زيداً ضربته ، فالنصب أجود ، لأنّ الهمزة استفهام عن فعل ، فتقدّره إذا كان معك ما يفسّره^(٢) . فإن قلت : زيد مضروب ، رفعت ، إذ ليس معك ما يفسّر المقدّر الناصب^(٣) .

فصل

وكذلك الأمر والنهي كقولك : زيداً اضربه ، وعمراً لاتشّته ، لأنّهما غير خبر ، والمبتدأ يخبر عنه بما يحتمل الصدق والكذب ، إلّا أن يعرض الاستفهام . وإذا نصبت كان التقدير : اضرب زيداً ، وعليه المعنى^(٤) .

فصل

وأما النفي فإن كان بـ (ما) قدّمته ، كقولك : ماضربت زيداً ، أو : مازيداً ضربت أو ضربته . ولا تقول : زيداً ماضربت . وإن كانت (لا) أو (لم) لم يلزم التقديم . تقول : زيداً لأضربه ، ولم أضربه . والفرق بينهما من وجهين :

(١) في ح جائز .

(٢) في م : تفسره .

(٣) ذكر ابن يعيش ٣٤٢/٢ ضابطاً يحدّد الترجيح في باب الاشتغال فقال : « إذا ولي الاسم حرف هو بالفعل أولى ، وجاء بعده فعلاً واقع على ضميره ، فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل ، وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام ، نحو قولك : أعبد الله ضربته ، وأعمراً مررت به ؟ » . ويمكن تطبيق هذا الضابط على الفصول التالية .

(٤) لترجيح النصب عند ابن يعيش ٣٧٢/٢ تعليل آخر ، فقد قال : « وإنّما كان النصب مختاراً لأجل الأمر والنهي ، إذ الأمر والنهي لا يكونان إلّا بالأفعال ، لأنك إنّما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل » .

أحدهما أنّ (ما) أمّ باب النفي ، فأقرت^(١) في موضعها .

والثاني أنّ (ما) غير عاملة في الفعل ، و (لم) عاملة ، و (لا) قد تعمل فيه في النهي ، فكان جعلها إلى جنب ما تعمل فيه أولى . تقول : لا زيدا ضربته ، فتقدمها وتضمر الفعل لاقتضائه إيّاه .

فصل

و (إن) الشرطية كذلك . تقول : إن زيدا تكررته أكرمه ، لأنّ الشرط لا معنى له إلاّ في الفعل^(٢) .

فصل^(٣)

وكذلك العرض كقولك : ألا زيدا تكرمه ، لتقاضيه الفعل^(٤) .

فصل

فأمّا العطف فإذا كان المعطوف عليه اسماً قد عمل فيه الفعل فالجيد نصب المعطوف بفعل محذوف^(٥) لتتشاكل الجملتان ، كقولك : قام زيد وعمراً كلمته ، ولقيت بشراً وخالداً مررت به . والرفع / فيه جائز .

٩٩م

(١) في م : فأقرب .

(٢) ولذلك رُجِحَ النصب في (منفس) من قول النمر بن تَوْلِب :

لا تجزعي إن منفساً أهككتسه وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

(٣) سقطت كلمة فصل من ح .

(٤) جاء في شرح المفصل ٣٨٧/٢ : « (هلاً ، ولولا ، وألا ، ولو ما) إذا وقع الاسم بعدها ، وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بدّ من نصب ذلك الاسم بفعل مضمّر يفسره الظاهر ، فحكها حكم (إن) الشرطية ، وذلك من قبيل أنّ معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ ، إذا وليها المستقبل كنّ تحضيضاً ، وإذا وليها الماضي كنّ توبيخاً . وهذه المعاني واقعة على الأفعال ، لاحظ للأسماء فيها .

(٥) في ح : فالجيد نصب المحذوف بفعل محذوف ، وفي م : فالجيد نصب المحذوف . والصواب ما أثبتنا .

فصل

وكلُّ جملة جعلتها مُفسّرة للمحذوف فلا موضع لها من الإعراب^(١) ، لأنَّ المفسّر المحذوف لا موضع له . وإن استأنفت كان لها موضع .

(١) سقط من ح : من الإعراب .

باب المعرفة والنكرة

(المعرفة) في الأصل مصدر ك (العرفان) ولذلك تقول : رجل ذو معرفة ، ثم تُقِلّ ، فَجَعِلَ وصفاً للاسم الدالّ على الشيء المخصوص ، لأنّه يعرف به ، وهو يدلّ عليه .

وأما (النكرة) فصدر (نكرت الشيء نكرة ونكراً) إذا جهلته . ثمّ وصف به الاسم الذي لا يخصّ شيئاً بعينه / ، ولذلك تقول : هذا الاسم النكرة ، وهذا اسم نكرة ، كما تقول : هذا الاسم المعرفة ، واسم معرفة .

ح ٨٣

فصل

والنكرة سابقة على المعرفة لوجهين :

أحدهما أنّ النكرة اسم للمعنى العامّ ، والعامّ قبل الخاصّ ، والخاصّ ليس فيه العامّ . ألا ترى أنّ (حيواناً) فيه الإنسان وغيره^(١) ، و (الإنسان) ليس فيه الحيوان العامّ ، فعلم أنّ الخاصّ واحد من العامّ . والكلّ أصل لأجزائه .

والثاني أنّ النكرة تقع على الأشياء المجهولة ، وعلى المعدوم والموجود ، والقديم والمحدث ، والجسم والعرض ، كقولك : شيء ، ومعلوم ، ومذكور ، وموجود . فإذا أردت إفهام معنى معيّن زدت على ذلك الاسم (الألف واللام) ، أو^(٢) الصفة . وما لزيادة فيه سابق على ما فيه زيادة .

(١) في م : وعمرو .

(٢) في م : والصفة .

فصل

وبعض النكرات أنكر من بعض ، فكل اسم تناول مسميات تناولاً واحداً كان أنكر من اسم تناول دون تلك المسميات . فعلى هذا أنكر الأشياء (معدوم)^(١) و (منكور)^(٢) . وأمّا (شيء) فكذاك عند قوم^(٣) ، لأنّ المعدوم عندهم يسمّى شيئاً . وإذا اقتصر^(٤) على التسمية فقط فالخطب فيه^(٥) يسير . فأما من جعل المعدوم ذاتاً وموصوفاً وعَرَضاً ، فقولُه يُؤدِّي إلى قَدَمِ العالم ، وهو مع ذلك متناقض^(٦) ، وليس هذا موضع بيانِه . وأمّا موجودٌ فأخصُّ من معدوم^(٧) لخروج المعدوم منه ، والمحدثُ أخصُّ من الموجود لخروج القديم سبحانه منه . وعلى هذا المراتبُ إلى أن يصلَ إلى المشارِ إليه ، والعَلَمُ المختصُّ ، فإنّه أعرفُ المعارفِ ، فإنّه لا يتناول إلا واحداً .

فصل

والمعرفة ما خصَّ الواحد بعينه ، إمّا شخصاً من جنس^(٨) ك (زيد وعمرو) ،

- (١) في الأصل (معلوم) وَيُخَيَّلُ إلينا أنّها مصحّفة عن معدوم . لأنّ المعدوم أنكر من المعلوم .
- (٢) في الأصل (مذكور) وَيُخَيَّلُ إلينا أنّها (منكور) وأنّها مصحّفة كسابقتهما .
- (٣) جاء في المقتضب ٢٨٠/٤ : « النكرة بعضها أنكر من بعض . فد (الشيء) أعمّ ما تكلمت به ، والجسم أخصُّ منه ، والحيوان أخصُّ من الجسم ، والإنسانُ أخصُّ من الحيوان ، والرجلُ أخصُّ من الإنسان ، ورجلٌ ظريفٌ أخصُّ من رجل . واعتبر هنا بوحدة أنك تقول : كلّ رجل إنسان ، ولا تقول : كلّ إنسان رجل ، وتقول : كلّ إنسان حيوان ، ولا تقول : كلّ حيوان إنسان . » وجاء في الكليات للكفويّ ٢٤٦/٤ : « أنكر النكرات شيء ، ثمّ متحيّز ، ثمّ جسم ، ثمّ نام ، ثمّ حيوان ، ثمّ ماش ، ثمّ ذو رجلين ، ثمّ إنسان ، ثمّ رجل . والضابط أنّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل هي تحت غيرها ، فهي أنكر النكرات » ، وانظر المقتضب ١٨٦/٣ .

(٤) في ح : اقتصروا .

(٥) سقطت فيه من م .

(٦) سقط من م : وهو مع ذلك متناقض .

(٧) في ح : معلوم .

(٨) سقط من م : من جنس .

وإمّا جنساً^(١) ك (أسامة) للأسد ، و (ابن قتره)^(٢) لضرب من الحيات ، و (ابن أوى) ، فإنّ هذه الأشياء أعلام ينتصب عنها الحال .

فصل

والأداة التي تُعرَفُ بها النكرة من المعرفة (رَبِّ والألف والسلام)^(٣) فما حسن دخولها عليه فهو نكرة . أمّا (رَبِّ) فسبب دلالتها على ما ذكرناه فيها في حروف الجرّ . فأما قولهم : (رَبِّه رجلاً) فالضمير هنا في حكم النكرة ، إذا لم يتقدّمه ظاهر يعود عليه ، وأنا يفسّر بما بعده ، ولولا السماع لما قبل . ولذلك لا يثنى هذا الضمير ولا يجمع ولا يؤنث . وأمّا اللام^(٤) فسيأتي ذكرها .

فصل

والمعارف خمسٌ : الضائرُ ، والأعلامُ ، وأسماؤُ الإشارةِ ، وما فيه اللام ، والمضاف إلى واحد من هذه إضافة محضة .

وأمّا الضمير فبمعنى (المضر) ك (قتيل) بمعنى (مقتول) وأصل الإضرار الستر ، ومنه قول الأعشى^(٥) : [من المتقارب]

١١٣- أيا أبتى لا ترمّ عندنا فإننا بخير إذا لم ترمّ^(٦)
ترانا إذا أضرتك البلا دُجفَى ، وتقطّع منّا الرّحم

(١) سقط من م : جنساً .

(٢) جاء في مقاييس اللغة ٥/٥٥٥ ، والجمل ٣/٧٤٢ [قتر] : ؟ ابن قتره : حية خبيثة .

(٣) سقط اللام من : م .

(٤) لعله يريد (أل) التعريف .

(٥) الأعشى : هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل [ت : ٧ هـ] أخذ أصحاب المعلقات ، عرف في الجاهلية بالإكثار من وصف الحمر والتكسب بالمدح . الأغاني ٩/١٠٨ ، معاهد التنصيص ١/١٩٦ .

(٦) الشاهد بيتان من شعر الأعشى من قصيدته الرابعة في ديوانه ص ٤١ ، ورواية الأوّل في الديوان (أبانا =

فصل

وحدّ المضمر هو الاسم الذي يعودُ إلى ظاهرٍ قبله لفظاً أو تقديرًا ، والاشتقاق موجودٌ فيه ، وهو (الاستتارُ) ، لأنّ الضمير لا يدلُّ على المسمّى بنفسه ، وهو في نفسه محتمل . فالراجع إليه الضمير لا يبين من نفس الضمير ، بل هو مستور فيه .

فصل

وإنما جيء بالضمائر للاختصار وإزالة اللبس / ، وذلك أنك لو أعدت لفظ الظاهر لم يُعلم أنّ الثاني هو الأوّل ، وفيه أيضاً إطالة كقولك : جاءني زيد فقلت له . ولو قلت : فقلت لزيد لم يعلم أنّ زيدا الثاني هو الأوّل .

فصل

وإنما كان في الضمائر المرفوعة والمنصوبة متّصل ومنفصل ، لأنّ المرفوع والمنصوب الظاهرين يتقدّمان على العامل فيهما ويتأخّران ، فضميرهما كذلك . فإذا تقدّما انفصلا لحاجتهما إلى القيام بأنفسهما^(١) ، وإذا تأخّرا انفصلا لاعتمادهما على العامل . وأمّا المجرور فلا يكون إلاّ متّصلاً لامتناع تقدّمه على الجارّ .

فصل

وضمير المتكلم المنفصل المرفوع (أنا) ، والألف بعد النون زائدة في الوقف لبيان

= فلا رمت من ...) وأوّل الثاني (أَرَانَا ...) ورواية الأوّل في درة العوّاص : ٩٥ ، ٩٨ (أيا أبنا ...) وجاء في أساس البلاغة [ضمير] : « أضرته البلاد إذا سافر سَفْرًا بعيداً فغيبته » . وجاء في لسان العرب [ريم] : « أي لا يرحت ، والريم : التباعد » . وقال ابن الحشّاب في المرتجل ٢٨٠ في شرح أضرته : « أي إذا أخفّتك وسترته » .

(١) من تقدّم الظاهر على العامل : قائمٌ زيدٌ ، وحكيماً استشرت . ومن تأخّره زيدٌ قائمٌ ، واستشرت حكيماً . ومن تقدّم الضمير على العامل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ومن تأخّره : نَعْبُدُكَ ، وأكرمتهك .

الحركة في النون ، ولذلك تحذف في الوصل . وقد جاءت في الشعر مع الوصل^(١) على إجراء الوصل مُجرى الوقف . وقرأ به^(٢) نافع^(٣) في بعض المواضع ، ومنهم من يُبدل من الألف هاءً في الوقف .

فصل

وَأَمَّا (نَحْنُ) فلمخبر عن نفسه وعن غيره ، ذكراً كان أو أنثى ، ويكون في التثنية والجمع . ١ فإن قيل : لِمَ لَمْ تفرّق في ضمير المتكلم بين الذكر والأنثى ؟ قيل : / لأنّ سماع النطق منه يميزه لمشاهدته . وأما جعل (نحن) في الجمع والتثنية^(٤) بلفظ واحد ، فلأنّ التثنية جمع في المعنى ، وللمتكلم قد سوّى فيه بين التذكير والتأنيث ، وهما صفتان للذات ، فجاز أن يسوّى فيما يدلُّ على صفتين في الكميّة ، فإنّ التثنية والجمع صفتان في الكميّة ، إحداهما^(٥) أكثر من الأخرى .

فصل

وَأَنَا حَرَكْتُ (النون) لثلاثاً يلتقي ساكنان ، وَصَّمت النون لثلاثة أوجه :

- (١) من ذلك قول حميد بن حريث الوارد في (ضرورة الشعر) للسيرافي ص : ٧٧
- (٢) أناس سيف العشرة فاعرفوني حميد قد تذرّبت السنّاماً
قال الرضيّ في شرح الكافية ٩/٢ : « وجاء في قراءة نافع إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون المكسورة » . وقال ابن الجزريّ في النشر في القراءات العشر ٢/٢٣١ - ٢٣٢ : « واختلفوا في إثبات الألف من (أنا) وحذفها ، إذا أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة : فقرأ المدنيان يائباتها عند المضمومة والمفتوحة ، نحو : ﴿ أنا أحيي ، أنا أوّل ، أنا أنبئكم ، أنا أتيتك ﴾ ، واختلف عن قالون عند المكسورة نحو : ﴿ إن أنا إلا ﴾ بالوجهين ، يعني يائبات الألف وحذفها .
- (٣) هو نافع بن عبد الرحمن [ت : ١٦٩ هـ] قرأ على التابعين من أهل المدينة ، ثم قرأ الناس دهرأ طويلاً . غاية النهاية ٢/٣٣٠ ، معرفة القراء الكبار ١٠٧/١ رقم الترجمة ٤١ .
- (٤) ما بين معقوفتين ساقط من م .
- (٥) في م : أحدهما .

أحدها أنَّ الصيغة للجمع ، و (الواو) تدلُّ على الجمع نحو : (قاموا)
و (الزيدون) والضمة من جنسها .

والثاني أنَّ الجمع أقوى من الواحد ، فحرَّك بأقوى الحركات وهي الضمة ^(١) . وهذا الضمير مرفوع الموضع ، فحرَّك بحركة المرفوع ^(٢) .

فصل

والاسم في (أنت) الهمزة والنون ، وهو (أن) ^(٣) الذي للمتكلِّم ، وزيدت عليه التاء للخطاب ^(٤) ، وهي حرف معنى ، وكان حقه السكون ، ولكنَّ حركته من أجل الساكن قبلها ، وفتحت لأنَّ الفتحة أخفُّ ، كما فتحت واو العطف ولام الابتداء ونحوهما . فإنَّ خاطبت للمؤنث كسرتها للفرق ، وكانت الكسرة أولى لوجهين :
أحدهما أنَّها أخفُّ من الضمة .

والثاني هي أشبه بـ (الياء) التي هي علامة التأنيث في (تفعلين) .

فصل

فإذا جاوزت الواحد جئت بـ (الميم) بعد التاء لتدلَّ على مجاوزة ^(٥) الواحد . وكانت الميم أولى بالزيادة لشبهها بـ (الواو) التي هي حرف مد . فإنَّ أردت الاثنين

(١) بقية الوجه الثاني ساقطة من م .

(٢) ذكر العكبري أنَّ لضم النون ثلاثة أوجه وذكر وجهين . ويخيل إلينا أنَّ قوله : (وهذا الضمير مرفوع الموضع ، فحرَّك بحركة المرفوع) هو الوجه الثالث .

(٣) في م (أنا) يائبات الألف .

(٤) قال ابن يعيش ٩٥/٣ : « ذهب الكوفيون إلى أنَّ التاء من نفس الكلمة ، والكلمة بكاملها اسم ، عملاً بالظاهر » .

(٥) في ح : على المجاوزة .

زدت عليها [ألفاً ، لأنها تشبه الألف في (قاما)^(١) . وإن أردت جمع المذكر زدت عليها]^(٢) (واواً) . هذا هو الأصل لثلاثة أوجه :

أحدها أنها علامة الجمع في الفعل .

والثاني أن المؤنث يزداد عليه في الجمع حرفان نحو (أنتن) والمذكر أولى ، و (النون) تشبه الواو والميم لما فيها من الغنة .

والثالث أنك تظهر (الواو) بعد الميم مع الضمير نحو (أعطيتكموه) ، والضائر تردّ الأصول . وأمّا من حذف من العرب فللتخفيف وأمن اللبس^(٣) .

فصل

واستوى المذكر والمؤنث في (أنتا) كما يستويان في المظهر^(٤) نحو : (الزيدان والهندان) ، لأنّ العدة^(٥) متّحدة . والكلمة لا تحتمل علامتين لمعنيين .

فصل

(هو) بكالها اسم ، لأنّه ضمير منفصل ، فلم يكن على حرف واحد ، ولا يُقال

(١) جاء في شرح المفصل ٩٥/٣ : « وقيل إن الكلمة بكالها الاسم من غير تفصيل ، وهو الصواب ، لأنّ هذه الصيغة دالة على التثنية . وليست تثنية صناعية ، لأنّ حدّ للتثنية ما تنكّر معرفته ، والمضمر لا يتنكّر بحال » . أي أنّ (أنتا) اسم واحد مرتجل .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٣) جاء في شرح المفصل - والكلام على ضمير الجمع (أنتم) - ٩٥/٣ : « والصواب أنّ الكلمة بكالها اسم ، كما ذكرنا في التثنية ، وهي صيغة موضوعة للجمع » ، ثم جاء فيه بعد تحليل ضمير الإناث (أنتن) على النحو الذي ذكره العكبريّ : « والكلمة بكالها الاسم على ماقدّمنا في التثنية » .

(٤) في ح : المذكر .

(٥) في م : العلة . وفي شرح المفصل ٩٥/٣ : العدة .

(الواو) زائدة^(١) ، لأنّ الضمير موضع تخفيف ، فلا تليق به زيادة الواو مع ثقلها ، وحركت تقوية للكلمة . ولم تُضمّ إبتاعاً لئلاّ تجتمع الضمّتان والواو ، وفتحت إذ كانت أخفّ . وربّما جاء في الشعر سكونها وحذفها اضطراراً^(٢) .

فصل

وتقول في التثنية (ها) وفي الجمع (هو وهم) على ما تقدّم ، والصحيح أنّها صيغتان مرتجلتان للمعنيين ، وقيل : الأصل (هو) حذفت الواو لما زيدت عليه الميم تخفيفاً^(٣) .

فصل

و (الياء) في (هي)^(٤) أصل ك (الواو) في (هو) والتثنية (هما) ، والجمع (هنّ) على ما تقدّم . وربّما جاء في الشعر (هي) بسكون الياء ، فإنّ دخلت الفاء والواو واللام على (هي) جاز أن تبقى الهاء على حركتها ، وأن تسكن ، لأنّها أشبهت (عضداً) / و (فخذاً)^(٥) . ١٠١م

(١) الرأي الذي ينكره المؤلّف هنا رأي الكوفيّين . قال ابن يعيش ٩٦/٣ : « قال الكوفيّون : الاسم الهاء وحدها ، والواو مزيدة » .

(٢) من ذلك قول العجّير السلولي التالي الذي ذكر في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦ :

فبيناه يشري رحله قال قائل
لمن جمل رخو اللاط نجيب

فقد حذف الواو من ضمير بيناه ، والأصل : بينا هو .

(٣) قال ابن يعيش ٩٧/٣ : « وقيل : إن أصل هما (هو ما) فحذفت الواو » .

(٤) في هذا القول دحض لرأي الكوفيّين جاء في شرح المفصل ٩٧/٣ : « وذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم (الهاء) وحدها » .

(٥) فصل ابن يعيش ما أجمل العكبريّ فقال ٩٨/٣ : « فإنّ دخلت على كلّ واحدة منها واو العطف أو فاؤه ، أو لام الابتداء كنت مخيراً : إن شئت أسكنت الهاء ، وإن شئت أبقيت الحركة . فمن أبقي الحركة فعلى الأصل . ومن أسكن فلأنّ الحرف الذي قبلها لمّا كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار =

فصل

والضمير المنصوب (إِيَّاي) . وإِنَّمَا يَقَعُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ، وَهِيَ : إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهَا ^(١)
الفعل ، أَوْ إِذَا عَطَفْتَ ، أَوْ إِذَا وَقَعْتَ بَعْدَ (إِلَّا) ^(٢) .

فصل

واختلفوا فيها على أربعة مذاهب :

فذهب سيبويه أَنَّ (إِيَّا) اسم مضمَر ، و (الياء) و (الكاف) وغيرهما حروف
معان ^(٣) . والدليل على ذلك أَنَّ حَدَّ الاسْمِ المضمَر موجودٌ فِي (إِيَّا) ، ولذلك لا يَتَنَكَّرُ
بِحَالٍ ، و (الياء) و (الكاف) لو كانا اسمين لكانا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ ، ولا عامل
لها هنا . أَوْ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالِإِضَافَةِ ، والاسْمُ المضمَر لا يضاف ، فصارت الكاف هنا
كالكاف فِي (ذاك) و (أولئك) ^(٤) .

وقال الخليل : « كلاهما مضمَر ، إِلاَّ أَنَّ الأوَّلَ أَشْبَهَ المظهر لكثرة حروفه » ^(٥) .

= بمنزلة جزء منه ، فشَبَّهَ (فِهِي) بـ (كَتْف) و (فَهَو) بـ (عَضَد) ، فكما يقال فِي كَيْفِ (كَتْف)
وعَضَدِ (عَضَد) ، كذلك قالوا فِي (فِهِي) و (فِهِي) و (فَهَو) (فَهَو) . قال الله تعالى : ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ
لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ . وانظر سيبويه ١٥١/٤ .

(١) لعله أَنَّثَ الضمير هنا ، لِأَنَّهُ أَرَادَ كَلِمَةَ أَيَّايَ وَلَمْ يَرِدِ (الضمير المنصوب) أَوْ لِأَنَّهُ أَرَادَ (أَيَّايَ) وَأَخَوَاتِهَا :
إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ ... إلخ .

(٢) الشاهد على تَأَخَّرِ الفِعلِ قولُه تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، وشاهد العطف قولُه تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ، وَإِيَّاكُمْ ﴾ [المجمع ١٣٨/٢] . ومثال وقوع الضمير بعد إِلاَّ : مَا أَكْرَمَتْ
إِلاَّ إِيَّاكَ . [ابن يعيش : ١٠٢/٣] .

(٣) فِي م : معاني .

(٤) كتاب سيبويه : ٣٥٥/٢ - ٣٥٩ .

(٥) كتاب سيبويه : ٢٧٩/١ .

وحكي عن بعض العرب أنه قال : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب »^(١) .
وهذا ضعيف لما تقدّم ، والحكاية شاذة لا تقوّي الاحتجاج بها .

وقال الفراء : « (الكاف) هو الضمير ، و (إيا) أتي بها ليعتمد الضمير عليها^(٢) ، إذ الحرف الواحد لا يقوم بنفسه » . وهذا ضعيف أيضاً ، لأنّ (إيا) على أربعة أحرف ، وتلك عدّة الأسماء للمتوسطة بين الحماسية / والثلاثية ، فهي أقوى من الأصل الثلاثي ، فيبعد أن يُؤتى بها لتقوية ما هو حرف واحد ، ولا نظير له .

وقال آخرون^(٣) : الجميع اسم واحد ، وهو بعيد أيضاً ، إذ ليس في الأسماء ما يتغيّر الحرف منه لتغيّر المعاني . أمّا الحروف الزائدة على الاسم والفعل فتختلف باختلاف المعاني .

(١) احتجّ سيبويه ٢٧٩/١ بهذا القول ، وخرجه ابن يعيش فقال ١٠٠/٣ : « وقوع الظاهر (ويعني هنا الشواب) موقع هذه الحروف مخفوضاً بالإضافة بدلُ على أنها أسماء في محلّ خفض ، وحكي عن أبي عثمان أنه قال : لولا قولهم : وإيا الشواب لكانت الكاف للمخاطب . ثم ردّ على ذلك ، فقال : هو قول فاسد ، لأنه إذا سلم أنه مضر لم يكن سبيل إلى إضافته لما ذكرناه من أن الغرض من الإضافة التخصيص ، والمضرات أشدّ المعارف تخصيصاً ، وما أضيف من المعارف نحو : زيدك وعمرك ، فعلى تأويل التنكير ، كأنه توهم أن جماعة مسمّين يهذين الاسمين ، فأضافها ، ولولا ذلك لم تسع إضافتها . والمضرات لا يتصور تنكيرها بحال . فلا يمكن إضافتها . وأمّا قولهم (وإيا الشواب) فمحمولٌ على الشذوذ » .

(٢) للزجاج رأي يقارب رأي الفراء ذكره ابن يعيش ، فقال ١٠٠/٣ : « وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن (إيا) اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضرات ، نحو قولك : إياك ضربت ، وإياه حدثت . ولو قلت : (إيا زيد حدثت) كان قبيحاً ، لأنه خصّ به المضر ، قال : والهاء التي في (إياه) مجراه كالتي في (عصاه) » .

(٣) ومنهم ابن كيسان . قال ابن يعيش ١٠٠/٣ : « (إياك) بكاملها اسم ، حكي ذلك عن ابن كيسان . وحشر الرضي في شرح الكافية ١٣/٢ ابن كيسان مع الكوفيّين القائلين : « إن الضائر هي اللاحقة بـ (إيا) ، و (إيا) دعامة » .

فصل

والاسم في (رأيتَه) (الهاء والواو) عند سيبويه^(١)، ولكن حُذِفَتْ في الوقف وإذا وصلت بـ (الميم) نحو (رأيتهم) تخفيفاً . ودليله أن هذا الضمير هو الضمير المنفصل في قولك (هو) . وقال الزجاج : الاسم هو (الهاء) وحدها ، واتَّفَقوا على أن (الهاء والألف) في (رأيتها)^(٢) الاسم .

فصل

و (التاء) في (قمتُ) ضمير الفاعل ، وحركت لأمرين :

أحدهما أن ضمير الفاعل من حيث هو فاعل يلزم ذكره ، فحركت تنبيهاً على قوته^(٣) ، ولذلك سكن له آخر الفعل .

والثاني أنه لو سكن لالتبس بتاء التأنيث . وإنما حرك^(٤) بالضم للمتكلم ، لأن المتكلم أقوى من المخاطب ، وفتح في المخاطب للفرق بينها . وجعلت الكسرة للمؤنث ، إذ كانت من جنس الياء .

(١) كتاب سيبويه ١٨٩/٤ - ١٩١ .

(٢) كذا في الأصل ، ويُخَيَّلُ إلينا أنها (رأيتها) وأن المقصود بالهاء والألف (ها) ضمير الغائبة .

(٣) رأى ابن يعيش رأي الزجاج فقال ٩٢/٣ : « فالضمير (الهاء) إلا أنك تزيد معها حرفاً آخر ، وهو (الواو) ، وذلك لحفة الهاء ، وكان القياس أن يكون حرفاً واحداً ، لأن المضمرة وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار ، كما جيء بحروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال » .

(٤) علل ابن يعيش تحريك التاء ، فقال ٨٦/٣ : « (التاء) هنا اسم قد بلغ الغاية في القلة ، فلم يكن بد من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثان » .
وعلة تحريك تاء المتكلم بالضم لا لالفتح والكسر أمران « أحدهما أن المتكلم أول قبل غيره فأعطي أولى الحركات ، وهي الضمة . والأمر الآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب . فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول » .

فصل

وأما (الكاف) فلا تكون مع الفعل ضمير فاعل ، فلذلك لم تضمّ ، وفتحت في المخاطب ، وكُسرت في المخاطبة^(١) .

فصل

و (الميم) بعد (الكاف) مثلها بعد (التاء) في (أنتا) و (أنتم)^(٢) ، وهي مضمومة مع الميم بكلّ حال كالتاء سواء ، وعلّة ذلك من وجهين :

أحدهما أنّ الميم تشبه الواو ، فتحركّ بما هو مجانس للواو ، ويقوّي ذلك أنّ قبلها ضمة التاء التي هي ضمير . غير أنّ هذا لا يصلح للدلالة ابتداءً . ألا ترى أنّ الكاف قد ضمّت بعد الساكن نحو : (أراكم ، وأعطيك ، وضربتم) ولكن يصلح للترجيح .

والوجه الثاني أنّها لو فتحت لالتبس في التثنية ، كقولك : (رأيكما) . وكذلك (أنتا) لو فتحت التاء لاشتبهت ب (أنتاء)^(٣) ، ولأنّ التاء هنا في مجاورة الواحد ، فضمّت كنون (نحن) . ومن العرب من يكسر الكاف قبل ميم الجمع إذا كانت قبلها كسرة ، كقولك : عجبت من حلْمِكُمْ ، شبهاً بالهاء .

(١) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٣ : « وخصّ المؤنث بالكسرة ، لأنّ الكسرة من الياء ، والياء ممّا يؤنّث به ، نحو : قومي ، وتذهبين » ، قال الله تعالى في قصة زكرياء : ﴿ يَبْشُرُكَ ﴾ ، وقال في قصة مريم : ﴿ يَبْشُرُكَ ﴾ .

(٢) سقطت أنتم من ما .

(٣) في الأصل رسمت (انتاء) بهزة الوصل . ويخيّل إلينا أنّ الصواب القطع كما أثبتنا . لأنّ همزة (انتاء) بمعنى الانتساب مكسورة ، وكسرهما ينفي عنها الاشتباه . وأما (أنتا) بقصر الممدود ، وقطع الهمزة فيجعل الكلمة مشتبهة ب (أنت ماء) .

فصل

و (ياء المتكلم) بعد الفعل والحرف هي الاسم ، و (النون) قبلها حرف أُتِيَ به ليقى ما قبلها من الكسر ، نحو (كَلَّمَنِي) و (مَنِّي) ، وذلك أَنَّ الياء مُعْتَدَّة بكسرتين ، فيجعل ما قبلها تبعاً لها للتجانس ، فالاسم يصحُّ كسر آخره ، ولا يصحُّ ذلك في الفعل ، لأنَّه لَمَّا نَبَا عن قبول الكسرة الإعرابية الواجبة بعامل ، فَأَنْ يَنْبَوْعَن التابعة أولى .

وَأَمَّا الحرف فلا حظَّ له من ^(١) الحركة . وتسمى (نون الوقاية) . والكوفيون يسمونها عماداً ^(٢) .

فصل

وَأَنَا لا يُوَقَّى بالضمير المنفصل مع القدرة على المتصل ، لأنَّ عِلَّةَ الإتيان بالضمير الاختصار ، والمتصل أخصر ، وجاء في الشعر للضرورة ^(٣) .

فصل

والاسم العلم هو الموضوع على المسمى تمييزاً له ، لا ^(٤) لدلالته عليه اشتقاقاً ، / ولذلك يجوز أن يسمي الأبيض حقيقةً (أسود) . ويسمى الإنسان (زيدا) م ١٠٢

-
- (١) في م : في الحركة .
 - (٢) ذكر ابن هشام في اللغني ٢٨٠ أن نون الوقاية « تسمى نون العباد أيضاً » ولم يعز التسمية إلى الكوفيين . ومن المعروف أن الكوفيين يسمون ضمير الفصل عمادا .
 - (٣) من الشواهد على وضع المتصل في الشعر للضرورة قول الفرزدق :
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
إيأهم الأرض في دهر الدهارير
وحقُّ الكلام أن يكون (قد ضمنتهم الأرض) . [شرح ابن عقيل ١٠١/١] .
 - (٤) سقطت لا من م .

لا لزيادته ، و (عَبَّاساً) لالعبوسه ، بل للتمييز كما ذكرنا . وإنما يثبت أنه علم يعرف به بعد المسمي غيره بالتسمية ، وحكم الكنى والألقاب حكم الأعلام في المقصود بها ^(١) .

فصل

والفرق بين العلم والكنية واللقب أن العلم هو الذي يعرف المسمي وضعاً مبتدأً حتى يصير كعلم الثوب .

والكنية من (كنية) عن الشيء إذا عبّرت عن اسمه باسم آخر . فالعلم سابق على الكنية ، وقد توضع الكنية موضع العلم .

وأما اللقب فأنه يحدث للمسمي قصّة ، فيلقّب بما تضمّنته القصّة ، ك (أنف الناقة) و (عائد الكلب) . فأنف الناقة رجل تصدّق بأنف ناقة فعيب به . وعائد الكلب لقبٌ لُقّب به شاعر قال : [من الكامل]

١١٤- مالي مَرِضْتُ فلم يَعْذُني عَائِدٌ منكم ، ويمرضُ كُلُّبُكم فـأَعُوذُ ^(٢)

فصل

واسم الإشارة للمذكر (ذا) . وقال الكوفيون : الاسم (الذال) وحدها ، و (الألف) زائدة للتكثير ^(٣) .

(١) جاء في شرح ابن عقيل ١١٩/١ : « المراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكنية ما كان في أوله أب أو أم ، كأبي عبد الله ، وأمّ الخير ، وباللقب ما شعر بمدح كزين العابدين ، أو ذم كأنف الناقة » .

(٢) ورد البيت في (بهجة المجالس وأنس المجالس) للقرطبي ٢٦٣/١ منسوباً إلى عبد الله بن مصعب الزبيري . وجاء في عيون الأخبار ٥٢/٣ : « وقال عبد الله بن مصعب الزبيري : مالي مرضت .. فسُني عائد الكلب ، وولده الآن يسْمُون بني عائد الكلب » .

(٣) تفصيل هنا الخلاف في المسألة الخامسة والتسعين من مسائل الإنصاف ٦٦٩/٢ - ٦٧٧ .

وحجّة الأولين من وجهين :

أحدهما أنّ اسم الإشارة منفصل في حكم الظاهر ، وليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد . ولا القياس يقتضيه ، لأنّ القياس يقتضي أن يُبدأ بحرف ويوقف على آخر . ومن الناس من جعل (ذا) اسماً ظاهراً ، لأنّه يوصف ويوصف به .

والثاني أنّهم^(١) قالوا في تصغيره (ذياً)^(٢) فأعادوه إلى أصله ، إذ هذا شأن التصغير . وسيتضح لك في بابه^(٣) .

فإن قيل : فقد يزداد في المصغّر ما ليس منه ، كما لو سمّيت بـ (هل) و (قد) / ثمّ صغرته ، فإنّك تزيد عليه حرفاً آخر . قيل : دعت الحاجة بعد التسمية إلى تكيله في التصغير ، ولم يقدّم الدليل^(٤) هنا على زيادة الألف قبل التصغير ليقال : الزيادة مختصة بالتصغير .

واحتجّ الآخرون بأنّ تثنية (ذا) (ذان) ، والألف والنون للتثنية ، فلم يبق سوى (الذال)^(٥) .

(١) لم يذكر ابن الأنباري هذا الوجه في الإنصاف .

(٢) جاء في أسرار العريّة : ٣٦٧ - ٣٦٨ « قالوا في تصغير (ذا) (ذياً) ، وفي (تا) (تياً) ... جرياً على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب ... فلم يضمّوا أوائلها في التصغير ، كما فعلوا في الأسماء المتكّنة ، وزادوا في آخرها ألفاً ليكون علماً للتصغير » .

(٣) سقط من م : في بابه .

(٤) أصل العبارة : ولم يقدّم الدليل عليه هنا على . فأسقطنا (عليه) لإغناء على الثانية عنها .

(٥) من حجج الكوفيّين الواردة في الإنصاف ٦٧٠/٢ : « أنّ الألف والياء فيها يحذفان في التثنية ، نحو : قام ذان ، ورأيت ذين ... ولو كان كما زعمت أنّها أصلان ، لكانا لا يحذفان ، ولوجب أن يقال في التثنية (الذيان) » .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها أنّ (دان) ليس بثنية (ذا) ، بل صيغة موضوعة للتثنية بدليل أنّه لا يتنكر كما يتنكر (زيد) إذا ثني ، فعلم أنّه بمنزلة (أنتما) في أنّه غير مثنى .

والثاني يقدر أنّه مثنى ، ولكنّ الألف سقطت لالتقاء الساكنين ، ولم تقلب لإيغالها في البناء .

والثالث أنّه قد عوّض من الذاهب بتشديد النون^(١) ، فكأنّه لم يذهب .

فصل

الأصل في (ذا) (ذي) العين واللام ياءان ، إلا أنّ الثانية قد حذفت ليصير الاسم مبهماً ، وأبدلت الأولى ألفاً لثلاً تشبه (كي)^(٢) .

وقال بعض البصريين أصل الألف (واو) متحرّكة ، لأنّ باب (طويت وشويت) أكثر من باب (حييت) ثمّ حذفت (اللام) واقلبت الواو (ألفاً) .

فصل

وحكم (تا) في المؤنث حكم (ذا) في المذكر ، إلا أنّ المؤنث يقال فيه (تا) و (تي) و (ذي) و (ذه) ، فتبدل الهاء من الياء^(٣) . فأما (أولاء) فجمع المذكر

(١) لعله يعني تشديد نون (دان) في بعض القراءات . جاء في شرح المفصل ١٢٩/٣ : « فأما قوله تعالى :

﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ فقد قرأ ابن كثير وحفص (إن) بالتخفيف ، وقرأ أبو عمرو ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بتشديد النون والياء في (هذين) . وقرأ الباقر بتشديد النون والألف .

(٢) نسب أبو البركات في الإنصاف ٦٦٩/٢ هذا الرأي إلى الأخفش ومن تابعه من البصريين . وانظر شرح الكافية ٣٠/٢ .

(٣) جاء في شرح الكافية ٣١/٢ : « ولمؤنث (تا) و (ذي) بقلب ذال (ذا) تاءً ، حتّى صار (تا) ، أو قلب ألفه ياء حتى صار (ذي) ، وذلك لأنّ التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين ، =

والمؤنث من غير لفظه . وفيه المد^(١) والقصر ، و (الكاف) حرف للخطاب بلا خلاف .

فصل

وأما (اللام) في (ذلك) ففي زيادتها وجهان :

أحدهما هي لبعده^(٢) المشار إليه .

والثاني هي عوض من (ها) التي للتنبيه ، ولذلك تقول : (هذاك)^(٣) ، ولا تقول هذلك ، لئلا تجمع بين العوض والمعوض ، وحركت لئلا يلتقي ساكنان ، وكسرت لأمرين :

أحدهما أنه الأصل في التقاء الساكنين .

والثاني للفرق بينها وبين لام الملك .

فصل

فأما (اللام) في (تلك) فبقيت على سكونها ، لأن (الياء) قبلها حذفت لئلا تقع الياء بين كسرتين . إذ الجمع يدعو إلى كسر اللام ، وكسرة التاء تدل على الياء المحذوفة .

= ف (تا) من (ذا) كالتي من الذي ، و (ذي) من (ذا) كهي من هو ، و (تي) بالجمع بين التاء والياء . «

(١) جاء في شرح المفصل ١٣٣/٣ : « فإذا أردت الجمع قلت (أولى) و (أولاء) بالقصر والمد . وجاء في شرح ابن عقيل ١٣٣/١ : « وفيها لغتان : المد وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصر وهي لغة بني تميم . »

(٢) تحدّث ابن عقيل ١٣٥/١ عن قرب المشار إليه وبُعده ، فقال : « الجمهور على أنّ له ثلاث مراتب : قربي ، ووسطى ، وبُعدي . فيشار إلى مَنْ في القربى بما ليس فيه كاف ولا م ، كذا وذي وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها ، نحو ذاك ، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولا م نحو ذلك . »

(٣) في م : هذلك .

فصل

إنما بني اسم الإشارة ، لأنَّ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، ولم يضعوا للإشارة حرفاً ، فينبغي أن يُعتقد أنَّهم ضَمَّنوه إِيَّاه طرداً لأصولهم ، ودلَّ على ذلك / بناؤهم إِيَّاه ، ولا بدَّ للبناء من سبب .

م ١٠٣

فصل (١)

(هو) و (هي) الاسم بكاملها^(٢) . وقال الكوفيون : الهاء هي الاسم ، وما بعدها مزيدٌ للتكثير .

وحجَّة الأولين أنَّه ضمير منفصل قائم بنفسه ، فلم يكن على حرف واحد ك (أنا) و (نحن) ، وذلك أنَّ قيامه بنفسه يدلُّ على قوَّته ، والحرف الواحد ضعيف .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدهما أنَّ (الواو والياء) تحذفان في التثنية والجمع ، نحو : (هما ، وهنَّ ، وهم) ، وفي الواحد المتَّصل نحو : رأيتُه ، ولو كانا منه لما حذفَا .

والثاني أنَّها قد حذفا في الشعر كقول الشاعر :

١١٥- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ^(٣)

(١) موضع هذا الفصل في بحث الضائر ، ويبدو أنَّ اللؤلؤف نسيه هناك وتذكَّره الآن وهو يتحدث عن الحذف .

(٢) هذا رأي البصريين ذكره صاحب الإنصاف ٦٨١/٢ فقال : « لا بدَّ من الابتداء بحرف والوقف على حرف . فلو كان الاسم الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحرِّكاً ، وذلك محال » .

(٣) نسب هذا البيت في أكثر المصادر إلى العجير السلوي ، ونسب في حاشية ابن يعيش ٩٦/٣ إلى العجير ، وإلى الخَلْب الهلالي . ومَّا جاء في شرحه : « المِلاط : الجَنْب ، ورخو المِلاط : سهله وأملسه ... شَبَّه الشاعر حاله في هوى امرأة يحبُّها وشدة وجده بها بوجد هذا الرجل الذي ضلَّ بعيره ... وبينما هو يبيع =

وقال آخر : [من الرجز]

دارٌ لسعدى إذهُ مِنْ هَوَاكَ^(١)

١١٦-

وضرورة الشعر تردُّ إلى الأصل .

والجواب : أمَّا التثنية والجمع فصيغ مرتجلة لما ذكرناه في هذين .

والثاني أنَّهم حذفوا الواو والياء فراراً من الثقل ، وذلك أنَّ الهاء مضمومة ، والميم تشبه الواو ، فلو أثبتوا الواو متحرّكة تُثقل اللفظ ، أو ظنَّ أنَّها كلمتان ، [ولو سكَّنوها لجمعوا بين ساكنين ، فكان الوجه حذفها]^(٢) . وأمَّا حذفها في المتصل ففراراً من الثقل . وأمَّا حذفها في الشعر فلا حجة فيه للاضطرار إليه . وقد حذفوا ما لا يشكُّ أنَّه أصل ، كقوله : [من الكامل]

١١٧- درس المنا^(٣)

أي : المنازل ، و : [من الرجز]

= رَحَلَ هذا الجمل الضال إذ سمع من يعرفه وينادي عليه ليردّه إلى صاحبه . احتجَّ بهذا الشاهد أبو عليّ الفارسيّ في المسائل العسكريّات ١٠٦ - ١٠٧ وقال : « الواو في (هو) والياء في (هي) لا يحذفان في حال سعة ، وإنَّها جاء في ضرورة الشعر . وجاء في الخصائص ٦٩٧/١ : « واو (هو) في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل ، فأما قوله (فيبناه يشري ...) فللضرورة والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عناه وقناه » . وانظر فرحة الأديب ٣٣ ، والصاهل والشاحج ٤٩٥ ، والإنصاف ٦٧٨/٢ ، واللسان [هديد] ، وشرح الكافية ١٠٢/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٠/١ .

(١) الشاهد من أبيات سيويه ٢٧/١ التي لا يعرف قائلوها ، وقبله كما ورد في حاشية الإنصاف ٦٧٨/٢ (هل تعرف الدار على تراكا) وروايته في (ضرورة الشعر) للسيرافيّ ١١٠ (دار لسلمى) ، وفي ابن يعيش ٩٧/٣ (ديار سعدى) ، وفي المصادر الأخرى (دار لسعدى) قال السيرافيّ : « وربّما اضطر الشاعر فحذف الحركة ... وأقبح من هذا حذف الواو والياء من (هو) و (هي) ، وذلك أنَّ الواو والياء فيها متحركتان تثبتان في الوقف » . وانظر الحجّة للمقرأ السبعة ١٣٥ - ١٣٦ ، ولسان العرب [هيا] .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٣) ورد الشاهد قبل برقم ٨٤ .

أي : الحمام .

فصل

(اللام) وحدها للتعريف^(٢) . وقال الخليل : الألف واللام للتعريف بمنزلة (هل ، وبيل) .

وحجّة الأولين من وجهين :

أحدهما أنّ التعريف الحاصل في الاسم يجعله غير النكرة ، ولذلك إذا جاء آخر بيت نكرة ، وآخر بعده^(٣) معرفة لم يكن إيطاءً ، ك (رجل) و (الرجل) . كما لو كان الثاني على غير لفظ الأول بالكليّة . ولا يتحقّق ذلك إلاّ بامتزاج الأداة بالاسم ، كبعض حروفه ، وهذا في الحرف الواحد يتحقّق . والدليل على أنّهم قصدوا ذلك أنّهم سكنوا اللام إذ كان امتزاج الساكنين أشدّ .

والثاني أنّ الألف قبل اللام همزة وصل تسقط / بغيرها . وإذا تحرّكت اللام سقطت في لغة جيدة كقولهم : تجمرن لحر ولو كانت من الأصل لم تسقط (كهل ، وقد) .

ح ٨٧

والثالث أنّ التعريف ضدّ التنكير ، ودليل التنكير حرف واحد هو التنوين . فينبغي أن يكون دليل مقابله واحداً .

(١) خرّجنا هذا الشاهد قبل ، ورقه ثم ٨٥ .

(٢) من القائلين بهذا القول، سيبويه ٩٧/٢ ، ٣٢٥/٣ ، ٢٢٦/٤ ، ومعه أكثر البصريين . قال ابن يعيش ١٧/٩ : « واللام هي حرف التعريف وحدها . والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة ، هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريين والكوفيّين ما عدا الخليل » . وانظر شرح ابن عقيل ١٧٧/١ .

(٣) يخيل إلينا أنّ في العبارة سقطاً ، وأنّ أصلها ، وأخر الذي بعده معرفة .

واحتجَّ الآخرون^(١) من وجهين :

أحدهما أنَّ الهمزة قبل اللام مفتوحة ، ولو كان همزة وصل لضمَّت أو كسرت ،
وإذا لم تكن وصلًا كانت أصلًا .

والثاني أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ إلى جعل اللام آخر بيت ، جاء في أوَّل الآخر
بالألف واللام ، كهول الراجز :

١١٩- دَعُ ذَا ، وَعَجَّلَ ذَا ، وَأَلْحِقْنَا بَدْلُ بِالشَّحْمِ ، إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بَجَلٍ^(٢)
وقال آخر^(٣) : [من الرمل]

(١) الآخرون هنا - كما جاء في رصف المباني - رجل واحدٌ ، هو الخليل . قال المسالقي ١٥٨ : « وكلهم
ينذهبون إلى أنَّها اللام زيدت عليها ألف الوصل ، إلاَّ الخليل وحده ، فإنَّه يزعم أنَّها حرف واحد
بجملته » .

(٢) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز نسبها سيويوه ٣/٢٢٥ إلى غيلان بن حريث . قافية الأوَّل في ح
(بذال) وفي م (بذال) والرواية التي أثبتناها هي الرواية الصحيحة الواردة في كتاب سيويوه
ومقتضب اللبرّد ٨٤/١ ، ٩٤/٢ . جاء في الخزانة ٢٠٥/٧ : « ذهب بعضهم إلى أنَّ الألف واللام جميعاً
للتعريف بمنزلة (قد) في الأفعال . ولكن هذه الهمزة لمَّا كثرت في الكلام ، وعرف موضعها - والهمزة
مستثناة - حذفت في الوصل لضرب من التخفيف . قالوا : والدليل على ذلك أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ
فصلها من الكلمة ، كما تفصل (قد) . من ذلك قوله : (عجل ... البيت) فقطعها في البيت الأوَّل ،
ثم ردَّها في أوَّل الكلمة بعد ، لأنَّها مرَّت في البيت الأوَّل » ، وجاء في الخزانة أيضاً ٢١٣/٧ - ٢١٤ :
« وقال الأعمى : الشاهد في قوله (بذال) ، وأراد : بذال الشحم ، ففصل لام التعريف من الشحم لِمَا
احتاج إليه من إقامة القافية ، ثم أعادها في الشحم لمَّا استأنف ذكره بإعادة حرف الجرِّ » .
وانظر رصف المباني ١٥٨ والضرورة للقرآز ١٧٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٦/٢ .

(٣) هذا البيت من شعر عبید بن الأبرص . وهو البيت الثاني من ثمانية عشر بيتاً ، وردت في ديوانه ١١٥
أولها :

يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل السدارس من أهل الحلال

ذكر ابن جني هذا الشاهد في المنصف ٦٦/١ ، والخصائص ٢/٢٥٥ ، مع بقية القصيدة . وآخر الصدر في
كلِّ بيت من هذه القصيدة ينتهي بلام التعريف غير بيت واحد . قال البغدادي في الخزانة ٢٠٩/٧ :
« السَّحْقُ بالفتح : الثوب البالي ، والبُرْدُ بالضمِّ : ثوب مخطط ، وعَفَى تعفياً : غطاه تغطيةً ومحوه ، =

١٢٠- مثل سَحَقَ البُرْدِ عَفَى بِعَدِكَ الـ قَطَرَ مَغْنَاهُ^(١) وَتَأْوَيْبُ^(٢) الشَّمَالِ
فَجَعَلَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نِصْفَ الْبَيْتِ أَوْ آخِرَهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا جَمِيعًا كَلِمَةٌ .

والجواب أَمَّا فَتَحِ الهمزة فلكثره وقوعها في الكلام ، وقد فتحت همزة (ائین)
وهي وصل ، ولم يخرجها ذلك عن زيادتها . وَأَمَّا قَطَعَهَا فِي الشَّعْرِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى
مَا ذَكَرَ ، لِأَنَّ تَقْوِيلَ : إِنَّ الهمزة سقطت ، والباقي اللام وحدها . وَإِنَّا أَعَادَ الْأَلْفَ مَعَ
اللام ليصحَّ سكون اللام .

فصل

و (اللام) على وجوه :

أَحَدُهَا اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ : الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ ، أَي : جَمِيعُ^(٣) هَذَا
الْجِنْسِ خَيْرٌ مِنْ جَمِيعِ الْجِنْسِ الْآخَرَ ، وَلَيْسَ أَحَادَهُ خَيْرًا مِنْ أَحَادِهِ .

وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِتَعْرِيفِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجِنْسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ جِنْسٌ ، كَقَوْلِكَ :
الدينار خير من / الدرهم ، أَي : أَيِّ دِينَارٍ كَانَ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَيِّ دَرَاهِمٍ كَانَ . ١٠٤م

وَالثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ لِلْمَعْهُودِ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ تَخَاطَبُهُ : جَاءَ الرَّجُلُ
الذي عهدناه .

= وَالْقَطْرُ أَي : الْمَطَرُ فَاعَلُهُ ، وَمَغْنَاهُ مَفْعُولُهُ . وَالْمَغْنَى : الَّذِي غَنِيَ بِهِ أَهْلُهُ ثُمَّ ظَعَنُوا ، وَالتَّأْوَيْبُ :
الرَّجُوعُ ، وَالشَّمَالُ : الرِّيحُ الْمَعْرُوفَةُ . « وَوَجْهَ الْاسْتِشْهَادِ فِي هَذَا الْبَيْتِ شَبِيهٌ بِمَا فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ مِنْ
إِنْهَاءِ صَدْرِ الْبَيْتِ بِـ (أَل) التَّعْرِيفِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَعًا لِلتَّعْرِيفِ ، وَأَنَّهَا كَلِمَةٌ
وَاحِدَةٌ . انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٧/٩ ، وَالْكَافِي لِلتَّبْرِيْزِيِّ ٨٣ ، وَإِيضًا شَوَاهِدَ الْإِيضَاحِ ٦٣٥/٢ .

(١) فِي الْأَصْلِ : مَعْنَاهُ .

(٢) فِي م : تَأْدِيبٌ .

(٣) فِي م : جَمْعٌ .

والرابع أن تكون لتعريف الحاضر كقولك : هذا الرجل . فأما قوله تعالى : ﴿ فعصى فرعونُ الرسول ﴾ ^(١) ، فمن المعهود السابق لتقدّم ذكر الرسول نكرة ، فعاد إليه .

والخامس أن تكون بمعنى الذي نحو : الضارب والقائم .

والسادس أن تكون زائدة كالداخلة على (الذي) وسبب ذلك في المرصولات . وحكي عن بعض العرب : قبضت الخمسة العشر الدرهم ^(٢) ، ولا يُقاس عليه .

وقال الكوفيون : الألف واللام تكون بدلاً من هاء الضمير ، كقولك ^(٣) : مررت بالرجل الحسن ^(٤) الوجه ، إذا رفعت . وليس بشيء ، إذ لو كان كذلك ^(٥) لجاز أن تقول : مررت بزيد فكلمني الغلام ، أي : غلامه ، وليس بجائز ، ولأنّ الهاء اسم مضمّر يعرف بما قبله بالإضافة ، والألف واللام حرف يعرف بوجه آخر . فهما مختلفان من هذين الوجهين .

(١) ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة المزمل : ١٦] .

(٢) في ح : الدراهم . وجاء في رصف المباي ١٦٥ : « وقولهم في العدد وتمييزه : الخمسة عشر الدراهم » . وفي العدد المركّب ثلاثة مذاهب ذكرها ابن يعيش مفصلة ، ومأ قال ٢٣/٦ : « مذهب البصريين أن تدخل الألف واللام على الاسم الأوّل منها ، فتقول : عندي الأحد عشر درهماً ... الثاني وهو مذهب الكوفيّين والأخفش من البصريّين تعريف الاسمين الأوّلين ، نحو : عندي الأحد عشر درهماً ... الثالث مذهب قوم من الكتاب أنّهم يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة » . وهو القول الذي ذكره العكبري ، ومنع القياس عليه ، وقال فيه ابن يعيش : « هو فاسد » ، وهو قولهم : قبضت الخمسة عشر الدرهم .

(٣) في م : كقوله .

(٤) أي : مررت بالرجل الحسن وجهه . انظر مغني اللبيب ٥٥ .

(٥) سقط من م : كذلك .

مسألة

أعرف المعارف المُضَمَّر عند سيبويه ومن تابعه ^(١) .
وقال ابن السراج ^(٢) : أسماء الإشارة أعرف منه ومن العَلَم .
وقال الكوفيون : العلم أعرف منها ^(٣) .

وحجّة الأولين أنّ المضمّر لا اشتراك فيه لتعيّنه بما يعود إليه ، ولذلك لا يوصف ويوصف به ، [بخلاف العلم ، فإنّه فيه اشتراك ، ويميّز بالوصف . والمبهم ^(٤) يوصف ويوصف به] ^(٥) . ويقع اسم الإشارة على كلّ حاضر ، ويقع فيه اشتراك ، حتّى لو كان بحضرتك جماعةً ، فقلت : (هذا) من غير إقبال واحد ، لم يعلم المراد إلّا بانضمام الإقبال إليه .

واحتجّ ابن السراج بأنّ اسم الإشارة ^(٦) يعرف ^(٧) بالعين والقلب ^(٨) ، فهو أقوى . وهذا ضعيف ، لأنّ ذلك راجع إلى تعرّفه عند المتكلم . فأما السامع فلا يعلم ما في قلب

(١) من الذين تابعوا سيبويه أبو العباس المبرد ، فقد قال في المقتضب ٢٨١/٤ : « وكلّما كان الشيء أخصّ فهو أعرف . فأخصّ المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم نحو : أنا ... » ، وانظر كتاب سيبويه ٥/٢ ، والإنصاف ٧٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ .

(٢) أسرار العربيّة ٣٤٥ .

(٣) نسب هذا القول إلى أبي سعيد السيرافي . انظر أسرار العربيّة ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ .

(٤) المبهم هنا : اسم الإشارة .

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٦) سقط من م : بأن اسم الإشارة .

(٧) في ح : يوصف .

(٨) وتبّه احتجاج ابن السراج : « ... وأمّا الاسم العلم فلا يعرف إلّا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد » ، انظر الإنصاف ٧٠٨/٢ .

الناطق بـ (هذا) ، وإنما يعرف المشار إليه بالإقبال عليه ، وهو شيء غير الاسم ، ويدلُّ عليه أن اسم الإشارة يصغَّر ويثنَّى ويجمع ، ولا يفتقر إلى تقدُّم^(١) ذكر ، فهو في ذلك كالمظهر المحض .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ العلم لا اشتراك فيه وضعاً ، وإنما تقع الشركة فيه اتفاقاً ، والضمير يصلح لكلِّ مذكور ، وقد يكون المذكور قبله نكرة ، فيصير هو نكرة أيضاً ، ولذلك دخلت عليه (رَبِّ) في قولهم : (رَبِّهِ رجلاً)^(٢) .

والجواب : أمَّا العلم فيعرف بالوضع ويفتقر تعريفه إلى إعلام المسمِّي به غيره بأنِّي سمَّيت^(٣) هذا الشيء كذا ، ثمَّ تقع فيه الشركة ، وقد زيدت فيه الألف واللام ، نحو قول الشاعر : / [من الرجز]

ح ٨٨

١٢١-باعد أمَّ العمرو من أسيرها حراسُ أبوابٍ على قُصورها^(٤)
يروى بالعين^(٥) والغين ، وكلُّ ذلك لا يوجد في المضر . ثمَّ إنَّ العلم يتنكَّر كقولك :

(١) في م : تعدد .

(٢) انظر رصف المباني ٢٦٨ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ .

(٣) في ح : سمعت .

(٤) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجليّ وبعدهما في شرح الشافية ٥٠٦/٤ :

(وغيره شعراء من غيورها فالسحر لا يفضي إلى مسحورها)

جاء في شرح المفصل ٤٤/١ : « يريد بأسيرها نفسه ، كأنه في أسرها لعشقه إياها » والشاهد فيه زيادة (ال) في العلم زيادة نادرة كما قال السيوطي في الهمع ٨٠/١ . وجاء في حاشية شرح المفصل ١٢٢/٢ : « أدخل الألف واللام على (عمرو) وهو علم لا يجوز فيه ذلك ، لئلاَّ يجتمع فيه شيان كل واحد منهما معرّف ، ولكنه لما نكَّره ، وجعله بمنزلة الأنواع كرجل وفرس جاز له بعد ذلك أن يقرنه بالألف والسلام » . وانظر المقتضب ٤٩/٤ ، والنصف ١٣٤/٣ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، والمغني ٥٢ ، واللسان [وبر] .

(٥) لعلّه يريد : أم العمرو وأم الغمر .

مررت بزید وزید آخر ، وفي التثنية والجمع والإضافة ، والضمير لا يتنكر . فأما عوده إلى نكرة فلا ينكره ، لأنه يقطع على من عني بالضمير ، فهو متعين .

فأما (ربه رجلاً) فشاذ ، وقد جعلت النكرة بعده مفسره له ، بمنزلة تقدمها عليه^(١) .

فصل

في (الفصل) ويسميه الكوفيون (العباد) ، وهو (أنا) و (نحن) و (هو) للغائب . و (هي) . ولا يفصل إلا بضائر الرفوع المنفصل على حسب ما قبله من المتكلم والمحاطب والغائب . وإنما سمي (فصلاً) ، لأنه يجمع أنواعاً من التبيين ، فيؤكد الخبر^(٢) للمخبر عنه^(٣) ، ويفصل الخبر من الصفة ، فيعين ما بعده للإخبار ، لا للوصف ، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة .

فصل

ولا موضع له من الإعراب . وقال الكوفيون : له موضع ، فعند بعضهم هو تابع لما قبله ، وعند بعضهم حكمه حكم ما بعده .

والدليل على أنه لا موضع له دخول اللام عليه في خبر كان ، كقولك : إن كنا^(٤)

(١) قال ابن يعيش ١١٨/٣ : « ونظير هذا المضر في (نعم) و (بئس) في أحد ضربي فاعلها ، فإنه يكون مضراً لم يتقدمه ذكر ، ثم يفسر بالواحد المنكور ، نحو نعم رجلاً زيداً » .

(٢) من شواهد ضمير الفصل قوله تعالى : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ ، قال ابن يعيش ١١٠/٣ : « الفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده ، وأذن بتامه ، وأنه لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير . والعباد من عبارات الكوفيين ، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده » . وانظر شرح الكافية ٢٤/٢ .

(٣) في م : للخبر عنه .

(٤) في م : كقوله .

لنحن الذاهبين^(١) . وقد يقع لفظ الفصل في موضع لا يحتمل غيره^(٢) ، كقوله تعالى : ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾^(٣) . وجاز ذلك هنا ، لأنَّ أفعال منك قد يخصَّص فقرب من المعرفة . وفي موضع يصلح أن يكون توكيداً ، فيكون له موضع ، ويحتمل أن يكون مبتدأ ، وما بعده الخبر .

فصل

وتقول : كنت أظنُّ أنَّ العُقب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي^(٤) .

وقال الكوفيون : فإذا هو إيَّها .

وحجَّة الأولين أنَّ (هو) مبتدأ ، والخبر لا يخلو إمَّا أن يكون (إذا) التي للمفاجأة ، لأنَّها مكان ، فيلزم أن يكون الضمير الثاني حالاً ، وإمَّا أن يكون الخبر^(٥) الضمير الثاني ، و (إيَّا) من ضائر المنصوب لا المرفوع . فإذا بطل القسمان تعيَّن أن تكون هي^(٦) خبر المبتدأ .

(١) في م : لنحن الغالبين ، وهذه العبارة تشبه آية الأعراف ١١٣ ﴿ إن كُنَّا نحن الغالبين ﴾ لكنَّها بغير لام . وآية الشعراء ٤١ : ﴿ إنَّ لنا لأجراً إن كُنَّا نحن الغالبين ﴾ وهي بغير لام أيضاً . وتشبه قوله تعالى في الآية الرابعة والأربعين من سورة الشعراء : ﴿ إنا لنحن الغالبون ﴾ ، وهي مشفوعة باللام لكنَّها بغير كان . ولذلك رجَّحنا ما جاء في ح .

(٢) ولا بدَّ حينئذٍ من الأخذ بقول البصريين وجعل الضمير حرفاً للفصل لا محلَّ له كالضمير الوارد في الآية التالية .

(٣) ﴿ وما تقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ﴾ [سورة المزمل : ٢٠] .

(٤) تسمى هذه المسألة في كتب النحو المسألة الزنبورية ومن الكتب التي درستها على نحو مفصّل مغني

الليبي ٩٣ - ٩٧ .

(٥) سقط الخبر من م .

(٦) سقط من م هي .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدهما أنَّ جماعة من العرب شهدوا عند يحيى بن خالد^(١) حين اجتمع سبويه والكسائي وأصحابه بقول الكوفيَّين .

والثاني أنَّ التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع مابعدھا بأنَّه مبتدأ وخبر ، وأنَّ ينتصب على إضمار (أجد) ، وعلى ذلك جاءت الحكاية .

وقال ثعلب^(٢) : هو عماد^(٣) ، أي : وجدته إياها .

والجواب عن الحكاية من وجهين :

أحدهما أنَّ الذين اجتمعوا بيباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائيِّ والفرّاء مالاً على أن يقولوا بما يوافق قولهم ، ولم يشعر بذلك الكسائيِّ والفرّاء .

والثاني أنَّ ذلك من شذوذ اللغة ، كما شذَّ فتحُ لام الجرِّ^(٤) ، والجرُّ ب (لعلَّ)^(٥)

(١) يحيى بن خالد بن برمك أبو الفضل [ت : ١٩٠ هـ] مؤدِّب الرشيد كان حظه من نكبة البرامي السجن في الرقة إلى أن مات . البداية والنهاية ٢٠٤/١٠ ، وفيات الأعيان ٢١٩/٦ .

(٢) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار [ت : ٢٩١ هـ] إمام الكوفيَّين في النحو واللغة ، كان ثقة متديناً . البغية ٣٩٦/١ ، إشارة التعيين ٥١ ، سير أعلام النبلاء ٥/١٤ .

(٣) جاء في أسرار العربيَّة ٣٤٢ : « وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ للضر هو الكاف و (إيا) عماد ، وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ الشيء لا يعتمد بما هو أكثر منه » .

(٤) جاء في المغني ٢٢٨ : « فالعاملة للجرِّ مكسورة مع كلِّ ظاهر نحو لزيد ولعمرو إلّا مع المستغاث المباشر ليا ففتوحة نحو (يا لله) ... ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ، ويُقرأ : ﴿ ما كان الله ليعذبهم ﴾ .

(٥) شاهد الجرِّ بلعلَّ :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوةً لعلَّ أبي المغوار منك قريب

[رصف المباني ٤٢٦] ، ويروى البيت في بعض المصادر (وارفع الصوت جهرة) .

والجزم بـ (لن)^(١) وغير ذلك . وأمّا النَّصْبُ بعد (إذا) فلا يكون إلاّ على الحال .
و (إِيّا) لا يكون حالاً ، ولا يصحُّ النصب بـ (يجد) ، لأنّها تفتقر إلى مفعولين ،
وليسا في الكلام . على أن تقدير ذلك لادليل عليه . ولا يصحُّ جعل (هو) فصلاً ،
لأنّ الفصل يكون بين اسمين ، وليس هنا^(٢) .

(١) جاء في رصف المباني ٣٥٧ : « من العرب من يجزم بـ (لن) تشبيهاً لها بـ (لم) ، لأنّها للنفي مثلها ،
وأنّ النون أخت الميم في اللغة . قال الشاعر :

فلن يَحُلَّ للعينين بعدك منظرٌ »

(٢) ذكر ابن هشام في المغني ٩٦ - ٩٧ خمسة أوجه لإعراب فإذا هو إياها نلخصها فيما يلي :

(١) إذا : ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول .

(٢) إِيّاها : ضمير نصب استعير مكان ضمير الرفع .

(٣) إِيّاها : مفعول به ، والتقدير : فإذا هو يساويها .

(٤) إِيّاها : مفعول مطلق ، والتقدير : فإذا هو يوسع لسعتها .

(٥) إِيّاها : حال من الضمير في الخبر المحذوف ، فإذا هو ثابت مثلها .

باب مالا ينصرف

قد سبق في صدر الكتاب معنى الصرف ، وينبغي أن يعلم أنّ الأصل في الأسماء المعربة الصرف ، لأنّ العلة في الإتيان بالصرف موجودة في جميعها ، إلا أنّ ضرباً منها شابه الفعل من وجهين ، فمنع ذلك الضرب من الجرّ والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل .

فإن قيل : هلاً منع الشبه من وجه واحد قيل : لا يمنع^(١) لوجهين :

أحدهما أنّ استحقاق الاسم الصرف أصل متأكد ، فالشبه الواحد دون تأكده بالأصالة .

والثاني أنّ^(٢) الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يرجح عليه ، إذ لو تساويا لم يكن الانتقال أولى من البقاء ، والشبه الواحد لا يرجح الأصالة ، وصار كالحق في الذمة ، لا يثبت إلاّ بشاهدين ، لأنّ البراءة أصل^(٣) .

فصل

ومعنى شبه الاسم للفعل أنّ يصير فرعاً ، وبيانه أنّ الفعل فرّع على الاسم من جهات :

(١) لا يمنع : إضافة أضفناها إلى الأصل لإقامة الجملة .

(٢) سقطت (أن) من م .

(٣) قال الزجاج في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) ٢ : « واعلم أنّ جميع ما لا ينصرف من الأسماء ، فإنما امتنع من الصرف لشئيين من الفرع يدخلانه ، فيخرجانه من أصل التمكن ، وأصول الأسماء » .

إحداها^(١) / أنه مشتق من المصدر ، وهو اسم ، والمشتق ثان للمشتق منه .

والثانية أن الفعل يخبر به لاعنه ، والاسم يخبر به وعنه ، والأدنى فرع على الأعلى .

والثالثة أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء ، والحادث متأخر عن المحدث ، وإذا ثبت هذا في الفعل ، فالاسم يصير فرعاً بحدوث أمر ثان لغيره ومسبوق به .

وتلك الأمور تسعة : وزن الفعل ، والتعريف ، والزيادة ، والوصف ، والعدل ، والعجمة ، والجمع ، والتركيب . وكل منها مسبوق بضده أو خلافه .

فصل

فوزن الفعل مسبوق بوزن الاسم كسبق الاسم للفعل^(٢) .

فصل

والتعريف مسبوق بالتنكير إذ هو الأصل ، يدل على ذلك أشياء :

أحدها أن النكرة أعم ، والعام قبل الخاص ، لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة ، والزيادة فرع .

والثاني أن جميع الحوادث يقع عليها اسم شيء ، فإذا أردت اسم بعضها خصصته بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف .

والثالث أن التعريف يفتقر إلى علامة لفظية أو وضعية ، والنكرة لا تحتاج إلى

١٠٦م علامة . /

(١) في م : أحدها .

(٢) سيذكر للؤلّف بعد بضع صفحات تفصيل ما أجمل فيه القول ههنا . وكل ما يرمي إليه في هذا الفصل وفي ثمانية الفصول التالية تعليل منع الصرف بعلّة جامعة هي : أن المنوع فرع للمصروف ، وفقدانه الأصالة منعه الصرف .

فصل

وأما (التأنيث) فسبوق بالتذكير وفرع عليه لوجهين :

أحدهما أن كل عين أو معنى فهو شيء ومعلوم ومذكور . وهذه الأسماء مذكرة ، فإذا علم أن مسمياتها مؤنثة وضع لها اسم دال على التأنيث .

والثاني أن التذكير لا علامة له ، والتأنيث له علامة ، وذلك يدل على أنه فرع على التذكير .

فصل

والعدل هو أن يُقام بناء مقام بناء آخر من لفظه ، فالعدول عنه أصل للمعدول .

فصل

وأما (الألف والنون) الزائدتان فتشبهان الألف في (حمراء) من أوجه :

أحدها^(١) أنها زيدا معاً كما أن ألفي التأنيث كذلك .

والثاني أن بناء الألف والنون في التذكير مخالف^(٢) لبنائه في التأنيث كمخالفة بناء مذكر حمراء لبناء مؤنثها^(٣) ، فالمؤنث من فعلان (فعلى) .

والثالث أن تاء التأنيث لا تدخل على (فعلان فعلى) كما لا تدخل على حمراء .

والرابع أنها جاءا بعد سلامة البناء ، كما جاء ألفا التأنيث بعد سلامته .

(١) في ح : أحدها .

(٢) في م : مختلف .

(٣) في م : مؤنثها .

والخامس أنها اشتركا في ألف للدَّ قبل الطرف الزائد^(١) .

فصل

فأما (عثمان) و (عريان) إذا سُمِّي فيمتنع صرفهما للزيادة والتعريف ،
وينصرفان في النكرة بخلاف (عطشان) و (سكران) فإنه لا ينصرف في النكرة أيضاً
لوجهين :

أحدهما أنَّ الألف والنون كألفي التأنيث فيما ذكرنا .

والثاني أنه وصف قد اجتمع فيه سببان .

فصل

فأما المجمعُ ففرعٌ مسبوق بالواحد ، فإذا صار إلى أمثال (مفاعل) و (مفاعيل) لم
ينصرف معرفة ولا نكرة . وإنما كان كذلك لأنَّ جمعه هذا المجمع قائم مقام جمعين :

أحدهما مطلق الجمع ، والثاني فيه وجهان :

[أحدهما أنه لا يمكن جمعه مرةً أخرى ، فكأنه جمع مرتين ، وصار مطلق الجمع]^(٢)
بمنزلة أسطر جمع سطر ، وأساطير جمع ثان ، لا يجمع مرةً أخرى ، فهو نظير مساجد
ودنانير في أنها لا تجمع .

والثاني أنه جمع لا نظير له في الأحاد ، وعدم النظر يؤكد فيه الجمع حتى يجعله
بمنزلة ما جمع مرتين . وليس كذلك (رجال) و (كتب) ، لأنَّ لهما نظيراً في الأحاد ،
وهو كتاب وكتب . وقد تقض هذا بـ (أكلب) و (أجمال) ، فإنَّهما لا نظير لهما في
الأحاد ، وهما مصروفان .

(١) في ح : والزائد .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

وقد أجبته عنه بأنَّ الفرق بين أكلب وأجمال وبين الأحاد حركة فقط . وذلك أنَّ (أكلباً) مضموم اللام . وفي الأحاد كثير على أفعل نحو : (أحمر وأفكل) ، وليس بينهما إلاَّ اختلاف حركة . وكذلك (أجمال) مثل (إجمال) إلاَّ في الفتحة والكسرة ، وذلك اختلاف يسير ، بخلاف هذا الجمع فإنه يخالف الواحد في الحروف والحركات .

فإنَّ قيل : فما الحكم في (سراويل) و (شراويل) و (حضاجر) ؟ قيل : أمَّا (سراويل) فقيل هو أعجميٌّ مفرد ، فينصرف في النكرة ، ولا ينقض ما أصلنا ، لأنَّ المراد ما لا نظير له / في الأحاد العريضة . وقيل : هو جمع (سروالة)^(١) فعلى هذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة .

وأما (شراويل)^(٢) فجمع يسمَّى به الواحد .

وأما (حضاجر) فواحدتها (حَضَجْر) ، قال الشاعر :

١٢٢- حَضَجْر كَأَمِّ التَّوَامِينِ تَوَكَّاتٍ عَلَى مَرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ^(٣)
وَسَمِّيَ الْوَاحِدَ بِالْجَمْعِ .

(١) في ح : جمع سروالة واحده سروالة .

(٢) في م : وأما جمع شراويل .

(٣) استشهد سيبويه ٧١/٢ بهذا البيت ولم يذكر قائله ، وقبله :

مَتَى تَرَعَيْنِي مَالِكُ وَجِرَانِهِ وَجَنبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهَ غَيْرُ ثَائِرٍ

جاء في القاموس المحيط : « الحَضَجْرُ : بكسر الحاء وفتح الضاد : العظيم البطن » . وقال ابن يعيش ٣٦١ : « أراد أنه عظيم البطن كأمراء متمم ، ثم لها تسعة أشهر ، ودخلت في العاشر ، واتكأت على مرفقيها ، فنتأ بطنها وعظم . فكأنَّ الضع سميت بذلك لعظم بطنها ، فجعلت كأنها ذات بطون ، وغلب عليها ، فصار علماً » . ونسب ابن السيرافي ٤٢٢ هذا الشاهد إلى سماعه بن أشول النعماني . وانظر لسان العرب [حضجر] .

فصل (١)

وأما العجمة ففرع على العربية ، لأنها طارئة عندهم بأوضاعهم .

فصل

وأما التركيب ففرع على الإفراد ، لأنه ضمَّ مفرد إلى مفرد على قصد جعلها اسماً لشيء واحد . وإذا تقررت الفرعية للاسم من هذه الوجوه ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعية^(٢) .

ويترتب على هذه الأصول مسائل^(٣) .

(١) سقط فصل العجمة كله من م .

(٢) في أسرار العربية ٣٠٧ - ٣٠٨ فقرة تلخص فرعية الأسماء المنوعة من الصرف .

(٣) أفردنا هذه المسائل في باب خاص سميناه باب مسائل المنع من الصرف .

باب

مسائل المنع من الصرف^(١)

مسألة

(وزن الفعل) المنع من الصرف هو ما يختصُّ بالفعل ، ويغلب عليه ، نحو :
(أحمد) و (أعْضِر) ، لأنَّ (أفْعَل) و (أفْعُل) في الأفعال أكثر منه في الأسماء . فأماً
(فَعِل) فمن المختصَّ بالأفعال ، و (الدُّئِل) اسم لدويبة تشبه الهرة . وهو في الأصل
(فعل) تقل فُسْمِي به ، على أنَّ جماعة لا يثبتونه . وقيل : هو مغير .

وأماً ما يوجد من الأوزان في الاسم والفعل كثيراً فمصرف ، لأنَّ الفرعية لم تثبت
فيه ، إذ ليس تغليب حكم الأفعال / فيه أولى من العكس بخلاف المختصَّ والغالب ، فإن
كثرت في الأفعال وعدمه وقلته في الأسماء توجب جعله كالمتعار في الأسماء . فمن ذلك
(فَعَل) ، لم يأت منه في الأسماء إلاَّ (خَضَم)^(٢) و (بَدَّر)^(٣) و (عَثَّر)^(٤) مواضع ،

١٠٧م

(١) أضفنا إلى المتن (باب مسائل المنع من الصرف) لنجمع بهذا العنوان المسائل المتفرقة المعروضة .

(٢) جاء في معجم البلدان [خَضَم] ٣٧٧/٢ : « خَضَمَ اسم موضع قال الرجز :

لولا الإله ما سكننا خَضاً ولا ظللنا بالمشائي قِيماً

و (خَضَم) أيضاً اسم للعنبر بن عمرو بن تميم ، وهو من الخَضَم ، وهو البلع » .

(٣) جاء في معجم البلدان [بَدَّر] ٣٦١/١ : « بَدَّرَ موضعٌ ، من التبذير ، وهو التفریق ، وهو اسم بئر ،

فلعل ماءها كان يخرج متفرقاً من غير مكان ، وهي بئر بمكة لبني عبد الدار . قال الشاعر :

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جراباً وملكوماً وبسدر والغمرا »

(٤) في الأصل عَثَّر بالشين مصحفة عن الثاء جاء في معجم البلدان [عَثَّر] ٨٥/٤ : « عَثَّرَ : موضع وهو

مأسدة ، يعني أنه كثير الأسد . قال بعضهم :

لِثَّ بعَثَّر يصطاد الرجـال إذا ما الليث كذَّب عن أقرانه صدقا

و (شَلَمٌ)^(١) ، وهو بيت المقدس ، و (بَقَمٌ)^(٢) وهو صبغ معروف . وقيل : ليس بعربي . فَإِنْ سَمَّيْتُ بِهِ شَيْئاً لَمْ تَصْرَفْهُ لِمَا ذَكَرْنَا^(٣) .

مسألة^(٤)

فِي إِنْ سَمَّيْتُ بِوِزْنِ الْفِعْلِ ، وَفِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَصَلَّ قَطَعْتَ الْهَمْزَةَ ، وَأَبْقَيْتَهَا عَلَى حَرَكَتِهَا ، لِأَنَّ الْقَطْعَ حَكْمُ الْأَسْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ ، أَبْدَلْتُ مِنْهَا فِي الْوَقْفِ هَاءً ، لِأَنَّهَا تَحَرَّكَتْ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ، فَصَارَتْ كَتَاءِ التَّأْنِيثِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْاسْمِ .

مسألة

فِي إِنْ سَمَّيْتُ بِ (قِيلٌ) وَ (يَبِعٌ) صَرَفْتُ ، لِأَنَّ هَذَا الْوِزْنَ يَكْثُرُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلَمْ يَنْقَلِ إِلَى أَصْلِهِ الَّذِي هُوَ فِعْلٌ ، لِأَنَّهُ رَفُضٌ ، وَصَارَ كَأَنَّهُ أَصْلٌ .

مسألة

فِي إِنْ سَمَّيْتُ بِالْفِعْلِ ، وَفِيهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ حَكِيمَتِهِ ، وَلَمْ تَعْرَبْهُ ، لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ،

(١) جاء في اللسان [شلم] : « ذكر ابن خالويه عدّة أسماء لبيت المقدس منها شلم وشلم وشلم وأوري شلم » .

(٢) جاء في التكملة للصنعاني [بقم] : « البقم صبغ معروف وهو العندم . قال العجاج :
بطعنة نجلاء فيها ألمه
مجيئ ما بين تراقيه دمه
مكرجل الصباغ جاش بقمه »

(٣) جاء في معجم البلدان ٣٦١/١ : « لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا عشرة ألفاظ ... » وذكر خمسة الألفاظ التي ذكرها العكبري ههنا . وأضاف إليها : « و (خود) اسم موضع ، و (شمر) اسم فرس واسم قبيلة من طيء ، و (نطح) اسم موضع » والتاسع في معجم البلدان ٢٧٧/٢ « خمر : موضع من أراضي المدينة » .

(٤) في ح : فصل .

فلا يكون لها حرف إعراب . فمن ذلك (تَأَبَّطْ شَرًّا) و (ذَرَّى حَبًّا) و (شَابَ قَرْنَاهَا) و (بَرَقَ نَحْرُهُ) . كلَّ هذه أسماء رجال^(١) .

مسألة

إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط معرفة ، نحو : (هُنْد) و (دَعْد) فالأجود ترك صرفه^(٢) . وقال الأخفش^(٣) : لا ينصرف .

وحجّة الأولين السماع والقياس : فالسماع قول الشاعر : [من المنسرح]

١٢٣- لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُعَدِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ^(٤)

(١) قال ابن يعيش ٦٠/١ - ٦١ : « وزن الفعل على ثلاثة أضرب : أ - وزن يَخْضُ الفعل لا يوجد في الأسماء نحو : (ضَرَبَ وَضُورِبَ) ، فإذا سُمِّيَتْ بَضْرَبٍ أو ضُورِبٍ لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل .

٢ - ما يغلب وجوده في الأفعال نحو (أفكَل) ، وهو اسم للردة ، و (أيدع) وهو صيغ ... فإذا سُمِّيَ بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل .

٣ - البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال ، وذلك بأن يُسَمَّى بمثل (ضَرَبَ) و (عَلِمَ) و (ظَفَرَ) ، فإنه متصرف معرفة كان أو نكرة .

(٢) وعلى هذا ابن جني . انظر الهمع ٣٤/١ .

(٣) والزجاج على مذهب الأخفش . جاء في الهمع ٣٣/١ : « لا يجوز إلا المنع ، وعليه الزجاج . قال : لأنَّ السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع عِلَّتَيْنِ مانعتين » .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان عبید الله بن قيس الرقيّات منفرداً ١٧٨ ، وفي ديوان جرير ٦٧ مشفوعاً ببيتين آخرين . وهو من شواهد سيويوه ٢٤١/٣ على جواز الصرف والمنع . قال سيويوه بعد أن رواه : « فصرف ولم يصرف . وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأنَّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ، ثمَّ تختصُّ بعد » . وقال ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب ٣٦٧ : « التلّفَعُ : الاشتغال بالثوب والالتحاف فيه ... وصف أنّ دعداً نشأت في الرفاهية والنعمة ، ولم تكن من البدويّات اللواتي يتلفعن بالمأزر ، ويشربن الألعاب في العلب » . وقال ابن يعيش ٧٠/١ : « وكان الزجاج لا يصرف نحو : هند ودعد وجمل » . وقال بعد أن ذكر الشاهد : « والشاهد فيه صرف (دعد) وترك صرفها » ، وانظر الأغاني ٢٦٣/١ ، والكامل ١٨٣/١ ، والمنصف ٧٧/٢ ، والمرتجل ٩٢ .

فصرف الأوّل . وأمّا القياس فهو أنّه أخفّ الأسماء ، إذ كان أقلّ الأصول عدداً وحركةً ، فعادلت خفّته أحد السببين .

واحتجّ الآخرون بوجود السببين ، ولا عبرة بالخفّة ، لأنّ موانع الصرف أشباه معنويّة ، فلا معارضة بينها وبين اللفظ .

مسألة

فإنّ سمّيت مؤنّثاً بمذكّر ساكن الأوسط ، نحو (عمرو) لم تصرفه ، لأنّه تقلّ الأصل إلى الفرع ، فازداد الثقل بذلك ، فعادلت الخفّة أحد الفروع ، فبقي فرعان^(١) .

مسألة

فإنّ تحرّك الأوسط لم تصرفه معرفة ك (سقر) ، لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع لأمرين :

أحدهما أنّ الحركة زائدة على أقلّ الأصول ، فصار الاسم بها كالرباعيّ^(٢) .

والثاني أنّها في النسب كالحرف الخامس . ألا ترى أنّك لو نسبت إلى (جمزى) لقلت : (جمزي)^(٣) فحذفت الألف كما تحذفها في الخماسيّ ، نحو (المرتمي) . ولو كان

(١) للثقل عند الفراء معنى آخر يظهر في القول التالي الذي ذكره السيوطي في الهمع ٣٣/١ - ٣٤ : « والثالث - وعليه الفراء - أنّ ما كان اسم بلد ك (فيد) لا يجوز صرفه ، وما لم يكن جاز ، لأنّهم يردّدون اسم المرأة على غيرها ، فيوقعون هنداً ودعداً وجملاً على جماعة النساء ، ولا يردّدون اسم البلدة على غيرها . فلمّا لم تردّد ، ولم تكثّر في الكلام لزمها الثقل » .

(٢) وعلى هذا ابن خروف . انظر الهمع ٣٤/١ .

(٣) جاء في شرح المفصل ١٥٠/٥ : « تقول في جمزى وبشكى وما كان مثلها جمزى وبشكى ، لأنّ الألف في حكم الخامسة ، لأنّ الحركة في الثاني بمنزلة الحرف . ألا ترى أنّ من يصرف (هندا) و (دعداً) لا يصرف (سقر) و (قدم) علمين ، لأن الحركة فيه صيرته في حكم زينب وسعاد » .

ح ٩١ الأوسط ساكناً لجاز إثبات الألف وحذفها كالنسب إلى (حبل) / يجوز (حبل)
و (حبلوي)^(١) .

مسألة

فإن سُميت المذكَر بمؤنث ثلاثي نحو (هند) و (قدم) صرفته معرفة ونكرة ،
لأنك نقلت فرعاً إلى أصل^(٢) أزال معنى الفرع ، وهو التأنيث ، فخفَّ لذلك .

مسألة

فإن كان المؤنث أربعة أحرف فصاعداً ، وسُميت به مذكراً أو مؤنثاً لم تصرفه
معرفة ، لأنَّ الحرف الرابع كناء التأنيث ، بدليل أنه يمنع من زيادة التاء في التصغير
كقولك في (عقرب) (عقيرب) وفي (زينب) (زينب) . ولو كان ثلاثة أحرف
مثل^(٣) : (قدر) و (أذن) لأتيت بالتاء ، فقلت : (قديرة) و (أذينة) فدلَّ أنَّ
المانع الحرف الرابع ، فأشبهه تاء التأنيث . وإنما يعرف تأنيث الأسماء بالسمع ، فإذا كان
الاسم لم يوضع إلا للمؤنث جرى مجرى علامة التأنيث في لفظه .

مسألة

علامة التأنيث في الأسماء (التاء والألف) فإذا كان أحدهما فيه قلت : هو
مؤنث ، سواء سُمي به المذكَر أو المؤنث^(٤) . ف (التاء) أحد وصفي العلة المانعة . فإذا
انضمَّ إليها التعريف امتنع الصرف . وأمَّا (الألف) فإذا لم يكن قبلها ألف سكنت نحو
(حبل) ، وإن وقعت بعد ألف المدَّ نحو (حمراء) حرَّكت ، فانقلبت همزة . وإنما

(١) ويجوز وجه ثالث ، وهو حبلوي [ابن يعيش ١٥٠/٥] .

(٢) في ح : الأصل .

(٣) أضفنا (مثل) إلى المتن لإقامة العبارة .

(٤) فن المذكَر : حمزة وطلحة ، ومن المؤنث فاطمة وخديجة .

حَرَّكَتْ لئلاَّ يَجْتَمِعَ ساكنان . وحذف / إحداهما لا يجوز ، لأنَّك إن حذفْتَ الأولى بطلَ المدُّ وإن حذفْتَ الثانية بطلت علامة التَّأنيث ، وإن حَرَّكَتْ الأولى بطلَ المدُّ أيضاً ، فتعيَّن تحريكُ الثانية .

مسألة

ألفُ التَّأنيثِ علةٌ مستقلةٌ تمنعُ الصرفَ بخلافِ التَّاءِ . وإِنما كان كذلك ، لأنَّ مطلقَ التَّأنيثِ فرع ، ولزومه كتأنيثِ آخرَ . والألفُ بهذه المنزلة لأنَّها صيغت مع الكلمة من أوَّل أموها ، وتبقى معها في الجمع ، نحو : (جِلي) و (جِالي) ، وليست فارقة بين مذكَّر ومؤنَّث بخلافِ التَّاءِ ، فإنَّها تدخل على لفظِ المذكر فتنتقله إلى المؤنَّث ولا تلزم .

مسألة

فأما (عُرِيان) فينصرف في النكرة ^(١) ، إذ ليس فيه سوى الوصف ، والألف والنون لا يشبهان ألفي التَّأنيث ، لأنَّ التَّاءَ تدخل عليه ، فتقول : عريانة . وأما (سرحان) فليس بوصف . وتقول في جمعه (سراحين) فتقلب الألف ياءً ، بخلاف ما قبل ألف التَّأنيث ^(٢) .

-
- (١) شرط المنوع من الصرف مَّا آخره ألف ونون « ألا يكون مؤنَّثه على (فعلاية) » ، فمن المنوع (سكران) لأنَّ مؤنَّثه (سكرى) ومن المصروف (ندمان) لأنَّ مؤنَّثه (ندمانة) ، الهمع ٣٠/١ .
- (٢) أحصى السيوطي في الهمع ٣٠/١ الألفاظ المصروفة مَّا آخره ألف ونون ، ومؤنَّثه على (فعلاية) فاجتمع له ما يلي : « ... ندمان ، وسيفان : للرجل الطويل ، وحبلان : لملتئى غضباً ، ويوم دخنان : فيه كدرة في سواد ، ويوم سخنان : حارٌّ ، ويوم ضحيان : لا غم فيه ، وبعير صوحان : يابس الظهر ، ورجلُ علان : صغير حقير ، ورجل قشوان : دقيق الساقين ، ورجل مصان : لئيم ، ورجل موتان : الفؤاد : أي غير حديده ، ورجل نصران : أي : نصرانيّ ؛ ورجل خَمَّصان بالفتح لغة في خَمَّصان ، وكبش أليان . فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنَّثاتها بالتَّاءِ » . وانظر الأشباه والنظائر ٧١/٢ - ٧٢ .

مسألة

إذا سُمِّيت بـ (أحمر) وبابه زال معنى الصفة ، ولذلك يسمّى من ليس أحمر (أحمر) . وقيل : التسمية لا تُوقَّع إلا على من له من الحمرة صفة له ، ويمتنع صرفه بعد التسمية للتعريف ووزن الفعل إجماعاً . فإنَّ نكَّرتَه لم تصرفه عند سيويه ، وتصرفه عند الأخفش .

حجَّة الأولين أنَّه صفة في الأصل مستعار في التسمية ، فإذا نكَّر أجري عليه حكم أصله في الوصف والتنكير . ألا ترى أنَّ (أربعاً) منصرف مع اجتماع الوصف والوزن ، كقوله تعالى : ﴿ ومنهم من يمشي على أربع ﴾^(١) ، ما كان ذلك إلا نظراً إلى الصفة^(٢) ، وهو العدد ، وأنَّ التاء تدخل عليه ، نحو (أربعة) وأنَّ نقله لم يخرجَه عن حكمه ، كذلك (أحمر) .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ معنى الوصف غيرُ باق بعد التنكير ، فليس فيه سوى الوزن وقد ذكرنا ما يصلح جواباً له .

مسألة

فإن سُمِّيت مؤنَّثاً بـ (حائض) و (فاضل) لم تصرفه للتعريف والتأنيث . فإنَّ نكَّرتَه صرفته اتِّفاقاً ، لأنَّه لم يبق فيه سوى التأنيث . والوصفُ بفاعل غير مختصَّ بالأوصاف ، فإنَّ فاعلاً يوجد في الأسماء نحو : كاهل .

(١) ﴿ والله خلق كلَّ دابة من ماء ، فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ﴾ [سورة النور : ٤٥] .
(٢) في الأصل : الصلة ، ولا موضع لها هنا .

مسألة

إذا كان الوصف تاء التأنيث نحو (ضاربة) انصرف في النكرة مع اجتماع الوصف والتأنيث ، لأنَّ تاء التأنيث هنا لا يعتدُّ بها ، لأنَّها دخلت لمجرّد الفرق .

مسألة

المعدول عن المعرفة نحو (عمر)^(١) و (زفر)^(٢) لا ينصرف معرفة للعدل والتعريف . فإن قيل : ما فائدة عدله ؟ قيل شيئان :

أحدهما توكيد المعنى المشتقّ منه في المسمّى كالعمارة والزفر .

والثاني الإعلام بأنّ عامراً لا يراد به الوصف ، بل التسمية .

فإن قيل : على كم وجهاً (فَعَلُ) ؟ قيل على أربعة أوجه :

أحدها المعرفة ، وهو لا تدخله الألف واللام نحو : (جُشَم)^(٣) و (قَم)^(٤) .

والثاني الجنس ، نحو : (جَرَد) و (نُفَر)^(٥) هذا ينصرف بكلّ حال ، لأنّه غير

معدول .

(١) جاء في الهمع ٢٧/١ : « والمسموع من ذلك : عمر ، وزفر ، ومضر ، وثعل ، وهبيل ، وزحل ، وعصم ،

وقزح ، وجشم ، وقثم ، وجع ، وججا ، ودلف ، وبلغ (بطن من قضاة) . ولم يسمع غير ذلك . نعم ذكر الأخفش أنّ (طوى) من هذا النوع . كذا رأيت في كتابه : الواحد والجمع في القرآن . »

(٢) جاء في القاموس المحيط [زفر] : « الزُّفْرُ : كضرد : الأسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء . »

(٣) قال الجوهري في الصحاح [جشم] ١٨٨٨/٥ : « جُشَم البعير أي : صدره ، وجشم أيضاً حيٌّ من الأنصار ... وجشم بن ثقيف ... وجشم حيٌّ من تغلب . »

(٤) جاء في مقاييس اللغة [قثم] ٥٩/٥ : « قثم من ماله إذا أعطاه ، ورجل قثم معطاء . »

(٥) جاء في مقاييس اللغة ٤٥٣/٥ : « وفراخ العصافير يقال لها النفر ، ولعل ذلك لضوتها المتدارك ، الواحدة نفرة ، والذكَرُ نُفَرٌ . »

والثالث الجمع نحو : (غُرْف) و (رطب) .

والرابع الوصف نحو : (حطم) ، فأما (فسق) و (خُبْتُ)^(١) فيستعمل في النداء للمذكَر خاصة ، وهو مبني ، فإن سُمِّيت صرفته ، لأنه لم يعدل إلا في النداء .

مسألة

وأما ما عدل من الصفات فيجبيء على (فعال) نحو : (ثلث) و (رباع) ، وعلى (مفعّل) نحو (مثنى) و (مؤحد)^(٢) ، وهو غير مَصْرُوفٍ على كُلِّ حال لاجتماع الوصف والعدل .

وقال بعضهم : هو معدول في^(٣) اللفظ والمعنى^(٤) : فاللفظ معدول عن لفظ اثنين وثلاثة ، وأما في المعنى فإنّ (مثنى) يعبر به عن جماعة جاؤوا اثنين اثنين و (ثلاث) عن ثلاثة ثلاثة ، بخلاف اثنين ، فإنه لا يدلُّ على أكثر من أحدين ، وثلاثة لا يدلُّ إلا على ثلاثة آحاد^(٥) .

(١) جاء في الهمع ٢٧/١ - ٢٨ : « فَعَلَ الْمُحْتَصُّ بِالنِّدَاءِ كَفَسَّقَ ، وَغَدَرَ ، وَخَبِثَ ، وَلَكَعَ ، فَإِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ فَاسِقٍ ، وَغَادِرٍ ، وَخَبِيثٍ ، وَأَلْكَعَ . فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا امْتَنَعَ صَرْفُهَا لِلْعَلَمِيَّةِ وَمِرَاعَاةُ اللَّفْظِ الْمَعْدُولِ ، فَإِنَّ نَكْرَتَ زَالِ الْمَنْعِ » . فالكعبريُّ يصرف والسيوطيُّ يمنع .

(٢) جاء في الهمع ٢٦/١ : « حكى أبو عمرو وإسحاق بن مرار الشيبانيُّ : مَوْحَدٌ إِلَى مَعْتَرٍ ، وَحَكَى أَبُو حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الْإِبْلِ وَيَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ : (أَحَادٌ إِلَى عَشَارٍ) قَالَ : وَلَا التَّفَاتِ إِلَى قَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي الْمَجَازِ : لَا نَعْلَمُهُمْ قَالُوا فَوْقَ رُبَاعٍ » .

(٣) سقطت في من م .

(٤) من القائلين بهذا القول الزجَّاج . الهمع ٢٧/١ .

(٥) جاء في الهمع ٢٧/١ : « وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ مَنَعَهَا لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ بِنَيْةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، قَالَ : لِأَنَّ (ثَلَاثَ) يَكُونُ : لِلثَّلَاثِ وَالثَّلَاثَةِ » وَجَاءَ فِيهِ : « وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَصْرَفْ لِلْعَدْلِ ، وَلِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُهَا التَّاءُ . لَا يُقَالُ : ثَلَاثَةٌ ، وَلَا مِثْلَةٌ » .

مسألة

فأمّا (أخر) جمع آخر وأخرى فلا ينصرف للعدل والوصف . وفي معنى عدله أوجه :

أحدها أنّ (أخر) هنا للمفاضلة ، فأصله أن يقال : آخر من كذا^(١) ، أي : أشدّ تأخراً منه . ثمّ عدل عن (من) واستعمل استعمال الأسماء والصفات التي لغير المفاضلة^(٢) ، نحو : (أبيض) و (أسود) .

والثاني أنّ القياس استعماله بالألف واللام ك (الفضلي) و (الوسطى) و (الفضل) و (الوسط) / ، فعدل عن الألف واللام . ١٠٩ م

مسألة

لا فرق في الجمع الذي لانظير له بين أن يكون بعد ألفه حرف مشدّد أو حرفان منفصلان ، لأنّ المشدّد حرفان في الحقيقة . فأمّا ما بعد ألفه ثلاثة أحرف فشرطه أن يكون الأوسط ساكناً نحو (قناديل) فإن كان متحرّكاً ك (صياقلة) انصرف^(٣) ، لأنّ له نظيراً في الأحاد ، نحو : (طواعية) و (رفاهية) ورجل (عباقية)^(٤) وكذلك إن كان آخره ياء النسبة نحو : (مدائي) ، لأنّها تشبه تاء التأنيث ، لما نبينّه في النسب .

(١) جاء في الهمع ٢٥/١ : « أمّا كونه صفة فلكونه من باب أفعال التفضيل ، تقول : مررت بزيد ورجل آخر ، أي إنه أحقّ بالتأخير من زيد في الذكر ، لأنّ الأوّل قد اعتنى به في التقدم في الذكر » .

(٢) المفاضلة ساقطة من م .

(٣) ضبط شارح الكافية مسألة الجمع فقال ٥٤/١ : « ضابط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً ، وثالثها ألفاً ، وبعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر ، أو : لا ، كساجد ودواب ، أو ثلاثة ساكنة الوسط ... وإنما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازاً عن نحو : ملائكة ، لأنّ التاء تقرّب اللفظ من وزن المفرد ، نحو : كراهية » ، وانظر سيبويه ٢٢٨/٣ .

(٤) قال سيبويه ٢٢٨/٣ : « وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو رجل عباقية » وقال ابن دريد في الجمهرة ٤٠٥/٣ : « عباقية : داهية منكر ، والعباقية أيضاً ضرب من الشجر » .

مسألة

فإن كان بعد الألف حرفان ، الثاني ياء ، نحو (جوار) فهو منون في الرفع والجر^(١) ، غير منون في النصب . واختلفوا في هذا التنوين ، فقال بعضهم : هو تنوين الصرف لأن الياء حذفت تخفيفاً ، فبقيت (جوار) مثل : دجاج ، فانصرف^(٢) . وقال آخرون : هو عوض من الياء^(٣) ، وليس ينصرف . وقال آخرون : هو عوض من حركة الياء^(٤) المستحقة ، فلما اجتمع التنوين والياء حذفت لالتقاء الساكنين . فأما في النصب فلا ينصرف لكمال البناء .

مسألة

فأما (الترامي) و (التعامي) فينصرف بكل حال ، لأن وزنه (تفاعل) كقتاتل وتضارب ، ولكن كسرت عينه لتسلم الياء .

مسألة

لا تمنع العجمة من الصرف إلا مع التعريف ، ولو اجتمع في الاسم أكثر من علتين . وذلك نحو (أذربيجان) فإن فيها خمسَ علل : التعريف ، والعجمة ، والتأنيث ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان . فإن نكرته صرفته ، وعلته ذلك أن التعريف

(١) والجر ساقط من م .

(٢) ذكر الفعل (انصرف) والأفصح التأنيث لعودة الضير إلى جوار .

(٣) جاء في شرح الكافية ٥٨/١ : « وقال سيبويه والخليل : عوض من الياء » ، واختاره ابن مالك وابن عقيل في شرحه ١٨/١ .

(٤) من القائلين بهذا الرأي أبو إسحاق الزجاج . ذكر ذلك ابن يعيش ٦٣/١ - ٦٤ وعلق عليه بقوله : « هذا الوجه فيه ضعف » ونسبه الرضي في شرح الكافية ٥٨/١ إلى المبرد .

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من م .

علّة قويّة كثيرة الدور في الكلام ، حتى إنّها^(١) في الشعر قد أقيمت مقام علّتين ، وليس ذلك لغيره^(٢) .

مسألة

وقد يكون اللفظ محتملاً للصرف وتركه ، لاختلاف أصله ، وذلك ك (حسان) إن أخذته [من الحسن] لم تصرفه للتعريف والزيادة ، وإن أخذته^(٣) من الحسن صرفته ، لأنّ النون أصل . وكذلك (يعقوب) ، إن كان أعجمياً لم تصرفه ، وإن أردت اسم ذكر القَبْج^(٤) صرفته ، إذ ليس فيه سوى التعريف . وهكذا (إسحاق)^(٥) إن جعلته أعجمياً لم تصرفه ، وإن جعلته مصدراً في الأصل صرفته . فأما (إبليس)^(٦) فلا ينصرف للعجمة والتعريف . وقال قوم : هو من الإبلّاس ، وليس كذلك ، لأنّه لو كان منه لانصرف ، إذ ليس فيه سوى التعريف .

مسألة

فأما (يربوع) ونظائره فينصرف ، إذ ليس في الأفعال (يفعول) .

- (١) في الأصل : حتّى إنّ .
- (٢) في م بغيره .
- (٣) ما بين معقوفتين ساقط من م .
- (٤) جاء في اللسان [قبج] : « القَبْجُ : الحجل ، والقَبج : الكروان معرب ... والقبجة تقع على الذكر والأُنثى ، حتّى تقول : يعقوب ، فيختصّ بالذكر » . وجاء في اللسان [عقب] : ويعقوب : اسم اسرائيل أبي يوسف عليها السلام ، لا ينصرف في المعرفة للعجمة والتعريف ، لأنّه غير عن جهته ، فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب .
- (٥) جاء في اللسان [سحق] : « إسحاق : اسم أعجميّ . قال سيبويه : ألحقوه ببناء إعصار ، وإسحاق : اسم رجل ، إن أردت به الاسم الأعجميّ لم تصرفه في المعرفة ، لأنّه غير عن جهته فوقع في كلام العرب غير معروف للمذهب . وإن أردت المصدر من قولك : أسحقه السفر إسحاقاً ، أي : ابعده ، صرفته ، لأنّه لم يُعَيَّر » .
- (٦) جاء في الجهرة [بس ل] ٢٨٨/١ : « وزعم قوم من أهل اللغة أنّ اشتقاق (إبليس) من الإبلّاس ، كأنّه أبلّس ، أي يئس من رحمة الله » .

مسألة

فأما (مران)^(١) وهي الرماح ، فإذا سُمِّيَ به انصرف ، لأنه من المرانة لئنها بالتدريب . وأما (رمان)^(٢) إذا سُمِّيَ به فلا ينصرف عند سيبويه ، لأنه من الرم ، وهو الجمع والإصلاح^(٣) . وقال الأخفش : النون أصل ، لأنه كثير في أسماء النبات (فَعَال) نحو : (قَلَام)^(٤) و (ثَقَاء)^(٥) .

فأما (أباتر)^(٦) فينصرف بكلِّ حال ، لأنه كثير الأسماء ، مثاله نحو : (دلامص)^(٧) و (عكاس)^(٨) و (علابط)^(٩) .

مسألة

يجوز في (حضرموت) ونحوه ثلاثة أوجه :

أحدها بناء الاسم الأول وإعراب الثاني ، إلا أنه لا ينصرف في المعرفة / للتعريف والتركيب . وبني الأول لشبه الثاني بتاء التانيث ، إذ كان مزيداً على الاسم ، وفتح للطول ، كما فتح ما قبل تاء التانيث .

ح ٩٣

- (١) قال سيبويه ٢١٨/٢ : « أصرفه لأنَّ المران إنما سُمِّيَ للينه ، فهو فَعَال ، كما يسمَّى الحمَّاض لحموضته » .
- (٢) قال سيبويه ٢١٨/٢ : « وسألته عن (رمان) فقال : لأصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى معروف » .
- (٣) في ح : أو الإصلاح .
- (٤) ورد في اللسان [قلم] : « والقَلَام بالتشديد ضرب من الحمض يذكر ويؤنث ... مثل الأشنان » .
- (٥) ورد في المحيط [ثقا] : « الثَقَاء كقرءاء : الحردل أو الحُرْف » وجاء فيه [حرف] : « الحرف بالضم : حبّ الرشاد » .
- (٦) قال سيبويه ٢٤٦/٤ : « وقالوا : رجل أباتر ، وهو القاطع لرحمه ، ولا نعلمه جاء وصفاً إلا هذا » ، وهو في م : أباتر بالتاء المثلثة .
- (٧) في القاموس المحيط [دَلْمِص] : « الدَلْمِصُ : كَعَلْبِطٍ وَعَلَابِطٍ : البَرَّاق ، وذهب دلامص لمصاع ، ورأس دَلْمِص : أصلع » .
- (٨) « عَكَمِيس : كَعَلْبِطٍ وَعَلَابِطٍ ، إبل عكاس : كثيرة ، وليل عكاس : مظلم » عن المحيط .
- (٩) في المحيط [علبط] : « رجل علبط وعلابط : ضخيم عظيم ... والعلابط : القطيع من الغنم » .

والوجه الثاني أن تضيف الأول إلى الثاني ، فتعربها ، إلا أن (كرب) لا ينصرف^(١) لأنه مؤنث معرفة . ومنهم من يصرفه ، فيجعله مذكراً . وأمّا ياء (معدي)^(٢) فساكنة بكلّ حال ، لأنّ الكلمتين صارتا كالواحدة . فلو حرّكت لتوالت الحركات ، وثقلت خصوصاً في الياء بعد الكسرة .

والوجه^(٣) الثالث أن تبنيها لتضمّنها معنى حرفِ العطف ك (خمسة عشر)^(٤) .

مسألة

فأمّا (سيبويه) و (نبطويه) و (عمرويه)^(٥) فبنية ، ولكن تنوّن في النكرة كما تنوّن الأصوات ، وأسما الفعل ، ويذكر ذلك في المبنيّات إن شاء الله تعالى .

مسألة

أسماء البلدان منها ما ذكّرتّه العرب ، فصرفته ، نحو : (واسط)^(٦) و (دابق)^(٧) ، ومنها ما أنثته ، نحو (مصر)^(٨) و (دمشق)^(٩) ، ومنها ما جوّزت فيه الأمرين .

(١) ذكر ابن يعيش الوجهين الأول والثاني ٦٥/١ .

(٢) حلّل سيبويه معديكرب وحضرموت ورامهرمز في الكتاب ٢٩٦/٢ .

(٣) سقط الوجه من ح .

(٤) أنكر ابن يعيش هذا الوجه ، وقال ١٢٤/٤ : « التركيب هنا ليس كالتركيب في خمسة عشر ... إنّه زيادة فيه ، بها تمامه من غير أن يكون له معنى ينفرد به » .

(٥) جاء في شرح المفصل ٢٩/١ : « من المركبات اسمان ركّب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت ... ومن هذا النوع (سيبويه) و (نبطويه) و (عمرويه) ، إلا أنّه مركّب من اسم وصوت أعجمي ، فانحطّ عن درجة إساعيل وإبراهيم ، فبني على الكسر لذلك » .

(٦) قال سيبويه ٢٤٢/٢ : « وأمّا (واسط) فالتذكير والصرف أكثر . وإنّا سمي واسطاً لأنّه مكان وسط البصرة والكوفة ... ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف » .

(٧) قال سيبويه ٢٤٢/٢ : « و (دابق) الصرف والتذكير فيه أجود ، وقد يؤنّث ، فلا يصرف » .

(٨) جاء في اللسان [مصر] : « مصر هي المدينة للعرفوة ، تذكّر وتؤنّث .. وهي تصرف ولا تصرف » .

(٩) قال سيبويه ٢٤٢/٢ : « فمن الأعجمية حصص ، وجور ، وماه . فلو سمّيت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم =

مسألة

فأما أسماء القبائل فما كان موضوعاً على القبيلة كان مؤنثاً ، نحو : (حير)^(١) .
وما كان / اسماً للحيّ أو أبي القبيلة كان مذكراً ، نحو (تميم)^(٢) . وقد جاء الوجهان في
م ١١٠ (ثمود)^(٣) .

مسألة

حكم ما لا ينصرف ألاّ يجرّ ولا ينونّ لما ذكرنا في صدر الكتاب من أنّ الصرف هو
التنوين . فأما الجرّ فليس من الصرف على الصحيح^(٤) . وإنّا سقط تبعاً لسقوط
التنوين ، إذ كانا جميعاً لا يدخلان الفعل ، فما يشبهه كذلك . ولذلك^(٥) إذا اضطر
الشاعر إلى تنوين المجرور كسرة^(٦) ، لأنّ سقوط الكسر كان تبعاً لسقوط التنوين ، فإذا
انتفى الأصل ، انتفى التبع .

= تصرفها ، كما لا تصرف الرجل لوسميته بفارس ودمشق .

- (١) جاء في اللسان [حمر] : « حير : اسم ، وهو قبيل أبو ملوك البين ، وإليه تنتمي القبيلة » .
(٢) قال سيبويه ٢٤٧/٣ - ٢٤٨ : « وإن شئت قلت : هؤلاء تميم وأسد ، لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد وبنو
تميم ... وإن شئت جعلت تميمياً وأسداً اسم قبيلة في الموضعين ، فلم تصرفه » .
(٣) قال سيبويه ٢٥٢/٣ : « فأما (ثمود) و (سبأ) فهما مرّة للقبيلتين ، ومرّة للحيين » ، وهو يعني بذلك
أنهما ينعان من الصرف في الأولى للمعلية والتأنيث ، ويصرفان في الثانية لبقاء علّة واحدة هي العلوية
وهي لا تقوى على منع الصرف .

- (٤) جاء في شرح المفصل ٥٧/١ : « وأصل الصرف التنوين وحده » ، وجاء في شرح الكافية ٣٥/١ - ٣٦ :
« ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ، وقالوا : ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف ..
فظهر أنّ سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصالة » .

(٥) سقط من م : ولذلك .

(٦) في م : بكسرة .

فإن قيل : للأفعال أحكامٌ وخصائص . فلم لم يثبت للاسم المشبه للفعل غير منع الجرّ والتنوين ؟ وهلاً امتنع الألف واللام^(١) ، أو كونه فاعلاً ، أو نحو ذلك .

قيل هذه الخصائص لها معنى في الأسماء ، فلو منَعها الاسم لبطل ذلك المعنى بخلاف الجرّ والتنوين ، فإن منع الاسم منها لا يبطل معنى فيه .

مسألة

إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته الألف واللام كسِر في موضع الجرّ^(٢) ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما أن كسرة الجرّ سقطت تبعاً لسقوط التنوين بسبب المشابهة^(٣) . وسقوطه بالألف واللام والإضافة بسبب آخر ، فلا يسقط الجرّ تبعاً له ، ولذلك قال النحويون : فأمن فيه التنوين^(٤) ، أي : أن سقوط التنوين بسبب المشابهة كان استحساناً لا ضرورة . ولذلك يجوز للشاعر أتباعه . فأما سقوط الألف واللام والإضافة فكالضرورة ، ولذلك لا يسوغ للشاعر الجمع بينهما^(٥) .

والوجه الثاني أنه بالألف واللام والإضافة يبعد من شبه الفعل الحاصل بالفرعية ، فيعود إلى حقه من الجرّ . فإن قيل : فحرف الجرّ من خصائص الاسم ، وكذلك الفاعلية والمفعولية ، ولا تردّه هذه الأشياء إلى الصرف ، قيل : أمّا حرف الجرّ فلا يحدث في الاسم معنى ينافيه فيه^(٦) الفعل ، فإن الاسم يبقى معناه مع حرف الجرّ بحاله ، بخلاف

(١) سقط من ح : واللام .

(٢) كأن تقول : « نظرت إلى الرجل الأسمر ، وأسمر كم » ، عن شرح المفصل ٥٨٧ .

(٣) أي بسبب مشابهة الاسم المنوع من الصرف للفعل في الثقل .

(٤) قال أبو البركات في أسرار العربية ٣١٣ : « أمن فيه التنوين ، لأن الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين » .

(٥) انظر أسرار العربية ٣١٤ .

(٦) سقطت فيه من ح ، وسقوطها لا يضير العبارة .

الألف واللام والإضافة ، فإنَّهما تحدثان فيه التخصيص الذي ينبوعنه الفعل^(١) . وأمَّا كونه فاعلاً أو مفعولاً فهو أمرٌ يرجع إلى ما يحدثه العامل .

مسألة

الاسم بعد دخول الألف واللام والإضافة غير منصرف لما تقدّم أنّ مانع الصرف قائم ، وأنَّ الجرَّ سقط لزوال ماسقط تبعاً له . وقال قوم : هو منصرف ، وبنوه على أصلين :

أحدهما أنّ الجرَّ من الصرف .

والثاني أنّه^(٢) بدخول الألف واللام والإضافة ضعف شبه الاسم بالفعل ، على ما تقدّم .

مسألة

يجوز^(٣) للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف للضرورة على الإطلاق .

وقال الكوفيون : ليس له ذلك في (أفعل منك)^(٤) .

وحجّة الأولين أنّه اسمٌ معربٌ نكرة ، فجاز للشاعر صرفه كبقية الأسماء التي لا تنصرف .

واحتجّ الآخرون بأنّ (منك) تجري مجرى الألف واللام والإضافة ، ولذلك ينوبان عن (من) ، فكما لاتنوّن مع الألف واللام والإضافة لاتنوّن مع (من) .

(١) سقط الفعل من ح .

(٢) في الأصل : أنّ ، بحذف الهاء .

(٣) سقط الفعل يجوز من ح .

(٤) المسألة مفصلة في الإنصاف ٤٨٨/٢ - ٤٩٣ .

والجواب أنّ ذلك لا يصحّ ، لأنّ (مِنْ) وإن خصّصت ، ولكنّ بعضَ التخصيص ، والاسم بعد ذلك نكرة ، بخلاف الألف واللام والإضافة .

مسألة

يجوز للشاعر ترك صرف ما ينصرف للضرورة ومنعه المبرّد^(١) .

واحتجّ الأولون بقول العباس بن مرداس^(٢) : [من المتقارب]

ح ٩٤ ١٢٤- وما كان حُضنً ولا حابسً يفوقان مرداس في مَجْمَع^(٣) /

وبأنّ التنوين زائدٌ دالٌّ على خفة الاسم ، وبالتعريف يحدث له نوعٌ ثَقَل ، فلذلك جاز

(١) قال المبرّد في المقتضب ٣/٣٥٤ : « وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك . وذلك لأنّ الضرورة لا تجوز للحن ، وإنما يجوز فيها أن تردّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة » . والبصريون على مذهب المبرّد . انظر الإنصاف ٢/٤٩٣ .

(٢) هو أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي [ت : ١٨ هـ] شاعر فارس مخضرم ، وفد على النبي ﷺ ، فأسلم وأنشده قصيدة منها هذا البيت ، فأعطاه مع المؤلفة قلوبهم . [انظر قصة وفادته في الأغاني ١٤/٣٠٧] . الإصابة ٤/٣١ [رقم الترجمة ٤٥٠٢] ، طبقات ابن سعد ٤/٢٧١ .

(٣) ورد الشاهد في سمط اللآلي ١/٣٣ مع ثلاثة أبيات أخرى ، أدرجت في قصة وفود العباس بن مرداس على النبي ﷺ مع ترجمة للشاعر . وورد الشاهد نفسه في الأغاني ١٤/٣٠٨ مع خمسة أبيات أخرى ، وروايته في الكتابين كروايته في ديوان الشاعر ٨٤ . قال أبو الفرج في الأغاني : « والرواية النصححة : (يفوقان شيخي) . فعلى هذا لا احتجاج بالبيت . وعلى الرواية الأولى : يتضمّن البيت الضرورة التي حكم عليها المبرّد بأنّها لحن ، وهي سلب الصرف من (مرداس) في غير حقّ ، للضرورة القبيحة . وما يؤيد المبرّد قول أبي سعيد السيرافي في ضرورة الشعر ٤٥ : « ورأيت في شعر عباس بن مرداس في نسخة عمرو بن أبي عمرو الشيباني : يفوقان شيخي » .

وانظر الموشح ١٤٤ ، والإنصاف ٢/٤٩٩ ، والدرر ١/١١٧ ، والهمع ١/٣٧ . وقد فصلّ أبو البركات في الإنصاف ٢/٤٩٣ - ٥٢٠ القول في هذا الخلاف تفصيلاً أوفى على الغاية .

له إجراء السبب مجرى السببين . ويدلُّ عليه أنَّ الشاعر يُجري الوصل مجرى
الوقف ، حتَّى إنَّه يصل الاسم المؤنَّث بالهاء كما يقف عليه ، فلأنَّ يجوز له حذفُ
التنوين وإبقاء الحركة أولى . والمبرد يروي البيت :

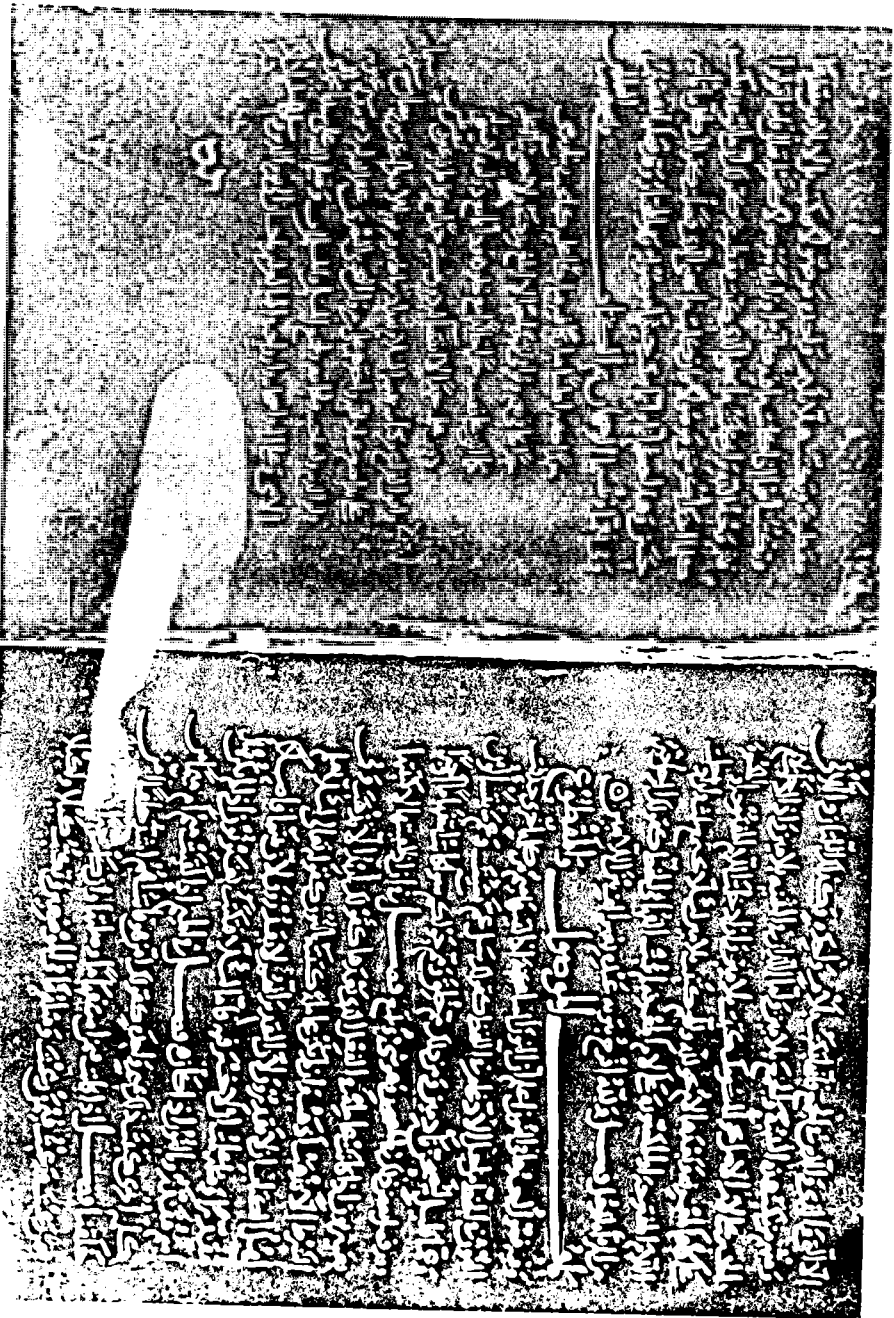
١٢٥- يفوقان شيخَي في مَجْمَع^(١)

وما رواه سيبويه ثابتٌ في الرواية ، فلا طريق إلى إنكار^(٢) .

(١) انظر الشاهد نفسه برقم ١٢٤ .

(٢) تمَّ الجزء الأول من كتاب اللباب في علل البناء والإعراب للمكبري ، وفيه مباحث النحو ويليه الجزء الثاني وفيه مباحث الصرف .

بداية نسخة الأحقاف (ح)



نهاية النسخة المصرية (م)

فهرس محتويات الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة لجنة التحقيق بمرکز جمعة الماجد
٧	فهرس الدراسة والتحقيق أبو البقاء العكبري :
٩	أ - اسمه ونسبه
١٠	ب - مولده وأسرتة
١٠	ج - شيوخه
١٤	د - تلاميذه
١٥	هـ - أخلاقه ومنزلته
١٦	و - آثاره في النحو
١٨	ز - مذهبه في النحو
	اللباب في علل البناء والإعراب
٢٣	أ - اسم الكتاب ونسبته إلى العكبري
٢٣	ب - مخطوطاته
٢٤	ج - مصادره
٢٦	د - تأثيره
٢٧	هـ - منهج العكبري في اللباب
٣٦	و - عملي في الكتاب

الكتاب

- ٣٩ مقدمة المؤلف
- ٤٠ ١ - باب بيان النحو وأصل وضعه
- ٤٠ فصل : حد النحو
- ٤١ ٢ - باب القول في الكلام
- ٤٢ فصل : الكلام اسم للمصدر
- ٤٢ فصل : القول
- ٤٣ ٣ - باب أقسام الكلم وعلة كون الكلم ثلاثاً فقط
- ٤٤ فصل : علة الفرق بين العبارات
- ٤٤ فصل : علة تخصيص كل اسم من أسماء الكلم باسمه
- ٤٥ فصل : القصد من الحد
- ٤٥ فصل : حد الاسم
- ٤٦ فصل : اشتقاق (اسم) والخلاف في ذلك
- ٤٦ فصل : علة تسميته اسماً
- ٤٦ فصل : الألف واللام من خصائص الأسماء
- ٤٧ فصل : حروف الجر تختص بالأسماء
- ٤٧ فصل : تنوين الصرف والتنوين الفارق من خصائص الأسماء
- ٤٧ فصل : خصائص الاسم
- ٤٨ فصل : حد الفعل
- ٤٩ فصل : اختصاص (قد) بالفعل
- ٤٩ فصل : اختصاص السين وسوف بالفعل
- ٤٩ فصل : دلالة تاء التانيث الساكنة على الفاعل فقط

- ٥٠ فصل : دلالة الضمير المتصل المرفوع على فعلية الكلمة
- ٥١ فصل : حد الحرف
- ٥١ فصل : عدم قبول الحرف علامة صاحبيه
- ٥١ فصل : ومن علاماته
- ٥٢ ٤ - باب الإعراب والبناء
- ٥٢ حد الإعراب
- ٥٢ فصل : في أصله الذي تقل منه
- ٥٣ فصل : الإعراب معنى لا لفظ
- ٥٤ فصل : الأصل في علامات الإعراب الحركات
- ٥٥ فصل : علة الإعراب بالحروف
- ٥٥ فصل : علة كون ألقاب الإعراب أربعة
- ٥٥ فصل : علة دخول الإعراب الكلام
- ٥٧ فصل : هل الإعراب سابق على البناء أم العكس
- ٥٧ فصل : الخلاف في حركات الإعراب
- ٥٨ فصل : علة كون موضع الإعراب آخر الكلمة
- ٦٠ فصل : ألقاب الإعراب وألقاب البناء
- ٦١ فصل : اختصاص الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم
- ٦١ فصل : الحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله
- ٦٣ فصل : الحرف غير مجتمع من الحركات
- ٦٥ فصل : الاسم المتمكن هو المعرب
- ٦٥ فصل : فيما يستحقه الاسم
- ٦٥ فصل : علة عدم دخول الجزم الأسماء

الصفحة	الموضوع
٦٦	٥ - باب البناء
٦٦	- حد البناء
٦٦	فصل : البناء في الأصل
٦٦	فصل : الأُصل في البناء السكون
٦٧	٦ - باب المعرب والمبني
٦٧	علة تأخيرهما عن الإعراب والبناء
٦٧	فصل : ليس في الكلام كلمة لامعربة ولا مبنية
٦٧	المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني
٦٨	فصل : علل عدم جر الأفعال
٧٠	فصل : ألقاب البناء
٧١	٧ - باب الاسم الصحيح
٧١	فصل : الصحيح والمعتل في الأسماء
٧١	حد الاسم الصحيح
٧١	فصل : في اشتقاق الصرف
٧٢	فصل : اختلاف النحويين في الصرف
٧٤	فصل : علة زيادة التنوين في المنصرف
٧٤	فصل : حقيقة التنوين
٧٤	فصل : الخلاف في علة زيادة التنوين
٧٦	فصل : المستحقّ للتنوين الاسم النكرة المذكر
٧٧	علة دخول التنوين على الاسم العلم
٧٧	فصل : علة عدم اجتماع التنوين والألف واللام
٧٨	فصل : خفة النكرة وثقل الفعل
٧٨	فصل : علة ثقل الفعل

- ٧٨ علة عدم اجتماع التنوين والإضافة
- ٨٠ ٨ - باب الاسم المعتل
- ٨٠ حد الاسم المعتلّ
- ٨٠ علة تسمية حروف العلة بذلك
- ٨٠ حد الاسم المنقوص
- ٨١ فصل : سبب تسميته بذلك
- ٨١ فصل : علة عدم ضم الياء
- ٨١ فصل : علة احتمال الفتحة لختفها
- ٨١ فصل : إذا كانت لام الكلمة واواً مثل (غازي)
- ٨٢ فصل : المنقوص المنصرف وحذف يائه
- ٨٣ فصل : ضم الياء وكسرها في ضرورة الشعر
- ٨٣ فصل : حد المقصور
- ٨٤ فصل : معنى المقصور
- ٨٤ فصل : علة تسميته مقصوراً
- ٨٥ فصل : علة عدم دخول الحركة الألف
- ٨٥ فصل : حذف الألف من المقصور المنون
- ٨٥ فصل : ألف التانيث في حبلى وبشرى لأصل لها في الحركة
- ٨٦ فصل : الممدود منصرف بوجوه الإعراب
- ٨٦ فصل : إذا سكن ما قبل الياء جرت بوجوه الإعراب
- ٨٧ فصل : الياء المشددة ياءان
- ٨٨ ٩ - باب الأسماء الستة
- ٨٨ فصل : أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وَمَحذُوفَاتُ اللَّامَاتِ

- ٨٨ فصل : أصل كلمة (فوك)
- ٨٩ فصل : أصل كلمة (ذو)
- ٩٠ فصل : الخلاف في إعراب الأسماء الستة
- ٩١ فصل : رأي الأخفش
- ٩٢ فصل : رأي الجرّمي
- ٩٢ فصل : رأي المازني
- ٩٣ فصل : رأي الفراء
- ٩٤ فصل : رأي قطرب والزيادي
- ٩٤ ورأي الفارسي وأصحابه
- ٩٤ فصل : إضافة (أب وأخ وحم وهن) إلى ياء المتكلم
- ٩٥ فصل : علة إعراب الأسماء الستة بالحروف
- ٩٦ ١٠ - باب التثنية والجمع
- ٩٦ أصالة التثنية
- ٩٦ فصل : علة زيادة الحرف دون الحركة
- ٩٦ فصل : علل عدم تثنية الأفعال
- ٩٧ فصل : علل عدم تثنية الحروف
- ٩٧ فصل : ما تنكرت معرفته أو تعرفت نكرته صحّت تثنيته
- ٩٨ فصل : في تثنية الجمل
- ٩٨ فصل : مجاز التثنية
- ٩٩ فصل : علة زيادة حروف المد
- ٩٩ فصل : علة جعل الواو للجمع وجعلها للرفع والياء للجر
- ٩٩ علة جعل الألف في التثنية

- ١٠٠ فصل : علل جعل الألف علامة للرفع
- ١٠١ فصل : علل حمل المنصوب على المجرور
- ١٠٢ فصل : علة فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع
- ١٠٣ فصل : الأسماء المثناة والمجموعة معربة
- فصل : حروف المدّ هي حروف الإعراب والخلاف في ذلك
- ١٠٣ والاتصار لسببويه
- ١٠٥ فصل : في خلاف النحويين في زيادة النون في التثنية والجمع
- ١٠٩ فصل : علة كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع
- ١٠٩ فصل : في شذوذ التثنية
- ١١٢ ١١ - باب الجمع
- ١١٢ حد الجمع
- ١١٢ فصل : اختصاص جمع السلامة بالأعلام
- ١١٢ علة جمع صفات مَنْ يعقل جمع سلامة
- ١١٦ ١٢ - باب جمع التأنيث
- ١١٦ علة زيادة حرفين
- ١١٦ فصل : علة اختيار الألف
- ١١٧ فصل : علة حمل المنصوب على المجرور
- ١١٧ فصل : كسرتة في النصب إعراب
- ١١٨ فصل : تنوين هذا الجمع ليس للصرف
- ١١٩ فصل : علة عدم حذف ألف التأنيث في الجمع
- ١١٩ فصل : قلبها ياء
- ١٢٠ فصل : علة قلب همزة التأنيث واواً

- ١٢٠ فصل : علة قلبها واواً لا ياءً
- ١٢٠ فصل : علة عدم جمع الصفات بالألف والتاء
- ١٢١ فصل : إذا سميت مذكراً بمؤنث ورأى الكوفيين والرد عليهم
- ١٢٤ ١٣ - باب ذكر الأسماء المرفوعة
- ١٢٤ علة البدء بالأسماء
- ١٢٤ فصل : علة البدء بالابتداء
- ١٢٤ فصل : حد المبتدأ
- ١٢٥ فصل : الخلاف في العامل في المبتدأ
- ١٢٨ فصل : العامل في الخبر
- ١٣٠ فصل : علة عمل الابتداء الرفع
- ١٣١ فصل : علة كون المبتدأ معرفة
- ١٣١ فصل : الإخبار عن النكرة الموصوفة
- ١٣١ فصل : الاسم الواقع بعد لولا
- ١٣٤ فصل : رفع اسم الفاعل على الابتداء والاكتفاء بفاعله
- ١٣٥ فصل : حقيقة الخبر وحده
- ١٣٦ فصل : الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى
- ١٣٦ فصل : الخبر المفرد المشتق ليس فيه ضمير والخلاف في ذلك
- ١٣٧ فصل : اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له
- ١٣٨ فصل : حد الجملة وعلة الإخبار بها
- ١٤٠ فصل : علة عدم جواز الإخبار بالزمان عن الجثة
- ١٤١ فصل : لا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبراً
- ١٤٢ فصل : في جواز تقديم الخبر على المبتدأ والخلاف في ذلك

- ١٤٣ فصل : عمل الظرف
- ١٤٤ فصل : تقديم الخبر إذا كان استفهاماً
- ١٤٥ فصل : علة لزوم تقديم الخبر
- ١٤٥ فصل : فيما يسدّ مسدّ الخبر : جواب لولا ، لعمرك ، ضربي زيداً قائماً
- ١٤٨ ١٤ - باب الفاعل
- ١٤٨ حد الفاعل
- ١٤٨ فصل : علل تقدم الفعل على الفاعل
- ١٤٩ فصل : الدليل على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل
- ١٥١ فصل : العامل في الفاعل
- ١٥٢ فصل : علة إعراب الفاعل بالرفع
- ١٥٢ فصل : علة عدم جواز كون الجملة فاعلاً
- ١٥٣ فصل : علة تقديم الفاعل على المفعول
- ١٥٣ فصل : أولى الفعلين بالعمل والخلاف في ذلك
- ١٥٧ ١٥ - باب ما لم يُسمَّ فاعله
- ١٥٧ علة حذف الفاعل
- ١٥٧ فصل : علة تغيير لفظ الفعل
- ١٥٨ فصل : علة إقامة المفعول مقام الفاعل
- ١٥٨ فصل : علة عدم جواز بناء الفعل اللازم للمجهول
- ١٥٩ فصل : علة جعل المفعول به قائماً مقام الفاعل
- ١٥٩ فصل : إقامة المصدر مقام الفاعل
- ١٦١ فصل : علة جواز إقامة حرف الجر والظرف والمصدر مقام الفاعل
- ١٦٢ فصل : علة عدم جواز إقامة الحال مقام الفاعل
- ١٦٣ فصل : لماذا لم يتم المميز مقام الفاعل

- ١٦٣ فصل : المفعول له لا يقوم مقام الفاعل
- ١٦٣ فصل : خبر كان لا يقوم مقام اسمها
- ١٦٤ - ١٦ - باب كان وأخواتها
- ١٦٤ سبب فعليتها
- ١٦٤ فصل : علة عدم دلالتها على الحدث وعدم تأكيدها بالمصدر
- ١٦٥ مبحث في ليس
- ١٦٥ فصل : كان أمّ بابها
- ١٦٦ فصل : علة اقتضائها اسمين
- ١٦٧ فصل : خبر كان ليس مفعولاً
- ١٦٧ فصل : علة تقديم أخبارها على أسمائها ومواضع المنع والجواز
- ١٦٩ فصل : علة عدم جواز الفصل بين كان وغيرها
- ١٧٠ فصل : الأحسن في خبر كان إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً
- ١٧٠ فصل : علة عدم جواز دخول إلا في خبر ما زال وأخواتها
- ١٧١ فصل : كان لا تبني للمجهول
- ١٧١ فصل : كان لا تؤكد بالمصدر
- ١٧١ فصل : حرف الجر لا يعلّق بالأفعال الناقصة
- ١٧١ فصل : لا تدخل لام كي على خبر كان
- ١٧٢ فصل : زيادة كان
- ١٧٣ فصل : تأكيد خبر ليس بالباء
- ١٧٣ فصل : علة اختيار الباء
- ١٧٥ - ١٧ - باب ما
- ١٧٥ مبحث في عمل (ما) وعدمه

- ١٧٥ فصل : إبطال عملها إلا
- ١٧٦ فصل : إبطال عملها بتقديم الخبر
- ١٧٧ فصل : إبطال عملها بتقديم معمول الخبر
- ١٧٨ فصل : تركيب ما إن
- ١٧٨ فصل : إعمال (لا) عمل (ما)
- ١٨٢ ١٨ - باب نعم وبئس
- ١٨٢ الأصل في نعم وبئس
- ١٨٣ فصل : علة كونه ماضياً غير متصرف
- ١٨٣ فصل : علة كون فاعله جنساً معرفاً باللام
- ١٨٥ فصل : رفع المخصوص بالمدح والذم
- ١٨٦ فصل : حذف فاعل نعم وحذف المخصوص
- ١٨٦ فصل : كون الفاعل مؤنثاً
- ١٨٨ ١٩ - باب حبذا
- ١٨٨ أصل حبّ
- ١٨٩ فصل : علة عدم تثنيته وجمعه
- ١٩٠ فصل : نصب النكرة بعده على التمييز
- ١٩١ ٢٠ - باب عسى
- ١٩١ علة كونها فعلاً
- ١٩٣ علة كون خبرها فعلاً مستقبلاً
- ١٩٣ علة استغنائها عن الخبر إذا سبق اسمها بأنّ والفعل
- ١٩٤ فصل : كاد فعل متصرف يدلّ على شدة مقارنة الفعل
- ١٩٥ فصل : وقوع الفعل أو عدمه بعد كاد

- ١٩٦ فصل : ما التعجبية
- ١٩٧ فصل : صيغة أفعل والاستدلال على فعليتها
- ١٩٩ فصل : موضع التعجب
- ١٩٩ فصل : الأصل في فعل التعجب
- ١٩٩ فصل : شرط بناء فعل التعجب
- ٢٠١ فصل : علة عدم التعجب من الألوان
- ٢٠١ فصل : علة عدم بناء التعجب من العيوب الظاهرة
- ٢٠٢ فصل : لا يجوز العطف على فاعل فعل التعجب ولا البدل منه
- ٢٠٢ فصل : معنى أفعل به والآراء فيه
- ٢٠٤ فصل : زيادة كان في التعجب
- ٢٠٥ ٢٢ - باب إن وأخواتها
- ٢٠٥ علة دخول إن على الكلام
- ٢٠٥ فصل : كلام في (كَأَنَّ)
- ٢٠٦ فصل : كلام في (لَكِنَّ)
- ٢٠٦ فصل : كلام في (لَعَلَّ)
- ٢٠٧ فصل : علة عمل هذه الحروف
- ٢٠٨ فصل : علة عملها في الرفع والنصب
- ٢٠٨ فصل : علة تقدم المنصوب على المرفوع
- ٢٠٩ فصل : علة عدم جواز تقدم المرفوع
- ٢١٠ فصل : علة جواز تقديم الظرف وحرف الجر إذا كان خبراً

- ٢١٠ فصل : خبر إن وأخواتها مرفوع بها
- ٢١٢ فصل : اتصال ما الكافّة بها
- ٢١٢ فصل : العطف على اسم إن قبل الخبر
- ٢١٤ فصل : جواز نصب المعطوف على اسم إن ورفعها من ثلاثة أوجه
- ٢١٦ فصل : تأكيد خبر إنّ باللام
- ٢١٦ فصل : الموضع الأصلي للام
- ٢١٦ فصل : علة تأخير اللام إلى الخبر
- ٢١٧ فصل : علة عدم دخول اللام في خبر كأنّ وليت ولعلّ
- ٢١٧ فصل : الخلاف في دخول اللام في خبر لكنّ
- ٢١٨ فصل : الأصل في إنّي وكأني
- ٢١٩ فصل : القول في لعلّي وليتي
- ٢١٩ فصل : ضمير الشأن والقصة اسم إن
- ٢٢٠ فصل : عمل أنّ الخففة
- ٢٢٣ - ٢٣ باب الفرق بين إنّ المفتوحة والمكسورة
- ٢٢٣ الفرق بين إنّ وإنّ
- ٢٢٤ فصل : إنّ المكسورة الهمزة هي الأصل
- ٢٢٤ فصل : اختصاص (أنّ) المصدرية بالفتح
- ٢٢٥ فصل : مواضع إنّ المكسورة ومسائل الفرق بين إنّ وإنّ
- ٢٢٦ - ٢٤ باب لا
- ٢٢٦ أقسامها الستة
- ٢٢٧ فصل : عملها وشرائطها
- ٢٢٧ فصل : الخلاف في الاسم النكرة المنفية ب (لا)

- ٢٣١ فصل : علة كون النكرة المضافة معربة
- ٢٣٢ فصل : علة كون المشابه للمضاف معرباً
- ٢٣٣ فصل : (لا) مع اسمها يرفعان بالابتداء
- ٢٣٤ فصل : وصف اسم (لا) قبل الخبر ووجوه ذلك
- ٢٣٦ فصل : مجيء الصفة بعد الخبر
- ٢٣٦ فصل : العطف على اسم (لا)
- ٢٣٧ فصل : عطف المعرفة على اسم (لا)
- ٢٣٧ فصل : الوجوه في تكرار (لا) مع المعطوف
- ٢٣٩ فصل : مجيء اسم (لا) مثنى أو مجموعاً بالياء والنون
- ٢٤٠ فصل : دخول (لا) على المعرفة
- ٢٤٠ فصل : القول في (لا أبا لك)
- ٢٤٣ فصل : دخول همزة الاستفهام على (لا)
- ٢٤٤ فصل : (ألا) للتحضيض
- ٢٤٥ فصل : الاستثناء بعد (لا) : لا إله إلا الله
- ٢٤٥ فصل : غضبت بلا شيء
- ٢٤٦ فصل : لا خير بخير بعده النار
- ٢٤٧ - ٢٥ - باب ظننت وأخواتها
- ٢٤٧ علة كونها عوامل في المبتدأ والخبر
- ٢٤٧ فصل : ذكر هذه الأفعال مع فاعلها وحذف المفعولين
- ٢٤٨ فصل : حكم المفعول الثاني
- ٢٤٨ فصل : نصبها للمفعولين وعلة ذلك
- ٢٤٩ فصل : توسطها بين المفعولين

- ٢٥٠ فصل : الخلاف في الإعمال والإلغاء
- ٢٥٠ فصل : انفراد هذه الأفعال بخمسة أشياء
- ٢٥١ فصل : مجيء ظنّ بمعنى اليقين
- ٢٥٢ فصل : تشبيه ظننت ب قلت
- ٢٥٣ فصل : عدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين
- ٢٥٥ - ٢٦ - باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين
- ٢٥٥ التهدي إلى مفعولين وثلاثة وشرح ذلك
- ٢٥٦ فصل : نبات وأنبات وتعديتها
- ٢٥٧ فصل : الفرق بين نبات وأنبات وبين أعلمت
- فصل : الخلاف في جواز تعديّة ظننت وأخواتها غير (علمت
ورأيت)
- ٢٥٨ فصل : جواز الاقتصار على فاعل هذه الأفعال
- ٢٥٩ فصل : المفعول الثالث
- ٢٥٩ فصل : لا يجوز إلغاء هذه الأفعال
- ٢٦٠ - ٢٧ - باب المصدر
- ٢٦٠ حقيقة المصدر والخلاف في ذلك
- ٢٦١ فصل : علة تسمية المصدر بالمفعول المطلق
- ٢٦٢ فصل : علل ذكر المصدر
- ٢٦٣ فصل : قيام الآلة مقام المصدر
- ٢٦٤ فصل : نصب العدد المضاف إلى المصدر
- ٢٦٤ فصل : المصدر لا يثنى ولا يُجمع ما دام جنساً
- ٢٦٤ فصل : في قولهم قعد القرفصاء واشتمل الصماء

- ٢٦٦ فصل : في قولهم أبغضه كراهيةً وأعجبني حباً شديداً
- ٢٦٧ - ٢٨ - باب المفعول به
- ٢٦٧ كلام في اللزوم والتعدّي
- ٢٦٩ فصل : تعدّي الفعل بنفسه وبحرف الجر
- ٢٧٠ فصل : فيما يعدّي الفعل وهي خمسة
- ٢٧١ - ٢٩ - باب المفعول فيه
- ٢٧١ تسمية الظرف
- ٢٧١ فصل : مفهوم الظرف عند النحويين
- ٢٧١ فصل : علة عدم بناء الظرف
- ٢٧٢ فصل : علة عمل الفعل في جميع أسماء الزمان
- ٢٧٢ فصل : في تعدّي الفعل إلى مبهات ظرف المكان
- ٢٧٤ فصل : جعل ظرف الزمان والمكان مفعولاً به على السعة
- ٢٧٧ - ٣٠ - باب المفعول له
- ٢٧٧ شرط المفعول له
- ٢٧٩ - ٣١ - باب المفعول معه
- ٢٧٩ تحديد المفعول معه والخلاف في ناصبه
- ٢٨١ فصل : علة حذف (مع)
- فصل : الفرق بين الرفع والنصب في نحو اذهب أنت
- ٢٨١ وزيداً = وزيدٌ
- ٢٨٢ فصل : لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل
- فصل : الفعل ضروري للنصب وأجازوا النصب في موضعين على
- ٢٨٢ التقدير
- ٢٨٣ فصل : مذهب البصريين في هذا الباب

٢٨٤	٣٢ - باب الحال
٢٨٤	الحال : تعريفها وأصلها وسبب كونها نكرة مشتقة ومجيئها من الجامدة
٢٨٨	فصل : العامل في الحال
٢٩٠	فصل : تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً
٢٩١	فصل : لا يجوز تقديم حال المجرور عليه
٢٩٢	فصل : العامل الواحد يعمل في أكثر من حال
٢٩٣	فصل : الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ (قد) مظهرة أو مضمرة
٢٩٤	فصل : تقسم الحال إلى أربعة أقسام
٢٩٦	٣٣ - باب التمييز
٢٩٦	حد التمييز ومصطلحاته وضروبه
٢٩٧	فصل : العامل في التمييز
٢٩٧	فصل : من أحد عشر إلى تسعة عشر ممتنع الإضافة
٢٩٨	فصل : كلّ منون يفتقر إلى ميمز
٢٩٨	فصل : انتصاب المميز بما قبله لشبهه بالمنون المبهم كقوله : لله درّه شجاعاً
٢٩٩	فصل : ومن ذلك هو أحسن الناس وجهاً
٢٩٩	فصل : في قولك : زيد أفره عبدي
٣٠٠	فصل : لا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعل والخلاف في ذلك
٣٠٢	٣٤ - باب الاستثناء
٣٠٢	حدّه ومعناه
٣٠٢	فصل : أصل أدوات الاستثناء إلا
٣٠٣	فصل : المستثنى من موجب منصوب

- ٣٠٥ فصل : البدل في النفي بعد تمام الكلام أولى
- ٣٠٥ فصل : علة عدم جواز البدل في الموجب
- ٣٠٦ فصل : لا يجوز أن يكون المستثنى أكثر الجملة
- ٣٠٧ فصل : علة اختيار النصب دون البدل في غير الجنس
- ٣٠٧ فصل : الأدوات التي قامت مقام إلا
- ٣٠٨ فصل : القول في « ما عدا » و « ما خلا »
- ٣٠٨ فصل : في إعراب (غير)
- ٣٠٩ فصل : القول في (سوى)
- ٣٠٩ فصل : القول في (حاشا)
- ٣١٠ فصل : القول في (خلا) وما خلا وما عدا
- ٣١١ فصل : لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها
- ٣١٢ فصل : وقوع (إلا) صفة بمعنى غير
- ٣١٢ فصل : في وقوع استثناء بعد استثناء
- ٣١٤ - باب كم
- اسميتها ومعناها واختصاصها وسبب بنائها وأوجه المشابهة بينها وبين
- ٣١٤ (رَبِّ)
- ٣١٥ فصل : علة البناء على السكون
- ٣١٥ فصل : علة الافتقار إلى مبيّن
- ٣١٥ فصل : علة تمييز (كم) الاستفهامية بالمنصوب
- ٣١٥ فصل : الحكمة في وضع (كم)
- ٣١٦ فصل : (كم) الخبرية وجرّها لما بعدها
- ٣١٧ فصل : (كم) الاستفهامية تُمَيِّزُ بالمفرد ، والخبرية ، بالمفرد والجمع

- ٣١٧ فصل : نصب الاسم بعد (كم) الخبرية
- ٣١٨ فصل : الفصل : بين الخبرية ومميزها
- ٣١٨ فصل : رفع النكرة بعد (كم) في الاستفهام
- ٣١٨ فصل : رجوع الضمير إلى لفظ (كم)
- ٣١٩ فصل : إلحاق (كَأَيْنَ) و (كَذَا) بكم
- ٣٢٠ - ٣٦ - باب العدد
- ٣٢٠ علة عدم إضافة واحد واثنين إلى مميز
- ٣٢٠ فصل : علة ثبات الهاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة
- ٣٢١ فصل : علة إضافة العدد إلى جموع القلة
- ٣٢١ فصل : علة تسكين الشين في عشر إذا أضيفت إلى المؤنث
- ٣٢١ فصل : علة بناء أحد عشر إلى تسعة عشر
- ٣٢٢ فصل : القول في العدد (اثني عشر)
- ٣٢٢ فصل : علة بناء (عَشْرَ) مع اثني
- فصل : في ثبات التاء في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر في المذكور
- ٣٢٣ وحذفها في المؤنث
- ٣٢٣ فصل : القول في (أحد عشر)
- ٣٢٤ فصل : القول في (عشرين)
- ٣٢٥ فصل : القول في (ثلاثين إلى تسعين)
- ٣٢٥ فصل : القول في (المائة)
- ٣٢٥ فصل : في قولهم (ثلاث مئة وثلاث مئآت)
- ٣٢٦ فصل : القول في (الألف)
- ٣٢٦ فصل : تعريف العدد المضاف

٣٢٨	باب النداء
٣٢٨	كسرون النداء وضمتها
٣٢٨	فصل : حروف النداء والندبة
٣٢٨	فصل : حدّ النداء
٣٢٩	فصل : المنادى منصوب اللفظ والموضع والخلاف في ناصبه
٣٣٠	فصل : بناء المفرد العلم والندبة المقصودة
٣٣١	فصل : علة بنائه على الضم
٣٣٢	فصل : في إعراب المنادى المضاف والمشابه له والندبة غير المقصودة
٣٣٣	فصل : نصب صفة المبنى على الموضع
٣٣٣	فصل : الصفة المضافة
٣٣٣	فصل : المعطوف الذي فيه الألف واللام
٣٣٤	فصل : المعطوف الذي ليس فيه لام التعريف
٣٣٤	فصل : التوكيد كالوصف
	فصل : علة عدم دخول (يا) على الألف واللام وعلة دخولها على
٣٣٤	لفظ الجلالة
٣٣٧	فصل : قولهم : يا أيها الرجل
٣٣٧	فصل : وصف الرجل بعد (أيها)
٣٣٨	فصل : الميم الزائدة في (اللهم) وأصلها
٣٣٨	فصل : العلم إذا نودي بقي على تعريفه
٣٣٩	فصل : وصف المنادى العلم بابن وفتح على الإتيان
٣٣٩	فصل : دخول لام الاستغاثة على المنادى
٣٤٠	فصل : حذف حرف النداء

٣٤٠	فصل : نداء المضاف إلى نفسك
٣٤٢	٣٨ - باب الندبة
٣٤٢	معنى الندبة
٣٤٢	فصل : زيادة الألف في آخر المندوب
٣٤٢	فصل : لا يندب إلا العلم أو المضاف
٣٤٣	فصل : قلب الألف إلى حرف من جنس ما قبلها
٣٤٣	فصل : علامة الندبة لا تلحق الصفة
٣٤٥	٣٩ - باب الترخيم
٣٤٥	معنى الترخيم
٣٤٥	فصل : حد الترخيم
٣٤٦	فصل : الخلاف في ترخيم المضاف إليه
٣٤٧	فصل : الخلاف في ترخيم الثلاثي غير المؤنث
٣٤٨	فصل : ترخيم الرباعي
٣٤٩	فصل : عدم ترخيم النكرة
٣٤٩	فصل : لا يرخم المبهم
٣٥٠	فصل : في حذف تاء التأنيث
٣٥٠	فصل : لا يجوز ترخيم الصفة المناداة
٣٥٠	فصل : في ترخيم طيلسان
٣٥١	فصل : إذا سميت بـ (حبلوي) لا يجوز ترخيمه
٣٥١	فصل : مذهب العرب في الباقي بعد الترخيم
٣٥٢	٤٠ - باب حروف الجر
٣٥٢	تعليل التسمية

٣٥٢	فصل : تعليل العمل
٣٥٣	فصل : الأصل في الجرّ للحروف
٣٥٣	فصل : أوجه مِنْ
٣٥٥	فصل : لا تجوز زيادة (من) في الواجب
٣٥٦	فصل : أوجه (إلى)
٣٥٧	فصل : معنى (عن)
٣٥٨	فصل : مجيء (عن) اسماً
٣٥٨	فصل : في معنى (في)
٣٥٩	فصل : في معنى (على)
٣٦٠	فصل : لام الجر
٣٦٠	فصل : كسر لام الجر وفتحها ومواضع ذلك
٣٦١	فصل : الباء ووجوهها
٣٦١	فصل : الكاف للتشبيه ومجيئها اسماً
٣٦٢	فصل : علة فتح الكاف
٣٦٢	فصل : واو القسم وباءه فرعان على الباء
٣٦٣	فصل : علة عدم دخول الكاف على المضمر
٣٦٣	فصل : (ربّ) الخلاف فيها
٣٦٥	فصل : إضمار (ربّ) بعد الواو والجر بها
٣٦٧	فصل : علة كون (ربّ) لها صدر الكلام
٣٦٧	فصل : كفّ (ربّ) بـ (ما)
٣٦٨	فصل : تخفيف باء ربّ واللغات فيها
٣٦٨	فصل : حاشا وخلا ومذ ومند

٣٦٩	٤١ - باب مذ ومنذ
٣٦٩	حرفيتها واسميتها
٣٦٩	فصل : (مذ) عند البصريين والكوفيين
٣٧٠	فصل : دخول منذ على الحاضر والماضي
٣٧١	فصل : (مذ) للابتداء
٣٧٢	فصل : الخلاف في الاسم المرفوع بعد (مذ)
٣٧٢	فصل : لاموضع لـ (مذ) عند الجمهور
٣٧٣	فصل : بناء مذ
٣٧٤	٤٢ - باب القسم
٣٧٤	معنى القسم
٣٧٤	فصل : الغرض منه
٣٧٤	فصل : المقسم به كل معظم
٣٧٤	فصل : الأصل في القسم
٣٧٤	فصل : أصل حروف القسم
٣٧٥	فصل : دخول الباء على المضمر والمظهر
٣٧٥	فصل : واو القسم بدل من الباء
٣٧٥	فصل : التاء بدل من الواو
٣٧٥	فصل : استعمال اللام في القسم للتعجب
٣٧٦	فصل : استعمال من الجارة في القسم
٣٧٦	فصل : التعويض من حرف القسم : الله ...
٣٧٧	فصل : حذف حرف القسم
٣٧٧	فصل : حذف القسم

- ٣٧٨ فصل : لزوم اللام والنون جواب القسم في الإيجاب
- ٣٨٠ فصل : أين الله
- ٣٨٢ - ٤٣ - باب حتى
- ٣٨٢ حرفيتها ودخولها على الفعل والجملة
- ٣٨٢ فصل : معناها وعملها
- ٣٨٣ فصل : علة عملها عمل (إلى)
- ٣٨٣ فصل : مفارقة (حتى) لـ (إلى)
- ٣٨٤ فصل : (حتى) بمعنى الواو
- ٣٨٤ فصل : افتراق حتى والواو
- ٣٨٥ فصل : قولهم : مررت بهم حتى زيد
- ٣٨٥ فصل : أكلت السمكة حتى رأسها أكلة
- ٣٨٦ فصل : اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك (حتى غير عاملة هنا)
- ٣٨٧ - ٤٤ - باب الإضافة
- ٣٨٧ معنى الإضافة
- ٣٨٧ فصل : وجوه حذف التنوين من الأول
- ٣٨٨ فصل : جر الثاني بالأول
- ٣٨٨ فصل : الإضافة بمعنى اللام وبمعنى (من)
- ٣٨٩ فصل : الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة
- ٣٩٠ فصل : إضافة (أفعل) إلى مَنْ هي بعضٌ له
- ٣٩١ فصل : إضافة شيء إلى ما يصح أن يكون صفة له
- ٣٩١ فصل : لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه
- ٣٩٢ فصل : إضافة الزمان إلى الفعل وعدم إضافة أمس وغد إلى الفعل

٣٩٤	٤٥ - باب التوكيد
٣٩٤	معنى التوكيد واللغات فيه
٣٩٤	فصل : الغرض من ذكره إزالة الاتساع
٣٩٥	فصل : تأكيد الواحد بالنفس والعين
٣٩٥	وتأكيد الاثنين بكلا وكلتا
٣٩٥	وتأكيد الجمع بـ كلهم وأجمع وأجمعين
٣٩٥	فصل : لا تؤكد النكرات والخلاف في ذلك
٣٩٧	فصل : علة عدم صرف (جُمع)
٣٩٨	فصل : التأكيد بأكتع وأبضع
٣٩٨	فصل : التأكيد بـ (كلا) و (كلتا)
٣٩٨	فصل : أصل ألف كلا وكلتا
٤٠٢	فصل : ألفاظ التوكيد : كل وأجمع
٤٠٣	فصل : لا يعطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض
٤٠٣	فصل : الجمع بين لفظي توكيد
٤٠٤	٤٦ - باب النعت
٤٠٤	النعت والصفة والوصف
٤٠٤	فصل : الغرض من الوصف
٤٠٤	فصل : لزوم كون الصفة بالمشقوق أو الجاري مجراه
٤٠٥	فصل : لا بدّ في الصفة من ضمير يعود على الموصوف
٤٠٥	فصل : تعليل مطابقة الصفة للموصوف
٤٠٥	فصل : في قولهم : ثوب أسمال ..
٤٠٥	فصل : العامل في الصفة

- ٤٠٦ فصل : إذا اختلف العامل في الأسماء لم تنعت بنعتٍ واحد
- ٤٠٧ فصل : إذا كان الإعراب واحداً وكان العامل مختلفاً
- ٤٠٧ فصل : إذا تكررت النعوت جاز حملها على الموصوف
- ٤٠٨ فصل : جواز عطف بعض الصفات على بعض
- ٤٠٩ - ٤٧ - باب عطف البيان
- ٤٠٩ حد عطف البيان وتوضيحه
- ٤١٠ - ٤٨ - باب البديل
- ٤١٠ الغرض منه والفرق بينه وبين الصفة
- ٤١٠ فصل : حد البديل
- ٤١٢ فصل : البديل بين النكرة والمعرفة
- ٤١٢ فصل : الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب والخلاف في ذلك
- ٤١٣ فصل : عدم الاحتياج إلى ضمير في بدل الكل
- ٤١٣ فصل : شرط بدل الاشتغال
- ٤١٤ فصل : بدل الغلط
- ٤١٤ فصل : العامل في البديل
- ٤١٦ - ٤٩ - باب عطف النسق
- ٤١٦ معنى العطف
- ٤١٦ فصل : ضرورة الرابط
- ٤١٦ فصل : حروف النسق
- ٤١٦ فصل : الواو والفاء
- ٤١٧ فصل : دلالة الواو
- ٤١٨ فصل : وجوه وقوع الواو (العطف ، مع ، القسم ، ربّ ، الباء)
- ٤١٩ فصل : عدم زيادة الواو

- ٤٢١ فصل : معنى الفاء
- ٤٢٢ فصل : معنى (ثم)
- ٤٢٢ فصل : معنى (أو) (الشك ، التفضيل ، التخيير)
- ٤٢٣ فصل : اتصال (أو) بالنهي
- ٤٢٣ فصل (أو) للتقريب
- ٤٢٤ فصل : (أو) لا تكون بمعنى الواو ولا بل
- ٤٢٥ فصل : إمّا
- ٤٢٦ فصل : (إما) مركبة أو مفردة
- ٤٢٦ فصل : (لا) العاطفة
- ٤٢٦ فصل : (بل) معناها ومواضعها
- ٤٢٧ فصل : (لكن) معناها ومواضعها
- ٤٢٧ فصل : موضع العطف بـ (لكن)
- ٤٢٨ فصل : العطف بـ (أم) متصلة ومنفصلة
- ٤٢٩ فصل : تصدّر (هل) يحدد كون (أم) منقطعة
- ٤٣٠ فصل : مجيء (أم) بمعنى بل والهمزة
- ٤٣٠ فصل : الفرق بين (أم) و (أو)
- ٤٣٠ فصل : حتى بمعنى الواو
- ٤٣٠ فصل : حروف العطف غير عاملة
- ٤٣١ فصل : لا يعطف على الضمير المرفوع حتى يؤكد والخلاف في ذلك
- فصل : لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار والخلاف في ذلك
- ٤٣٢
- ٤٣٣ فصل : لا يجوز العطف على عاملين والخلاف في ذلك

- ٤٣٧ ٥٠ - باب عمل اسم الفاعل
- ٤٣٧ اسم الفاعل إذا كان للمضي لا يعمل والخلاف في ذلك
- ٤٣٩ فصل : إضافة اسم الفاعل المعمل عمل الفعل
- ٤٣٩ فصل : حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه
- ٤٤٠ فصل : اسم الفاعل يعمل معتمداً
- ٤٤١ فصل : عمل مبالغة اسم الفاعل
- ٤٤٢ فصل : عمل فِعِل وفِعِيل
- ٤٤٣ ٥١ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ٤٤٣ حدّها ووجه مشابهتها لاسم الفاعل
- ٤٤٣ فصل : اجتماع الإضافة والألف واللام
- ٤٤٧ ٥٢ - باب اسم التفضيل
- ٤٤٧ فصل : عدم إعماله وبعضهم يُعمله
- ٤٤٧ فصل : عمله في المضمر جائز
- ٤٤٨ ٥٣ - باب ما يعمل من المصادر
- ٤٤٨ شرط عمل المصدر وعلل ذلك
- ٤٤٨ فصل : عمل المصدر دون اعتماد
- ٤٤٩ فصل : المصدر المصغّر لا يعمل
- ٤٤٩ فصل : المصدر الموصوف لا يعمل
- ٤٤٩ فصل : أقول المصادر عملاً المنون
- ٤٥١ فصل : معمول المصدر لا يتقدّم عليه
- ٤٥١ فصل : المصدر لا يتحمّل الضمير
- ٤٥٢ فصل : إضافة المصدر إلى الفاعل

- ٤٥٣ فصل : العطف على المضاف إلى المصدر
- ٤٥٤ - ٥٤ - باب أسماء الفعل
- ٤٥٤ الاستدلال على أنها أسماء للفعل
- ٤٥٥ فصل : فائدة وضع أسماء الأفعال
- ٤٥٥ فصل : نيابة أسماء الأفعال عن الأمر للمخاطب
- ٤٥٦ فصل : اللزوم والتعدي بحسب نيابتها
- ٤٥٧ فصل : مجيء (شتان) خبراً
- ٤٥٧ فصل : القول في هيهات
- ٤٥٨ فصل : القول في رويد
- ٤٥٩ فصل : القول في بله
- ٤٥٩ فصل : ألفاظ الإغراء (عندك ، دونك ، وراءك)
- ٤٥٩ فصل : معنى الإغراء ومعنى التحذير
- ٤٦٠ فصل : الكاف المتصلة بـ (رويدك)
- ٤٦١ فصل : أسماء فعل الأمر لا يتقدم معمولها عليها والخلاف في ذلك
- ٤٦٣ - ٥٥ - باب ما ينتصب على التحذير
- ٤٦٣ توضيح ذلك : الأسد الأسد
- ٤٦٣ فصل : إياك والشتر : النصب بفعلٍ محذوف
- ٤٦٤ - ٥٦ - باب ما ينتصب بفعل محذوف
- ٤٦٤ توضيح ذلك بقولهم : مرحباً وأهلاً وسهلاً
- ٤٦٤ فصل : نصب ويله وويجه وويسه
- ٤٦٥ فصل : انتصاب لبيك وسعديك وحنانيك
- ٤٦٦ فصل : النصب بفعل محذوف : القرطاس

٤٦٧	٥٧ - باب ما يُشغل عنه الفعل بضميره
٤٦٧	مقدمة في الاشتغال
٤٦٨	فصل : نصب الاسم بعد الاستفهام
٤٦٩	فصل : دخول إن الشرطية على المنصوب
٤٦٩	فصل : دخول العَرُض : ألا زِيداً تَكرمه
٤٦٩	فصل : العطف ونصب المعطوف
٤٧٠	فصل : الجملة المفسرة لا موضع لها
٤٧١	٥٨ - باب المعرفة والنكرة
٤٧١	حد المعرفة وحد النكرة
٤٧١	فصل : سبق النكرة على المعرفة
٤٧٢	فصل : تفاوت النكرات
٤٧٢	فصل : اختصاص المعرفة
٤٧٣	فصل : أدوات معرفة النكرة والمعرفة
٤٧٣	فصل : أنواع المعارف : المضر
٤٧٤	فصل : الغرض من وضع الضائير
٤٧٤	فصل : تعليل وجود الضمير المتصل والمنفصل
٤٧٤	فصل : في الضمير (أنا)
٤٧٥	فصل : في الضمير (نحن)
٤٧٥	فصل : العلة في حركة نون (نحن) وضئها
٤٧٦	فصل : القول في (أنت)
٤٧٦	فصل : دخول الميم على الضائير
٤٧٦	فصل : استواء المذكر والمؤنث في أنتا
٤٧٧	فصل : القول في (هو)

- ٤٧٨ فصل : القول في (هما ، هم ، هم)
- ٤٧٨ فصل : القول في (هي) ويائها
- ٤٧٩ فصل : القول في (إياي)
- ٤٧٩ فصل : الخلاف في (إياي)
- ٤٨١ فصل : الاسم في (رأيته)
- ٤٨١ فصل : التاء في (قمت)
- ٤٨٢ فصل : الكاف لا تكون فاعلاً
- ٤٨٢ فصل : الميم بعد الكاف
- ٤٨٣ فصل : ياء المتكلم بعد الفعل والحرف هي الاسم
- ٤٨٣ فصل : لا يؤتى بالمنفصل مع القدرة على المتصل
- ٤٨٣ فصل : الاسم العلم وحده
- ٤٨٤ فصل : الفرق بين العلم والكنية واللقب
- ٤٨٤ فصل : اسم الإشارة للمذكر (ذا)
- ٤٨٦ فصل : الأصل في (ذا) ذي
- ٤٨٦ فصل : حكم (تا) في المؤنث
- ٤٨٧ فصل : اللام في (ذلك)
- ٤٨٧ فصل : اللام في (تلك)
- ٤٨٨ فصل : علة بناء اسم الإشارة
- ٤٨٨ فصل : هو وهي الاسم بكماها والخلاف في ذلك
- ٤٩٠ فصل : اللام وحدها للتعريف والخلاف في ذلك
- ٤٩٢ فصل : وجوه اللام (أل)
- ٤٩٤ مسألة : أعرف المعارف

- ٤٩٦ فصل : في ضمير الفصل (العباد)
- ٤٩٦ فصل : إعراب ضمير الفصل
- ٤٩٧ فصل : المسألة الزنبورية
- ٥٠٠ - ٥٩ - باب ما لا ينصرف
- ٥٠٠ تفسير منع الصرف وعلة منع الصرف
- ٥٠٠ فصل : معنى شبه الاسم للفعل وذكر الأمور التسعة
- ٥٠١ فصل : سبق الفعل بوزن الاسم
- ٥٠١ فصل : سبق التعريف التنكير
- ٥٠٢ فصل : سبق التذكير التأنيث
- ٥٠٢ فصل : معنى العدل
- ٥٠٢ فصل : الألف والنون الزائدتان
- ٥٠٣ فصل : الكلام في عثمان وعريان وعطشان وسكران
- ٥٠٣ فصل : الجمع فرع مسبوق بالواحد
- ٥٠٥ فصل : العجمة
- ٥٠٥ فصل : معنى التركيب
- ٥٠٦ - ٦٠ - باب مسائل منع الصرف
- ٥٠٦ مسألة : وزن الفعل
- ٥٠٧ مسألة : التسمية بوزن الفعل
- ٥٠٧ مسألة : التسمية بـ قيل وبيع
- ٥٠٧ مسألة : التسمية بالفعل
- ٥٠٨ مسألة : الاسم الثلاثي الساكن الوسط
- ٥٠٩ مسألة : الاسم الثلاثي متحرك الوسط

- ٥١٠ مسألة : تسمية المذكر بمؤنث
- ٥١٠ مسألة : المؤنث الرباعي تسمي به مذكراً ومؤنثاً
- ٥١٠ مسألة : علامة التأنيث في الأسماء
- ٥١٠ مسألة : ألف التأنيث تمنع الصرف
- ٥١١ مسألة : القول في عريان
- ٥١٢ مسألة : إذا سميت ب (أحمر)
- ٥١٢ مسألة : إذا سميت مؤنثاً بجائز وفاضل
- ٥١٣ مسألة : (ضاربة) تنصرف في النكرة
- مسألة : المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر (جَرَدٌ وَنَعْرٌ ينصرف
لأنه غير معدول)
- ٥١٣
- ٥١٤ مسألة : المعدول من الصفات على فعال ومفعل
- ٥١٥ مسألة : (آخر) لا ينصرف للعدل والوصف
- مسألة : لافرق في الجمع أن يكون بعد ألفه حرف مشدد أو
حرفان
- ٥١٥
- ٥١٦ مسألة : القول في جوارٍ
- ٥١٦ مسألة : صرف مثل (التعامي) و (الترامي)
- ٥١٦ مسألة : لا تمنع العجمة الصرف إلا مع التعريف
- ٥١٧ مسألة : احتمال اللفظ للصرف وتركه ك (حسان)
- ٥١٧ مسألة : (يربوع) ونظائره ينصرف
- ٥١٨ مسألة : القول في (مران) و (أباتر)
- ٥١٨ مسألة : الوجوه في حضرموت
- ٥١٩ مسألة : بناء نحو : سيويه ونقطويه وعمرويه

- ٥١٩ مسألة : معاملة أسماء البلدان
٥٢٠ مسألة : معاملة أسماء القبائل
٥٢٠ مسألة : حكم ما لا ينصرف
مسألة : إضافة ما لا ينصرف أو تعريفه بالألف واللام يسمحان
٥٢١ بصرفه
٥٢٢ مسألة : تعليل الصرف السابق
٥٢٢ مسألة : يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف
٥٢٣ مسألة : يجوز للشاعر ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة